



كتاب الفقه على المذاهب الأربعة

للجُزء الخافض

قسم
العقوبات الشرعية

تأليف
عبد الرحمن الخافض

الناشر

دار الارشاد للطباعة والنشر
« شارع نجيب الريحاني — طليون : ٧٥١٦٤٧ »

تصويه

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليفة ، بعثه الله رحمة للعالمين ، ومناراً للسائلين ، وهادياً للحائرين .

وبعد

دأب بعض الناشرين في داخل جمهورية مصر العربية وخارجها على نشر موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة تأليف المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجزيري بعد وفاته بدون إذن من ورثة المؤلف ، الأمر الذى أدى بورثة المؤلف الأخذ على عاتقهم طبع ونشر هذه الموسوعة . وتشر دار الإرشاد للتأليف والطبع والنشر التى من أغراضها احياء التراث الاسلامى أن تبدأ بأكورة نشاطها في تقديم موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة بأجزائه الخمسة بعد اعادة تنظيم وتبويب محتويات الطبعة الأولى من الجزء الخامس الخاص بالعقوبات الشرعية والذى كان قد قام الاستاذ الشيخ على حسن العريض مشكوراً بتنسيق أصول هذا الجزء بعد الحصول عليه من ورثة المؤلف . وقد قام الدكتور محمد شوقي عبد الرحمن الجزيري باعادة تنظيم الكتاب بحيث يتمشى مع باقى الاجزاء الاربعة السابقة . وتتكون الموسوعة من خمسة أجزاء :

وقد تم طبع الموسوعة في خمسة مجلدات تحتوى على جميع الاجزاء بدون حذف أو نقص .

- الجزء الأول : ويختص بالعبادات .
- الجزء الثانى : ويختص بالمعاملات .
- الجزء الثالث : ويختص بالمعاملات .
- الجزء الرابع : ويختص بالأحوال الشخصية .
- الجزء الخامس : ويختص بالعقوبات الشرعية (الحدود — اللعاص — التعزير) .

تمهيد هام

حقوق الطبع والتأليف والنشر والتوزيع لهذا الكتاب محفوظة لورثة المؤلف المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، والذى يمثلهم قانوناً تجله الدكتور محمد شوقي عبد الرحمن الجزيري . وظهر أى نسخ غير مختومة بخاتم الممثل القانونى للورثة يقع حائزها تحت طائلة القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

وعد المؤلف العالم الجليل الشيخ عبد الرحمن الجزيري في آخر الجزء الرابع من موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة أن يقدم إلى القراء الجزء الخامس وأوله كتاب الحدود ، ولكن لم يمض إلا أجل — رحمه الله — فانتقل إلى جوار ربه راضيا مرضيا •

وقد ترك المؤلف أصول مادة الجزء الخامس في حوزة ورثته ، فقام الأستاذ الشيخ على حسن العريض من علماء الأزهر الشريف بتجميع هذه الأصول بالصورة التي ظهرت عليها الطبعة الأولى من الجزء الخامس •

وعند إعادة طبع الموسوعة ، تولى الدكتور محمد شوقي عبد الرحمن الجزيري نجل المؤلف تنسيق وإعادة تبويب وفهرسة الجزء الخامس حتى يتمشى مع التنظيم العام للأجزاء الأربعة ، وكما في الأجزاء السابقة ، فقد روعي في الجزء الخامس ذكر الراجح المعتمد عند الأئمة أما غير الراجح فإن الغالب عدم الإشارة إليه ، وقد يذكر أحيانا إذا كان من ذكره فائدة •

ولما كانت الشريعة الإسلامية قد قسمت المقبولات الشرعية إلى أقسام مختلفة منها الحدود والقصاص والتعزير ، فقد تم تسمية الجزء الخامس بالمقبولات الشرعية ويشمل كتاب الحدود وكتاب القصاص ، وكتاب البغاة والمباربون ، وكتاب الردة ، وكتاب التعزير ، وكتاب الكبائر من الذنوب •

والله ولي التوفيق ؟

محمد شوقي الجزيري

محتويات الجزء الخامس - العقوبات الشرعية

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٥١	خطة الامام في اقامة الحدود . . .	١	تبيين المقريبات انشعريه . . .
٥٢	حد النكساء والحامل . . .	٣	حكم السماعه في العصاص واسعير . .
٥٢	زنا العاقل بالاجنون . . .		الفصل الاول : خبث امسود
٥٣	حد العبد . . .	٤	تعريفها الحدود وامرص منها . . .
٥٤	حق السيد في اقامة الحد على عبده . .	٥	حكم السماعه في الحدود . . .
٥٤	حد الذمي . . .	٨	الاشرية . . .
٥٥	حد اهل الكتاب . . .		حد سرب الخمر
٥٦	الجميع بين الجلد والرجم . . .	١٢	مقدار الحد . . .
٥٦	الجميع بين البجلد والتفريب . . .	١٢	آلة الضرب في حد سرب الخمر . . .
٥٧	هل يجوز لغير الامام اقامة الحد . . .	١٢	كيف يثبت الحد في سرب الخمر . . .
٥٨	ضرب المرأة لثايبها . . .	١٣	حكم سرب الاتيذة . . .
٥٨	من قتل الرجل الذي زنى بامرأته . . .	١٦	حكم سرب العصير قبل ان يشقد . . .
	موقف القوانين الوضعية من جريمة	٢٠	حكم العصير المغلى . . .
٥٩	الزنا مقارنة بين القانون السماوي . .	٢١	حكم تظليل الخمر . . .
٦٠	والقانون الوضعي . . .	٢١	حكم بيع الخمر . . .
٦١	دفاع الرجل عن ماله وجريمه . . .	٢٢	حكم فردى الخمر . . .
٦٢	الشهادة في الزنا . . .	٢٢	من وجد ريح الخمر نوجد لربه . . .
٦٢	الشروط الواجب توافرها في الشهادة .	٢٢	الاتسار بالشرب . . .
٦٢	من الشروط عدم تعمد المجلس . . .	٢٤	بني يقام الحد على السكران . . .
٦٢	ومن الشروط اتحاد المكان والزمان .	٢٤	حكم من تكرر منه الشرب . . .
	تتمرد عن اختلاف الشهود في تحديد	٢٥	كيفية اقامة الحد . . .
٦٢	مكان الحادث . . .	٢٦	ما جاء في وسيلة ضرب شارب الخمر .
٦٣	تتمرد عدم الاختلاف في البلد . . .	٢٧	ما جاء في حد الشرب . . .
٦٤	تتمرد عدم التقادم في اداء الشهادة .	٢٧	شرب الخمر عند الضرورة . . .
٦٤	شرط احتياط الشهود في وقوع الزنا . .	٢٨	يكراه لمن شارب الخمر . . .
٦٤	استكراه اوطاعيه . . .	٢٩	الخمر ملعونة . . .
٦٤	يشترط عدم وجود الزوج بين الشهود .	٣٠	حكم سرب البيرة والحشيش والمخدرات
٦٥	سؤال الشهود . . .	٣٣	حكم الاتجار بالمخدرات . . .
٦٥	شهادة الاعمي على الزنا . . .	٣٣	حرمة زراعه الحشيش . . .
٦٥	انكار الاحصان . . .	٣٤	حرمة الربح الناتج من هذه التجارة .
	اعتراض ما يخرج الشاهد عن اهليته	٣٤	اتسار الصور . . .
٦٦	للاشهادة . . .		الآيات الواردة في تحريم الخمر في كتاب
٦٦	اشتراط ان يبدأ الشهود بالرجم . . .	٣٧	آله تعالى . . .
٦٧	اذا تبين عدم عدالة الشهود . . .	٣٧	اقامة الحد في الحريب . . .
٦٧	رجوع شهود الزنا والاحصان . . .		حد الزنا
٦٨	الشهادة على الشهادة . . .	٣٩	كيفية المحافظة على الاعراض . . .
٦٨	رجوع لحد الشهود بعد الشهادة . . .	٤٠	حكم خروج المرأة من بيتها . . .
٦٩	رجوع المزكين للشهادة . . .	٤٠	مضار الزنا . . .
٦٩	من قتل المحكوم عليه بالرجم . . .	٤٢	مودة المرأة . . .
٧٠	حكم نظر الشهود الى فرج الزانيتين .	٤٣	حكم مسوت المرأة . . .
٧٠	اذا كان الشهود لث من اربعة . . .	٤٤	حكم الغناء . . .
٧١	الاتسار بالزنا . . .	٤٥	الزنا محطل للنسل الصالح . . .
٧٣	اقرار المرأة بالزنا . . .	٤٦	حد الحصن . . .
٧٣	الاتسار على الاخرس والخرساء . . .	٤٨	اقامة الحد على الحصن . . .
٧٣	اقرار الاخرس . . .	٤٨	كيفية اقامة حد الرجم . . .
٧٤	بمناقشة المقر . . .	٤٩	حد غير الحصن . . .
٧٤	اقرار الرجل بأنه زنا بامرأة لا يعرفها .	٤٩	كيفية اقامة حد الجلد . . .
٧٤	الاتسار بالزنا لا يتعدى صاحبه . . .	٥٠	جلد المريض . . .
		٥٠	اذا مات الجاني من الضرب . . .

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٠٣	احكام بنت الزنا	٧٥	الرجوع في الاقرار
١٠٣	من تزوج امرأه وغاب عنها	٧٥	التبني في الزنا
١٠٤	حكم نكاح الزانية	٧٦	الشبهة في الفحل
١٠٥	الحكم اذا ربت الزوجة أو الزوج	٧٧	الشبهة في الحبل
	حرص الشريعة على كرامة اساس	٧٨	الحدود بذرا ينشبهته
١٠٥	وانسابهم	٨٠	من وجد على فراشه امرأه نوطبه
١٠٧	غيره المسلم على عرشه	٨٠	اذا وعد خديعة فأنته غيرها
١٠٨	لا يجوز الزنا في إقالة الحدود	٨١	من زنت اليه غير امرأته
	وجوب المستر على من وقع في هذه	٨١	ظهور الحمل على امرأة لا زوج لها
١٠٩	الإجريمة	٨٢	زنا المحصن بغير المحصنة
١١٠	ستر المسلم على نفسه	٨٢	اكراه السلطان
١١١	الحدود كفارات لاصحابها	٨٢	استكراه الرجل على الزنا
	حد اللواط	٨٢	استئجار المرأة للزنا
١١٢	كيفية اثبات جريمة اللواط	٨٣	العقد على المرأة في عقدتها
١١٣	هل يوجب اللواط الحد	٨٣	العقد على الخامسة
١١٣	صفة حد اللواط	٨٣	العقد على المحارم
١١٤	رأى الصحابة في مقبوبة اللواط	٨٤	الزنا بالمحارم
١١٦	اللواط يستوجب لعنة الله	٨٤	اذا وطأ السيد أمته المتزوجة
١١٧	حرمة المساهرة باللواط	٨٥	جهل الرجل بحالة المرأة
١١٨	بفساد اللواط	٨٥	من وطئ ممتوه منه بعد العدة
١١٨	حكم المختن	٨٥	من وطئ بجارية زوجته
١١٩	حرمة اتیان النساء في اديارهن	٨٦	زنا الحرى
١٢١	حرمة وطأ البهيبة	٨٦	زنا المجاهد
١٢٢	حكم البهيبة الموطورة	٨٦	زنا اهل الكتاب
١٢٢	حكم البهيبة بعد ذبحها	٨٧	عدم العلم بحرية الزنا
١٢٣	الاستفتاء بالبدن	٨٧	وطأ الأجنبية فيما دون الفرج
	حد السرقة	٨٧	افساد المرأة على زوجها
١٢٤	بيان حد السرقة ومشروعيته	٨٨	حرمة المساهرة
١٢٥	قوانين المعاملات في الاسلام	٨٩	تشديد الشريعة في اثبات الزنا
١٢٦	عناية الشريعة بالسرقة دون غيرها	٩٠	اللعنان
١٢٦	الحكمة في تشديد عقوبة السارق	٩١	اول لعان في السلام
١٢٨	اوصاف السارق التي توجب القطع	٩٢	تعريف اللعان
١٢٨	اوصاف الشيء المسروق	٩٣	اذا وكل الزوج أو الزوجة من اللعان
١٢٨	الموضع المسروق منه	٩٤	من يمسح لعانه
١٢٩	تعريف السرقة وأركانها	٩٦	وقوع الفرقة باللعنان
١٣٠	مقتدار التصالب	٩٧	اجتماع الزوجين بعد اللعان
١٣١	صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه	٩٨	الشروط الواجب توافرها في اللعان
١٣٣	محل القطع أو سرقة	٩٨	لعان الاخرس
١٣٣	محل القطع عند تكرار السرقة	٩٨	هل اللعان شهادة أم يمين
١٣٦	خطا الحداد (الذي يقيم الحد)		هل تستحق المرأة المسوخة باللعنان
	ما يثبت به حد السرقة (الشهادة	٩٩	نفقة
١٣٧	والاقرار)	٩٩	حكم الاخرس
١٣٨	كيفية الشهادة	٩٩	ولد المتلاعنين
١٣٩	خطا الشهود	١٠٠	لا يصح للامان أن يسترد مهره
١٣٩	سرقة المصاحف وكتب العلم والادب	١٠٠	مخالفة لون الابن لآبيه
١٤٠	قطع يد نيسائي القنور	١٠٠	نفي الولد بعد الولادة
١٤٢	اذا سرق مسلم من مستأين	١٠٠	من قذف زوجته برجل سواه
١٤٢	اذا سرق مستأين أو معاهد	١٠٢	حكم اللعان من غير رؤية
١٤٢	اذا سرق مسلم مال قسي أو العكس	١٠٢	من رأى زوجته تزنى في العدة
		١٠٢	من طلق امرأته عقب العدة وأنت بولد

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٧٦	إذا أتى الغائب بالشهود . . .	١٤٢	سرقة آلات اللهو
١٧٦	إذا قذف العبد حراً	١٤٣	جاحد الوديعة
١٧٧	إذا نادى عرسى بأنه بربرى مثلاً . . .	١٤٤	جاحد العارية (الاتياد المستعارة) .
١٧٧	إذا قتل الشهود عن أربعة	١٤٤	إذا سرق رجل من سارق
١٧٨	كيفية الشهادة	١٤٥	من قتل رجل وجده داخل الدار . .
١٧٩	إذا جاء القائل بشهود فسقه		إذا وهب الملك المسروق للمسارق
	إذا رمى مقطوع الذكور أو العنق أو	١٤٥	قتيل القطع
١٧٩	قال لرجل يازانية	١٤٦	السرقة في المدن الجامعية والفنادق
١٨٠	إذا قذف شخصاً مراراً	١٤٦	سرقة الحوانيت
١٨٠	إذا قذف جماعة في مجلس	١٤٧	سرقة ما يسرع إليه الفساد . . .
١٨٢	تسذف السكران	١٤٨	سرقة الاتياد الثقافية
١٨٢	إذا قذف الصبي أو المجنون زواجه .	١٤٩	سرقة الثمر المعلق على الشجر . .
١٨٢	إذا قذف الأخرس شخصاً	١٤٩	سرقة الأثرية المحرمة
١٨٢	إذا قذف الكافر مسلماً	١٥٠	السرقة من الخفية وببيت المال .
١٨٣	إذا قذف الرجل مجوسياً بعد أسلامه .	١٥١	سرقة الخيسة
١٨٣	الحكم إذا مكث المغتوب	١٥١	سرقة الكمية الشريفة
١٨٤	مطالبة العبد لسيدته والولد لوالده .	١٥١	المتنكب والخائن والخنفس . . .
١٨٥	من قذف شخصاً مرد عليه	١٥١	إذا ادعى السارق أن المسروق ملكه
١٨٥	من قال لأمراته يازانية فردت عليه .	١٥٢	سرقة قطار الأبل أو البغال . .
١٨٥	من نسب إنساناً إلى عمه أو خاله . . .	١٥٣	السرقة من الأقارب
١٨٦	إذا ظهر أن الشهود كفار أو مبين .	١٥٥	سرقة المسجد
١٨٦	إذا قذف رجل آخر إمام الحاكم . . .	١٥٥	من شق الإهيب أو النك
١٨٧	من قذف زوجته برجل	١٥٦	سرقة الزوجين من الآخر
١٨٧	نفى الولد	١٥٧	إذا دخل الحر جماعة من التلصوص
١٨٨	إذا سب إنساناً إنساناً	١٥٧	مطالبة من سرق منه قطع السارق
١٨٨	إذا نفى الزوج الحمل	١٥٨	اشتراك جماعة في السرقة . . .
١٨٨	وقت نفى الحمل	١٥٨	إذا قذف الناس الباب
١٨٨	من قذف الملائكة	١٦٠	سرقة الرجل للرجل للرجل الصغير
١٨٨	استيفاء القذف	١٦٢	إذا سرق الضيف
١٨٩	إذا تعددت الأفعال الموجبة للحدود .		السرقة من دكاكين التجارة والمحلات
١٨٩	هل هناك فرق بين الذكور والإناث	١٦٢	العساية والشركات
١٨٩	في حد القذف	١٦٣	إذا عاك وسرق المسروق
١٩٠	التوبة النصوح	١٦٣	السرقة من الغريم
١٩١	قبول شهادة الغائب بعد توبته . . .	١٦٤	هل يجتمع الغريم مع القطع . . .
١٩٣	المعفو عن القاذف	١٦٥	إذا نقصت قيمة السرقة قبل القطع .
١٩٥	مرأاة الشريعة لحال القاذف	١٦٥	توبة السارق
١٩٦	اعتراض الجهلة على حد القذف . .		حد القذف
	القسم الثاني : كتاب القصاص	١٦٨	تعريف القذف
١٩٧	تعريف القصاص - حكم القصاص . .	١٦٨	تعريف القذف شرعاً
١٩٩	حكمة مشروعية القصاص	١٦٨	حكمة التشريع
١٩٩	من يقتل القصاص	١٧١	ما يبيح القذف
١٩٩	السلطان يقتل من نفسه	١٧٢	شروط إثابة حد القذف
٢٠٠	عناية الشريعة بالمحافظة على نماء النفس	١٧٢	القذف الموجب للحد
٢٠٢	توبة القاتل	١٧٣	حد القذف حق للمغتوب الفاظ القذف
٢٠٣	عقاب قاتل النفس ظليماً	١٧٤	عدم قبول شهادة القذف . . .
	الشروط الواجب توافرها لإثابة الحد	١٧٥	إذا كانت أم المغتوب كالزوجة أو أمة
٢٠٤	على القاتل اقتصاصاً	١٧٦	قبول شهادة القاذف قبل إثابة الحد عليه
٢٠٥	جواز المعفو في القصاص والحكمة من ذلك	١٧٦	لا يجازي الحر في قذف العبد . . .
٢٠٧	سلطان أولياء الدم على القاتل . .	١٧٦	من قذف بمحبوب غير الزنا . . .
		١٧٦	الإصرار بالقذف

صفحة	صفحة
٢٦٥ اختلاف الشاهدان	٢٠٧ يجوز للمولى أن يكون امرأة
٢٦٥ جهل الشهود بآلة الضرب	٢٠٨ الديات - تعريفها
٢٦٦ أقرار رجلان بأن كل واحد منهما هو الدامل	٢٠٨ قيمة السدية في النفس
٢٦٦ شهادة الشاهد الوارث	٢٠٩ ما يؤخذ في الدية
٢٦٦ شهادة المعتلة	٢١٠ دية المرأة والمسيحي واليهودي
٢٦٦ سلامة الشهادة من التكاذب	٢١٢ دية القتل الخطأ
٢٦٧ شهادة بعض الورثة بالعفو	٢١٢ عفو المقتول خطأ من الدية
٢٦٧ رجوع شهود القصاص	٢١٣ كفاية القتل الخطأ
٢٦٨ القسامة	٢١٣ الكفارة في قتل الذمي
٢٧٧ حكم دم من وجب عليه قصاص	٢١٤ كفارة القتل العمد
٢٧٧ كيفية القصاص من القاتل	٢١٤ الكفارة على الكافر
٢٨٠ ما لا يجب عليه القصاص في العمد	٢١٤ الكفارة على القاتل بالسبب
٢٨٢ الجنائية على الأطراف	٢١٥ صفة المعتلة وكيفية دفع الدية
٢٨٤ القصاص فيما دون النفس	٢٢١ الأسباب التي تحل القتل
٢٨٥ قطع اليد الشلاء بالصحيفة	٢٢٢ معنى الآية « فلا تصرف في القتل »
٢٨٥ القصاص في الشجاج	٢٢٢ بمعنى قوله تعالى « أنه كان منصوراً »
٢٨٦ اقصام الشجاج	٢٢٣ حق السلطان على القاتل
٢٨٦ القصاص في الموضحة	٢٢٣ اختلاف ورثة الدم في العفو
٢٨٧ موضع الموضحة	٢٢٥ موت القاتل
٢٨٧ القصاص في بقية الشجاج	٢٢٥ عفو المقتول مبدأ من فيه قبل موته
٢٩٠ ضرورة الإشتراك والمخالطة والمساواة	٢٢٨ الصلح في القتل مبدأ على مال
٢٩١ القصاص من جراح الأوبس	٢٢٨ عفو أحد الشركاء في الدم
٢٩٢ ما تجب فيه الحكومة	٢٢٩ إذا اقتصر من الجاني فمات
٢٩٢ القصاص من اللسان والذكر	٢٣٠ تأثير القصاص للولد الصغير
٢٩٤ سقوط يد الجاني أو قطعها قبل القصاص	٢٣٠ استيفاء الأب لولده الصغير
٢٩٤ قطع الألف واللسان	٢٣١ توجيه القتل
٢٩٥ قطع الذكر	إذا اتل شخص آخر من طريق غير
٢٩٦ إذا ذهب العقل بالضرب مبدأ أو خطأ	٢٣٤ مباشر مثل السم أو بهجر أو اغراقه
٢٩٧ إزالة السمع أو نقصه	٢٣٧ من مات متأثراً بجراحه
٢٩٨ ذهب البصر	٢٣٨ قتل المؤمن بالكافر
٢٩٨ زوال اللحم من الجاني عليه	٢٤٠ قتل الحر بالعبد
٢٩٩ إبطال حلقة اللقو أو نقصها	٢٤١ قتل الرجل بالمرأة
٢٩٩ إبطال المضغ - إبطال قوة الأمانة	٢٤١ القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس
٣٠٠ إبطال قوة الحمل من المرأة والرجل	من أكره إنسان على قتل آخر
٣٠٠ ذهب جراح الجاني عليه	٢٤٢ الضرب للثأديب
٣٠٠ انقضاء المرأة بجنائية	٢٤٥ إذا اشترك في القتل عايد ومخطيء
٣٠١ إذا حدث في بطنه جذابة أو برسا	٢٤٦ أي مكلف وغير مكلف
٣٠١ تطع الاثنان الظاهرين	٢٤٧ قتل الجماعة بالواحد
٣٠١ قطع عين الأعور	٢٥٠ إذا قتل الواحد جماعة
٣٠١ ذهب ثلث الرأس واللحية والحاجب	٢٥٢ إذا لمسك رجل رجلاً لقطعه آخر
٣٠٢ دية الأصابع والكف	٢٥٣ من قتل ثم لجأ إلى الحرم
٣٠٣ دية اليدين والرجلين	إذا فعل الجاني جنيتين أو أكثر
٣٠٣ قطع ثدي المرأة	لكل منهم حكم خاص
٣٠٤ إجنائية جفن العين والاعدا ب	٢٦١ إذا تغير حال الجرح من وقت
٣٠٤ قطع وصابغ اليدين والرجلين	الإدراج إلى الموت
٣٠٥ قطع سن من الأسنان	٢٦٢ كيف يثبت القصاص على شخص
٣٠٥ من ضرب مضوا فذهب منفحته	٢٦٣ كيف يثبت الدية على شخص
٣٠٥ من ضرب سلب آخر ففوق ظهره	٢٦٤ متى يثبت المال برجل وإسرائيلين
٣٠٥ قطع شفرى المرأة وقضب الذكر	٢٦٤ ضراحة الشهادة في القصاص
٣٠٦ إذا تمسخت الجنائيات	٢٦٤ مدالاه الشهود - رجوع الشهود

صفحة	محتويات	صفحة	محتويات
٢٤٥	ذرائع المرتدين	٢٠٦	كسر عظم اللحية
٢٤٥	اصحاب المرتد الصالحة قبل ان يرتد	٢٠٦	قطع الابطين
	القسم الخامس : كتاب التعزير	٢٠٧	سلط الجلد - كسر الفروة
٢٤٦	تعريف التعزير	٢٠٧	ابطال بطش اليد او المشي من الرجلين
٢٤٧	كيف يصل التعزير الى الاعدام	٢٠٨	اذا كسر صلب رجل
٢٤٨	معوقات الجرائم الخفيفة والمالية	٢٠٩	اجتماع ديكت في شخص واحد
	الحكمة في ترك تقدير العقوبات للحاكم	٢١٠	من اعتدى على رجلين
٣٤٨	عقوبة التعزير حكم شرعي		اذا قطعت المرأة يدا رجل فزوجها
٣٤٩	نظام الاسرة في الاسلام	٣١٩	على الارش
	جميع القوانين لها اصل في الشريعة	٣١١	الضحية على الجنين
٢٤٩	الاسلامية	٣١٧	في تأخير القصاص في الجراحات
٣٥٠	حكم التعزير في الشريعة ومشروعيته	٣١٧	تأخير قصاص الحمل
٣٥٠	اذا ضرب الاب ولده تاديبا لمبات		القسم الثالث كتاب البغاة والمخاريين
٣٥١	اختلاف التعزير باختلاف اسبابه	٣١٩	حكم البغاة والمخاريين
٣٥١	اذا ضرب الحاكم شخصا للتعزير لمبات	٣٢٠	طاعة الامام
٣٥٢	هل يجوز التعزير لغير الحاكم	٣٢٠	شروط الاسلبة
٣٥٢	كيفية اقامة حد التعزير	٣٢٢	حكم المخاريين على الامم
٣٥٢	كيفية الضرب في حد التعزير	٣٢٢	تقسيم الخارجين عن طاعة الامم
٣٥٢	شدة الضرب في حد التعزير	٣٢٣	من يكو، مخالفاً لاسلام بغاة
٣٥٣	شدة الضرب في التعزير	٣٢٣	الحكم في الفجار اربع الذين، مطمئن، على الامة
٣٥٣	ما يستثنى من اقامة التعزير	٣٢٣	قتل المغيرة
	القسم السادس كتاب الكفار في الغنوب	٣٢٥	حكم الملاءة، الاساءة، قتال، الاساءة
٣٥٤	الكفار السبع	٣٢٧	احكام طاعة الطريق
٣٥٤	الكبيرة الاولى - الشرك بالله		هل يشترط سرقة النصاب لقطع قطع
٣٥٤	الكبيرة الثانية - السحر	٣٢٧	الطريق
	الكبيرة الثالثة - قتل النفس التي حرم	٣٢٧	اجتماع المخاريين
٣٥٧	الله الا بالحق	٣٢٨	من قطع الطريق داخل الممر
٣٥٧	الكبيرة الرابعة - اكل الربا	٣٢٨	كتاب الطامع قتل ائمة وسعها
٣٥٨	الكبيرة الخامسة - اكل مال اليتيم	٣٣٠	اذا كان مع طامع الطريق امرأة
٣٥٩	الكبيرة السادسة - التولي يوم الزحف	٣٣٠	اذا تعددت الحوادث في طامع الطرقة
٣٥٩	الكبيرة السابعة - قذف المحصنات	٣٣٠	الصلاة على طامع الطرقة
٣٦٠	بإتي الكفار	٣٣٠	الصلاة على طامع الطرقة
٣٦٠	الكبيرة الثامنة - شهادة الزور	٣٣١	تعديل شهادة من تاب
٣٦١	الكبيرة التاسعة - البين الغموس	٣٣١	لذا قتل المخارب لاسام كافا له معدا
٣٦٢	الكبيرة العاشرة - الزنا		القسم الرابع : كتاب الردة
٣٦٢	الكبيرة الحادية عشرة - شرب الخمر	٣٣٢	حكم الردة - تعريف المرتد
	الكبيرة الثانية عشرة والثلاثة عشرة	٣٣٣	استدلة الردة
٣٦٢	التنبهة وعدم التذم من البول	٣٣٤	حكم المرأة المرتدة
	الكبيرة الرابعة عشرة - اليأس من	٣٣٦	اسلاك المرتد
٣٦٣	رحمة الله	٣٣٦	حكم الزنديق
	الكبيرة الخامسة عشرة - الأمن من	٣٣٨	مال المرتد اذا لحق بدار الحرب
٣٦٤	مكر الله تعالى	٣٣٩	اذا بطل الكافر دينه
	الكبيرة السادسة عشر - استحلال	٣٣٩	من سحر مسليما
٣٦٤	بنت الله الحرام	٣٤٠	من سب صحابيا
	الكبيرة السابعة عشرة - منع ابن	٣٤٠	تصرفات المرتد
٣٦٤	السبل من فضل المال	٣٤١	ردة الصبي والمجنون
٣٦٥	الكبيرة الثامنة عشرة، قتل الوالدن	٣٤٢	المستقل التي لا يقتل فيها المرتد
٣٦٦	الكبيرة التاسعة عشرة الغارل في الحرب	٣٤٣	كيفية قبول الشهادة بالردة
٣٦٧	الكبيرة العشرون ترك الصلاة مقصدا	٣٤٣	كيفية توبة المرتد
٣٦٨	جريمة السرقة	٣٤٤	كيفية اسلام الكافر
		٣٤٤	مضى نصير البلد دار للحرب

المعقوبات الشرعية

المعقوبات الشرعية أو الحدود الشرعية هي موانع ، وزواجر عن ارتكاب أسبابها وهي ثابتة بإيت القرآن الكريم مثل : آية الزنا وآية السرقة وآية قذف المحصنات وآية الحرابه وآية تحريم الخمر ، وغير ذلك • كما أنها ثابتة بالأحاديث النبوية الواردة في الحدود وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم مثل حديث ماعز ، وحديث الغامدية ، وحديث السيف ، وحديث نعيمان ، وغيرها من الأحاديث الثابتة ، وثابتة بفعل الصحابة رضی الله عنهم ، وعليه اجماع الأمة • كما أن العقل السليم يقرها ويؤيدها ، لأن الطبع البشري ، والشهوة النفسية مائلة الى قضاء الشهوات واقتناص المآل ، وتحصيل مطلوبها ومحبوبها ، من الشرب ، والزنا ، والتشفي بالقتل وقطع الأطراف ، ولخذ مال الغير ، والاستغلال على الناس بالسبب والشتم ، خصوصاً من القوى على الضعيف ، ومن الكبير على الصغير ، فاقتنضت الحكمة شرع هذه المعقوبات (الحدود) حسماً لهذا الفساد أن يستشري ، وزجراً عن ارتكابها ، حتى يبقى العالم على طريق الاستقامة والأمان ، فان عدم وجود الزواجر في المسالم يؤدي الى انهراؤه ، وفيه من الفساد ما لا يخفى •

تقسيم المعقوبات الشرعية

ان الشريعة الاسلامية قد قسمت المعقوبات الى ثلاثة أقسام :

١ - الحدود •

٢ - القصاص •

٣ - التعزير •

١ - الحدود : وقد عرف الفقهاء الحد بأنه عقوبة مقدرة حقاً لله تعالى : بمعنى أن المحاكم بمجرم استحق عقوبة الحد ، فإنه يجب عليه التنفيذ ولا يملك الموقوف عنه ، والجرائم التي تستوجب الحد :

أولاً : الزنا • ومثله اللواط • على خلاف ستره •

ثانياً : السرقة •

ثالثاً : القذف •

رابعاً : شرب الخمر على خلاف ستره •

أما حد الذين يسمعون في الأرض فساداً فلا يخرج عن حد السرقة ، أو العتصان أو التعزير • وفي هذا تفصيل المذاهب (١) •

(١) الشافعية - قالوا : أن الجنايات الموجبة للحد سبعة أقسام وهي :

الأول : الجراح - القصاص في النفس ، والأطراف ، والديات ، وغيرها •

والمتفق عليه من الحدود ثلاثة :

الأول : حد الزنا ، وأن قال بعضهم : أنه لا رجم فيه .

الثاني : حد القذف .

الثالث : حد السرقة .

٢ - القصاص : وهو معاملة الجاني بمثل اعتدائه ، فإن القصاص معناه المماثلة ، ومنه قص الحديث إذ أتى به على وجهه ، ولا يسمى القصاص حداً ، لأنه حق العبد . له أن يعفو عنه ، كما يأتي :

٣ - التعزير : وهو تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة له ، كما سترفره بعد .

= الثاني : البهي - الثالث : الرد :

الرابع : الزنا .

الخامس : القذف .

السادس : السرقة .

السابع : الأشربة المحرمة .

الحنفية - قالوا : أن الحدود ما ثبتت بالقرآن الكريم وهي خمسة فقط .

الأول : حد الزنا وهو ثابت بآية « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذنكم بهما رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » آية ٢ من النور .

الثاني : حد السرقة ، وهو ثابت بقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » آية ٣٨ من المائدة .

الثالث : حد شرب الخمر ، وهو ثابت بقوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والاتصاب والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » .

الرابع : حد قطاع الطريق ، وهو ثابت بقوله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم هزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » آية ٣٣ من المائدة .

والخامس : حد القذف ، وهو ثابت بقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون » آية ٤ من النور .

وقالوا : أن القصاص لا يسمى حداً لأنه حق العباد ، وكذا التعزير لا يسمىونه حداً لأنه ليس بمقدر ، وعد بعضهم عقوبة السحر من الحدود .

المالكية - قالوا : الجرائم التي تستوجب الحد هي :

١ - الجنابة على النفس أو ما دونها .

٢ - البهي .

حكم الشفاعة في القصاص والتعزير

تجوز الشفاعة في القصاص بالاجماع ، لانه حق العبد ، وله أن يعمفو على أى حال .
وأما التعزير فقد قال الفقهاء : ان الشفاعة تحل فيه ، ولكن الظاهر المقول أن عقوبة التعزير أن توقف عليها تأديب الجناة والمحافظة على النظام العام ، فان الشفاعة لا تحل فيه ، كما لا تحل للحاكم أن يعمفو ، والا فان العفو يصح ، والشفاعة تجوز .
وذلك لأن الشريعة الاسلامية مبنية على جلب المصلحة ، ودرء المفسدة ، فحلى الحاكم أن ينظر في هذا الى ما فيه المصلحة ، ودفع المفسدة .

٣ — الردة .

٤ — الزنا .

٥ — القذف .

٦ — السرقة .

٧ — ذكر الحراة وما يتعاقى بها .

٨ — الشراب وأشياء توجب الضمان .

القسم الأول

كسب الحدود

تعريف الحدود والغرض منها

الحد لغة : المنع - ولهذا يقال لبواب حداد ، لمنعه الناس من الدخول ، والحد يطلق على الذنب ، ومنه قوله تعالى : « **عَلَيْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرِبُوهَا** » ويطلق على العقوبة التي فرضها الشارع بالذنب ، ومنه قولهم : أقمت عليه الحد . وأصل الحد . المنع والفصل بين الشئين . ومنه الحدود المقدرة في الشرع ، لأنها تمنع من الاقدام على الذنب .
وشرعا : هو العقوبة المقررة حقا لله تعالى كما ذكر في القرآن الكريم فقال تعالى :
« **وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ** » وقيل تعالى « **وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ** » .
وعمرته : رفع الفساد الواقع في المجتمع ، وحفظ النفوس من الهلاك ، وحفظ الاعراض ، والانساب من الاختلاط ، وحفظ الأموال سلمة عن الابتذال والانتهاك .

قال تعالى : « **وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا** » معناه : ولا تفسدوا شيئا في الأرض فيدخل فيه المنع عن افساد العقول بسبب شرب المسكرات . والنهي عن افساد النفوس بالقتل ، وقطع الاعضاء ، والنهي عن افساد الانساب بسبب الزنا واللواط ، والغذف ، والنهي عن افساد الأموال ، بالغصب والسرقة ، ووجوه الحيل في المعاملات ، والنهي عن افساد الدين بالكفر ، والبدعة ، وذلك لأن المصالح المعتمدة في الدنيا هي هذه الخمسة : (١) النفوس . (٢) العقول . (٣) الاعراض . (٤) الاديان . (٥) الأموال .

وفائدته : الامتناع عن الاعمال الموجبة للفساد في العالم ، ففي حد الزنا منع ضياع الذرية وامتناعها معنويا بسبب اشتباه النسب ولذا تدب الشارع عموم الناس الى حضور حده ، ورجعه ، فقال تعالى : « **وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** » .

وفي بلقي الحدود ، زوال العقل في الخمر ، وافساد الاعراض في اللغذف ، وأخذ أموال الناس في السرقة ، وقبح هذه الامور مركوز في العقول ، وثابت في الغرائز عند الجميع . ولذا لم يبح الأموال ولا الاعراض ، ولا الزنا ، ولا السكر ، في ملة من الملل السابقة .
ولما كان فساد هذه الامور عاما في الانسانية كلها ، وخطرا من أشد الاخطار عليها لما ينجم منها ، كانت الحدود التي تمنع منها حقوق الله على الخلق ، فان حقوقه سبحانه وتعالى دائما تنفيذ مصالح عامة للجميع كله .

حكمه مشروعية الحدود

وحكمة مشروعتها هي الزجر عما يتضرربه العباد ، من افساد المرفش وافتساة الانساب وهتك الاعراض ، واتلاف الاموال ، وازهاق الانفس ، واضطراب الامن ، والحدود دواء شاف وعلاج ناجح ، لا يصيب المجتمع من الامراض الاخلاقية الخطيرة ، والامراض النفسية الفتاكة ، التي تهلك المجتمع وتنخر في جسده ، وتمزق اوصاله ، وتؤدي به الى الهلاك .

وانما الامم الاخلاق ما بقيت فان هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا فالاسلام ينظر الى الانحراف على أنه فروج عن الفطرة السليمة التي فطر الله الانسان عليها ، عصيان على الطبيعة ، وتمرد عليها ، ويحاول العلاج ان انحراف عن طبعه ، واذا تعذر العلاج ، ولم يقد الاصلاح كان موقف الاسلام أشد صلابة في ردع المجرم ، والقسوة في الحكم عليه حتى لا يكون بقاء الفساد قضاء على المجتمع كله . وبهذه الطريقة يحارب الاسلام للانحراف ، ويضع لها الحدود الرادعة ، التي تتناسب خطورة الذنب ، وقاية للجماعة الانسانية من الفساح والفساد . كالمفسو الذي أصيب بمرض فتاك . فاذا لم يمكن علاجه اضطر الى بتره حمالة للجسد كله .

حكم الشفاعة في الحدود

روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها « ان قريشا أهمهم شأن المخرومة التي سرقن فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ ثم قالوا : من يجترئ عليه الا أسامة بن زيد بن رسول الله ﷺ ، فكلمه أسامة . فقال رسول الله ﷺ : يا أسامة أنت شفع في حد من حدود الله ! ثم قام فاختطب ، فقال : انما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

ومعنى هذا الحديث ظاهر ، وهو أن امرأة من عليا القوم اسمها فاطمة ، غلبت عليها رذيلة خفية ، مرة واحدة في حياتها ، وهي سرقة شيء يستوجب اقامة الحد عليها بقطع يدها ، فجز على قريش أمرها ، لا لها من علو المنزلة ، واكرمهم كانوا يعلمون شدة استمسك الرسول صلوات الله عليه باقامة حدود الله ، وتنفيذها على العظيم والضعيف ، والغني والفقر ، بنسبة واحدة ، فوقفوا بازاء ذلك حائرين ، ولكنهم ظنوا أن أسامة بن زيد يستطعم أن يشفع لها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان محبوبا عند الرسول ، كما كان أبوه زيد من قبل ولذا كان يلقب بالحب ابن الحب . فاجابهم أسامة الى طلبهم ، ومضى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسأله العفو عن السارقة ، فأنكر عليه الرسول

صلوات الله وسلامه عليه هذه الشفاعة ، وقال له : أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ ! أى ما كان يليق بك أن تجرؤ على هذا العمل .

ويظهر من هذا أن أسامة بن زيد كان يعلم أنه لا تصح للشفاعة في حدود الله تعالى بعد أن يصل أمر الجريمة إلى ولي الأمر ، ولهذا أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان يجهل الحكم لعلمه إياه ، ولعل اعتقاد أسامة في فاطمة المخزومية ، من كون هذه ليست عادة لها ، وأنها زلة قد لا تعود إليها ، وهو الذى دفعه إلى الشفاعة فيها .

والواقع أن فاطمة المخزومية هذه قد أصبحت بعد تنفيذ الحكم عليها من الصالحات الثابتات القانتات ، فلم تؤثر عليها أى رزية خلقية بعد ذلك .

على أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه لم يقتصر على الإنكار على أسامة بن زيد ، بل جمع للناس وخطب فيهم مبينا لهم أن الاستهانة بمعاذبة الجناة إذا كانوا من العظماء ، والتشديد في معاقبة الضعفاء ، لا نتيجة له إلا هلاك الأمة وفنائها ، وقد هلك بسببه بعض الأمم الذين خلوا من قبل .

وأقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم أنه لا يتأخر عن تنفيذ حدود الله تعالى على بنته نفسها .

وذلك حق لا ريب فيه ، إذا لامعنى لهذا إلا إبطال القانون السماوى ، والقضاء على العدل والنظام فلو لم ينفذ القانون على القوى والضعيف بنسبة واحدة ، لكان ذلك تعريضا للقوى على انتهاك حرمة الضعيف ، والمدوان عليه ، وهو آمن من العقاب ، فإذا فرض والقوى الضعيف كان من حقه أن ينتقم لنفسه وهو آمن من العقاب . ويمتدى على غيره وهو آمن أيضا ، وهلم جرا ، وهذا هو الفوضى المتفوضى لدعائم العمران ، الموجبة لهلاك الأمم وفنائها .

ويؤخذ من الحديث السابق ، أنه لا يحل لحاكم أن يقبل الشفاعة في حد من حدود الله تعالى إلا على بيانها ، كما لا يحل لأحد أن يشفع عن مجرم في حد وصل إلى الحاكم . وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء .

أما قبل وصول الأمر إلى الحاكم ، فإن الشفاعة تصح كما يسمح العفو ، بشرط أن يكون مستحق العقوبة غير معروف بالجرائم ، أما إذا كان من المعتادين على إيذاء الناس ، أو كان من الأشرار الذين لا يصلحهم العفو ، فإنه يجب أن يرفع أمره إلى الحاكم ليوسع عليه الحد الذى يزرجه عن ارتكاب الجريمة ، فإذا سرق شخص من آخر ، ولم تكن هذه عادة من قبل ، وظن التجميع أن العفو عنه لا يخرجه ، فإن له أن يشفع فيه ، والمعتدى عليه أن يعفو عنه ، والا فلا يحل العفو عنه .

وقد وردت أحاديث بهذا المعنى : منها ما رواه الدارقطنى : عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أشفعوا ما لم يصل إلى الولى فإذا وصل إلى الولى فمعا فلا بها الله عه » .

وأخرج أبو داود عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرغمه « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغت من حد قدوجب » وصححه الحاكم .
وأخرج أبو داود والحاكم ، وصححه من حديث بن عمر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله ، فقد ضاد الله في أمره » .

وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال (لقي الزبير سارقا فشفع فيه ، فغفيل : حتى يبلغ الامام . فقال : اذا بلغ الامام فلن الشافع والمشفع) . فلا يجوز للامام العفو عن الحد ، ولا تجوز الشفاعة فيه اذا وصل الامر الى الحاكم .
ويؤيد هذا أيضا ما أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن الهارود والحاكم ، عن صفوان ابن أمية رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا أمر بقطع الذي سرق رداه فشفع فيه : « هلا كل ذلك قبل أن تأتيني به » ؟ .
وتسن الشفاعة الصنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق ، ما لم يكن في حد أو امر لا يجوز تركه ، كالشفاعة الى ناظر يتيم ، أو وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته ، فهذه شفاعة محرمة شرعا (١) .

(١) الشافعية — قالوا : ان الشفاعة الصنة قبل أن يصل الامر الى الحاكم جائزة بقوله تعالى : « من يشفع شفاعة حسنة يكن بقوله تعالى : « من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها » وبما في الصحيحين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا اتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه ، وقال : اسمعوا تؤجروا » ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء » .

الاشربة

الاشربة جمع شراب بمعنى مشروب -والشروب هو المولع بالشراب المدمن عليه -
وقرب الخمر من كبائر المحرمات ، بل هي أم الكبائر كما قال سيدنا عمر بن الخطاب .
وسيدنا عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنهما وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد
غزوة أحد .

والاصل في تحريمها كما ذكره المفسرون : نزل في الخمر أربع آيات ، نزل بمكة قوله
تعالى : « ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً » فكان المسلمون
يشربونها وهي لهم حلال ، ثم أن سيدنا عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ، ونفر من الصحابة
قالوا : يا رسول الله أفنتا في الخمر فانهما مذهب للعقل ومسلية للمال . فنزل قوله تعالى :
« يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس » الآية . فشربها قوم
وتركها آخرون . ثم دعا عبد الرحمن بن عوف جماعة فشربوا وسكروا ، فقام بعضهم يصلى
نقراً : « قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون » فنزل قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا
لا تقرّبوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » النساء ٤٣ . فقل من يشربها .
ثم دعا عثمان بن مالك جماعة من الانصار ، فلما سكروا تخاصموا وتضاربوا فقال عمر :
الهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً ، فنزل قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر » الى قوله
تعالى : « فهل أنتم متنبهون » فقال عمر : انتبهنا يارب .

والحكمة في تحريم الخمر على هذا الترتيب أن الله تعالى علم أن القوم انما شرب
الخمر ، وكان انتفاعهم بذلك كثيراً ، فعلم أنه لو منهم دفعة واحدة لشق ذلك عليهم ،
فكان من الحكمة أن يحرمها بالتدريج والرفق .

وذكر بعض العلماء أن آية البقرة تدل على تحريم الخمر من ثلاثة وجوه :
الأول : أن الآية دالة على أن الخمر مشتملة على الاثم ، والاثم حرام لقوله تعالى :
« قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق » فكان
مجموع هاتين الآيتين دليلاً على تحريم الخمر .
الثاني : أن الاثم قد يراد به العقاب ، وقد يراد ما يستحق به العقاب من الذنوب ،
وأيما كان ، فلا يصح أن يوصف به الحرم .

الثالث : أنه تعالى قال : « وإثمهما أكبر من نفعهما » صرح مرجحاً الاثم والعقاب ،
وذلك يوجب التحريم .

والخمر من افحش الذنوب ، واعظم اخطارها على المجتمع الانساني كله ، لذلك حرمها
الكفار وشدّد في تحريمها وأنزل فيها عدة أحكام عالج فيها حالة العرب التي كانت تدمن
الخمير . وتعدّها من علامات الشهامة . والمروءة ثم أنزل فيها آية التحريم : « إنما الخمر
والميسر والامصاب والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » فوصف

الله تعالى الخمر بأنه رجس : أى قدر تنفس منه الحقول المسالمة ، وهو لفظ يدل على منتهى القبح والخبث ، والميسر ، هو قمارهم فى الجزور ، والانصاب هى آلهتهم التى يعبدونها ، والازلام سهام مكتوب عليها شر وخير ، وقد قرن الله تعالى الخمر بالميسر والانصاب والازلام وهى من أعمال الوثنية والشرك ، فكأنه يترتب من هذه المنكرات ، وقد وصف الله هذه الأقسام الأربعة بوصفين : الأول قوله رجس وهو كل ما استغفر من عمل ، والثانى قوله « من عمل الشيطان » وهو مكمل لكونه رجساً لأن الشيطان نجس خبيث لأنه كافر « انما المشركون نجس » والخبيث لا يدعو الى الخبيث .

وقد روى ابن ماجه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (مدمن الخمر كعابد وثن) . وقال صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر خرج نور الايمان من جوفه » . وجعلها الله تعالى وأخوتها من عمل الشيطان لما بنشأ عنها من الشرور والأضرار ، وما يترتب عليها من الكبائر والمصائب ، وكل ما أصيب الى الشيطان فالمراد به المبالغة فى كمال قبحه قال تعالى : « فوكره موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان » بل وصف للرسول صلى الله عليه وسلم الخمر بأنها أم الخبائث . فقال صلى الله عليه وسلم : « الخمر أم الخبائث » وروى الطبرانى فى الكبير من حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما « الخمر أم الفواحش ، وأكبر الكبائر ، ومن شرب الخمر ترك الصلاة ، ووقع على أمة ، وعمته » . (وقع على = جامع) .

وقد جعل الله تعالى النهى عنها بلفظ الاجتناب فقال « فاجتنبوه » أى كونوا جانباً منه ، وهو أبلغ من لفظ التحريم والترك لأنه يفيد الأمر بأن يكون التارك فى جانب بعيد من الشيء لخطورته وقضاوته ، أى اجتمعوا عنه ، وخذوا حذرکم منه فليعتبر أولئك الفسقة الذين يقولون : أن الخمر لم ينزل فيها نهى فى القرآن الكريم ، أى لم يصرح القرآن بأنها حرام ، والحق أنه نهى عنها بأبلغ عبادات التحريم ، ثم جعل الله تعالى اجتنابها والبعد عنها يوصلاً للفلاح ، ويتقرب الى الفوز والسعادة الدنيوية والأخروية ، فقال تعالى : « لتكن قفلحون » وفيه إشارة الى أن شربها يقرب من الضلالت والخيبة ، وفساد الدين والدنيا معا ، وفساد الصحة والعقل والمال .

ولما أمر الله تعالى المؤمنين بلجنتاب هذه الموبقات الأربع ذكر نوعين من أكبر المفاسد الفطرة فى الخمر والميسر ، الأول : ما يتعلق بالدنيا وهو قوله تعالى : « انما يريد الشيطان ان يقع بينكم العداوة » . واليفضاء فى الخمر والميسر « أما فى الخمر فلأن العسالب أن من يتقبل على شرب الخمر ، انما يشربها مع أصحابه ويكون قصده من ذلك المشرب ، أن يستأنس برفاقته ، ويسر بمحادثتهم ومكالمتهم ، فكان غرضه من الاجتماع تأكيد الألفة والمحبة ، الا أنه يتقلب فى كثير من الأحيان الى ضد مقصوده لأن الخمر يزيل العقل ، واذا ذهب

المقتل استولت الشهوة والغضب من غير مدافعة العقل ، وعند استيلائها تحصل المنازعة والمخاضة بين المجتمعين ، وربما أدت إلى الضرب والقتل والمسافة بالفحش ، وذلك يورث أشد العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع الواحد . والميسر يجبر صاحبه إلى الفقر والمسكنة حتى يصل به الحال أن يقامر على جسده وأهله ، وولده بعد فقدان ماله ، فيصير من أعدى الأعداء لأولئك الذين كانوا يلاعبونه .

فظهر أن الخمر والميسر سببان عظيمان في إثارة العداوة ، والبغضاء بين الناس ، وتطليع أوصال المجتمع ، ولا شك أن العداوة والبغضاء تقضى إلى أحوال مضمومة ، ومن الهرج والمرج والفتن ، وفساد المجتمع الإنساني كله .

النوع الثاني - الماسد المتعلقة بالدين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » وهما روح الدين وعماده .

أما أن الخمر تمنع عن ذكر الله فظاهر لأن شرب الخمر يورث الطرب ، واللذة الجسمانية ، والنفس إذا استغرقت في اللذات غفلت عن ذكر الله تعالى ، وأعرضت عن طاعته عز وجل .

وأما الميسر ، فلأن استغراق الشخص في اللعب مانع من أن يخطر بباله شيء سواه ، وهي تمتد لللاعب عن ذكر الله ، وتصرفه عن الصلاة ، وتنسيه طاعة مولاه .

ولما بين الله تعالى اشتغال شرب الخمر ولعب الميسر على هذه الماسد الخطيرة في الدنيا والدين . قال تعالى : « فهل أنتم متهنون » هذا اللفظ وإن كان استقهما في الظاهر ، إلا أن المراد منه هو النهي في الحقيقة ، وإنما حسن هذا المجاز لأنه تعالى ذم هذه الأعمال ، وبين قبحها لعباده ، فلما استقم بعد ذلك عن تركها ، لم تسع إلا الإقرار بالترك . فكانه قيل له : أتفعله بعد ما قد ظهر من قبحه ؟ فصار قوله تعالى : « هل أنتم متهنون » جارياً مجرى تخصيص الله تعالى على وجوب الانتباه مقروفاً بإقرار المكلف بوجوب الانتهاء ، بدافع نفسه .

واعلم أن هذه الآية دالة على تحريم شرب الخمر من وجوه :

أحدها : تصدير الجملة بلفظ « إنما » وذلك لأنها للخصر ، فكانها تعالى قال : لا رجس ولا شيء من عمل الشيطان إلا هذه الأربعة .

وثانيها : أنه تعالى قرن الخمر والميسر بعبادة الأوثان ، حتى أصبح مثله ، كما قال ﷺ : (شارب الخمر كعابد الوثن) .

وثالثها : أنه تعالى أمر بالاجتناب ، وظاهر الأمر للوجوب .

ورابعها : أنه تعالى قال : « لعلكم تفلحون » جعل الاحتساب من الفلاح وإذا كان الاجتناب فلاها كان الارتكاب خيبة .

وخامسها : أنه شرح أنواع الماسد المتولدة منها في الدنيا والدين • وهى وقوع التماذى ، والتباغض بين الخلق وحصول الأغراض عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة •

وسادسها : قوله تعالى : « **هَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ** » هو من أبلغ ما ينتهى به ، كأنه قيل : قد تلى عليكم ما فيها من أنواع الفساد والتبائح ، فهل أنتم منتهون مع هذه الصوارف ، أم أنتم على ما كنتم عليه حين لم توعظوا بهذه الموعظ •

وسابعها : أنه تعالى قال ذلك « **وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا** » فظاھرہ أن المراد ، وأطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول فيما تقدم ذكره من أمرهما بالاجتناب من الخمر والميسر ، وقوله « **وَاحْذَرُوا** » أى احذروا عن مخالفتها في هذه التكليف •

وثامنها قوله تعالى : « **فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا إِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ** » وهو تهديد عظيم ووعيد شديد فى حق من خالف هذا التكليف ، وأعرض فيه عن حكم الله عز وجل — وبينه — يعنى أن توليتم فالمحجة قد قامت عليكم ، والرسول قد خرج من عدم التبليغ ، والاعذار والانداز ، فأما ما وراء ذلك من عقاب من خالف هذا التكليف وأعرض عنه • فذاك إلى الله تعالى • ولا شك أنه تهديد شديد ، فصار كل واحد من هذه الوجوه الثمانية ، دليلاً قائماً وبرهاناً ساطعاً فى تحريم الخمر •

حد شرب الخمر مقدار الحد

أجمع جمهور الأئمة والعلماء على أن شرب الخمر حد ، وبعضهم قال : أنه من باب التنزيه .

ومقداره ثمانون جلدة عند المالكية والحنابلة لأن عمر رضى الله عنه قدره بذلك ووافقه عليه الصحابة ، وخالف الشافعية (١) .

آلة الضرب في حد شرب الخمر

اختلف العلماء في آلة الضرب . فبعضهم قال : أنهم كانوا يضربون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالجريد ، والنخل ، وأطراف الثياب والأيدي ، وعلى هذا فلا يصح الخروج عن هذه الآلات .

والجمهور : على أنه يصح بهذه الآلات كما يصح بالسوط .
وبعضهم يرى أنه لا يصح بالسوط إلا إذا كان الشارب فلجراً لا يؤثر فيه ضرب اليد ، أو الجريد .

كيف يثبت الحد في شرب الخمر

اتفق الأئمة على أن الذي يوجب هذا الحد ، إنما هو شرب الخمر ، دون إكراه أو قهراً ، أو كثرة ما . ويحد شارب الخمر ، وإن كان لا يسكر منها حسماً لمادة الفساد ، كما حرم تقبيل الأجنبية والخلوة بها لأفضائه إلى الوطء المحرم . وللحديث الذي رواه الحاكم ، من شرب الخمر فاجلسوه ، ولم ينص على السكر وغره ، ولو فرض شخص لا يسكره الخمر ، لأنه مدمن عليها ، وقد تشرب دمه بها ، حرم عليه شربها للنجاسة لا للاسكار ، ويحد بشربها .

واتفق الأئمة : على أنه يثبت الحد بشهادة عدلين ، أو الإقرار بذلك .
واتفق الأئمة : على أنه لا تقبل شهادة النساء وحدهن ، ولا مع الرجال في اثبات

(١) الشافعية — يقولون : أنه أربعون جلدة ، لأنه هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإلزامه ليست من الحد ، وإنما هي تعزيز للإمام أن يفعله .
فقد روى مسلم عن أنس رضى الله عنه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد ، والنخل أربعين » .

ويكفى هذا الحد ولو تكرر منه الشرب .
أما ما فعله سيدنا عمر رضى الله عنه فقد كان من باب التنزيه ، حيث رأى أن الخمرة قد غشت في بعض الجهات ، فشدّد العقوبة لئلا يجترأ الشاربين .

الشرب • لأن فيها شعبة البدلية ، وتهمة الضلال والنسيان ، فالبيئة تكون ناقصة ، والأصل براءة الذمة •

واتفق الأئمة الأربعة : على أن الإقرار في شرب الخمر يثبت الحد ولو مرة واحدة (١) ، والسكران أن هو الذي يهذى ويخطئ كلامه ويستوى عنده الحسن والقبيح ، لأنه هو السكران في المعرفة (٢) •

واتفق الأئمة الأربعة على أن الخمر نجسه ، وعلى تحريم بيعها على المسلمين ، وإهدار ماله فيها فمن كسر دن خمر مسلم لا يمأقب بالضمان لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أن الذي حرم شربها حرم بيعها ، وأكل ثمنها ، فهي ليست بمال ، فلا يصح دفعها مبرا ، ولا أجرا » •

واتفق الأئمة الأربعة : على أن عصير العنب إذا اشتد وغلى ، وقذف بالزبد ، فهو خمر من غير خلاف بينهم على حرمة شربه ، وإقامة الحد على شربه •

حكم شرب الأئمة

اختلف العلماء في حكم شرب الأنبذة وهو ما ينقع ويطبخ فانظر حكم المذنب وأدب كل منهم تحت الخط (٣) •

(١) الحنفية : يشترط أن يكون الإقرار مرتين ، ويقول : شربت الخمر أو شربت ما يسكر ولا يحد باليمين المردودة في الأصح •

(٢) الحنفية قالوا : السكران هو الذي لا يعرف منطقا لا قليلا ولا كثيرا ، ولا يعرف الأرض من السماء ، ولا يعرف المرأة من الرجل ، فيزول تمييزه بالكلية ، ويصبح بحالة يدرك الأشخاص ولكن يجهل الأوصاف •

(٣) الحنفية قالوا : الحد في غير الخمر من أنواع الأنبذة إنما يتعلق بالسكر فقط ، فننقيع التمر والزبيب إذا غلى واشتد كان محرما قليلا وكثيره ، ويسمى نبيذا لا خمرأ ، فإن أسكر ففي شربه الحد ، ويكون نجسا نجاسة مغلظة ، لثبوتها بالدليل القطعي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسخمر من هاتين الشجرتين ، وأشار إلى التروم ، والنخلة فإن طبخا ، أو كان في طبيخ حل منهما ما يغلب على ظن الشارب منه أنه لا يسكر من غير طرب ، فإن اشتد فلا ينهما حرم الشرب منهما » •

أما نبيذ الحنطة ، والتين ، والارز ، والشعير ، والخرة ، والصل • فإنه هلال عند الحنفية • نقيعها ، ومطبوخها ، وإذا يحرم المسكر منه ، ويحد فيه إذا أسكر كثيرا ، وكذلك الخنزير من الألبان إذا اشتد •

المالكية ، والشافعية ، والحنابلة • قالوا : كل شرب يسكر كثيرا فشره قليله حرام ، ويسمى خمرأ ، وفي شربه الحد سواء أكان من عنب ، أو زبيب ، أو حنطة ، أو شعير ، أو تين ، أو خرة ، أو أرز ، أو صل ، أو لبن ، ونحو ذلك • نبيذا كان أو مطبوخا لأن اسم

والراجح من هذه الآراء أن كل شراب يسكر كثيره ، فشراب قليله حرام ، ويسمى خمرًا ، وفي شرب الحد سواء أكان الشراب من عصير العنب ، أو التمر ، أو الزبيب ، أو الحنطة ، أو الشعير ، أو التين ، أو الذرة ، أو الأرز ، أو الحسل ، أو اللين ، أو غيره ، شيئًا كان أو مطبوخًا ، وسواء تعاطاه شرابًا أم غيره ، وسواء جالدة أو مائعة ، وسواء تناولوه معتقدا تحريمه ، أم أباحت ، لضعف أدلة الإباحة ، وذلك انقول هو الممول عليه عند أكثر العلماء ، خصوصًا في هذا الزمان الذي مسدت فيه النفوس — وضعف الموازع الدينية وكثرت فيه أنواع المشروبات الروحية المسكرة وسعوها بأسماء براقية مثل « البيرة » ومثل « البوظة » ومثل « القات » ومثل « التتكة » ومثل « العرقى » وغير ذلك مما يستحل أهل هذا العصر وهو حرام لأن كثيره يسكر ، وهو مخمر ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما أخبر بما سيحدث آخر الزمان حيث قال صلوات الله وسلامه عليه ، كما روى عن أبي مالك الأشعري رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليشربن أناس من أمتي الخمر ، ويسمونها بغير اسمها » رواه الامام أحمد وأبو داود . وعن عبادة بن الصامت رضى الله تبارك وتعالى عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نتستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسمونها إياه ، رواه الامام أحمد ، وابن ماجه ، وقال ، تشرب الخمر مكان تستحل » .

• وعن أبي أمامة رضى الله عنه أنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذهب الملياني والأيام حتى تشرب طائفة من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها » رواه ابن ماجه .
• وعن ابن مبريز عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يشرب ناس من أمتي الخمر ، ويسمونها بغير اسمها » رواه النسائي رحمه الله تعالى .

لهذه الأحاديث وغيرها من الأدلة القاطعة بصدق نبوة الرسول صلوات الله وسلامه عليه لأنه أخبر بما يحدث في المستقبل ، وهو لا ينطق عن الهوى ، وظهر ما أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع المشروبات في هذا الزمان .

== الخمر لغة — ما خامر العقل وروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر » فالخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد ، وحقيقة شرعية في غيره مما يسكر من الأثيرة ، أو قياسي في اللغة — وروى في الصحيحين من حديث عمر رضى الله عنه أنه قال : نزل تحريم الخمر من خمسة : من العنب ، والتمر ، والحسل ، والحنطة ، والشعير « والخمر ما خامر العقل » متفق عليه ووجه الاستدلال به من ثلاثة أوجه .
أحدهما : أن سيدنا عمر رضى الله عنه أخبر أن الخمر حرمت يوم حرمت ، وهي تتخذ من الحنطة والشعير ، كما تتخذ من العنب ، والتمر ، وهذا يدل على أنهم يسمونها خمرًا .
وثانيها : إنه قال : حرمت الخمر يوم حرمت ، وهي تتخذ من هذه الأشياء الخمسة =

= وهذا كالتصريح بأن تحريم الخمر يقتانون تحريم هذه الأنواع الخمسة .
وثالثها : أن عمر رضى الله عنه 'الحق بها كل ما خامر العقل من شراب' ، ولا شك أن عمر رضى الله عنه كان عالما باللغة ، وروايته أن الخمر اسم لكل ما خامر العقل بتخيره .
واحتجوا ثانيا : بما روى أبو داود عن النعمان بن بشير رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ن من العنب خمر ، وأن من التمر خمر ، وإن من العسل خمر ، وإن من البر خمر ، وإن من الشعير خمر » والاستدلال به من وجهين :
(البر = القمح) .

أحدهما : أن هذا الحديث صريح في أن هذه الأشياء داخلة تحت اسم الخمر ، فتكون داخلة تحت الآية الدالة على تحريم الخمر .
ثانيهما : أنه ليس مقصود الشارع تعليم اللغات ، فوجب أن يكون مراده من ذلك بيان أن الحكم الثابت في الخمر ثابت فيها . والحكم المشهور الذى اقتص به الخمر هو حرمة الشرب فوجب أن يكون ثابتا في هذه الأثربة المذكورة .

قال الخطايب رحمه الله : وتخصيص الخمر بهذه الأشياء الخمسة ليس لاجد أن الخمر لا يكون الا في الأشياء الخمسة بأعينها، وإنما جرى ذكرها خصوصا لكونها معهودة في ذلك الزمان ، فكل ما يكون في معناه ذرة ، أو سلف أو عصارة شجرة ، فحكمها حكم هذه الخمسة ، كما أن تخصيص الأشياء الستة بالذكر في خبر الربا لا يمنع من ثبوت حكم الربا في غيرها .

وهجتهم الثالثة :

روى أبو داود أيضا عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كل مسكر خمر وكل مسكر حرام .

قال الامام الخطايب : قوله عليه الصلاة والسلام « كل مسكر خمر » دل على وجهين :

أحدهما : أن الخمر اسم لكل ما وجد منه السكر من الأثربة كلها ، والمقصود منه أن الآية لما دلت على تحريم الخمر كان مسمى الخمر مجهولا للقوم ، أو يكون معناه أنه كالخمر في الحرمة .

وهجتهم الرابعة :

روى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتخ فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

والبتخ شراب يتخذ من العسل ، وفيه ابطال كل تأويل يذكره أصحاب تحليل لأجوبة .
واقساد قول من قال : أن القليل من المسكر مباح لأنه عليه السلام سئل عن نوع واحد من الانبذة ، فأجاب عنه بتصريحه الجلس ، فبدخل فيه القليل والكثير منها ، ولو كان هناك

= تفصيل في شيء من أنواعه ومقاديره لحكمه صلى الله عليه وسلم ولم يمهله .
 وحجتهم الخامسة : ما رواه أبو داود عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أسكر كثيره فقليله حرام » ورواه أحمد وابن ماجه ، والدارقطنى وصححه عن ابن عمر ، وكذا أحمد والنسائى من حديث عمرو .
 وحجتهم السادسة : ما روى عن القاسم عن أم المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها .
 قلت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام . وما أسكر منه الفرق . فملاء الكف منه حرام ، رواه أحمد . والفرق مكراب يسع ستة عشر رطلا ، وفي رواية . لا مام أحمد في الأثرية بلفظ فالأوقية منه حرام ، وذكر ملاء الكف والأوقية في الحديث على سبيل التمثيل ، والأشهر شامل القطرة الواحدة . ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حرمت الخمر قليلا وكثيرا ، والسكر من كل شراب » أخرجه النسائى .
 وحجتهم السابعة : ما رواه أبو داود عن شهر بن حوشب عن أم سلمة رضى الله عنها أنها قالت « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومقتر : والمقتر كل شراب يورث الفلور في الجسم والخبول في الأعضاء ، وهذا لا شك متناول لجميع أنواع الأثرية المسكرة والمقتر لأعضاء الجسم .
 وما رواه النسائى والدارقطنى عن معدينى أبى وقاص رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره » .
 وما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد سكر من نبيذ تمر فجلده ، أى أقام عليه حد الخمر فهذا دليل صريح على أن نبيذ التمر إذا سكر أخذ حكم الخمر المصنوع من العنب .
 وما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » رواه الجماعة إلا البخارى ، وما روى عن أنس رضى الله تعالى عنه قال « ان الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر » متفق عليه . (والبسر = صنوبر البلح) .
 وما روى عن جابر رضى الله عنه « أن رجلا من جيشان ، وجيشان من اليمن — سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المزز ، فقال : أسكر هو ؟ قال : نعم ، فقال : كل مسكر حرام . ان على الله عيدا لمن يشرب المسكر أن يستقيه من طينة الخبال — قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال ؟ قال : عرق أهل النار ، أو عصارة أهل النار » رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائى ، فهذا يدل على تحريم كل مسكر ولو كان من غير عصير العنب فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر حرام » ولم يذكر نوع الشراب ولم يحدده ، فهذه الأحاديث التى ذكرناها وغيرها مما لم نذكره هالة على أن كل مسكر فهو حرام .

= النوع الثاني : من الأدلة على أن كل مسكر حرام سواء كان من عصير العنب أم من غيره من أنواع الأنبذة ، التمسك بكلام أهل اللغة ، فقد قالوا : إن الخمر ما خامر العقل — أى غطاه وخالطه فلم يتركه على حاله — والعقل هو آلة التمييز فذلك حرم ما غطاه ، لانه بذلك يزول الادراك الذى طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه . والعقل هو الجوهره التى كرم الله بها بنى آدم على جميع خلقه ، وسلطه بسببها على ما فى الأرض والتمتع بها ، والتمكن من الصناعات وغيرها . وقوة الادراك هى التى يتميز بها الحق من الباطل ، والحال من الحرام ، والحسن من القبيح ، ويتحصل بها العلوم والمعارف . ولشرفها ومكانتها حرم الله تعالى الخمر التى تحطيتها وتفاهرها .

قال ابن عبد البر . قال الكوفيون : الخمر من العنب لقوله تعالى : « إني أنزل الخمر » فقالوا : فدل على أن الخمر هو ما ينصر لا ما ينبذ ، قال : ولا دليل فيه على الحصر ، قال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث : كل مسكر خمر ، وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، فيكفر مستطها ، وتصير نجسة . ولا قيمة لها فى حق المسلم ، ولا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها .

وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون الا من العنب ، وما كانت غيره فلا تنصر خمرًا ، ولا يتناولها اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب ، والسنة الصحيحة ، وللمصاحبة الفصحاء . لأنه لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب ، وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما ، وحرما كل نوع منهما ، ولم يتوقفوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك ، بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العنب ، وأهل اللسان وبلغتهم نزل لقرآن الكريم ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الازاقة حتى يستكشفوا الأمر . ويستصلوا ، ويتحققوا التحريم ، لما كان قد تقرر عندهم من النهى عن اضاعه المال ، فلما لم يفعلوا ذلك ، بل بادروا الى اتلاف الجميع ، علمنا انهم فهموا التحريم ، ثم انضاف الى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة .

وقد ذهب الى التعميم الامام على كرم الله وجهه ، وسيدنا عمر بن الخطاب ، وسعد ابن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ، وأبو موسى الأشعري ، وأبو هريرة ، وابن عباس ، والسيدة عائشة رضوان الله عليهم أجمعين .

وذهب الى التعميم من التابعين ، الامام أنس السيب ، وعروة ، والحسن البصري ، وسعيد ابن جبير ، وآخرون ، وهو قول مالك ، والأوزاعي والثوري ، وابن الساراج ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وعامة أهل الحديث رحمهم الله تعالى .

قال فى الفتى : ويمكن الجمع بين القولين بأن من أطلق ذلك على غير المتخذ من العنب

• • • • •

« حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن يفى أراد الحقيقة اللغوية .
وقد اجاب بهذا ابن عبد البر ، وقال : ان الحكم انما يتماق بالاسم الشرعى دون
اللعوى »

وقد تقرر ان نزول القرآن بتحريم الخمر هو من اليسر اذ ذاك ، فيلزم من قال : ان
الخمر حقيقة في ماء الغنم ، مجاز في غيره ، ان يكون اطلاقا للفظ الواحد على حقيقته
مجازا ، لان الصحابة لا يلزمهم تحريم الخمر اراقوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة
ومجازة وهو لا يجوز ذلك فصح ان لكل خمر حقيقة ، ولا انفكاك عن ذلك .

وذكر الامام فخر الدين الرازى في تفسيره لآية تحريم الخمر ما نصه : « وأعلم
ان من أنصف ، وثرك الاعتساف علم ان هذه الآية نص صريح في أن كل مسكر حرام ، وذلك
لأنه تعالى لا ذكر قوله : « انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الخمر
والخمر ، ويصنمكم عن ذكر الله وعن الصلاة » قال يعمد « فهل انتم منتهون » فربب النهي
عن شرب الخمر على كون الخمر مشتملة على تلك المفسد ، ومن المعلوم في بداية القول
ان تلك المفسد انما تولدت من كونها مؤثرة في السكر . وهذا يفيد القطع بان علة قوله
« فهل انتم منتهون » هي كون الخمر مؤثرة في الاسكار ، واذا ثبت هذا القطع بان كل مسكر
حرام ، ومن احاط عقله بهذا التدبير ، وبقي مصر على قوله ، فليس لعناده علاج » .
الحنفية — احتجوا على قولهم : بـ « ان نبذ الحنطة ، والتين ، والأرز ، والشعير ،
والذرة ، والعسل وغيره حلالا : نقيما ومطبوخا اذا لم يسكر ، ولا يحد شاربه حتى يسكر
منه ، ولا يكر مستحله مثل الخمر » احتجوا على رأيهم هنا بأدلة :

أحدها — قوله تعالى : « ومن ثمرة النخيل والأعناب تتخفون منه سكرًا وورقًا
هنا » وقد مر الله تعالى على عباده باتخاذ السكر من النخيل والأعناب ، وما نحن فيه

سكر وورق حسن فوجب ان يكون مباحا لأن الفرية لا تكون الا بالمباح .
ثانيها — ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الرسول صلوات الله وسلامه عليه
أتى السقاية عام حجة الوداع ، فاستند إليها وقال : اسقوني ، فقال العباس : ألا أسقيك
دما لنذبه في بيوتنا ؟ فقال : ما أسقى الناس ، فجاءه بقدر من نبيذ ، فشمه فقطب وجهه
ورده فقال العباس : يا رسول الله أفنسدت على أهل مكة شرابهم ، فقال صلى الله عليه
وسلم : ردوا على الكذح ، فزذوه عليه : فدعاهم زمزم ، وصب عليه وشرب ، وقال : اذا
انظمت هذه الأشرطة فانظموا علمتها بالماء »

ووجه الاستدلال بهذا الحديث : ان التقطير لا يكون الا من التغير الشديد ، ولأن

الرج بالماء كان لقطع هذه الشدة : وشربه لها دليل حلها بالنص .

ثالثها — التمسك بأكثر الصحابة وقول الله عليهم ، وأن اسم الخمر المحرم شربه انما
هو من عصي اللب والخمر اذا حلا واشتد وكذب بالزبد ، وهو محرم بالدليل القطعى =

حكم شرب العصر قبل أن يشرب

إذا مضى على العصر ثلاثة أيام وهو نائم ولم يخل ، ولم يشرب ، ولم يذبح بالزبد ، ولا يصير خمرًا ، وحل شربه لأنه في هذه الحالة يكون غير مسكر .

لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنا ننهب لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكى (أى يشد بالوكاء وهو الربط) أعلاه ، وله عزلاء (أى ثقب في أسفل الزائدة والقربة) فننبد غدوة ، فيشربه عشيا ، وننبد عشيا فيشربه غدوة ، رواه الامام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والامام الترمذى رحمهم الله تعالى .

وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « كان رسول الله ﷺ يندب له أول الليل ، فيشربه ذا أصبح يومه ذلك ، والليل التي تجيء ، والغد ، والليل الأخرى والغد ، الى العصر ، فإذا بقي شيء سقاء الخدم ، أو نمر فصب » رواه الامام أحمد ، ومسلم رحمهما الله تعالى .

وفي رواية « كان ينقع له الزبيب فيشربه اليوم والغد ، وبعد الغد الى مساء الثالثة ، ثم يأمر به ، فيسقى الخادم ، أو يهراق » رواه الامام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، ومعنى « فيسقى الخادم » محمول على أن النبيذ لم يكن في هذه الحالة قد بلغ الى حد السكر ، لأن الخادم لا يجوز أن يسقى الشراب الذي يسكر ، كما لا يجوز له شربه ، بل يجب أراقته ، بعد عصر اليوم الثالث لأنه يتغير ويصير مسكرًا ، فيحرم شربه ، ويكون نجسًا يهراق . وأخرج ابن أبي شيبة ، والنسائي من طريق سعيد بن المسيب ، والشمسي ، والنخعي ، « أشربوا العصر ما لم يخل » ، وعن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه « أشربوا العصر ما لم يتغير » فالعصر يشرب ما لم يبد فيه التغير قبل مضى ثلاثة أيام ، أما إذا ظهر فيه فيحرم شربه ، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان ، وهذا يختلف باختلاف الجو الذي يكون فيه ، فإذا كان في منطقة حارّة مائه يتسرب اليه الفساد سريعًا ، أما إذا كان في وقت الشتاء أو في منطقة باردة فإن الفساد لا يسرع اليه ، فجواز شربه مقيد بعدم البدء في الغليان . أما إذا بدا فيه الغليان فانه يحرم .

وهذا قول الحنفية والمالكية والشافعية ، أما الحنابلة فلم يروى مخالف (١) .

= بالكتاب والسنة واجماع الامة ، والتواتر ويحكم بفسق من استحل ما عدا كحرم الشجرتين ، وتحريم سائر المسكرات بالسمة والقياس فقط .

(١) الحنابلة — قالوا : إذا مضى على العصر ثلاثة أيام ، يصير خمرًا ، ويحرم شربه . وتجب أراقته . وأن لم يخل ، ويشرب ، ويذبح بالزبد . وذلك لأنها إنما سميت خمرًا لأنها تركت حتى اختمرت ، أى تغير ريحها ، ولما روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال « علمت أن رسول الله ﷺ كان ثم أتته به فإذا هو ينش ، فقال : اغرب يصوم ، فتحبت فطوره بنبيذ صنعت في دماء ، بهذا المائط » فان هذا شراب من لا يؤمن .

حكم العصير الخفى

العصير إذا طبخ فذهب ثلثه ، يسمى انطلاء ، وإن ذهب نصفه يسمى المصصف ، وإذا طبخ أدنى طبخ عليه الباذق .
والعصير المطبوخ يتمتع شربه إذا صار مسترًا ، تليلاً أو كثيراً سواء غلى أم لا . لأنه يجوز أن يبلغ حد الأسكار ، بأن يغلى ، ثم يسكن غليانه بعد ذلك .
فقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ، أنى وجدت من فلان ربيع شراب ، فزعم أنه شرب الطلاء ، وإنى سألت عما شرب ، فإن كان يسكر جلدته ، فجلده عمر الحد تاماً .
أخرج الإمام مالك بأسناد صحيح . وفى السياق حذف . والتقدير ، فسأل عنه فوجده يسكر فجلده . وهذا رأى متفق عليه عند المالكية والشافعية والحنابلة ، فشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، أما الحنفية فانظر مذهبهم أسفل الخط (١) .

= بالله واليوم الآخر وعاء أبو داود والنسائي رحمهما الله تعالى . (الدباء = نبات القرع) .
وبما روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال فى العصير : « اشربه ما لم يأخذه شيطانه ، قيل : وفى كم يأخذه شيطانه ؟ قال : فى ثلاث » حكاه أحمد وغيره . وأورد الشوكاني فى « نيل الأوطار » وقوله « فتجنبت فطره » أى انتظرت وقت فطره . وقوله « صنعت فى دباء ، أى فى أناء قرع » وقوله « ينش » بفتح الباء وكسر اللون ، أى « يغلى » يقال : نشت الخمر تنش نشيشاً إذا غلت . « والحاصل أنه يجوز شرب الأنبذة ما دامت حلوة ، ولم تأخذ فى التغير ، أما إذا اشتد النبيذ وأسرع اليه التغير فى زمان الحر ، حرم شربه ، بإجماع الآراء .

(١) الحنفية — قالوا : يحرم شرب العصير إذا طبخ فذهب ثلثه ، أو إذا ذهب نصفه ، أو طبخ أدنى طبخ ، وذلك إذا غلى واشتد وقذف بالزبد ، لأنه رقيق لذيق ، مطرب يجتمع الفساق عليه ، فيحرم دفعا لما يتعلق به من الفساد ، أما إذا طبخ حتى ذهب عنه ثلثه فهو حلال وإن اشتد : إذا قصد به التقوى . وإن قصد به التلوى فهو حرام .
وذلك لما أخرج النسائي عن طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال : كتب عمر : أطبقوا نرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان اثنين ، ولكم واحد ، وصحح هذا الحافظ فى الفتح .
وأخرج الإمام مالك رحمه الله فى الموطأ عن طريق محمود بن لبيد الأتصاري ، أن عمر ابن الخطاب حين قدم الشام شكاً اليه أهل الشام وباء الأرض ، ونقلها « وقالوا » لا يملحنا إلا هذا الشراب . فقال عمر : اشربوا : « سل ، قالوا : ما يصلحنا العسل ، فقال رجل من أهل الأرض : هل لك أن تجمل من هذا الشراب شيئاً لا يسكر ؟ فقال : نعم ، فطبقوا حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث . فأتوا به عمر ، فدخل فيه أصبعه ثم رفع يده ففتحها بتمط ، فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه ، وقال : اللهم أنى لا أهل لهم شيئاً حرمة عليهم .

وفي الحديث السابق رد على من احتج بأن عمر جوز شراب المطبوخ إذا ذهب منه ثلثاه ، ولو أسكر . وقال أبو الليث السمرقندي : شراب المطبوخ إذا كان يسكر أهلهم ذنباً من شراب الخمر . لأن شراب الخمر يشربها وهو عالم أنه عامس بشرها ، وشراب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً . وقد قام لإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام . وببت قوله عليه السلام : « كل مسكر حرام » ومن استحل ما هو حرام بالاجماع كفر .

حكم تخليل الخمر

يحرم تخليل الخمر ، ولا تطهر بالتخليل ، وذلك عند المالكية والحنابلة . وذلك لما روى عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يتخذ خلا ، فقال : لا » رواه أحمد ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، ولما روى عن أنس رضي الله عنه « أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا ، قال : أهرقها ، قال : أفلا نجعلها خلا ؟ قال : لا » رواه أحمد وأبو داود رحمهما الله . وخالف الحنفية والشافعية . فلننظر رأيهم أسفل الخط (١) .

حكم بيع الخمر

اتفق العلماء على أن الخمر يكثر مستحلها لثبوت حرمتها بدليل قطعي ، واجماع الأمة على حرمتها . وتوافر الأدلة . وأنها نجسة نجاسة مغلظة لثبوتها بالدليل القطعي ، ولا قيمة لها في حق المسلم ، فلا يجوز له بيعها ولا يضمن غاصبها ، ولا متلفها ، لأن ذلك دليل عرتها ، وتحريمها دليل اهانتها ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أن الذي حرم شربها ، حرم بيعها ، وأكل ثمنها ، وكذلك يحرم الانتفاع بها لنجاستها ، ولأن في الانتفاع بها تقرييبها ، والله عز وجل يقول : فاجتنبوه » .

ورود من طريق سعيد بن المسيب ، أن عمر أهل من الشراب ما يطبخ ثلثاه ، ويبقى ثلثه . وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور ، أبو موسى ، وأبو الدرداء ، أخرجه ابنسائي عنهما ، والامام علي كرم الله وجهه ، وأبو امامة ، وخالد بن الوليد ، وغيرهم ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وغيره .

ومن التابعين ابن المسيب ، والحسن ، وعكرمة ، ومن الفقهاء ، الثوري ، والليث . (١) الحنفية - قالوا : أن خل الخمر حلال سواء خللت ، أو خللت لقوله صلى الله عليه وسلم « نعم الادام الخل » مطلقاً وقوله صلى الله عليه وسلم « خير خلكم خل خمركم » لأن التخليل يزيل الوصف المفسد ويثبت وصف الصلاحية ، لأن فيه مصلحة فعم الصغراء والتغذى . ومصالح كثيرة ، وإذا زال المفسد الموجب للحرمة هلت ، كما إذا تخللت بنفسها ، وإذا تخللت طهر الاثناء أيضاً ، لأن جميع ما فيه من أجزاء الخمر يتفكك ، الا ما كان منه خالياً عن الخل ، فقليل يطهر تبعا .

وأفتى علماء الاسلام بأنه لا يجوز تمكين غير المسلمين من بيع الخمر ظاهرا في أمصار المسلمين وبلادهم . لأن اظهار بيع الخمر اظهار للفسق ، فيمتنعون من ذلك ، نعم لهم ان يبيعوا الخمر بمضغهم لبعض سرا ، كبيع لحم الخنزير ، لأنها أموال معتبرة عندهم . وإذا وجدت الخمر في دار انسان ، وعليها قوم جلسوا مجالس من يشربها . ولم يرهم احد يشربونها ، ولم تظهر رائحتها عليهم ، ونم يقرأوا بشرها . عزروهم الامام « لأنهم ارتكبوا أمرا مظلورا ، وجلسوا مجلسا منكرا . أو وجدوا في « بار » معدة لبيع الخمر . عزروا كذلك بما يراه الامام رادعا لهم . ومن وجد معه أنية الخمر يحملها ، أو يحتفظ بها في داره عزز ، لأنه ارتكب أمرا مظلورا .

حكم دردى الخمر

وختلف العلماء في حكم شرب « دردى » الخمر ، وهو ما في أسفل وعاء الخمر من

عكر (١) .

من وجد ريح الخمر توجد منه

ومن شرب الخمر طواعية من غير اكراه . فأخذ وريحها موجودة . أو جاءوا به الى الحاكم وهو سكران من غير الخمر من التنبيد أو غيره من أنواع الأنبذة المعروفة . فشهد عليه شاهدان بالشرب . فإنه يقام عليه الحد . ولو أخذ وريحها وتوجد منه فلم يوصل الى الحاكم انقطعت الرائحة بعد المسافة : يحد من غير خلاف . أما اذا ذهب ريحها منه وكانت المسافة

بـ الشافعية — قالوا : اذا كان للتخليل بالنقل من الشمس الى الظل أو نحو ذلك فارتفع وجه عندهم أنها تحل وتطهر .

(١) الشافعية — قالوا : يصرم شرب دردى الخمر ، واذا شرب يقام الحد عليه ، وكذلك دردى باقى المسكرات ، ولا يحد بشرها اذا استهلك فيه ، وذلك بأكل خبز عجن دقيقه بها ، لأن عين الخمر أكلتها النار ، وبقي الخبز نجسا ، ولا يحد بأكل معجون هي فيه لاستهلاكها ، ولا بأكل لحم طبخ بها ، بخلاف مرقه اذا شربه ، أو غمس فيه . أو صنع بها تريد فإنه يحد ، لبقاء عينها ، ولا يحد بحقنه بها ، بأن أدخلها مع سائل في دبره . ويحد بالسعوط ، بأن أدخلها في أنفه ، لأنه قد يطرب به . ولكنه يحصل الانطار بهما للنصائم أثناء صومه .

وقيل : لا يحد ، اذا احتتن بها ، أو أدخلها في أنفه . لأن الحد للزجر ، ولا حاجة اليه هنا ، فإن النفس لا تدعو اليه .

الحنفية — قالوا : يكره شرب دردى الخمر ، والامتناع به ، لأنه من أجزاء الخمر ، ولا يحد شربه ، ما لم يسكر ، لأنه ناقص . اذ الطبايع السنيمة تكرهه وتتبو عنه . وقنبلة لا يدعوا الى كثيره . فصار كثير الخمر . فلا يأخذ حكمه .

قريبه نانه يقيم عليه الد بالشهادة مع عدم وجود الرائحة ، فلا يشترط وجود الرائحة مع البنية ، أو الإقرار ، حيث أنه لا حاجة إليها ، وذلك عند الملكية والشافعية والحنابلة ، وهالف الحنفية (١) .

ومن وجد منه ريح الخمر ، ولم يقر ، ولم تقم عليه الشهادة اختلف فيه (٢) .

الإقرار بالشرب

ومن أقر بشرب الخمر ، ولم يوجد منه رائحة الخمر ، يقام عليه الحد بإقراره ، وذلك عند الملكية والشافعية والحنابلة لأن الانسان لا يهتم على نفسه في التخاذم ، ولأن التخاذم في الإقرار يحد الزنا لا يبطله بالاتفاق . أما الحنفية : « نظر مذهبهم (٣) » .

(١) الحنفية — قالو : لا يقام عليه الحد . لأن الحد لايقام الا بشهادة الشهود مع وجود الرائحة .

(٢) الحنفية ، والشافعية — قالوا : لا يثبت الحد عليه بالرائحة . لأن حناية الشرب لم تثبت حيث أن رائحة الخمر تلتبس بغيرها ، فلا ينافى شيء من الأحكام بوجودها ، ولا بذهابها ، وهي شبهة تدرك الحد .

الملكية ، والحنابلة — قالوا : يجب إقامة الحد بوجود الرائحة ، اذا شهد بهسا عند الحاكم شاهدان عدلان . تشبيها لها بالشهادة على الخط ، والصوت ، لأن الرائحة من أقوى الدلائل على ثبوتها ، وهي لا تلتبس على شيء المعرفة ، ويدل عليه ما في الصحيحين ، عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه « أنه قرأ سورة يوسف ، فقال رجل : ما هكذا أنزلت . فقال عبد الله . والله لقد قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت ، وبينما هو يكلمه اذا وجد منه رائحة الخمر فقال : أنتشرب الخمر ، وتكذب بالكتاب ، فغريم الحد — وهذا يدل على أن ابن مسعود انما أقام عليه الحد لوجود رائحة الخمر منه بمولم تقم الشهادة ، ولم يقر بالشرب .

وأخرج الدارقطني بسند صحيح عن السائب بن يزيد ، عن عمر بن الخطاب « أنه ضرب رجلا وبهد منه رائحة شراب » .

(٣) الحنفية — قالوا : لا يقام الحد على المقر بالشرب الا عند وجود الرائحة وقت إقراره لأن حد الشرب ثابت بإجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولا اجماع ، الا برأى ابن مسعود . وقد شرط قيام الرائحة في إقامة الحد ، وهو ما روى عن أبى ماجد الحنفى جاء : قال رجل بابن أخ له سكران الى عبد الله بن مسعود فقال عبد الله بن مسعود : ثرووه ، وعزموه ، وامسكوه ، ففعلوا « فردوه الى السجن ، ثم عاد به من الحد ، ودعا بسوط ، ثم أمر به بدقت ثمرته بين حجرتين ، حتى صارت درة ثم قال للجلاء : أجلد ورجع يدك « وأعط كل عضو حقه » ، فالحديث يفيد أنه أقام عليه الحد بظهور رائحة الخمر منه بالثبوت المزمرة — والثروة هي التحريك « والمزمة — هي التحريك بعنف ، وأن ما فعله لأجل » .

« متى يقام الحد على السكران »

لا يقام الحد على السكران حتى يزول عنه السكر ، ويصحو منه ، وذلك باتفاق الأئمة ، حتى يتأكد من الضرب ، ويحصل الانزعاج ، والردع له ، لأن غيبوبة العقل ، وغلبة الطرب تخفف الألم عن السكران .

وانفق الأئمة : على أنه لا يقام الحد على السكران بإقراره على نفسه وهو في حالة الذهول والسكر ، بالحدود الخالصة لله تعالى - كحد الزنا ، والشرب ، والمسرقة - إذا اعترف بها وهو سكران ، إلا أنه يضمن قيمة المسروق الذي أقر به ، لأنه حق الجحد فيثبت عليه .

ويجوز الإقرار ، لأنه لو زنى وهو سكران . وقامت عليه البيينة بالشهود ، فإنه يقام عليه حد الزنا وذلك بعد أن يفيق من السكر .

وإذا سرق وهو سكران وقامت عليه البيينة يقام عليه الحد ، وتقطع يده بعد الصحو من السكر ، وإنما لا يصح إقراره في حقوق الله تعالى ، لأنه يصح رجوعه عنه ، ومن المصوب أن السكران لا يثبت على شيءين ، ولا يستمر على حال ،

وقال العلماء : أن السكران إذا أقر بحق من حقوق العباد ، فإنه يقتصر منه عقوبة له ، لأنه أدخل الأمة على نفسه ، فإذا أقر بقذف رجل أو امرأة من المسلمين وهو سكران : يجبس حتى يصحو ، فيحدد حد القذف ، ثم يجبس حتى يخف منه ألم الضرب ، فيحد مرة ثانية حد شرب الخمر .

وذكر العلماء : أنه يؤخذ بإقراره بسبب اختصاص ، والديات ، وسائر الحقوق من المال ، والطلاق ، والمعتاق وغيرها .

ولكن لا يترد السكران ، ولا تبين منه زوجته ، لأن الكفر باب الاعتقاد أو الاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم بكفر الهازل مع عدم اعتقاده لا يقوله ، ولا اعتقاد السكران ، ولا استخفاف منه لعدم الإدراك ، وهما فرع قيام الإدراك ، ولذا لا يحكم العلماء بكفر السكران بتكلمه ، حيث أنه رفع القلم عنه .

حكم من تكرر منه الشرب

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم إن شرب فاجلدوه » . إلى أن قال : « فإن عاد الرابعة فاقتلوه » أخرجه أصحاب السنن ، إلا النسائي من حديث مملوكة .

وأخرج النسائي في سننه الكبرى عن محمد بن اسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر

= ظهور الرائحة لأن التحريك يظهرها من المعدة حيث كانت خفيفة لم تظهر ، وهو مذهبه ، فلم يقبل قيام الحد عليه بالشهادة إلا إذا كان معها الرائحة . لأجل زوال الشبهة .

مرغوا : من شرب الخمر فاجلدوه ... انسخ قال : ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم
برجل قد شرب الخمر في الرابعة فجلده ولم يقتله ، فانهم ذابوا : ان القتل قد نسخ ،
وزاد في لفظ قرأى المسلمون أن الحد قد توسع ، وأن القتل قد ارتفع .

وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شارب الخمر : « إذا شرب
ماجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه ، ثم إذا شرب الرابعة
فاضربوا عنقه » أخرجه أحمد ، وهذا المذهب والأربعة رحمهم الله .

واختلفت الروايات في قتل شارب الخمر ، هل يقتل أو يشرب المرة الرابعة ، أو يقتل
بعد شرب الخامسة ؟ . أخرج أبو داود من رواية ابن القصار ، وذكر الجاد ثلاث مرات
بعد الأولى ، ثم قال : « فان شربوا فاطلوعهم » وأخرج من حديث ابن عمر عن رواية نافع
عنه أنه قال : « وأصبه قال في الخامسة » فان شربها فاقتلوه ، وإلى قتله فيها ذهب
الظاهرية ، واستمر عليه ابن حزم ، واحتج به بإحدى إرداة عن النبي صلى الله
وسلامه عليه وأدعى عدم الإجماع على نسخة .

رائن أجمع جمهور العلماء على أن حكم قتل الشارب بعد الرابعة منسوخ بعد أن أمر
به النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أحاديث عنه . ولكن لم يفعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم مرة واحدة طول حياته . وكذلك لم يفعل أحد من الصحابة رضوان الله عليهم ،
وهذا يدل على نسخه بالإجماع ، فقد أخرج الترمذي من رواية الزهري عن قبيصة بن
ذؤيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر فاجلدوه - إلى
أن قال : ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه » ثم قال : فأتى برجل قد شرب فجلده ، ثم
أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به الرابعة فجلده ، فرفع
القتل عن الناس ، فكانت رخصة ، أي أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم من جلد الشارب
بعد الرابعة رخصة من الشارع في رفع القتل عنه ، ونسخ الحكم الذي سبق ذكره ولم
ينفذه .

كيفية إقامة الحد

حد الشرب أخف من حد الزنا ، لأن حد الزنا ثابت بالقرآن الكريم ، وحد الشرب
ثابت بالسنة . ولأن حد الزنا فيه اعتداء على الغير ، وحد الشرب فيه اعتداء على نفسه ،
وجنسية الزنا أعمش وأكبر خطراً من الشرب ، وحد الشرب أشد من حد القذف ، لأن جريمة
الشرب متيقن منها ، بخلاف جريمة القذف فانها تحمل الصدق والكذب .

ويجوز من يقيم عليه حد الشرب من جميع ثيابه إلا أزاراً يستتر عورته ، كسائر
الحدود ، لتحقيق جريمته ، حتى يشعر بالالام ، ويحصل المقصد من إقامة الحد ، وهو الزجر
عن ارتكاب مثلها ، وذلك بالإجماع .

ما جاء في وسيلة وخفيفة ضرب شارب الخمر

يضرب شارب الخمر بالجريد أو النعال أو أطراف الثياب أو السوط ، والمراد بالجريد ، ضعف النخل ، والمراد من الضرب بأطراف الثياب ، أنما هي بعد أن يقتل حتى تؤثم ، المضروب ، والسوط هو المتخذ من جلود سيور تلوى وتلف ، وسمى بذلك لأنه يسوط اللحم بالدم ، أي يخلطه وفي ذلك تفصيل المذاهب (١) .

ويتولى الضرب الرجال ، لأن الجلد ليس من شأن المرأة ، والخنثى مثل المرأة ، وإن كان المضروب من ذوى الهيئات يستوجب ضربه في الخلوات حتى لا يفضحه ، وإن كان من عامة الناس ضرب في الملا ، ولا يحذ في المساجد ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقام الحدود في المساجد » رواه الترمذى ، والصاكم ، وأخرجه ابن ماجه لاحتمال أن يتلوث المسجد من دمه ، أو من نجاسة تخرج منه ، ويوالى الضرب عليه بحيث يحصل زجر ، وخوف وتكثير ، ولا يجوز أن

(١) الشافعية والحنابلة - قالوا : يتعين الضرب بالجريد ، أو النعال ، أو أطراف الثياب ، ويجوز الجمع بين الجريد والنعال ، ويجوز أن يضرب بالجريد والنعال ، والثياب والأيدى ، ويجوز الضرب بالسوط أيضا ، وذلك لما روى أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين ، متفق عليه - وعن عقبه بن الحارث رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى نعيمان أو بابين نعيمان ، وهو سكران فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه ، فاضربوه بالجريد والنعال ، وكنت ممن ضربه » ، رواه البخارى .

وروى عن السائب بن يزيد قال : « كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ وفي أمره أبى نكر ، وصدر من أمره عمر ، فنقوم اليه ، نضربه بأيدينا ، ونعالنا ، وأرديتنا حتى كان صدرا من امرأة عمر فجلد فيها أربعين ، حتى عتوا فيها وتشفوا جلد ثمانين » رواه أحمد والبخارى ، واللفظ له .

وعن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فقال : اضربوه ، فقال أبو هريرة : قمنا الضارب بيده ، والضارب بتمله ، والضارب بثوبه ، فلما انصرف قال بعض القوم : أخذك الله . قال : لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان » رواه الامام أحمد ، والبخارى ، وأبو داود .

الحنفية والمالكية - قالوا : وإن كانت السنة الضرب بالثياب ، والنعال ، والجريد ، اكن الافضل الضرب بالسوط ، لفعل الصحابة ورضوان الله عليهم من غير نكر ، وبالسوط يأتى بالتصود من الحد ، وهو الزجر .

وقال بعض المتأخرين : انه يتعين الضرب بالسوط للمتمردين ، وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ، ومن عداهم بصب ما يلقى بهم .

ينزق الضرب على الايام والساعات . لعدم الايالم المقصود من الحد : بخلاف ما لو حلف لأضربه مائة سوط ، فإنه يبر بيمينه اذا فرقتها على الايام والساعات . لأن مستند الايمان الاسم ، وهنا الحد للزجر والتنكيل : فلا يفرق الضرب على الاوقات . ويفرق الضرب بالسوط على الاعضاء فلا يجمع الضرب في موضع واحد لأن الضرب على موضع واحد يؤله ، والمالاء قد تؤدى الى الهلاك ، ولما روى البيهقي عن علي كرم الله وجه أنه قال للجلاد : أعط كل عضو حقه ، وانتق الوجه والمذاكير .

ويتنقى المواضع التي يسرع القتل اليها بالضرب ، كالقلب وثغرة النحر ، والفرج ولا يضرب الوجه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ، ولأنه مجمع المحاسن فيمظلم أثر شينه ، ولا يضرب الرأس ، لشرفه كالوجه ، وقال بعضهم : يجوز أن يضرب الرأس ، لما روى ابن شبة عن أبي بكر رضى الله عنه أنه قال للجلاد : اضرب الرأس ، فإن الشيطان في الرأس ، ولا يجوز للجلاد رفع يده بحيث يبدو بياض أبطه ، ولا يخفضها خفضا شديدا ، بل يوسط ، ولا يجوز شدد يد المضروب ، بل نترك مطلقة يتقى بها الضرب . ولا يربط ، ولا يمد ، ويجلد الرجل قائما ، والمرأة تشد عليها ثيابها ، ولا تجرد الا من الفرو والحشو ، وتضرب جالسة ستر لها .

ما جاء في حد الشرب

يعد السكران بزميره ثمانين . نقيام الاجماع عليه من الصحابة رضوان الله عليهم من غير تكير حين استشارهم سيدنا عمر بن الخطاب في حد الشرب . فقد أخرج أبو داود ، والنسائي « أن خالد بن الوليد كتب الى عمر ، ان الناس قد أنهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة . قال : وعنده المهاجرون والانصار . فسألهم فأجمعوا على ان يضرب ثمانين » . وذلك متفق عليه بين الحنفية ، المالكية والحنابلة ، أما الشافعية فانظر مذهبهم (١) .

شرب الخمر عند الضرورة

وفي شرب الخمر عند الضرورة انظر التلخيص في المذاهب (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : ان حد الشرب أربعون . لأنه اذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، ولأنه استقر عليه الامر في خلافة أبي بكر رضى الله عنه ، ومن تتبع ما في الاحاديث الواردة ، واختلف روايتها : علم أن الاحوط الأربعون سوطا ، ولا يزداد عليه وأما ما فعله سيدنا عمر من الزيادة الى الثمانين فهو من باب التعزير لا من الحد ، فلأحد أربعون وله أن يعززه الى ثمانين سوطا .

(٢) الحنابلة — قالوا : يجوز شرب الخمر عند غصة الطعام ، أو عند شدة العطش .

يكره لمن شارب الخمر

وروى البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : أن رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله ، وكان يلقب جمارا ، وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم

= بقدر ما يقع به الرى • إذا لم يجد غيرها • ولا يصح التداوى بها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التداوى بها ، فقال : « أنها ليست بدواء ولكنها داء » وقال صلى الله عليه وسلم : « أن الله لم يجعل شفاعكم فيما حرم عليكم » .

أما شرب الخمر لشدة العطش لمدم وجود الماء ، أو لزوال شرق الطعام ، ففيه إبقاء الروح وهو واجب على المسلم ، فمن خاف على نفسه الهلاك من العطش ، بأن كان في صحراء قاحلة ، أو على ظهر سفينة في البحار والمحيطات المالحة ، ولم يجد ما ينقذ به حياته إلا الخمر ، فيجوز له أن يشرب منها ما يؤمن به من الموت ، لأن الله تعالى أباح للمضطر أكل الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، والخمر في التحريم ، فتكون مثلها في الإباحة عند الاضطرار ، فإذا أمن على نفسه وزالت الضرورة ، وهي خوف الهلاك ، عاد التحريم • لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تداؤوا بحرام » . رواه أحمد ومسلم •

الملكية والشافعية ، في إحدى رواياتهم ، والحنبلية — قالوا : يجب شرب الخمر لزوال هلاك النفس في حالة شرق الطعام ، ويجوز التداوى به إذا لم يوجد دواء غيره المريض • بشرط إخبار طبيب مسلم عدل موثوق بقوله • أو معرفته للتداوى به ، لتداوى بنجس كلمم ميتة ، أو بول آدمي •

الشافعية — قالوا : الأصح تحريم تناول الخمر لكلف — لدواء ، أو عطش ، أما تحريم الدواء بها ، فلائه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التداوى بها قال : « أنه ليس بدواء ولكنه داء » والمعنى أنه تعالى قد سلب الخمر منافعتها عندما حرمها ، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله لما حرم الخمر سلبها المنافع ، ولأن تحريمها مقطوع به ، وحصول الشفاء بها مظنون ، فلا يقوى على إزالة المقطوع به ، وذلك إذا لم ينته الأمر به إلى الهلاك • أما إذا وصل الأمر إلى الهلاك فيجوز ، وأما تحريمها للعطش عند الضرورة ، فلائها لا تبرله ، بل تزیده ، لأن طبعها حار يابس ، كما قال أهل الطب ، ولهذا يحرص شارب الخمر على الماء البارد ، وقيل : يجوز التداوى بها دون شربها ، وشربها لدفع الجوع كشربها لدفع العطش ، ومثله من تأثر من البرد وكاد يهلك ، ولم يجد ما يدفع به الهلاك سوى جرعة أو كوب من خمر ، وكذلك من أصابته نوبة ألم في قلبه كادت تغرق عليه وقد علم أنه لا يدفع عنه الخطو سوى شرب مقدار من الخمر •

قد جلده في الشراب ، فأتوا به يوما ، فآخرو فجلده فقال رجل من القوم ، اللهم العنة ، ما أكثر ما يؤتى به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تطعنوه ، فوالله ما علمت الا أنه يحب الله ورسوله » . وفي رواية « ولكن قولوا : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » . فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لعنة من آقر بالشرب وأقيم عليه الحد . حيث أن الحد قد طوره من عقوبة الذنب ، فنهى عن ذلك خشية أن يوقع الشيطان في قلب المعاصي ، أن من لعن في حضرته صلى الله عليه وسلم ولم يتعه ، أذن فقد آقره على ذلك ، فيحصل له تأثير نفسي .

وقد ذكر العلماء أنه لا ينبغي تمييز أهل المعاصي ، ومواجهتهم باللعن ، وإنما ينبغي أن يلحق في الجملة من فعل فعلهم ، ويكون ذلك رادعا ، وزاجرا عن ارتكاب شيء منها ، وحتى يفتح أمام الذنب باب التوبة ، والقبول فإن من قبل الله توبته يكتبها له طاعة من الطاعات ، ويجعلها محاة للذنوب .

وقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه افتقد رجلا ذا بأس شديد من أهل الشام ، فقيل له : تتابع في هذا الشراب — أى شرب الخمر — فقال سيدنا عمر : يكتبه : اكتب من عمر الى فلان ، سلام عليك . وأنا أحمد اليك الله الذي لا اله الا هو ، بسم الله الرحمن الرحيم « حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب ، وقابل التوب ، شديد العقاب ، ذي الطول » لا اله الا هو اليه المصير » ثم ختم الكتاب وقال لرسوله : لا تدفعه اليه حتى تجده صالحا ، ثم أمر من عنده بالادعاء له بالتوبة ، فلما أتته لصحيفة جعل يترؤها ويقول : قد وعدني الله أن يغفر لى ، وحذرنى عقابه ، فلم يبرح يرددوها حتى بكى ، ثم نزع فأحسن النزع وحسنت توبته ، فلما بلغ سيدنا عمر أمره قال : هكذا فاصنعوا ، اذا رأيتم أحاكم قدزل زلة فسدوه ، وادعوا له الله أن يتوب عليه ، ولا تكونوا أعوانا الشياطين عليه .

ولا شك أن هذه سياسة حكيمة من سيدنا عمر بن الخطاب أمير المؤمنين في معالجة المخرفين المرتكبين .

الخمر ملعونة

ان الخمر ملعونة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل لعن كل من له صلة بالخمر من قريب أو بعيد ، ومعنى اللعن ، هو : الطرد من رحمة الله تعالى ، والحرمان من رضوانه عز وجل ، وذلك نهاية الشقاوة والحرمان ، فقد روى ابن ماجه ، والترمذى ، عن أنس ابن مالك رضى الله تعالى عنه ، قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وسائقها ، وبائعها ، وأكل ثمنها ، والمشتري لها ، والمشتري له » وقال صلى الله عليه وسلم : أتانى جبريل فقال : يا محمد ان الله لعن الخمر ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، والمحمولة اليه ، وبائعها ، ومبتاعها ، وسائقها ، ومسقاها ، وهو عن ابن عباس رواه أحمد بإسناد صحيح

وإن حبان في صحيحه والحاكم وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عمر حديثا بمعناه ،
وليس فيه ذكر جبريل .

والعلماء يقولون : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان قد نهى لمن المسلم
الذى أقر بالشرب ، وأقام عليه الحد ، إلا أنه أجاز أن يلعب الناس المدمن للخمر الذى
لا يتوب منها ، بل يداوم عليها سواء لمن فى الجملة مع غيره . أو لعن بالتبعية . لأنه
مستهتر ماجن ، فأجازوا لعنته ، صلى أن يزجر ، ويلوم نفسه ، ويرجع عن فيه ،
ويتوب عن ذنبه ، ويقبل عن تعاطى الخمر مخافة ملامة الناس ، أما غير المدمن ، فلا
يجوز لعنه وتعييره ، إذا أقيم عليه الحد ، لأنه كفارة له .

حكم شرب البيرة والحشيش والمخدرات

لقد زعم بعض الفساق أن البيرة حلال شربها ، لأنها من ماء الشعير ، وكذلك نديع
البلح « العرقى » وخمير خبز الشعير « البوظة » ونبات « القات » و « الحشيش » : « الفتاوى » .
زعموا أن هذه المشروبات وغيرها من المخدرات حلال شربها ، بحجة أن هذه المشروبات لم تكن
فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد نص بتحريمها .
وقد اجتمعت كلمة العلماء على تحريم هذه المشروبات وغيرها من المخدرات المحدثه
مثل : الحشيش والافيون وغيرها .

يقال شيخ الاسلام ابن تيمية فى كتابه « السياسة الشرعية » ما خلاصته . أن
الحشيشة حرام بحد متناولها ، كما يحد شارب الخمر ، وهى تُخَبث من الخمر ، من جهة أنها
تفسد العقل والمزاج حتى يصير فى الرجس تخفت وديانة ، وغير ذلك من الفساد ، وأنها
تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وهى دأبة فمما حرمه الله ورسوله من الخمر ، والمسكر
نظما ، — أو معنى قال أبو موسى الأشعري رضى الله عنه : يا رسول الله أفنتنا فى شرابين
فنا نمنعهما باليمن : البتع وهو العسل ينبذ حتى يشتد ، والمرز ، وهو من الذرة والشعير:
ينبذ حتى يشتد ، قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بفواتمه ،
فقال : « وكل مسكر حرام » رواه البخارى ومسلم .

وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن
من الخطئة خمر ، ومن الشعير خمر ، ومن الزبيب خمر ، ومن التمر خمر ، ومن العسل
خمر ، وأنا أنهى عن كل مسكر » رواه أبو داود وغيره . وعن ابن عمر رضى الله عنهما
أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » وفى رواية
« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » رواهما مسلم .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر
حرام ، وما أسكر الفرق منه فله الكلب منه حرام » قال الترمذى : حديث حسن —
والفرق مكيال يسع ستة عشر رطلا ، ومعناه ما أسكر كثيرا فقليله حرام .

وروى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وصححه الحفاظ ، وعن جابر رضى الله تعالى عنه « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الفرة — يقال له : المز — قال . أمسكر هو ؟ قال : نعم ، فقال كل مسكر حرام ، أن على الله عهدا أن يشرب المسكر أن يستقيه من طينة الخبال : قالوا : يارسول الله ، ما طينة الخبال ؟ قال : عرق أهل النار . أو عصارة أهل النار » رواه مسلم .

وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « كل مشعر ، وكل مسكر حرام » رواه أبو داود .

والمخمر ما يعطى العقل ، والاحاديث في هذا الباب كثيرة مستقيمة . جمع رسول الله ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل ، وأسكر ، ولم يفرق بين نوع ، ونوع . ولا عبرة لكونه مأكولا ، أو مشروبا : على أن الخمر يصطنع بها ، أي تجعل أداما ، وهذه الحشيشة قد تذاب بالماء وتشرب ، فالخمر يشرب ويؤكل . والحشيشة تؤكل ، وتشرب ، وكل ذلك حرام ، وحدثها بعد عصر النبي ﷺ ، والائمة ، ولم يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله ﷺ عن المسكر ، فقد حدثت أشربة مسكرة ، بعد النبي ﷺ ، وكلها داخلية في جوامع الكلم من الكتاب ، والسنة .

وقد تكلم الامام ابن تيمية رحمه الله عن الحشيشة غير مرة في فتواه فقال ما خلاصته : « هذه الحشيشة الممنوعة هي وأكلوها ومستحلوها ، الموجبة لسخط الله تعالى وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين ، المعرضة صلبها لمقوبة الله تعالى ، تشتمل على ضرر في دين المرء وعقله ، وخلقه ، وطبعه ، وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقا كثيرا مجانين ، وتؤثر من مهانة أكلها ، ودناوة نفسه وغير ذلك ما لا تورث الخمر ، ففيها من الفساد ، ما ليس في الخمر ، فهي بالتحريم أولى وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال ، فإنه يستتاب ، فإن تاب ترك والا قتل مرتدا ، لا يملى عليه ولا يدفع في مقابر المسلمين ، وأن القليل منها حرام أيضا ، بالنصوص الدالة على تحريم الخمر ، وتحريم كل مسكر » وقد تبعه تلميذه الامام الحق ابن القيم رحمه الله فقال في كتابه « زاد المعاد » ما خلاصته :

« أن الخمر يدخل فيها كل مسكر » ما كان ، أو جامدا ، عسيرا ، أو مطبوخا ، فيدخل فيها لقمة الفسق والفجور — يعني بها الحشيشة — لأن هذا كله خمر ينص رسول الله ﷺ الصريح والذي لا يطن في سنده ، ولا اجمال في مته ، إذ صرح عنه قوله : « كل مسكر خمر » وصرح من أصما به رضى الله عنهم الذين هم أعلم الامة بخطابه ومراده ، بأن الخمر ما خامر العقل ، على أنه لم يتناول لفظه ﷺ « كل مسكر » لكان القياس الصحيح الصريح الذي استوى فيه الاصل والفرع من كل وجه ، حالكا بالتشويه بين أنواع المسكر ، فالتفرقة بين نوع ونوع تفريق بين متمثلين من جميع الوجود . »

وقال صاحب « سبل السلام شرح بلوغ المراد » : انه يحرم ما أسكر من أى شيء ، وان لم يكن مشروباً كالخبيثة .
ونقل عن الحافظ بن حجر « ان من قال . أن الخبيثة لا تسكر ، وانما هي مخدر ، مكابر ، فانهما تحدث ما تحدثه الخمر من الطرب والنشوة » .
ونقل عن ابن البيطار من الأطباء : « أن الخبيثة التي توجد في مصر مسكرة جداً ، اذا تناول الانسان منها قدر درهم ، أو درهمين » .
وقبائح جمالها كثيرة ، وقد عد منها بعض العلماء مائة وعشرين مفسدة دينية ، ودينية ، وقبائح جمالها موجودة في الأفيون ، وفيه زيادة مفسار .
وما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية : وتلميذه ابن القيم ، وغيرهما من العلماء هو الحق الذي يسوق اليه الدليل وتطمئن به النفس ، واذا قد تبين أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الخبيث ، فهي تتناول أيضاً الأفيون الذي بين العلماء أنه أكثر ضرراً ، ويترتب عليه من الفاسد ما يزيد على مفسد الخبيث ، وتناول أيضاً سائر المخدرات التي حدثت ، ولم تكن معروفة من قبل ، اذ هي كالخمر من العنب مثلاً في أنها تخامر العقل ، وتغويه ، وفيها ما في هذه الخمر ، من مفسد ، ومفسار وتزيد عليها بمفسد أخرى ، كما في الخبيث ، بل أظن ، وأعظم ، كما هو مشاهد ومعلوم مضاره ولا يمكن أن تبيح الشريعة الاسلامية شيئاً من المخدرات .
ومن قال يحل شيء منها فهو من اللذين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله ما لا يعلمون .

وقد سبق أن قلنا أن بعض علماء الصنفة قال : « ان من قال يحل الخبيثة زنديق مبتدع ، اذا كان من يقول يحل الخبيثة زنديقاً مبتدعاً ، فالقاتل بصل شيء من هذه المخدرات الحادثة التي هي أكثر ضرراً ، وأكبر فساداً ، زنديق مبتدع أيضاً . بل أولى أن يكون كذلك .

وكيف تبيح الشريعة الاسلامية شيئاً من هذه المخدرات التي يلحق ضررها بالبلية بالامة أفراداً وجماعات ، مادياً وصحياً ، وأدبياً ، حيث أن مبني الشريعة الاسلامية على جلب المصالح الخاصة ، أو الراجعة ، وعلى درء المفسد ، والمفسار كذلك . وكيف يحرم الله سبحانه وتعالى العليم الحكيم الخمر من العنب مثلاً كثيراً وقليلها . لما فيها من المفسدة ، ولأن قليلها داع إلى كثيراً ، وفريضة اليه ، ويبيح من المخدرات ما فيه هذه المفسدة ، ويزيد عليها . بما هو أعظم منها ، وأكثر ضرراً للبدن والعقل ، والدين ، والخلق ، والزواج ؟ هذا الحكم لا يقوله الا رجل جاهل بالدين الاسلامي ، أو زنديق مبتدع كما سبق القول به . فتعاطى هذه المخدرات على أى وجه من وجوه التعاطى من أكل ، أو شرب ، أو شم ، أو احتقان ، حرام ، باجماع الامة .

ان أعداء الاسلام يروجون الخبيث وغيره من المخدرات بقصد اضمحاض شباب الامة الاسلامية وضياع مالها ، ورجولتها ، وقتل شهامتها ، وفساد عقول رجالها ، هتيم

تستمر في التأخر عن مصاف الاعم المتقدمة ، ويتغلب عليها الجانب ، ويقرها الاحداء ، ويستعمرون بلادهم .

حكم الاتجار بالمخدرات

لقد اشتغل بعض المسلمين بتجارة المخدرات من الخمر ، والحشيش والاميسون والكوكايين لما تدر عليهم تجارة هذه الاشياء من الربح الطائل ، من أسهل الطرق ، ويصلون الى الغنى الفاحش في اقرب وقت . مع أن الشريعة الاسلامية تحرم هذه الارباب ، وتعتبر أن عيشة اصحابها من الحرام .

وقد ورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة في تحريم بيع الخمر ، منها ما روى البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ان الله حرم بيع الخمر ، والميتة والخنزير ، والاصنام » . ووردت عنه أحاديث كثيرة تفيد أن ما حرم الله الانتفاع به ، يهرم بيعه وأكل ثمنه ، فيتناول التحريم بيع هذه المخدرات ، لما يترتب على تزويجها من الفاسد ، والمضار بين أفراد الامة ، فهو كالتسبب في هلاكها ، ودمارها ، بل انه يقتل الانفس ، ويضيع الاموال ، فهو وان كانت تجارة في ظاهرها كما يظن بعض الناس . لكنها تجارة بأرواح الناس ، وفساد الشباب ، وضياع الاخلاق ، وهلاك الامة .

فلا شك في حرمة الاتجار بها ولأنها تعين على معصية ، والله تعالى قد امرنا عن التعاون على الاتم والمعدوان ، فقال تعالى : « وماولنوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاتم والمعدوان » فالتجارة في هذه الاشياء لا شبهة في حرمتها لدلالة القرآن الكريم على تحريمها ، ولهذا قال جمهور العلماء : بأن هذه المخدرات لا قيمة لها في حق المسلم فلا يجوز بيعها ، ولا يضمن غاصبها ، ولا متلفا ، لأن ذلك دليل عزمها ، وتحريمها دليل اهانتها . وقد روى النبي ﷺ أنه قال : « ان الذي حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها » .

حرمة زراعة الحشيش

اتفق الائمة على تحريم زراعة الحشيش ، والحشيشاش ، لاستخراج المادة المخدرة منها لتعطياها ، الاتجار فيها وحرمة زراعتها من وجوه :

أولا : ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « ان من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه لمن يتخذة خمرأ فقد تقم النار » فهذا دليل على حرمة زراعتها بطريق دلالة النص .

ثانيا : أن زراعة هذه المخدرات اعانة على المعصية ، وهي تعاطي المخدرات والاتجار فيها ، والاعانة على المعصية معصية .

ثالثاً : ان زراعتها لهذا الغرض -رضاسمن الزراع بتعاطي الناس لها ، واتجارهم فيها ، والرضا بالمعصية معصية ، وذلك لأن انكار المنكر بالقلب الذى هو عبارة عن كراهية القلب ويغضه المنكر ، فرض على كل مسلم فى كل حال .
بل ورد فى صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ : « ان من ينكر المنكر بقلبه - بالمعنى الذى بينا - ليس عنده من الايمان حبة خردل » وفيه مخالفة لولى الامر للذى نهى عنها بالغواين التى وضعت لذلك ، لوجوب طاعة ولى الامر فيما ليس بمعصية لله ورسوله بلجماع المسلمين .

حرمة الربح الناتج من هذه التجارة

لقد علم ان بيع هذه المخدرات حرام ، فيكون الثمن الناتج من هذه التجارة حراماً ، لقوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى لا يأخذ ولا يتبادل بعضهم مال بعض بالباطل ، وذلك من وجهين :
الاول : أخذه على الظلم ، والسلب ، والسرقة والنهب ، والخيانة ، والتدليس وما جرى مجرى ذلك .

الثانى : أخذه من جهة مضطورة ، كأخذ بلع القمار ، أو بطريق غير شرعى ، كالغشود المحرمة ، كما فى المعاملة بالربا ، وبيع مباحم الله الانتفاع به ، كالخمر المتساوية للمقدرات المذكورة ، فان هذا كله حرام مثل السرقة سواء بسواء ، وإن كان بطيئة نفس من ماله .

ولما ورد من الاحاديث النبوية التى تنص على تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به ، كقوله ﷺ : « ان الله اذا حرم شئ حرم ثمنه » رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس . وقد جاء فى كتاب « زاد المساذ » ما نصه : « قال جمهور الفقهاء ، أنه اذا بيع العنب لمن يعصره خمر حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما اذا بيع لمن يأكله ، وكذلك السلاح اذا بيع لمن يقتل به مسلماً حرم أكل ثمنه ، واذا بيع لمن يغزو به فى سبيل الله فثمنه من الطيبات وكذلك ثياب الحرير اذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه لبسها حرم أكل ثمنها ، بخلاف بيعها لمن يطبخ له لبسها » .

واذا كانت الاعيان التى يحل الانتفاع بها اذا بيعت ان يستعملوا فى معصية الله على رأى جمهور الفقهاء - وهو الحق - يحرم ثمنها لدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها عليه .
كان ثمن العين التى لا يحل الانتفاع بها كالمخدرات حراماً من باب أولى .
وإذا كان ثمن هذه المخدرات حراماً ، كان خبيثاً ، وكان انتفاعه فى القربات ، كالصدقات وبناء المساجد ، وهج بيت الله الحرام غير مقبول ، أى لا يثاب المتفق عليه ، فقد روى مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيباً ، وأن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال تعالى : « يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً » الآية . وقال تعالى : « يا ايها

الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا الله أن كنتم إياه تعبدون » .
ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يارب يارب ، ومطعمه حرام
ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالأم فأتى يستجاب لذلك .

وقد جاء في الحديث الذي رواه في مسنده عن ابن مسعود رضى الله عنه أن
رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسى بيده لا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه .
فيبارك له فيه ، ولا يصدق فيقبل منه ، ولا يتركه خلف ظهره ، إلا كان زاده في النار ،
إن الله لا يمحو السوء بالسوى ، ولكن يمحو السوء بالحسن ، إن الخبيث لا يمحو
الخبيث » .

وروى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من كسب مالا حراما فتمصدق به
لم يكن له أجر ، وكان أمره - يعني اسمه وعقوبته - عليه » .
وما في مراسيل القاسم من مخيمرة قال رسول الله ﷺ : « من أصاب مالا من مائمه ،
غوصل بخرمه ، أو تصدق به أو أنفقه في سبيل الله ، جمع ذلك جميعا ، ثم قذف به في
نار جهنم » .

وروى عن النبي ﷺ قال : « أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله
في الفرس - أى الركاب - وقال ليك ، ناداه ملك من السماء : لا ليك ، ولا سمعتك ،
وهجك مردود عليك » .

فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضا تدل على أنه لا يقبل الله صدقة . ولا هبة ،
ولا قربة من القربات من مال حرام ، من أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الانفاق
على المحرم من المال الحرام حرام .

ونستطيع أن نلخص ما ذكرناه فيما يأتى :

أولا : تحريم تعامل الحشيش ، والاميين ، والقات ، وغيرها من المخدرات المسكرة
والمفترقة .

ثانيا : تحريم الاتجار فيها ، واتخاذها حرفة تدرب الربح .

ثالثا : حرمة تهريبها ، ومساعدة التجار على رواجها ، والتدليس عليهم .

رابعا : حرمة زراعتها : لاتخاذ المادة المخدرة لتعاملها ، أو الاتجار بها .

خامسا : أن الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد حرام خبيث ، وإن انفلسه في
الطاعات غير مقبول .

أضرار الخمر

وقد لخص العلماء أضرار الخمر فيما يأتى :

أولا : تنتزع من شارب الخمر أنواع الإيمان حين شربه .

ثانيا : استحق لعنة الله وطرده من رحمته ، لخالفته أمره تعالى .

ثالثا : شرب الخمر يدعو إلى جلب الهموم ، وتضييق الأرزاق وانتشار الارملة والخسف والسحق ويسبب التفتت .

رابعا : لا يقدم على شرب الخمر الا الفاجر العاصي ، الذي لا يؤمن بالله واليوم الآخر .

خامسا : شرب الخمر يجر إلى الوقوع في ارتكاب المعاصي كلها لأنها أم الخبائث .
سادسا : يعذب الله شارب الخمر يوم القيامة ، بشربه القذارة الخارجة من فروج الزناة ، والحياذ بالله .

سابعا : حرم الله تعالى الجنة على شارب الخمر ، فلا يشم رائحتها .

ثامنا : عقاب شارب الخمر ، كعقاب عابد الوثن والصنم .

تاسعا : يحضر الله شارب الخمر شديد الظما ، كثير العطش .

عاشر : لا يقبل الله عبادة شارب الخمر أربعين يوما ، ولا يجيب له دعاء .

الحادي عشر : يستحق شارب الخمر الاهانة والازدراء ، والتحقير كما قال رسول الله « لا تسلموا على شربة الخمر » .

الثاني عشر : شارب الخمر حل عليه غضب الله ، ولو مات في هذه الحالة حرم من ثواب الله تعالى ورحمته .

الثالث عشر : السكران ان مات على حالته يعذبه الله بسكره ، ويذوق مرارة فعله هذا في غيره ، ويموت على غير الايمان .

الرابع عشر : شارب الخمر تتبع له عين في نار جهنم تمده بالقيح والصديد وأنواع الاذى (يجرى منها القيح والدم) .

الخامس عشر : شارب الخمر مسكين ، وضيع فاقد الخير ، (فكانما ملك الدنيا وسلبها) .

السادس عشر : شرب الخمر احدى الخصال المدمرة السالفة ، المذهبة للثروة والمنفعة للحقل . المهلكة للامة .

السابع عشر : شرب الخمر يفسد الصحة ويحرم صاحبها من التمتع بمعاقبته ا ويجب له التعم والهلاك والدمار .

الثامن عشر : ان اضرارها تنتقل من الرجل الى اولاده وذريته ، فيولدون مرضى .

التاسع عشر : شارب الخمر لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ، ولا قرضا ولا ثقلا .

العشرون : من فارق الدنيا وهو سكران ، يدخل القبر سكران ويبعث من قبره

سكران ، ويزج في النار سكران ، ويؤمر به الى جبل يقال له سكران فيه عين يجرى منها

القيح والصديد وهو لعمري وشراهم ، ما دامت السموات والارض ، كما اخبر بذلك

رسول الله ﷺ في الحديث الشريف .

آيات الواردة في تحريم الخمر في كتاب التمثالي

- ١ - قال الله تعالى « يسألونك عن الخمر والميسر قل فیهما اثم كبير ومناثم للناس ، وإثمهما أكثر من نفعهما » . آية ٢١٩ من سورة البقرة .
- ٢ - قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انموا الخمر والميسر والانصاف والأزلام رجس ، من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » . آية ٩٠ من سورة المائدة .
- ٣ - قال تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، واحسنوا أن الله يحب المحسنين » . آية ٢٩٥ من سورة البقرة .
- ٤ - قال تعالى : « ولا تتبدلوا الفيث بالطيب » . آية ٢ من سورة النساء .
- ٥ - قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » . آية ١٧٢ من سورة البقرة .
- ٦ - وقال تعالى : « وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا » آية ٨٨ من سورة المائدة .
- ٧ - قال تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان يكم رحيمًا » آية ٢٩ من سورة النساء .
- ٨ - قال تعالى : « يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعطوا صلحا أنى بما تعملون عليم » . آية ١٥١ من سورة المؤمنون .
- ٩ - قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم كاري حتى تعلموا ما تقولون » . آية ٤٣ من سورة النساء .

اقامة الحد في الحرب

اتفق الأئمة على أن الحدود لا تقام في حال الغزو ، ولا في دار الحرب وذلك بتوافق مع أن الشريعة الإسلامية تأمر اتباعها من الضباط ، والجنود ، والقادة ، بالمحافظة على طاعة الله تعالى ، والنسك بأوامر الشارح الحكيم ، والتحلل بالتقوى حتى يكتب الله لهم النصر على الأعداء ، حيث يقول الله تعالى : « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز » .

ويقول تبارك وتعالى : « أن تصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » ولهذا كان الأمراء والقادة يوصون الجنود والضباط ، بالمحافظة على الصلاة في ميدان القتال ، وأمرهم بالبعد عن ارتكاب الملقى والمذنب ، حتى ينصرهم الله تعالى على أعدائهم « وما النصر إلا من عند الله » .

وقد ثبت أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرسل إلى سيدنا سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قائد جيش المسلمين في حرب الفرس بالقادسية فأرسل إليه يرضيه هو وجنده ويقول له : أوصيك ومن معك بتقوى الله تعالى على كل حال ، فإن تقوى

الله تعالى من أفضل العدة ، ومن أقوى المكيذة في الحرب • وأمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراسا من المصلح من عدوكم ، فإن ذنوب الجيش أخطر عليهم من عدوهم ، وإنما ينتصر المسلمون بطاعتهم لله تعالى وإيمانهم به ومعصية عدوهم له • ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة •

ومع كل هذا فإذا وقع أحد المسلمين المجاهدين في ذنب يوجب الحد ، فلا يقام عليه الحد في دار الحرب والدليل على ذلك ما فعله سيدنا سعد بن أبي وقاص مع أبي محجن الثقفي • فقد كان من الشجعان الأبطال في الجاهلية هلالا سلام ، ومن أولى اليأس والنجدة ، وكان عراشا مطبوعا كريما ، ألا أنه كان منهكاً في الشرب ، لا يكاد يقلع عنه ، ولا يردعه حد ولا لوم لأهم ، وقد جلده عمر بن الخطاب في (الخمر) مرارا ، ونفاه إلى جزيرة في البحر ، وبعت معه رجلا فهرب منه ولحق بسعد بن أبي وقاص بالقادسية ، وهو يحارب الفرس ، وكان قد هم بقتل الحارس الذي بعثه معه عمر ، فأحس الرجل بذلك فخرج فارا ولحق بعمر ، وأخبره خبره ، فكتب سيدنا عمر إلى سعد بن أبي وقاص بحبس أبي محجن فحبسه ، فلما كان (قس) الناطق بالقادسية ، والتحم القتال سأل أبو محجن امرأة سعد أن تعقل قيده ، وتعلميه فرس سعد ، وعاهدها أنه إن سلم عاد إلى حاله من القيد والسجن ، وإن استشهد فلا تبعه عليه ، فخلت سبيله واعطته الفرس ، فقاتل أيام القادسية ، وأبلى فيها بلاء حسنا ثم عاد إلى محبسه ، وكان نصر المسلمين على يده ، فترك سعد بن أبي وقاص إقامة الحد عليه ، حيث أن الحدود لا تقام في حال الغزو ، ولا في دار الحرب ، والتعزير يرجع إلى الاجتهاد وقد رأى سيدنا سعد عدم إقامة حد الشرب على أبي محجن ولا تمزيقه بعد أن بذل نفسه في سبيل الله تعالى ، وأبلى ما أبلى ، ولا مطهر من الذنب أقوى من هذا ، فقد ضمن الله للمجاهد أن يدخله الجنة ، وإن رجع يرجعه بما نال من أجر وغنيمة مغفورا له وقد أثر هذا العفو في نفس أبي محجن فتاب إلى الله تعالى توبة نصوحا ، وأقلع عن الشرب ، بعد ذلك • وهكذا يكون المؤمن قوى الأيمان ، نوى الزميمة ، يقلع عن الذنب بعد الإدمان عليه ، وإذا خاف ذنبه ورجع إلى ربه • وقد روى أن النبي ﷺ ، نهى أن يقام حد في أرض العدو ، أخرجه ابن شعبة رحمه الله تعالى •

محمد الزكي

الزنا عبارة عن وطء مكلف في فرج امرأة مستهانة ، خال عن الملك وشيعته ، ويثبت به حرمة المصاهرة ، نسبا ورضاعة .

وكانت جريمة الزنا من أبشع الجرائم التي ترتكب ضد الشرف والأخلاق ،
والعضيلة ، والكرامة ، وتؤدي إلى تقويض بناء المجتمع ، وتفتت الأسر ، واختلاط
الأنساب ، وقطع العلاقات الزوجية ، وسوءربية الأوداد . بل تقضى إلى ضياع الطفل
الذى هو قتل له معنى ، فإن ولد الزنا ، ليس ما يريه ، والأم بفقدانها لا تستطيع تربيته ،
القيام بشئونه ، لقصور يدها ، فيتجيب على أسوأ الأحوال ، ويصير عضوا فاسدا في جسد
المجتمع الإنساني ، ينشر القصد ، والبعضاء ، بيت اغساد ، والأجرام ، لأنه نعمة الجريمة
المشمة المنكرة .

«جرّيمه انزنا من أخطر أمور الحياء فكلها بل أشدها تعلقاً بفنائها، ودوام سعادتها، وهنائها وتما سها وترباطها، ولذلك اهتم الشارع الحكيم بهذا العد أكبر اهتمام، صونا للحياة المنزلية من الانهيار، حفظاً للروابط الأسرية مما يتهددها من بلاء وأخطار، فذكر عتاب من لا يحفظ فرجه، وبينه أعظم بيان بوجوده من أشد العقوبات، وأفظها، وأوجب أن لا تأخذنا شفقة، ولا رحمة، بالجاه، ان يشود اقامة الحد لجماعة من المؤمنين فقال تعالى: «وليشهد عنهما ثلاثه من المؤمنين» آية ٢ من سورة النور.

كيفية المحافظة على الاعراض

ثم بين ما يجب علينا أن نرعيه في حفظ الفرج ، وما نحتاج إليه لصيانتها من الضياع ، وما يجب للبضاع (الفروج) من الصرمة والصون ، والاحتياط والحفاظة ، فأمرنا بفرض النظر إلى الأجنبية ، لأن النظر يزيد الزنا ، وهرنا بصون أجساد النساء من التبذل ، والظهور أمام الأجانب ، وحث المرأة على حفظ جسدها بالاحتشام والتستر ، والبعد عن مواطن الزينة ، وبؤثر الفساد ، وعن الاختلاط بالرجل الأجنبي حتى لا تقع في محرم ، ولا يجرها الاختلاط والتبذل إلى الوقوع في ألدنبت وتستوجب إقامة الحد عليها . قال تعالى :

« وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » فقد خاطب الله تعالى أمهات المؤمنين ونساء النبي ﷺ وهن الصالحات القانتات ، اللاتي تربيَن في مدرسة النبوة ، ونشأن في أعظم جامعة إسلامية ، وتادبن بأداب النبوة ، ويخلقن بإخلاق الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وقد كن لا يفرجن من بيوتهن إلا لعذر شرعي ، كحج أو عرة ، أو زيارة أبوين ، أو صلة أرحام أو عيادة مريض ، أو نحو ذلك ، وإذا خرجن لأبيدين زيمتين ، ولا يظهرن شيئا من محاسنهن . ولا يلسن شيئا برفافة ، فإذا كان الله تعالى قد أمرهن هذا الأمر ، ومن عليهن

هذا الحال ، فخيرهن من سائر النساء أويحى عليهن ، لو خرجن ومشين في الطرقات على أعين الناس ، وفيهم من في قلبه مرض من العصاة الفجر ، والمجرمين الفسقة ، الذين لا يخشون الله ، ولا يخلفونه ، عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، عن النبي ﷺ قال : ان المرأة عورة ، فإذا خرجت من بيتها استشرفتها الشيطان وان أقرب ما تكون من رحمة ربها وهي في عقر بيتها » .

حكم خروج المرأة من بيتها

وانتفتت كلمة الفقهاء على أن خروج المرأة من بيتها قد يكون كبيرة ، اذا تحققت منه الفسدة ، كخروجها متعطرة متزينة ، سافرة ورعاية ، مبغية محاسنها للرجال الأجانب ، كما هو حاصل في هذا الزمان ، مما يوجب الفتنة ، ويكون الخروج من المنزل حراما . ولها كبيرة اذا ظنت الفتنة ولم تتحقق .

وقال الفقهاء — يجوز خروج المرأة لمعذر وبشروط — أهمها : وجود المحرم والاحتشام ، وترك التعطر والزينة ، وإخفاء المحاسن ، والسير بعيدا عن زحمة الرجال ، مما يمنع من وقوع الفتنة ، ويصد عنها المفسدين المعتدين .

وتبرج الجاهلية الأولى — وهي التي كانت قبل الاسلام ، التبختر في تنن من اظهار المحاسن ، والزينة ، وما يجب ستره من العتيق ، والمصدر ، والثمر ، واللقا ، والظهر والذراعين ، والساقين .

فتشريع حد الزنا من أهم الحدود التي تالج مرضا قوى الاستحكام في النفوس ، توى التأثير فيها ، وتمكن منها ، وهو سلطان الشهوة في الانسان ، وقوة طغيانها على العقل ، لأنه تعالى ركبها في البشرية بهذه القوة الجامعة لممارسة الكون ، ودوام الجنس البشري ، ولكنها قد تخرج بصاحبها عن حدود الفضيلة . فسن انشاع لها الحد حتى يردعها عن غيها ، ويرجعها الى طريق الصواب .

مضار الزنا

أما مضار الزنا الشنيعة ، وآثاره المفقوتة ، فهي أكثر من أن تحصى ، لأنها مضار أخلاقية ، ودينية ، وجسمانية ، اجتماعية ، وأسرية ، وناهيك بجريمة يرتكبها صاحبها وهو جذلان مسرور ، بينما يجنى على نفسه باغضاب ربه ، وتعرضه لمقتة وغضبه ، وشديد عقابه بل يتعرض لانتزاع الايمان من قلبه ، كما يخلع الانسان قميصه من عنقه ، فان ملئت وهو ملتبس بجفائته ، ملئت على مله غير ملة الاسلام . قال رسول الله ﷺ : « لا يزينى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » رواه البخارى وغيره .

أما الأضرار التي تعود على المرأة من جراء هذه الفاحشة ، فهو هتك مرضها ، وسلب شرفها ، وضياع حياتها ، وذهاب دينها ، وسقوطها من المجتمع ، وتعرضها لارتكاب كبيرة

من أعظم الكبائر ، واقتراف جريمة من أفظع جرائم المجتمع ، وهي لاهية مسرورة ، بلحظات قليلة ، وشهوة حقيقية .

ولا ننسى تدنس شرف أستها ، والحائى العار بأهلها الأبرياء ، نساء ورجالا بلا ذنب ولا جديرة ثم الجنابة على الجنين الذى قد يولد من طريق الزنا ، ويأتى ثمرة هذه الجريمة ، فيتعرض القتل وهو الغالب ، وإن عثر الفضياع ، والفساد ، والعار اللازم له طول حياته . واحتقار المجتمع له ، ونفورهم منه . حتى يصبح الموت أفضل عنده من هذه الحياة ، فإن من لم يثبت نسبه ميت حكما .

والجنابة على زوجها ان كان لها زوج . وهتك عرضه ، وضياع شرفه وسمعه ، وسقوطه بين أصحابه وجيرانه ومعارفه ، وملاحقة العار له مدة حياته ، وبعد وفاته . والجنابة على الأولاد والذرية من ذكور وإناث ، جنابة تعدل القتل ، وسلب الروح من الجسد ، فهذه الجريمة البشعة لا تنسى مع الزمن ، ولا تطفى على أحد ، لأن راحتهما الكريمة ، تركم النفوس ، وتنتشر انتشار الريح العاصف وقد قيل : ان الجريمة لها أجنة تطير بها .

وإذا تصورت ما يترتب على هذه الجريمة حينما تدخل الزوجة على أولادها ، وأسرة زوجها مولودا ليس منهم ، وتقسم عليهم شخصا غريبا عنهم ، يشاركهم بلا حق ، في معيشتهم وشرفهم ، واسمهم وميراثهم وكل خواصهم ، وما يتبع ذلك من أضرار جسيمة لا يحلمها إلا عالم الغيوب « علمت فذاعة هذه الجريمة » .

ثم اذا نظرت الى الأضرار الصحية التى تترتب على فاحشة الزنا من أمراض الازهر ، والسيالين وغيرهما مما أثبتته الطب من مضار الزنا ، وأوردت له كتب مؤلفة في هذا الشأن ، أدركت حكمة تشديد الشرع في تهريمه .

وبعد فإن هذا البلاء الخطير متى وقع فيه الشخص مرة استمرأه ، وتلذذ به ، ولا يستطيع الامتناع عنه ، وأحب التثقل فيه ، بعد أن ذاق لذته ، فيتعاقم شره ، ويتزايد شره ، ويصبح وباء في المجتمع الانسانى .

فلا غرابة إذن في أن يكون الاسلوب الذى يبالغ به مرتكب هذه الجريمة ، أن يضرب بالسوط مائة جلدة ان كان بكرا ، ويفتضح أمره على مرأى من أصحابه وجيرانه ، حتى يحترق في نفوسهم ، وتسقط منزلته بينهم ، ويأخذوا منه حذرهم ، ويستعدوا عن مصالحته ، لأنه أصبح كالمرضى الأجرب . الخبث نفسه وسوء سريرته ، وشناعة فعله ، وشدة خطره ، على الأفراد الذين يتصلون به ، وهذه عقوبته المدنية ، ولعذاب الآخرة ان لم يتب أشد وأبقى .

أما عقوبة الرجم بالحجارة للزانى المحصن ، ففيه معنى اسقاط منزلة الزانى والزانية وتجريدتهما من الانسانية الكاملة الفاضلة ، والعاقبة بالمجموعات التى لا تتم التأديب والجزر الا بالضرب الشديد المؤلم ، أو الموت الشنيع ، حيث لا ينفع معها ردع ، ولا نصيح ، ولم يبق له وسيلة تؤديه الا بالضرب المبرح ، فجعل الشارع الحكيم

الجلد ، أو الرجم ، أمام طائفة من المؤمنين ، ليكون الخزي والعار ببلغ وأكمل في حقهما ، وليرتدع من تتوكل له نفسه الوقوع في ذلك الذنب بعد أن رأى عاقبته ونهايته •

فالشارع الحكيم قصد من تشريع عقوبة الزنا ، الردع للمجتمع ، والزجر والتخويف للغير أكثر من التنفيذ على الجاني ، فإن العبد حينما يقارن بين ما سيحصله من اللذة العارضة بالزنا ، وبين ما سيتبع هذه اللذة من العقوبات الشديدة ، والخزي ، والعار ، والفضيحة أمام المجتمع في حياته أو بعد مماته امتنع عن الوقوع فيها ، وفضل ببعثه البمد عنها ، والفرار منها صونا لنفسه وعرضه ، وشرفه وكرامته •

وزيادة من الشارع في الاحتياط عن الوقوع في هذه الجريمة ، وحفظ المجتمع منها ، حتى يعيش في سلام ومحبة ، فليس من يقطع أو - مال المجتمع ، وينشر العدواة بين أفرادها وجماعته مثل جريمة الزنا • من أجل ذلك كله نهى الشارع المؤمنين عن الاقتراب من الزنا ، والوقوع في مقدماته ، وأسبابه ، خوفا من أن يعموا في شركه ، كما ينهى المهندس المواطنين عن الاقتراب من مواقع الخطر كتجمع الكهرباء ، وحقول الألغام ، ومخازن المفرعات ، حتى لا يدهمهم خطرهم ، وهم لا يشعرون •

فقال تعالى : « **ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا** » أى لا تقربوا من الزنا بمباشرة أسبابه القريبة أو البعيدة ، فضلا عن مباشرته : وإنما نهى الشرع عن قربانه ، لأن قربانه داع الى مباشرته . **إنه كان فاحشة** لأن فعله ظاهر القبح ، متجاوز عن الحد ، « **وساء سبيلا** » أى بشئ طريقا طريقته هو المؤدى الى اختلال أمر الأنساب ، وهيجان الفتنة ، وفساد المجتمع ، وكيف لا وقد عده الله تعالى بعد الشرك والقتل فقال تعالى : « **والذين لا يدعون مع الله الها آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا** » وبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه بعض أضراره ومسأله فقال صلى الله عليه وسلم « **اياكم والزنا فإن فيه ست خصال ثلاث في الدنيا ، وثلاث في الآخرة ، فأما التي في الدنيا : فذهاب البهاء ، ودوام الفقر ، وقصر العمر • وأما التي في الآخرة : فسخط الله تعالى ، وسوء الحساب ، والخلود في النار** » • رواه أبو حذيفة بن اليمان رضى الله تعالى عنه •

وقال **عليه السلام** « **إذا زنى العبد خرج منه الايمان ، فكان على رأسه كالظلة ، فإذا انقطع رجح اليه** » • وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي وردت في النهي عن الزنا والأسباب التي تقرب منه •

عورة المرأة

اختلف العلماء فيما يباح للمرأة كشفه من أعشفها أمام الرجال الأجانب ، وما لا يباح كشفه تبعا لاختلافهم في فهم المراد عن قوله تعالى : « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُسَبِّحْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » الآية . والمراد بغض البصر كف النظر إلى المحرم ، والمراد بحفظ الفروج حفظها من النظر إليها ، ومن لمسها ، ومن وحلها إلا على زوج . قال تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ فِي مِلْفٍ مَحْشُورٍ » - (ولا يبين زينتهن) أي لا يستر من محال زينتهن « إلا ما ظهر منها » وفي هذا اختلاف المذاهب (١) .

حكم صوت المرأة

اختلف العلماء في صوت المرأة فقال بعضهم أنه ليس بعورة ، لأن نساء النبي كن يروين الأخبار للرجال ، وقال بعضهم أن صوتها عورة ، وعلى منهية عن رفعه بالكلام بحيث يسمع ذلك الأجانب إذا كان صوتها أقرب إلى الفتنة من صوت خلخالها ، وقد قال الله

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : جميع بدن المرأة الحرة عورة ، ولا يصح لها أن تكشف أى جزء من جسدها أمام الرجال الأجانب إلا إذا دعت لذلك ضرورة ، كالطبيب للمعراج ، والخالط للزواج . والشهادة أمام القضاء ، والمعاملة في حالة البيع والشراء ، واستثنوا من ذلك الوجه والكفين لأن ظهورهما للضرورة ، أما القدم فليس ظهوره بشروط فلا جرم اختلفوا فيه هل هو عورة أم لا ؟ فيه وجهان ، والأصح أنه عورة .

الحنفية والمالكية ، قالوا : جميع بدن المرأة الحرة عورة إلا الوجه والكفين فيباح للمرأة كشف وجهها وكفيها في الطرقات ، وأمام الرجال الأجانب ، ولكلهم قيدوا هذه الإباحة بشرط أمن الفتنة ، أما إذا كان كشف الوجه والكفين يثير الفتنة لجمالهما الطبيعي أو لما فيهما من الزينة وأنواع الحلى ، فإنه يجب عليها سترهما ويصيران عورة كبقية أعضائها جسدها ، وذلك من باب سد الذرائع وقطع دابر الفتنة وصيانة الآداب وحفظ الأعراض . والإنسحاب ، فإن النظرة رسول الشهوة وبريد الزنا ورائدة الفجور ، وسهم مسموم يصيب القلوب ، ورب نظرة كانت بذرة ، لأخبت شجرة .

وروى عن أم مسلمة : أنها كانت عند النبي ﷺ وميمونة ، إذ أقبل ابن أم مكتوم فأدخل عليهما ، فقال عليه الصلاة والسلام احتجبا منه . فقلت يا رسول الله ليس هو أعمى لا يصيرنا فقال عليه الصلاة والسلام : أفعميان أنتما ألستما تبصرانه ؟ .

تعالى : « ولا يضرين بأرجلن ليصلم ما يخفين من زينتهن » فقد نهي الله تعالى عن استماع صوت خلخالها لأنه يدل على زينتها . محرمه رفع صوتها أولى من ذلك ، ولذلك كره الفقهاء أذان المرأة لأنه يحتاج فيه إلى رفع الصوت ، والمرأة منهيّة عن ذلك ، وعلى هذا فيجوز رفع صوت المرأة بالغناء إذا سمعته الأجانب سواء أكان الغناء على آلة لهو أو كان بغيرها ، وتزيد الحرمة إذا كان الغناء مشتملا على أوصاف مهيجة للشهوة كذكر الحب والغرام وأوصاف النساء والدعوة إلى الفجور وغير ذلك .

حكم الغناء

اختلف العلماء في حكم الغناء ، واستماعه وفي ذلك تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الغناء إما أن يكون من امرأة أو رجل . فإن كان من امرأة وكان بصوت غير مرتفع بحيث لا يسمعه الناس فلا مانع منه ، أما إذا كان الغناء بصوت مرتفع يسمعه الأجانب فهو حرام ، وخصوصا إذا كان مشتملا على كلام مهيج للشهوة ، مثير للفتنة كتحمين الخمر وأوصاف النساء أو دعوة إلى الحب والغرام وإلى غير ذلك .

أما الرجل فإن كان غناؤه لدفع الوحدة عن نفسه ، أو كان لحملاس الجند أو الحث على العمل والجهاد فهو جائز ، أما إذا كان الغناء مشتملا على ذكر الحب والغرام ، ويخشى أن تفتن به امرأة أجنبية تسمعه فيكون في هذه الحالة حراما ، كما هو حاصل من المطربات في الإذاعة والسينما ودور المساهي والتمثيل ، وكذلك غناؤه في حادث سرور مباح إذا كان بغير آلة ولم تسكن فيه عبارات مهيجة ولم تحصل منه فتنة ، وكان الاجتماع غير محذور لا تختلط فيه النساء مع الرجال وكان الغناء على آلة لهو ، ولم يكن سببا لحرم ، أما إذا لم يستوف هذه الشروط فغناؤه حرام ، كما هو الحال في الأغاني التي يذيعها المطربون والمغنون .

المالكية — قالوا : الغناء حرام على النساء وسماعه حرام ، إلا إذا كانت الأغاني من الرجال بعبارات حماسية في الحرب أو تسلية للابل على السير في الصحراء ولم تصحب آلة لهو وطرب .

وقد سئل الإمام مالك — رضى الله عنه — عما ترخص فيه أهل المدينة من الغناء ، فقال : أن ما يفعله عندنا الفساق ، فقد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الغناء يثبت النفاق في القلب . كما يثبت الماء البقل » . وعن يزيد ابن الوليد أنه قال : « يا بني أمية أياكم والغناء فإنه ينقص الحياء ، ويزيد في الشهوة ، ويهدم المروءة ، وأنه لينوب عن الخمر ويفعل ما يفعله السكر .

الشافعية — قالوا : أن الغناء المألج مع آلات الطرب واللهو حرام على النساء والرجال =

الزنا مطال للنسب المباح

ان الاسلام بتشريعه حد الزنا ، وعنايته التامة باقامته واحتماله الزائد بتتفيذه امام طائفة من عباد الله المؤمنين ، ونزول الآيات الكثيرة بشأنه والنهي عن اقتصراف مقدماته وأسبابه والاقترب منه ، وتحريم الأشياء المقربة منه ، كالاختلاط والغناء والرقص وخلافه ، واعتباره من أعظم الفواحش ومن أكبر الذنوب ومتارنته بالشرك بالله تعالى وقتل النفس ، ووصفه في القرآن الكريم بأنه يكون سببا في مضاعفة العذاب يوم القيامة والخلود في نار جهنم ، وأنه يسبب المقت والمهانة ، ويجلب على صاحبه العار والفضيحة ويجرفه الى أسوأ سبيل ، وقول النبي ﷺ بأنه يخلع الايمان من قلب الزاني كما يخلع الرجل قميصه من عنقه ، وتشريع ضرب الزاني المحصن بالحجارة حتى يموت ، هو أشنع عقاب وأشد عذاب في التشريع .

فالاسلام يقصد من وراء ذلك كله الى صيانة الأعراض أيما صيانة وحفظها من التلوث والدخالة ، لأن الأعراض الطاهرة تستوجب الطمأنينة السعيدة في الأسرة ، وتبنت ذرية قوية سالمة ، وأفرادا شرفاء فضلاء ، وأشباه الأنداء أقوياء ، ترفع الإنسانية وتسمو بها ، وتعطي من قدرها ، وما من شك في أن الأسرة المتهدمة والعائلة المتفرقة ، لا تكون أمة نبيلة ولا شعبا كريما ، لأن بناء المجتمع الصالح إنما يكون من لبنات متينة قوية منسجمة ، والشعوب التي يفشو فيها الزنا وتنتشر بينها المفساد يسارع اليها الخراب المادي والأدبي ، وينتشر فيها الفساد الخلقي أنتشر النار في الهشيم ، وينخر فيها المذكر كنف السوس في الخشب ، ويستحيل أهلها الى شراذم متهدمة لا تناصر بينهم ولا تعارف ولا محبة ، ولا نأف ، لعدم وجود عاطفة القرابة ورابطة الأخوة والدم فمتنافر وتتساحن وتتفرق ، وتذهب قوتها وهيبتها وتضيع كرامتها .

وقد أشار الى ذلك الرسول صلوات الله وسلامه عليه حيث قال : « لا تزال أمتي بخير

= وسماعه حرام ، فقد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه قال : الخفاء لهو مكروه يشبه الباطل ، من استكثر منه فهو سفيه وترد شهادته .

الحنابلة — قالوا : الخفاء حرام سواء أكان من النساء أو الرجال اذا كان القول يثير الشهوة ، لمن استمع أليه ، أو أدى الى اختلاط الرجال بالنساء ، أو خروج عن حشمة ووقار . والاستماع يأخذ حكمه ، فإن الشخص اذا سمع وصف الخمر والصدر والخد والندي وذكر الشوق والوصال حرك شهوته ونفخ الشيطان في قلبه ، وصور له صورة الفاحشة ، فتشتعل فيه نار الشهوة وتحتد بواعث الشر ، وتستيقظ دوافع الفتنة ، وتنبه الاعضاء الى لذة الفاحشة ، وذلك نصر لحزب الشيطان ، وتخفيف العقل المانع منه ، الذي هو حزب الرحمن ، فهو يؤدي الى حرام وما أدى الى الحرام فهو حرام ، وكالمنظر الى الأجنبية بشهوة لم كسها أو الخلوة بها .

ما لم يحش فيهم ولد الزنا ، فإذا فشا فيهم ولد الزنا ، أوشك أن يعمهم الله بمقابله » .
فالزنا من الأسباب التي تقوض دعائم الأمم وتهدم مجدها ، وتجلب لها الذل والاستعمار لأنه معطل للنسل القوى الصالح المتناصر ، وقاتل للنخوة والشهامة ومميت للجرأة والشجاعة ، وقاطع للرحم التي تربط بين الناس ، والتي على نظامها وتقديرها تبني كافة الروابط الانسانية ، من الأبوة والبنوة والأخوة وسائر القرايب .
لهذا كان النبي ﷺ يفخر بحسبه ونسبه وأن الله حفظ أصله وآبائه من هذا الوباء ، فقال صلى الله عليه وسلم : « ولدت من نكاح ، ولم أولد من سفاح » وولد الزنا لا ينفار على وطن ولا على أهل ، وكان من قول الخنساء رضى الله عنها وهي تتصيح أولادها الأربعة في حرب القادسية وتحرضهم على الثبات والجلد والقتال : « أى بنى انكم أسلمتم طائمين ، وما جرتم مفتارين ، والذي لا اله الا هو انكم لبنو رجل واحد ، كما انكم بنو امرأة واحدة ، ماخذت أبائكم ولا فضحت خالكم ولا هجنت حسبكم ولا غيرت نسبكم ، فمضى تسير الى أمرهم في القتال وهو أنهم قد ولدوا من بطن طاهر ومن أصل طاهر ومن حسب نقي ومن أبوين عفيفين غير ملوثين » .

هدد المحض

أما حد الزنا فقد عرفت الشريعة فيه بين الذى تزوج والذى لم يتزوج ، فشدت العقوبة على الأول لأنه عرف معنى الزوجية ، وقدر قيمة العدوان على العرض حق قدره ، فكان جزاؤه الاعدام .
ولا ريب أنه جزاء يناسب هذه الجريمة مناسبة تامة ، لأن العدوان على العرض بهذه الصورة الشنيعة كالعدوان على النفس ، بل ربما فضل الخيور على عرضه ، قتله على الزنا عطيلة أو متزوجة .

شروط الاحصان

شروط الاحصان هي :

- ١ - الحرية .
- ٢ - البلوغ .
- ٣ - العقل .
- ٤ - أن يكون متزوجا بامرأة محصنة مثل حاله بمقد صحيح .
- ٥ - وأن لا يكون دخل بها ووطئها في حالة جاز فيها الوطء ، وهما على مسافة الاحصان .
- ٦ - الاسلام وفيه اختلاف المذاهب (١) .

(١) الحنفية والمالكية - قالوا : ان الاسلام من شروط الاحصان لأن الاحصان =

فلا يتقام الحد على عبد ، ولا مبيى ، ولا مجنون ، ولا غير متزوج زواجا صحيحا كما وصفنا ، ولو وطئ زوجته في الدبر فليس بمحصن أو وطئ جاريته في القبل فليس بمحصن ، أو وطئ في نكاح فاسد كأن تزوجها بلا ولي أو بلا شهود فليس بمحصن ، أو وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق ، أو كان صبيا ثم بلغ ، أو كان مجنونا ثم أفاق .
وانما اشترط الوطء في نكاح صحيح لانه به قضى الواطئ والوطوءة شهوتهما فحقه أن يمتنع عن الحرام — واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بأهل الصالات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرجم من وطئ وهو ناقص ثم زنا وهو كامل ، بل يرجم من كان كاملا في الحالين .
وانتقد الفقهاء على وجوب شروط الاحصان في المرأة الزنى بها مثل الرجل في اذنتان ، والخلاف فإذا توافرت شروط الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر ففيه خلاف في المذهب (١) .

فضيلة ولا ففضيلة مع عدم الاسلام ، ولقول الرسول ﷺ « من أشرك بالله فليس بمحصن » ولأن إقامة الحد طهارة من الذنب ، والمشرک لا يطهر الا بنار جهنم — واليهذا بالله تعالى .
الشافعية والحنابلة — قالوا : ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان لأن الرسول صلى الله عليه وسلم رجم اليهودية واليهودية الذين زنيا في عهده حينما رفع اليهود أمرهما اليه كما رواه مالك عن نافع ابن عمر ، وهو حديث متفق عليه .
(١) الحنفية والحنابلة — قالوا : لا يثبت الاعصان لواحد منهما فلا يرجمان بن يجلدان .

الشافعية والمالكية قالوا ، يثبت الاحصان بان تتوافر فيه الشروط فيرجم ويسقط الاحصان عن لا تتوافر فيه هذه الشروط ، فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له الاحصان منهما واستدلوا على مذهبهم بما أخرجه أهل الصحاح عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما قالوا « أن رجلا من أهل الأعراب أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت لى بكتاب الله فقال الخصم ، وهو أفعه منه : نعم أقض بيننا بكتاب الله وأذن لى أن أتكلم فقال ﷺ : عل ، فقال ان ابني كان عسيفا عند هذا فزنا بامرأته وانى أخبرت أن على ابني الرجم فالتفت به بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفسى بيده لأقض بينكما بكتاب الله ، أما الوليدة والعنف فرد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واحد يا أنيس — تصغير أنس — الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فعدا عليها أنيس فاعترفت فأمر النبي ﷺ بها فرجعت » .

اقامة الحد على المحصن

اتفق الإمامة على أن من كملت فيه شروط الاحصان ثم زنا بامرأة قد كملت فيها شروط الاحصان بأن كانت حرة بالغة عاقلة مدخولاً بها في نكاح صحيح ، وهي مسلمة — فهما زانيان محصنان يجب على كل واحد منهما الرجم حتى يموت ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشيخ والشبهة إذا نكحاً فارجمهما البتة نكالا من الله » حديث متفق عليه . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحد دم امرئ مسلم الا بلحدي ثلاث : الثيب الزاني والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » كما ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها وأبي هريرة وابن مسعود رضي الله عنهم .

ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أن الرجم حق في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة ، أو كان الحمل ، أو الاعتراف » حديث متفق عليه .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً ، ورجم الغامدية وغيرها ، ولأن الخلفاء الراشدين أقاموا حد الرجم بالاجماع من غير تكبر من واحد منهم ، فحد الرجم ثابت بالأحاديث المتواترة ، وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم واجماع الأمة . وثابت بالكتاب ، على رأى من يقول أن حديث الرجم كان آية من القرآن ثم نسخت وبقي حكمها .

كيفية اقامة حد الرجم

إذا وجب اقامة حد الرجم على الزاني أو الزانية باقرار ، أو شهادة شهود ، أو بينة فيرجم بحجارة معتدلة ، لا بصميات خفيفة لئلا يطول تعذيبه ، ولا بمضرات مذبذبة ، لئلا يفوت التكميل المقصود من اقامة الحد ، بل يضرب بحجر مله الكف ، ويتقيض ضرب الوجه لما روى مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه ، وعن الوسم فيه) وهو الكي بالنار ، ولأن النبي ﷺ لما أمر برجم الغامدية أشد حصة كالمحصنة ورمها بها ثم قال للناس أرموها واتقوا الوجه .

والرجل الزاني وقت الحد لا يربط ، ولا يقيد ، ولا يصفى له حفرة ، أما المرأة فيجوز أن ينظر لها حفرة عند رجمها إلى صدرها لا تنكشف عورتها وتشهد عليها ثيابها وقت اقامة الحد عليها ، حتى لا يظهر جسدها للناس لأنه عورة وحرام كشف عورتها ولو وقت اقامة الحد عليها ، كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم أيام رسول الله ﷺ .

واتفق الفقهاء على أن حد الرجم يقام على الزاني في الحر أو البرد الشديدين ويقام على المريض ، لأن النفس مستوفاة به فلا يؤخر حده إلى البرء بخلاف الجلد .

واتفقوا على أن حد الرجم لا يقام على المرأة الزانية إذا كانت حبلى ويؤخر إلى أن

تلد وترضع الطفل حتى يأكل ، كما فعل النبي ﷺ في حد العامدية • ولأن إقامة الحد على الحامل فيه قتل للجنين الذي في بطنها وهو قتل لنفس بريئة من غير وجه حق — وانتفوا : على أنه إذا مات الزاني في الحد يغسل ويكفن ويصلى عليه ، ويدفن في مقابر المسلمين • كما فعل الرسول ﷺ فيمن مات بالحد •

حد فح المحصن

اتفق الفقهاء على أن البكرين الحرين المأثلين البالغين المسلمين إذا زنيا فعلى كل واحد منهما الجلد مائة جلدة ، وذلك ثابت في كتاب الله تعالى حيث قال الله عز وجل : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين) ، آية ٢ سورة النور . قال المسرورون خصصت هذه الآيات بالأحاديث الواردة في رجم المحصن وبقيت في حكم غير المحصن •
والحكمة في التخفيف على غير المتزوج هو أنه لم يعرف معنى الفرية على الزوجة •
بكان له حق التخفيف •

كيفية إقامة حد الجسد

قال الفقهاء : ضرب التعزير أشد من ضرب الزنا ، وضرب الزنا أشد من ضرب شارب الخمر وفي حالة الجلد لا يضرب بسوط جديد حتى لا يزيد الألم ، ولا بسوط قديم بال حتى لا يؤله الضرب ، وإنما يضرب بسوط وسط مصنوع من الجلد ، قالوا : ولا يمد المضروب ولا يشد ، ولا يبالغ الجلد في الضرب ولا يجرد من جميع ثيابه فيترك عليه قميص يستر عورته ويرفع عنه الفرو وثياب الجلد ويفرق الضرب على جميع الأعضاء حتى يخطئ كل عضو حظه من الضرب لأنه قد ذاق اللذة في كل عضو ، ولأن جميع الجلادات في عضو واحد ربما يؤدي إلى الاتلاف ، والاتلاف غير مستحق فيسرق الضرب على الأعضاء كي لا يؤدي إلى الاتلاف المنهي عنه بقول النبي ﷺ (لا يجل دم امرئ مسلم إلا بأحدي ثلاث • زنا بعد احصان ، وارتداد بعد اسلام ، وقتل نفس بغير نفس) رواه القرطبي عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه •

ويقتى في الضرب القاتل ، كخنجره النحر والفرج والوجه لأنه يجمع بين المالحس ولقول النبي ﷺ (إذا ضرب أحدكم فليقت الوجه) وما روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال للجلاد في الحد اياك أن تضرب الرأس والفرج •

وقال بعضهم يجوز الضرب على الرأس لما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال للجلاد دق الرأس فإن فيه شيطاناً ، ويضرب الرجل قائماً •
أما المرأة فتضرب جالسة مستورة ولا تجرد من ثيابها لأنها عورة مستورة وكشف

العورة حرام ، إلا أنه ينزع عنها الحشووالتفرو ، والجلد ، ليخلص الألم الى جسدها حتى يحصل المطلوب من إقامة الحد وهو انشعور بالألم لتتجزر وتقلع عن الذنب ، وانما تضرب وهي قاعدة ، لقول سيدتنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : بقرب الرجل قائما والمرأة تاعدا ، ولأن مبنى حال الرجل على الانكشاف والظهور حتى يقتر به غيره ومبنى حال المرأة الستر والخفاء .

جلد المريض

إذا كان المكلوب جلده خفيفا ، أو هزيلاشديد الهزال ، أو مريضا مرضا خفيفا لا يرجى برؤه ، كالمسلول والمجزوم ، والمصاب بالسرطان ، وغير ذلك من الأمراض الفتاكة الخطيرة ، يجلد بمكائال النفل ، أى « عرجون عليه غصن » وبه مائة غصن أو خمسون نفى المائة يضرب به مرة واحدة ، وقى الخمسين يضرب به مرتين مع ملاحظة مس الأغصان لجمع جسمه ، أو يضرب بطرف ثوب مفتول ، أو يضرب بالنعال ، كما حدث أيام الرسول صلى الله عليه وسلم فقد روى البخارى رحمه الله تعالى وأبو داود ، أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : أتى النبى صلى الله عليه وسلم رجلا مريضا قد ضرب فقال : اضربوه ، فمنا الضارب بيده ، والضارب بمنله ، والضارب بقوة فلما أنصرف قال بعض القوم أخذك الله ، فقال عليه الصلاة والسلام : « لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان » .

فيعلم من الحديث جواز الضرب فى حالة المرض بكل شيء يؤام ، فيستعمل هذا فى حالة المرض الشديد تيسيرا من الله على المرضى .

أما فى حالة الصفة فلا يجوز استعمال هذه الآلات ، حيث أنه لا يؤدى المطلوب ، من إقامة الحد وهو التالم والانتزاج عن الوقوف فى الذنب ، فيتعين الضرب بسوط الجلد حتى يحصل المقصود .

واتفق الفقهاء على أنه لا يجوز جلد الزانى فى حالة الهر الشديد ، ولا فى حالة البرد الشديد ، بل يجب تأخيرهُ الى اعتدال الجو .

واتفق الأئمة على أن الزانى غير المحصن إذا كان مريضا بعرض يرجى برؤه لا يقام عليه الحد ، بل يؤخر ويسجن حتى يبرأ منه ، كى لا يهلك باجتماع الضرب مع المرض

إذا مات الجانى من الجلد

إذا مات الجانى بسبب الجلد أو الضرب فى حالة تنفيذ العقوبات التى يجب فيها إقامة الحد فلا اثم ولا دية على الحاكم والشهود باتفاق ، أما فى حالة التسايب على المعاصى ليست فيها حدود للملكية والحنفية رأى أنفذه تحت الخط (١) .

(١) الملكية - قالوا : إذا سرى الموت الى الجانى بسبب الجلد أو الضرب ، إن كان

خطة الامام في اقامة الحدود

واختلف العلماء فيما اذا حصل خطأ في حكم القاضى في الحدود والقصاص . انظر :
التفصيل في المذاهب (١) .

= الحاكم قد ظن السلامة من فعله فلا اثم ولادبة عليه ، واذا شك في السلامة ضمن ما سرى على نفسه ، أو عضو ، أى ضمن الدية ، وهى على العاقلة (العاقلة هم الذين يؤدون الدية) وهو يدفع كواحد منهم ، فان ظن عدم السلامة ، فعليه القصاص ، ويعلم ظن السلامة ، أو عدمها ، أو الشك ، من قرار الحاكم ، ومن قرائن الأحوال ، وذلك في حالة التأديب على المعاصى التى ليست فيها حدود ، أما المعاصى التى يجب فيها اقامة الحد مثل جلد البكر بالزنا ، أو شرب الخمر ، أو حد القذف ، وضربه ضرباً عادياً غير متفذ فلا يجب عليه شيء اذا مات من اثر ذلك .

فقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب بعث الى امرأة في شيء بلغه عنها ففرغت منه فاستلمت فاستشار سيدنا عمر علياً كرم الله وجهه في سقطها ، فقال علي رضي الله عنه : عليه الدية للجنين الذى مات من السقط . فأمر علياً رضي الله عنهما أن يشرب بها على قومه . ففعل .

فقد ذهب الصحابة رضوان الله عليهم انى أن الامام وان كانت له الرسالة العظمى ، فعليه أن لا يتلف بها أحداً من غير اقامة حد ، فان تلف ضمن . وكان المأثم مرفوعاً عنه لأنه مأفون في التأديب على الذنوب التى لا حد فيها ، وفي حالة اقامة الحد يكون الضرب مؤللاً غير جارح ولا مهلك .

الحنفية — قالوا : لا ضمان على الشهود لأن الواجب بشهادتهم هو الضرب غير المهلك ، ولا على القاضى لأنه لم يقض بالضرب المهلك ، بل يقتصر على الجلال الا أنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح ، لأنه لم يتممه ، واذا لا يجب الضمان أصلاً .

(١) الحنفية — قالوا : أرض الخطأ (الأرض هو دية الجراحات) والدية تكون في بيت مال المسلمين في حالة الخطأ ، ولا غرامة على القاضى لأنه اجتهد فاعطى ، فلا ذنب عليه — روى أن الامام علياً كرم الله وجهه قال : ما أحد موت في حد فاجد في نفسه منه شيئاً ، لأن الحق قتله ، الا من مات في حد الخمر بآثمه شيء رأيناه بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن مات فيه . فدينه اما على بيت المال ، واما على الامام — شك من الراوى .

المالكية — قالوا : اذا مات الشخص في حد من حدود الله فدمه هدر ، ولا ضمان فيه على أحد .

الشافعية والحنابلة — قالوا : أن الضمان في هذه الحالة على بيت المال ولا شيء على عاقلة القاضى ، والرواية الثانية أن ضمان الدية تكون على القاضى وعاقلته ولا يذهب دمه =

هد النفساء والحامل

اتفق الفقهاء على أن المرأة لا تجلد في حالة الحمل ، بل تؤخر حتى تنفس الجنين ،
 ريزولن ألم الولادة وتبرأ من النفاس حفظا للجنين والمرأة لئلا يهلكا باجتماع الجلد والدم
 الولادة ومرض النفاس ، لما روى عن الامام علي كرم الله وجهه أنه خطب في المسلمين
 فقال : أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحسن ، فإن أمة
 الرسول صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلدها ، فإذا هي حديثة عهد بالنفاس ،
 فخشيت أن جلدها تقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت .
 وروى الخمسة غير البخاري عن عمر أن ابن الحصين رضى الله عنه : أن امرأة من جهينة
 أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حبلية من الزنا . فقالت : يا نبي الله أصبت
 حدا فأقمه علي ، فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال : أحسن إليها فإذا وضعت
 نأتى بها ففعل . فأمر بها نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها
 فرجمت ثم صلى عليها ، فقال عمر : تصلى عليها يا نبي الله وقد زنت ؟ فقال : لقد تابت
 توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم . وهل وجدت توبة أفضل من أن
 جلدهت بنفسها لله تعالى .

فيؤخذ من الحديث إقامة الحد على العبد والامة ، من كان محصنا أو غير محصن ، كما
 يؤخذ من الحديث تأخير الحد عن النفساء حتى تنصح ويتم نفاسها وتوضع طفلها ، حتى
 يستغنى عنه رحمة بالجنين وهذا ما سمع الاسلام .

زنا العاقل بالمجنون

إذا مكنت امرأة مسلمة عاقلة مجنونا أحنيا عنها من نفسها فزنا بها ، أو زنا عاقل
 بالمجنونة فيجب إقامة الحد على العاقل ، نهما (١) ويستقط عن المجنون لأنه غير مكلف ،
 والحكم دائر من العقل مطلقا .

= هدر ، لأن القاضى مكلف بالمحافظة على أرواح الناس في حالة إقامة الحد ، مثل تلحق اليد
 في السرقة ، فيجب عليه ألا يتعدى المكان ، وأن يحسم الدم بأن يغمس في الزيت المغلى
 ولا يضرب المجلود ضربا مبرحا يقضى الى التلف .

ولذلك يجب عليه الدية . لأن عمله أفضى الى الموت فهو متسبب كالذى ضرب سيذا ،
 فأصاب انسانا ، فيجب عليه الدية لأنه أخطأ ضرب سبهه .

(١) الحنفية - قالوا : لو زنا الرجل العاقل البالغ بصبية لا تعقل ، أو مجنونة مسلوقة
 العقل يتام الحد عليه ، وهو كحاص بالرجل .

وإذا طاعت المرأة العاقلة البالغة صبيان بالغ ، أو مجنونا ومكنته من نفسها فلا
 يجب عليها إقامة الحد ولا على من واقعتها . لأن الحد يجب على الرجل يعقل الزنا ويجب =

حد العبد

اتفق الاثمة الاربعة ، رحمهم الله تعالى : على أن العبد والامة اذا زنيا ، فلا يكمل حدما ، وأن حد كل واحد منهما خمسون جلدة . وأن لا فرق بين الذكر والانثى منهم .
وأتفقا على أنهما لا يرجعان وإن أحدهما . بل يجلدان ، لانهم اشتروا في شروط الاحسان الحرية ، فان العبد ليس بمحصن ، وإن كان متزوجا ، واحتجوا حتى ذلك بقوله تعالى « فإذا احصن فإن اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب »
والحد لا يمكن أن ينصف .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا زنت أمة أحكم فتيين زناه ، فليجلدها الحد ولا يثرب عليها — أى لا يؤمها — ثم إن زنت فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها ، ثم إن زنت الثالثة فليبعها ، ولو بجلد من شعر » رواه الفصحة عن أبى هريرة رضى الله عنه .

وروى عن عبد الله بن أحمد في المسند ، عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه . قال : أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد ، قال : فوجدتها دهما ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ناخبرته بذلك . فقال لى : إذا تمالت من ناسها فاجلدها خمسين .

وروى عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : « امرنى عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولأند من ولأند الأماره خمسين خمسين في الزنا » رواه الامام مالك في كتابه الموطأ .

فالذكر من العبد اذا زنى يجلد مائة جلدة ، والامة اذا ثبت عليها الزنا تجلد خمسين جلدة . واحتج الاثمة الاربعة على أن الامة غير المتزوجة يقام عليها الحد بحديث أبى هريرة ، وزيد بن خالد الجهنى رضى الله تعالى عنهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ، عن أمة زنت ، ولم تحمصن فقال : أن زنت فاجلدها ، ثم إن زنت فاجلدها ، ثم إن زنت فاجلدها ، ثم ببيعها ولو بضمير — أى بجلد مفسر — قال ابن شهاب : لا أخرى أبعد الثالثة ، أو الرابعة ، متفق عليه » .

وقال ابن عباس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير : إن العبد والامة اذا لم يحصنا فلا يقام عليهما الحد وإنما يجب عليهما التعزير بحسب ما يرى الحاكم . وإذا أحصنا فحدهم خمسون جلدة بالتساوى ، وسبب اختلافهم — الاشتراط الذى في اسم الاحصان في قوله تعالى « فإذا أحصن » فمن فهم من الاحصان التزوج والاسلام لا يجلد غير المتزوجة ، ومن

على المرأة بالتصديق من الزنا والمأخوذ في حد الزنا الحرمة المحصنة وذلك غير موجود في فعل الصنى لعدم التكليف فلا يكون معها تمكينا من الزنا فلا يجب عليها الحد ، ومن المائل البالغ تمحص حراما فوجب الحد .

مهد من لفظ الاحسان الاسلام ، جملة عامات المتزوجة ، وغير المتزوجة وهو الراجع .
ولا يجب التعريب في زنا العبد ، والامة ، لأن العبد دنى فلا يتأثر بالتعبير من الناس
مثل الحر ، ولأن المار بعظم الشرف والنسب ، والعبد مجرد منهما . وخالف الشافعية (١) .

حق السيد في اقامة الحد على عبيده

للسيد أن يقيم الحد على عبده وأمته اذا قامت البينة عنده ، أو أقرب بمن يديه ،
لا فرق في ذلك بين الزنا ، والقذف ، وشرب الخمر ، وغير ذلك (٢) . لأن الحد محدود من
مال السيد فله تفويت المنفعة فيه على نفسه ، ابتارا لحق الله تعالى . وقد خالف الحنفية
فانظر قولهم أسئل الخط (٣) .

حد الزنى

اختلف العلماء في اقامة الحد على ذمي اذا زنى (٤) .

(١) الشافعية — قالوا : ان العبد والامة اذا ثبت الزنا على واحد منهما يغرب نصف
علم ، لأنه على النصف من الحر ، في كثير من الاحكام .
(٢) الحنابلة — قالوا : يستثنى من ذلك حد السرقة ، فلا يجوز للسيد أن يقطع في حد
لسرقة بدون إذن الامام أو نائبه .
(٣) الحنفية — قالوا : ليس للسيد اقامة الحد على امائه في كل الاحوال التي يجب
فيها الحد ، بل يجب أن يرده الى الامام ، لأن اقامة الحدود بالانضافة من منصب الامام
الاعظم ومن خصوصياته ، وانما جعل الشارع اقامة الحدود الى الامام الاعظم ، أو نائبه ،
دون كل من قدر على اقامتها من المتنبية ونحوهم ، دفعا للفساد في الأرض ، وعدم ائسنة
العوضي في المجتمع ، لئلا يعدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم
بعضا همة جاهلية ، لا نصرة للاسلام والشرعية . بخلاف الامام الاعظم ، فإنه ليس
له غرض عند أحد دون أحد في غالب الاحوال لقوة ارادته . ولأنه يقدر على تنفيذ حكمه
في غيره ، ولا عكس ، فإذا قتل الامام شخصا في حد ، ولو ظلما فلا يقدر عصبته أن يقتلوا
الامام لأجله عادة ، لأنه متحصن بالقانون ولأن قوة الجند والشرطة في يده .

(٤) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : اذا زنى الذمي يقام عليه الحد مثل المسلم .
بالملكية — قالوا : لا يقام الحد عليه لأنه غير محصن ، لأن الاحسان شرف يختص به
المسلم فقط .

حد أهل الكتاب

وأما زنى يهوديا أو نصرانيا فهل يقيم عليه الحد أم لا ؟ في ذلك اختلاف المذاهب (١).

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا : يفهم الحد على اليهودي كغيره من النصارى والذميين والمستأمنين وذلك لأنهم مخاطبون بفروع الشريعة ، خصوصا إذا رغبت دعواهم إليها ، ولأن إقامة الحد يخفف عنهم العذاب يوم القيامة ، ولأن السنة أثبتت أن النبي ﷺ قد أقام حد الزنا على اليهود واليهودية التي رفع يهود المدينة أمرها إليه صلوات الله وسلامه عليه . فقد روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن اليهود أتوا النبي ﷺ ببرجل وامرأة منهم قد زنيا ، فقال : ما تجدون في كتابكم ؟ قالوا : تسخيم وجوههم — أى تسود — يخنزان . قال : كذبتين : « ان ميهما ارجم فأتوا التوراة فأتوها ان كنتم صادقين . فجاؤا بالتوراة ، وجاؤا يقارئ لهم فقرأ معنى انتهى الى موضع منها وضع يده عليه ، فقبيل له : ارفع يدك فرفع يده فاذا هي تلوح فقال ، أو قالوا : يا محمد ان فيها الرجم ولكننا كنا نفتكنا بيننا فامر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، قال : فلقد رأيتهما يجران طيهما ويقبها الحجارة بنفسه ، ومعنى تجنا (ينحني) »

وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : رجم رسول الله ﷺ رجلا أسلم ورجلا من اليهود وامرأة ، وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : « مر على النبي ﷺ يهودي معهم مجلود فدعاهم فقال : « أهلكا تجدون حد الزنا في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلا من علمائهم فقال : أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى أهلكا تجدون حد الزنا في كتابكم ؟ قال : لا ، ولو أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك بحد الرجم ، ونحن كثر في أشرفنا وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، فقلنا تمالوا فلنجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع ، فجعلنا التحريم والجسد مكان الرجم . فقال النبي ﷺ : اللهم انى أول من أحيا لمرك إذ أماتوه فأمر به فرجم فأنزل الله عز وجل : « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم » الى قوله : « ان أوتيتم هذا فخذوه » يقولون اثنوا محمدا فان امركم بالتحميم والجسد فخذوه ، وان اتاكم بالرجم فاحذروا ، فأنزل الله تبارك وتعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » قال : هم الفاسقون . وقوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » قال : هم في الكفار كلها . رواه أحمد ومسلم ، وأبو داود ، فهذه الأحاديث تدل على أنه يجب انضى كما يحد المسلم .

الحنفية والمالكية — قالوا : لا يقيم الحد على اليهودي ، ولا المسيحي ، ولا الذمى ، ولا المستأمن لأنهم اشترطوا في الاحصان الاسلام . فغير المسلم لا يكون مصحفا فلا

الجمع بين الجلد والرجم

لا يجوز الجمع بين الجلد والرجم على المحسن ، لأن حد الرجم نسخ حد الجلد ورجمه ، وإن الحد الأصغر ينطوى تحت الحد الأكبر ، ولا يحصل منه الفائدة المرجوة ، وهو التجزؤ والإفلاخ عن الذنب حيث أن الجاني سيموت . وذلك متفق عليه عند المالكية والسنيّة ، وإنحطية ، أما الحنفية فانظر مذهبهم أسفل الفط (١) .

الجمع بين الجلد والتفريب

اختلف الفقهاء في ذلك فانظر المذاهب (٢) .

« يرميهم وإنما يجلد ولأن الرجم تطهير من الذنب الذمي وغير المسلم ليس من أهل التطهير ، بل لا يطهر أبداً إلا بحرقه بنار جهنم ، ولأنه ليس سخطاً بفروع الشريعة ، بل هم مخاطبون بأصولها أولاً وقبل كل شيء وما روى من حديث ابن عمر مرفوعاً ، وموقوفاً « من أشرك بالله فليس بمحسّن » ورجح الدارقطني وغيره أن توقف ، وأخرجه أسحق بن راهويه في مسنده على الوجهين .

وقد أجاب الحنفية ، والمالكية ، عن الأحاديث التي نزلت على جواز رجم غير المسلم ، بأنه عليه السلام إنما أمضى حكم التوراة على أهلها ، لم يمتهم عليهم بحكم الإسلام . وقد كان ذلك عند مقدمه المدينة ، وكان إذ ذاك ما هو راغباً في اتباع حكم التوراة ثم نسخ ذلك الحكم بقوله تعالى : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكن » فقد شرع الله هذا الحكم الوارد في الآية الشريفة بالنسبة إلى نساء المسلمين فقط .

قال الشوكاني : — ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف ، ونصب فعله في مقابلة أحاديث الباب من الغرائب ، وكونه عليه السلام فعل ذلك عند مقدمه المدينة لا ينافي ثبوت الشرعية ، فإن حكم شرعه الله لأهل الكتاب ، وقرره رسول الله عليه السلام عولا طريق لنا إلى ثبوت الأحكام التي توافق أحكام الإسلام إلا بمثل هذا الطريق ، ولم يتعقب ذلك في شرعنا ما يبطله ، ولا سيما وهو مأمور بأن يحكم بينهم بما أنزل الله : ومنه عن اتباع أهوائهم كما صرح بذلك القرآن الكريم ، وقد أتوا عليه السلام ، يسألونه عن الحكم ، ولم يأتوا ليعرفهم شرعهم فحكم بينهم بشرعه ونهيمهم على أن ذلك ثابت في شرعهم كقوته في شرعه ، ولا يجوز أن يقال : أنه حكم بينهم بشرعهم مع مخالفته لشرعه ، لأن الحكم منه عليهم بما هو منسوخ منه لا يجوز على مثله ، وإنما أراد إلزامهم بالحجة » .

(١) الحنابلة — قالوا : إن المحسن يجتد في اليوم الأول ثم يحد بالرجم في اليوم الثاني « لما روى عن النبي عليه السلام أنه جلد رجلاً يوم الخميس ورجمه يوم الجمعة » .

(٢) المالكية — قالوا : يجب تفريب البكر الحر الزاني غير المحسن ، بعد إقامة حد .

هل يجوز لغري الإمام إقامة الحد

اتفقت كلمة العلماء على أن غير الإمام لا يجوز له أن يقيم الحد لقوله تعالى : «قلوا!وا» فقد أجمعت الأمة على أن المظالم بذلك هو الإمام ، ثم احتجوا بهذا على وجوب نصب الإمام ، لأنه سبحانه أمر بإقامة الحد ، واجمعوا على أنه لا يتولى إقامته إلا الإمام ، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به ، وكان مقدورا للمكلف فهو واجب ، فكان تنصيب الإمام واجبا .

وإذا فقد الإمام فليس لأحد الناس إقامة هذه الحدود ، بل الأهل أن يعينوا واحدا من الصالحين للحكم ، يقوم به .

= الجلد عليه بميدا عن موطنه الذى يقيم فيه مسافة قصر ، ولذا عام ، لتبسيط الزنا فى عين الزانى ، ورحمة به لبعده عن المكان الذى حصل فيه الزنا ، لأنه يحصل له أذى وخزي فلما رآه أهل بلده وجيرانه ويحتشرونه فى المساجد والمجتمعات ، ويحصل لهم الأثم من تعييره ، فتعرفه أفضل له ولهم .

وأما المرأة الزانية فلا تغرب عن بلدها خوفا من شيوع الفتنة وانتشار الفساد ، ولأنها عورة وفى تخريبها تضيق لها وقد نهى الشارع أن تسافر المرأة بغير ذى رحم محرم معها ، والواجب عليها الجلوس فى دار بيتها والبعد عن المجتمع ، وهو الأسماك فى البيوت .

الحنفية — قالوا : لا يجوز الجمع بين الجلد والتخريب ، لأن التخريب لم يذكر فى آية النور ، فهو زيادة على النص ، والتخريب نابت بخبر الواحد فلا يعمل به ، ولا يكون من تمام الحد ، وإنما يترك رأى الإمام ، ويكون من باب التعزيز فإن رأى الإمام فيه فائدة غربة ، وإن لم ير فيه فائدة فلا يبعده عن وطنه ، وقال الإمام أبو حنيفة فى هذا : «كفى بالنفس فتنة » وما فعله بعض الصحابة كان باجتهاده .

الشافعية والحنابلة — قالوا : إنه يجمع فى حق الزانين البكرين الحرين العاقلين ، بين الجلد والتخريب الى حد تقتصر فيه الصلاة ، حتى يحصل لهما الوحشة بالبعد عن الأهل والوطن فيحصل فيه زجر عن التوسع فى الخطيئة ، وبه حكم أبو بكر ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والإمام على رضى الله عنهم حتى قال بعضهم : وأرى فيه الاجتماع لما ثبت أن عمر غرب الى الشام ، وعثمان غرب الى مصر . وعلى غرب الى البصرة . وما روى أبو النبي عليه السلام قال : (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) وقوله عليه السلام فى حديث السيف (على أبنك جلد مائة وتغريب عام) ويغرب الذكر والأنثى على السواء مع ملاحظة أن يكون من الزانية ذو رحم محرم على نفقتها فى حالة غربتها ، يرافقها ويقوم معها .

ضرب المرأة لتأديبها

اتفقت كلمة فقهاء المسلمين على جواز ضرب الزوجة إذا نفرت ، أو خالفت أمره ، أو ارتكبت فاحشة .

لقول الله تعالى : « واللذان تخافون شوزهن فعظوهن ، واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن » ، أى ضرباً مؤلماً غير مبرح فلا يكرس عضواً ، ولا يسيل دماً ، ولقوله ﷺ « استوصوا بالنساء خيراً ، فإنهن عوان عندكم لستم تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » ، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن أظعنكم . فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إلا أن لكم على نسائكم حقاً ، ولنساءكنم عليكم حقاً ، فحكمكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، إلا وحققن عليكم أن تحصنوا اليهن وكسوتهن وطما منهن » رواه الترمذى رحمه الله .
وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يسال الرجل نيم ضرب امرأته » .

من قتل الرجل الذى زنى بامرأته

وكثيراً ما ترى الناس يقتل بعضهم بعضاً من جراء الزنى ، ولذلك نجد القوانين في كل من الشرائع قد رفعت القصاص عن قاتل الزانى بامرأته ، لأنها ترى أن هذه البغيانة نستوجب قتل مرتكبها ، ومع ذلك فقد أجمع العلماء على أنه لا يصح أن يقدم الرجل على قتل رجل وجده عند زوجته ، وتحقق من ارتكابه الفاحشة لما روى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه : « أن سعد بن عبادة رضى الله عنه قال : يا رسول الله أرأيت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أهله حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم » فإن قتله يقتص منه ، إلا أن يأتى ببينة على ارتكابه جريمة الزنا وهو محصن أو يعترف المقتول بذلك ، أما إذا قتلهما ، أو أحدهما ، ولم يستطع أن يأتى بالبينة ، واحضار الشهداء على الزنا ، أو الاعتراف ، فإنه يطالب بالقود (القصاص) أو الدية ، لأنه يجوز لرجل أن يدعوا رجلاً آخر لدخول بيته لعل شيء ثم يقتله لضغن في نفسه ، ويقول : وجدت مع امرأتى كذباً .

ويجوز أن يقتل الرجل زوجته ليتخلص منها لشيء في نفسه ، ثم يدعى زوراً ، أنه وجد معها رجلاً يزنى بها ، لذلك احتاط الشارع في هذا الأمر حفظاً للأرواح بأنه يجب على المعتدل إقامة البينة على دعواه ، فإن استطاع إقامة البينة فلا شيء عليه .

وذهب بعض السلف : إلى أنه لا يقتل أصلاً ، ويعذر فيما فعله ، إذا ظهرت علامات صدقه ، بكشف الطبيب الصادق عليهما ، أو وجود شبهات سابقة على سوء سلوك الزوجة ، أو اشتهاى المقتول بالزنا أو غير ذلك .

وفيما يلي أقوال المذاهب في ذلك (١) .

موقف القوانين الوضعية من جريمة الزنا

لقد انفصلت القوانين الوضعية في معالجتها لهذه الجريمة البشعة الى ثلاث أقسام:

١ - قوانين لا تملأ على جريمة الزنا إطلاقاً ، بل تبيحها كالقانون الانجليزي .

(١) الحنابلة والمالكية - قالوا : ان أتى شاهدين على أنه قتله بسبب الزنا ، وكان المقتول محصناً فلا شيء عليه .

الشافعية - قالوا : اذا وجد الرجل مع امرأته رجلاً فادعى أنه ينال ما يوجب الحد ، ومما يبينان فقتلها ، أو أحدهما ، ولم يأت بالبينة كان عليه القود أيهما قتل ، إلا أن يشاء أولياء الدم أخذ الدية ، أو العفو .

ولو ادعى على أولياء المقتول منهما أنهم علموه قد نال منها ما يوجب عليه القتل إن كان الرجل أو ميلاً من المرأة ان كلت المرأة المقتولة ، كان على أيهما ادعى ذلك أن يحلف أنه ما علم .

وهكذا لو وجد رجلاً يتلوط بأبنته ، أو يزني بجاريته ، لا يختلف الحكم ولا يستطع عنه القود ، والقتل إلا اذا أتى ببينة على الفعل ، ولو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ينال منها ما يوجب به حد الزنا فقتلها والرجل محصن والمرأة غير محصنة بأن كانت غير مسلمة ، أو ان العقد بغير شهود فلا شيء في الرجل ، وعليه القود في المرأة ، وإذا كان الرجل غير محصن والمرأة محصنة كان عليه القود في الرجل ، ولا شيء عليه في المرأة ، اذا استطاع ان يأتى بالبينة على ارتكابهما الزنا .

فقد روى عن ابن المسيب أن رجلاً بالشام وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقتلها ، فكتب معاوية الى أبي موسى الاشعري بأن يسأل له عن ذلك علياً رضي الله عنه ، فسأله فقال علي نزم الله وجهه ، أنا أبو الحسن ان لم يأت بأربعة شهداء فليطع بزمه . أي يقتل .

وروى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه أهدر دم المقتول ، وقال : « هذا قتيل الله ، والله لا يؤدي أبداً » .

وهذا الذي صدر عن سيدنا عمر ، لأن البينة قامت عنده على أن المقتول ارتكب الزنى وهو محصن ، أو على أن ولي المقتول أقر عنده بما يجب به أن يقتل المقتول . وقد قال : ان كان القاتل معروفاً بالقتل فقتلوه ، وإن كان غير معروف بالقتل فمذروه ولا تقتلوه . أما الاحيان السابقة ، فقد جمعت على تحريم الزنا ، كما ثبت ذلك في الكتب المنزلة من السماء .

٢ - قانون يعاقب على الجريمة بالتساوى دون التفرقة بين الزوج والزوجة .
خالف: قانون الألماني .

٣ - قانون يعاقب على الجريمة ، ولكنه يفرق بين الزوج والزوجة ، كالقانون الفرنسي ، وهو الذى تسيطر عليه التوائين الحالية فى محاكم الجمهورية العربية .

مقارنة بين القانون السماوى والقانون الوضعى

إن الدين الإسلامى يعتبر كل اتصال جنسى مخرج من رجل وامرأة . أو بين رجل ورجل جريمة زنا ، سواء أكان الرجل محصناً ، أم غير محصن إذا كان مميزاً ، بالقاء علقان ، مكره ، ولا دخل للمكان فيه .

أما القانون الوضعى : فلا يعتبر هذه "جريمة زنا" ، إلا إذا كان الفعل بين رجل متزوج ، وامرأة متزوجة ، أو كان أحدهما متزوجاً ، ووقعت الجريمة بالشروط ، والأوضاع التى بينها القانون .

وبالنسبة للرجل ، لا تتحقق الجريمة إلا فى منزل الزوجية ، ولو وقعت فى غير هذا المكان لا تعد جنسية ، ولا يعاقب عليها ، وبالنسبة للمرأة ، فإن الجريمة تقع منها متى ارتكبتها فى أى مكان ، ما دامت مقترنة بزواج .

ويتضح الفرق فى القانون الوضعى بين الزوج والزوجة فيما يأتى :
١ - يثبت الزنا على الزوجية إذا ارتكبه فى أى مكان ، أما الزوج فلا يثبت عليه الزنا إلا إذا ارتكبه فى منزله - المادة (٢٧٤-٢٧٧) من القانون .

٢ - تعاقب الزوجة بالحبس إذا ضبطت متلبسة بالجريمة ، مدة لا تزيد عن سنتين ، أما الزوج فيحبس لمدة ستة أشهر .

٣ - لا يجوز للزوجة أن تسلم زوجها بعد الحكم النهائى عليه ، وإن كانت تستطيع أن تسلمه قبل صدور الحكم عليه . أما الزوج فيستطيع أن يطفو عن زوجته حتى بعد صدور الحكم النهائى عليها ، لأنه تنازل عن حقه - المادة (٢٧٤) .

٤ - يخفف القانون عقوبة الزوج الذى يطفو عنه زوجته ، إذا ضبط متلبساً بجريمة الزنا ، بينما هى لا تستفيد من هذا التخفيف .

٥ - من فاجأ زوجته حال تلبسها بجريمة الزنا فقتلها ، وقتل من يزنى بها يعاقب بالحبس مدة متناسبة بدلا من المقبولات المقررة فى المادتين (٢٣٤ - ٢٣٦) فى شأن من قتل رجل آخر .

وقد جرى قانون النقض فى المصالحات المصرية على أن القتل فى هذه الحالة يعتبر جريمة جنحة ، فلا يعاقب على الشروع فيه لعدم النص .

دفاع الرجل عن ماله وحريمه

اتفق الفقهاء : على أن الرجل إذا هجم عليه رجل يريد أخذ ماله ، أو قتله ، في مصر فيه غوث ، أو كان في صحراء لا غوث فيها ، أو أريد هتك حريمه في واحد منهما ، فالأختير له أن يكلم المجرم الذي يريد به ويستغني بالأسلمين ، أو الجند ، فإن منع أو امتنع وتركه رجع عنه لم يكن له قتاله ، وإن أبى أن يمتنع ، وهجم عليه يطلب ماله ، أو يريد قتله ، أو قتل بعض أهله • أو دخولاً على حريمه ، زوجة ، أو بنت ، أو أخت ، أو أم ، أو أحد المحارم ، أو خادمة ، أو أمة ، أو صبي ، أو قتل اللص الصامية التي من خارج الدار ، حتى يتمكن من الدخول على النساء لأرتكاب الفاحشة ، أو اغتصاب أحداهن كزها ، فيجب على رب الأسرة أن يدافع عنها بكل ما أوتى من قوة ، وسلاح ، فإذا لم يستطع رده إلا بالضرب ، باليد ، أو العصا ، أو السلاح ، أو غيره ، فله ضربه في هذه الحالة ، ولكن ليس له تعمد قتله من أول وهلة • بل يضربه في غير مقتل • فإن ضربه دفاعاً عن نفسه • أو ماله ، أو عرضه ، ومات المعتدي ، فلا عقل عليه ، ولا قود ، ولا دية ، ولا كفارة ، ولا اثم يوم القيامة : ولا تميز من الحاكم ، ويكون دمه هدراً ، وإن قتل الرجل المدافع بسلاح اللص الظالم فهو شهيد ، وله أجر المجاهد في سبيل الله عز وجل •

روى الترمذي وغيره عن سعيد بن زيد رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » قال : وهو حديث حسن •

الشهادة في الزنا

لأن حد الزنا منوط في الواقع بالقرار الزاني ، فإنه لا يمكن اثباته عليه بالبينة .
لأنه لا يثبت الا بأربعة شهود عدول ، يرون الإيلاج بالفعل ، وذلك إن لم يكن محصلاً ،
فهو متحذر •

وقد اتلفت كلمة الفقهاء على أن جريمة الزنا تثبت بالشهادة ، أو الأقرار ، واتفقوا
على أن عدد الشهود في هذه الجريمة المنكرة ، أربعة ، بخلاف سائر الحقوق ، لقوله تعالى :
« ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » وقوله تعالى : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » وقوله يؤلف للذي كذب امرأته : « أتت بأربعة يشهدون
على صدق مقالتك - والا فحد في ظهرك » واجمع الأمة على ذلك •
واتفق الأئمة على أن صفة الشهود أن يكونوا عدولاً ، وأن يكونوا ذكوراً ، فحين
محدودين •

الشروط الواجب توافرها في الشهادة

ومن شروط هذه الشهادة أن يكون بمعاينة فرجه في فرجها ، وأن تكون الشهادة
بالصريح ، لا بالكتابة ، لأن في اشتراط العدد بالأربعة معنى المستقر على عباد الله تعالى ،
الذي دعا إليه الشارع ، ولأن الشيء كلما كثرت شروطه قل وجوده ، وذلك قصد الشارع
وذلك باتفاق الأئمة •

من الشروط عدم تعدد المجلس

ويشترط في أداء الشهادة : أن يشهدوا بالزنا في مجلس واحد (١) ، والا فهم
فسقة ، ويقام عليهم حد الكذب ، وذلك لأن الشارع طلب التحقيق في إقامة الحدود ،
وأداء الشهادة في مجالس متفرقة شبهة تمنع قبول الشهود في الزنا وللحدود تدراً بالشبهات •

ومن الشروط اتحادي الكائن والزمان

ويشترط أن يحضر الشهود الأربعة مجتمعين في وقت واحد ، ومكان واحد فإن
جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد ، لا تقبل شهادتهم ، ويقام عليهم حد الكذب

الشافعية - قالوا : أنه لا بأس بتفريق المجالس في أداء شهادة الشهود ، وتقبل
شهادتهم إذا أدوها في مجالس متفرقة ، وذلك للمبادرة إلى تطهير المسلم من الذنوب إذا
كمل النصاب في الشهود بحسب اجتهاد الحاكم ، وما يراه من المصلحة للمسلمين في دينهم
ودنياهم •

لوجوب شبهة في أداء الشهادة ، وهي عدم اتحادهم في الحضور ، لأن الشاهد الأول لما شهد فقد قذفه ولم يأت بأربعة من الشهداء فوجب عليه الحد ، وذلك باتفاق الحنفية والمالكية ، أما الشافعية والحنابلة فانظر أقوالهم أسفاه الخط (١) .

شرط عدم اختلاف الشهود في تحديد مكان الحادث

ويشترط عدم اختلاف الشهود في تحديد المكان الذي وقعت فيه الفاحشة . كأن شهد اثنان من الشهود أنه زنا بها في هذه الزاوية من المنزل وشهد اثنان آخران أنه زنا بها في زاوية أخرى من نفس المنزل ، وفي ذلك خلاف في المذاهب (٢) .

شرط عدم الاختلاف في البلد

ويشترط عدم اختلافهم في البلد التي حدث بها الزنا فان شهد اثنان على رجس بأنه زنا بها في الكوفة وشهد آخران بأنه زنا بها في البصرة مثلاً ، فلا تقبل الشهادة ، ولا يقام عليهما الحد بالاجماع ، ويجحد الشهود حد القذف .

(١) الشافعية قالوا : لا يشترط اتحاد الشهود في الزمان ، ولا في المكان ، بل متى شهدوا بالزنا ، ولو كانوا متفرقين وأهدأ بعد واحد ، قبلت شهادتهم ، ويقام الحد عليهما لهذه الشهادة .

وذلك لأن الاتيان بأربعة شهود قدر مشترك بين الاتيان بهم مجتمعين أو متفرقين ، فالآتي بهم متفرقين يكون عاملاً بالنقص . ولأن كل حكم يثبت بشهادة الشهود إذا جاؤا مجتمعين ، يثبت إذا جاؤا متفرقين كسائر الأحكام ، بل هذا أولى لأنهم إذا جاؤا متفرقين كان أبعد عن التهمة ، وعن أن يتلقن بعضهم من بعض ، ولأنه لا يشترط أن يشهدوا مما في حالة واحدة .

الحنابلة — قالوا : المجلس الواحد في اجتماع الشهود ، وفي أداء الشهادة ، فإذا جمعهم مجلس واحد ، وأدوا الشهادة سمعت شهادتهم ، وأن جاؤا متفرقين ، قبل أداء الشهادة ، لأن الشبهة إنما تظهر في اختلاف المكان فقط .

(٢) الحنفية ، والحنابلة — قالوا : إن هذا الخلاف لا يضر في أداء الشهادة بل تقبل ويقام الحد .

المالكية ، والشافعية — قالوا : لا تقبل الشهادة في هذه المسألة ، ولا يجب إقامة الحد ، لأن اختلاف الشهود في تحديد المكان شبهة تدرك الحد عن الزنا ، فيشترط أن يأتى الأربعة في وقت واحد ، يشهدون على وطء واحد ، في موضع واحد ، بصفة واحدة ، بهذا تتم الشهادة .

لا تقبل الشهادة إذا ظهر أن الزانية بكر

وان شهد أربعة من الرجال المدول على امرأة بالزنا بآخر ثم وجدت بعد ذلك بكرا ، فإن الشهادة ترد ولا تقبل بالأجماع ، ويدبر الحد عنها لوجود الشبهة ، ولا يحسد الشهود . فإن وجود البكارة دليل على عدم وقوع الزنا .

شرط عدم التقادم في أداء الشهادة

ان الشهادة في الزنا • في حد القذف • وشرب الخمر ، تسمع بعد مضي زمان طويل من الواقعة (١) • وذلك لأن الحد بعد الشهادة أصبح حقا • ولم يثبت لسا ما يبطله • وقد يكون عندهم عذر منهم من أداء الشهادة في وقت وقوع الفاحشة ، بأن الفتنة قائمة لم تغد إلى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه ، فيعذرون في تأخيرهم •

اختلاف الشهود في وقوع الزنا استكراها أو طواعية

إذا شهد اثنان على رجل بالزنا ، وقالوا : استكراها • وقال آخرون : بل كان الزنا طواعية ، لأحد عليهما في هذه الحالة وترد شهادة الشهود لوجود شبهة تدبر الحد ، وهي تضارب الشهود في أقوالهم • وذلك بانتفاء الأئمة الأربعة •

ويشترط عدم وجود الزوج بين الشهود

ولا يجوز أن يكون الزوج من الشهود الأربعة في شهادة الزنا على زوجته لأنه منوم في أداء هذه الشهادة فلا تقبل شهادته وذلك بانتفاء الحنفية والشافعية والحنابلة وخالف المالكية (٢) •

(١) الحنفية قالوا : لا تقبل شهادة الشهود في هذه الحالة لوجود شبهة التقادم في أداء الشهادة لأن الأصل عندهم أن الحدود الخالصة لله تعالى تبطل بالتقادم ، لأن الشاهد مخير بين حسبته إحداها أداء الشهادة • وثانيهما : الستر على المسلم ، فالتأخير في أداء الشهادة لاختيار الستر ، فالإقدام على الأداء بعد ذلك لوجود ضغينة هيجتهم ، أو لمدأوة حركتهم بعد السكوت • فيعتدون في شهادتهم — إلا إذا وجد عذر لهم •

أما إذا كان التأخير لغير سبب يصير الشاهد فاسقا ، فترد شهادته لتيقننا بالمنع . (٢) المالكية — قالوا : يجوز كون الزوج من الشهود على زوجته بالزنا ، لأن الزوج يلحقه العار من هذا الأمر . خصوصا إذا كان له منها أولاد . فلا يكون متهما في أداء الشهادة فتقبل شهادته وتعد الروجة •

سؤال الشهود

وإذا حضر الشهود الأربعة في مجلس الحاكم لأداء الشهادة على حصول الزنا .
سألهم الحاكم عن الزنا ما هو ؟ كيف هو ؟ . وأين زنى ؟ ومتى زنا ؟ ، وبمن زنا ؟ وكيف
زنا ، فإن اتفقوا جميعا في هذه الأمور وقالوا: رأينا ايسلاج الذكر في الفرج ، كالميل في
المحلة ، بالتفصيل لأنه لا يكفي الاجمال في هذه الحالة ، فيجب على الحاكم إقامة العهد
على الزانيين ، فربما يكون لمسها أو يكون الزنا في دار الحرب ، أو في الصبا ، أو في
زمان متقدم . وللملكية في ذلك رأى انظره أسفل الخط (١) .

شهادة الأعمى على الزنا

وفي شهادة الأعمى على الزنا أقوال موضحة في المذاهب (٢) .

انكار الاحصان

إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فأنكره محض ، وإه زوجة قد ولنت منه ، فإنه يبرم
ولا يقبل قوله ، لبيان كذبه ، بوجود الزوجة والولد .
وان شهد أربعة على رجل بالزنا ، فأنكر الاحصان . فشهد عليه رجلان بأنه تزوج امرأة
ودخل بها في تكاح صحيح ، ثبت الاحصان عليه ، ويرجم .

(١) الملكية — قالوا : إنما تصح الشهادة إذا اتحد الزنا عندهم في صفة ، من اضطجاع .
أو قيام ، أو قعود ، أو فوقها ، أو تحتها ، أو مكان كذا ، في وقت كذا ، ولابد من ذكر
ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد تفرقهم قبل الأداء بأمكنة . ورؤيا في وقت واحد
لا متفرقين في أوقات ولابد أن يقولوا : أدخر الذكر في الفرج كالرود في المحلة ولابد من
هذه الزيادة في أداء الشهادة ، زيادة في التشديد عليهم ، وطلباً للسر ما أمكن ، فإن
تخلخل واحد منهم في أداء لشهادة أو لم يوافق غيره ردت شهادتهم ، وحدوا حد القذف .

(٢) الملكية — قالوا : تقبل شهادة المسلم العدل وإن كان أعمى في الأحوال فقط ، سواء
تحملها قبل العمى ، أم بعده ، وذلك لضبطه الأقوال بسمه ، وكذلك بالهس ، كما إذا
تهسس على الفاعلين .

الحنفية — قالوا : لا تقبل شهادة الأعمى على الزنا ، لأنه لا يتمكن من تمييز الزاني
والزانية والحدود . لابد فيها من التحقيق واليقين .

الحنابلة والشافعية — قالوا : إذا تحمل الشهادة قبل العمى ، بأن رأى الفعل وهو مبصر
ثم طرأ عليه العمى قبلت شهادته : أما إذا كانت بعد العمى فلا تقبل شهادته .

اعتراض ما يخرج الشاهد عن أهليته للشهادة

اجمع العلماء على أنه يسقط الحد باعتراض ما يخرج الشاهد عن أهليته للشهادة ، كما لو ارتد عن الاسلام أو عصى أحد الشهود ، أو خرس ، أو فسق أو أقيم عليه حد القذف ، لافرق في ذلك بين كونه قبل النقصاء أو بعده قبل اقامة الحد ، وكذلك موت الشهود أو موت أحدهم يسقط للحد .

اشتراط ان يبدأ الشهود بالرجم

وفي اشتراط أن يبدأ الشهود بـرجم الزاني اختلاف في المذاهب (١) .

رجوع الشهود

إذا شهد أربعة على رجل بالزنا بفلائنة ، وأربعة غيرهم شهدوا بالزنا بإمرأة أخرى ،

(١) الصنفية — قالوا : يجب أن يبتدىء الشهود بـرجم الزاني أولاً ، ويجبرهم الامام على ذلك ، ثم الامام ، أو فئائيه ، ثم الناس بعد ذلك وهذا شرط لا بد منه في اقامة الحد ، حتى لو امتنع الشهود عن رجم الزاني يسقط الحد من الشهود عليهما ، ولا يحسد الشهود حد القذف ، لأن امتناعهم ليس صريحاً في رجوعهم ، ولكنه شبهة في درا الحد ، لأن امتناع الشهود عن رجم الزاني دليل على الرجوع في أقوالهم ، فإن الشاهد ربما يتساهل في الأداء أولاً . ولكن عند مباشرة الفعل يتعاضد ذلك عليه ، ويرق قلبه ، ويرجع عن شهادته . فبرئح الحد عن المتهمين ، وفيه تثبيت رزج ، لما روى عن حديث أبي بكر أن النبي ﷺ رجم امرأة ، وكان هو أول من رماها بحصاة مثل الحصاة ، ثم قال : ارموها واتقوا الوجه . روى عن عامر الشعبي قال : كان لشراحة زوج غائب بالشام ، وأنها حملت فجاء بها مولاها الى أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، رضى الله تعالى عنه ، فقال : أن هذه زنت واعترفت فجعلها يوم الخميس مائة ، ورجمها يوم الجمعة ، وحفر لها الى أسرة ، وأنها شاهد ، ثم قال : أن الـرجم سنة سفها رسول الله ﷺ . ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرمى الشاهد ، يشهد ثم يتبع شهادته بحجره . ولكنها أقرت فأنا أول من رماها بحجر ، ثم رماها الناس وأنا منهم ، فكنت والله فيمن قتلها .

الشافعية — قالوا : لا يشترط أن يبدأ الشهود بـرجم الزاني ، اعتباراً بالجلد .

المالكية — قالوا : يبدأ بالرجم الامام ، أو فئائيه ، ولا يشترط أن يبدأ الشهود ، وليس له أن يـرجم نفسه لأن من فعل موجب القتل لا يصلح له أن يقتل نفسه — بل ذلك للامام ، أو فئائيه .

الحنابلة — قالوا : يجوز للامام أن يحضر رجمه وأن لا يحضر . وكذا الشهود لأن النبي ﷺ أمر بـرجم مانع . ولم يحضر رجمه .

فرجم ثم رجع الفريقان في شهادتهم ضمنى ديتة اجماعا ، وحدوا للكذب جميعا (١) .

إذا تبين عدم عدالة الشهود

اختلف الفقهاء فيما إذا حكم القاضي على الزانى بالجلد فمات أو جرح ثم تبين له أن الشهود غير عدول . بل هم مجرمون ، وتبين انهم فسقة أو عبيد ، أو غير مسلمين ، أو اعدمهم محدود في كذب أو أعمى (٢) . ما بالنسبة للشهود ، فانهم يحدون باتفاق الائمة . واتفق العلماء على أنه إذا كان الحد ترجم . فرجم ثم ظهر أحد الشهود على ما ذكرناه . فديته على بيت المال ، ويقام الحد على الشهود .

رجوع شهوة الزنا والإحصان

إذا شهد أربعة بالزنا على رجل ، وشهد اثنان عليه الإحصان ، فاقام الحاكم الحد عليه ثم رجع الجميع في شهادتهم : شهود الزنا وشهود بالإحصان ، ففي دفع الدية اختلاف . في المذاهب (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا رجع أحد الشهود بعد الرجم حد الرافع وهذه وغير ربع الدية ، وإذا رجع واحد منهم قبل إقامة الحد حدوا جميعا ، لانهم مقصوا عن أربعة . الشافعية — قالوا : إذا رجع واحد يجب قتله . لأنه كان سببا في قتل المتهم ظلما . (٢) أبو حنيفة — قال : لا ضمان على القاضى فيما حكم به ، ولا على الشهود ، ولا على بيت المال .

المالكية — قالوا : ان قامت البينة على فسقهم لا يضمن القاضى ، وإن قامت البينة على الرق والكفر يضمن ، وعليه الدية لمائلة الذى أقيم عليه الحد ، لتريطه في التأكد من عدالة الشهود .

الشافعية ، والحنابلة — قالوا : يجب على القاضى ضمان الدية فيما يحصل من أثر الضرب حالة الجسد ، أو الأرش في حالة الجرح . (٣) الحنفية — قالوا : تجب الدية على شهود الزنا الأربعة فقط ، ولا ضمان على شهود الإحصان .

الشافعية — قالوا : الدية تجب أثلاثا — الثلاث على شهود الزنا ، والثالث على شهود الإحصان .

الحنابلة — قالوا : الدية تجب عليهم نصفان ، على شهود الزنا النصف ، وعلى شاهدى الإحصان . النصف الآخر لأن الحد إنما تم بشهادتهم جميعا ، فلو شهدوا بالزنا ولم يشهد عليه بالإحصان جلده ، فشهادة الإحصان هي التي تسببت في قتله ظلما . غير وجه حق . فيضمنون مائة مائة .

المالكية — قالوا : الدية على شهود الزنا فقط ، مثل الحنفية .

الشهادة على أربعة

إذا شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا أم يحد لما فيها من زيادة شبهة لتحققها في موضعين ، تحصيل الأصول ، وفي نقل الفروع ، وإن كان الشرع اعتبر الشهادة على الشهادة ، وألزم القضاء بموجبها في المائل لكنها ضعيفة ، ولا يلزم من اعتبارها في الجملة ، اعتبارها في كل موضع كشهادة النساء ، فإنها معتبرة صحيحة في ذلك ، وليست معتبرة في الحدود ، ولزيادة شبهة فيها ، فالشهادة مع زيادة مثل تلك الشبهة معتبرة إلا في الحدود ، وسببه أن يحتاط في درئها ، فكان الاحتياط رد ما كان كذلك ، ولأنها بدل . واعتبار البذل في موضع يحتاط في إثباته ، لا فيما يحتاط في إبطاله .

رجوع أحد الشهود بعد الشهادة

إذا رجع واحد من الشهود بعد القضاء ، وقبل إقامة الحد : حدوا جميعا حد القذف ، لأن الامضاء من القضاء ، فكان رجوعه قبل الامضاء كرجوعه قبل القضاء ، وتظهر شدة كون الامضاء من القضاء ، فيما إذا اعترضت أسباب الجرح في الشهود ، أو سقوط أحصان المذدوف ، أو عزل القاضي يتمتع استيفاء حد القذف وغيره .

ولو رجع واحد من الشهود في شهادة قبل القضاء حدوا جميعا . لأن كلامهم قد نفي في الأصل وإنما يصير شهادة باتصال القضاء به ، ولم يتصل به لأن رجوعهم منع من ذلك يبقى قذفاً ، فيحدون حد القذف .

أما إذا امتنع الرابع عن أداء الشهادة فإنه يحد الثلاثة ولا يحد الرابع ، ولا يكون الحد بسبب سكوت الرابع ، بل بقول الثلاثة أنه زنى ، ولا ينظر إلى سكوت الرابع ، فكأن واحد يأخذ بذنبه لا بذنب غيره ، لأنهم قذفه .

أما إذا كان عدد الشهود خمسة فرجع أحدهم بعد رجم الزاني المشهود عليه لا شيء . عليه من الحد والغرامة (١) لأنه بقي بعد رجوعه من بقى بشهادة كل الحق ، وهو شهادة الأربعة .

وإذا كان الشهود في حد الزنا خمسة ورجع المشهود عليه ثم رجع اثنان من الشهود حد كل منهما حد القذف وغرما ربع الدية لورثة المرحوم (٢) ، أما الرجم ملان الشهادة تنقلب قذفاً للحال ، لعدم بقاء تمام الحجج من رجوع الثاني ، وأما الغرامة فلأنه بقي من يبقى شهادته ثلاثة أرباع الحق ، والمعتبر في قسرا زوم الغرامة ، بقاء من بقي ، لا رجوع من رجع .

(١) الشافعية - قالوا : عليه الغرامة . أي خمس الدية .

(٢) الشافعية - قالوا : أن قال الشاهدان اللذان رجعا في شهادتهما : أخطأنا . وجب عليهما تسطهما من الدية ، وفيه وجهان ، في وجه خمساها ، وفي وجه آخر ربعها كما قال الأئمة الثلاثة .

رجوع المزكين للشهادة

اتفق الأئمة على أنه : ان شهد أربعة على رجل بالزنا وزكوا ، بان قال المزكون : هم أحرار مسلمون عدول ، أم لو انقتصروا على قولهم عدول ، فلا ضمان على الزكين (١) ، اذا ظهروا عبيدا في الدية على بيت المال ، لأنهم لو ضمنوا لكان ضمان عدوان ، والضمان يخون بالمباشرة أو التسبب ، وعدم المباشرة ظاهر ، وكذلك التسبب ، لأن سبب الاتلاف الزنا ، وهم لم يثبتوه ، وإنما أنشؤا على الشهود خيرا « فصار كما أنشؤا على المشهود عليه بالاحصان ، فكما لا يضمن شهود الاحصان بعد رجم المشهود عليه به ، اذا ظهر أنه غير محصن لأنهم لم يثبتوا السبب ، كذلك لا يضمن المزكون ، باذا زكوا كما ذكرنا فرجم ثم ظهر بعضهم كافرا أو عبدا ، فلما أن يستمر المزكون على تزكيتهم قائلين : هم أحرار مسلمون فلا شيء عليهم اتفقا ، وان قالوا : أخطأنا في ذلك فلا يضمنون لظهور كثر أحدهم ، فربما طرأ الكفر بعد أداء التركة .

ولا يسقط لفظ الشهادة في التركة ، ولا يشترط مجلس القضاء ، ولا يشترط العدد عدد أبي حنيفة ، ويجوز شهادة رجل واهرائين ، في الاحصان ، ثم لا يحد الشهود حد القذف . لأنهم قذفوا حيا فمات ، ولا يورث استحقاق حد القذف ، واذا ظهروا عبيدا ورجعوا وجب تعزيزهم باتفاق .

من قتل المحكوم عليه بالرجم

اذا شهد أربعة على رجل بالزنا ، فأمر القاضي بجمه فقتله رجل عمدا أو خطأ بعد الشهادة وقبل التعديل ، يجب لقود (القصاص) على القاتل في العمد ، وأندية في الخطأ على عاقلة ، وكذا اذا قتله بعد الترقية قبل القضاء بالرجم ، أما اذا حكم القاضي بجمه فقتله رجل عمدا ، أو خطأ فلا شيء عليه ، وان قتله عمدا بعد القضاء ثم وجد عبيدا ، أو كفارا ، أو محدودين في قذف ، فالقياس أنه يجب القصاص ، لأنه قتل نفسا محبوبة

= أما اذا قال : تعمدا الكذب والشهادة فانهما يقتلان بالرجوع : .

(١) الحنفية - قالوا : اذا قال المزكون : تعمدا فقلنا هم أحرار مسلمون ، مع علما بخلاف ذلك منهم فيضمنون ، وتكون آلدية على الزكين .

وحجة الامام أبي حنيفة في وجوب الضمان عليهم ، أن الشهادة بالزنا إنما تصير حجة موجبة للحكم بالرجم على الحاكم بالترقية ، فكانت الترقية في معنى علة العاة للاتلاف ، وعلة العلة كالعلة في اضافة الحزم اليها ، على ما عرف ، بخلاف الاحصان ، فانه ليس موجبا للعقوبة ، ولا لتعليقها بل الزا هو الموجب ، فعند الاحصان يوجب غليظة . لأنه كثران بنعمة الله ، فلم تضاف العقوبة الى نفس الاحصان الذي هو النعمة ، بل الى كثران النعمة ، فكانت الشهادة به شهادة بثبوت علامة على استحقاق تغليظ العقوبة ، والسبب هو وضع الكثران في موضع الشكر .

تخدم عمداً ، لكنه لما ظهر أن الشهود عبيد تبيّن أن القضاء لم يمسح ، ولم يصح مباح الدم ، وقد قتله بفعل لم يؤمر به إذ المأمور به الرجم ، وقد حز رقبته ، فلم يوافق أمر القاضي ليصير قتله منعولاً إليه فبقي مقصوراً عليه .

وفي الاستحسان تجبر الدية لأن قضاء القاضي بالرجم نفذ من حيث الظاهر ، وحين فنته كلن القضاء صحيحاً : فأورث شبهة الإبالة ، وهذا لأنه لو نفذ ظاهراً وباطناً تثبت حقيقة الإبالة ، فإذا نفذ من وجهه تثبتت شبهة الإبالة ، بخلاف ما لو قتله قبل القضاء ، لأن الشؤادة لم تصر حجة فيقتص منه في العمد ، فصار كمن قتل انساناً على ظن أنه هربي وعليه علامتهم ، ثم ظهر أنه مسلم فعليه الدية في ماله لأنه عمد ، والعاقلة لا تمنع العمد ، وتجب في ثلاث سنين ، لأنه وجب بنفس القتل وما يجب مؤجلاً كالدية ، بخلاف ما وجب بالصلح عن النقود حيث يجب حالا . لأنه مال وجب بالعقد لا بنفس القتل ، أما إذا رجمه ذلك الرجل حتى قتله رجماً ، ثم وجدوا أن الشهود عبيد تجب : الدية في بيت المسن لأنه نفذ حكم القضاء .

حكم نظر الشهود إلى فرجى الزانيين

إذا شهد أربعة على رجل بالزنا ، وقالوا : « تعمدنا النظر إلى فرجيهما قبلت شهادتهم لأنه لضرورة ثبوت القدرة على إقامة النسبة والنظر إلى المورة عند الصلاة لا توجب فحشاً ، كخطر القابضة والحاضنة والختمين والطبيب والاحتقان والبكارة وفي العنة والرد بالعيب ، والمرأة في حق إثارة أولى عوان ثم توجب ستر ما وراء موضع الضرورة » وذلك بانتفاء الأئمة الأربعة .

أما إذا قال الشهود تعمدنا النظر إلى فرجيهما للتلذذ بالنظر ، فإنه لا يقبل شهادتهم بالإجماع .

إذا كان الشهود أقل من أربعة

إذا شهد على الزنا أقل من أربعة لا يثبت الزنا ، ولا يجب إقامة الحد ، ولا يجب على الشهود حد القذف (١) لأهم جماعوا معنى الشهود ، ولأننا لو حددنا لا نسد باب الشهادة على الزنا ، لأن كل واحد لا يأمّن أن لا يوافقه صاحبه فيأزمه الحد .

(١) الحنفية - قالوا : يجب حد القذف على الشهود ، إذا كانوا أقل من أربعة ، لأن الشاهد الواحد لما شهد قد قدغه ولم يأت بأربعة من الشهداء فوجب عليه الحد لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » ولما روى أن المغيرة بن شعبه شهد عليه بالزنا عند عمر بن الخطاب أربعة ، أبو بكر ، ونافع بن نعيم . وقال زياد وهو رابعهم رأيت استأثبوا ، ونفسا يملو ، ورجلاً على عاتقه كاذني حمار . ولا أدرى ما وراء ذلك ، فجدد عمر اثلاثه ولم يسأل : هل معهم شاهد آخر ، لأنه تبين أنه كلن نائماً مع زوجته .

الاقترار بالزنى

ومن يتبع أحاديث الرجم الذى وقع فى زمن النبى ﷺ ، وزمن الخلفاء الراشدين ، فانه يجد أن مرتكب الجريمة هو الذى يذهب بنفسه ويمتدح بأنه زنى ، وكان مع هذا يناقش مذاقته تدل على عدم الرغبة فى توقيع هذه العقوبة ، فكان هذه العقوبة لا تنفذ الا على من أراد أن يظهر نفسه من هذه الفاحشة . ومن اثم الاعتداء على عرض غيره .

وقد اتفق الأئمة الأربعة ، على أن الزنا يثبت بالاقترار ، سواء أكان المقر ذكرا أم أنثى وسواء أكان محصنا ، أم غير محصن ، سواء أكلن المقر حرا أم عبدا ، بشرط أن يكون بلنا عاقلا مميزا ، غير مستكره على اقراره .

وختلفوا فى اشتراط العدد فى الاقرار بأن يقر الزانى مرة واحدة أو يكرر اقراره (١) .

(١) الحنفية والحنابلة - قالوا : يشترط العدد فى الاقرار بالزنا ، ولا يثبت الا باقرار أربع مرات على نفسه مرة بعد مرة ، مسح وجود العقل والبسوخ ، لأن الشرط طلب التثبيت فى إقامة الحدود ، فان الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه ، كما أشار إليه بقوله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » أى اترك القتل ، اذا ركن أعدائك الى المسألة وعدم الحروب ، وقال الله تبارك وتعالى « ومن احببنا فكاننا احببا الناس جميعا » ولأن ارساق الأرواح من الكبائر لا يسمح الاقدام عليه الا بعد التثبت والتأكد من الأسباب الدافعة عليه . ولأنهم اعتبروا الاقرار مثل الشهادة ، فكما أوجب الشارع فى الشهادة على الزنا أربعة على خلاف المعتاد فى جميع الحقوق ، فكذلك يعتبر اقراره أربعة ، انزالا بكل اقرار بمنزلة شهادة واحدة ، وقد ورد الاقرار أربعة فى حديث ماعز وغيره .

المالكية والشافعية - قالوا : يكفى فى وجوب الحد عليه اقراره بالزنا مرة واحدة ، ولا يشترط العدد ، كثيره من سائر الاحكام كالقتل والسرقة وشرب الخمر وغيرهم ، وحثهم ما جاء فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، من قول النبى ﷺ فى حديث السبب « واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها » فعذا عليها أنيس فاعترفت فأمر النبى ﷺ فرجمت ، ولم يذكر العدد ، ولأن الانسان اذا أقر على نفسه بما يوجب الجسد أو الرجم دل هذا على صدقه فى قوله . فلا يحتاج الى التكرار عدة مرات ، بل يكفى ولو مرة واحدة فان هذا الاعتراف ، لا يقع الا من أهل الاخلاص فى اليقين ، وأصحاب الايمان الصادق ، وقليل ما هم .

فلما رأيناه شهد على نفسه ، حملناه على الايمان وصدق اليقين بالعذاب يوم القيامة . وأنه ما دلب التطهير بإقامة الحد عليه التحقيق فى نفسه ، أنه وقع فى الزنا ، وخاف من عذاب الله يوم القيامة ، فيقبل اعترافه ، ولو مرة واحدة ، ولا حاجة الى التكرار .

والذين قالوا باشتراط العدد في الاقرار، اختلفوا في وجوب الاقرار في مجلس واحد أو عدة مجالس (١) .

= والمعد ، وانما رد النبي ﷺ ما عزا عدة مرات ، لأنه شك في أمره ، ولذلك قال له : أبك جنون ؟ ، وسأل أهله عنه .

(١) المناظرة - قالوا : يكتفى بالاقرار أربع مرات ولو في مجلس واحد .
الصفية - قالوا : يشترط كون الاقرار أربع مرات في أربعة مجالس من مجالس المقر، واستدلوا على مذهبهم بما روى في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن ما عز بن مالك أتى النبي ﷺ فرده ، ثم أتاه الثانية من الغد فرده ، ثم أرسل إلى قومه فسألهم هن تعلمون بعقله بأسا ؟ فقالوا : ما نعلمه الا وفق العقل من صالحينا ، فأتاه الثالثة ، فأرسل اليهم أيضا فأخبروه بأنه لا بأس به ولا يعقله ، فلما كان الرابعة حفر له حفرة فرجمه .
وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء الأسلمي نبي الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات ، كل ذلك يعرض عنه ، فأقبل في الخامسة ، فقال : أنتكها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال : كما ينبغي المرد في المحكمة ، وكما ينبغي الرشاء في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم ، أتيت منها حراما ، مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : أريد أن تطهرنى . فأمر به فرجم فسمع النبي ﷺ رجلا من أصحابه يقول لهما لصاحبه : انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب ، فسكت عنهما ، ثم سار ساعة ، حتى مر بجيفة حمار سائل برجله ، فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا : نحن ذان يارسول الله فقال : انزلا فتكلا من جيفة هذا الحمار ، فقالا : ومن يأكل من هذا يارسول الله ؟ فقال : فما نلتهم من عرض أخيكما آتيا أشد من الأكل منه ، والذي نفسى بيده انه الآن لفي أنهار الجفة ينمفس .

فقد صرح الحديث بتعدد المحجة في مجالس متفرقة ، وتعدد الاقرار كل مرة بعد رده ، ويؤيده ما روى من أحاديث أخرى بأن النبي ﷺ لم يقبل من المقر بالزنا اقراره مرة واحدة ، بل طلب تكرار الاقرار منه حتى يتأكد له أنه صادق في اقراره ، مصر على إفادته الحد ، روى البخارى رحمه الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه : يارسول الله انى زنيته ، يريد نفسه ، فأعرض عنه النبي ﷺ فتشقى لثقى وجهه الذى أعرض قبله ، فقال : يارسول الله انى زنيته ، فأعرض عنه فجاء لثقى وجه النبي ﷺ الذى أعرض عنه ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال : أبك جنون ؟ قال : لا يارسول الله ، فقال : أحصنت ؟ قال : نعم يارسول الله ، قال اذهبوا به فارجموه .

فهذا نص صريح على تعدد الاقرار أربع مرات ، على أن يرجع المقر الى اقراره ستر

اقرار المرأة بالزنا

إذا أقرت المرأة بالزنا أربع مرات عدل الحكم ، وقلت : مع فلان وذكرت اسمه ، وكذبها الرجل . وقال : ما زنت بها ، ولا أعرفها . فإنه يقيم الحد على المرأة المقررة بالزنا (١) ، لأن الاقرار في حق المقر ، وعدم ثبوت الزنا في حق الغير لا يورث شبهة العدم في حق المقر ، كما لو كان غائباً عن البلدة وسمته ، وادعت عليه .

الاقرار على الأخرس أو الخرساء

ومن أقر بأنه زنى بامرأة خرساء لا تنطق أو أقرت امرأة بأنها زنت برجل أخرس ، فإنه يقيم الحد على المقر (٢) ، دون الأخرس ، أو الخرساء وذلك لاتمام الاقرار على نفسه ، فيثبت الحد عليه ، دون الآخر ، لعدم اقراره .

اقرار الأخرس

اتفق الأئمة على أن الأخرس إذا أقر بالزنا بكتابة . أو إشارة ، ولو كانت مفهومة ، لا يقيم عليه الحد ، للشبهة بعدم الصراحة في الاقرار ، وهي تدنو الحد عن الزاني . واتفقوا كذلك : على أن الشهادة على الأخرس بالزنا لا تقبل ، لاحتمال أن يدعى شبهة على الشهادة ، بخلاف الأعمى .

= وروى عن مسند الامام أحمد رحمه الله تعالى عن أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه قال لما عز بن مالك بحضرته عليه السلام : أن اعترفت الرابعة رجلك .

وما روى في أبي داود والنسائي أنه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون أن الغامدية ، وما عز بن مالك ، لو رجما عن اعترافهما لم يطلبهما بعد الرابعة .

وأجابوه عن حجة الشافعية والمالكية بأن ما ورد في بعض الروايات أنه أقره مرة ومرتين وثلاثاً ، فهو تقصير من الراوى ، ومن قصر فليس بحجة على من حفظ .

وأما قولهم في حديث المسيب ، فإن اعترفت فأرجعها ، فمعناه الاعتراف المهود في الزنا ، بناء على أنه كان معلوماً بين الصحابة ، خصوصاً لمن كان قريباً من خاصته ﷺ ، وعلم أن حكم الاقرار أربعة مثل « أنيس » رضى الله تعالى عنه .

(١) المنفية — قالوا : لا يقسم الحد على المرأة ، ولا على الرجل ، وذلك لأن الحد انتفى في حق المنكر ، بدليل موجب النفي عنه ، فأوردت شبهة الافتفاء في حق المقر ، حيث أن الزنا فعل واحد فمعاً بينهما ، فإن تمكنت فيه شبهة تحدثت الى طرفيه .

(٢) المنفية — قالوا : لا يقيم الحد على واحد منها لوجود الشبهة أتت تتحدثت الى طرفه الآخر .

فقد اتفق العلماء : على أن يصح إقرار الأعمى بالزنا ، ويقام عليه الحد ، وتصح الشهادة عليه وتقبل .

مناقشة المقر

وأذا أقر الزاني . أربع مرات ، سأل القاضي عن الزنا ، ما هو ؟ وكيف هو ؟ وأين زنا ؟ وبين زنى ، فإذا بين ذلك كله وصرح به لزمه الحد ، لتامم الحجة عليه ، ولم يشترط السؤال عن الزمان ، كما اشترط في شهادة الشهود ، لأن تقادم العهد يمنع قبول الشهادة دون الاترار .

إقرار الرجل بأنه زنا بامرأة لا يعرفها

ومن أقر أربع مرات بأنه زنى بامرأة لا يعرفها يقام عليه الحد باجماع العلماء . . وكذا إذا أقر أنه زنى بفلانة ، وهي غائبة عن البلد الذي يقيم فيه ، يجب عليه الحد لحديث الصحيح ، لأن النبي ﷺ أقدم عليه الحد حين اعترف أمامه بالزنا ، ثم أرسل إلى الآية بعد ذلك ، ولأنه أقر بالزنا ولم يذكر ما يسقط كون فعله زنا ، ولم توجد شبهة ترد عنه الحد ، بل أن إقراره قد تضمن أنه لملك له في المرأة المزني بها ، لأنه لو كان له ملك فيها لعرفها ، ولو كان عنده شبهة لذكرها، لأن الانسان لا يجهل زوجته ، أو أمته .

الإقرار بالزنا لا يتحدى صاحبه

ومن أقر أنه زنى بفلانة ، وكذبت ، وقالت : لا أعرفه فإنه يقام الحد على الرجل فقط وهو حد الزنا ، ولا يؤخذ إقراره حجة على المرأة التي زنا بها ، ولا يقام عليه حد الغذف (١) .

فقد روى الإمام أحمد في صحيحه ، وأبو داود ، عن سهل بن سعد رضى الله عنه ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فأقر بالزنا بامرأة سماها ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبها ، فسألها عما قال : فأنكرت ، فأقام الحد عليه ، وتركها ، ولم يقم عليها الحد .

وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أربع مرات أنه زنى بامرأة . فجعله ملثمة جلدة وكان بكراً ، ثم سأل البينة على المرأة فقلت : كذب يا رسول الله ، فجعله من الغذف ثمانين .

وهذا من يسر الدين الاسلامي ، وسماحته وحفته في تحري المقاتل ، ودره الحدود .

(١) الحنفية — قالوا : لا يقام الحد على الرجل ، ولا على المرأة ، لوجود شبهة بتدرا الحد ، وهو الإنكار ، ويقام عليه حد الغذف فقط ، ثمانين جلدة ، وأجيب عن ذلك بأنه لا يبطل إقراره .

الرجوع في الاقرار

إذا رجع المقر بالزنا في قوله ، لا يقبل ربهوعه ولا يقام عليه الحد • ويتروك سواء وقع عليه بعض الحد ، أو لم يقع • لأنه ثبت أن النبي ﷺ قرر ما عزا وغيره ، ورد مرة بمدة مرة ، لم يرد في اقراره ، ولا يعود اليه ، وفي ذلك ستر عليه وهو خير ، وورد أن النبي ﷺ قال : للمأدبة بعد اقرارها ، لم يرد قبل أو كذا ، وفيه إشارة قبول رجوعها بعد الاعتراف ، وقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « ادروا الحدود بالشبهات » ورجوع المقر فيه شبهة •

روى الخمسة والترمذي واللفظ له قال : جاء ماعز الى النبي ﷺ فقال : أنه قد زنى فأعرض عنه ، ثم جاء من شقه الآخر ، فقال : أنه زنى فأعرض عنه ، ثم جاء من شقه الآخر ، فقال : أنه زنى ، فأمر به في الرابعة فأخرج الى الطرقة فربم بالحجارة فلم يوجد من الحجارة يشتد فلقم بجلده فمعه لحي جبل فمضيه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : هل تركتموه ، وفي رواية قال له : أبك جنون ؟ قال : لا — وفي أخرى ، لعنك قبلت ، أو غمزت أو نظرت ؟ فقال : لا • قال : أصمت قال : نعم ، فأمر برجمه •

وقوله ﷺ : هل تركتموه ويشير الى سقوط الحد بالفرار ، وقوله ﷺ في الرواية الثالثة لعنك قبلت ، أو غمزت ، أو نظرت . تعريض من الرسول ﷺ له بالرجوع عن الاعتراف ، والستر على نفسه ، ولكنه لم يرجع حتى قال له تبكيتا ، هل انضأ ؟ قال : نعم • فأمر برجمه •

فكل هذه الروايات وغيرها تليد بأن المقر بالزنا إذا رجع في اقراره قبل حنه ، وكان ذلك تنوية له ، ولا يقام عليه الحد حيث أن الاسلام يجب الستر ، ويكره اشاعة الفاحشة •

الشبهات في الزنا

الشبهة : هي ما يشبه الثابت وليس بثابت ، وقد وقع خلاف بين الفقهاء في بعض الأفعال : هي شبهة سالحة للدرء أم لا ؟ ويكون الحد يحتال في درئه بالاستسار عنه حتى يتضح قصد الزاني • الخطأ في التهم أم لا ، أكانت عنده شبهة الحل وقت أن وقع في الخطأ أم لا ؟ ومن المعلوم أن هذه المناقشات وهذه الاستفسارات المفيدة لقصد الاحتياط للدرء كانت بعد الثبوت ، لأنه كان بعد صريح الاقرار لقوله ﷺ ادروا الحدود بالشبهات •

والشبهة تسمان شبهة في الفعل وشبهة في الحل (أي الاعتقاد بعدم الحرمة) •

الشبهة في الفصل

وتنفع شبهة الفحل في ثمانية مواضع •

- ١ - أن يطأ جارية أبيه : أو أمه ، أو جده . أو جدته ، وإن علا ، لشبهة الملك •
- ٢ - أن يطأ جارية زوجته ، لشبهة أرمل الزوجة ملك للزوج •
- ٣ - أن يطأ المطلقة ثلاثا وهي في العدة ، لزوال الملك المحلل من كل وجه فتكون الشبهة منطقية لقوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » ولاجماع الأمة على حرمة الزوجة بعد الطلاق الثلاث •

ولكن يرفع الحد إذا قال ظننت أنها تحل له لأن الظن في موضعه حيث أن أثر الملك قائم له في حق النسب ، فإن ولدها يثبت له إذا جاعته لأقل من سنتين ، وله حبسها عن الخروج ، ويجب عليه نفقتها ، ويحرم نكاح أختها و هذه العدة ، ويحرم عليه زواج أربع سواها ، وتمنع شهادة كل منهما لصاحبه • فأمكن أن نقيس حل الوطء على بعض هذه الأحكام فتجمل الاشتباه عليه عذرا في سقوط الحد عنه •

- ٤ - أن وطأ المطلقة طلاقا بائنا على مال • لثبوت الحرمة بالاجتماع •
- ٥ - أن وطأ زوجته ، المنفلة ، أي التي خلعت نفسها من زوجها ، وردت إليه المهر الذي دفعه لها • وذلك لموقع الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم ، في كون الخلع ، يكون فسخا للمقد ، أي طلاقا بائنا •
- ٦ - أن يطأ أم ولده التي أعتقها ، وهي في العدة ، لشبهة بقاء ملكه لها ، والثبوت نسب ولدها منه •

٧ - أن يطأ العبد جارية مولاه لأن بين العبد وبين سيده انبساطا في الانتفاع فيظن أن من الانبساط جواز الاستمتاع بجواريه ، فكان شبهة •

٨ - والمرتين يطأ الجارية المرهونة عنده • لأن عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال ، فقيامه لا يورث شبهة حكيمة تبا على الاجارة ، فانها لا تفيد ملك المتعة بحال • فما أورد قديمها في المحل شبهة حكيمة ، وعلى هذا كان يجب عليه الحد اشتبه أو لم يشتبه ، كما في الجارية المستأجرة للخدمة ، إلا أنه لا يجب الحد إذا اشتبه عليه ، وقال ظننت الحل ، لأنه موضح اشتباه ، لأن ملك المال في الجملة سبب لملك المتعة وإن لم يكن سببا في الرهن وقد انمقد له سبب الملك في حق المال ، فيشتبه أنه هل يثبت له بهذا القدر ملك المتعة أولا ؟ بخلاف الاجارة ، فإن الثابت بها ملك المنفعة ، ولا يتصور أن يكون ذلك سبب ملك المتعة بحال • فقد اشتبه عليه ما لا يشتبه ، فيجب عليه الحد ظن الحل أم لا •

ففي هذه المواضع وما أشبهها لا يقام الحد على الزاني إذا قال : اني فعلت ذلك الفحل ، وأنا اعتقد في قرارة نفسي أنها حلال ، ولا حرمة في هذا العمل - ولو علمت حرمة ما فعلته •

أما إذا قال : علمت هذا العمل وأنا أعلم أنها على حرام ، وأنها لا تحل لى ، فيجب أن يقيم عليه الحد — أما إذا ادعى أحدهما ظن الحل ، والآخر لم يدع ، فلا حد عليهما أيهما . حتى يقرأ معا أنهما كان يعلمان الحرمة ، وذلك لأن الشبهة إذا ثبتت من أحد الجانبين تعدت إلى الآخر بالضرورة .

التشبه في الحل

والقسم الثانى الشبهة في الحل — وهى ست مواضع :

١ — إذا وطأ جارية ابنه ، أو ابن ابنه ، وإن سفل وإن كان حيا ، وذلك نقول الرسول صلوات الله عليه وعلى آله وسلم للولد الذى شكى إليه أباه « أنت ومالك لأبيك » ولأنه يثبت نسب ولد الجارية من سيدها ، ومن والد سيدها وجده ، وإن كان الولد الذى هو سيد الأمة حيا .

٢ — إذا وطأ زوجته المطلقة بائنا بالكتايب . كان قال لها : أنت خالية . أو أمرك بيدك ، فاختارت نفسها ، ونحوها ، ثم وطئها في العدة : وذلك لاختلاف الصلابة رضوان الله عليهم في الكتايب ، فمذهب سيدنا عمر أن الكتايب رجعية ، وكذا مذهب ابن مسعود رضى الله عنهما ، ففى مصنف عبد الرزاق ، حدثنا الثوري عن منصور حدثني ابراهيم عن علقمة ، والأسود ، أن ابن مسعود جاء إليه رجل ، فقال : كان بيني وبين امرأتى كلام فقلت : لو كان الذى بيدك من أمرى بيدي لعلمت كيف أصنع ، قال : فقلت لها ، قد جعلت أمرك بيدك ، فقلت : أنا طالقة ثلاثا ، قال ابن مسعود : أراها واحدة ، وأنت أمقي بالرجعة ، وسألنا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فقال : ماذا قلت ؟ قال : قلت أراها واحدة . وهو أحق بها قال : وأنا أرى ذلك ، وزاد من طريق آخر . ولو رأيت غير ذلك لم تصب . وأخرج ابن أبى شيبة عنهما في مصنفه أنهما قالوا : في البرية ، والخلية ، هي تطليقة واحدة ، وهو أمك برجعتها .

ومن مذهب الامام على كرم الله وجهه في خلية ، وبرية ، أنها ثلاث . على ما أخرجه عنه ابن أبى شيبة .

٣ — والجارية المروونة في حق المروءة في رواية ، لأنه انمقد له فيها سبب الملك ، لأنه بالهلاك يصير مستوفيا حقه من وقت الرهن ، وإذا كان كذلك فقد انمقد له فيها سبب الملك من الحال ، ويحصل حقيقة الملك عند الهلاك .

٤ — إذا وطأ الجارية المشتركة بينه وبين غيره ، لأنه وطأ جارية انمقد له فيها سبب الملك ، لأن الشراء سبب ملك المتمة ، فقد دفع له فيها شبهة تمنع عنه وجوب الحد .

٥ — إذا وطأ البائع جاريته المبيعة قبل تسليمها إلى المشتري .

٦ — إذا وطأ الجارية المجعولة مبرا قبل أن يسلمها إلى زوجته ، لأن الملك فيها لم يستقر للزوجة ولا للمشتري . والمالك كان مسلطا على وطئها بتلك اليد مع الملك .

وملك اليد ثابت ، والمالك الزائل مزلزل . نعى شبهة في حقيقة الملك بحكم شرع .

الحدود تسدراً بالشبهات

ففى جميع هذه المواضع التى ذكرناها لا يجب إقامة الحد على الواطئ ، وإن قال : علمت أنها على حرام ، لأن المانع من إقامة الحد هو الشبهة ، وعى هنا قائمة فى نفس الحكم ، أى لحرمة القائمة فيها شبهة أنها ليست نظراً الى دليل الحاشى . والزنا أمر محظور ، فلا يثبت بالظن ، ولا مع الشبهة القوية ، بل لابد فيه من التحقيق ، والتثبت من غير شك ولا ريب ، وقد أوصانا رسول الله ﷺ بالتثبت فى هذا الحكم ، حتى لا تزهق الأرواح البريئة بغير حق فقال ﷺ : « انزروا الحدود بالشبهات » متفق عليه ، رند تنقلته الأمة بالقبول .

واسند ابن أبى شيبه عن ابراهيم النخعى قال : قال « عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : لأن أعطى بالشبهات أحب الى من أن أقيمها بالشبهات » . وهو الحديث على إقامة شعائر الاسلام .

وأخرج بن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود : وعقبه بن عامر ، رضى الله عنهم قالوا : إذا اشتبه عليك الحد فادروا .

وبما روى فى البخارى من قول الرسول ﷺ : « ومن اجترا على ما يشك فيه من الآله ، أوشك أن يواقع ما استبان ، والمعاصى حرم الله تعالى ، من يرتع حول الحرم يوشك أن يقع فيه » ومعناه أن من جعل حرمة شئ وحله فالورع أن يمسك عنه . ومن جعل وجوب أمره وعدمه ، فلا يوجب ، ومن جعل أوجب الحد أم لا ؟ وجب ألا يقبضه ، وسواء أكان سدا قبل ثبوت الحد ، أم بعد ثبوته ، لأن الرسول ﷺ قال لما عز ، لا أقر عنده بالزنا : « لعلك قبلت ، لعلك لمست ، لعلك غفرت » كل ذلك يلقنه أن يقول : نعم بعد إقراره بالزنا بين يديه . وسؤال أهله عنه أهو عاقل أم به جنون . وسؤاله عن كيفية الفعل ، حتى قال : أنكتها ؟ قال نعم كما يكون الميل فى المحلة ، وليس لذلك فائدة الا كونه اذا ءالها تركه ، والا فلا فائدة ، ولم يقل إن اعترف بدين . لعله كان وديعة عندك فضاقت . ونحو ذلك .

وكذلك قوله للسارق الذى جىء به اليه أسرقت ؟ ما أخاله سرق ، وقوله للمأمدة حينما جاءت واعترفت له بالزنا وهى حامل . مثل ذلك ، وردها من مجلسه حتى تلد ، عسى أن لا ترجع اليه بعد طول هذه المدة ، وأن لا تطالبه بإقامة الحد عليها .

وكذلك ما روى عن الصحابة رضوان الله عليهم فى درء الحدود ، فقد روى أن الامام عليا كرم الله وجهه قال لشراحه : التى أقرت عنده بالزنا وظهر الحمل عليها : لعله وقسم عليك ، وأنت نائمة ، لعله استكرهك ، لمولك زوجك منه . وأنت تكتمينه ، انهم .

وكذلك قول سيدنا عمر بن الخطاب للمرأة ، التى جاءت الى الراعى وظللت منه لبنا . فلم يعطها حتى مكنته من نفسها ، فلم يقيم عليها الحد . بل قال : دفع اليها مهرها . واعتبر ذلك شبهة تسدراً الحد عنها .

ولم يكن من سنة الرسول ﷺ أن يأخذ بالظنة ، ولا يقيم الحد الا بعد التأكد .
فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ لآعن بين المجلاني
وامراته ، فقال شداد بن الهاد ، هى المأة التى قال رسول الله ﷺ : لو كنت راجما
أحدًا بغير بينة لرجمتها ، قال : لا . تلك امرأة كانت قد أعلنت فى الاسلام » . متفق
عليه .

والمعنى أنها كانت تعلن بالفاحشة بين المسلمين ، ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة ولا
اقرار ، فلم يقم عليها الحد بالأشاعة .
وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لو كنت راجما أحد
بغير بينة رجمت فلانة » ، فقد ظهر منها الريبه فى منطقها ، وهيئتها ، ومن يدخل عليها « رواء
ابن ملجه وقد احتج به من لم يحد المرأة بنكولها عن اللعان .

وقوله ﷺ « لو كنت راجما أحدًا بغير بينة لرجمتها » فيه دليل واضح ومريح على
أنه لا يجب إقامة الحد بالتهم ، لأن إقامة الحد اضرار كبير بمن لا يجوز الاضرار به
والحاق المار والفضيحة به وبأمله ، وهذا تبيح عقلًا وشرعًا ، فلا يجوز منه الا ما أعزاه
الشارع الحكيم كالحدود والقيصاص . وسأشبه ذلك ، بعد حصول اليقين ، ورفع اللثك
والشبهة ، من قلب الحاكم . لأن مجرد الحذر والتخمين ، لا ينفع فى إقامة الحدود وإزهاق
الأرواح ، والتهمته ، والفك مظنة الخطأ والظا . وما كان كذلك فلا يستباح به ايذاء
المسلم ، والحاق الضرر به وإياله ، وتشويه سمعته ، وإهدار كرامته .

عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ادعوا الحدود عن
المسلمين ، ما استطعتم » ، فان كان له مخرج فخاوا سبيله ، فان الامام أن يخطئ فى العفو ،
خير من أن يخطئ فى العقوبة » رواء الترمذى .
وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قال : ادعوا الحدود بالشبهات ، وادعوا
القتل عن المسلمين ما استطعتم » .

وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قبل عذر رجل زنى فى بلاد الشام ، وادعى
الجهل بتحريم الزنا ، ولم يقم عليه الحد لهذه الشبهة ، التى يستطیع أن يتذرع بها كل
أحد .

وروى أيضا عنه وعن سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنهما أنهما عذرا جارية زنت
وهى أعممية ، وأدعت أنها لم تكن تعلم تحريمه .

وروى أيضا عنه وعن سيدنا عثمان بن رسول الله ﷺ ، لا لآعن بين هلال ابن أمية
وبين زوجته ، حين اتهمها بشريك بن سماء قال رسول الله ﷺ : « اللهم بين » .

قال أنس : فوضعت شبيها بالذى ذكر زوجها أنه وجده عندها . ومع هذا الدليل لم
يقيم الرسول ﷺ الحد ، لأن البينة لم تقم ، ولم يحصل منها اعتراف ، ومجرد ظهور العمل
عليها لا يقوم دليلا على إقامة الحد ، وقد درأ الحد عنها وقال ﷺ ، لولا الايمان لكان نى
ولها شأن ، ولم يلحق الولد بالرجل الذى اتهم بأنه كان عندها .

فهذا الأمر الخطير الذي يغضى انى حال النفوس لا بد فيه من البيئة أو الاقرار بثبت على فاعله •
وقد اتفق الأئمة الأربعة : على أن الحدود تدعى بالشبهات • ولكنهم اختلفوا في مدء الشبهات •

من وجد على فراشه امرأة فوطئها

إذا وجد الرجل على فراشه امرأة فوطئها ثم تبين له أنها أجنبية عنه ، لا يقام الحد في هذه الحالة ، وكذلك الأعمى إذا دعا زوجته الى فراشه فأجابته امرأة أجنبية ولم تنقل له أنا فلانة ثم جامعها وتبين له بعد ذلك أنها أجنبية عنه • لا يقام الحد كذلك ، وذلك باتفاق المالكية والشافعية والحنابلة وحجتهم وجرد شبهة لوما • قيام العذر المجوز للاقدام على الوطء ، في الجملة ، لوجودها على فراشه واجلية طلبه وقياسه على (المزفوفة) لجامع ظن الحال في كل • أما الحنفية فانظر مذهبهم أسفل الخط (١) •

إذا تواجد مع جاريته فأنقذه فحرها

إذا تواجد رجل مع جاريته • فجاءته جارية أجنبية في المكان والموعد المحدد ، فوطئها من غير أن يعلم بها ، ثم ظهر له أنها أجنبية بعد جماعها ، فلا يقام عليها الحد (٢) ، لوقوع هذه الشبهة حيث سبق أن ضرب لها موعدا ، وحدد لها مكانا •

(١) الحنفية — قالوا : إذا وجد الرجل على فراشه امرأة فظن أنها امرأته فوطئها ثم تبين أنها أجنبية عنه ، يحد الرجل في هذه الحال ، لأنها ليست بشبهة حيث أنه يمكن معرفة زوجته بكلامها • وجسمها ، ولسها ، وهركتها • ومس جسدها ، فلا تكون هناك شبهة تدعى عنه الحد ، وإذا ادعى أنه ظن ذلك صدق بيمينته •

وكذلك الأعمى إذا دعا زوجته الى فراشه فأجابته امرأة أجنبية ، ولم تنقل له أنا فلانة ثم جامعها ، وتبين له بعد ذلك أنها أجنبية عنه ، يقام عليه الحد • ولا يعتبر هذا شبهة فقد يكون الأعمى ، والظان فطنا ، حازقا ، لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها •

فأراد علماء الأحناف سد هذا الباب ، حتى لا يكون وسيلة الى انتشار الفساد في المجتمع • شفقة على دين الأمة حتى لا يتجزأ ، فمجرد وجود امرأة على فراشه لا يكون ذليلا لا يجب عليهم الحد لوقوع هذه الشبهة عندهم المفسدون على فعل ذلك عمدا ، ويزعمون أنه الحل يستند الى الظن •

(٢) الشافعية — قالوا : يقام الحد على المرأة في هذه الحال لأنها زفت وهي تعلم ، وكذلك الرجل ، لما روى أن رجلا كان قد واعد جارية له مكانا في خلاء • فعملت جارية أخرى بذلك فأنته فحسبها جاريته فوطئها ثم علم بها بعد ذلك • فأتى عمر بن الخطاب رضي الله

من زنت اليه غير امراته

اتفق الائمة الاربعة : على أن الرجل اذا زنت اليه غير امراته ، ليلة الدخول بها ، وقال له النسوة : هي امرأتك ، فوطئها ثم تبين له أنها ليست زوجته ، وأنه غرر به فلا يقام عليه الحد لوجود هذه الشبهة ، ويصح عليه المهر : وعلى المزفوفة العدة ويثبت النسب ، ولا يحد قاذفه ، بذلك حكم سيدنا عمر بن الخطاب رضی الله عنه ، ولأن الرجل لا يعرف امراته أول مرة الا بالخبر النساء له ، فقد اعتمد دليلا شرعيا ، مبيحا للموطئ ، ولأن ذلك ثابت له من حيث الظاهر بالخبرهن ، ولأن قول الشاهد الواحد مقبول ويمصل به في المعاملات .

ظهور الحمل على امرأة لا زوج لها

اذا ظهر الحمل على المرأة الحرة التي لا زوج لها ، أو كانت أمة لا زوج لها ولا سم فيه أقوال المذاهب (١) .

= الله عنه فقال له : انت علي بن أبي طالب فقال عليا كرم الله وجهه ، فقال له : أرى أن تنسب إليحد في خلأ ، ويمتق رقبة ، وعلى المرأة حد الزنا .

(١) الحنفية — قالوا : اذا ظهر على المرأة الحرة حمل ولا زوج لها ، أو كانت أمة لا زوج لها ولا سيد . يسألونها ، فإذا قالت : استكرهت على الزنا ، أو وطئت بشبهة ، يقبل قولها ولا يقام عليها الحد ، لأنها بمنزلة من أقر ثم ادعى الاستكراه .

واحتجوا على ذلك مما جاء في حديث شراحه ، أن الامام عليا رضی الله تعالى عنه قال : لعله استكره ؟ قالت : لا . قال لعل رجلا أتاك في نومك ؟ وهكذا .

ولأن الشرع يجب السر في الحدود .

وروى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضی الله تعالى عنه أنه قيل له : أن امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم وأن رجلا استكرهها ثم تركها فمضى عنها ، ولم تدر من هو بعد ، فلم يقم عليها الحد ، وقبل عذرها ، لهذه الشبهة .

ولا خلاف بين أهل الاسلام في أن المستكره ، لا حد عليها ، وإنما اختلفوا في وجوب المصدق لها .

وسبب الخلاف هو ، هل المصدق عوض عن البضع ، أو نخله .

فمن قال : هو عوض عن البضع أوجب في البضع الحلال والحرام .

ومن قال : أنه نخله خص الله به الأزواج . لم يوجب الا على الزوج خاصة .

الشافعية — قالوا : لا يجب عليها الحد ، وإن تأت في دعوى الاستكراه بأمانة تدعى صدقها ، ولم تأت في دعوى الزوجية بينهن ، لأن الحد لا يثبت الا بشهود أو أقرار ، ولم يثبت هنا ، ولأن الحدود تسقط بالشبهات ، وهذه شبهة ، فمجرد الحمل لا يثبت به الحد ، بل لا بد من الاعتراف أو البينة .

زنا المحصن بغير المحصنة

إذا زنا رجل محصن ، حر ، ببيكر ، أو بأمه ، أو بمستكره .
قال جمهور العلماء : على المحصن في هذا كله الرجم لعدم وجود شبهة تدعى الحد .
وعلى المرأة البكر الجلد ، مائة جلدة ، وعلى الأمة خمسون جلدة ، وليس على المستكره
شيء .

أكراه السلطان

ومن أكرهه السلطان حتى زنا بامرأة ، فلا حد عليه ، لأن السبب الملقى إلى الفعل قائم ، وهو قيام السيف ، وكذا المرأة المكره . لا تحد بالإجماع .
فإن حصل الإكراه من غير السلطان فلا يقيم الحد وخالف الحنفية (١) .

استكراه الرجل المرأة على الزنا

إذا استكراه الرجل المرأة على الزنا ، أقيم عليه الحد ، ولا يقيم عليها ، لأنها مستكره ، مغلوقة على أمرها ، ولها مهر مثلها ، حرة كانت أم أمة ، ويثبت النسب منه إذا حملت المرأة ، وعليها العدة .
فإذا كانت الأمة نقصت الإصابة من ثمنه شيئاً ، قضى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها ، وأما إذا كانت حرة فجرحها جرحاً له قرش ، قضى عليه بأرش الجرح .
وكذلك لو ماتت من وطئه كانت عليه دية الحرة ، وقيمة الأمة والمهر .

استئجار المرأة للزنا

إذا استأجر الرجل امرأة للزنا فقبلت فوطئها يقام الحد عليهما ، ولا يصير استئجار شبهة تدعى عنهما (٢) ، لأن حد الإجارة لا يستباح به الفرج شرعاً ، وعرفاً ، فصار كما لو استأجرها للطبخ ونحوه من الأعمال ثم زنا بها فإنه يقام عليه الحد في هذه الحال .

= الملكية — قالوا : إن كانت المرأة مقيمة بالحي ، وليست طارئة ، فإنه يقام عليها الحد ، ولا يقبل قولها إلا أن يظهر ذلك ، بأن يأتي بأمارة على استكراهها أو تقيم البيينة على زواجها ، أو شيء مما يظهر به صدقها ، لأن الحد ثبت بالحمل ، فلا يرفع إلا ببينة .
أما إذا كانت المرأة طارئة ، قبل قولها ، لوجود شبهة ، وعدم التوثق في ثبوت حدها .
(١) الحنفية — قالوا : يقيم عليه الحد ، لأن الزنا من الرجل لا يتصور إلا بعد انتشار الكفة فيه ، وهذه علامة الطوعية ، والرضى .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا استأجر رجل امرأة للزنا — فقبلت ، ووطئها ، فلا يقام الحد عليهما ويعزران بما يرى الإجماع ، وعليهما أثر الزنا يوم القيامة . لا روى أن امرأة =

العقد على المرأة في عتتها

إذا عقد رجل على امرأة وبغى في عدة زوجها الأول ودخل عليها ، فإنه يجب عليه إقامة الحد (١) ، فإن كان بكراً جلد مائة جاده . وإن كان محصناً رجم بالحجارة ، ولا يكون هذا العقد شبهة تدراً الحد عنهما .

المقصد على الخامسة

إذا عقد رجل على امرأة خامسة ومعه أربع نسوة ، فإن كان يعلم بحرمتها أثيم طبع الحد ، أما إذا جرى العقد ولم يكن يعلم بحرمتها فلا يقام عليه الحد ، ويكون عدم علمه شبهة تدراً الحد عنه . ولا يعمل بقول الخوارج الذين قالوا : أنه يجوز العقد على تسع نسوة ، مستدلين بجمع النبي ﷺ لثمان نسوة ، ولا يكون ذلك خصوصية له ، لأنه قدوة لنا فتتدى به ، ويهتجون بقوله تعالى « فأتكفوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . والرد عليهم ، بأن الزيادة على الأربع من خصوصيات الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وبأن حرف « الواو » في الآية بمعنى « أو » التي للتشديد لا للجمع . وبما روى أن رجلاً أسلم وتحتة عشر نسوة ، فأمره النبي ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق الباقي .

العقد على المحارم

إذا عقد رجل على امرأة لا يحل له نكاحها ، بأن كانت من ذوى محارمه ، تأممه ، وأخته ، مثلاً ، أو محرمة من نسب ، أو رضاع ، ثم وطأها في هذا العقد ، وهو عالم ، طلبت من راعى غنم في الصحراء أن يستقيها لبناً — فأبى أن يعطيها اللبن حتى تمكنه من نفسها ، ونظراً لضرورتها وحاجتها إلى الطعام قبلت المرأة ، ووطئها الراعى — ثم رفع الأمر إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فدرا الحد عنهما وقال : ذلك مهرها ، وعد هذا استئجاراً لها ، ولأن الاجارة تمليك المنافع ، ومنفعة البضع من المذفع ، فأوردت شبهة عندهما . ولأن الله تبارك وتعالى قد سمى المهر أجراً في كتابه العزيز فقال تعالى « فأتوهن أجورهن فريضة » فهو كمن قال : أمرك كذا فهو نكاح فاسد . وسواء كان المؤجر لها ، وليها ، أم سيدها ، أم نفسها ، حرة كانت . أم أمة ، إذا لم تكن في عصمة رجل .

ولأن عقد الاجارة عنده شبهة تدراً الحد عنه ، مع أنه يحرم الاقدام على ذلك . (١) الحنفية — قالوا : لا يجب عليهما إقامة الحد ، وإنما يجب عليهما التعزير حيث أن العقد شبهة مقبولة تدراً الحد عنهما ، والحد تدراً بالشبهات .

بالتحريم ، فإنه يجب عليه إقامة الحد (١) لأن هذا العقد لم يصادف محله ، لأنه لا شبهة فيه عنده ، ويلحق به الولد .

الزنا بالمحرم

ومن زنا بالمحرم سواء كان التحريم بالمصاهرة ، أو بالقرابة ، أو بالرضاع ، قال سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : يضرب عنقه ، ويضم ماله إلى بيت المال عقوبة له على ما فعل وزجرا لغيره ، عن الوقوع في هذه الجناية الخطيرة .

ونقل عن الامام أحمد وأمسق : وجوب قتله سواء كان بكرا أو محصنا ، إذا كانت المفعول بها امرأة أبيه ، لحديث البراء رضي الله عنه حيث قال : لقيت خالي ومعه راية ، فقلت له : « أين تريد ؟ فقال : بمثنى رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه ، أن أضرب عنقه ، وأخذ ماله » رواه أبو داود والترمذي . وقال حديث حسن .

وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من وقع على ذات محرم منه ، فاقتلوه » لأنه اعتره مستحلا لما حرم الله ، مرتدا عن الاسلام فعل قتله ، وضم ماله إلى بيت مال المسلمين ، وذلك لازم للكفر .

والحديث الشريف يشمل كل فاكح ، وكل زان بمهرمه ، وقد أجمع العلماء على أن من نكح محرما ، بأي نوع من أنواع المحارم المؤبدة ، فإنه يقتل حيث أنه خرج من الفطرة الإنسانية ، وانط إلى درجة الحيوان الاعجم ، وأصبح ساقط المروءة ، فاقد الكرامة ، عديم الشرف والشعور ، فيقتل جزاء هذا الفعل المشنيع الذي تنفر منه العقول السليمة .

وقد روى عن معاوية بن قرة عن أبيه أن النبي ﷺ بعث جد « معاوية » إلى رجل عرس بامرأة ابنه ، أن يضرب عنقه ويخمس ماله ، وهذا دليل على أنه استحل الفعل ، فارتد بسببه عن الاسلام . ولأنه وطئ ففرج محرم ، مجمع على تحريمه من غير ملك ، ولا شبهه ملك ، والواطئ أهل للحد ، عالم بالتحريم ، فيجب إقامة الحد عليه .

إذا وطئ السيد أمته المتزوجة

إذا وطئ السيد أمته المتزوجة برجل آخر . فإنه لا يجب عليه إقامة الحد ، لوجود شبهة الملك السابق ، فيدرا عنه الحد (٢) .

(١) الخفية — قالوا : لا يجب عليه إقامة الحد ، وإن قال : علمت أنها على حرام ، لكن يجب عليه بذلك المهر ، ويلحق به الولد ، ويعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من أنواع التهزير ، سياسيا لا حدا مقدرا شرعا ، إذا كان عالما بذلك .

فإذا كان يجهل الحكم ولم يعلم بالصفة ، فلا حد ولا عقوبة تهزير .

(٢) الحنابلة — قالوا : يجب إقامة الحد عليه ولا يقبل غنره ، لعدم قيام شبهة الملك ،

جهل الرجل بهالة المرأة

لو أن رجلا أخذ مع امرأة أجنبية عنه - وكانا في خلوة ، فاعترف أنه نكحها ، وقال : أنه لا يعلم أن لها زوجا ، أو أنها في عدة من زوج ، أو أنها قريبة له ذات محرم ، أو أنها أخته من الرضاع ، أو أنها أم زوجته ، فإنه يحلف على ذلك فإذا حلف اليمين يدرأ عنه الحد ، ولا يقام عليه لوجود هذه الشبهة التي ادعاها ، ويلزمه دفع المهر وكذلك المرأة إذا ادعت الجهالة بأن لها زوجا أو أنها في عدة ، حلفت ، ويعد اليمين يقبل دعواها ، ويذر عنها الحد . وإن نكلت عن حلف اليمين حدث .

أما إذا قال الرجل : أنا أعلم أن لها زوجا ، أو أنها في عدة من زوج ، أو أنها ذات محرم وأعلم أنها محرمة على منى هذه الحالة يجب أن يقام عليه حد الزنا ، ويلزمه مهرها ، وإذا اعترفت المرأة بأنها تعلم أنها متزوجة ، وفي عصمة زوجها . أو أنها لم تنقض عدتها ، وغير ذلك أقيم عليها حد الزنا ، لعدم وجود الشبهة .

من وطئ معتدة منه بعد العدة

يجب الحد عليه إذا وطئ معتدة منه بعد العدة ، أو في عدة من فيه . وإذا وطئ أختا تزوجها على أختها فإنه يؤدب إلا إذا قال : لا أعلم الحكم فإنه يعذر بهمه ، واختلف في إقامة الحد عليه إذا أكره على الزنا بامرأة وكانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد ، والمشهور أنه يعد ، أما إذا كان لها زوج أو سيد فإنه يعد اتفاقا لحق الزوج والسيد .

من وطئ جارية زوجته

إذا وطئ الرجل جارية زوجته باذن منها فيجوز أن كان غير محصن ويرجم إن كان محصنا لأنه وطئ دون ملك تام ، ولا شركة ملك ولا شبهة نكاح فوجب عليه الحد (١) .

= حيث أنها تزوجت ، وخرجت عن ملكه ، وأصبحت في عصمة غيره ، وصارت محرمة عليه بيقين ، ولا قيام بشبهة عنده بعد أن خرجت من ملكه ، وحرمت عليه بالإجماع من غير خلاف .

(١) الحنفية - قالوا : إن قال ظننت أنها على حلال قبل قوله ، وصار شبهة فلا يقام الحد عليه . لأن مال الزوجة فيه شبهة الملك للزوج خصوصاً إذا أذنت له بالزوجة في نكاحها ، فكانها أعطته حق الملك .

أما إذا قال الرجل طلعت التحريم ، فإنه يقام عليه الحد ، لعدم وجود شبهة نكاح الحد عنه .

الحنابلة - قالوا : يجلد مائة جلدة ، وإن كان محصنا ، ولا يرمي لوجود الشبهة ،

زنا الحربي

إذا زنى الحربي — غير المسلم — بذمية، والمكره إذا زنى بمطوعة • تحد الذميمة والمطوعة ولا يحد الحربي • ولا المكره، لحديث، رفع عن أمي الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه، وإذا دخل الحربي دار الإسلام، فأسلم ثم زنى، وقال: ظننت أن الزنا حلال فلا يلتفت إلى قوله، ويقام عليه الحد، وإن تكرر قد فعله في أول يوم دخل فيه الدار، لأن الزنا محرم في جميع المذاهب والأديان •

زنا المجاهد

إذا وطئ الجندي المسلم المجاهد جارية من أمام المنعم قبل القسمة فلا يقام عليه الحد لوجود شبهة حيث لا يقام حد في أرض الحرب، ولا في حال الغزو، حتى لا يلحق بالعدو. وذلك إذا كان بعد الهزيمة للعدو، ليحقق التركة • لأثر نصيبه عنه، مع كثرة الغنيمة وقلة الجيش •

زنا أهل الكتاب

إذا زنا المشركان وهما ثيبان وثبت الزنا بالشهوة أو الاقرار، ففي ذلك أقرب المذاهب (١) •

— فيذهب عنه الحد ولكن لا يرفع عنه الحد كما قال الأحناف • لما رواه أصحاب السند بسند حسن، أن رجلاً وقع على جارية امرأة فرغ إلى النعمان بن بشير رضي الله عنه، وهو أمير على الكوفة، فقال: لأقتضين فيك بقضية رسول الله ﷺ، أن كانت أهلكها لك جلدك مائة، وإن لم تكن أهلكها لك رجلك •

(١) الحنفية، والمالكية — قالوا: لا يجرم واحد منهما لعدم وجود الإحصان في الشرك • وإنما يزران •

الشافعية، والحنابلة — قالوا: إذا تحاكم إلينا أهل الكتاب، وقبلوا أن نحكم بينهم في قضاياهم التي عرضوها علينا، وثبت الزنا على أحدهم يقام عليه الحد، ويترجم أن كان موصفاً، ويجلد البكر مائة جلدة، وينفى عنه كاملة بحداد عن وطنه مسافة قصر، فقد روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه رجم يهودياً، ويهودية بالمدينة المنورة — وقعا في الزنا — ثم احتكما إليه، وهذا معنى قول الله تبارك وتعالى للنبي ﷺ « وإذا حكمت فاحكم بينهم بالتسوية » وقوله تعالى « أن أحكم بينهم بما أنزل الله » فلا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من أمور الدنيا إلا بحكم المسلمين، لأن حكم الله واحد بين عباده جميعاً لا يتغير •

عدم العلم بحرمة الزنا

يشترط في إقامة حد الزنا أن يكون الزاني عالماً بحرمة الزنا ، فلو قال المشهود عليه الزنا ، وقت إقامة الحد عليه : انه لا يعلم بتحريم الزنا ، ولا علم له بحكمه ، وحلف اليمين على ذلك ، قبل قوله ، ولا يقام الحد عليه (١) ، لوجود شبهة تدرك الحد عنه . نسأله روى أن النبي ﷺ سأل الذي أقر عنده بانزنا . بقوله : « فهل تدري ما الزنا ؟ » .

وطء الأجنبية فيما دون الفرج

اتفق الاثمة على أن من وطئ امرأة أجنبية فيما دون الفرج بأن أولج ذكره في مغايب بطنها ، ونحوه ، بعيداً عن القبل ، والدبر ، لا يقام عليه الحد ، ولكنه يعزر . لأنه أتى عملاً منكراً يحرمه الشرع ، وقد حثم الامام على كرم الله وجهه على من وجد مع امرأة أجنبية مختلياً بها ، ولم يقع عليها ، بأن يضرب مائة جلدة . تعزيراً له ، لأنه من الاسباب التي توقع في الزنا ومن زنا بامرأة ميتة لا يقام عليه الحد ، وإنما يعزر حسب ما يراه الامام رادعاً له لأن النفوس البشرية تنفر منه ، لبشاعته ، وهي لذة ناقصة فلا يقام عليه الحد .

افساد المرأة على زوجها

ان الدين الاسلامي يحرم السعي بفساد دين الزوجين ، ويعتبره من اكبر الكبائر عند الله ومن افسد امرأة على زوجها حتى طلقها ليتزوجها بعده ، فانها لا تصرم على من افسدها ، بل يحل له زواجها (٢) ، ولكن هذا الانسان يكون من افسق الفساق ، وعنه يكون من انكر انواع العصيان ، وافحش الذنوب عند الله عز وجل يوم القيامة .

(١) المالكية — قالوا : من قال حين أقدم عليه الحد : لا أعلم تحريم الزنا شرعاً ولا دراية بحكمته وكان قريب العهد بالاسلام ، أو نشأ في بادية بعيدة عن النماء ، لا يقام الحد عليه ، لاحتمال صدقه في ذلك القول ، وهو شبهة تدرك الحد عنه . وان لم يكن كذلك ، بأن كان قد مضى عليه زمن في الاسلام ، يمكنه من التعليم ، والمعرفة ، أو نشأ ببادية قريبة من أهل العلم ، واختلط بأهل الحضرة المسلمين وسمع منهم ، عليه الحد حينئذ ، ولا يقبل عذره بالجهل ، لظهور كذبه فيما ادعاه بعد اقراره بالزنا أمام المحاكم ، أو بعد ثبوت الزنا عليه بشهادة الشهود .

(٢) المالكية — قالوا : أن من أفسد زوجة غيره ليتزوجها بعده ، تحرم عليه تعريفاً مؤبداً ، معاملة له بنقيض قصده . وقد روى الامام أحمد بإسناد صحيح عن بريدة رضي الله تعالى عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من خيب على امرئ زوجته ، أو مملوكة فليس منا ، ومعنى — خيب — أي خدع ، وأفسد » .

روى الطبرانی في الصغير والوسطى حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من أفسد امرأة على زوجها فليس منا » أى ليس على هدينا . ولا على شريعتنا ، لأنه ارتكب عملاً مشيناً ، لا يقره الإسلام .

حرمة المصاهرة

إذا زنا رجل ثبتت فهل تحرم أمها عنه ؟ وما هى الأمور التى تثبت بها حرمة المصاهرة ؟ فى ذلك تفصيل المذاهب (١) .

(١) الصفية — قالوا : أن حرمة المصاهرة تثبت بواحد من الأمور الآتية وهى :

- ١ — العقد الصحيح .
- ٢ — الوطء الحلال .
- ٣ — الوطء بالنكاح الفاسد ، وكذا الوطء بشبهة .
- ٤ — التمس بينهما بشهوة .
- ٥ — النظر الى فرج المرأة بشهوة . ولا يثبت التحريم بالنظر الى سائر الاعضاء . أو الشعر ولو بشهوة .

٦ — وتثبت الحرمة بالزنا ، أو التمس ، أو النظر بشهوة بدون نكاح ، والمراد بالشهوة هو أن يشتهى بقلبه ، ويعرف ذلك باقراره ، وقيل : يصعب ذلك تحرك الأكلة وانتشازها والدليل على ذلك ما روى عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال : « من نظر الى فرج امرأة لم تحل أمها ولا بنتها » ، وفى رواية « حرمت عليه أمها ، وبنتها » . ومما روى عن الرسول ﷺ أنه قال : « ملعون ملعون من نظر الى فرج امرأة وابنتها » فمن زنا بأمه أو وطئها بشهوة حرمت عليه أصولها ، وفروعها ، وتحرم الحواشي على أصول الواطئ وفروعه ، وكذلك التمس بشهوة من الجانبين ، والنظر الى الفرج من الجانبين ، المحتر انما هو النظر الى فرجها الباطن ، دون الظاهر ، والاصل فى ذلك قول الله تعالى : « ولا تتكفوا ما تكف من آباءكم من النساء » والحمل على الوطء أولى ، وقول الرسول ﷺ « من نظر الى فرج امرأة بشهوة أو لمسها بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها ، وحرمت على ابنه وأبيه ، وحرمة ماء الزنا كحرمة ماء الحلال سواء بسواء فى النكاح . الشافعية — قالوا : أن الزنا بناهت لا يحرم أمها على الزانى ، كما أن الزنا فى الام لا يحرم بنتها عليه ، والبنت المخلوقة من ماء الزنا ، لا تحرم على من خلقت من مائه ، ولا على أصوله وفروعه ، سواء كانت أمها المزنى بها مطوعة ، أم كرها ، وسواء تحقق الرجن أم لا ، أم لا ، فهى أجنبية عنه ، لا حرمة لماء الزنا ، ولكن يكره للزانى أن يتزوجها من باب الاحتياط فقط ، وتصرى الحلال فى النكاح ، وانجاب الذرية الصالحة » .

تشديد الذرية في اثبات جريمة الزنا

ولعل قائلًا يقول : أن التشديد في اثبات جريمة الزنا لا يجعل للحد كبير فائدة ، لأن اثباته منوط بأربعة شهاداء ، والشهود الذين يعلمون أن من وراءهم حد القذف ، وهو ثمانون جلدة ، إذا قصر واحد في أداء الشهادة ، لا يقدمون على الشهادة . وهل ترى أنه إذا وجد الزوج أجنبيا مع امرأته فتركها على هذه الحالة ويخرج يتلمس الشهود حتى إذا جاسوا وجدوا الرجل قد قضى ولطره من المرأة ، ومع حق الزوج ؟

والجواب : أن هذه الجريمة الشنيعة ، والفاحشة المنكرة ، لم يقتصر ضررها على الزانية والزاني وحدهما ، بل يتعداهما إلى الأسرة بتمامها ، فتهدم شرف قوم غافلين لا ذنب لهم وتعرضهم للمهانة والفساد . وتسقطهم عن مرتبتهم المحترمة بين الناس . فحررها على كرام : الأسرة وميلانة بأعراض الناس شددت الشريعة الإسلامية في اثبات هذه الجريمة كي لا يجرؤ الناس على اتهام بعضهم بعضا بدون مبالاة . وفي الوقت نفسه جعل لها أقصى عقوبة (إذا كان فاعلها محصنا) تقديرا لفظاعتها ، وإشمارا للناس بأنها تساوئ جريمة القتل .

وبذلك يزدجر المؤمنون الذين يخافون الله تعالى ، ويخشون غضبه وبطشه ويصيبون لغيره على عبادته حسابا .

فالمؤمن الذي يقرأ قول الله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، وغنصب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما » ويعلم أن حد الزنا يساوى القتل ، فإنه يدرك عظم المسؤولية إذا أفلتت من عبودية الزنا .

ولهذا ذهب بعض المؤمنين حقا إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه واعترف بجريمة الزنا الموجبة للقتل ، ينجو من عذاب الآخرة بالحد الدنيوي .

فقد أخرج أبو داود والنسائي وعبد الرزق في مصنفه عن أبي هريرة رضى الله تبارك وتعالى عنه قال : جاء الإسلام ، إلى نبي الله ﷺ ، تشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما ، أربع مرات كل ذلك يعرض عنه ، فأقبل في الخامسة فقال أنكها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم . قال : كما يتيب المروء في الكلمة ،

اللكية والحنبلة — قالوا : أن الوطء الحرام كالوطء الحلال كلاهما تثبت به حرمة المصاهرة ، فمن زنى بامرأة حرمت على أبيه ، وحرمت عليه أمها وبنتها ، ولو وطئ ، أم امرأته حرمت عليه ابنتها ، ووجب مفارقتها ، وكذلك لو وطئ بنت زوجته حرمت عليه أمها (وهي زوجته) وقالوا : بصرمة تكاثر الرجل ابنته من الزنا مثل الحنفية .
روي أن رجلا سأل النبي ﷺ عن امرأة كان قد زنا بها في الجاهلية : أينك الآن ابنتها ؟ فقال : حرم الرسول ﷺ عليه زواجها .

وكما يغيب الرضا في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدرى ما الزنا ؟ قال : نعم أئيت منها حراما مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالا . قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : أريد أن تظهرني ، فأمر به فرجم . وكذلك جاء إليه ما عر بن مالك واعترف بالزنا ، وجاءت إليه العامدية . واعترفت بالزنا — وذلك يدل على خوفهم من الله تعالى ومن عذابه .

اللعان

أما حق الزوج فإن الشارع لم يعمل في هذه الحالة بل جعل له حدا معقولا يدفع عنه أذى الغضب والخيط من جهة ، ويشهد الناس في أمر الزوجة فلا تتأذى أسرتهما بشرها من جهة أخرى .

وبيان ذلك أن الأجنبي إذا رمى امرأة عفيفة أو رجلا عفيفا بالزنا ، ولم يأت بأربعة شهداء ، كان حراما أن يحد حد الكذب ، وثلاثين جلدة .

أما الزوج فإنه إذا ادعى أن امرأته زنت ، فإن الشارع لم يكلفه الإثبات كالأجنبي إذ لا مصلحة للزوج المسائل في قذف زوجته واتهامها بالزنا جزاءها ، فإن عار ذلك — وإن لم يلحقه هو ذاته ، لا يمكنه أن يتخلص منها — ولكنه يلحق أبناؤه وبنياته ، فإن لم يكن له منها أبناء وبنيات ، فإنه يضمن بكرامته عند الامتحان بين الناس مؤقتا ، ولهذا لم يسو الله ما جعل بين الزوج وبين الأجنبي ، إذا اتهم زوجته ، فشرع لهما في هذه الصلة « اللعان » وهو أن يقوا الزوج أمام القاضي . أشهد بالله أنني صادق فيما رميتها به من الزنا ، ويكرر ذلك أربع مرات ، ثم يقول بعد ذلك : لعنة الله على ، إن كنت من الكاذبين .

وتقول للزوجة . أشهد بالله بأنه لكاذب ، فيما يرميني به من الزنا ، وتكرر ذلك أربع مرات ، ثم تقول : إن غضب الله على إن كان من الصادقين . ويسن للامام أن يقول يوعظ المتلاعنين قبل اللعان تحذيرا لهما من الكذب . وتخويفا لهما من الوقوع في المعصية ، كما فعل النبي ﷺ حينما قذف هلال بن أمية زوجته بالزنا مع شريك بن سمحاء ، ففتلا عليه آيات الله تعالى ووعظه ، وذكره بمقاب الله تعالى ، وأخبره بأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة . فقال الرجل : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعا المرأة فوعظها وخوفها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فقالت : لا والذي بعثك بالحق أنه لكاذب ، ثم تلاعنا بعد ذلك وكان هذا أول لعان وقع في الإسلام .

وانتقل الأئمة على أن من السنة أن يبدأ الامام بالرجل في اللعان ولكنهم اختلفوا في الوجوب (١) .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : يجب على الامام أن يبدأ في اللعان بالرجل ، ولا يسمح له أن يبدأ بالمرأة ، لأنه هو انذير اتهمها ، ورفع الامر الى الحاكم ، وطلب وقوع اللعان ، فهو صاحب الدعوة .

أول لسان في الاسلام

ذكر الجمهور أن قصة هلال بن أمية هي السبب في مشروعية الزنا في الدين الاسلامي لأنه أو رجل لاعن في الاسلام .

وقد حكى المسعودي أن قصة هلال بن أمية من قصة عويمر المجاشعي وزوجته خولة بنت عاصم .

وقال الخطاب ، والنووي ، وتبهما الحافظ ، يحتمل أن يكون هلال قد سأل رسول الله ﷺ أولاً ، ثم سأل بعده عويمر المجاشعي فنزلت الآيات في شأنهما معاً ، وقال ابن الصباغ في التلخيص ، قصة هلال بن أمية نزلت فيها الآيات الكريمة .

وأما قول الرسول ﷺ لعويمر : « ان الله أنزل فيك وفي صاحبك قرآناً » فمعناه ما نزل في قصة هلال بن أمية لأن ذلك حكم عام لجميع الناس .

واختلف العلماء في الوقت الذي وقع فيه اللعان ، فجزم الطبري وأبو حاتم أنه كان في شهر شعبان سنة تسع من الهجرة . وقيل : كان في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما وقع في البداري عن سهل بن سعد أنه شهد قصة الملاءة وهو ابن خمس عشرة سنة ، وقيل : كانت القصة سنة عشر ووفاته صلوات الله وسلامه عليه كانت في سنة إحدى عشرة سنة وروى ابن أبي عمير قال : فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني عجلان وقال : الله يعمد أن أعدكما كاذب فهل منكما من تائب (ثلثا) متفق عليه .

= وقد بدأ الله تعالى ، ذكر الزوج في آيات اللعان قبل الزوجة : فقال تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ، شهادة أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين » الآيات . ولأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل الذي قذفها بالزنا كما قال رسول الله ﷺ نلعل الحنفية والمالكية - قالوا : يسن الابتداء في اللعان بالرجل ، ولكن لا يجب ، ولو وقع الابتداء بالمرأة قبل الزوج صح اللعان ، واعتد به كالاتداء بالرجل ، لأنه لم يترك واجباً ، ولأن الله تعالى عطف آيات اللعان في القرآن بحرف الواو وهو لا يقتضي الترتيب وصفة اللعان أن يبدأ الإمام بالزوج فيشهاد أربع شهادات بالله أني لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا ، ويقول في الخامسة : لعنة الله على من كنت من الكاذبين فيما رميته به من الزنا ، وإن كان القذف بالزنا ونفى الولد ، فيما رميته به من الزنا ونفى الولد . وإن كان اللعان بنفى الولد فقط فيما رميته به من نفي الولد ، لأنه المقصود باليمين ، ثم تشهد المرأة أربع مرات تتولى في كل مرة - أشهد بالله أنه من الكاذبين فيما رماني به من الزنا ، أو من نفي الولد ، وتتولى في الخامسة ، نفي الله على من كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا ، وفي نفي الولد تذكره كذلك .

والمراد بقوله : أخوى - الرجل وامرأه ، قال ابن منده في كتاب السحابة : واسم
الرجل عويمر من بنى بكر واسم المرأة : حونبنت قيس ، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخى
عاصم .

تصريف اللسان

اللسان في اللغة : الإبعاد . يقال : لعنه الله أى أبعده من رحمة . وهو مصدر لأعن
يلعن ملعنة ، وفي الشرع هو مضمّن بملاعنة -جرى به الزوجين بسبب خصوص ،
وبصفة مخصوصة .

واللسان شعيرة من شعائر الاسلام ، وهو في حقه كحد القذف ، فان كان الزوج
كاذبا التمسق به كحد القذف ، حتى لا تقبّ شهادته بعد اللعان أبداً ، وهو في حق الزوجه
كحد الزنا ، ولهذا لا يثبت اللعان بالشهادة على الشهادة ، ولا بكسب القاضى ولا
بشهادة النساء كالحدود سواء بسواء ، ولا بد من طلبها ، لأن الحق لها كما في حد القذف .
واللسان : خصلة من خصال الدين الحنيف ، وحكم من أحكام الشريعة ، ومن خصوصيات
الامة المحمدية . وقد كان موجب القذف لحد في الاجنبية والزوجة مما . بقوله تعالى :
« والذين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا
تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون » (آية ٤ من سورة النور) .

ثم نسخ هذا الحكم في شأن الزوجات ، ونقل الى اللعان بقوله تعالى : « والذين
يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله
إنه الصادق . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويبرق منها الطأت إن
تشهد أربع شهادات بالله أنه إن الكاذبين ، والخامسة أن فُضِبَ الله عليها إن كان من
الصادقين » . (الآيات ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من سورة النور) .

وسبب نزول هذه الآيات الشريفة ما روى عن ابن عباس رحمهما الله تعالى أنه
قال : لما نزل قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء »
قال عاصم بن عدى الانصارى رضى الله تعالى عنه : « ان دخل منا رجل بيته فوجد
رجلا على بطن امرأته ، فان جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك قضى الرجل حاجته وخُسرَج ،
وان قتلته قتل به ، وان قال : وجدت فلانا مع تلك المرأة ضرب ، وان سكنت سكنت على غيظ
اللهم افتح وكان لعاصم - هذا ابن عم يقال له عويمر ، وله امرأة يقال لها خولة بنت
قيس ، فأتى عويمر عاصما فقال لقد رأيت شريك بن سمحاء على بطن امرأتى خسولة ،
فاسترجع عاصم وأتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ما أسرع ما ابتليت بهذا
في أهل بيتى . فقال رسول الله ﷺ : ما ذاك فقال : أخبرنى عويمر ابن عمى بأنه رأى
شريك بن سمحاء على بطن امرأته خسولة . وكان عويمر وخسولة وشريك كلهم بنو عم
عاصم .

فدعا رسول الله ﷺ بهم جميعا وقال لعويمر : أتى الله في زوجتك وابنة عمك ولا =

تلقاها ، فقال : يا رسول الله أقسم بالله أني رأيت شريكا على بطنها وأنى ما قربتها منذ أربعة أشهر ، وأنها حبلى من غيري ، فقال لها رسول الله ﷺ : اتقي الله ، ولا تخبري إلا بما صنعت ، فقالت : يا رسول الله ان عويم رجل غيور ، وأنه رأى شريكا يطيلن النظر الى وتصعدت معي ، فحصلت الغيرة على ما قال ، فأنزل الله تعالى الآية فأمر رسول الله ﷺ حتى نودي (الصلاة جامعة) فصلى المص ثم قال لعويم قم وقل أشهد بالله أن خولة زانية ، وأنى لمن الصادقين ، ثم قال في الثانية قل : أشهد بالله أني رأيت شريكا على بطنها ، وأنى لمن الصادقين ، ثم قال في الثالثة قل : أشهد بالله أنها حبلى من غيري وأنى لمن الصادقين ، ثم قال في الرابعة قل : أشهد بالله أنها زانية وأنى ما قربتها منذ أشهر وأنى لمن الصادقين ، ثم قال في الخامسة قل : لعنة الله على عويم — يعنى نفسه — ان كان من الكاذبين فيما قال ، ثم قال اقمى ، وقال لخولة قومي فقامت وقالت أشهد بالله ما أنا زانية ، وأن زوجي عويمر بن الكاذبين ، وقالت في الثانية أشهد بالله ما رأى شريكا على بطني وأنه لمن الكاذبين ، وقالت في الثالثة أشهد بالله أني حبلى منه وأنه لمن الكاذبين ، وقالت في الرابعة أشهد بالله ما رأيته على فاحشة فذ وأنه لمن الكاذبين ، وقالت في الخامسة غضب الله على خولة ان كان عويمر من الصادقين في قوله ، ففرق بينهما .

واعلم أنه اذا رمى الرجل امرأته بالزنا يجب عليه الحد ان كانت محصنة ، والتعزير ان لم تكن محصنة كما في رمى الاجنبية لا يختلف موجبهما ، غير أنهما يخطفان في المخلص ، ففي ذنب الاجنبى لا يسقط الحد عن العاذب الا باقرار المذنب ، أو بينة تقوم على الزنا ، وفي ذنب الزوجة يسقط عنه الحد بأحد هذين الامرين أو باللعان ، وانما اعتبر الشرع لللعان على هذه الصورة من الاجنبيات لوجهين : الاول : أنه لا مرة عليه في زنا الاجنبية والاولى له السر عليها : أما اذا وقع الزنا على زوجته فيلحقه العار والنسب الفاسد ، فلا يمكن الصبر عليه ، وتوقيفه على البينة كالمعتذر ، فلا جرم خص الشرع هذه الصورة باللعان .

الثاني : أن القالب في المتعارف من أحوال الرجل مع امرأته أنه لا يقصدها بالتلف الا عن حقيقة ، فاذا رماها نفس الرمي يشهد بكونه صادقاً ، الا أن شهادة الخصم ليست بكاملة فخص اليها ما يقومها من الايمان كشهادة المرأة لا ضعفت قوتها بزيادة العدد والشاهد الواحد يتقوى باليمين على قول كثير من الفقهاء .

اذا نكل الزوج أو الزوجة عن اللعان

اذا ذنب الرجل زوجته ، فالواجب هو الحد ، ولكن المخلص منه باللعان ، كما أن الواجب في ذنب الاجنبية الحد ، والمخلص منه بالشهود ، فإذا امتنع الزوج عن اللعان يلزمه الحد للعنف ، كما قال رسول الله ﷺ لسبل بن أمية حين ذنب زوجته : « أما البينة

وأما إقامة الحد عليك « فإذا لاعن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان يلزمها حد الزنا ، وإذا صدقته يقام عليها حد الزنا أيضا ، لأن الزاني يحد بالاقرار مرة واحدة ، وإن القرآن الكريم ذكر أن مقتضى قذف الأجنبية الاتيان بالشهود أو الجلد ، فكذا موجب قذف الزوجات الاتيان باللعان أو الحد ولأن قوله تعالى . « ويحرقونها العذاب » يدل على أنه الحد فثبت أنها لو لم تلعن لحدت وأنها بالاتيان باللعان دفعت عنها الحد ، رخص . المذاهب « وكان المرأة تقول : إن الرجل صادقاً فحدوني ، وإن كان كاذباً فخلوني ، فذا بالي والحبس وليس حبسي في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله ﷺ ، ولا في اجسام الامة ولا في القياس » .

ولأن الزوج قذفها ولم يأت بالخروج من شهادة غيره ، أو شهادة نفسه ، فوجب عليه الحد (١) تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم » وإن ثبت ذلك في حق الرجل ثبت في حق المرأة ، لأنه لا قائل بانفسق ، ولأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قال لخلوة حينما رماها زوجها بئزنا : « آهون عليك من غضب الله تعالى » .

من يصح لعانه

من صح يعينه صح لعانه ، فيجزي اللعان بين الحرين ، والعبدین . والمعدلين ، والفاسقين ، والذميين ، والمحدودين ، أو أحدهما رقيقاً ، أو كان الزوج مسلماً والمرأة ذمية (١)

(١) الحنفية — قالوا : إذا امتنع رجل اللعان حبس حتى يلاعن لأنه وجب عليه بنص القرآن الكريم فيحبس فيه لقدرته عليه أو يكذب نفسه فيحد ، لأنه إذا كسب نفسه فيما رماها به من الزنا ، سقط اللعان ، وإذا سقط اللعان وجب عليه الحد ، لأن القذف لا يخلو من موجب ، فإذا سقط اللعان صرنا إلى حد القذف ، إذ هو الأصل في الباب . وإذا لاعن الرجل وجب على المرأة اللعان بنص القرآن الكريم ، فإذا امتنعت . عسر . اللعان وعن الاقرار حبست حتى تلعنه . أو تصدقه فلا حاجة إلى اللعان ، ولا يجب عليها حد الزنا لأن من شرطه أن يقر الزاني أربع مرات مثل الشهادة ، ولأنها ما قبلت شيئاً سوى أنها تركت اللعان ، وهذا التبرك ليس ببيئة على الزنا ، ولا اقرار منها به . فوجب ألا يجوز رجما لقوله ﷺ : « لا يحددم امرئ الا بأحدى ثلاث » الحديث . وإذا لم يجب الرجم إذا كانت محصنة ، لم يجب الجلد في غير المحصنة ، لأنه لا قائل بالفرق ، ولأن النكول ليس بصريح في الاقرار فلم يجز اثبت الحد به كاللفظ المحتل الزنا ولغيره .

(١) الحنفية — قالوا : إذا لم يكن الزوج من أهل الشهادة بأن كان عبداً ، أو محدوداً في قذف . أو كافراً ، لا يصح لعانه ، وكذلك الزوجة إذا كانت ممن لا يجب على تأديتها الحد إذا كن أجنبيات ، نحو أن تكون الزوجة مملوكة ، أو ذمية ، أو محدودة في قذف ، أو مد

والحجة في ذلك قوله تعالى : « **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ** » فهو يتناول الكل ، ولا معنى للتمييز ولأن القيلس ظاهر من وجهين :

الاول : أن المقصود من اللعان دفع عن النفس ، ودفع ولد الزنا عن النفس وكما يحتاج غير المحدود - أي المدل - اليه فكذلك المحدود محتاج اليه فيجوز له اللعان .
والثاني : أجمعا على أنه يصح لعان الفاسق والاعمى وإن لم يكونوا من أهل الشهادة فكذلك القول في غيرهما ، والجامع هو الحاجة الى دفع عار الزنا .

وإذا لم يكن الزوج أهل للشهادة كما ذكرنا ، ورمى زوجته بالزنا ، فيجب أن يقام عليه حد القذف لأن اللعان امتنع من جهته فيرجم الى الموجب الاصلى .
وإن لم يكونوا من أهل الشهادة ، بأن كانا محدودين في قذف ، حد الزوج لأن اللعان امتنع من جهته .

واحتج الاحناف بما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : أربم من النساء ليس بينهم وبين أزواجهن ملاعة ، اليهودية وانصرانية تحت المسلم ، والحصرة تحت المملوك ، والمملوكة تحت الحر .

ولأن الواجب علو الذي يقذف الزوجة أو الأجنبية الحد بقوله تعالى : « **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ** » ثم نسخ ذلك للحكم عن الأزواج ، وبقي على الأجانب ، وأقيم اللعان مقامه فلما كان اللعان مع الأزواج قائما مقام الحد في الاجنبيات لم يجب اللعان على من لا يجب عليه الحد لو قذفها الأجنبية .

ولأن اللعان شهادة ، فوجب أن لا يصح الا من أهل الشهادة ، وإنما قال الاحناف ان اللعان شهادة لوجهين : الاول في قوله تعالى : « **وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ** » ، فسمى الله تعالى لعانهم شهادة ، كما قال تعالى : « **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ** » وقال تعالى : « **فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ** » .
الثاني ، أنه عليه الصلاة والسلام عين لآعن بين الزوجين أمرهما باللعان بلفظ الشهادة ، ولم يقتصر على لفظ اليمين ، اذ ثبت أن اللعان شهادة وجب ألا تقبل من المحدود في القذف لقوله تعالى : « **وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا** » . وإذا ثبت ذلك في المحدود ثبت في العبد والكافر ، أما الاجماع على أنها ليس من أهل الشهادة أو لأنه لا قائل بالفرق فقد أجاب الشافعية بأن اللعان ليس شهادة في الحقيقة ، بل هو يمين لأنه لا يجوز أن يشهد الإنسان لنفسه ، ولأنه لو كان اللعان شهادة كما قال الاحناف لكانت المرأة تآثي في اللعان بثمان شهادات لأنها على النصف من الرجل ولأنه يصح اللعان من الاعمى والفاسق

= صبية ، أو مجنونة ، أو زانية ، فلا حد عليه ولا لعان لأن المانع من جهتها ، فصار كما اذا صدقته في قوله الذي رماها به .

وعلى الحاكم أن يعزr الزوج في هذه الحالة لأنه الحق الشئ بها ، ولا يجب عليه لهذا المذر فوجب عليه التنزيه حسما لهذا الباب ، وحفظها للاعراف .

بالاجماع ولا يجوز شهادتهم فان قيل : الفاسق والفاسقة قد يتوبان قلنا كذلك العبد قد يعتق فتجوز شهادته ، ثم أكد الشافعي رحمه الله ذلك الرأي بأن العبد اذا عتق تقبل شهادته في الحال ، أما الفاسق اذا تاب فلا تقبل شهادته في الحال ، ثم أقر أبو حنيفة رحمه الله بأن شهادة أهل الذمة مقبولة بمحضهم على بعض ، ينبغى أن يجوز لللمان بين الذمي والذمية . والحدود تختلف بمن وقعت له ، ومعناه أن الزوج أن لم يلعن فنفس حد القذف عليه لرقه ، وإن لاس . وأم تلاعن اختلف حدها بإحصائها ، وعبرتها ورقها .

ويتعلق باللمان خمسة أحكام : حره المهر ، ونفى الولد ، والفرقة ، والتحرير ، المؤبد . وبجواب أحد عليهما ، وكلها تثبت بمسرد لمانه ، ولا يفتقر منه إلى لعان الزوجة ، ولا إلى حكم النكاح ، فإن حكم الحاكم به كان تنفيذاً منه لا إيقاعاً للفرقة لأن الفرقة حصلت بمجرد أن انتهى الزوج من شهادته وقسمه ، ولا يتوقف ذلك على صدور حكم الحاكم بالفرقة ، فكان اللمان طلاقاً بائناً لما رواه الجماعة عن ابن نافع عن ابن عمر ، أن رجلاً لآعن بمراته . وانتفى من ولدها ففرق النبي بينهما وألحق الولد بالمرأة .

وقوع الفرقة باللمان

تقع الفرقة باللمان وبذلك تبين الزوجة من الرجل مؤبداً — أي تطلق منه — وهذا المعنى يسجل غضب الله ولعنته على الكاذب حقا .
اختلف العلماء في وقت وقوع الفرقة باللمان (١) .

(١) الحنفية والحنابلة — قالوا : لا تقع الفرقة بفرأعها من اللمان حتى يفرق الحاكم بينهما ، ولا تقع الفرقة قبل صدور الحكم .

وحجتهم في ذلك ما روى بن سعد في قصة المجلاتي ، مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً ، وبما روى في قصة عويمر أنهما لما فرغا قال عويمر « كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها ، وهي طالق ثلاثا ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ فلو وقعت الفرقة باللمان لبطل قوله كذبت عليها أن أمسكتها ، لأن أمساكها غير ممكن . وما قال سهل بن سعد في هذا الخبر « مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً ، ولو كانت الفرقة واقعة باللمان استحتم التفریق بعدها .

الشافعية — قالوا : إذا أكمل الزوج الشهادة والالتمان فقد زال فرائض أمراته ولا تحل له أبداً التمتع أو لم تلتن ، وذلك لقوله تعالى : « ويدرونها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين » ، فذا على أنه لا تأثير لللمان المرأة إلا في دفع العذاب عن نفسها . وأن كل ما يجب باللمان من الأحكام فقد وقع بلمان الزوج ، ولأن لمان الزوج وعده مستقل بنفى الولد ، فوجب أن يكون الاعتبار بقوله في الإلحاق لا بقوله ، ألا ترى أنها في لمانها تطلق الولد به ونحن ننفيه عنه فيعتبر نفى الزوج لا إلحاق المرأة به .

اجتماع الزوجين بعد اللعان

المتلاعنان لا يجتمعان أبداً بعد الفرية وذلك عند الشافعية والمالكية والحنابلة وخالف
الحنفية (١) .

وحجتهم ما روى عن النبي ﷺ أنه قال الملاحن بعد اللعان ، لا سبيل لك عليها ،
ولم يقل حتى تكذب نفسك ولو كان الأكاذب غاية لهذه الصرمة لردّها الرسول ﷺ .
هذه الغاية كما قال في المطلقة بالثلاث فإن طلقها فلا تطل له من بعد حتى تنكح زوجاً
غيره .

ولأن اللعان فسخ فيكون التحريم مؤيداً كالرضاع فلا تطل له أبداً وفي الحديث
« المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » .

ولما روى عن الإمام علي كرم الله وجهه . وعمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود
رضي الله عنهم أنهم قالوا : لا يجتمع المتلاعنان أبداً (٢) .
وما رواه الزهري عن سئل بن سعد في قصة العجلاني ، مضت السنة أيها إذا تلاعنا
فرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً ، فدللت هذه الروايات كلها على تحريم الزوجة على
زوجها مؤيد .

« ولهذا إذا كذب الزوج نفسه الحق به الولد، وما دام يبقى ممرا على اللعان فالولد منفي
عنه وإذا ثبت أن لعانه مستقل بنفي الولد وجب أن يكون مستقلا بوقوع الفرية ، لأن
الفرية لو لم تقع بنتفى الولد لقوله ﷺ « الولد للفراش » فما دام يبقى الفراش
التحق به ، فلما انتفى الولد عنه بمجرد لعانه وجب أن يزول الفراش عنه بمجرد لعانه .
المالكية — قالوا : إذا فرغا من اللعان وقعت الفرية بعد لعانهما خلصة وإن لم يفرق
الحاكم بينهما .

وحجتهم في ذلك فلاتهم لو تراضيا على البقاء على النكاح بعد اللعان لم ينفيا ،
بل يفرق بينهما فدل ذلك على أن اللعان قد أوجب الفرية وإن لم يفرق الحاكم بينهما .

(١) الحنفية قالوا : — إذا كذب الرجل نفسه وأقيم عليه الحد ، زال تحريم المعتد
« وحلت له بنكاح جديد ، فهو تحريم مؤقت ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى (وَأَهْلَ لَكُمْ
مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) » وقوله تعالى : « فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » فاللعان ثلاثاً ،
لا يتأبد به التحريم .

(٢) الحنفية — قالوا : أكثر كلمات اللعان تعمل عمل الكل إذا حكم به الحاكم .
« كقولهم لا يجتمعان أبداً » فبعض كلمات اللعان لا يتعلق بها الحكم فأنها
الشافعية — قالوا : لو أتى أحدهما

الشروط الواجب توافرها في اللعان

يشترط في اللعان أن يكون من الزوج سواء دخل بها أم لا ، وأن يكن بالغاً ساقلاً مسلماً .

ويشترط لثبوت اللعان أن يكون أمام الحاكم ويشترط حضور جماعة اللعان لا تتألف عن أربعة عدول ذكور ، لاحتمال نكول الزوج ، أو إقرارها ، ويشترط أن تكون الزوجة في عصمتها . بنكاح صحيح ، دون الفاسد أو تكون في العدة . ويشترط الاتيان بكلمات كاملة .

لعان الأخرس

ويصح إيمان الأخرس إذا كان يحسن الكتابة ، ويشترط أن يكرر الكتابة خمس مرات قبل الشهادة .

هل اللعان شهادة أم يمين

اختلف الأئمة في اللعان هل هو شهادة أم يمين فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) .

اللعان على الحمل قبل الوضع

اختلف العلماء في ذلك فانظر أقوالهم أسفل الخط (٢) .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا : أن اللعان يمين .
الحنفية ، والمالكية — قالوا : أن اللعان شهادة مؤكدة بالإيمان ، موثقة باللعن ، والنفس ، وذلك لقول الله تعالى : « فشناعة أحدهم أربع شهادات بالله » ولقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه . فجاء هلال فشهد ثم جاءت فشهدت ، كما روى ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) الشافعية والمالكية — قالوا : يصح اللعان على الحمل قبل الوضع ، طلقاً ، ويصح كذلك نفى الحمل .

إلا أن المالكية اشتروا أن يكون استبرأؤها بثلاث حيضات أو بحيضة واحدة على خلاف منهم .

واستدلوا بالحديث السابق ، وأن اللعان وقع الزوجة حامل . ولأن الحمل قرينة قوية يتأكد منها وجوده ، ولحصول الرية بمجرد الحمل ، فيصح اللعان لاجله مبادرة للخلوص من العار الذي يلحقه من جراء ذلك .

الحنفية والحنابلة — قالوا : لا يصح اللعان ، والنفي قبل الوضع لعدم التيقن لاحتمال أن يكون الحمل رطباً .

ولا يصح نفي الولد بعد الاقرار به . لأنه لو صح الرجوع بعد الاقرار لصح في كل اقرار . فلا يمكن أن يتقرر حق من الحقوق، والثاني باطل بالاجماع ، وقد روى أن رجلاً اعترف بولده في بطنها ثم أنكره بعد ولادتها فجلده عمر رضى الله تعالى عنه وألحق به الولد .

هل تستحق المرأة المسوخة باللمان نفقة

اتفق العلماء على أن المرأة المسوخة باللمان لا تستحق في مدة المدة نفقة ، ولا سكنى ، لأن النفقة إنما تستحق في عدة الطلاق لا في عدة الفسخ ، وكذلك السكنى (١) .

حكم الأخرس

يصح قذف الأخرس ، ويصح لعانه لزوجته (٢) ، إذا كانت له إشارة مفهومة بوضوح قصده ويعلم ما يقوله أو كان يصح الكتابة ، ويلزمه الحد في هذه الأحوال ، لأن من كتب أو أشار إلى القذف إشارة يفهما الناس، فقد رمى المحصنة وألحق العار بها ، فوجب اندراجها تحت الظاهر وعمول معاملة الناطق

ولد المتلاعنين

ذكر الفقهاء أن ولد المتلاعنين ينسب إلى أمه ، فيثبت منها إذا ماتت ، وترثه إذا مات قبلها ولا يصح لأحد أن يرمى المرأة بالزنا . بالرجل الذي اتهمها به زوجها ، ومن قذفها بالزنا يحد حد القذف ، وذلك لأنه لم يتبين صدق ما قاله الزوج فهي محصنة ، والأصل عدم الوقوع في المحرم ، ومجرد وقوع اللعان لا يفرجها من الطاف ، والأعراض محمية عن الطلب ، التصريح بالمعيب ، ما لم يحصل اليقين ، ولا يصح لأحد أن يرمى ولد المتلاعنين بأنه ابن زنا ، ومن دعاه ولد الزنا يجلد ثمانين جلدة ، وقرابة الولد المنفى قرابة أمه ، ولما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما (وقضى أنه ليس عليه قوت ولا سكنى من أجل أنهما يفتقران ، بغير طلاق ولا متوفى عنها) وقويه (وألحق الولد بالمرأة) وفي رواية (فكان الولد ينسب إلى أمه) أى صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما ، وعصبة أمة تمير عصبة له ، وروى أن النبي ﷺ قال وحديث اللعان ، ومن رماها به جلد ثمانين جلدة (وفي رواية) وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا يرمى ولدها . ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد (.

(١) الحنفية - قالوا : اللعان طلاق يوجب النفقة والسكنى .

(٢) الحنفية - قالوا : لا يصح قذف الأخرس : ولا لعانه : لوجود شبهة تدرك الحد

لا يصح للملاعن أن يسترد مهره

قال الفقهاء : إذا تم اللعان فإن الزوجة بفسخ عقدها ، وتستحق المال الذي يملكها من المهر بما استطل الزوج من فرجها في المدة السابقة لللعان . فقد روى أن حنبل بن أمية بعدما لاعن امرأته قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الصدق الذي سلمه إليها يريد أن يرجع به عليها فأجابته النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله (لا سيما لك عليها ، وأنها قد استحقته بذلك السبب وأوضح له استحقاقها له على فرض صدقه ، وعلى فرض كذبه : لأنه مع الصدق قد استوفى منها ما يوجب استحقاقها له ، وعلى فرض كذب كذلك مع كونه قد ظلمها برميها بما رماها به ، وهذا الرأي مجمع عليه في الزوجة المدخول بها ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله : للتلعين حسابكم على الله . أحكما كاذب لا سبيل لك عليها قال : قال يا رسول الله مالي ، قال لا مال لك أن كنت صدقت عليها فهو بما استطلت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أهد لك منها) متفق عليه .

أما الزوجة التي لم يدخل بها زوجها فذهب الجمهور إلى أنها تستحق نصف المداين كثيرها من المطلقات قبل الدخول .

مخالفة لون الابن لأبيه

لا يجوز للاب أن ينم ، ولده بمجرد كونه مخالفا له في اللون وذلك عند انحنفية والمالكية وخالف الشافعية والحنابلة (١) .

(١) الشافعية — قالوا : إذا لم ينضم إلى المخالفة في اللون قرينة زنا أم يجوز النفي ، فإن اتهمها فانت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح .

الحنابلة — قالوا : يجوز نفي الولد الذي جاء لونه مخالفا لونه أبيه مع القرينة .

مطلقا ، وأما بدون القرينة فلا . فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجلا من بني فزارة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال ولدت امرأتى غلاما أسود وهو حينئذ يعرض بأن بنفيه ، فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم) هل لك من إبل ؟ قال نعم ، قال : فما لونها ؟ قال خمر ، قال هل فيها أورك ؟ قال : إن فيها أورقا ، قال : فثني أتاها ذلك ؟ قال : عسى أن يكون نزع عرق ، قال : فهذا عسى أن يكون نزع عرق ، ولم يرخص له في الانتفاء منه ، رواه الجماعة ، ولأبي داود في رواية (أن امرأتى ولدت غلاما أسود وإنني لنكره) .

وروى عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت (أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دخل على تيرق أسيريه وجهه ، فقال ألم ترى أن مجزرا نظرتنا إلى زيد بن حارثة وأسامة ابن زيد فقال أن هذه الأقدام بعضها من بعض ، رواه الجماعة وذلك أن الناس كانوا قد ارتابوا في زيد بن حارثة وابنه أسامة — وكان زيد أبيض وأسامة أسود ، فتكلم في ذلك بقول كان يسوء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلما سمع قول المجزبي فرحبه وسرى عنه ، لأنه رفع التهمة عن سيدنا .

نفى الولد بعد الولادة

واتفق العلماء على أن الزوج لو نفى الولد عقب الولادة انتفى ، وإذا لم ينفيه حتى طالبت المدة بعد الوضع لم يكن له نفيه ، لأنه قبل التهانى بالولادة ، واتباع حجرات الولادة . وقيل هدايا لأصدقاء ، فإذا فعل ذلك ، ومضت مدة عليه وهو ممسك كان فعله اعترافا ظاهرا بالولد فلا يصح نفسه بعده . وقد روى عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال (قضى عمر بن الخطاب في رجل أنكر ولد امرأته وهو في بطنها ، ثم اعترف به وهو في بطنها حتى إذا ولد أنكره : فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة لشره عليها ثم ألحق به ولدها) . وورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ لا عن بين هالك بن أمية وامرأته) وورق بينهما ، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ، قال عكرمة رضي الله عنه : (فكان ذلك الولد بعد ذلك أميرا على مصر من الأمصار . وما يدعى لأب) رواه أحمد . وإذا كان الزوج غائبا في بلد نائية . فعلم بولادة زوجته عند حاضرة من سمعه ، فسكتها ولدت حائضه . فيصح له نفيه عقب علمه بولادته ، فإذا مكث مدة بعد العلم ، فلا يصح له أن ينفيه ، لأنه رضي به . ولا ينفي نسب الحمل قبل الولادة لأنه حكم عليه ، ولا حكم على الجنين قبل الولادة . كالإرث والوصية ، وإنما يؤجل الحكم عليه حتى تلد . ومن وادى ولدين في بطن واحد فاعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ، ولا عن . وإن عكس بنفى الأول ، واعترف بالثاني ثبت نسبهما وأقيم عليه الحد ، أما ثبوت النسب فلائهما توأمان خلقا من ماء واحد فمضى ثبت نسب أحدهما باعترافه ثبت نسب الآخر ضرورة ، ولأنه لما نفى الثاني لم يكن مكذبا بنفسه فبلاع ، ولما نفى الأول صار مكذبا بنفسه باعترافه بالثاني : فيجحد .

من قذف زوجته برجل سماه

ولو قذف رجل زوجته برجل يعينه وسماه فقال : زني بك فلان . لاعت الزوجية ، وحده للرجل الذي قذفه أن يطلب الحد ولا يستلحد القذف باللعان ، وذلك عند العنيفة والمالكية وخالف الشافعية والحنابلة (١) .

= زيد ، وأثبت صدق نسب أسامه منه ، وذلك حق ، والرسول ﷺ لا يظهر أنسور إلا بما هو حق عنده ، وأسامة قد ثبت فرائض أبيه شرعا ، ولا وقعت القالة بسبب اختلاف اللون . كان قول المدعي دافعا لمثالة السوء .

(١) الشافعية - قالوا : أنه يجب عليهما حد واحد لهما ، فإن ذكر القذف في ثمانه ، سقط الحد عنه .

حكم العنان من غير رؤية

في ذلك اختلاف المذاهب (١) .

من رأى زوجته تزنى في العدة

إذا بانفت زوجته منه ، ثم رآها تزنى في أيام العدة فليس له أن يلاعنها أصلا ، لأنها صارت أجنبية له بعد طلاقها وذلك عند الحنفية والحنابلة وخالف المالكية (٢) .

من طلق امرأته عقب العدة وأنت بولد

لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب المقدّم مباشرة من غير إمكان وطئها وأنت بولد لست

= الحنابلة — قالوا : عليه حد واحد لها ، ويسقط بلعانها .

ررى عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه (أن هلا ، بن أمية كذب امرأته بشريك بن سمعاء ، وكان أخا أنبراء بن ميثم لأمه ، وكان أول رجل لآعن في الاسلام قتل ، فلاعنها فقال رسول الله ﷺ أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطا . فضى المينين نهر لهلل بن أمية وإن جاءت به أكحل ، جمدا ، حمش السائقين ، فهو لشريك بن سمعاء ، قال : فأنبتت أنها جاءت به أكح ، جمدا ، حمش لسائقين) روى أحمد ، ومسلم ، والنسائي (والبسط — هو المسترسل من الشعر ، وقوله (فضى المينين) هو فاسد المينين — والأكحل الذى في عينه سواد — والجمد من الشعر خلاف البسط ، أو القصير منه ، وقوله (حمش السائقين) أى رقيق السائقين ، وقى رواية : فأخبره بالذى وجد عليه امرأته ، وكان ذلك الرجل ، مصفرا ، قليل الشعر ، سبطا ، وكان الذى ادعى عليه أنه وجد عند أهله ، دخلا ، آدم ، كثير اللحم . فقال رسول الله ﷺ (اللهم بين) فوضعت شبيها بالذى ذكر زوجها أنه وجده عندها ففعلن رسول الله ﷺ بينهما .

(١) المالكية — قالوا ، لو قال لزوجته — بإذنية — وجب عليه الحد أن لم يثبت ، وليس له أن يلاعن حتى يدعى رؤيته بعينه لأن الرؤية شرط في العنان عندهم .

الحنفية ، والشافعية — قالوا : أن للزوج أن يلاعن زوجته ، ولو لم يذكر رؤيته ، لأنها ليست بشرط عندهم .

(٢) المالكية — قالوا : إذا بانفت زوجته منه ، ثم رآها تزنى في أيام العدة ، فله أن يلاعنها ، ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه . وقال : كنت استبرأتها بحيضة ، فله أن يلاعنها أيضا .

الشافعية — قالوا : أن كان هناك حمل ، أو ولد ، فله أن يلاعن ، والا فلا حق له .

أشهر من المقد ، لم يلحق به (١) ، كما لوئنتبه لأقل من ستة أشهر ، للتأكد من أنها حملت به قبل إجراء المقد .

أحكام بنت الزنا

قال المناء : البنت المتزوجة من الزنا أجنبية عن الزاني ، فلا ترثه إن مات قبلها ، ولا تنسب اليه ، ولا يجب عليه الإنفاق عليها ، ولا يجوز له أن يفتلي بها ، ولا يملك عليها ولاية التزوج ، أي لا يكون وليا عليها ، ولا يصح له أن يرثها إن ماتت قبله وتركت مالا : فهي في المحرمات الميراث أجنبية عنه ، وفي حكم الزواج والمصاهرة ، قريبة منه ، لا يصح زواجها ولا مصاهرتها ، ولا تنكاح أصولها وفروعها ، ولا يصح لها أن تتزوج منه ولا من أصوله وفروعها ، وذلك هو القول الراجح ، وسواء تأكد أنها من مائة ، أو شك في ذلك ما دام قد زنى بأماها ، وجاء الحمل بها في أثناء الاتصال بالزنا ، فترجع كفة أنها خلقت من ماء الزنا .

من تزوج امرأة وغاب عنها

لو تزوج رجل بامرأة ، وغاب عنها سنتين ، فأتاها خير وفاته ، فاعتدت منه ثم تزوجت وأتت بأولاد من الزوج الثاني ، ثم قدم الأول ، فإن الأولاد يكونون للزوج الثاني للتأكد من أنه تزوج المرأة ووساها . وهي (امرأته) فرأشه .
وذلك رأى الشافعية والمالكية والحنابلة أما الحنفية فلم يروى مخالف فانظره أسفله ، الخط (٢) .

ومحة الحنفية في ذلك هو قول الرسول ﷺ (الولد للفراش وللعاهر الحجر) رواه الجماعة عن أبي هريرة رضي الله عنه . وفي لفظ للبخاري ، الولد لصاحب الفراش فقد سارت فراشا بالمقد فالولد له بنص الشارع . الأحكام يرجع وضعها اليه ، ولو لم تتبها لبعض المقول .

ومعنى الفراش في الحديث هو اسم المرأة (٣) ، وقد يبرر به عن حالة الافتراش ، وفي القاموس : (أن الفراش زوجة الرجل) قيل ومنه (فرش مرفوعة) وللجارية يفتريها الرجل .

(١) الحنفية — قالوا : أنه يلحقه إذ عقد عليها بحضور الحاكم ، ثم طلقها عقب المقد ، وأتت به لست أشهر لا أقل ، لا أكثر منها . فإن الولد حينئذ يلحقه . لحدوثه قبل الطلاق وبعد المقد .

(٢) الحنفية قالوا : لو تزوج رجل بامرأة ، وغاب عنها سنتين ، فأتاها خير وفاته ، فاعتدت منه ، ثم تزوجت وأتت بأولاد من الزوج الثاني ، ثم قدم الأول ، فإن الأولاد يلحقون بالأول ، وينتفون من الثاني ، وترجع إلى الأول .

(٣) الحنفية — قالوا : أن الفراش في الحديث الشريف اسم للزوج وأنشد ابن الأعرابي =

وقوله (وللعاهر الحجر) العاهر الزاني - يقال : عهر أى زنى - قيل ، ويختص ذلك بالثلاث - ومعنى له الحجر ، النضية ، أى لاشئ له فى الولد ، وقيل : ان المراد بالحجر أنه يرحم الحجارة اذا زنى وكان محصنا .

وروى عن الجماعة عن السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : اختصم سعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن أبى زمة الى رسول الله ﷺ - فقال سعد : يا رسول الله ابن أختي بنت أبى وقاص ، عهد الى أنه ابنه ، انظر الى شبهة ، وقال عبد الله بن زمة : هذا أخى يا رسول الله ولد على فراش أبى ، فنظر رسول الله ﷺ الى شبهة ، فرأى شبهة بينا بينهما ، فقال : هو لك يا عبد الله بن زمة ، الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، واحتجبنى منه يابسة بنت زمة قال ، فلم ير سودة قط ، رواء الجماعة - وسودة هى أم المؤمنين رضى الله عنها .

فانحنياً يثبتون النسب ، مجرد العقد ، وقالوا : ان مجرد المطة كافية ، ويكفى إمكان الوطء ليس معرفته بل قالوا : لو أن رجلاً تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فولدت لسته : شهر أكل الولد ملحاً به .

ولا بد فى ثبوت الولد أن تأتى المرأة به بعد منى أمه ، مدة الحمل وهو ستة أشهر من وقت إمكان الوطء فى النكاح الصحيح أو الفاسد بعد الأئمة الثلاثة ، أو تأتى به من وقت العقد وان لم يجتمع بها عند الأحناف ، فلو ولدت قبل منى المدة لقطعنا بأن أولاد من قبل سعد - فلا يلحق بحد - وقائراً : لا يجوز لحاق الولد بأكثر من رجل واحد .

حكم نكاح الزانية

إذا زنى رجل بامرأة يجوز له أن يتزوجها بعد ذلك بعته صحيح ، وذلك لأن ماء الزنا لا حرمة له ، ولما روى أن رجلاً زنى بامرأة فى زمن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، فجاءها مائة جلدة ، لأنها كانتا غير محصنين ، ثم زوج أحدهما من آخر ، فافهما سنة ، وروى مثله ذلك عن عمر ، وابن مسعود ، وجابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ، وتلى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فى هذا الحكم : أنه سفاح ، وآخره نكاح ، والنكاح مباح ، فلا يحرم السفاح النكاح ، ذلك مثل رجل سرق من حائط ثمرة ، ثم أتى صاحب البستان فاشتري منه ثمرة فما سرق حرام ، وما اشتري حلال . وخلف المالكية (١) .

== مستنداً على هذا المعنى قول جرير ، بانت تمانقه ، وبنت نراشها .

(١) المالكية - قالوا : اذا زنى الرجل بامرأة فلا يحل له أن ينكحها حتى يستبرأ من ماء الفلج ، لأن النكاح نه حرمة ، وبه حرمة الا يجب على ماء السفاح ، فيختلط الحلال بالحرام ويمتزج ماء المهانة بماء البرة ولأن الله تعالى يقول : « الزانى لا ينكح (لا زانية أو مشركة) » ثم قال : « وحرمة ذلك على المؤمنين » .

الحكم إذا زنت الزوجة أو الزوج

احتج جماعة من العلماء بقول الله تعالى « الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » .

فقاروا : من زنى فسد نكاح بينه وبين زوجته . وإذا زنت الزوجة فسد النكاح بينهما وبين زوجها ، ووجب عليه أن يفارقتها .

وقال بعضهم ، لا يفسد النكاح بذلك ولا يفسخ العقد بالزنى من أحدهما . ولكن يؤمر الرجل بطاقتها إذا وقعت الزوجة في الزنا ، ولو أمسكها ، ثم ، ولا يجوز التزوج بالزانية التي اشتهرت بذلك ولا يجوز التزوج من الزانية الذى منظرها بالفاحشة ، واشتهر بها ، إذا ظهرت التوبة الصادقة عليه .

وقال : من كان معروفا بالزنى أو بغيره من الفسقة ، معاناه ، مستعرا بمصارم الاسلام ، فنزوه من أهل بيت محافظين ، وغرم من نفسه ، ثم علموا بذلك ، فاختار في البقاء معه ، أو غرقه ، وأصبح ذلك كميح من العيب التى تفسخ العقد ، واحتجوا بقوله ﷺ (لا ينكح الزانى المجلود الا مثله) أما من لم يشتهر بالفسق فلا يصح أن يفرق بينه وبين زوجته .

وقال بعضهم : إذا زنت زوجة الرجل ثم يفسد النكاح ، وإذا زنى الرجل لم يفسد نكاحه مع زوجته .

وقالوا : ان الآية منسوخة — وروى أن رجلا سأل رسول الله ﷺ فقال : ان امرأتى لا ترد يد لاسن ، فقال : ملقتها ، فقال : ائتي بها ، فقال : أمسكها » .

حرص الشريعة على كرامة الناس وأنسابهم

لأن الشريعة الاسلامية حريصة على محو الرذائل الخلقية ، والضرب على أيدي العابثين بالاخلاق ، التى عليها توام الامم ، وسبلتها ، حريصة على كرامة الناس ، وأنسابهم ، فلم يبق أمام الأمة الا أن تتمسك بالميلنة ، والحياء ، ولا تجام بالفواحش ، والا أوشك الله أن يسلب عليها من لا يرحمها .

ولقد نهى الشرع الحكيم عن الزنا ومنه من النكاح الحرام وجعله من الذنوب التى

وقد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال : إذا زنى الرجل بالمرأة ثم ينكحها بعد ذلك فهما زنايان أبدا فان الله تعالى يقول : « وأهل لكم ما وراءكم ان تبغوا بأموالكم مهملين غير مسلمين » فأباح نكاح غير المسلمين وأبطل نكاح غيرهم .
وانفقوا على أنه اذا عقد عليها ، ولم يدخل بها حتى استبرأها من ملته الحرام ، فان ذلك ، جائز وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن رجل زنى بامرأة ثم تزوجها ، فذكرته .

تحيط الأعمال رتدخّل فاعلمها النار فقال تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف أنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً » الآية ٢٢ من سورة النساء .

وقال تعالى : « والذين يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهاناً » فقد قرنه الله تعالى بالشرك وقتل النفس التي حرم الله ، وهما من أفحش الذنوب وأكبر الذبائر التي حرّمها الله تعالى ، فدل ذلك على عظم حرمة الزنا ، وأنه من أعظم الذنوب وأفحشها ، حيث عقب الله تعالى على ذكر هذا الذنب ، بأن فاعله يرتبب أثماً عظيماً ، ويؤاخذ الله له العذاب في جهنم ، ويمكث فيه مدة طويلة محترقاً مهاناً كأنه مخلد فيها .
وقد دلّ الله تعالى « قرأنا حرماً ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن » الآية ٣٣ من سورة الأعراف . وقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ، الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين » آية ٢ و ٣ من سورة النور .

وعن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله . وإنى رسول الله الا باحدى ثلاث : الثيب الزاني ، رائنس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » . رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى . رحمهم الله .

وعن عبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا بغياء العرب ايا بغياء العرب ، ان أخوف ما أخاف عليكم الزنى ، والشهوة الخفية ، رواه الطبرانى .

وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا زنى الرجل خرج منه الايمان ، فكان عليه كالظلة ، فإذا أقبل رجع اليه الايمان) رواه أبو داود واللفظ له .

وفي رواية للبيهقى قال : قال رسول الله ﷺ : (ان الايمان سريال يسريه الله من يشاء ، فإذا زنى العبد نزع منه سريال الايمان فان تاب رد عليه) .

وروى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا يذكّهم ، ولا ينظر اليهم ، ولهم عذاب أليم ، شيخ زان ، ومكذّاب ، وعالم مستكبر) رواه مسلم والنسائى ، وراه الطبرانى فى الأوسط ولفظه : (لا ينظر الله يوم القيامة الى الشيخ الزانى ، ولا المعجوز الزانية) .

و. روى عن مريدة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : (ان السموات السبع والأرضين السبع لقرن لشيوخ الزاني ، وان فروج الزناة يؤذى أهل النار نقرن ريحها) رواء البزار .

غيرة المسلم على عرضه

ان الاسلام قد حارب الزنا من أول وهله فدعا الناس الى الأفاف والامسك بالطهر والفضيلة وقال رسول الله ﷺ (عدوا تعدوا معكم) ورغب في التزوج بالنساء المصونات ، الصالحات ، المقييات الحافظات لفروجهن فقال تعالى : « والصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » وقال تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) وقال ﷺ (خير النساء الودود الولود التور ، اذا نظرت اليها سرتك واذا أمرتها أطاعتك واذا غبت عنها حفظتك في مالك وعرضها) .

ولما ظهرت حادثه الافك واتهم الناس السيدة عائشة رضى الله عنها وهي انظاهرة البرية أنزل الله تبارك وتعالى براءتها في القرآن الكريم ودافع عنها بخمس عشرة آية في سورة البور حتى يطهر ساحتها ويظهر للعالم براءتها من هذه الفاحشة المنكرة ، ودافع الله عز وجل عن السيدة مريم أم سيدتنا عيسى من الزنا في عدة آيات من كتاب الله تعالى « ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها » وقال تعالى « والتي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا » وقال تعالى « يا مريم ان الله اصطفاك وطهرتك واصطفاك على نساء العالمين » ردافع الله تعالى عن التهمة التي قبلها بنو اسرائيل على سيدتنا موسى « قال تعالى : « فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها » حتى تظل سلسلته طاهرة وشرفه محفوظا أمام قومه .

وقد نهى النبي ﷺ عن السكوت عن المنكر اذا علم به المرء في زوجته أو أهل بيته أو شرك في سوكهن فان السكوت على المنكر من أفطن الأمور التي تضع كرامة المرء في الدنيا وتوجب العقاب الشديد في الآخرة . قال رسول الله ﷺ : (لا يدخل الجنة ديوث) والديوث هو الذي انهدمت شهامته وغيرته على عرضه فاصبح لا يبالي بمن يدخل على أهله بيته ومن يخرج ولا يهيم سلوك نسائه وبناته بل يسكت على المهانة ويرضى بالدون ويتبرأ الخطيئة في أهله فهذا من أبغض الناس عند الله يوم القيامة ولن تنفعه عبادة ، ولا طاعة ولا قرابة يتقرب بها الى الله ، مادام فيه هذا الداء القطر .

روى الامام أحمد واللفظ له والنسائي والحاكم وقال في صحيح الاسناد ، أن الرسول ﷺ قال (ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة ، مدمن الخمر ، والمارق لوالديه ، والديوث الذي يقتر في أهله الفسث) . وروى الطبراني بسند صحيح أن رسول الله ﷺ قال (ثلاثة لا يدخلون الجنة أبدا الديوث والرجثة من النساء ومدمن الخمر قالوا : يا رسول الله ، أما مدمن

الخمر فقد عرفناه ، فما الديوث ؟ قال : الذى لا يبالي من يدخل على أهله . قيل : فما الزجلة من النساء ؟ قال : التى تشبه بالرجال .

كل هذه القصص التى ذكرناها فى هذا الباب لتقيم الدليل على أن جريمة الزنا من أفسس الأمور ومن أخطر الجرائم على الأفراد والأسر والجماعات ، وعلى أنها سبب فى ضياع الأموال وانتشار الخمر وقتل الأنفس وفساد المجتمع ، أنها توقع العداوة والبغضاء بين مخوف المؤمنين وتوهن من قوتهم وتضعف من عزيمتهم وتسلبهم العزة والمكرامة والمروءة والشهامة وتخرس فى نفوسهم الذلة والدناءة والضعف والجبن والخور وتصرمهم من لذة الحرية والاستقلال . وأن شئت فقل ، أن هذه لجريمة سب كل نساد ، وعنوان كل خطيئة ومعمل لهمم المجتمع كله وتقويض أركانه ، مما تستوجب من اهتمام الشارع بهذه الجناية وتحريم مقدستها ، من النظرة المربية ، وليس المرأة الأجنبية وسماع صوتها ، إلى الخنوة بها وغير ذلك حتى : الباب عن الوقوع فى الزنا .

ولا تستجب من سن الشرع هذا الشرع الرادع من حلد البكر مائة جندة ، وضرب المعصن بالحجارة حتى يموت ، وعدم الشفقة والرحمة بهم ، وتشريع اللعان وتعميم التذلف وإقامة الحد على الفاحش ، حتى يحفظ على الناس أعزاهم ويبقى المجتمع فى أمن وسلام وسعادة وأطمئنان ، ولا تنس أن أول جريمة قتل حصلت فى الوحد بعد أن خلق الله الأرض وعمرها سبعة أيام إنما هى جزاء شهوة الفرج ، ومن أجل النساء — وهى قضية قابلية وهابيل .

لا يجوز الرأفة فى إقامة الحدود

قال الله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله » قال المفسرون : يحتل أن يكون المراد أن لا تأخذكم رأفة بأن يعطل الحد أو ينقص منه ، والمعنى لا تعطوا حدود الله . ولا تتركوا إقامتها للشفقة والرحمة وهذا قول مجاهد ، وسكرية ، وسعيد بن جبير .

وقيل : يحتل أن لا تأخذكم رأفة بما يخفف الجلد . ويحتل كلا الأمرين ، والأولى أولى ، لأن احدى تقدم ذكره فى الآية الشريفة . الأمر بنفس الجلد . ولم يذكر صفته ، فما يعقبه يجب أن يكون راجعاً إليه . وكفى برسول الله أسوة فى ذلك حيث قال : لو سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها . ونبه بقوله (فى دين الله) على أن الدين إذاً واجب أمرام . يصح استعمال الرأفة إلا فى خلافه .

وأما قوله تعالى : « أن كنتم تؤمنون بآلله واليوم الآخر » فهو من باب التمهيد والتهذيب المنسوب لله تعالى ودينه . قال الجبائى فى تفسيره الآية : أن كنتم مؤمنين فلا تتركوا إقامة الحدود ، وهذا يدل على أن الائتمثال بأداء الواجب من الايمان ، والرأفة لا تحصل إلا اذا حكم الانسان بطبعه أن الاولى أن لا تقام تلك الحدود — كما يظن بعض الجهالة — حينئذ يكون منكراً للدين فيخرج عن الايمان بهذا الفهم الخاطيء ، ورد فى الحديث : (يؤتى بواله نفس من الحد سوطاً ، فيقال له : لم فعلت ذاك ؟ فيقول له : رجعة لحبادك ، فيقال له : أفت

أرحم بهم مني ؟ فيؤمر به إلى النار ، ويؤتى بمن زاد سوطا ، فيقال له : لم فعلت ذلك له فيقول : لينتهوا عن معاصيك ، فيقول : أنت أحكم بهم مني ، فيؤمر به إلى النار) .

وجوب الستر على من وقع في هذه الجريمة

اتفقت كلمة العلماء على أن الجريمة التي لم يصل خبرها إلى الحاكم ، لا يقام من أجلها حد ، وأن الجريمة التي علم بها الحاكم (ولم تثبت لديه بالاقرار ، أو بشهادة الشهود لا يقام الحد عليها ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ ، (لو كنت . جما أحدا بغير بينة رجعت فلاته ، ظهر منها الريبة في منطقتها وهيئتها ، ومن يدخل عليها) رواه ابن ماجه ، ومعنى (ظهر منها الريبة) أي أنها كانت تملأ بالفلحشة ، ولكن لم يثبت ذلك عليها ببينة أو اقرار .

وفي قصة هلال بن أمية حين لاقى زوجته قال رسول الله ﷺ : (ان أنت به على الصفة الفلانية فهو لشريك بن سمحا ، وان أنت به على الصفة الفلانية . فهو لزوجه هلال بن أمية) ولما أنت بالولد على الوجه المكروه قال ﷺ (لولا الأيمان لكان لي ، ونها شان) .

واتفقت كلمة الأئمة على من أقر بحد من الحدود أمام الحاكم ، ولم يفسره ، فلا يطلب بتفسيره وببانه ولا يقام عليه الحد ، ان لم يثبت ويتعين . لما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال : (كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال : يا رسول الله اني أصبت هذا فأنفه على . فلم يسأله ، وحضرت الصلاة . فصلى مع النبي ﷺ ، فلما قضى النبي ﷺ قام إليه الرجل ، فقال : يا رسول الله اني أصبت هذا ، فأنف في كتاب الله قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فان الله قد غفر لك ذنبك ، أو ذك) قال النووي في شرح مسلم ، هذا الحديث معناه أنه فعل ممصية هي المأمة الموجبة للتعزير ، وهي هنا من الصفات لأزرا كثرتها الصلاة ، ولو أنها موجبة لحد أو غيره لم تسقط بالصلاة . فقد أجمع العلماء على أن المعاصي الموجبة للحدود ، لا تسقط حدودها بالصلاة .

وحسكى القاضي عياض عن بعضهم أن المراد الحد المعروف قال : وإنما لم يحدد لأنه لم يفسر موجب الحد ولم يستفزه النبي ﷺ أيثارا الستر ، بل استحسب تلقين الرجل مريحا .

لأن الاسلام أمر بالستر على الأعراض حتى لا تشيع الفلحشة بين المجتمع لقول الرسول ﷺ ، من ستر عورة مسلم ، ستر الله عورته يوم القيامة ، وقال : من رأى عورة فسترها كان كمن أحميا مؤودة ، رواه أبو داود . وقد جاء ما عز إلى النبي ﷺ شاعر عنده بالزنا ، وأعترف بجنايته فردده ﷺ أربع مرار عسى أن يتوب ، ويستتر نفسه ، ولا يرجع إليه .

وروى عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : لرجل أسلم يقال له هزال - وقد جاء يشكر رجلا بالزنا - وذلك قبل نزول حد القذف :

(ياهازل لو سترته بردائك كن خيرا لك) وذلك كناية عن عدم اذاعة هذه الفاحشة ، فان الرسول ﷺ يقول : (ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة) .
أخرج الحاكم والبيهقي في صحيحهما : أن أبا أيوب الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، ارتحل من المدينة المنورة الى عتبة بن عامر - أمير مصر - في ذلك الوقت ، فخرج اليه فعاثقه ، ثم قال : ما جاء بك يا أبا أيوب فقال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول : (من ستر مؤمنا في الدنيا على عورة ستره الله يوم القيامة) فقال له عتبة : صدقت ، ثم فاض راجعا الى المدينة .

والشاهد اذا رأى الجريمة بعينه فهو مخير في اداء الشهادة حسبه لله تعالى وغيره على حدوده ومحاربة أن تنتهك فقد ورد في الحديث الشرف (لحد يقام في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمتطروا أربعين صباحا) أو ترك الشهادة رغبة في الستر على أخيه المؤمن وعدم اشاعة الفاحشة لقول الرسول ﷺ : « ومن ستر عنى أخيه أسلم ستر الله عليه في الآخرة » ، ولأن الله يجب الستر على عباده ، ويكره اشاعة الفاحشة وفنسحة المسلمين ، بل نفر من شيوع خبرها واتحدت عنها ، والجلب الى اشاعتها ، فقال تعالى : « ان الذين يدينون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة » .
٣

ستر المسلم على نفسه

ان الاسام قد أوجب على المسلم اذا وقع في ذنب من هذه الكبائر - أن يطلع عن الذنب ويؤتىب الى الله تعالى ، ويستر على نفسه ، ولا يفضحها بالتحدث بالذنب أمام الناس . والتجاهر بالمعصية .

وقد روى عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال : (أيها الناس قد أن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أسباب شيئا من هذه القاذورات فليست بستر الله فانه من يبد لنا حنحته نتم عليه كتاب الله تعالى) ذلك لأن المجاهرة بهذه الفاحشة تبجح في عصيان الله تعالى واستهتار بمحاربه . ودليل على انهيار المجتمع وانحلاله ، وضياح الحياء من أفراد ، لأن المخطئ لابد أن يكون عنده بقية من حياء يمنعه من الاعلان عن خطئه بين الناس ، ويحجبه من المجاهرة بذنسه في المجتمع الذي يعيش فيه ، وخلع برقع الحياء مع الله عز وجل ، فالانسان اذا فقد الحياء الله وأمام الرأي العام كان خطرا على نفسه وعلى الناس جميعا ، لأنه فقد أعز شيء لديه ، ولأن في المجاهرة بالمعصية اشاعة الفساد وتحريض عليه ، وجملا للغير على اقتراحه . كالريفس الذي يخالف الصحيح ، فلا شك أنه يعديه وينقل أثر المرض اليه ، ولهذا ندبنا الشارع الحكيم ، وعللنا رسوله الأمين صلوات الله وسلامه عليه أن الواحد ما اذا وقع في معصية أن يتهم على الغير ، ويستصم بالستر . ويطلب من الله المغفرة ، ولا يحدث أحدا عما وقع منه ، كما روى عن النبي ﷺ أنه قال : (من أتى من هذه القاذورات) (المفكرات) فليست بستر الله عز وجل) وقد شدد الاسلام

النكير على المتجاهرين بالمعصية ، وجعلهم من المحرومين من مغفرة الله وعفوه ورحمته .
قال رسول الله ﷺ : (كل أمتي معافي الا المجاهرين ، وان من المجاهرة أن يهز
المبد عمل بالليل ثم يصبح وقد ستره الله تعالى فيقول : يا فلان عملت البارحة كذا وكذا ، وإن
بات يستره الله عز وجل ، ويصبح يكشف ستر الله عليه عنه) . أما أرباب الحياء والأدب من
الله تعالى الذين يتركون الذنوب ويكتفون على أنفسهم ، ولا يجدثون الناس بهفواتهم
ويذمهم عما حدث منهم من المعاصي (أن الله ينزى المؤمن فيضع عليه كفه وستره من الناس
ويقرره بذنوبه فيقول أتعرف ذنب كذا ، أتعرف ذنب كذا ؟ فيقول نعم أي رب ، حتى إذا
قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه قد هلك قال : فأنى سترتها عليك في الدنيا ، وأنا أغفرها لك
اليوم) رواه أحمد .

الحدود كفارات لأصحابها

اتفقت كلمة العلماء على أن الحدود كفارات لأربابها ، لأن في إقامتها تمسرا لشهوة
الغالبين وإخافة لاهل الشر والمفسدين ، وحفظا للمجتمع من الدمار ، والهلاك ، والنسب ،
والضياع . لا روى عن أنس رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا استحلقت
أمتي خمسا فعليهم أدمار : إذا ظفر التلاعن ، وشربوا الدمر ، ولبسوا الحرير ، واتخذوا
القيان ، واكتفى الرجال بالرجسالة ، والنساء بالنساء ، واه الترمذى ، والبيهقى .
فإقامة الحدود على من وقع فيها تكفر ذنبه . وترفع عنه العقاب في أئدار الآخرة ،
لأن الله تعالى لا يجمع على عبده عقابين على ذنب واحد . فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال :
في شأن المرأة الغامدية التي وقعت في الزنا ثم ندمت واعترفت بين يديه ، وأقيم الحد عليه
(لقد تابيت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم ، وهل وجدت أفضل من أنها
جادت بنفسها لله تعالى) .

وكذا روى عن الرسول صلوات الله عليه أنه أقسم على ماعز بن مالك الأسلمي الذي
أقر بالزنا وندم على ذنبه ، وأقيم عليه الحد ورجم بالحجارة ، بأن الله غفر له ذنبه ،
وأدخله الجنة ، وتاد عليه توبة صادقة ، وإقامة الحد عليه كان كفارة له فقال ﷺ : إن
اعترض (والذي نفسي بيده أنه الآن لفي أئمار الجنة ينغمس فيها) .

وروى عن عذابة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال : كنا مع النبي ﷺ في مجلس
فقال : يا أيها الناس على أن لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تنزلوا ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا أنفسكم التي
حرم الله إلا بالحق ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئا من ذلك فموجب
به في الذنب فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله أن
شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه ، زاد في رواية : (فبإيعناه على ذلك) ، رواه الخمسة إلا ابن
داود .

فقول النبي ﷺ : (محسوب به في الدنيا فهو كفارة له) صريح في أن الحدود كفارات
الذنوب ، وجوابير للحدود لا زجرات فقط ، وقد ورد في رواية للترمذى رحمه الله أن رسون

الله ﷻ قال : (من أصاب من ذلك شيئاً فموت به في الدنيا فله أكرم من أن يثنى العقوبة على عبده في الآخرة) قال الامام الشافعي رحمه الله لم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا ، وقد روى عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال : « وما يدريك لعمل الحدود نيزت كقارة للذنوب » فهذه الرواية تشبه الحديث السابق وتؤيده في معناه .

فالقائمة الحدود مطهرات للنفوس من الذنوب والخطايا وللمجتمع من الفساد والضياع وهذا هو رأى جمهور العلماء من السلف . وعليه الأئمة الأربعة رحمهم الله تبارك وتعالى .

وذهب بعضهم الى أن الصدود زواج فقط وعليه العقاب يوم القيامة ، ولكن الراجح هو الرأى الأول وهو اللاتق بالكرم الالهي ، والفيض الرباني ، وهو الذي أخبر به الحبيب المصطفى ﷺ .

هد اللواط

أما اللواط فانه من الجرائم الخفية التي لا تطبق بالنوع الانساني ، وفطرتة التي فطرة الله عليها .

فاللواط فيه عدوان ظاهر على الانسانية ، وخروج عن سنن الله الطبيعيه ، وهداً سماء الله فاحشة كالزنى ، قال تعالى : « **اتَّبِعِ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ** » فمن ارتكب هذا الفعل الشائن فقد احتلقت فيه آراء الأئمة : فمهم من قال : أنه يمان عقوبة الزاني وهي الاعدام . ان كان محصناً ، أما الموطوء فمقوبته الجلد كالبكر ، لأنه لا يتصور فيه اعصال . »

ومهم من يقول : أن عقاب اللواط من باب التعزير ، لا من باب الحد ، فعلى اللاتاني أن يجسه أو يبدنه ، بما يراه رادعاً له من الجريمة ، فإذا تكررت منه ، ولم يزدجر عزر بالاعدام . واتفق الأئمة ، على تحريم اللواط في نظر الشرع ، وعلى أنه من الفواحش المظالم ، بل أنه ألحش من جريمة الزنا : وأنه كبيرة من الكبائر ، وذلك للاختلاف المتواترة في تحريمه . ولعن فاعله .

كيفية اثبات جريمة اللواط

أن البينة على اللواط مثل البينة على اثبات الزنا (١) ، فلا يثبت الا بشهادة أربعة من الرجال المدلول ، نيس فيهم امرأة ، يرون الميل في المكحلة .

(١) الحنفية - قالوا : ان بينة اللواط غير بينة الزنا ، لأن ضرره أخف منه وجنابه أقل من جنابته ، حيث لا يترتب على اللواط اختلاط الانساب ، ولا هنك الاعراض . . فتثبت البينة بشاهدين فقط ، فلا يلحق بالزنا الا ببديل ، ولم يوجد دليل من الكتاب ولا من السنة بمعنى الحكم على الأصل ، مثل باقر الاحكام - الشهادات .

هل يوجب اللواط الحد

اتفق المالكية والحنابلة والشافعية على أن اللواط إذا ثبت يوجب الحد وضالة،
الحنفية (١) .

صفة حد اللواط

أن حد اللواط الرجم بالحجارة حتى يموت ، الفاعل والمفعول به ، بكرًا كان أو ثيبًا ، ولا يعتد فيه بالاحصان (٢) وشرائطه المذكورة في حد الزنا ، أو يقتلن بالسيف حدا ، واحتجوا على رأيهم بأن التلوط نوع من أنواع الزنا ، لأنه إيلاج فرج في فرج بشهوة ولذة ، فيكون اللواط والمالوط به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزنا من المعصية والبكر الزاني .

ولقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « اغتطوا الفاعل والمفعول به » وقوله ﷺ « أقتلوا الأعلى والأسفل » وبما أخرجه البيهقي من حديث بن جبير ، ومجاهد عن بن عباس رضي الله عنهم أنه سئل عن البكر يوجد في اللواط ، قال : « يرجم » وقال ﷺ : « أقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا أم لم يحصنا » رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، وروى عماد ابن إبراهيم ، عن إبراهيم — يعني النخعي — قال : لو كان يستقيم أن يرجم مرتين لرجم اللوطي » وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيتان ، وإذا أتت المرأة فهما زانيتان » .

وقالوا : أن هذا الفعل زنا ، يتعلق به حد الزنا بالنص ، فأما من حيث الاسم فلأن الزنا فاحشة ، وهذا الفعل فاحشة بنص القرآن الكريم . قال تعالى قوم لوط : « اتخذوا الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين » ومن حيث المعنى — أن الزنا فعل ممنوع له غرض ، وهو إيلاج الفرع في الفرع على وجه محظور لا شبهة فيه ، لقصد اللذة ، وسفح الماء ، وقد وجد ذلك كله في اللواط ، فإن القبل والدبر كل واحد منهما فرج يجب ستره

(١) الحنفية — قالوا : لا حد في اللواط ، ولكن يجب التعزير حسب ما يراه الإمام رادعا للمجرم ، فإذا تكرر منه الفعل ، ولم يرتدع ، أعدم بالسيف ، تعزيرا ، لا حدا . حيث لم يرد فيه نص صريح .

(٢) الشافعية في رواية لهم قالوا : حده مثل حد الزنا فيعتبر فيه الاحصان ، وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ، والحصن البمري ، وقتادة ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو طالب ، والإمام يحيى ، رحمهم الله ، قالوا : يجلد البكر ويعتوب ، ويرجم الحصن منهما حتى يموت لأنه نوع من الزنا .

الحنفية — قالوا : يجب التعزير حسب ما يراه الإمام

شرعا ، وهو عورة في الصلاة وخارجها ، ويحرم النظر الي واحدة منهما ، مشتبه طبعاً ، متلذذ بلعسه ، ورؤيته ، ونكاحه حتى أن من لا يعرف الشرع لا يفصل بينهما •
والحبل انما يصير مشتبه طلباً لمعنى الحرارة واللين ، وذلك لا يخطف بالقليل أو الدبر •
ولهذا أوجب الشارع الاغتسال بنفس الايلاح ، الموضعين • ولا شبهة في تمحيص الحرمة هنا ، لأن الحبل باعتبار الملك ، ويتصور هذا الفعل مملوكاً في القتل • ولا يتصور الملك في الدبر ، فكان تمحيص الحرمة هنا أبين وأظهر ، حيث لا توجد شبهة ملك بحال ، وكذلك معنى سفع الماء هنا أبلغ منه في قبل المرأة ، لأن الماء هناك يثبت الولد ، فيتوهم أن يكون الفعل حرثاً ، وإن لم يقصد الزاني ذلك ، ولا توهم في اللواط ، فكان تضعيع الماء هنا أبين ، وليس هذا القول على سبيل القياس ، فالحديث القياس لا يثبت ، ولكن هذا أيجاب الحد بالنفس •

رأى الصحابة في عقوبة اللواط

لقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في كيفية حد اللواط ، بعد اتفاقهم على اتوماته •
أبو بكر الصديق - رضى الله تعالى عنه - قال : يقتلن بالسيف حداً ، ثم يحرقان بالنار ، زجراً لهما ، وتخويفاً ، لغيرهما ، وه رأى الامام على كرم الله وجهه ، وكثير من الصحابة رضى الله عنهم •

قال العافظ المذرى : حرق اللوطية بالنار أبو بكر ، وعلى ، وعبد الله بن الزبير ، رضى الله عنهم ، وهشام بن عبد الملك ، وذئب قتلها بالسيف أو الرجم بالحجارة •
وما حق مرتكب هذه الجريمة ، ومقارنه هذه الرذيلة الذميمة ، بأن يحاقب عقوبة يسير بها عبرة للمعتبرين ، ويصذب تعذيباً يكسر شهوة الفسقة المتمردين ، فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من السابقين أن ينال من العقوبة بما يكون في الشدة والشناعة مثالبها لمعقوبتهم ، وقد خُفف الله بهم القرى ، وجعل عاليها سافلها ، وأمطر عليهم حجارة من سجيل ، واستأصل بذلك العذاب بكرهم ومحسنهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، ونساءهم ورجالهم جزاء ارتكابهم هذه الفاحشة وسماهم القرآن ظلمة ، ظلموا أنفسهم وظلموا الانسانية كلها بهذا العمل الشنيع فقال تعالى في كتابه العزيز : « فلما جاء أمرنا جنتنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود ، مهسومة عند ربك وما هي من السابقين ببعيد » آية ٨٢ ، ٨٣ من سورة هود •

وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : ينكسان من مكان مرتفع مثل جبل شاهق أو مرتفع ويهدم عليهما الجدار ، ويتبعان بالاحجار حتى يموتا كما حصل لغوم لوط •

وروى عن عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنه قال : يحصبان في اثنتين الواضع حتى يموتا نتناً •

ولكن الواجب من هذه الآراء أن حده الرجم مطلقاً ، بكر أم ثيباً • فان الله تعالى

شرع فيه الرجم على الامم السابئة ففسال تعالى في شأن قوم لوط : « لنرسل عليهم حجارة من طين » ولأن انحرآن سماهم فستة خارجين على حدود الدين ، وتعاليم الشارع الحكيم فقال تعالى : « بل انتم قوم مسرفون » وقال تبارك وتعالى : « انا منزلون على اهل هذه القرية رجلاً من السماء بما كانوا يفسقون » آية ٢٣ من سورة العنكبوت ولأن الرسول ﷺ لمن اللابط ، وأخبر عنه بأنه مطرود من رحمة الله تعالى فقد روى النسائي رحمه الله تعالى في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال « لن الله من عمل عمل قوم لوط » واللعن هو الطرد من رحمته ، ولأن هذا المنكر من النواحي التي تقوض دعائم الامم ، وتهلك المجتمع ، وتفسد شبابه ونسأؤه ولهذا كان الحد فيه مشدداً عن غيره فقال رسول الله ﷺ « ما نقص قوم العهد الا كان القتل بينهم ، ولا ظهرت الفاحشة في قوم الا سلب الله عليهم الموت » وروى الترمذى بسند صحيح أن النبى ﷺ قال « أخوف ما أخافه على أمتى منذ قوم لوط » رواه ابن ماجه والترمذى وقال حديث حسن غريب ، وروى عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ « اذا استحلمت امتى خمساً فعليهن الدمار : اذا ظهر الثلاهن ، وشربوا الخمر ، ولبسوا الحرير ، واتخذوا الثيان ، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء » رواه البيهقى في صحيحه ، ومثل هذا الحد ينطبق على من أتى امرأة أجنبية من دبرها ، روى أبو هريرة رضى الله تبارك وتعالى عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « والذي عمل عمل قوم لوط فارجموا الاعلى ، والاسفل ، وارجموها جميعاً » .

ولأن الله تعالى بين قوم لوط أنهم خرجوا عن مقتضى الفطرة الانسانية ، وما اشتملت عليه من الفريضة الجنسية ، من الحكمة التى يقصدها الانسان المعقل ، والحيوان الاعجم ، فسجل عليهم أنهم يبتغون من علمهم هذا الشهوة ، ويقصدون اللذة وحدها ، بل انهم أخس درجة من المجموعات ، وأضل سبيلاً . فان ذكورها تطلب اناثها بدافع الشهوة لاجل النسل الذى يحفظ به نوع كل منها ، فهو قصد شريف فاذا حملت الانثى فلا يقربها ، ولا ينزو الذكر على الذكر أبداً .

ولهذا وصفهم الله تعالى بأنهم مسرفون ، وأنهم مجرمون ، وأنهم ظالمون ، وأنهم مروا على عمل السيئات ، قال تعالى : « اتأتون الذكران من العالمين ، وتنفرون ما خلق لكم ربكم من أولائكم بل انتم قوم عادون » الآيتان ١٦٥ ، ١٦٦ من سورة الشعراء وقال تعالى : « قال رب انصرنى على القوم المفسدين ، ولا جاءت رسالتنا ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكو اهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين » الآيتان ٣٠ ، ٣١ من سورة العنكبوت وقال تعالى : « ان منزلون على اهل هذه القرية رجلاً من السماء بما كانوا يفسقون » آية ٣٤ من سورة العنكبوت وقال تعالى : « ولولا اذ قال لقومه اتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم مسرفون وما كان جواب قومهم الا أن اخرجوا آل لوط من دياركم انهم اناس يتطهرون فانجيناه وأهلكناهم انهم اناس يظلمون »

مطرا فانظر كيف كان عقوبة المجرمين» آيات ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ من سورة
الانصراف .

فان عقوبة المجرمين لا تكون الا وبالاعلعييم ، ويستحقون أشد العذاب جزاء ما
ارتكبوا هذه الفلأضة الشنيعة ، روى الطبراني في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال :
« اذا ظلم أهل الذمة ، كانت الدولة دولة العدو ، واذا كثر الزنا ، كثر السباء واذا كثر
اللواط رفع الله يده عن الخلق فلا يبالى في أى واد هلكوا » رواه جابر ابن عبد الله
الانصارى رضى الله عنهما .

فاللواط من الاسباب التى تؤدى بالامم ، وتهلك الشعوب ، وتجمل أهلها محرومين من
معمونة الله وعنايته ، لأنه يدعهم الى أنفسهم ويتركهم في شهواتهم يعمهون ، ويرفع عنهم
ولايتهم ومعمونته ، وتأييده ونصره .

وروى الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر
الله عز وجل الى رجل اتى رجلا ، أو امرأة في دبرها » . رواه النسائي .

وروى الطبراني في الاوسط عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله
ﷺ « ثلاثة لا تقبل لهم شهادة أن لا اله الا الله : الراكب والمركوب ، والراكبة والمركوبة
والامام الجائر » .

اللواط يستوجب لعنة الله

حقا ان اللواط يستوجب لعنة الله وغضبه ، ولعنة الملايكة والناس أجمعين ، لأنه
فعل شاذ يتناقى مع العقل السليم ، والذوق المستقيم ، ويدل على أن صاحبه قد خلع
جليلاب الحياة والمروءة وتخطى عن سائر صفات أهل الشهامة ، وتجرد حتى من عادات البهائم ،
بل أقبح وأفحل من الجمادات ، فنهائيك برذيلة تتعلف عنها الكلاب والخمر والخنازير ،
فكيف يليق فعلها ممن هو في صورة كبير ، أو غنى عظيم كلا ، بل هو أسفل من قدره ،
وأشأم من خبره ، وأنتن من الجيفة القفرة وأحق بالشروع ، وأولى بالفضيحة من غيره ،
وأهل للفرى والمصار فان القاتل والسارق ، والزانى ، لا يكون في نظر المجتمع مثل اللواط
بل يكونون أحسن منه حالا ، وأشرف بالنسبة له ، لأنه خائن لمهد الله تعالى وماله من
الامانة فبعدا وسحقا ، وهلاك في جهنم وبئس المصير . ولهذا شدد علماء الاسلام في البعد
عن هذه الجريمة ، من اطلالة النظر الى العلام الامرد ولا سيما ان كان صاحب صورة
جميلة . وبعضهم اشترط في تحريمها أن تكون بشهوة لأنها ذريعة الفلأضة ، ومهيجة للشهوة
القائمة .

حرمة المصاهرة باللواط

لأن تحريم المصاهرة بسبب اللواط وذلك عند الأئمة الثلاثة وخالفته الحنابلة فانظر قولهم أسفل الخط (١) .

مضار اللواط

وقد لخص العلماء مضار اللواط فيما يأتي :

أولاً — جنابة على الفطرة البشرية السليمة ، لأن النفوس السليمة تستلحقه وتراه أقبح من الزنا لفساد المحل .

ثانياً — مفسدة للشبان بالاسراف في الشهوة . لأنها تقال بسهولة .

ثالثاً — تذلل الرجال بما تحدث فيهم من داء — الأبهة — ولا يستطيع أن يرغم رأسه بعد أن وضع نفسه .

رابعاً — تفسد النساء اللواتي تتصرف أزواجهن عنهن ، بسبب حبهم للواط ، فيقعروا فيما يجب عليهم من احسانهم ، واشباع شهواتهن ، فيعرضن ذلك للتماوت عن اعراضهن .

خامساً — قلة النسل . بانتشار هذه الفاحشة ، لأن من لوازمها الرغبة عن الزواج والاعراض عن النساء .

سادساً — الرغبة في اتیان النساء في أدبارهن ، وفي ذلك الفساد كل الفساد .

سابعاً — من يعود على الفاحشة يميل الى استعناء اليد ، واتیان البهائم ، وهما جريمتان قبيحتان ، شديدتا الضرر على الأبدان ، مفسدتان للأخلاق ، مضيقتان للصحة البدنية : وهما محرمان كاللواط ، والزنا ، في جميع الملل والاديان ، لما لهما من الاضرار الخطيرة المهلكة .

ثامناً ، افساد الحياة الزوجية ، وتفكك السائلات والاسر ، وغرس العداوة والبغضاء .

تاسماً — يحمل الشبان على الاضرار عن الزواج وتحمل مسؤولية الاسرة ، وفي ذلك ما فيه من المفساد لدعائم المجتمع ، لأن الصيانة الزوجية فيها احسان كل حين الزوجين .

عاشراً — تسبب أضراراً خطيرة للمفاعل مثل مرض الزهري والسيلان وغيرهما ، وأضراراً للمفعول به فتتزل منه الاشياء الكريمة من غير أن يستطيع امساكها .

(١) الحنابلة — قالوا : تثبت حرمة المصاهرة باللواط مثل الزنا ، فمن لاط بوجهه يطبق الجماع ، أو لاط برجل ، حرم كل منهما على أم الآخر وابنته نكاحاً ، لأنه وطء في فرج مشتمى ينشر الحرمة كوطء المرأة فتثبت حرمة المصاهرة عقاباً لهما .

في الذنب ويجوز له نفيه الى بلد آخر مسيرة سفر ، وذلك اذا لم يثبت عليه اللواط باعترافه أو شهادة شهود ، كما تثبت في الصديق النبوي الشريف .

وروى أن خالد بن الوليد ، رضى الله عنه ، كتب الى أبى بكر أنى وجدت رجلا من بعض نواحي العسرب ينكح كما تنكح المرأة ، فجمع أبى بكر رضى الله عنه الصحابة رضوان الله عليهم وسألهم في هذا الشأن فكان من أشدهم في ذلك قولا سيدنا على ابن أبى طالب ، كرم الله وجهه ورضى الله عنه ، فقال : هذا ذنب لم يمس به لا أمة واحدة ، صنع الله بها ما علمتم ، ترى أن تحرقه بالنار ، فاجتمع رأى الصحابة على ذلك فأمر سيدنا أبو بكر خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار ، وذلك بعد رجعه واقامة الحد عليه وموته ، لأن تحريق بالنار لا يجوز لمخلوق حى ، لأنه لا يعذب بالنار الا الله عز وجل .
والنبي ﷺ التعذيب بالنار حتى في الحيوان الاعجم .

وروى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قال بمثنا رسول الله ﷺ في بحث فقال : « فلانا وفلاتنا لرجلين من قريش ، سماهما ، فأحرقوهما بالنار ، ثم قال رسول الله حين أردنا الخروج : انى كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا ، وفلاتنا وأن النار لا يعذب بها الا الله فان وجتموهما فاقتلوهما » . رواه البخارى رحمه الله .

حرمة اتيان النساء في أدبارهن

اتفقت كلمة علماء المسلمين على أن من أتى امرأته ، أو أمته في دبرها ، وترك القبل فلا يقام عليه حد ، حيث لم يرد من الشارع الحكيم حد في هذه المصالحات .
ولكنهم قالوا : بأن من يعمل هذا العمل الشنيع يكون أكثما ، مستوجبا للعقاب الأخرى حيث ارتكب فعلا ممنوعا شرعا ، غير مسموح به ، بل منهى عن الوقوع فيه والاتجاه اليه ، فقد وردت أحاديث كثيرة عن الرسول المعصوم صلوات الله وسلامه عليه تحرم اتيان النساء في أدبارهم ، روى خزيمة بن ثابت ، وأبو هريرة ، وعلى بن طلق رحمهم الله تعالى كلهم ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا تأتوا النساء من أدبارهن » .
وروى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : « هي اللوطة الصغرى » يعنى اتيان النساء في أدبارهن .

وروى حماد بن سلمة عن حكيم بن الأثرع ابن تميم ، عن أبى هريرة رضى الله عنهم أن رسول الله ﷺ قال : « من أتى حائضا ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهنا فصدقه ، فقد كفر بما نزل على محمد » رواه الترمذى والإمام أحمد . وحدد القرآن مكان النكاح وهو القبل لأنه محل الحرث ، والمكان الذى ينبت منه الولد ، وحرم غيره ، روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن اليهود قالوا للمسلمين فيمن أتى امرأة وهى مدبرة في قبلها ، جاء ولده أحولا ، فأنزل الله تعالى : « فماؤكم وشرلكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم ملائكة وبشر المؤمنين » آية ٢٢٣ من سورة البقرة : فقال رسول الله ﷺ : « متبلة ومدبرة ما كان في المخرج » .

وتقد وردت الاحاديث الربوية من طريق متعددة : بازجر عن فعله وتماطيه ، فقد روى عن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « استحيوا ان الله لا يستحي من الحق » لا يحل لكم ان تاتوا النساء في حشوشين » وروى الامام أحمد عن خزيمة بن ثابت ، ان رسول الله ﷺ نهى ان ياتى الرجل امرأته في دبرها » (ومن طريق أخرى) أن رسول الله ﷺ قال : « استحيوا ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في أعجازهن » رواه النسائي وابن ماجه عن طريق خزيمة وروى النزمذى والنسائي عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا ، أو امرأة في الدبر » ثم قال الترمذى هذا حديث حسن غريب وقال ان عبد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن طاووس عن أبيه أن رجلا سأل ابن عباس عن اتیان المرأة في دبرها قال : (تسألني عن الكثير) اسناده صحيح وكذا رواه النسائي عن طريق ابن المبارك عن معمر به نحوه — وقال عبد أيضا في تفسيره : حدثنا ابراهيم عن الصاكم عن أبيه عكرمة . قال : جاء رجل الى ابن عباس وقال كنت أتى أهلى في دبرها وسمعت قول الله تعالى « **نَسَافَكُمْ هُوتَ لَكُمْ** » فاتوا هرتكم أنى شئتم - فظننت أن ذلك لى حلال ففعل : يا وكيع إنما قوله « **فَاتُوا هِرْتَكُمْ أَنْ شِئْتُمْ** » غائمة ، وقاعدة ، ومقبلة ، ومذبذبة في أقبالهن لا تعدوا ذلك الى غيره ، وروى الامام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا حمام حدثنا قتادة ، عن عمر بن شبيب ، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال « والذي يأتى امرأته من دبرها هى اللوطة الصفري » .

وروى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « سبعة لا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يذكهم ، ويقول : ادخلوا النار مع الداخلين : الفاعل والمفعول به ، والنالك يده ونالك البهيمة ، ونالك المرأة في دبرها ، وجامع بين امرأة وأبنتها ، والزاني بحليلة جاره ، ومؤذى جارة حتى يلغنه » .

وروى الامام أحمد قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أنس بن مالك عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ان الذى يأتى امرأته في دبرها لا ينظر الله اليه » وروى النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ملعون من أتى امرأته في دبرها » وفي رواية أخرى « ملعون من أتى النساء في أدبارهن » .

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من أتى شيئا من الرجال والنساء في أدبارهن فقد كفر « والمراد بالكفر في الحديث ، إنما هو كفر النعمة وهى النساء اللاتى أهلهن الله عز وجل » .

فقد اتفقت كلمة الامة جميعا الحنفية ، والشافعية ، والحنبالية ، والمالكية ، من غير خلاف منهم ، على تحريم هذا الفعل وشناعته وعدم جواز بهل من الاحوال ، في الزوجة والامة وغيرهما .

ومما يدل على تحريم هذا العمل قول الله تعالى : « وقدموا لانفسكم » فان مناه فعل الطاعات مع امتثال ما انبأكم عنه من ترك المحرمات . لذلك قال : « واتقوا الله واعلموا انكم ملائكة » أى اتقوا الله في اتين نسايتكم ، فلا تأتوهن الا في موضع الحرث وهو الفرج ، فهو سيعاسيكم على أعمالكم جميعا ومن جعلتها هذا العمل المشين .

فان قيل : قوله تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم في ملومين » يقتضى اباحه وطء النساء في أدبارهن ، لورد الاباحه مطلقه غير مقيدة بشئ ، ولا مخصوصه بمكان آخر .

فالجواب على ذلك أنه قال الله تعالى : « فاتوهن من حيث أهركن الله » ثم قال تعالى « فاتوا حرثكم ان شئتم » فابانت هذه الآية الموضع المأمور به شرعا ، وهو موضع الحرث الذى يأتى منه الولد ولم يرد اطلاق الوطء بعد حفظه الا في موضع الولد ، فهو مقصور عليه ، دون غيره وهو فاض مع ذلك قوله تعالى : « الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » كما كان حظر وطء الحائض فاضيا على قوله تعالى : « الا على أزواجهم » فكانت هذه الآية مرتبة على ما ذكر من حكم الحائض ، فالآية التى في سورة البقرة تدل على ان اباحه الوطء مقصورة على الجماع الجائز في الفرج دون غيره ، لأن موضع الحرث الذى نصت عليه الآية الكريمة حيث قال : « فاتوا حرثكم » وهو موضع الولد .

ومن هذا يتضح أن اتين النساء في أدبارهن عمل شنيع ، وجرم فظيع ، لا يقره شرع ، ولا يرضى به عاقل ، ومفاسده لا تعدولا تحصى ، بل ربما كان أخطر على الفرد والأسرة ، والجماعات من أى جناية أخرى غيرها من أنواع المحرمات ، فليقت الله هؤلاء السفلة الذين يأتون نساءهم في أدبارهن ، ويعملون عمل قوم لوط ، ويظنون أنه جائز في الاسلام .

نسأل الله تعالى الحفظ والعصمة عن الذل .

حرمة وطء البهيمة

اختلفت الائمة الاربعة رضوان الله عليهم في حد وطء البهيمة ، بعد اتفاقهم على حرمتها وشناعتها : فانظر أقوالهم تحت المفظ (١) .

(١) الحنابلة والحنفية — قالوا : لا حد في هذه الفاحشة حيث أنه لم يرد شيء عن ذلك في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، لم يثبت أن الرسول ﷺ أقام الحد على من وقع في هذه الفاحشة ، ولكن يجب عليه التزير بما يراه الحاكم من الحبس أو الضرب أو التوبيخ أو غير ذلك مما يكون زاجرا له ولغيره عن ارتكابه الشافعية والمالكية — قالوا : أن هذه كحد الزنا ، فيجلد البكر ، ويرجم المحسن ، وذلك لأنه نكاح فرج مصرم شرعا ، مشتهى طبعاء مثل القبل ، والدبر ، فأوجب الحد كالزنا .

حكم البهيمة الموطوءة

وختلف الأئمة في حكم البهيمة الموطوءة فانظر أسفل الخط (١) .

حكم البهيمة بعد ذبحها

وختلف الأئمة في جواز اكل لحم البهيمة الموطوءة بعد ذبحها .
فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) .

(١) المالكية - قالوا : لا يجب قتلها . سواء أكانت مما يؤكل لحمها ، أم لا ، وذلك لأنه لم يرد في الشرع شيء مريح في الأمر بذبحها ، وما ورد في رواية ابن عباس في الأمر بقتلها رواية ضعيفة ولا يعمل بها .
لحنفية - قالوا : ان كانت البهيمة ملكة يجب قتلها ، وذلك حتى لا يتكلم الناس عليه كلما رأوها ذاهية ، وراجعة ، فيقولون هذه هي التي فعل بها فلان ، فيقومون في اثم الغيبة ، وتسقط مكانة الفاعل عندهم ، وربما يكون قد تاب من ذنبه ، ولأن الرجل اذا رآها ربما يميل الى مواقعتها مرة ثانية ، فكان من الاحوط قتلها . ولما أخرجها البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الرسول ﷺ أنه قال : ملعون من وقع على بهيمة ، وقتل في رواية أخرى « اقتلوه واقتلوا معه ، لا يقال هذه التي فعل بها كذا وكذا » وما البيهقي الى تصحيحه . لما رواه أبو يوسف بإسناده الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، أنه أتى برجل وقع على بهيمة ، فمزقه بالضرب ، وأمر بالبهيمة فذبحت ، وأحرقت بالنار ، وانما قتلها حتى لا تأتي بولد مشوه ، ولا تؤكل بعد ذبحها لأن لحمها قد تنجس منه .
أما اذا كانت البهيمة ملكا لغيره فلا يجب ذبحها .
الشافعية - قالوا : ان كانت البهيمة مما يؤكل لحمها ذبحت ، والا فلا ، لأن في قتلها اتلاف المال من غير فائدة ، وذلك أمر منهى عنه .
الحنابلة - قالوا : يجب ذبح البهيمة سواء ان كانت ملكة أم لا ، سواء أكانت مما يؤكل لحمها أم لا ، ويجب عليه ضمان قيمتها فيما اذا كانت البهيمة ملكا لغيره ، لأنه تسبب في اتلافها ، ومن أتلف شيئا فعليه ثمنه ، عقوبة له ، وذلك خيفة الفضيحة على صاحب البهيمة ، وعلى الفاعل فيها ، ولأنه كلما رآها ذكرتهم بهذه الفعلية الشنيعة .
(٢) الحنفية والحنابلة - قالوا : ان كانت البهيمة مما يؤكل لحمها ، فحرق بالنار . ولا يجوز أكلها .

المالكية - قالوا : يجوز الاكل منها بعد ذبحها . فيؤكل منها هو وغيره ، من غير تحرج ، لأنه لم يرد في الشرع دليل يحرم أكلها ، فيبقى الحكم على الاصل ، وهم الجواز .

الاستمناة باليد

ومن نكح يده ، وتلذذ بها ، أو إذا أتت المرأة المرأة ، وهو السحاق ، فلا يعدم حد في هذه الصور باجماع العلماء ، لأنها لذّة نافعة ، وإن كانت محرمة ، والواجب التعزير على الفساع حسب ما يراه الأمام زجراً عن المنكر .

والاستمناة باليد ذنب كبير ، وأثم عظيم نهى عنه الشارع ، وحذر منه الرسول ﷺ . لما يترتب عليه من الأمراض المصحبة والاجتماعية ، وقد ورد أن صاحبه يأتي يوم القيامة ويده حبل ، إذا مات ولم يتب من ذنبه .

قال تعالى في كتابه العزيز « **وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ هَانِئُونَ** إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين » فهذا بيان في ذكر حفظهم لأزواجهم ، إلا على أزواجهم ، أو ما ملكت أيمانهم من الأماء ، وعذا يفيد تحريم ما سوى الأزواج وما ملكت الأيمان ، ويبين الله تعالى أن نكاح الأزواج وما ملكت اليمين من شأن الأدمى ، دون البهائم ، ثم أكد ذلك بقوله تعالى « **فَمَنْ أَبْغَىٰ وراءَ ذلكَ فأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ** » فلا يحل العمل بالذكر ، إلا في الزوجة أو في ملك اليمين ، ولا يحل الاستمناة لأنه تعدد على الفطرة فهذا يلبيد حرمة الاستمناة باليد ، لأنه من شأن العادين على حدود الله تعالى ، الخارجين عن الفطرة الإنسانية ، وقال تعالى : « **وَلَيْسَتِ الْفُتَيَّا لِيَجِدُوا نَكَاحًا يَنْفَعُهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ** » أي ليس بربوا على الشهوة وكبح جماحها حتى يغنيهم الله من فضله ويسهل لهم طرق النكاح المشروع ، نهى عادة قبيحة محرمة بالكتاب والسنة ، وإن كان ذنبها أقل من الزنا ، حيث أنه لم يترتب عليها وما يترتب على الزنا من الفساد واختلال الأنساب .

وقد استدل المالكية على تحريم الاستمناة باليد بقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « **يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء** » رواه ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وقالوا لو كان الاستمناة باليد مباحاً في الشرع لارشده اليه الرسول ﷺ لأنه أسهل من الصوم ، ولكن عدم ذكره دل على تحريمه قال صاحب كتاب - سبل السلام - وقد أباح الاستمناة بعض الصنابلة ، وبعض علماء الحنفية ، إذا خاف على نفسه في الوقوم في الزنا - وهو رأى ضئيف لا يعتد به .

= الشافعية - قالوا : عندهم روايتان : أحدهما جواز الأكل منها هو وغيره ، موافقة للمالكية رحمهم الله تعالى .

الرواية الثانية عندهم : أنه يحرم أكلها عليه ، وعلى غيره موافقة للحنفية والصنابلة وعلى الفاضل أن يضمن قيمتها لصاحبها إن كانت ملكاً للخير تأديباً له ، وعقوبة على فعله المخزوم شرماً ، ومقلاً .

حد السرقة

بيان حد السرقة ومشروعيته

بين الله تعالى حد السرقة بقوله في كتابه العزيز : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » الآية - ٣٧ - من سورة المائدة . وحد السرقة من الحدود الثابتة بالكتاب والسنة ، واجتماع الأمة ، فذكر الله تعالى حده في الآية الكريمة ، وأمر بقطع يدي السارق ذكرا أو أنثى ، عبدا ، أو حرا ، مسلما أو غير مسلم ، حياطة للأموال وحفاظا لها . ولقد كان قطع يد السارق في الجاهلية قبل الإسلام فلما جاء الإسلام أقره وزاد عليه شروطا معروفة ، كالقسامة ، والدية ، وغيرها من الأشياء التي ورد الشرع بتقريرها على ما كانت عليه في الجاهلية ، وزيادات هي من تمام المصالح للإنسانية .

ويقال : أن أول من قطع في الجاهلية أهل قريش ، قطعوا رجلا يقال له (دويك) مولى لبني عليج بن عمرو بن خزاعة لأنه سرق كنز الكعبة المشرفة ، فحكموه عليه بقطع يده .

وأول سارق قطع يده رسول الله ﷺ في الإسلام من الرجال ، الخيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء - مرة بنت سفيان بن عبد الأسد - من بنى مخزوم ، وقطع سيدنا أبو بكر يد الذي سرق العقد ، من أسماء بنت عميس زوج أبي بكر الصديق وكان أقطع اليد اليمنى ، فقطع أبو بكر رضى الله عنه ، يده اليسرى . وقطع سيدنا عمر بن الخطاب يد - ابن سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة ، ولا خلاف في ذلك .

وقد لمن رسول الله ﷺ السارق الذي يبذل اليد الثمينة الغالية في الأشياء الرخيصة المهينة ، وقد اعترض بعضهم على هذا الحكم ، وقال : كيف يحكم بقطع يد قيمتها في الدين خسمائة دينار ، في ثلاثة دراهم ؟ وأجابوا عليه : بأن اليد لما كانت أمانة كانت ثمينة ، ولما خانت هانت - وقالوا : أن ذلك من أسرار أحكام الشريعة الفراء . لأن الشارع جعل قيمة اليد في باب الجنائيات بخسمائة دينار ، حتى تحترم فلا يجنى عليها ، أما في باب السرقة فلما خانت الأمانة ناسب أن يكون المقدار الذي تقطع فيه ربع دينار ، لئلا يسارع الناس في سرقة الأموال . ولهذا عز الله تعالى قطع اليد في السرقة بقوله عز وجل « جزاء بما كسبا نكالا من الله » أي تقطع مجازاة على صنيعها السيئ في أخذهم أموال الناس بأيديهم فناسب أن يقطع العضو الذي استعان به على ذلك « نكالا من الله » أي تنكيلا من الله بهما على ارتكاب ذلك الفعل ، وعبر عن كليهما ، وفضلا عن ذلك ، فإن قطع اليد يفسح صاحبه طوال حياته ، ويجلب له الحزى ، والعار ، ويسقطه في نظر المجتمع . وهو أجدر العقوبة بمنع السرقة ، وتأمين الناس على أموالهم وأرواحهم ، وأعراضهم .

ومعنى الآية الكريمة - أن كلا من السارق والسارقة يجب قطع أيديهما ، فإذا سرق الذكر ، حراً كان ، أو عبداً تقطع يده ، وإذا سرقت الأنثى تقطع يدها كذلك ، لأن كلا من الذنبيين يقع من كل منهما ، فأراد الله زجر كل منهما (والله عزيز) لا يغلب ولا يقهر (حكيم) فيما يفعله ويشعره فهو يضع الحدود والعقوبات بحسب الحكمة التي توازن المصلحة ، وتطهر المجتمع من المنكرات والمفاسد ، وتجلب له السعادة والأمان .

وذكر الله تعالى حد السرقة في كتابه العزيز ونص عليه ووضحه ، كما ذكر الزنا أيضاً ، لأهمية كل منهما للمجتمع ، ونص على ذكر الذكر والأنثى فيهما ، وإن كانت الأحكام الشرعية مشتركة بينهما عند الإطلاق ، وتغليب وصف الذكورة ، وضماها في الكلام ، إلا ما خص الشرع به الرجال ، كالإمامة والقتال ، للتأكيد ، وحتى لا يظن ظان أن حد السرقة ، والزنى ، في الرجال ، أظهر منه في النساء . وإنما بدأ الله سبحانه وتعالى بذكر السارق ، في هذه الآية ، قبل ذكر السارقة ، وفي آية الزنا بدأ بذكر الزانية قبل الزاني ، لأن حب المال عند الرجال أغلب من النساء ، والسرقة تقع من الرجال أغلب من النساء . لذلك بدأ بذكر الرجال في حد السرقة ، ولما كانت شهوة الاستمتاع على النساء أغلب ، فصدرها تغليظاً لتردد شهوتها وإن كان قد ركب فيها الحياء ، ولكنها إذا زنت ذهب الحياء كله ، ولأن الزنا في النساء أحر ، وهو لأجل الجلب أحر ، ولأن السارق النساء الحق أذ موضع الحجب في البيوت ، والصيانة في المنازل « ذلك كان ذكرهن أولاً في آية الزنا تغليظاً وأهتماماً » .

وقد جعل الله تعالى حد السرقة قطع اليد وهو العضو الذي يتناول المال ويأخذه عقوبة له ، ولم يجعل حد الزنا ، قطع الذكر مع أنه العضو الذي يباشر الفاحشة به واتصل بالأنثى لأنه يوجد للسارق مثل اليد التي قطعت ، فإن الزجر بها اعتوض بالثانية ، ووجد فيها عوضاً عنها ، ولكن لا يوجد للزاني مثل ذكره ، فإن قطع لا يعتاض بغيره ، ولا يجد عضواً يسد مسده .

وأيضاً ، لأن قطع الذكر فيه إبطال للنسل وليس في قطع اليد إبطاله ، فضرره على المجتمع أخطر ، وقوله تعالى « فاقطعوا » القلع معناه الإزالة ، ولا يجب القطع إلا بوجود أوصاف تعتبر في السارق ، وفي الشيء المسروق ، وفي الموضع المسروق منه ، وفي صلاته .

توانين المعاملات في الإسلام

وأعلم أن الشريعة الإسلامية قد وضعت قوانين المعاملات وفصلتها أحسن تفصيل ، فوضعت نظاماً للبيع ، والشراء ، والأجرة ، والشركة والشفعة ، ووضعت قوانيناً للاقتصاد ، والتجارة ، والزراعة ، والصناعة ، ولم يترك شيئاً إلا وضعت له نظاماً مبني على مصلحة الدواعي الإنسانية ، وتوقية حاله ، ورفع الخصومات من بين الناس ، وتوطيد علائق

الثقة فيما بينهم ، ونزع العداوة والبغضاء من قلوبهم . وحفظ حاسوب الضعفاء ورفع ألهة . منهم . وقد أخذ المجتهدون من النصوص التي جاء بها الكتاب الكريم ، أو السنة الصحيحة ، ما فيه من مصالح الناس ، التي اقتضتها أحداث الأزمنة المختلفة ، فكان للمسلمين أعظم ثروة فقهية يمكنهم أن يجرواها لكل قانون صالح ينتفع به المجتمع ، وتقوم عليه دعائم العمران ، وتسعد به الشعوب والأمة سعادة حقيقية ، ومع هذا فإنها لم تضع عقوبات خاصة لن خالف قوانين المعاملات المالية ، بل تركت أمر هذه العقوبات للحاكم ليضع لها ما يناسب كل زمان ومكان ، وهذا هو باب التعزير ، فتد جعلت الشريعة للحاكم سلطة يضع بها العقوبات التي تليق بمن يخالف أمر الشريعة أو نهيا ، بحسب البيئات والأزمنة ، بحسب ما يترتب على مخالفته من الشر والفساد ، فيما عدا السرقة ، فإنها قد وضعت لها الحد الذي سمعته .

عناية الشريعة بالسرقة دون غيرها

ولنأفل أن يقول : لماذا عنت الشريعة الإسلامية بالسرقة دون غيرها من الأنواع المؤذية للمجتمع ، فتركت الغاصب ، والمختلس ، والفسائن ، كما تركت الذي ينفق أمواله في الشهوات الضارة المفسدة ، أو في إيذاء المجتمع ، أو نحو ذلك ؟ والجواب : أن الذي جاعت به الشريعة الإسلامية من ذلك هو تقدير العزيز الحكيم ، وهو عين الحكمة والصواب . بيان ذلك : أن السرقة هي أخذ مال الغير خفية من حرز (أى محل محفوظ فيه) ، ولا ريب أن الذي يقدم على هذا الفعل خطره يزيد في كل زمان ومكان ، لأنه لا يسالي في سبيل الوصول إلى عرضه بارتكاب أية جريمة يتوقف عليها الحصول على ما يريد ، فهو ينقب الدار ، ويكسر اللقفل ، ولا يتأخر عن قتل من يقف في سبيله ، أو التمثيل به . فهو مهدد للناس في حياتهم وأموالهم ، وأعراضهم فإذا لم يضرب على يد السارق من أول الأمر ، وإذا لم تشدد عليه العقوبة ، كان شره عظيما ، وخطره شديدا وقد عرفنا الحوادث أن السارقين ، قد قتلوا أنفسهم كثيرة في سبيل وصولهم إلى سرقة المال ، واعتدوا على أعراض كثيرة .

الحكمة في تشديد عقوبة السارق

وها هنا سؤال معروف ، وهو أن قطع اليد فيه اتلاف لعضو من أعضاء الإنسان . وذلك لا يتناسب مع الجريمة إذا كانت يسيرة ، فإن أقل ما تقطع فيه اليد عشرة ذراهم ، فالعقوبة شديدة . وهذا الكلام منشؤه النفع عن معنى الجريمة ، وعن الآثار الضارة المترتبة عليها ، فإنك قد عرفت أن هذه الجريمة من أشد الجرائم خطورة ، فإذا تفشيت السرقة بين الناس ، فقد هددوا في أموالهم ، وأعراضهم ، وأنفسهم كما ذكرنا ، وأصبحت حياتهم

مريرة لا فائدة منها ، فإن السارق كالحيوان المفترس ، الذى يفتك بكل ما يلاقه . مجرمته يجب أن تقابل بالقسوة المتناهية حتى ينقطع دابرها من بين الناس البتة ، فإذا تخيل شخص أن العقوبة شديدة فانه يجب أن يعلم ، أن غلظة الجريمة وآثارها في المجتمع ، أشد وأثكى ، ثم أن العقوبات لم توضع الا لزعجر فاسدى الاخلاق ، وهؤلاء لا ينزجرون بالرفق واللين بدون نزاع ، فإذا لم تتمثل أمامهم شدة العقوبة ، فانهم لا ينزجرون أبدا .

ولنا على ذلك أمثلة ملموسة عملية ، فمثلا : الكوكابين ، والحشيش لقد وضعت لهما الحكومة في أول الامر عقوبة خفيفة فكانت ، مغرية لضعاف النفوس والاشرار على ارتكاب الفعل ، لا زاجر لهم ، فلما سنت قوانين صارمة ، وأدرك هؤلاء الاشرار خطورتها ، كفوا عن تعاطي هذه السموم ، وهذه القوانين تقربها الشريعة الاسلامية وتحبذها ، لأن للحاكم أن يزر بما يراه قاطعا للجرائم ، سواء كانت مقصورة على الشخص ، أو تتمدها الى المجتمع .

وأيا ، قد رأينا في زمن من الازمنة أن اضطراب حبل الامن في البلاد المقدسة كان شديدا ، فلما نفذ فيهم حكم الله تعالى وقطعت أيدي بعض السارقين ، لم تلبث الجريمة أن اختفت وحل محلها الامن والطمأنينة .

على أن الذى يتأمل المثاليين المذكورين ، يدرك أن شدة العقوبة ، انما هي مظهر الامر ، أما في الواقع فهي رحمة بالسارقين فاسدى الاخلاق ، فانها قد زجرتهم فعلا ، وأوقفتهم عند حدهم ، فتركوا هذه الجريمة المؤذية للمجتمع شر ايذاء .
ولعل قائل يقول : ان النظر الى الجريمة في هذا الوقت ، يقتضى أن يد السارق تقطع ، ولو سرق درهما واحدا ، فما فائدة تخصيص القطع بعشرة دراهم ؟

والجواب : أن الشارع أراد أن يجعل سبب القطع مالا له قيمة في الجملة ، وهو ما يتضرر به صاحبه ، فالعشرة دراهم ، قد تكون قوت أسرة فقيرة يومين ، فإذا سرقت منها تضررت ، أما ما دون ذلك ، فانه لا يوجب القطع لهوانه غالبا ، فإذا أفلت من القطع في هذه الحالة ، فانه لا يفلت من التعزير بالسجن . أو الضرب حتى لا يتمسود .
ومثل ذلك ، اذا ما أراد أن يسرق غنقبة الدار ، أو تسور الجدار ، ثم منه من السرقة مانع ، فانه يستحق في هذه الصلابة عقوبة التعزير الرادعة عن العودة .

وكذا من أقدم على السرقة ، ولم تتوفر فيه الشروط التى ذكرها الفقهاء فان الشارع يوجب تعزيره كى لا يعود .

ولعل فيما ذكرناه ما يقنع هؤلاء الذين يتخيلون شدة هذه العقوبة ، فيدركوا انها هي عين الرحمة للسارقين ، فضلا عن المجتمع كله .

أوصاف السارق التي تستوجب انقطع

- فإنما ما يعتبر في السارق خمسة أوصاف :
- ١ - البلوغ - فلا يقطع يد الصبي إذا سرق لأنه غير مكلف في نظر الشريعة .
 - ٢ - العقل - فلا يقطع يد المجنون ؛ لأن القلم مرفوع عنه حتى يفيق .
 - ٣ - أن يكون غير مالك المسروق منه ، فلا يقطع يد الأب إذا سرق ماله .
 - ولا يد الولد أن سرق من مال أبيه .
 - ٤ - وأن لا يكون له عليه ولاية ، فلا يقطع يد العبد أن سرق من مال سيده ، وكذلك السيد أن أخذ من مال عبده لا يقطع يده بصل ، لأن العبد وماله لسيده ، ولم يقطع أحد بأخذ مال عبده ، لأنه أخذ ماله .
 - ٥ - وأن لا يكون محارباً في دار الحرب - وأن يكون مختاراً غير مكره كالجهاد أن سرق من مال الغنيمة ، وقد روى أن عبداً سرق من مال الخمس ، فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطع يده ، وقال : « مال الله سرق بعضه بعضاً » ولا تقام الحدود في ميدان الجهاد .

أوصاف الشيء المسروق

- وأما ما يعتبر الشيء المسروق ، فأربعة أوصاف هي :
- ١ - النصاب : على اختلاف بين العلماء في مقداره ، فلا يقطع من سرق أقله من النصاب .
 - ٢ - وأن يكون مما يتحول ، ويتملك ، ويحل بيعه ، فلا يقطع من سوق الخمر ، والخنزير ، وآلات الله والطرب .
 - ٣ - وأن لا يكون للسارق ملك ، كمن سرق ما رهنه ، وأما ما استأجره ، ولا شعبة ملك كالذي يسرق من المنعم ، أو من بيت المال ، لأن له فيها نصيباً ، وروى عن الإمام علي رضي الله تعالى عنه ، أنه أتى برجل سرق مغفراً من الخمس ، فلم ير عليه طعماً ، وقال : له فيه نصيب .
 - ٤ - أن يكون مما تصح سرقة كاللحم الصغير ، والاعجمي الكبير ، لأن ما لا تصلح سرقة كاللحم الفصيح ، فإنه لا يقطع فيه .

الموضع المسروق منه

- وأما ما يعتبر في الموضع المسروق منه ، فوصف واحد هو :
- الحرز لئلا ذلك الشيء المسروق ، وجملة القول فيه ، أن كل شيء له مكان معروف فمكانه حرزه ، وكل شيء معه حافظ يحافظه حرزه . فالدور ، والنازل ، والخوانيت هرز لما فيها ، غاب عنها أهلها ، أو حضروا ، وكذلك بيت المال حرز لجماعة المسلمين ، والسارق لا يستحق فيه شيئاً ، وإن كان قبل السرقة ممن يجوز أن يطع الأمام ، وإنما

يتعين حق كل مسلم بالعطية ، ألا ترى أن الامام قد يجوز أن يصرف جميع المال في وجه من وجوه المصالح ، ولا يفرقه في الناس . أو يفرقه في بلد دون آخر ، ويعتبر منه قوما دون قوم ، ففي التقدير أن هذا السارق مما لا حق له فيه ، فيقطع بده إذا سرق منه .

وظهر الدواب حرز لما حملت ، وأفنية الجوانيت حرز لما وضع فيها في موقف البيع ، وإن لم يكن هناك حانوتا ، كان معه أهله . أم لا ، سرق بليل أو نهار . وكذلك موقف الشاة في السوق ، مربوطة ، أو غير مربوطة ، والدواب على مرباطها محرزة كان معها أصحابها ، أم لا ، فإن كانت الدابة بباب المسجد ، أو في السوق لم تكن محرزة إلا أن يكون معها حافظ ، ومن ربطها بفنائها ، أو اتخذ موصلا مرتبطا لدوابه ، فإنه حرز لها .

والسفينة حرز لما فيها من المتاع والمال . وسواء كانت سائبة أم مربوطة ، فإن سرفت السفينة نفسها فهي كالدابة ، إن كانت سائبة فهي ليست بمحرزة ، وإن كان صاحبها قد ربطها في موضع وأرساها فيه ، فربطها حرز ، وهكذا ، أن كان معها أحد حينما كانت ، فهي محرزة ، كالدابة التي بباب المسجد ومعها حافظ لها . إلا أن يفلوا بالسفينة منزلا في سفرهم فربطوها فهو حرز لها كان معها صاحبها ، أم لا .

والساكنون معا في دار واحدة ، كالغداق التي يسكن كل رجل بيته على حدة ، أو عمارة الطلاب الذي يسكن فيها كل طالب منهم حجرة مستقلة ، تطلع يد من سرق منهم من بيت صاحبه إذا ضبط ، وقد خرج بسرقة إلى قاعة الدار ، وإن لم يدخل بها بيته ، ولا خرج بها من الدار .

أما من سرق منهم من قاعة الدار شيئا قيمته نصاب فلا يقطع فيه . وإن أدخله بيته ، أو أخرجه من باب الدار ، لأن قاعته مباحة للجميع للبيع والشراء ، إلا أن تكون دابة في مربطها ، أو دراجة مربوطة أو ما يشبهها من المتاع ، فإنه يقطع فيها ، وهذه الحال .

تصريف السرقة وأركانها

وأركان السرقة ثلاثة ، لا بد منها ، سارق ومسروق ، وسرقة ، لكل منهم شروط كما

سبق .

والسرقة : أخذ الماقل ، والبالغ تصابيا محرزا ، أو ما قيمته نصابا ، ملكا للآخر ، لا ملك له فيه ولا شبيهة ملك على وجه الخفية ، مستترا من غير أن يؤتمن عليه . وكان السارق مختارا غير مكره ، سواء أكان مسلما أم ذميا أم مرتدا ، ذكرا أم أنثى ، حرا ، أم عبدا . فإذا وجدت هذه الشروط وجب إقامة الحد ، وهو قطع يد السارق اليمنى إن كانت سليمة ، فأما إن كانت مقطوعة ، أو مشلولة ، فإنه تقطع اليد اليسرى ، وذلك باجماع آراء علماء الأمة من غير خلاف منهم ، وذلك لأن المال محبوب إلى النفس ، تميل إليه الطباع

البشرية ، خصوصاً عند الضرورة ، والحاجة . ومن الناس من لا يردعهم عقل ، ولا يمنهم الحياء ولا تزجرهم ديناً ، فلا تردهم مروءة ولا أمانة ، فلولا الزواجر الشرعية ، من القطع والعلب ونحوهما ، لبادروا إلى أخذ الأموال مكابرة من أصحابها على وجه المجاهرة ، أو خفية على وجه الاستسار ، وفيه من الفساد ما لا يخفى ، فناسب الشرع هذه الزواجر في حق المستسر والمكابر ، في سرقتي الصغرى ، والكبرى ، حسبما لباب الفساد ، واصلاحاً لأحوال العباد .

والعبد والحر في القطع سواء باطلاق النصوص ، لأن القطع لا ينتصف ، فيكمل في العبد ميانة لأموال الناس .

مقدار النصاب

اختلف الأئمة في مقدار نصاب حد السرقة فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : نصاب حد السرقة ، دينار ، أو عشرة دراهم ، مضروبة غير مخشوشة أو قيمة أحدهما ، وقيل إن غير الدراهم تعتبر قيمته بالدراهم وإن كان ذهباً ، ويشترط أن تكون رائجة ، واستدلوا على ذلك بما نقل عن ابن عباس . وابن أم أيمن رضي الله عنهم ، قالوا : كانت قيمة المجن الذي قطع فيه على عهد رسول الله ﷺ عشر دراهم - وما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال : قال رسول الله ﷺ : لا تقطع يد السارق في دون ثمن المجن ، وكان ثمن المجن عشرة دراهم ، قالوا : فهذا ابن عباس وعبد الله بن عمرو ، قد خالفنا بأن عمر في ثمن المجن فالاحتياط الأخذ بالأكثر ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات ، وفي الأقل شبهة عدم الجنائية ، وعلى هذا فالأخذ بالأكثر أولى ، وهو أدخل في باب التجاوز والصنع عن يسير المال ، وشرف العضو .

المالكية - قالوا : نصاب حد السرقة ثلاث دراهم مضروبة خالصة ، فمضى سرقها ، أو ما يبلغ ثمنها فما فوق من العروض والحيوان وجب إقامة الحد عليه ، وقطع يده ، واحتجوا على ذلك بما روى عن نافع ابن عمر رضي الله عنهم ، أن رسول الله ﷺ قطع في مجسن ثمنه ثلاثة دراهم ، كما أخرجه الصحيحان البخاري ، ومسلم ، - قال الإمام مالك رحمه الله : وقطع عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، في أثره قومت بثلاثة دراهم ، وهو أحب ما سمعت في ذلك ، وهذا الأثر عن سيدنا عثمان رضي الله عنه قد رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عروة بنت عبد الرحمن « أن سارقاً سرق في زمن سيدنا عثمان ، أثره ، فأمر بها عثمان أن تقوم ، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار ، فقطع عثمان يده ، قال المالكية : ومثل هذا الصنيع يشتر ، ولم ينكر . فمن مثله يحكى الأجسام السكوتية ، قالوا : وفيه دليل على جواز القطع في الثمار ، وعلى اعتبار ثلاثة دراهم في نصاب حد السرقة ، فإن لم يساويها ولو ساوى ربع دينار لا يقطع .

صفة الحرز الذى يقطع من سرق منه

يختلف الحرز الذى يقطع من سرق منه باختلاف الاموال المحفوظة فيه ويعتبرها .
والعرف معتبر في ذلك لأن لا ضابط له لئلا، ولا شرعا ، وهو يختلف باختلاف البلاد ،
ويكون بحسب عدل السلطان وجوره (١) وبما كان كذلك فمرجعه العرف والمادة ، فالدور
والحوائث حرز ، ومرابط الدواب حرز لها ، وكذلك الاوعية ، وما على ظهور الدواب ،
والسيارات ، تكون حرزا لما فيها ، وما على الانسان من ملابس ، فالانسان حرز لكل ما
عليه ، أو هو عنده ، نائما ، أو مستيقظا ولا يقطع سارق ما على الصبي من الحلوى وغيره ،
الا أن يكون معه حافظ يحفظه ، كما في الدواب وغيرها .

== الشافعية — قالوا : نصاب السرقة ربع دينار ، أو ما يساويه من الدراهم ، والائتمان ،
والمروض ، فصاعدا ، فالاصل في تقويم الاثياء هو الربع دينار ، وهو الاصل ايضا
في الدراهم فلا يقطع في الثلاثة دراهم الا أن تساوى ربع دينار ، واستدل الشافعية على
مذهبهم بما أخرجه الشيخان ، البخارى ، ومسلم عن طريق الزهري ، عن عمرة ، عن
عائشة رضى الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « تقطع يد السارق فربع دينار فصاعدا »
متفق عليه ومسلم عن طريق أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عمرة ، عن عائشة رضى
الله تعالى عنهم أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقطع يد السارق ، الا في ربع دينار
فصاعدا » قال الشافعية : فهذا الحديث فمحل في المسألة ، ونص في اعتبار ربع الدينار ،
لا ما سواه ، قالوا : وحديث ثمن المجن ، وإن كان ثلاثة دراهم ، لا ينفى هذا ، لأنه إذا كان
كان الدينار باثني عشر درهما ، فهو ثمن ربع دينار ، فأمكن الجمع بهذا الطريق ،
ويروى هذا المذهب عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، رضى
الله تعالى عنهم ، وبه يقول عمر بن عبد العزيز ، والليث بن سعد ، والاوزاعي ، وأسحاق
ابن راهوية ، وأبو ثور ، ورحمة الله عليهم أجمعين .

الحنابلة — قالوا : أن كل واحد من ربع الدينار ، والثلاثة دراهم مرد شرعى ، فمن
سرق واحد منهما ، أو ما يساويه قطع ، وعملنا بحديث ابن عمر ، وعملنا بحديث عائشة
رضى الله تعالى عنها ، ووقع في لفظ عن الامام أحمد ، عن عائشة رضى الله عنها
أن رسول الله ﷺ قال : « اقتلعوا في ربع دينار » ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك ،
وكان ربع الدينار يومئذ يساوى ثلاثة دراهم ، والدينار اثني عشر درهما وفي لفظ النسائي :
« لا تقطع يد السارق ، فيما دون ثمن المجن ، قيل لعائشة رضى الله عنها وما هو ثمن المجن ؟
قالت : ربع دينار ، فهذه كلها نصوص دالة على عدم اشتراط عشرة دراهم . والله تعالى
أعلم .

(١) الحنفية — قالوا : أن صفة الحرز الذى يقع من سرق منه ، هو أن يكون حرزا
لشيء من الاموال ، فكل ما كان حرزا لشيء منها ، كان حرزا لجميعها ، ثم حرز كل شيء .

• • • • •

= على حسب ما يليق به ، قال رحمته (فإذا آواه الجرين) « الجرين ، موضع الثمر الذي بجفف فيه فغلب القطع » : وقال ، صلوات الله وسلامه عليه : « لا قطع في حريسة الجبل ، وما آواه المراح فغلب القطع » ، وحريسة الجبل ، أى المحروسة به ، فليس يحرس فيما يحرس الجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بهرز ، وقيل الحريسة : الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها . والمراح : هو المكان الذي تأوى إليه الماشية ليلا للمبيت فيه . والهرز ما يكون به المال محروزا من أيدي اللصوص ، ويكون بالحفاظ له ، كمن جلس بالصحراء ، أو في المسجد ، أو في الطريق العام وعنده متاعه ، فهو محرز به ، وسواء كان نائما ، أو مستيقظا ، وذلك لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قطع يد سارق رداء (صفوان) من تحت رأسه ، وهو نائم في المسجد ، وسواء كان المتاع تحته ، أو عنده ، لأنه يعد حافظا له في ذلك كله عرفا ، فيقطع من يسرق ، ماله أو متاعه .

والهرز بالمكان : هو ما أعد للحفظ : كالدر ، والبيوت ، والحانوت ، والصندوق ، فهي هرز لما فيها غالب عنها صاحبها أو حضرا فلا يمتدح فيه الحافظ ، لأنه محرز بدونه ، وهو المكان الذي أعد للحفظ ، إلا أن القطع لا يجب من الاخذ بالمحرز بالمكان ، إلا بالخراج منه ، لأن يد المالك قائمة ما لم يفرجه السارق ، والمحرز بالحافظ يجب القطع لما أخذته لأن يد المالك زالت بمجرد الاخذ ، فتمت السرقة ، ولو كان باب الدار مفتوحة فدخل نهارا ، وأخذ متاعا ، لم يقطع لأنه مكابرة ، وليس بسرقة ، لعدم الاستئثار على ما بينا ، ولو دخل ليلا قطع لأنه مكان بئى للهرز ، ولو دخل بين المغرب والعشاء ، والناس منتشرون فهو بمنزلة النهار ، ولـ علم صاحب الدار باللص ، والنص لا يعلم ، أو بالعكس قطع لأنه مستخف ، وإن علم كل واحد منهما بالآخر لا يقطع السارق لأنه مكابرة ، وإذا سرق من الحمام ليلا قطع ، وبالنهار لا يقطع لأنه ماذون بالدخول ، وظهور الدواب حرز لما حملت ، وأمنية الحوانيت حرز لما وضع فيها في موقف البيع ، وإن لم يكن هناك حانوت ، كان معه أهله ، أم لا ، سرق ليلا ، أو نهارا ، وكذلك موقف عربات الباعة المتجولين في الأسواق ، وموقف الشاة في السوق المربوطة ، أو غير مربوطة حرز ، والدواب على مرابطها في الحقول والخلاء محروزة كان معها أصحابها أم لا ، فإن كانت الدابة بباب المسجد أو في السوق لم تكن محروزة إلا أن يكون معها حافظ ، ومن ربطها بننائها ، أو أخذ موضعها مرابطا لدوابه فبناها حرز لها ، ولو سرق لؤلؤة من الاصطبل لم يقطع ، لأنه ليس حرزا لها ، والسفينة حرز لما فيها ، سواء كانت سائبة أو مربوطة ، فإن سرق السفينة نفسها فهي كالدابة ، إن كانت سائبة فليست بمحرورة ، وإن كان صاحبها ربطها في موضع ، وأرساما فيه فربطها حرز ، وهكذا ، إن كان معها أحد حيثما كانت فهي حرز ، كالدابة بباب المسجد معها حافظ ، ولو سرق ثوبا على شاة لم يقطع لأن الشاة لا تهرز إلا أن ينزلوا لها ، كان صاحبها معها أم لا .

محل القطع في أول سرقة

اتفق الاثمة الاربعة ، على أن السارق اذا وجب عليه القطع ، وكان ذلك أول سرقة له ، وأول حد يقام عليه بالسرقه وكدان صحيح الاطراف فانه يبدأ بقطع يده اليمنى ، من مفصل الكف ، ثم تحسم بالزيت المنلى ، وذلك لأن السرقة تقع بالكف مباشرة ، والصاعد والعضد تحملا الكف كما يحملهما معاً البدن ، والعقاب أنما يقع على العضو المبثر للجرية ، وأنما تقطع اليمنى أولاً لأن التناول يكون بها في غالب الاحوال ، الا ما شذ عن بعض الافراد .

ولأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه فعل ذلك حينما قطع يد المخزومية ، وغيره ممن أقام عليهم حد السرقة ، وقراءة عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه تبين الاجمال في آية السرقة ، وتوضح المراد من الايدى ، فلنه قرأ « فاطموا ايديهما » وهذا الحكم باجماع الامة من غير خلاف منهم .

محل القطع عند تكرار السرقة

فان عاد وسرق مرة ثانية ، ووجب عليه القطع ، تقطع رجله اليسرى ، من مفصل القدم ويكون محل القطع بالنار لينقطع نزيف الدم ، أو ينفس العضو المتقطع في الزيت المنلى ، كما أمر رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، وكما فعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

قد روى أن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أمر بقطع يد السارق من الزند ، وقال لاصحابه « فاطمموه وأحسموه » ولأنه اذا لم يحسم العضو يؤدي إلى التلف ، لأن الدم لا ينقطع إلا به ، والحد زاجر غير متلف ، ولهذا لا يقطع وقت الحر الشديد ، والبرد الشديد ، لأنه يؤدي السارق ثم اختلف الاثمة فيما اذا عاد وسرق مرة ثالثة ، أيقطع أم لا ؟ (١) .

(١) الحنفية ، والحنابلة — قالوا : فان عاد وسرق بعد أن قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى يبق ايقاع الحد ولا يجب عليه القطع في المرة الثالثة ، بل يضمن السرقة ، ويعبس ويضرب حتى يتوب عن السرقة ، والاصل أن حد السرقة شرع زاجراً لا متلفاً ، لأن الحدود شرعت للزجر عن ارتكاب الكبائر ، لا متلفة للنفوس المحترمة ، فكل حد ينظم انتلاف النفس من كل وجه ، أو موجه واحد لم يشرع حداً ، وكل قطع يؤدي إلى انتلاف جنس المنفعة كان انتلافاً للنفس من وجه ، فلا يشرع ، وقطع اليد اليسرى في المرة الثالثة ، والرجل اليمنى في المرة الرابعة يؤدي إلى انتلاف جنس منفعة البلش والشمى ، فلا يشرع حداً ، واليه الاشارة بقول على رضى الله تعالى عنه : « انى استمى من الله أن لا أدع له يداً يأكل بها ، ويستجى بها ، ورجلايمشى عليها » وبها حاج بقية الصحابة فمهم فاتمدا اجماعاً — جماعاً .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، أنه أتى برجل أقطع اليد ، والرجل قد سرق يقال له (سدوم) فأراد أن يقطعه ، فقال له على بن أبى طالب كرم الله وجهه .
 إنما عليه قطع يد ورجل ، فحبسه عمر رضى الله تعالى عنه وأم يقطعه ، ففتى على .
 ورجوع عمر رضى الله عنهما إليه من غير نكير ، ولا مخالفة من غيرهما دليل على
 إجماعهم عليه ، أو أنه كان شريعة من رسول الله ﷺ ، وهذا بخلاف القصاص ، لأنه حق
 العبد ، فيستوفى جيرا لحقه ولأنه نادر الوجود ، فيندر بعد أن يسرق الإنسان بعد
 قطع يده ورجله ، والحد لا يشرع إلا فيما يطلب .

وما روى من الحديث في قطع أربعة السارق لو صح لا عتج به الصحابة ، على
 الامام على رضى الله عنه ، ولرجع اليهم . وحيث أنه قد حجهم ورجعوا إلى قوله من غير
 معارضة منهم ، دل على عدم صحته .

فإذا كانت يده اليمنى ذاهبة ، أو مقطوعة ، تنقطع رجله اليسرى من المفصل ، وإن
 كانت رجله اليسرى مقطوعة ، فلا قطع عليه لما فيه من الاستهلاك ، على ما بينا ، ويضمن
 السرقة ، ويحبس حتى يتوب .

وإن كان أقطع اليد اليسرى أو أشلها ، أو أقطع إبهاما ، أو أصبعين سواها ، وفي
 رواية ثلاث أصابع ، أو أقطع الرجل اليمنى ، أو أشلها ، أو بها عرج يمنع المشى عليها فلا
 تنقطع يده اليمنى ولا رجله اليسرى .

والحاصل . أنه متى كان بدل لو قطعت يده اليمنى لا ينتفع بيده اليسرى ، أو لا
 ينتفع برجله اليمنى لآفة كانت قبل القطع : لا يقطع ، لأن فيه تفويت جنس المنفعة بطشاً
 أو مشياً ، وتوأم اليد بالإبهام فعدمها أو شللها كشل جميع اليد ، ولو كانت أصبع واحدة
 سوى الإبهام مقطوعة ، أو شلاء ، قطع لأن فوات الواحدة لا يوجب نقصاً ظاهراً ، في
 البطش ، بخلاف الأصبعين لأنهما كالإبهام في البطش ، ولو كانت اليد اليمنى شلاء
 شللاً جزئياً ، أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية .

الملكية والشافعية — قالوا : إذا سرق السارق أولاً قطعت يده اليمنى من مفصل
 الكف ، ثم حسمت بالئار أو بالزيت المغلى ، فإذا سرق الثانية ، قطعت رجله اليسرى ، من
 المفصل ، ثم حسمت بالئار ، ثم إذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى ، من مفصل
 الكف ، ثم حسمت بالئار ، فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من المفصل ، ثم حسمت
 بالئار ، ثم إذا سرق الخامسة ، حبس وعزر ، ويعذر كل من سرق إذا كان سارقاً من حيث
 يدرأ عنه القطع ، فإذا دأ عنه القطع لشبهة ، عزر ، حسب ما يراه الامام زاجراً عن
 ارتكاب الجريمة .

وكيفية القطع ، أن يجلس ويضبط ثم تمد يده بخيط حتى يبين مفصله ، ثم تنقطع
 بحديدة حادة ، ثم يحسم ، وإن وجد أرق ، وأمکن من هذا ، قطع به ، لأنه إنما يبرأ به .

« إقامة الحد ، لا التلغ ، ولهذا لا يقطع السارق ، ولا يقام حد ، دون القتل على امرأة هبلى ، ولا مريض ذنف ، ولا بين المرض ، ولا في يوم مفطر البرد ، ولا في يوم شديد الحر ، ولا في أسباب التلغ — ومن أسباب التلغ التي يترك إقامة الحد فيها إلى البرء ، أن تقطع يد لسارق فلا يبرأ حتى يسرق فيؤخر حتى تبرأ يده ، ومن ذلك أن يجلد الرجل فلا يبرأ جلده حتى يصيب حدا ، فيترك حتى يمسرأ جلده ، وكذلك كل قرح أو مرض أصابه . وحجتهم في جواز القطع في المرة الثالثة والرابعة ما روى عن حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، أن النبي ﷺ أتى بمسدسرق ، فقطع يده اليمنى ، ثم أتى به في الثانية فقطع رجله اليسرى ، ثم أتى به في الثالثة ، فقطع يده اليسرى ، ثم أتى به في الرابعة فقطع رجله اليمنى . »

وأخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال في السارق « ان سرق فاقطعوا يده ، ثم ان سرق فاقطعوا رجله ، ثم ان سرق فاقطعوا يده ، ثم ان سرق فاقطعوا رجله » .

وبما روى عن الامام الشافعى رحمه الله أنه قال : أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن الناسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل ، قدم على أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، فشكا اليه أن عامل اليمن ظلمه فكان يصلى من الليل ، فيقول أبو بكر : وأبيك وما ليك بليل سارق ، ثم انهم افتقدوا حليا لأسماء بنت عميس امرأة أبى بكر ، فجعل الرجل يطوف مهمهم ويقول : اللهم عليك بمن سرق هذا البيت الصالح ، فوجدوا الحلى عند صائغ زعم أن الاقطع جاء به ، فاعترف به الاقطع ، أو شهد عليه ، فأمر أبو بكر رضى الله عنه فقطعت يده اليسرى ، فقال أبو ذر : والله لدعأوه على نلصه أشد عدى من سرقته . »

قال الشافعى رحمه الله : فبهذا نأخذ ، فإذا سرق السارق أولا قطعت يده اليمنى ، من مفصل الكف ثم حسمت بالنار ، فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل ثم حسمت بالنار ، ثم إذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسمت بالنار ، فإذا سرق الخامسة ، حبس وعزر ، قال ابن المنذر : ثبت عن أبى بكر وعمر أنهما قطعا اليد بعد اليد ، والرجل بعد الرجل ، واحتج الحنفية على قولهم بعدم جواز القطع في الثالثة ، وإنما يجب حبسه وتعزيره ، وغرامته ، بما رواه البيهقى من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : بعد أن قطع رجله وأتى به في المرة الثالثة « بأى شيء يتمسح ، وبأى شيء يأكل ، لما قيل له تقطع يده اليسرى ، ثم قال : أقطع رجله على أى شيء يمشى ؟ انى لأستعصى من الله عز وجل ، ثم ضربه وأدخله السجن ، وهو تكريم لابن آدم ، وتعتظيم لحرمة على حمة المال . »

خطأ الحداد (الذى يقيم الحد)

١: قال الحاكم للحداد : اقطع يد هذا — ولم ينص على اليمنى — فقطع اليسار فلا يضمن اتفاقا ، أما اذا قال الحاكم اقطع يمين هذا فى سرقة سرقة ، فقطع يساره ، ففى ذلك أقوال المذاهب (١) .

= ردت أجاب المالكية والشافعية عن هذا الدليل : بأن هذا الرأى لا يتناول النصوص ، وان كان المنصوص فيه ضعيف كما قال الحنفية ، فقد عارضته الروايات الأخرى ، الواردة بهذا المعنى .

فإذا ذهب محل القطع من غير سرقة ، بأن كانت اليد اليمنى سلاء . ينتقل القطع الى اليد اليسرى ، وقيل الى الرجل اليمنى .

(١) الحنفية ، والمالكية — قالوا : اذا قال الحاكم للحداد — الذى يقيم الحد — اقطع يمين هذا فى سرقة سرقة ، فقطع يساره خطأ ، أو عمدا ، فلا شيء عليه ، ولكن يعزره الامام . لأنه أخطأ فى اجتهدا ، وخطأ الاجتهاد موضوع بالاجماع ، وهذا موضع اجتهدا لأن ظاهر النص يسوى بين اليمين واليسار ، ولأنه وإن أثلف بلا حق ظلما ، لكنه أخلف من جنسه ما هو خير له ، وهو اليد اليمنى ، فأنه لا تقطع بعد قطع اليسرى ، وهى خير لأن قوة البطش بها أتم ، والعمل بها أكثر ، فلا يضمن شيئا ، وعلى هذا لو قطع اليد غير الحداد لا يضمن أيضا عمدا ، أو خطأ ، لأن اليمين كانت على شرف الزوال ، فكانت كالفائتة فأذلفها الى خلف استمرارها ، وبقيتها .

الشافعية ، والمالكية — قالوا : اذا كان الحداد أخطأ فلا شيء عليه ، أما اذا كان فعل هذا الفعل وقطع اليسرى بعد أن أمره الحاكم بقطع اليمنى فإنه يجب عليه القصاص ، وتقطع يده اليسرى ، وذلك قياسا على ما قطع رجل يد السارق ، بعد الشهادة قبل القضاء بالقطع فى انتظار التحميل ، ثم عدلت ، فلا قطع على السارق لغوات محله ، وبحيث أن المسروق لا يضمن ، لو كان أظفه ، لأن سقوط الضمان باستيفاء القطع حقا لله تعالى ، ولم يوجد وكذا لو قطع يده اليسرى يقتصر له ، ويقطع عنه اليمنى .

والخطأ فى الاجتهاد معناه أن يقطع اليسرى بعد قول الحاكم : القطع يمينه ، عن اجتهدا فى أن قطعها جزءا عن قطع السرقة ، نظرا الى إطلاق النص ، وهو قوله تعالى : « فاقطعوا أيديهم » أما الخطأ فى معرفة اليمين من الشمال فلا يجعل عفا ، لأنه بعيد يهتم فيه مدعيه ، وعلى هذا فالقطع فى الموضعين عمدا ، وإنما يكون معنى العمد حينئذ أن يتمدد القطع لليسار ، لا عن اجتهدا فى الجزائها .

ما يثبت به حد السرقة

(الشهادة والاقرار)

اتفق الاثمة الاربعة — على أن حد السرقة يثبت على السارق بشهادة رجلين شاهدين عدلين كسائر الحقوق ، واتفقوا — على أنه يثبت أيضا باقرار الحر البالغ العاقل واعترفه باقتراء الذنب .

ويكفي أن يكون الاقرار مرة واحدة (١) لأنه لا تهمة فيه ، كسائر الحقوق التي تثبت بالاقرار مرة واحدة ، فلا حاجة الى الاقرار مرة ثانية كالفصلص ، وحد القذف ، والتنبيه في الشهادة منصوص عليه ، فلا يقاس عليه الاقرار ، ولأنه يفيد تقليل تهمة الذنب . وكذلك الاقرار ، لأن المقر لا يثبت بالذنب على نفسه ، واشترط الزيادة في الزنى على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ، على أن الاقرار الاول اما صادق بالثاني لا يفيد شيئا اذ لا يزداد صدقا ، واما كاذبا فالثاني لا يصير صدقا . فظهر أنه لا نائذه في تكراره .

(١) الحنابلة — قالوا : يثبت باقراره مرتين ، والاقرار مرة واحدة لا يثبت الحد . واحتجوا بما روى عن أبي أمية المخزومي رضي الله عنه أنه قال : أتى الرسول صلوات الله وسلامه عليه بلمس قد اعترف ، ولم يوجد معه متاع ، فقال رسول الله ﷺ : ما أخالك سرت ، قال : بلى يا رسول الله ، فعادها عليه مرتين أو ثلاثا ، فأمر به فقطع ، وجيء به فقال له : استغفر الله وتب إليه ، فقال : استغفر الله وأتوب إليه ، فقال الرسول ﷺ : « اللهم تب عليه ثلاثا » أخرجه أحمد والنسائي ، وأبو داود واللفظ له ، ورجاله ثقة ، ويجب على القاضي أن يلحق المقر الرجوع احتياطيا للدرأ ، فقد روى أن النبي ﷺ : « أتى بسارق فقال له : أسرت ؟ ما أخاله سرق » .

وإذا رجع المقر عن اقراره صح في القطع ، لأنه خالص حق الله تعالى ، فلا يكذب فيه . ولكن لا يصح الرجوع في المال ، لأن صاحبه يكذبه ، واشترطوا أن يكون الاقراران في مجلسين مختلفين لأنه احدى الحجتين فيعتبر الاخرى وهي البيعة . وأسند الطحاوي الى سيدنا علي كرم الله وجهه : أن رجلا أقر عنده بسرقة مرتين ، فقال له : قد شهدت على نفسك شهادتين ، فأمر به أن تتطلع يده فعلقها الى عنقه .

وأما المسني فالحاق الاقرار بها ، بالشهادة عليها في الحد ، فيقال : حد فيعتبر عدد الاقرار به بعدد الشهود ، نظيره الحاق الاقرار في حد الزنا في العدد ، بالشهادة فيه . فلو شهد على السارق رجل وامرأتان ثبت عليه المال ، فيجب أن يرد أو قيمته ولكن لا يجب القطع عليه لأن شهادة النساء لا تغني في الحدود ؛

كيفية الشهادة

وينبغي للامام أن يسأل الشاهدين عداءاً الشهادة عن كيفية السرقة ، أى كيف سرق لانهل كونه سرق على كيفية لا يقطع معها ، كان نقب الجدار وأدخل يده فأخرج المتاع ، منه لا يقطع على ظاهر المذاهب الثلاثة ، وأخرج بعض النصاب ، ثم عاد وأخرج البعض الآخر ، أو تناول رفيقاً له على الباب ، ويسألها عن ماهيتها ، لأنها تطلق في اللغة على استراق السمع . والنقص من أركان الصلاة ، قال رسول الله ﷺ : وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته . ويسألها أيضاً عن زمانها ، لاحتمال التقادم ، وعند التقادم إذا شهدوا يضمن المسال . ولكن لا يقطع عليه . ويسألها عن المكان لاحتمال أنه سرق في دار الحرب من مسلم — بخلاف ما لو كان ثبوت السرقة بالقرار ، حيث لا يسأل القاضي الشفيع المقر . عن الزمان . لأن التقادم لا يبطئ الاقرار ، ولا يسأل المقر عن المكان ، لكن يسأل عن بقى الشروط من الحصر وغيره ، وذلك باتفاق العلماء .

وقال بعضهم ، ويسأل المقر عن الشيء المسروق ، اذ سرقه كل ما لا تجب القطع ، كما في الثمر ، والكرم وغيره ، ولاحتمال كون المسروق أقل من النصاب — ويسألها أيضاً عن المسروق منه ، لأن السرقة من بعض الناس ، لا تجب القطع ، كذى الرحم المحرم ، والعبد من سيده ، والزوج من زوجته ، والولد من مال والده ، ولاحتمال أن يهبه المسروق أو يملكه فيسقط القطع .

وقال بعضهم : لا حاجة الى السؤال عن المسروق منه ، لأنه حاضر في المجلس يخلص المذنب ويطالب بقوة ، والشهود حضور يشهدون على السرقة منه ، فلا حاجة الى السؤال عنه ، ولأن شهادتهم بأنه سرق من هذا الحاضر ، وخصوصة الحاضر . لا يستلزم بيانها ، النية من السارق ، ورفع الدعوى تستلزم أن يقول : سرق مالى وأنا مولاه ، وينبغي أن يسأل عن هذه الأمور احتياطاً للدرء ، وإذا بنو ذلك على وجه لا يسقط الحد ، فإن كان القاضي عرف الشهود بالعدالة قطعته ، وإن لم يكن يعرف حالهم حبس المشهود عليه حتى يعدلوا ، لأنه صار متهماً بالسرقة ، والتوثيق بالتكفيل ممتنع ، لأنه لا كفاية في الحدود .

وإذا عدل الشاهدان والمسروق منه غائب لم يقطع الا بحضرة ، لاحتمال أن يهبه المسروق أو يعفو عنه ، وإذا كان المسروق منه حاضراً ، والشاهدان غائبان ، لم يقطع أيضاً حتى يجضرا لاحتمال رجوعهما في الشهادة ، أو رجوع أحدهما في شهادته ، وكذلك الموتى ، وهذا في كل الحدود سوى حد الرجم .

وقد أفنى العلماء : بأنه إذا كان لص معروف بالسرقة ، ووجده رجل في منزله ، يذهب في حاجة الى غير مشغول بالسرقة ، ولا ملتبس بها ، فليس له أن يقتله . ولكن

له أن يتقبض عليه ويأخذه ، وللاعلام أن يحبسه حتى يتوب ، لأنه متهم بالفساد في الارض
« والدبس لازجر عن النعمة مشروع وجائز » .

خطبا الشهود

إذا أخطأ الشاهدان في أداء الشهادة على السارق . وقطعت يده . ثم ظهر كذبهما .
بأن اعترف رجل آخر بأنه هو الذي سرق . أو شئت البيضة على غيره ، أو اعترف
الشاهدان بخلافهما في أداء الشهادة فيجب على الإمام أن يفرغهما بدفع دية يد المقطوع
عقوبة لهما على خطئهما في أداء الشهادة عليه . أما إذا قال الشاهدان : أننا تمعدنا أداء
الشهادة عليه نكاية به ، فإنه يجب عليهما في هذه الحالة دفع دية يد المقطوع . ولا يجوز أن
يقطع يديهما ، بيد واحدة (١) لأنه جور وظلم .

وإذا شهد رجل وامرأتان على رجل بالسرقة . فانه يضمن المال . ولا يقطع يده .
وإذا أقر الرجل على نفسه بالسرقة أمام الحاكم ثم رجع في اقراره ، فانه يلزمه غرامة
المال الذي أقر به ولا قطع عليه — ولا عكس — حتى لو قال المسروق منه : أريد قطع يده
ولا أريد المال ، لا تسمع خصومته ، فانما يصح حتى القطع تبعا للمال ، وقد انتفى المال
فانتهى القطع .

سرقة المصاحف وكتب العلم والأدب

اختلف أقوال الائمة هل تقاطع اليد سارق المصحف وكتب العلم الشرعى وما يتعلق
به ، فانظر أسفل الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : ان قالوا : تمعدنا أن نشهد عليه ببطل ، قطعت يديهما بهده
تصاصا له ، وهذه أشبه بالقياس ، لأنه ان كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد ، فلم لا تعلم
يدان بيد ؟ واليد أقل من النفس ، إذا جاز القليل فلم لا يجوز الكثير ؟
واحتجوا على مذهبيهم : بما روى عن الامام على رضى الله تعالى عنه ، عن الشعبي :
« أن رجلين أتيا الامام على كرم الله وجهه فشهدا على رجل أنه سرق ، فقطع الامام يده .
ثم أتياه بآخر فقال : هذا الذي سرق . وأخطانا على الاول ، فلم يجز شهادتهما على
الآخر ، وغرمهما دية يد الاول ، وقل لهما : لو أعلمكما تمعدتما ، لقطعتكما » فهذا نص
في الباب .

(٢) الحنفية — قالوا : اذا سرق المصحف لا يقطع فيه وان كلنت قيمته تبلغ نصبا ،
وان كان مهلى بالذهب فإنه يتأول فيه القراءة . ولأن الاحراز لأجل المكتوب ولا مالية
له ، وما وراءه تبع له كالجلد والورق والحطية ولا عبء للتبع — لأن اصله أنه متى
اجتمع ما يجب فيه انقضاء ، وما لا يجب لا يقطع ، لأنه اجتمع فيه دليلا للقطع وعدمه
فاورث شبهة ، وكذلك لا يقطع في سرقة كتب العلم والدين لأنه يتسأل قراءتها : لأن =

قطع يد نبش القبر

يجب الغطع على الذي يسرق أكلان الموتى (١). والكفن الذي يقطع به ماكان مشروعا، غارا يقطع في انزائد على كفن السنة ، وكذا ما رك معه من طيب أو مال ، أو ذهب وغيره لأنه نصيب وسفه غليس حرزا .
وذلك لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: « من نبش قطعناه » وهو حديث منكر وإنما أخرجه البيهقي .

المقصود منها ما فيها من العلم وهو ليس بمال، ولو سرق الجلد : والورق قبل الكتابة قطع لأنه : لمعة مقومة بمال .
وأما كتب الشعر والادب ، ودفاتر الحساب . فإن كان ما فيها من الجلد والكواغد تبلغ نصبا قطع والا فلا .

الثامنة - قالوا : يقطع سارق المصحف ، وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به ، ولأنه مال متقوم يجوز بيعه وتجارته ، وحيازته ، وكذلك كتب الادب والشعر النافع ، فإن لم يكن نائفا مباحا ، قوم الورق والجلد : فإن بلغ نصبا قطع ، والا فلا ، وبه قال أبو ثور ، وابن القيسم . وابن المنذر ، لأنه مال له اعتر .

(١) التنبيه - قالوا : أن القبر ليس بحرز لغير الكفن : فلا يكون حرزا للكفن ، فلا يقطع لبش ، لأن السرقة . أخذ مالا من غير حرزا ، معرضا للتلف ، لا ملك له ، لأن الميت لا يملك ، وهو قول ابن عباس ، والثوري ، والاوزاعي ، ومكحول ، والزهري ، وذلك لأن القبر حفرة في الصحراء بدون المصروف في المرور به ليلا ونهارا ، ولا غلق عليه ، ولا حارس متصد لحفظه ، فلم يبق الا مجرد دعوى أنه حرز تسمية ادعائية بلا معنى ، وهي ممنوع ، ولزوم التضييع لو لم يكن حرزا ممنوع ، بل لو لم يكن مصروفا الى حاجة الميت ، والصرف الى الحاجة ليس نصيبا فلذا لا يضمن ، ولو سلم فلا ينزل عن أن يكون في حرزيتة شبهة ، وبه ينتفى القطع ، ويبقى ثبوت شبهة في كونه مملوكا ، وفي ثبوت الخلل في المقصود من شرعية الهدء، فكل منهما يوجب الدراء ، أما الاول فلأن الكفن غير مملوك لأحد ، لا للميت ، لأنه ليس أملا للملك ، ولا للوارث ، لأنه لا يملك من التركة الا ما يفضل عن حصة الميت ، ولذا يقطع بسرقة التركة المستغرقة ، لأنها ملك الغريم ، حتى كان له أن يأخذها بحقه ، فإن صح ما قلنا : من أنه لا ملك فيه لأحد لم يقطع ، وألا فتعققت شبهة في مملوكيته بقولنا ، فلا يقطع به أيضا ، وأما الاستدلال بتسميته بيتا فمبعد ، لأن إطلاقه أما مجازا ، فإن البيت ما يحوطه أربع حوايط توضع للبيت ، وليس للقبر كذلك ، على أن حقيقة البيت لا تستلزم الحرز . فقد يصدق مع عدم الحرز أصلا كالمسجد .

وأما اذا اعتاد لص سرقة أكلان الموتى ، فلاهم أن يقطعه سياسة لا حدا . وهو معمول على ما روى عن الاحاديث والآثار ان سمعت .

وما روى عن الرسول ﷺ قوله : « لا قطع على المختفى » قال : وهو النباش بلغة أهل المدينة ، أى يعرفهم .

وأما الأثر ، فقال ابن المنذر : روى عن ابن الزبير أنه قطع نباشا ، وهو ضعيف . وما روى عن عبدالله بن عامر بن ربعة ، أنه وجد قوما يختفون في القبور باليمن على عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فكتب فيهم الى عمر رضى الله تعالى عنه ، فكتب عمر أن أقطع أيديهم .

وما روى عن الزهرى أنه قال : أتى ، وإن يقوم يختفون — أى ينبشون القبور — فضربهم ونفاهم .

وما روى عن الزهرى أيضا أنه قال : أخذ نباش في زمن معاوية ، وكان مروان على المدينة ، فسأل من حضرته من الصحابة ، والفقهاء ، فأجمع رأيهم على أن يضرب ، ويختلف به .

وأما من جهة المعنى : فلأن الكفن مأل متقوم حرز يحرز مثله ، فإن القبر حرز للميت ، وثيابه تبع له فيكون حرزا له أيضا ، فيقطع من يسرقه ، ولأنه لا يجوز ترك الميت عاريا ، فصارت هذه الحاجة قاضية بأن القبر حرز .

وقد سمي النبي ﷺ القبر بيتا في حديث أبي ذر ، حيث قال النبي ﷺ « كيف أنت إذا أصاب الناس موت ، يكون الموت فيه - لوصف - معنى القبر - قلت : الله ورسوله أعلم ، أو ما أثار الله ورسوله ، قال ﷺ : عليك بالصبر » .

والبيت حرز ، والسارق من الحرز يقطع بلا خلاف ، ولأنه حرز مثله ، لأن حرز كل شيء ما يليق به ، فحرز الدواب بالاصطبل ، وحرز الدار بالمق والصندوق ، والخزينة ، والشاة بال حظيرة ، فلو سرق شيء منها ، من حرزها قطع . ولو سرق الدرة والجوهر من اصطبل ، أو من حظيرة ، فلا يقطع ، فكان أخذ الكفن من القبر السرقة ، ولأن الله تعالى جعل الأرض للإنسان ليسكن فيها حيا ، ويدفن فيها ميتا ، هذا إذا كان القبر في صحراء ، إذا كان القبر داخل بيت عليه باب متلق كما هو الحال في أموات القاهرة ، بأن كل أسرة تختص بمكان متسع مبنى يقال له : « حوش » ويدخله قبور الموتى ، ويطلق عليهم ، فقال بعض العلماء : يقطع السارق لأكلان الموتى من دار هذا المبنى ، لوجود الحرز وهو الباب والعلق (١) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يقطع أيضا في هذا الحال ، وإن كان الحرز موجودا ، للمواقف الأخرى ، من نقصان المالية ، وعدم المملوكية ، لأن المال ما يجرى فيه الرغبة والفسنة به ، ولكن ينفر عنه كل من علم أنه كفن به ميت إلا نادرا من الناس . ولأن شرع العهد للأنزجار والحاجة اليه ، لما يكثر وجوده ، فاما ما يندر فلا يشرع فيه ، وكذلك الخلاف ، إذا سرق من تابوت في القافلة ، وفيه الميت .

إذا سرق مسلم من مستأمن

إذا سرق مسلم مقدار نصاب من مال ملك لرجل مستأمن يجب القطع على السارق (١) لأنه مال محرز مملوك للمستأمن ، فتجبرى عليه أحكام أهل الذمة ، وأهل الإسلام ما دام في بلادنا .

إذا سرق مستأمن أو معاهد

إذا سرق مستأمن أو معاهد من مال مسلم أو ذمى وجب عليهما القطع وذلك عند المالكية والحنابلة وخالف الحنفية والشافعية (٢) .

إذا سرق مسلم مال ذمى أو العكس

يقطع مسلم إذا سرق من مال ذمى لأنه معصوم بذمته ، وقيل : لا يقطع كما أنه لا يقتل إذا قتله .

وأما الذمى ، فإنه يقطع إذا سرق نصاباً من مال مسلم ، أو مال ذمى مثله ، لالتزامه الأحكام الإسلامية ، سواء رضى بحكمنا ، أم لا ، لأن الدين أمرنا بذلك .
ولا يجب القطع على الفقير الذى سرق طمعا من مسلم أو ذمى ، وذلك في زمن القمط والبؤس وانتشار الغلاء ، لأنه عذر يمنع القمط ، ولا يقطع صبي ، ولا مجنون ، ولا مكره — إذا سرق واحد منهم مقدار نصاب من محرز لرفع القلم عنهم ، ولا على حربى لعدم التزامه ، بأحكامنا ، ولا أعجمى جهل التحريم .

سرقة آلات اللهو

لا يجب القطع على من سرق صليبا من الذهب والفضة ، ولا على من سرق تمثالا من الذهب أو الفضة أيضا ، ولا على من سرق الشطرنج ، ولو كانت قطعة من الذهب ، ولا

(١) الحنفية — قالوا : لو سرق مسلم نصاباً من مال مستأمن فلا يجب على السارق القطع ، لأن هذا المال في الأصل ملك للحربى ، ومال الحربى غنيمة لا يقطع بسرقة .
(٢) الحنفية — قالوا : أنه لا يجب القمط عليهما ، فإنه ربما يكون لنا أسرى في بلاد الحرب عند الأعداء ، فينتقمون منهم بسبب قتلنا للمعاهد ، والمستأمن فيترك القمط مراعاة للمصلحة العامة ، ولأن شريعة الإسلام لا تطبق عليهم .

الشافعية — قالوا : إذا سرق معاهد ، أو مستأمن مال مسلم أو ذمى أو معاهد ، فأرجح الأقوال : أن شرط عليه في عهده قطعه بسرقة ، يجب القطع لالتزامه ، والا فلا يقطع لعدم التزامه .

وقالوا أن الأظهر عند الجمهور ، أنه لا يجب القطع عليهما بالسرقة .

على من سرق النرد ، ولا الطاولة ، ولو بلغ ثمنها نصابا ، ولا على من سرق آلات الطرب واللبو ، إذا كانت تستعمل للهو والرقص والمنكر ، ولا من سرق آلات القمار ، ولعب المسر ، لأن من أخذ هذه الأشياء المذكورة يتأول أنه يريد كسرها ، واتلافها ، نهي عن المنكر ، ومحاربة للزيلة ، لأن الشرع قد أباح للمسلم أخذها للكسر ، لأنه مطالب بالامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فصارت شبهة تمنع إقامة الحد عليه ، ولكن يجب عليه ضمان ما فيه من المالية ، وكذلك الحكم في أواني الذهب والفضة التي لا يجوز استعمالها ، ويؤمر بكسرها .

جاحد الوديمة

إن جاحد القطيمة لا يقطع (١) ولو ثبت ذلك عليه ، وكان المال المودع نصابا فأكثر ، وذلك لأن المودع هو المهرط في أيداع ماله ، أن يحفظه ، ويرده إليه سالما ، واستدلوا على ذلك بأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق — والجاحد للوديمة ، ليس بسارق . وقد أجاب الجمهور عن حديث المخزومي التي كانت تستعير المتاع وتجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها بأن الجحد للمعارية وإن كان مرويا فيها عن طريق عائشة ، وجابر ، وابن عمر ، وغيرهم ، ولكنه ورد التصريح في الصحيحين وغيرهما بذكر السرقة ، وفي روايه من حديث ابن مسعود ، أنها سرت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ ، أخرجه ابن ماجه ، والحاكم وصححه ، « ووقع في مرسل حبيب ابن أبي ثابت أنها سرت حليا » قالوا : والجمع ممكن بأن يكون الحلي في القطيفة ، فنقرر أن المذكورة قد وقع منها السرقة ، فذكر الجحد للمعارية لا يدل على أن القطع كان له فقط ، ويمكن أن يكون ذكر الجحد لقصد التعريف بها ، ويمكن أن يجاب بأن النبي ﷺ نزل ذلك الجحد منزلة السرقة ، فيكون دليلا إن قال : انه يصدق اسم السرقة على جحد الوديمة .

(١) الحنابلة — قالوا : يجب أن يقام حد السرقة على جاحد المعارية ، ويقطع ، لأنهم لم يشترطوا في القطع ، أن يكون من حرز ، ولأن جاحد الوديمة داخل في اسم السرقة ، لأنه هو والسارق لا يمكن الاحتراز منهما . بخلاف المختلس ، والمنتهب ، كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى : واستدلوا على مذهبه بما روى عن ابن عمر قال : « كانت مخزومية ، تستعير المتاع وتجده ، فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها » رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود .

قال الشوكاني : ولا يخفى أن الظاهر من أحاديث الباب أن القطع كان لأجل ذلك الجحد كما يشعر به قوله في حديث ابن عمر بعد وصف القصة : فأمر النبي ﷺ بتطمع يدها ، ولا يناق ذلك وصف المرأة في بعض الروايات بأنها سرت ، فالحق قطع جاحد الوديمة ويكون ذلك مخصصا للدالة الدالة على اعتبار الحرز ، ووجه أن الحاجة ماسة بين الناس إلى المعارية فلو علم المعير ، أن المستعير إذا جحد المعارية لا شيء عليه ، نهر ذلك إلى سد باب المعارية وهو خلاف الشروع .

جاهد المالكية (الاشياء المستعارة)

إن جاهد المالكية يقطع (١) إذا بلغت قيمة ذلك نصابا ، وذلك لأن جعل المالكية عنده ، كجعلها في حرز ، بجسمام أنه استأمنه على حفظها ، فكان جمعه لها كفتح الحرز وأخذها ، لا سيما ما ورد في الحديث ، من أنها مضمونة ولما روي أن امرأة كانت فكانت تستعير المتاع وتجده ، فأمر النبي ﷺ بقطعها •

إذا سرق رجل من سارق

إذا قطع سارق بسرقة ، ثم سرقت منه ، لم يكن له ولا لرب المال أن يقطع السارق الثاني (٢) لأن المال لم يجب على السارق ضمانه كان ساقط التقويم في حقه ، وكذا في

(١) الحنفية — قالوا : من استعار شيئا من غيره ، ولما طلبه صاحبه أنكر المال وإم يردده وكانت قيمته نصابا أو أكثر ، وثبت ذلك عليه ، فلا قطع عليه ، وذلك لأن المعتبر هو المفرط في اعارة من لا يؤمن منه الجهد ، فلما استأمنه أولا فكان من المعروف عدم قطعه ثانيا ، إذا عرضت له الخيانة ، ولأن الحرز قاصر هنا ، لأنه قد كان في يد الخائن وحرزه ، لا حرز الملك على الخصوص ، وذلك لأن حرزه وإن كان حرز الملك ، فإنه أحرزه بإيداعه عنده ، لكنه حرز ما ذور السارق في دخوله •

وقد أجاب الحنفية عن حديث السيدة عائشة رضي الله عنها الذي احتج به الأئمة الثلاثة في وجوب القطع على الخائن والخائنة — بأن القطع الذي حدث كان عن سرقة ، لا عن جهد عارية ، أو خيانة ، بعد أن كانت المرأة متصفة ، مشهور قبجد المالكية ، نعرفتها عائشة بوصفها المشهور ، فالعنى أن امرأة كان وصفها جاهد المالكية ، فسرت فأمر النبي ﷺ بقطعها ، بدليل أن في قصتها ، أن أسامة بن زيد شفع فيها — الحديث — إلى أن قال : فقام عليه الصلوات السلام خطيبا فقال : انما أهلك من كان قبلكم بأنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف ، قطعوه ، وهذا بناء على أنها حادثة واحدة ، لا امرأة واحدة ، لأن الأصل عدم التعدد ، والجمع بين الحديثين ، خصوصا وقد تلتقت الامة الحديث الآخر بالقبول ، والعمل به ، فلو فرض أنها لم تسرق — كان حديث جابر مقدما ويحمل بجهد المالكية على النسخ : وكذا لو حمل على أنهما واقعتان ، وأنه عليه السلام قطع امرأة بجهد المتاع وأخرى ، بالسرقة ، يحمل على نسخ القطع بالمالكية بما قلنا — فقد روي في سنن الأربعة من من حديث جابر عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « ليس على خائن ، ولا متهم ، ولا مختلس ، قطع » ، رواه الخمسة وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال رسول الله ﷺ ، « لا تقطع على مختلس ولا متهم ولا خائن » •

(٢) المالكية — قالوا : تقطع يد السارق الثاني بخسومة الملك ، لأنه نصابا محيزا •

حق المالك . لعدم وجوب الضمان له : في السرقة الأولى ليست يد ضمان ، ولا يد ملك ، فكان المسروق مالا غير معصوم ، فلا قطع . وأصبح كأنه مال ضائع . ولا قطع في أخذ مال ضائع ، وإذا ظهر هذا الحال عند القاضي فإنه لا يرد الحال إلى الأولى . ولا إلى الثاني إذا رده . لظهور خيانة كل منهما ، بل يرده من يد السارق الثاني إلى المالك إن كان حاضرا ، وإلا حفظه في بيت المال ، كما يحفظ أموال الغيب :

من قتل رجلا وجده داخل الدار

من وجد رجل في داره أجنبيا فقتله فإنه يجب على القاتل القصاص ، إلا أن يأتي بينة على صدق دعواه ، ولا ينظر إلى حالة الرجل المقتول وسلوكه (١) ، وذلك حتى تنفذ باب الفساد من هذا الطريق ، فإنها شجرة يلجأ إليها ضمايف الإيمان لأزهاق النفوس . وربما يطلب الشخص رجلا لعمل شيء في داره ، أو لنصيحة ، ثم يمتدئ عليه ويمالته ، لوجود خسيسة في نفسه ، ويدعى عليه أنه دخل الدار للسرقة فقتله . وقتل المؤمن من أكبر الكبائر عند الله تعالى فيجب أن يسد كل باب يكون سببا في ازهاق روحه .

إذا وهب المالك المسروق للسارق قبل التقطع

إذا قضى الحاكم على رجل بالقطع في سرقة فوهبها له المالك فإنه يجب القطع في هذه الحالة (٢) ، لأن السرقة قد تمت انتمادا بفعلها بلا شبهة . وظهورا عند الحاكم ، وقضى

= من حرز لاشبهة فيه : فيقطع بخصومة مالكه ، سواء قطع السارق الأول : أم لا . ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول ، أو بعد ما درى الحد عنه بشبهة . فإنه يقطع بخصومة الأول ، لأن سقوط التقويم ضرورة القطع ، ولم يوجد ، فصارت يده كبند الغاصب .

(١) الحنفية — قالوا : لو وجد رجل في داره أجنبيا فقتله ، ثم قال : إن هذا لص دخل على داري ليأخذ مالي ، ولم أستطع رده إلا بقتله ، ينظر في الرجل المقتول فإن كان معروفا بالفساد واللموصية فلا قود عليه . وكان على القاتل دفع الدية إلى أهله ، وإن لم يكن معروفا بالفساد واللموصية ، على القاتل القود ، ولا يقبل دعواه الابنية (القود : القصاص) .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا قضى الحاكم على رجل بالقطع في سرقة ، فوهبها له المالك ، وسلمها إليه ، أو باعها إياه ، أو آلت إليه بارت أو غيره فإنه يجرأ الحد عنه ولا يقطع ، وذلك لأن استيفاء الحد بالفعل من القضاء في باب الحدود ، فما قبل الاستيفاء كما قبل القضاء ، ولو ملك المالك المسروق قبل القضاء فلا يقطع اتفاقا ، فكذا قبل الاستيفاء ، ولأن المقصود من القضاء باللفظ ليس إلا اظهار الحق المستحق ، والمستحق هنا هو الله عز وجل . =

عليه بالقطع ولا شبهة في السرقة إلا لو صح اعتبار عارض الملك المتأخر متقدما ليثبت اعتباره وقت السرقة ، ولا موجب لذلك فلا يصح ، فلا شبهة فيقطع ومما ينفي صحة ذلك الاعتبار ماورد في حديث صفوان ، أنه قال : يارسول الله لم أرد هذا ، ردائي عليه صدقة ، فقال عليه الصلاة والسلام : (لعل قبل أن تأتيه) رواه داود وابن ماجه ، زاد انسائي على رواية (فقطعه رسول الله ﷺ) ، وهذا بخلاف ما لو أقر له بالسرقة بعد القفصاء ، فإنه لا يقطع ، لأن بالاعترار يظهر الملك السابق ، فينتفى القطع .

السرقة في المدن الجامعية والفنادق

انفق الأئمة ، على أن الساكنين في دار واحدة — كالعمارات ، والفنادق ، والمدن الجامعية ، وأروقة المساكن ، التي يسكن فيها كل رجل بيته على حدة وعليه باب يفتح ، يقطع من سرق منهم من بيت صاحبه إذا أخذه ، وخرج بسرقة الى قاعة الدار ، وأن لم يدخل بها بيته ، ولا خرج بها من الدار ، لأن الإخراج الى صحن الدار كالإخراج الى السكة العمومية ، وانتقلوا : على أنه لا يقطع من سرق منهم من قاعة الدار شيئا ، وإن أدخله في بيته ، أو أخرجه من الدار ، لأن قاعاتها مباحة للجميع للبيع والشراء كالطريق العام إلا أن يكون دابة في مربطها ، أو ما يشبهها من المتاع — كالدراجة وغيرها .

وانفق الأئمة الأربعة : على أن باب البيت وغلقه حرز ، وحرز الثياب ، والنقود ، والجواهر ، الصناديق المغلفة ، وحرز الأمتعة للبياعين ، الدكاكين المغلفة عليها ، وبوجود حارس لها ليلا ، وحرز الدواب الثمينة الاصطلي ، وحرز الأواني ، والأوعية ، وثياب البذلة ، مدخل البيت وعرضه .

وتقطع يد السارق من الدار المشتركة بينهم في السكنى إذا أخرج المتاع من المجرة التي هو فيها لأنه حرز له .

سرقة الصوتيات

نوضع العطار أو البقال ونحوه الامتعة وربطها بحبل على باب الحانوت للعرض ، أو أرخى عليها شبكة أو خالفت لوحين على باب حانوته ، كانت محرزة بذلك في النصارى ، لأن الحيران والمارة ينظرونها ، وفيما فعل ما ينهبهم إذا قصدوا السارق ، فإن لم يفعل شيئا من ذلك وترك البضاعة مهملة ، أو ترك الباب مفتوحا ، فلا تقطع يد السارق لأنها ليست محرزة . أما في الليل فمحرزة بذلك لكن مع وجود الحارس ، ولا يقطع فيما إذا ترك نوبا بالحانوت يدخل منه السارق يده ، وليس له حارس ، والبقال ونحوه كالفجل والكرات ،

= والحق ظاهر عندهم فيمنع منكر إلى الإظهار فلاحاجة إلى التفتاء لفظا ، ولا يفيد سقطه الإيجاب عنه ، إلا بالاستيفاء ، وإذا كان كذلك والخسومة شرط ، يشترط قيامها عدد الاستيفاء كما عند التغلبي ، وهي ملكية بالهبة أو البيع .

والجرجير ، أن ضم بعضه الى بعض ، وترى على باب الحنوت ، وطرح عليه حصير أو نحوها فهو حرز بحارس .

والامتعة النفيسة التي تترك على الحوائث في أيام الأعياد ونحوها ، لترتين الحانوت وتستتر بقطع ونحوه . وكذلك لمبات الكهرباء التي على أبواب الحوائث والمنازل ليالي الإفراح تكون محرزة بحارس ، ولأن أهل السوى يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض ، بخلاف سائر الليالي ، والثياب الموضوعة على بساط حانوت القصر للعرض ، كأمتعة المطار الموضوعة على باب حانوته كما مر .

والحانوت المعلق بباب وقفل ، بلا حارس حرز لمناخ البقال ، وذهب الجواهر جسي وفضته وساعات التاجر ، وغيرها من الامتعة الثمينة التي توضع في بئرينة الحوائث بقصد البيع ، ليلا ونهارا ، ولو بلا حارس في زمن الأمن ، بخلاف الحانوت المفتوح المأذون في دخوله للعامة ، لا يقطع في سرقة ، وكذلك المعلق زمن الفتنة والضوف ، والأرض حرز البذور ، والزرع للعامة . وقيل : ليست حرزا الا بحارس .

والتحويط بسور بلا حارس لا يحوز الثمار ، وإن كانت على الأشجار إلا أن اتصلت بجيرانه يراقبونها عادة ، أما أشجار أبنية الدور فهي محرزة بلا حارس ، بخلافها في البرية .

والثلج في الثلجة ، والجمدة في المجمدة ، والتين في التين ، والحنطة في المطامر ، والفراة المطمور في باطن الأرض ، كل منها في الصحراء غير محرز ، إلا بحارس .
وأبواب الدور والبيوت التي فيها ، والمخاضات بها عليها من مغاليق ، وحلق ، ومسامير ، ومحرزة بتركيبها ، ولو كانت مفتوحة ، أو لم يكن في الدور والحوائث أحد يحرسها ، ومثلها سطوف الدار والرخام ، والأصطبل . حرز لما به من الدواب الثمينة وغيرها إن كانت متصلة بالدور والمنازل ، أما إذا كانت موحدة في الصحراء بعيدا عن العمران ، فلا تكون حرزا الا بوجود حارس قوي عليها يلاحظها .

سرقة ما يسرع اليه الفساد

يجب القطع فيما يسرع فساده (١) . إذا بلغ المسروق الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة ، للاحتياط في إبراء الذمة من حقوق العباد ، ولأنه مال متقوم عند الجميع ، لا روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سقاء عن الثمر الملق فقتل . (من أصلب بقية من ذي حاجة غير متخذ خبنة) الخبنة ... ما يصنع في الحفص (فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء عليه غرامة مثلية والعقوبة ، ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجرن فعليه القطع ، أخرجه أبو داود والنسائي .

(١) الحنفية — قالوا : لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد . كالبن . واللحم .

والفواكه الرطبة .

وفي رواية أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ عن الحريسة ، التي تؤخذ من مراتعها فقال : (فيها ثمنها مرتين ، وضرب ، ونكال ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع ، رواه أحمد ، والنسائي ، وفي لفظ (ماترى في التمر الملقى فقال : ليس في شيء من التمر الملقى قطب إلا ما آواه الجرين ، فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المجن ففيه القطع ، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه ، وجلدات ، ونكال) رواه الحاكم بهذا المتن والجرين : هو الموضع الذي يلقي فيه الرطب ليحفظ ، وجمعه جرين يقتضى أنه يكون فيه الرطب في زمان وهو أول وضعه ، واليابس وهو الكائن في آخر حاله فيه ، وما روى (أن سارقاً سرق أترجة في زمن عثمان بن عفان فأمر بها عثمان أن تقوم فته مت بثلاث دراهم فقطع عثمان يده) .

وقد خالف الحنفية ذلك وأجابوا أنه معارض باطلاق قوله ﷺ (لا قطع في عصر ولا كثر) وقوله (لا قطع في الطلم) وبما روى أن غلاماً سرق ودياً (الودي صفاء النخل) من حائط ، فرغم إلى مروان ، فأمر بقطعه ، فقال رافع بن خديج : قال النبي ﷺ (لا قطع في ثمر ، ولا كثر) وقد تلفت الأمة هذا الحديث بالقبول . فقد تعارضاً في الرطب الموضوع في الجرين وفي مثله من الحدود يجب تقديم ما يمنع الحدود ، دراً للحد ، ولأن ما تقدم متروك الظاهر ، فإنه لا يضمن السروق بمثل قيمته ، وإن نقل عن الإمام أحمد ، فلهما . الأمة على خلافه ، لأنه لا يبلغ قوة ثبوت كتاب الله تعالى ، وهو قوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » فلا يصح عنه عليه الصلاة والسلام ذلك .

سرقة الأشياء التافهة

يجب القطع في كل شيء أحرز وبلغ النصاب (١) ، إلا في المال ، والتسراب ، والطين ، والحصى ، والماء ، والنبذ ، وما سوى هذه أموال متقومة محروزة ، فصارت كثيرها ، والإباحة الأصلية قد زالت ، وزال أثرها بالأحراز بعد التملك ، ولم يعمم الأدلة من الكتاب ، السنة ، ولا أثر كونها مباحة الأصل ، وكذلك التبن والحطب وغيرها من الأشياء التي يباح أصلها متى أحرزت .

(١) الحنفية — قالوا : لا قطع فيما يوجد تألفها مباحاً في دار الإسلام كالخشب ، والمشيش ، والقصب ، والأسماك ، والطيور ، والصيد لما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : (كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه) أي الحقير . وما يوجد جسمه مباحاً في الأصل بصورته ، غير مرغوب فيه حقير ، تنقل الرغبات فيه . والطباع لا تضمن به إذا أحرز حتى أنه قلما يوجد أخذه على كره من المالك ، ولا ينسب إلى الخيانة . على أن القصة بها تعد من الخساسة . وما هو كذلك لا يحتاج إلى شرع الزواجر فيه ولأن الحرز نالخص في هذه الأشياء فالطير من شأنه أن يطير . وبذلك تنقل الرغبات فيه . وكذلك وجود الشركة العامة التي كانت في الصيد قبل الأحراز بقوله ﷺ (الصيد

سرقة الثمر الملق على الشجرة

لا قطع في أكل فاكهة من الشجر عند الشافعية والحنفية وخالف المالكية ، ويجب على السارق قيمة الثمار غقط ، فانظر أقوال الأئمة أسفل الخط (١) .

سرقة الاشربة المحرمة

تفق الأئمة بأنه لا يجب القطع في سرقة الاشربة المسكرة مثل الخمر والأبذبة والخل وغيرها ولأن السارق يتأول في تناولها قصور الإراقة ، ولأن بعضها ليس بمال مقوم فتتعلق شبهة عدم المالية ، فلا يقطع في سرقة مال غير محترم مثل الخنزير ، وجدد الميعة قبل ديبها ، وآلات الطرب ولو كانت لمشرك ولو بلغ ثمنها نصاباً ، بعد كسوها ، وكذلك لا يقطع في سرقة كلب ولو كان معلماً أو للحراسة ، لأنه غير مقوم بمال ، وأما الأصحية فإن سرق قبل الذبح يقطع فيها ، وأما بعد ذبحها فلا قطع لخروجها لله بالذبح ، ولو سرق قدر نصاب من لحمها أو جلدها الذي ملكه الخنزير بمسدة أو هبة ، فإنه يقطع فيه .

فمن سرق الخمر أو الخنزير لا يغفر بغيرتها لأنها ليست بمال وإن كانت ملكاً تكافر أو مسلم (٢) لأن العلماء اختلفوا في تقومه ، ولأن السارق يحمل حاله على أنه يتأول فيها

« إن أخذته » وقوله صلوات الله وسلامه عليه (الناس شركاء في ثلاثة في الكلا ، والماء ، والنار) فهذه الأشربة تورث شبهة بعد الإحراق فيمتنع القطع ، والحدود تدرك بالشبهات ، ويدخل في السمك ، المالح والطرى ، ويدخل في الطير جميع أنواعه ، والدجاج ، والبط ، والحمام . ولقوله ﷺ (لا قطع في الطير) .

(١) الشافعية والحنفية — قالوا : لا قطع في أكل الفاكهة من الشجر ، والزرع الذي لم يحصد لعدم الإحراز ، ولا الجمار ، ولقوله ﷺ (لا قطع في ثمر) وروى أبو داود في المراسيل عن جرير بن حازم عن الحسن البصري أن النبي ﷺ قال (إنى لا أقطع في الطعام) وذكره عبد الحق ، وأم يعله بغير الإرسال وهو ليس بملة عندهم . ولا يقطع في الثمر الرطب إذا كان غير محرز ، أما إذا كان في بيت أو حرز فإنه يقطع فيه عند الشافعية .

المالكية — قالوا : يجب القطع في النساكة المعلقة على الشجر إذا كان له حرز لا روى أن سينا عثمان بن عفان قطع من سرق ثمرة (أتوجة) ووافقه الصحابة على ذلك . ولأنه مال مقوم ، وكذلك الثمر الرطب إذا كان محرزاً ، مراعاة لحزمة المال .

الحنابلة — قالوا : يجب أن يقوم قيمته مرتين :

(٢) المالكية — قالوا : إذا سرق الخمر أو الخنزير ، إن كان مالكها ذمياً فإن السارق يخرم بدفع قيمتها إليه ، أو رد عينها إن كانت قائمة ، لأنه مال مقوم عندهم . وأما إن كانت لمسلم فلا .

الإراقة ، فتثبت شبهة الإباحة بلزالة الخكر ، ولأنه مما لا يتمول ، وكذلك بالنسبة لآلات الطرب لأنها غير متمولة ومنها عن حيازتها واستعمالها (١) •

السرقه من الغنيمه وبيت المال

إذا سرق رجل من المغنم أو بيت المال فقد اختلف الأئمة في قطع السارق فأظهر أولهم في إذهاب (٢) •

(١) الخفية — قالوا : أن آلات الطرب ، لا يضمن قيمتها أن كانت تستعمل للهو ، أما إذا كانت هذه الآلات والملاطف لا تستعمل للهو ، فإنه يضمن قيمتها لصاحبها ، لأنه يجوز استعمال أصله ، وقال بعضهم : أن كان دينا يجزى اتخاذ أصله ويبيعه (فصنع منه مالا يجوز استعماله كالطنبور ، والملاهي : والعود والمزمار وما أشبهه من آلات الطرب واللهو ، فينظر فيها ، فإن كان يبقى منها بعد فساد صورها ، وإذهاب المنفعة المقصود بها ربح دينار فأكثر يقطع السارق وكذلك الحكم في أواني الذهب ، والفضة ، التي لا يجوز استعمالها ويؤمر بكسرها ، فإنما يقوم ما فيها من ذهب ، أو فضة دون صنعة ، وكذلك سرقه الصليب من ذهب أو فضة ، والزيت ، النجس أن كانت قيمته على نجاسته نصابا قطع فيه . والأفلا ، وكذلك حكم سرقه النرد ، والشطرنج وآلات الميسر المحرمة •

(٢) الخفية — قالوا : أن السارق من المغنم لا يقطع ، لأن له فيها نصيبا ، وهو مأثور عن الإمام على كرم الله وجهه ورضي الله عنه ، درءا وتعليلًا ، رواه عبد الرزاق في مصنفه ، أخبر الثوري رحمه الله تعالى عن سمك بن حرب عن أبي عبيدة بن الأبرص ، وهم زيد بن دثار • أنه قال : أتى الإمام برجل سرق من الغنيمه مغفرا ، قبل قسمتها فلم يقطعه •

الشافعية — قالوا : من سرق من ماله بيت المسلمين أو الغنيمه أن فرز لطائفة القرى والمساكين والمجاهدين وكان هو واحد منهم ، أو أصله • أو فرعه فلا قطع عليه • لأنه سرق من مال له فيه حق ثابت ، وأن سرق لطائفة ليس هو منهم فيجب القطع ، إذا تشبه له في ذلك • أما إذا لم يفرز لطائفة فلا قطع •

والأصح أن كان له حق في المسروق كمال مصالح بالنسبة لمسلم فقير جزما • أو غنى على الأصح ، وكصحة وهو فقير ، أو غارم لذات البين ، أو غارم فلا يقطع لاستحقاقه في المال • وإن لم يكن له فيه حق قطع ، لانتفاء التشبه •

الملكية — قالوا : أن سرق من بيت المال مقدار نصاب ، فإنه يقطع لأنه مال محرز ولاحق له فيه ، وكذا الغنيمه بعد حوزها أكثر الجيش أو قل وأخذ فوق حقه نصابا ، وقيل : يقطع مطلقا أن سرق من الغنيمه •

الحنبالية — قالوا : لا يقطع السارق من بيت المال ، لأنه مال العامة ، وهو منهم •

سرقة الخيمة

إذا سرق رجل خيمة منصوبة ففي ذلك أقوال المذاهب (١) .

سرقة الكعبة الشريفة

من سرق شيئاً من داخل الكعبة المشرفة أو من ستارها في ذلك أقوال المذاهب (٢) .

المنتهب والخائن والمختلس

لا يقطع المنتهب والخائن والمختلس وذلك باتفاق الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (٣) فلا يقطع المنتهب لأنه مجاهر بفعله والخائن لتقصوره في الحرز والمختلس

(١) الشافعية — قالوا : الخيمة إن كانت مضمومة بين المعائر فهي كمتاع بين يديه في السوق ، وإن كانت في الصحراء ، ولم تشد أطنابها ، وترخى أذيالها ، فهي وما فيها كمتاع بصحراء ، وإن شدت أطنابها ، وأرخيت أذيالها . فهي حرز لما فيها ، بشرط أن يوجد حافظ قوي ، لو كان قائماً فيها ، أو بقربها ، فلو لم يكن فيها ولا بقربها أهد ، أو كان وهو ضعيف وبعيد عن الغوث ، فليس حرزاً ، فمن سرق منها متاعاً فلا يقطع .
المالكية — قالوا : الخيمة المنصوبة في سفر ، أو حضر ، كان فيها أهلها ، أم لا فإنها حرز لما فيها ، وحرز لنفسه أيضاً ، فإذا أخذ شيء منها ، أو أخذها هي ، وكان المسروق يساوي نصاباً قطعت يد السارق .

الحنفية — قالوا : الخيمة إذا كانت مضمومة وسرق منها شيئاً قطع ، ولو سرقها لا يقطع لأنها ليست محرزة ، بل ما فيها محرز بهما .

(٢) المالكية — قالوا : من سرق شيئاً من داخل الكعبة المشرفة ، فإن كان في وقت إذن له بالدخول فيه لم يقطع ، لأنه حرز في حقه ، والا قطع إن أخرجه لحل الطواف ، ومما فيه القطع ما عليها ، وما علق بالخام ، ونحو الرصاص المسمر في الأساطين .
الشافعية — قالوا : يقطع من سرق ستر الكعبة أن خيط عليها لأنه حينئذ محرز .

الحنابلة — قالوا : إن من سرق شيئاً من أستر الكعبة ، أو من داخلها وكان يساوي ثمنه نصاباً فإنه يجب عليه القطع ، لأنه انتهك حرمة بيت الله تعالى فذل ذلك على نفسه إيمانه ، وعدم معرفته ب عظمة حرمة الكعبة المشرفة ، ونسبتها إلى الله تعالى ، فهجب أن يتعد عليه ويقطع بسرقته .

الحنفية — قالوا : من سرق من أستر الكعبة ما يبلغ ثمنه مقدار نصاب فلا يجنب عليه القطع لأنه لا مالك له ، ولأنه ربما قصد بها التبرك .

(٣) الحنابلة — قالوا : إنه يجب القلع على المختلس ، والمنتهب ، والخائن ، لمعدم اعتبارهم الحرز ، ولأنه نوع من السرقة .

لأنه ليس يسارق والعرب أطلقت عليه اسماً آخر غير اسم (السارق) والآية والأحاديث نصت على أن القطع على السارق فلا يقاس عليه غيره ، والمراد بالخائن . وهو من يأخذ المال حفية ، ويظهر النصح للمالك ، والمتنبه : هو من ينتهب المال على جهة التهر والتلبية ، وأما المختلس : فهو الذى يسلب المال على طريقة الخلسة ، أى يأخذ المال سلباً ، ومكابرة . قال رسول الله ﷺ (ليس على المختلس ، ولا على الخائن قطع) .

إذا ادعى السارق أن المسروق ملكه

إذا ادعى السارق أن المسروق من الحرز ملكه فإنه لا يقطع عند الحنفية والشافعية ، وسماه الإمام الشافعى السارق الفقيه ، لأقوله : هذا ملكى يحتمل الصدق ، وهو شبهة يدركها الحد ، وإن لم يقيم بينة .
وخالف المالكية والحنابلة (١) .

إذا نفى الشيء المسروق

اتفق الأئمة ، على أنه إذا سرق انسان شيئاً فقطع فيه ثم رده الى مالكه ، بأن كان تاماً . ثم تغير حالته ، مثل أن يكون المسروق الذى قطع به غزلاً ثم نسج ، أو قطعنا فأصبغ غزلاً ، ثم عاد فسرقه ثانية فإنه يقطع فيه ، لأن العين قد تبدلت ، ولهذا يملك الغائب ، يجب عليه ضمان قيمته ، ولأن العين اذا تبدلت انتفتت التشبه الناشئة من اتعاد المحل والقطع .

(١) المالكية - قالوا : أن السارق لو ادعى أن المسروق من الحرز ملكه بعد قيام بينة على أنه سرق نصاباً من حرز قطع بكل حال ، ولا تقبل دعواه الملك ، لقوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق ، وهروبه مما يوجب قطع يده أو رجله ، وضعف إيمانه .
الحنابلة - قالوا : يقبل قوله إذا لم يكن معروفاً بالسرقة ، ويسقط عنه القطع ، وإن كان معروفاً بالسرقة قطع ، وهو الراجح لثلايتخذ الناس ذلك ذريعة لدفع الحد عنهم .
وإذا ابتلع السارق في الحرز مالا ، لا يفسد بالابتلاع كالجواهر ، قدر نصاب ثم خرج فإنه يقطع به . أما إذا ابتلع شيئاً يتلف بالابتلاع كاللحم ، والنعيب ، ما يساوى نصاباً ، فلا قطع عليه ، بل يجب عليه الضمان فقط . وإذا أُلُف شيئاً في الحرز بحرق أو كسر فإنه يضمه . أما إذا أخرجه سالماً ثم تلف المالك بعد الخروج من الحرز فإنه يقطع به . وإذا أشار الى حيوان بعلف ونحوه ، فخرج من الحرز اليه ، ثم سرقه ، فإنه يقطع به لأنه خرج من الحرز بمعله .

سرقة قطار الإبل أو البغال

القطار من الإبل أو البغال ، يئد زمام بعضها خلف بعض على نسق واحد — فتصر مقطورة يقودها قائد ، ويشترط في إجرائها النفقات ثلثها أو راتب أو لها اليها كل ساعة بحيث يراها جميعا ، لأنها تعد محرزة بذلك (١) . وأن تكن يسوقها سائق فمحرزة ان انتهى نظره اليها ، وفي معناه الراعي لأخرها . فان كان لا يرى البعض لحائل جبل ، أو بناء فذلك البعض غير محرز ، فان رتب غير الأول ، والأخر فهو لما بين يديه سائق ، ولما في خلفه كذا . وقد يستعني بنظر المارة عن نظره ان كان يسير في طريق عام أو سوق ، ويشترط بلوغ الصوت لأخرها . كما يشترط أن لا يزيد قطره على تسعة ، — اذا كان القطار كذلك قطع سارقها ، أما اذا كانت الإبل غير مقطورة ، كان كانت تساق مفرقة فهي ليست محرزة في الأصح .

السرقه من الأقارب

اختلف الأئمة في سرقة الأبوين أو الأجداد من أولادهما وأولاد أولادهما أو الوالد اذا سرق مال أبويه وكذلك سرقة الأقارب من ذوى الأرحام فانظر أقوال الأئمة في المذهب (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : ان سرق من القطار — وهو الإبل التي تقطر في السفر على نسق واحد — فان سرق من هذا القطار بغيره ، أو حملا لم يقطع . لأنه ليس بحرر مقصود ، فتمكن فيه شبهة عدمه ، وهذا لأن السائق ، والراكب . والقائد ، انما يقصدون — مع المسافة ، ونقل الأمتعة دون الحفظ ، حتى لو كان من الأرحام من يتبعها بسلاحه للحفظ . (٢) الحنفية — قالوا : من سرق من أبويه : وان عليا لا يقطع ، لأنها في المادة تكون معها البسطة في المال ، والاذن في الدخول في الحرز . حتى يمد كل منهما بمنزلة الآخر ، ولقوة حنان الابوين على الابناء وطفلهما عليهم ، ولذا منعت شهادته شرعا .

وأما ذوى الأرحام وهو الأخ والأخت والمم والعمة والخال ، والخالة ، فلان في الدخول في الحرز ، فقد الحقوا بقراءة الأولاد ، لأن الشرع ألحقهم بهم في اثبات الحرمة . واقتراض الوصل . ففي الحديث القدسي : « يا الله عز وجل » أنا الله ، وأنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته . »

ولهذا ألحقناهم بالأولاد في عدم القطع بالسرقه ، ووجوب النفقة ، ولأن الاذن بين هؤلاء اثبات الحرمة واقتراض الوصل ، ففي النظر منها الى مواضع الزينة الظاهرة والباطنة ، كالعمد للملوج ، والمصدر للغلاة ، والساق للخلخال . وما ذاك الا لزوم الصرح لو وجب سترها عنه ، مع كثرة الدخول عليها ، وهي مزاوله الأعمال ، وعدم احتشام أحدها من الآخر ، وأيضا فهذه الرحم المحرمة يلتزم وصلها ، ويحرم قطعها ، وبإلحاق يحصل القطع ، فوجب صونها بدين القطع .

= ومما يدل على نقصان الحرز فيها قوله تعالى : « ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ، أو بيوت آبائكم ، أو بيوت أمهاتكم ، أو بيوت أخوانكم ، أو بيوت أخواتكم ، أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم ، أو بيوت أخوالكم ، أو بيوت خالاتكم ، أو مملكتكم مفتاحه أو صديقتكم » ورفع الجناح عن الأكل من بيوت الأعمام أو العمات مطلقا يؤنس الملاقى الدخول ، ولو سلم فمطلق الأكل مطلقا يمنع قطع القريب .

قالوا : ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ، ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع اعتبارا للحرز وعدمه .

ولو سرق من أبويه وأخوته من الرضاع قطع ، لأن الرضاع قلما يشتر فلا يسومه في الدخول من غير استئذان تهرزا عن مسوق التهمة ، بخلاف القرابة من النسب فإنه يشتر ويعرف .

الملكية — قالوا : إذا سرق الأبوان أو الأجداد من أولادهما وأولاد أولادهما فلا تطلع على واحد منهم . أما إذا سرق الفروع من الأصول فإنه يقطع ، لأنه لاحق للولد في مال والديه ، ولذا يحد بالزنا بجاريتهما ويقتل بقتلهما ، أما باقى القرابات من ذوى الأرحام فيجب القطع على سرقة أموالهم من غير خلاف بينهم .

الشلفية — قالوا : من شروط المسروق عدم شبهة فيه لحدديث (ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم) سواء في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا بينه وبين غيره ، أو شبهة الفاعل كمن أخذ مالا على صورة السرقة بظن أنه ملكه ، أو ملك أصله ، أو فرعه ، أو شبهة المحل كسرقة الابن مال أهوله ، أو أحد الأصول مال فرعه ، فلا تطلع بسرقة مال أصل للمسارق وإن علا ، وسرقة فرع له وإن سفل لما بينهما من الاتحاد ، وإن اختلف ديتهما . ولأن مال كل منهما مرمد لحاجة الآخر . ومنها أن لا تقطع يده بسرقة ذلك المال ، بخلاف سائر الأقارب من ذوى الأرحام وغيرهم ، فإنه يقطع بالسرقة منهم . فقد ألحقهم الأمام الشافعى رحمه الله تعالى بالقرابة البعيدة ، فيقطع .

الحنابلة — قالوا : لا يقطع الوالدون ، وإن علوا فيما سرقوه من أموال أولادهم ، ولا يقطع الولد إذا سرق من مال أبويه ، ووجه الأول غلبة الوالد على ولده عادة ، حتى أنه لم يحصل أن والدا سعى في قطع يد واده الذى سرق من ماله أبدا ، والحدود في الغالب إنما تقام تخليصا لحقوق العباد من بعضهم بعضا ، والثابت أن الولد وما ملكه . يداه ملك لوالديه ، استيفاء لما لهما من الحقوق ، إذ أن حقهما بعد حق الله تعالى « وأهبطوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين أحسانا » . أما الأقارب من ذوى الأرحام فيقطع من سرق من أموالهم ، لأنهم ألحقوا بغيرهم من سائر الناس .

سرقة المسجد

في ذلك أقوال المذاهب (١) .

من شق الجيب أو الكم

من شق حرة للنقود ، أو الهميان . أو الجيب ، المراد الموضع المسدود فيه دراهم من الكم وأخذ الدراهم فإنه يقطع على كل حال (٢) ، وذلك لأن في صورة أخذه من خارج الكم ، أن لم يكن محرزاً بالكم ، فهو محرز بصلابه ، وإذا كان محرزاً بصلابه ، وهو نائم إلى جنبه فلا ن يكون مصراً به وهو يقطن والمال يلامق بدنه أولى فيقطع (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يجب القطع في سرقة أبواب المسجد لعدم العز ، لأنه باد للنادي . والرائح ولا حلفظ عنده .

ولا تطلع أيضاً بسرقة متاع المسجد كحصره ، وقناديله ، وشبابيكه ، وبلاطه ، وأستاره ، لعدم وجود العز . وإذا أنتهى العز أنتهى الحد .

المالكية — قالوا : المسجد هرز لبابه ، ومافيه من البسط ، والحصر ، والقناديل حيث كانت تترك فيه فيقطع من سرقتها إذا بلغ ثمنها نصاباً ، ولا يشتترق في قطع من سرق من المسجد أن يخرج منه ، بل ولو بازالتها عن محلها إزالة بيته ، وشمل بلاطه وسقفه . أما إذا كانت البسط تفرش نهاراً فقط ، فتركت ليلة فسرق منها فلا قطع على سارقها .

الشافعية — قالوا : يقطع المسلم بسرقة باب المسجد ، وجذعه ، وتأثيره ، وسواريه ، وسقفه ، وقناديله التي وضعت للزينة ، لأن الباب للتحصين ، والجذع ونحوه للمعارة ولعدم الشبهة في القناديل .

ولا يقطع بسرقة حصره المعدة للاستعمال ، وسائر ما يفرش فيه ، ولا بسرقة قناديل تخرج فيه لأن ذلك لمنفعة المسلمين فله فيه حق كمال بيت المال . وبلاط المسجد كحصره لا قطع فيها أما حصر الزينة ، والسجاد الغالية فيقطع بسرقتها ، وكذلك ستر الخبر أن خيط عليه . أما الذمعي إذا سرق من المسجد فيقطع بكل ما ذكر لعدم وجود الشبهة .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يقطع ، وأن أدخل يده في الكم قطع لأنه في الحالة الأولى الرباط من خارج فبالشق يتحقق الأخذ من خارج فلا يوجد هناك العز ، وفي الحالة الثانية : الرباط من داخل فبالشق يتحقق الأخذ من العز وهو الكم ، ولو حل الرباط ثم أخذ المال . فإذا كان الرباط من خارج يقطع ، وإن كان من داخل الكم لا يقطع لأنه أخذها من خارج الكم .

(٣) الحنفية — قالوا : أن العز هنا ليس إلا الكم لأن صاحب المال يعتمد الكم أو الجيب لاتيام نفسه ، فصار الكم كالمسندوق ، وهذا لأن المشقوق كنه أو جيبه إما في حال الشق =

سرقة الزوجين من الآخر

إذا سرق أحد الزوجين من الآخر فهل يقطع السارق أم لا؟ انظر تفاصيل المذاهب (١)

. أو في غيره : فمقصوده في الأول ليس إلا منع المسافة لحفظ المال . وإن كان النائي فمقصوده الاستراحة عن حفظ المال ، وهو شغل قلبه بمراقبته ، فإنه منعب للنفس فيربطه ليرجع نفسه من ذلك ، فإنما اعتمد الربط ، والمقصود هو المعتبر في هذا الباب ، ألا ترى أن من شق جوالقا على جمل يسير : فأخذ مافيه قطع . لأن صاحب المال اعتمد الجوالق فكان السارق منه هاتكا للرزق فيقطع ، ولو أخذ الجوالق بما فيه لا يقطع ، لأن الجوالق في مثل هذا حرز ، لأنه يقصد بوضعه الأمتعة فيه صيانتها من السرقة ، كالكم والجيب ، فوجد الأخذ من الحرز فيقطع .

وكذلك ، وإن ثقب وعاء حنطة ، أو وعاء زيت . فأنصب مقدار نصاب قطع به ، لأنه سرق منها ، وإن شق الحمل وأخذ منه قطع ، خصوصا في هذا الزمن الذي كثر فيه سرقة الجيوب والنقود .

(١) الحنفية - قالوا : إذا سرق أحد الزوجين من الآخر فلا يقطع واحد منهما سواء سرق من بيت خاص لأحدهما ، أو من بيت يسكنان فيه جميعا ، لأن كلا من الزوجين متعه مع صاحبه كأنه هو ، ولتبادل المنافع بينهما ، ووجود الأذن في الدخول ، فاختل الحرز بينهما ، ولأن بينهما بسوطة في الأموال ، عادة ودلالة فإنها لما بذلت نفسها وهي أنفس من المال كانت بالمال أسمع ، ولأن بينهما سببا يوجب التوارث من غير حجب حرمان كالأولاد ، وقد ورد في موطن مالك عن عمر بن الخطاب أنه أتى بغلام سرق مرآة لامرأة ، فقال : ليس عليه شيء خادمتكم سرق متاعكم ، فإذا لم يقطع خادمتكم الزوج ، فالزوج أولى بهذه الرخصة ، ولأن شهادة أحدهما لا تقبل على الآخر لاتصال المنافع . فكذا لا يقطع أحدهما بمال الآخر . ولو سرق أحد الزوجين من الآخر ثم طلبها قبل الدخول بها فبانت من غير عدة فلا قطع على واحد منهما ولو سرق من أجنبية ثم تزوجها لا قطع عليه سواء كان التزوج بعد أن قضى بالقطع أو لم يقضى .

ولو سرق من أمراته المبتوتة ، أو المختلعة في العدة لا قطع . وكذلك إذا سرقت هي من الزوج في العدة .

الشافعية ، والمالكية - قالوا : إنسه يقطع من سرق من الزوجين من الآخر من حرز خاص للمسروق منه . زاد مالك : ولا يقطع من سرق من بيت يسكنان فيه جميعا ، للأذن في الدخول .

المناطقة - قالوا : لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر . لأن كلا من الزوجين مع صاحبه متعه معه ، ولوجود المودة والرحمة التي بينهما بالزواج . قال تمالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » .

إذا دخل الحرز جماعة من اللصوص

إذا دخل الحرز جماعة من اللصوص فتولى بعضهم الأخذ ، ولم يخرج الباقون شيئا ، ولا أعانوا في الإخراج ، وكان نصيب كل واحد منهم نصابا قطوا جميعا عند الضحية والحنابلة وخالف الشافعية والمالكية (١) : والحجة في ذلك أن الإخراج وإن قام به البعض لكنه في المعنى حصل من الكل لتعاونهم جميعا في السرقة ، ولأن قدرة الأخذ إنما هي بهم جميعا ، فإن اللصوص يعتادون ذلك ، فيتفرغ غير الحامل للدفع ، فلو امتنع القطع أدى إلى سد باب الحد ، وإن لم يمتنع لم يضر ، فوجب التشديد على من ساعد في النقب ، وإن لم يخرج متاعا ، ولم يمن في الحمل ، وإنما اشترط دخول الكل ، لأنهم إذا اشتركوا وانتفخوا على فعل السرقة لكن دخل واحد منهم البيت أو بعضهم ، وأخرجوا المتاع ، ولم يدخل غيرهم ، فالقطع على من دخل البيت وأخرج المتاع ، أن عرف من بينهم ، وإن لم يعرف الداخذ ، فيجب عليهم التعزير ، وجبهم إلى أن تظهر توبتهم ، ولا يجب القطع على من لم يدخل الدار لأنه لم يتأكد معاونتهم بهتك الحرز بالدخول . فلم يعتبر اشتراكهم لما أن كمال هتك الحرز إنما يكون بالدخول .

قالوا : وذلك إذا كان الداخذ الحامل للمتاع ممن يجب عليه القطع عند الانفراد بأن كان بالغاً غريباً ، وأما إذا كان الأخذ الحامل للمال صبياً ، أو مجنوناً ، أو من ذوى أرحام صاحب الدار ، فلا يقطع واحد منهم لأن غير الحامل في هذا الفعل تبع للأخذ الحامل ، فإذا لم يجب على القطع من هو أصل لا يجب على من هو متبع .

مطالبة من سرق منه قطع السارق

إن القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال (٢) ، لأن الثالب في حد السرقة حق المخلوق ، لأن الخصومة شرط لظهور السرقة ، والخصم هو المسروق منه .

(١) الشافعية ، والمالكية - قالوا : لم يدخل جماعة الحرز وانتفخوا على السرقة وأخرج بعضهم المتاع فلا يقطع إلا على من أخرج المتاع من الحرز إذا بلغ نصيب كل واحد مقدار نصاب ، وهو ثلاثة دراهم فأكثر . فالداخذ الذي لم يخرج المتاع ولم يملكه لا يقطع عليه لأنه لم يسرق فعلاً ، ولم تتم شروط السرقة في حقه ، وكذلك إذا لم يبلغ نصيب كل واحد مقدار نصاب . فلا يقطع واحد منهم ، لأنه لا يقطع في سرقة أقل من النصاب ولو اشترك لسان مكلفان في إخراج نصابين فأكثر من حرز ، لأن كلا منهما سرق نصاباً ، أما إذا كان المخرج أقل من نصابين فلا يقطع عليهما .

(٢) المالكية - قالوا : إن القطع لا يفتقر إلى مطالبة المسروق منه ، بل ينفذ بخونه . لأن الغالب في حد السرقة ، حق الخالق ، لا حق المخلوق ، ولعموم الآية الكريمة ، وكما في حد الزنا .

اشتراك جماعة في السرقة

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى ، على أنه لو اشترك جماعة من اللصوص في سرقة شيء ، من المال ونال كل واحد منهم نصيب السرقة ، فإنه يجب إقائمة الحد على كل واحد منهم ، فتقطع يده ، لوجود السرقة من كل واحد منهم ، لأن الأخذ وجد من الكل معنى لدخوله الحرز ، وفعلًا لمعاونته للآخرين في أخذ المال المسروق ، فإن السراق يعتادون ذلك ، فينسب الفعل إلى الكل شرعًا ، أما إذا سرقوا جميعًا ما قيمته نصيب واحد ، بدون أن يكون حظ كل واحد منهم نصيبًا فقد اختلف فيه (١) .

إذا نكح اللص الباب

في ذلك أقوال المذاهب (٢) .

(١) الحنفية ، والشافعية — قالوا : لا قطع عليهم بحال ، لأن القطع يجب على كل واحد منهم بجنايته ، فيعتبر كمالها في حقه : ولم يسرق واحد منهم ما قيمته نصيب القطع ، فلم تتم السرقة بشروطها ، والقطع إنما عتق بالنصب لا بما دونه لكان حرمة اليد ، فلا تقطع اليد كثيرة فيما أوجب فيه الشرع قطع يد واحدة مراعاة لمعظمة عضو آدمي وتحقير الدنيا ومتاعها ، فلا قطع ، والحديث : (اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك) .

الملكية — قالوا : إذا كان المال المسروق مما يحتاج إلى تعاون عليه قطعوا جميعًا ، وإن كان مما يمكن للواحد الانفراد به ، ففيه قولان ، أحدهما يقام عليهم الحد جميعًا ، والثاني لا يقطعون ، وإذا انفرد كل واحد منهم بشيء أخذه لم يقطع واحد منهم ، إلا أن يكون قيمة ما أخرجه نصيبًا ، ولا يضم إلى ما أخرجه غيره فلن الله يقول « ولا تزد وأزره وزر أخرى » ولا قطع فيما دون النصب .

الحنابلة — قالوا : يجب عليهم القطع جميعًا سواء كان المسروق من الأشياء الثابتة التي تحتاج إلى معاونة ، أم لا ، وسواء اجتمعوا على أخراجه من الحرز ، أو انفرد كل واحد باخراج شيء إذا صار المال المسروق بمجموعه نصيبًا ، بتعليق حرمة الأموال ، وتشديدًا في المحافظة على حقوق العباد ، ولأن العقوبة إنما تتعلق بقدر مال المسروق ، أي أن هذا القدر من المال المسروق ، هو الذي يوجب القطع لحفظ المال ، ومراعاة لحرمة ، حتى تسد الباب أمام عصابات الإجرام التي تجتمع على نهب أموال الناس .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا نكح اللص البيت فدخل ، وأخذ المال فقتلوه آخر خارج البيت عند النكح ، أو على الباب ، فلا يجب القطع عليهما ، لا عراض يد معتبرة على المال المسروق قبل خروج الداخل ، فوجدت شبهة في السرقة ، حيث أن السرقة تتم من واحد منهما .

• • • • •

= أما إذا انفرد كل بفعله من غير تعاون فلا يقطع واحد منهما ، وذلك إذا حصل أن خارجاً رأى نقباً فادخل يده فوَقعت على شيء مما جمعه الداخلي فأخذه ، فلا يقطع واحد منهما •

وإذا نقب المنزل ثم ألقى في الطريق ثم خرج وأخذه فإنه يقطع ، لأن هذه من حين اللصوص ، وإذا وضع الداخل المال عند النقب ، ثم خرج فإنه لا يقطع • ولو كان في الدار نهر جار فرمى المال في النهر ثم خرج فأخذه ، فإن خرج بقسوة الماء لا يقطع ، لأنه لم يخرج به فعله ، وقيل : يقطع لأنه أخرج بسببه ، لأن جرى الماء به كان بسبب القائه فيه ، فيصير الإخراج مضافاً إليه ، وهو زيادة حيلة منه ، ليكون متمكناً من دفع صاحب البيت ، فلا يكون مستقلاً للقطع عنه ، وإذا نقب الدار وألقى بالمال في الطريق ، فأخذه غيره من الطريق ، فلا يقطع على واحد منهما ، وإذا حمله على حمار من داخل الدار فأخرجه ، ثم أخذه فإنه يقطع ، لأن سيره مضافاً إليه بسوقه ، وإذا طلق المتاع في عنق كلب وزجره فخرج ثم أخذه منه فإنه يقطع ، ولو خرج الكلب بلا زجره لا يقطع ، لأن الدابة خرجت اختياراً ، فما لم يفسد اختيارها بالعمل والسوق لا تنقطع نسبة الفل إلىها ، ومن نقب البيت وأدخل يده فيه ، وأخذ شيئاً من غير أن يدخل الدار ، فلا يجب عليه القطع في هذه الحالة لأن هناك الحرز يشترط فيه الكمال ، تهرزا عن شبهة عدم السرقة ، وهي مسقطه • فإن الناقص يشبه العدم •

المالكية — قالوا : من نقب الدار ثم دخلها ، فتناول مقدار النصاب منه الخارج ، بأن مد الخارج يده لداخل الحرز ، وأخذ منه ، من غير أن يخرج الداخل ، فيجب القطع على الخارج فقط ، لأنه هو الذي أخرجه من الحرز ، والداخل لم يخرج المال فلا يجب عليه القطع •

ولو مد الداخل يده بالشيء إلى من هو خارج الحرز ، وتناول غيره من الخارج فالقطع على الداخل فقط ، لأنه الذي أخرج المال من الحرز ، والخارج لم يترك الحرز ، ولم يخرج المال فلا قطع عليه •

وإن التقيا ، أي الداخل في الحرز ، والخارج عنه بأيديهما وبسط النقب فأخرج الخارج الشيء بمناولة الداخل ، أو ربطه الداخل بحبل ونحوه فجذبته الخارج عن الحرز وجب القطع عليهما •

ومن جعل على ظهر غيره في الحرز شيئاً فخرج به • ولولا الجاعل ما قدر على حمله ، يقطعان • فإن كان الحامل يقدر على حمله دون الجاعل ، قطع الخارج بالمتاع وحده ، لأنه هو الذي حمل المال •

المالكية والحنابلة — قالوا : لو نقب شخص الدار ، وأخرج غيره المال من النقب =

سرقة الرجل للحر الصغير

في ذلك أقوال المذاهب (١) •

= ولو في الحال : فلا يقطع على واحد منهما . لأن النقيب لم يسرق ، والآخذ أخذ من غير حرز ، ويجب على الأول ضمان الجدار ، وعلى الثاني ضمان الآخوذ ، وهذا إذا لم يكن في الدار أحد ، أما إذا كان فيها حافظ قريب من النقب وهو يلاحظ المتاع فالمال محرز به ، فيجب القطع على الآخذ ، وإن كان الحافظ قائما فلا قطع على الأصح ، كمن نام والباب مفتوح ، ويشترط أن يكون المخرج مميزا ، أما لو نخب الدار ثم أمر صبيغا غير مميز ، أم مجنوننا بالخارج المال ، فأخرجه قطع الأمر . وإن أمر مميز ، أو فردا فلا ، لأنه ليس آلة له •

ولو تعاون اثنان في النقب ثم اذبح أحدهما بالخارج نساب فأكثر • أو وضعه أحد النابئين بقرب النقب فأخرجه آخر مع مثله له في النقب ، وسأوى ما أخرجه نصابا فأكثر وجب التطلع على المخرج في الصورتين ، لأنه هو السارق •

ولو وضعه أداخل بوسط النقب فأخذه شريكه الخارج ، أو نازله لغيره من هم النقيب وهو يسأوى نصابين فأكثر لم يقطعا على الأرجح ، لأن كل منهما لم يفرج من تمام الحرز وهو الجدار ، ويسمى السارق الظريف ، ولو ربط المال لشريكه الخارج فجره قطع الخارج دون الداخل ، وعليهما الذم •

ويقطع الأعمى بسرقة ما دل عليه الزمن ، وإن حمله الأعمى ودخل به الحرز ليدله على المال وأخرج به ، لأن الأعمى هو السارق •

ويقطع الزمن بما أخرجه ، والأعمى حامل للزمن ، لأن الزمن هو السارق ، ولا يقطع الأعمى في هذه الصورة لأنه ليس حاملا للمال ، ومفتاح الباب ، وكسر القفل أو قهره وتسوير الحائط كالنقب فيما مر ، ولو رمى المال المحرز خارج الحرز ، أو وضعه بماء جار ، أو راكد ، أو عرضه لربح هابة فأخرجه منه قطع في هذه الصور كلها ، لأن الإخراج في الجسيم منسوب إليه ، وسواء رماه من النقب أم من الباب أم من فوق الجدار ، وسواء أخذه بعد الرمي أم لا ، تلف كان رماه في نار ، أم لا •

ولو نخب اللص في ليلة ولم يسرق ، وعاد ليلة أخرى قبل إعادة الحرز فسرق قطع في الأصح كما لو نخب أول الليل ثم سرق في آخره •

(١) الشافعية - قالوا : من سرق حرا ، فإن كان صغيرا ، فلا يجب عليه القطع ، لأن الحر ليس بمال •

فإن قيل : روى عن الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ (أتى برجل يسرق الصبيان ، ثم يخرج بهم فيبيهم في أرض أخرى ، فأمر به فقطعت يده . فالجواب على ذلك أن الحديث ضعيف ، وعلى تقدير صحته فمحمول على الارتقاء وحكمهم : أنه إن سرق من حرز : =

« رقيقاً غير مميز لصغر أو عجمه ، أو جنون قطع ، كسائر الاموال ، وحرزه فناء السدار ونحوه » .

ولو سرق حراً صغيراً لا يميز ، أو مجنوناً ، أو أعجمياً ، أو أعمى من موضع لا ينسب لتضييع لأنه محكم بقلادة ، أو رمال غير هامما يليق به عن حليته ، وملابسة ، وذلك نصاب ، فلا يقطع سارقه في الأصح ، لأن للحر يداً على ما معه ، ولهذا لو وجد منفرداً ، ومعه حلى حكم له به ، فصار كمن سرق جملاً وصاحبه راكبه ، والرأى الثاني : يقطع . لأنه أخذه لأجل ما معه أما لو سرق من مريضه ينسب لتضييع كفلاء أو صحراء ، فلا يقطع بلا خلاف ، أو كان ما معه فوق ما يليق به ، وأخذه من حرز مثله ، قطع بلا خلاف ، أو من حرز يصلح للصبي دونه لم يقطع بلا خلاف .

هذا إذا كانت القلادة للصبي ، فلو كانت لغيره ، فإن أخذه من حرز مثله قطع والا فلا جزا . ولو أخرج الصبي عن الحرز ، ثم نزع القلادة عنه لم يقطع لأنه لم يأخذها من حرز ، ولو سرق قلادة مثلاً معلقة على صغير ، ولو حراً أو كلب ، محرزين أو سرقها مع الكلب قطع .

الملكية — قالوا : لا يجب القطع على من يأخذ ، ما على صبي حر غير مميز من حلى ونياب ، أو معه في جيبه مثلاً أو في عنقه ، بلا حافظ مع الصبي وليس الصبي بدار أهله ، لأن غير المميز ليس حرزاً لما عليه ، ومثلاً الصبي المجنون ولو كان كبيراً .

أما إذا سرق الصبي الحر الغير مميز — وهو الذي لا يمشى ، ولا يتكلم — فإنه يجب عليه القطع لأنه كالمال المحترم ، وذلك لأن الصبي إذا كان غير مميز يكون هو المقصود بالأخذ دون ما عليه ، وربما لا يكون عليه شيء ، والا لأخذ ما عليه من الحلى أو الثياب ، وتركه ، فيجب إقامة الحد عليه عقوبة له ، لأنه أغلبي من المال ، ولا رواه الدارقطني عن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : (أتى رسول الله ﷺ برجل يسرق الصبيان ، ثم يخرج بهم فيبيهم في أرض أخرى ، فأمر به فقطعت يده » .

الحنفية — قالوا : لا يجب القطع على سارق الصبي الحر ، وإن كان عليه حلى يبيّن نصاباً — والحلى هو ما يلبس من ذهب أو فضة أو جوهر ، وذلك لأن الحر ليس بمال وما عليه من الحلى تبع له ، ولا قطع إلا بأخذ المال ، فلا يقطع بسرقة . وإن كان الله وعقابه عند الله تعالى أشد من عقاب سارق المال ، ففي الحديث القدسي عن رب العزة جل جلاله : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة . رجل أعطى به ثم غدر ، ورجل باع حراً مأكلاً ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ، ولم يوفه أجره » ، لكن القطع الذي هو العقوبة الدنيوية . لم يثبت عليه شرعاً لوجود شبهة ، وهو أن يتأول في أخذه الصبي أسكاته ، أو حملته إلى مرفسته والرد بالصبي — الصغير فحرم

إذا سرق النسيف

لا يجب القطع على النسيف إذا سرق أكثر من نصاب ممن أضافه في بيته لأن البيت لم يبق حرزا في حقه ، لكونه مأذونا في دخوله ، ولأنه بالأذن صار بمنزلة أهل الدار فيكون فعله خيانة لا سرقة . وكذلك إذا سرق من بعض بيوت (حجرات) الدار التي أذن له في دخولها وهو مقتل ، أو من صندوق مقل (١) ، لأن الدار مع جميع بيوتها حرز واحد ، ولهذا إذا أخرج اللص المتاع من بعض بيوت الدار إلى الدار لا يقطع مالم يخرجها من الدار ، وإذا كان الدار حرزا واحداً بالأذن بالدخول في الدار اختل الحرز في البيوت . وهي شبهة تدرك بالحد عن النسيف السارق .

السرقه من دكاكين التجارة والمحلات العامة والشركات

لا يجب القطع على اللص الذي سرق من حوانيت (دكاكين) التجار ، والحانات ، لأن أصحابها قد أذنوا للناس في دخولها للشراء ، فاختل الحرز ، فثبت فيها حكم عدم القطع على السارق نهرا ، فإن التاجر يفتح حانوته مباحا في السوق ، ويرحب بالناس في الدخول لمعاينة البضائع والشراء منها ، ويفرح لكثرة المترددين على حانوته ، لأن في ذلك ربحه ، ورواج تجارته فإذا سرق واحد منهم شيئا فلا يجب عليه القطع ، لوجود الأذن عادة ، أو حقيقة في الدخول فاختل الحرز ، ألا إذا سرقة منها ليلا ، لأنها بنيت لأحراز الأموال ، وإنما اختل الحرز في أثناء النهار للأذن وهو منتف بالليل فيجب القطع في السرقة منها ليلا ، إذا بلغ ما سرقة نصابا ولو لم يكن له حلفظ .

أما أبواب الدور ، والبيوت التي فيها : والحوانيت بما عليها من مبالغ وحلق . ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة ، أو لم يكن في الدور والحوانيت أحد ، ومثلها سقفوف الدور والحوانيت ، وورخامها ، والأجر محرز بالبناء ، وطمع البائعين محرز بشد كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن أخذ شيء منه إلا بحل الرباط ، أو بفتح بعض المرائر حيث اعتيد ذلك ، بخلاف ما إذا لم يعتد ذلك ، فإنه يشترط أن يكون عليه باب منلق ، — كما هو الحال في عصرنا الحالي وإذا ترك التاجر كوة — أي نافذة — في دكانه ليلا ، فادخل اللص يده منها وأخذ شيئا من المال مقدار نصاب فلا يجب عليه القطع لأنه لم يهتك حرزا . وكذلك لا يقطع إذا نقب اللص نقبا في الحانوت وتركه ، ثم جاء ربطا من الطريق .

= المميز ، الذي لا يمشى ولا يتكلم — فلو كان الصبي يمشى ويتكلم ويميز فلا يقطع إجماعا لأنه في يد نفسه ، فكان أخذه خداعا ، ولا يقطع في المكر والخداع .
(١) المالكية — قالوا إذا سرق ملهج فيه ، كحاصل ، أو خزانة داخل البيت العام ، فإن أخرجه من الحجز إلى باب الدار قطع ، وإن أخرجه للحرش فلا يقطع لوجود الأذن عادة ، أو حقيقة ثم الدخول فاختل الحرز ، فلم تتم السرقة .

وأدخل يده من النقب وسرق من المتاع أكثر من نصاب فلا يجب القطع لعدم هتك العز .
وقالوا : لو سرق اللص طعاماً من القحط ، والغلاء الشديد ، ولم يقدر عليه ، لم يقطع رحمة بالناس ، كما حصل في عام الرمادة في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب .

إذا عاد فسرق المسروق

من سرق شيئاً فقطع فيه ثم عاد فسرقه وهو بحاله فإنه يقطع فيه مرة ثانية (١) ، لما رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بطريق الوافدي عن رسول الله ﷺ : (إذا سرق السارق فاقطعوا يده ، ثم إن عاد فاقطعوا يده ، ثم إن عاد فاقطعوا رجله اليسرى) الحديث ، ولأن السرقة الثانية مثل الأولى في سببية القطع ، بل أقبح لأن العود بعد الجزر أقبح ، وصار كما لو بسأعه المالك للسارق ثم اشتراه منه ، ثم كانت السرقة فإنه يقطع اتفاقاً من غير خلاف ، ولأن المتاع بعد رده على المسروق منه في حق السارق كمن آخرى في حكم الضمان ، حتى لو غضبهما السارق أو أظفها كان ضماناً ، فكذا في حكم القطع ، وعموم القرآن يوجب عليه القطع ، ولأنه مال معصوم كامل المقدار أخذ من حرز لاشبهة فيه . وبهذه الأوصاف لزمه القطع في المرة الأولى ، فكذا في المرة الثانية .

السرقة من الثمر

في ذلك أقوال المذاهب (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : من سرق عينا فردها ، بأن كانت قائمة ، ثم عاد فسرقها وهي بحالها لم يقطع ، وذلك لأن القطع أوجب سقوط عصمة المحل في حق السارق ، وبالإد إلى المالك ، أن عادت حقيقة العصمة بقيت شبهة أنها ساقطة ، نظراً إلى اتحاد الآلة والمحل ، وقيل الموجب للسقوط ، وهو التطلع ، فإن كان كل واحد من هذه يوجب بقاء السقوط الذي تحقق بالقطع فحيث عادت العصمة ، وانتهى السقوط بعد تحققه كان مع شبهة عدمه ، فيسقط بها الحد ، بخلاف ما لو سرقه غيره .

ولأن تكرار الجنابة بعد القطع نادر ، والنادر وجوده لا يشرع فيه عقوبة دنيوية زاجرة فإنها حينئذ تخرى عن المقصود ، وهه تقليل الجنابة ، إذ هي قليلة بالفعل فلم تلزم في محل الحاجة .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا : إن السارق لا يجب عليه القطع إذا سرق نصيباً من مال له فيه شركة ، بأن يسرق أحد الشريكين من حرز الآخر مالا مشتركاً بينهما ، لأن السارق فيه حق ، وهو شبهة تدرك الحد عن السارق ، فلا يقطع .
ومن له على رجل آخر دراهم ، فسرق ثلثها لم يقطع ، لأن ما فعله استيفاء لخصه الثابت ، والدين الحال ، والمؤجل في عدم القطع سواء استصحبنا ، لأن التأجيل لأجله .

هل يجتمع الغرم مع القطع

اختلف الأئمة هل يجب القطع والغرم على السارق أم يكتفى بالقطع فانظر التفاصيل في المذاهب (١) .

= المطالبة والقبض، أن يقطع لأنه لا يباح له أخذ قبل الأجل لأن ثبوت الحق : وإن تأخرت المطالبة يصير شبهة ، ولا يقطع لو سرق أكثر من حقه لأن بالزيادة يصير شريكا في ذلك المال بمقدار حقه ، ولا فرق بين كون المدين المسروق منه ماطلا أم غير ماطل ولو أخذ من غير جنس حقه ، فإن كان حقه دراهم ، أو دنائير فأخذ عروضا قطع لأنه ليس له أخذها ، وإن كان دراهم فأخذ دنائير ، أو على العكس قيل : يقطع لأنها لا تصير قصاصا بحقه ، وإنما يعم بيما فلا يصح إلا بالتراضي فليس له أخذها ، وقيل : لا يقطع للمجانسة بينها من حيث الثمنية ، ويقطع لو سرق طليا من فضة وكان دينه دراهم .

ولو سرق من غريم أبيه ، أو من غريم ولده الكبير قطع لأن حق الأخذ لغيره ، ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع لأن له حق الأخذ بالصغير .
الشافعية — قالوا : إذا كان المدين المسروق منه ماطلا فلا يقطع به ، وإن كان غير ماطل يقطع إذا سرق منه ، أما إذا أخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع ، لأنه حينئذ مأذون له في أخذه ، وغير جنس حقه كجنس حقه في ذلك .

(١) الحنفية والمنابلة — قالوا : إذا ثبتت الجناية على السارق فلا يجتمع عليه وجوب الغرم مع القطع وإن تلف المسروق هالكا أو استهلكا فلا يضمن ، فإن غرم فلا قطع ، وإن قطع فلا غرم أما إذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبهاء لبقائها على ملكه ، هن غير خلاف والمسرورة منه الخيار ، فإن اختار الغرم لم يقطع السارق ، وإن اختار القطع فلا غرامة عليه لما رواه النسائي من حديث المسور بن أبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : (لا يجرم السارق إذا أقيم عليه الحد) فعلى الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يجرمها بعد أن وجب عليه القطع سواء أطلبها قبل القطع أو بعده ، ولأن هذا القطع جزاء ، والجزاء هو الكافي ، فدل ذلك على أن هذا القطع كان في جنابة السرقة ، ولأن اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول ، فصار القطع بدلا من الغرم ولذلك إذا تكرر من السارق ، سرقة ما قطع به ، لم يقطع فيه مرة ثانية ، لشبهة امتداد المثل ، والسبب .

ولأن وجوب الضمان ينافي القطع ، لأنه يتملكه بعد أداء الضمان مستندا إلى وقت الأخذ فيتبين أنه أخذ ملكه ، ولا قطع في ملكه ، لكن القطع ثابت قطعا ، فما يؤدي إلى انتفائه فهو المنتفى والمؤدي إليه الضمان فينتفى الضمان .

المالكية — قالوا : أن كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم ، وإن كان معصرا لم =

إذا نقصت قيمة السرقة قبل القطع

إذا انقصت قيمة العين المسروقة بعد القضاء عن قيمة النصاب فإنه يجب القطع (١)، اعتبار بالنقصان في النمين، فإنه إذا كانت ذات العين لنقصت وقت الاستيفاء والباقي منه لا يساوي عشرة دراهم يقطع بالاتفاق. فكذا إذا كانت قيمتها وقت الاستيفاء كذلك، يجب القطع أيضا.

توبة السارق

اتفق الأئمة الأربعة على أن السارق إذا تاب عن السرقة توبة صالحة. وهرب أماراته وندم على ما سقط منه، وعزم على عدم العود إلى السرقة مرة واحدة، فإن الله تعالى

« يجب عليه الضمان، بل يقطع فقط، لأن له رائحة عذر لما ظهر عنده من النفاقة والحاجة، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ».

الشافعية — قالوا: يجب القطع ولنغرم على السارق على أي حال موسرا أو معسرا لقول رسول الله ﷺ (على اليد ما أخذت حتى تؤديه) وقوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » وقوله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه) ولأنه اجتمع في السرقة حقان، حق الله تعالى، وحق لأقدمي فاقضى كل من حق موجب، ولأنه اتفقت آراء العلماء على أنه إذا كان الشيء المسروق موجودا بعينه رد إلى صاحبه، فيكون إذا لم يوجد في ضمانه، قياسا على سائر الأموال الواجبة، ولأنه أتلف مالا مملوكا عدوانا فيضمن مثل الغصب ولا منافاة هنا بين هذين الحقين لأنهما بسببين مختلفين أحدهما حق الله، وهو النهي عن هذه الجناية الخاصة، والآخر حق الفرد فيقطع هنا لله، ويضمن حقا للعبد، وصار كاستهلاك صيد مملوك في الحرم، فيجب الجزاء حقا لله تعالى، ويضمنه حقا للعبد، وكشرب خمر الذمي، فإنه يحق حقا لله، بهيؤم قيمته حقا للذمي، ولما روى أن النبي ﷺ سئل عن التمر الملق فقل: من أصاب بغية من ذى حاجة غير متخذ خبئه، فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه الخرامة والعقوبة (الحديث).

(١) الحنفية — قالوا: إذا نقصت قيمة السرقة بعد القضاء، قبل الاستيفاء، عن العشرة لا يقطع لأن كمال النصاب لما كان شرطا، يشترط كماله عند الامضاء والقطع، لأنه من القضاء وهو منتف في نقصان القيمة، بخلاف نقصان العين عند الاستيفاء، لأن ما استهلكه مضمون عليه، فكان الثابت عند القطع نصابا كاملا بغية دين، وبغية دين، بخلاف نقصان السر، فإنه لا يضمنه، لأنه يكون لفتور الرغبات، وهذا لا يكون مضمونا على أحد، فلم تكن القائمة حقيقيات ومعنى فلم يقطع — والحديث يقول: افطروا الله. يع. دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك.

يقبل تربيته لتوليه تعالى في الآية الثانية بعد آية السرقة - « فمن تاب من بعد ظلمة وأصلح ، فإن الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم » فإن الله تعالى يتجاوز عنه ، ويغفر له خطيئته . وقد روى عن الرسول ﷺ أنه قال (الوبة تجب ما قبلها) قال صلوات الله وسلامه عليه (المثالب من الذنب كمن لا ذنب له) وإذا أقيم عليه الحد في الدنيا فإنه يكون ككفارة له . لا يعذب بهذا الذنب يوم القيامة ، إذا رضى بالحد وقبله وتاب إلى ربه . قال رسول الله ﷺ : (الله أعدل أن يثني على عبده المقوبة في الدنيا والآخرة) ولكن القطع لا يسقط عنه بالتوبة ، وهجرته عدلا ، ولو طال زمن التوبة ولعدالة ، بعد السرقة الذبنة عليه . ومطل عدم سقوط القطع عنه إذا بلغ الأمر إلى الإمام بدليل ما روى أبو داود عن صفوان ابن أمية قال : (كنت نائما في المسجد على حميمة لي ثمنها ثلاثون درهما ، لجاء رجل ، فاختلسها مني) فأخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليقطع قال : فاتيت به فقلت . اختطه من أجل ثلاثين درهما ؟ أنا أبيه وأنسئه ثمنها . قال : فهلا كان هذا قبل أن تأتي به) .

فإذا لم يصل الأمر إلى الإمام . فيسقط القطع بالمنع والشفاعة ، وهيئة الشيء للسارق وذلك إذا لم يكن الرجل معروفا بالفساد ، ولا فلا تقبل الشفاعة فيه ، حتى يرتدع ، ويشتد في التوبة أن تكون بينة صادقة ، وعزيمة صحيحة خالية من سائر الأغراض الدنيوية ، حتى لا يسرق الجرمون اتكالا على الشفاعة عند القبض عليهم .

كما قال تعالى « فمن تاب من بعد ظلمة وأصلح » قبلها الله فيما بينه وبينه ، فأما أموال الناس فلا بد من ردها إليهم كما قال جمهور العلماء ، وقد وقعت حوادث في عهد رسول الله ﷺ وتاب أصحابها توبة نصوحا ، روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة ، فقال : ما أخاله سرق ، فقال السارق : بلى يا رسول الله : قال : (اذهبوا به فاعطوه ، ثم احسموه ، ثم اثبتوني به) فقطع فأتى به فقال (تب إلى الله) فقال : تب إلى الله فقال : (تاب الله عليك) .

وقد روى ابن ماجه من حديث ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن ثعلبة الأنصاري عن أبيه عن عمر بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اني سرت قملا لبني فلان فطهرني ، فأرسل إليهم النبي ﷺ فقالوا : انا افتدنا قملا لنا فأمر بي فقطعت يده ، وهو يقول الحمد لله الذي طهرني منك ، أردت أن تدخل « جسد النار » فهذه التوبة النصوح .

وقد روى الإمام أحمد فقال : حدثنا ابن لهيعة « حدثني يحيى بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الصبلي عن عبد الله بن عمرو أن امرأة سرت في عهد رسول الله ﷺ فجاء بها الذين سرقتهم ، فقالوا : يا رسول الله أن هذه المرأة سرقتنا ، قال قوموا : فمنعنا نفديها ، فقال رسول الله ﷺ « اقطعوا يدها » فقالوا نحن نفديها بخمسائة دينار فقال : اقطعوا يدها ، فقطعت يدها اليمنى فقالت المرأة هلالي من توبة يا رسول الله ؟ قال : نعم أنت

اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، فأنزل الله في سورة المائدة : « فمن تاب من بعد ظلمته وأصلح فإن الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم » وهذه المرأة هي المخزومية التي سرقت ، وحديثها ثابت في الصحيحين كما سبق أول الباب .

وروى عن السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت عنها : أنها تابت وحسنت توبتها بعد ، وتزوجت ، وكانت تاتينى بعد ذلك فأرفع حاجتها الى رسول الله ﷺ فهذه هي التوبة الخالصة ، للتوبة النصوح التي تحمل صاحبها على الندم على ما وقع منه ، وتشره بالصره على ما فرط من جنب الله عز وجل ، ويجبره على الاقتلاع عن الذنب .

حكم فسرى السارق

ان غير السارق كالخائن والغاصب وغيرهما ، يقابل رب المال وجهه لوجه ، غايته ان يخذله أو غشه ، أو أخذ منه المال بقوته على مرأى من الناس ، وكل هؤلاء الناس يمكن انتقاء شرهم ، والضرب على أيديهم قبل أن يستغل أمرهم ، فلهذا ترك الشارع أمر تأديبهم للحاكم ، كي يمزهم بما يراه زاجرائهم بحسب ما يناسب البيئة ويتفق مع نظام الأمن العلم .

على أن الحوادث التي من هذا القبيل قد يتفاوت سببها ، وقد تكون عظيمة وحقيقية ، فيجب أن يترك تقدير عقوبتها للحاكم ، ليقدر لها ما يناسبها . بخلاف السرقة ، فإنها جناية ترتكب في الخفاء ، وآثارها المترتبة عليها لا تختلف غالبا ، فهي تهدد الناس في كل زمان ، ومكان .

ومثل الخيانة والنصب سائر المخالفات المالية ، فإنه لا يمكن ضبط عقوبة مضطردة لها ، لأن آثارها تختلف اختلافا كبيرا ، مثلا شخص بذر ماله في المباحات ، والزخارف حتى نفذ ماله ، فإن عمله هادى نظر الشريعة الاسلامية لا يجوز ، ولكن ضرره يخطف ، فإذا كان في بيئة صالحة مستقيمة ، بحيث لا يتأثر به أحدا ، كان الضرر مقصورا عليه وحده ، أما إذا كان في بيئة سريمة التقليد ، فإن ضرر عمله يتعداه للنير ، فيكون قدوة سيئة ، ولذا يجب أن يترك تقدير تأديبه للحاكم .

ولذا قال بعض الأئمة : إذا كان بذر ماله في مباح ، فإن ذلك للتبذير لا يوجب الحجر عليه ، ولكن الجمهور يقولون : أن التبذير في ذاته يوجب الحجر ، والحجر نوع من أنواع التعزير . فإن فيه إعلانا بأن الرجل لا يحسن التصرف ، ولا يوثق به في بلب الاموال ، وذلك توبيخ مستمر لا يرضاه عائل .

أما التبذير في الشهوات المحرمة ، فإنه يوجب الحجر باتفاق .

حد القذف

بين الله سبحانه وتعالى حد القذف بقوله في كتابه العزيز : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون » آية ٤ من سورة النور .

تعريف القذف

والقذف هو عبارة عن أن يتهم شخص آخر بالزنا صريحا ، كأن يقول : أنت زان ، أو دلالة . كأن ينسب شخص آخر إلى غير أبيه ، فمن صدر منه ذلك كان جزاءه أن يجلد ثمانين جلدة ، ما لم يأت بأربعة شهداء يشهدون بأنهم رأوا ، بأعينهم المتهم يزني في امرأة لا تحل له .

تعريف القذف شرفا

القذف في اللغة الرمي ، وفي اصطلاح الفقهاء : نسبة من أحسن إلى الزنا صريحا ، أو دلالة — وإنما سمي اتهام المسلم المحصن قذفا ، لأن الناطق بهذه الكلمة الفاحشة (الزنا) يتدنسها كما يقذف الحجر في حالة غضب لا يدري من أصابته في طريقها ، من محصنة بريئة ، وأبيها ، وأُمها ، وأختها ، وأخيها ، وبنيتها ، وعشيرتها ، وذويها ، كل أولئك قد نالهم ضرر من قذيفته الطائشة ، وهو ضلوك مسرور غال لا يدري من آلام هؤلاء شيئا ، ويسمى (ذرية) لأنه من الافتراء والكذب .

وقد وصف الله تعالى النساء بهذه الإوصاف الحميدة التي تناسب هذا المقام ، فالمحصنات من المصنونات كأنه جعل عليهن حصن منيع ، والخلفات : أي الخاليات الذهي عن التفكير في المنكر فضلا عن التوجه إليه — اللاتي آمنن بالآثر آن الكريم ، وأحكامه ، والتزمين حدود الأيمان .

واسم الاحصان يقع على المتزوجة ، وعلى العفيفة وإن لم تتزوج لقوله تعالى في مريم : «والتي أحصنت عرجها » ، وهو مأخوذ من منع الفرج ، فإذا تزوجت منعت الآ من زوجها ، وغير المتزوجة تمنع على كل أحد .

حكمه التشريع

وحكمة تشريعه أن الله عز وجل لما بين في أول سورة (النور) ما في جريمة الزنا من عظيم الفحش ، وكبير الشناعة مما لم يجتم في جريمة أخرى ، من كبر الاجرام ، وتشعيم الفعل ، ومن هذا شأنه يلحق العرض ، من الرمي به ما ينعكس الرأس ، ويهدم الشرف ،

وكان من مقاصد الشرع الكريم ، حفظ الاعراض ، وصون الشرف لصاحبه ، والاحتياط بالكرامة وعزة النفس ، كان من مقتضى حكمته جل شأنه هذا التشريع الزاجر للنفوس الجامحة ، التي قد يدفعها الغضب والمقد الى أن تصيب الناس في كرامتهم ، وتخدش شرفهم ، وهو أهدر عزيز لديهم ، مستهينة بما اقترفت كما قال تعالى : « **أَذْ تَلْفُونَهُ بِالسُّنَنِكُمْ وَيَقُولُونَ بِأُتُوهَاكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ هِينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ** » آية ١٥ من النور .

ففرض الله لنا فيما فرض من أحكام (حد القذف) الزاجر الرادع ، الكفيل بميانة الاعراض ، وحفظ الكرامة والشرف ، حتى تنزجر النفوس عن الاقدام على هذا الجرم الفظيع ، وليتأدب عامة المؤمنين بطلب ظن الخير بالآخرين ، وعدم المسارعة الى سوء الظن بالناس ، والدعوة الى تطهير اللسان ، وصون الآداب والتمسك عن الخوض في تكريبات التهم بلا علم ، وتقدير بينات التهمة بحسب فظائعها حتى لا يتخذ الناس الكيد بالآثم الكاذب ذريعة للخدش والنكابة بلا حق ، وانك لا تجد من أنواع الجرم ما يقدم عليه صاحبه غاملا عن عظيم خطره الا جرم اللسان ، وكان سهولة حركته بطبعه ، ولذا التحدث بالأمور المستغربة ، وحسبان أن الكلام لم ينقص من المتكلم فيه ، شيئا محسوسا يذكر ، مع اعتياد الناس التساهل في القول والسمع ، كل ذلك جعل الناس يستهينون به ، ويحسبون هينا ، وهو ذنب عند الله عظيم ، لذلك اهتم الشارع بحد القذف أعظم اهتمام ، فانزل في حد الدرة آية واحدة ، وفي حد الزنا آيتين ، وفي حد تطاع الطريق آية ، أما حد القذف فقد أنزل فيه آيتين ثم أتبعه بنوع آخر منه وهو (اللعان) فانزل فيه خمس آيات ثم أرفده بذكر حديث الاذك فانزل فيه تسع آيات ، ثم أتبع ذلك كله ، فانزل أربع آيات في النهي عن قذف المحصنات المخيلات المؤمنات ، الى أن قال : « **أُولَئِكَ مَبْرُوءُونَ مَا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفُورٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ** » فكان الله تعالى أنزل في حد (القذف) وأحكامه وأنواعه وبيان عقابه ، وشرح الانصرار المترتبة عليه في المجتمع ، والنهي عنه ، والتحذير من الوقوع فيه ، وفطاعة الاقدام عليه ، أنزل في ذلك «عشرين» آية في سورة النور .

ثم ذكر الله تعالى في ذكر هذه الآيات عقاب المجرم الذي يقذف الناس ، ويهتك أعراضهم بأنه لم يستطع اثبات البينة على قوله بأمر : أولا — أن يجلد ثمانين جلدة ، ثانيا — ترد شهادته طول حياته ، ثالثا — يصبح من أهل الفسوق والاجرام وأصحاب الكباير ، رابعا — يكون عند الله من الكذابين ، خامسا — أنه ملعون في الدنيا ، ملعون في الآخرة ، سادسا — أن له عذابا عظيما عند الله قد أخره له يوم القيامة ، سابعا — تشهد عليه جوارحه زيادة في الهوى والفساد على رؤوس الاشهاد ، ثامنا — أن الله تعالى يؤمنهم جزاء فعلهم ، ويجزيهم حسب عملهم ، من القدر المستحق من أنواع العذاب في نار جهنم ، وقد أجمعت الامة على أن القذف من أكبر الكباير وأن حد القذف ثابت بالكتاب والسنة ، واجماع الامة ، أما الكتاب فقوله تعالى : « **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ** »

يأتوا بأريمة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون » وتولى تعالى : « فإذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون » - والمعنى - أن من قذف مسلماً أو مسلمة ، ولم يستطع إقامة البينة المطلوبة لاثبات قومه ، فهو كاذب عند الله ، أى حكمة فى شريعة الله تعالى حكم الكاذب يقينا ، فيقيم عليه حد الكاذب ، وقوله تعالى : « أن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات ، لعنوا فى الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ، يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ، يومئذ يوفيههم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين » آيات ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من سورة النور فقد بين الله تبارك وتعالى فى هذه الآيات فظاعة تلك الجريمة ، وعظيم أمرها ، فشنع على من وقع فيها ، وشرح عظيم خطيئتها ، وبين عقوبة مرتكبها ، ونهاية أمر فاعلها ، ووضح شديد وعيدها ، وأى وعيد أشد من اللعنة فى الدنيا من : لناس والملائكة . والطرد من رحمة الله تعالى ورضوانه يوم القيامة ، واستحقاق العذاب العظيم ، وتقرير ذنبه بشهادة جوارحه عليه بما يخزيه ، ويقطع حجه ، ويسد عليه باب التنصل من ذنبه ، فقد ذكر بعضهم فى تعليق شهادة الجوارح عليه فى الآخرة : أن الغافذ مطالب فى الدنيا لتصديق دعواه بأريمة شهداء ، فالقاذف يوم القيامة يقوم فى وجهه لتكذيبه خمسة شهود من أعضائه وجوارحه : لسانه ، ويده ، ورجلاه ، تنكيا له ، وفضيحة لسانه ، جزاء وفافا على محاولته فضيحة المحصنات ، الغافلات المؤمنات .

وحسبك بختم الآية الكريمة بأن الله سيوفيه جزاءه الحق ، ويعلم المقتضى على الناس الكذب - أن لم يكن قد علم - أن الله هو الحق ، وأن وعيده هو الحق ، وأن قوله هو الحق المبين ، وقال تعالى : « أن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم فى الدنيا والآخرة ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » والعذاب المتوعد به فى الدنيا شامل لحد القذف وما يصيب المتعرض للأعراض غالبا ، من مصائب الدهر ، ولحقوق المخزيات ، وتسلط الألسنة على شرفه وعرضه تثير منه ما كمن ، بالباطل وبالتصحيح ، وتنتشر عنه ما خفى . ويجعل سيرته تلوكها الألسنة فى المجالس بالسوء . فمن غرّب الناس نفلوه ، ومن فتن عن عوراتهم فضحوه ، ومن تتبع عورات المسلمين تتبسم الله عورته ، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو فى قبر بيته ، وكما تدن تدان ، وكما تفعل تجازى ، والجزاء من جنس العمل ، ومن زرع الحسرة حصد الندامة .

وأما عذاب الآخرة ، فهو أشد وأبقى ، وإذا كان هذا من شأن الذين يحبون بقلوبهم أن تنتشر الفاحشة ، وتشيع فى المؤمنين . فما بالك بمن يفترها ، ويروجها بنفسه ؟ وأما السنة فما رواه الإمام البخارى ومسلم رحمهما الله تعالى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر وقتل النفس التى حرم الله قتلها إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات ، الغافلات ، المؤمنات .

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من غذف مملوكة يقام عليه الحد يوم القيامة » ، إلا أن يكون كما قال : متفق عليه . ففي حديث دليل على أنه لا يحد المالك في الدنيا إذا غذف مملوكة ، وإن كان داخلًا تحت عموم آية القذف ، بناءً على أنه لم يرد بالأحسان الحرية وكذلك فعل الرسول صلوات الله عليه وسلامه عليه ، فعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : لما نزل عذري قال رسول الله ﷺ على المنبر ، فذكر ذلك ، وتلا القرآن — من قوله — أن الذين جاءوا بالآفة ، إلى آخر ثمانين عشرة آية — « فلما نزل أمر برجلين ، وامرأة فضرىوا الحد » أخرجه أحمد والأربعة ، وأشار إليهم الإمام البخاري ، والرجلان هما — حسان ، ومسطح . وأما المرأة فهي حمزة بنت جحش ، فالحد يحد على ثبوت حد القذف .

ما يبيح القذف

قال العلماء : أن القذف ينقسم إلى محظور ، ومباح ، وواجب ، فإذا لم يكس هناك ولد يريد نفيه فلا يجب ، وإن رآه بعيته تزنى ، أو أقرت هي على نفسها ووقع في قلبه صدقها ، أو سمع من يثق بقوله — أو لم يسمع ، ولكنه استفاض فيما بين الناس أن غلاتا يزني بفلاته ، وقد شاهده الزوج يفرج من بيتها ، أو رآها معه في بيت ، فله يباح له القذف في مثل هذه الحالات لتأكد التهمة ويجوز أن يمسكها ، ويستتر عليها أن ثابت ، أما إذا سمع الخبر من لا يوثق بقوله ، أو استفاض من بين الناس ، ولكن الزوج لم يره معها في خلوة ، أو بالعكس لم يحل له قذفها ، ولكن يجب عليه مراقبتها والتجسس عليها حتى يثبت له صدق الخبر ، أو كذبه ، حتى لا يكون (ديوثاً) يقر الزنا في أهل بيته .

أما إذا كان هناك ولد يريد نفيه فحظر . فإن تيقن أنه ليس منه ، بأن لم يكن وطئها الزوج أو وطئها ، لكنها أتت به لأهل من ستة أشهر من وقت الوطء ، أو لأكثر من أربع سنين يجب عليه القذف ، ونفى الولد بالألمان ، أشهر من وقت الوطء ، أو لأكثر من أربع سنين ممنوع من نفي نسبه ، كما روى عن النبي ﷺ لأنه ممنوع من استلحاق نسب الغير ، كما من ليس منهم فليست من الله ، ولم يدخلها ﷺ أنه قال : « أيما امرأة أدخلت على قوم قوم من ليس منهم كان الرجل أيضاً كذالك » . الله جنته ، فلما حرم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم كان الرجل أيضاً كذالك .

أما أن احتمل أن يكون منه بأن أتت به لأكثر من ستة أشهر من وقت الوطء ، ولدون أربع سنين فحظر ، أن لم يكن استبترأها بحيضه ، أو استبترأها وأتت به لدون سنة أشهر ، من وقت الاستبراء ، لا يحل له القذف والنفي ، وإن اتهمها بالزنا ، قال رسول الله ﷺ : « أيما رجل جمد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه يوم القيامة ، وفوضه على رموس الأولين والآخرين » .

شروط إقامة حد القذف

وقد اتفق الأئمة رحمهم الله : على أن لحر البالغ العاقل المسلم المختار • إذا قذف حراً عاقلاً بالغاً ، مسلماً ، عفيفاً ، لم يحد في زنا ، في سالف الزمان ، أو قذف حرة ، ببنه ، عاقلة مسلمة ، عفيفة ، غير متلعة • لم تحد في زنا ، مطيقة للوطء ، نذفها بصريح الزنا ، أو كتابته ، في غير دار الحرب ، وطلب المقذوف بنفسه إقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة ، إذا لم يستطع إقامة البينة لاثبتت ما قاله بأربعة شهداء عدول •

وانما اعتبروا الإسلام شرطاً في الإحصان لقوله ﷺ : « من أشرك بالله فليس بمحصن » واعتبروا العقل والبلوغ ، لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث » واعتبروا الحرية ، لأن المبد ناقص الدرجة ، فلا يعظم عليه التفسير بالزنا ، واعتبروا العفة عن الزنا ، لأن الحد مشروع لتكذيب القاذف ، فإذا كان المقذوف زانياً ، فالقذف صادق في القذف ، وكذلك إذا كان المقذوف وطئ امرأة بشبهه ، أو نذخ فاسد • لأن فيه شبهة الزنا ، كما فيه شبهة الطل ، فكما أن إحدى الشبهتين أسقطت الحد عن الواطئ • فكذا الأخرى تسقط عن قاذفه أيضاً ، واعتبروا — الاختيار ، لأن المكره ، لا يقام عليه الحد ، بل يرفع عنه العقاب واعتبروا — بأن من شروط المحصن ، أن لا يحد في زنا في سالف الزمان ، حتى يكون محصناً ظاهراً •

فلو زنا في عتفوان شبابه مرة ، ثم تاب ، وحسن حاله ، وشاخ في الصلاح لا يحد قاذفه ، وكذلك لو زنا كافر ، أو رقيق ثم أسلم ، وعق ، وصلى حاله فحذفه قاذف لأحد عليه ، بخلاف ما لو زنا في حال سفره ، أو جنونه ، ثم بلغ ، أو أفاق فحذفه قاذف يحد ، لأن فعل الصبي والمجنون لا يكون زناً ، ولو قذف عفيفاً أو مجبواً ، أو رتقاء أو صغيرة لا تطبق فلا حد عليه ولو قذف محصناً فثبت أن يحد القاذف زنا المقذوف ، سقط الحد عن قاذفه ، لأن صدور الزنا يورث ريباً في حاله فيما مضى ، لأن الله تعالى كريم لا يهتك ستر عبده في أول ما يرتكب المعصية • فيظوره يعلم أنه كان متصفاً به من قبل — روى أن رجلاً زنا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فقال الرجل : والله ما زنت إلا هذه ، فقال له عمر : كذبت إن الله لا يفضح عبده في أول مرة •

التكليف الموجب للحد

واتفق الأئمة : — على أن القذف الذي يجب به الحد — هو أن يرمى القاذف المقذوف بالزنا أو اللواط ، أو ينفي عن نفسه ، إذا كانت أمه حرة مسلمة : بصريح القول دون سائر المعاصي ، وذلك لأن القذف بالزنا فيه من العار بدناءة النفس ، وهتك السترة ، وانتفاس السوءات ، وانتهاك الحرمات ، والدلالة على عدم الغيرة ، الذي هو من سمات أخس الحيوانات ، ما قارف به كل الموبقات ، فإن كان المرمى به امرأة ، كان فيه من جلب

العار على قومها ، ما يؤدي الى سفك الدماء، وقتلما يفسد ذلك العار الا بسفك الدماء .
وان كان الرمي به رجلا ، كان فيه الدلالة على أنه ليس للمرض في نظره كرامة ، لا
للغيرة على نفسه سلطان ، وكان أمانة على أنه لو أصيب بما أصاب به الناس لا اعتبره
أمرا عاديا ، لا تتور له نفسه ، ولا يظن له دمه .
ولذلك قيل : لا يزني الغيور — وكفى بهذا عارا ، وعيبا يلحق الابناء ، والاحفاد ،
وتبقى سيرته طوال الاحقاب .

وقد أجمع الفقهاء : على أن المراد بالرمي هنا في الآية الكريمة انما هو الرمي بالزنا
خاصة دون الرمي بالجرائم الاخرى ، لعدّة قرائن — منها — مجيء الآية بعد آية الزنا ،
ومنها — التعبير — بالمحصنات وهي العنايف، فدل ذلك على أن المراد بالرمي ، ورميهم
بفساد العفاف . ومنها — قوله : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » — يعني على
صحة ما رموهن به ، ومعلوم أن هذا المحدثين للشهود غير مشروط الا في الزنا ، ومنها :
انقطاع الإجماع على أنه لا يجب الجلد بالرمي بغير الزنا ، فيجب أن يكون المراد بالرمي ،
في الآية ، هو الرمي بالزنا خاصة ، من بين سائر الميوب .

هد للثقف حق للمقذوف

واتفق الفقهاء : على أنه لا يقام حد القذف على الغافض الا اذا طلب المقذوف
بنفسه إقامة حد القذف على قاذفه : لأنه حقه من حيث دفع العار الذي لحقه ، فلو
على عنه وتركه ، ولم يطلب إقامة الحد عليه، فلا يقام الحد عليه .

ولا فرق بين أن يكون القاذف والمقذوف رجلا أو امرأة ، وانما خص الله المقذوف من
النساء بالذكر ، حيث عبر بالمحصنات ، لأن ضرر الزنا يتعدى المرأة الى أسرتها فقتلها
يصيبهم به معة شديدة ، بخلاف الرجل .

وكذلك خص الله الغافض من الرجال بالذكر حيث قال تعالى : « والذين يرمون »
لأن النساء يغلب عليهن الحياء عادة ، فلا تعذبن الرجال بالزنا .
وقد بينت السنة أنه لا فرق بين الرجال ، والنساء في القذف ، كما بينت انشروط
بالإقامة حد القذف ، من عقل ، وحرية الى آخره في كتب الفقه .

الفاظ القذف

الفاظ القذف تنقسم الى ثلاثة أقسام ، صريح ، وكناية ، وتعريض .
واتفق الفقهاء على أن الحد يقام بالقذف باللفظ الصريح ، كأن يقول ، يا زانية ، أو
زني ، أو زنا قبلك ، أو دبرك ، ولو قال : زنا بدك فيه وجهان ، أحدهما كناية كقوله

زنا يدك ، لأن حقيقة الزنا من الفرج ، فلا يكون من سائر البدن إلا المعونة . والثاني : وهو الأصح أنه صريح لأن الفعل إنما مصدر من جملة البدن ، والفرج آلة في الفعل -- وأما الكليات فمثل أن يقول : يا غاسقة يا غاديرة » ، يا خبيثة يا مؤاجرة ، يا ابنة الحرام ، أو امرأتى لا ترديد لاس ، وبالعكس فهذا لا يكون قذفا فلا يجد إلا أن يريد . * فإن قال : لم أقصد به القذف بالزنا ، وكذبه القذف ، فالقول قوله مع يمينه . * ويجب على الإمام أن يزرره بما يراه ، لأنه قد أذاه بذلك وأحق به الشين ، ولأن الحدود لا تثبت بالقياس أما التعريض فقد اختلف فيه الأئمة فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) . *

عدم قبول شهادة القاذف

اتفق الأئمة على أن القاذف لا تقبل شهادته بعد إقامة الحد عليه ، لأن الشارع رتب على قذف المحصن أو المحصنة ثلاثة أشياء ، الجلد ثمانون جلدة ، ورد الشهادة أبدا ، والحكم عليه بالسق ، حيث قال تعالى : « فاجلدوهم ثمانون جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون » أما الجلد فللزجر ، ولتقابلة الإيذاء بالإيذاء ،

(١) الحنفية والشافعية -- قالوا : لا يجب الحد في التعريض وإن نوى القذف ، وذلك مثل أن يقول : يا ابن الحلال ، أما أنا فما زنيته أنا معروف النسب ليست أمي زانية ، ابحت عن أصلك ، أنا عفيف الفرج ، لأن التعريض بالقذف محتمل القذف وغيره فوجب أن لا يجد ، لأن الأصل براءة الذمة فلا يرجع عنه بالشك وإنما يجب عليه التعزير فقط ، لأن قذف غير المعلن لا يحصل به كبير أذى للناس ، لأن كل واحد يقول المراد بذلك غيري ، ولأن الاحتمال الذي في الاسم المستعار شبهة ، والحدود تدبر الشبهات . *

المالكية -- قالوا : يجب إقامة الحد في التعريض مطلقا ، نوى به القذف ، أو لم ينو ، وذلك لأنه لا يخلو من قصد أحد بذلك في نفسه ، فتأخذ له حقه منه ، وإن كنا لانعظم ذاته : تطهيرا لذلك القاذف من هذه العادة وتربية لنفسه الخبيثة ، وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب الحد في التعريض -- روى أن رجلا استبأ في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقتل أحدهما للآخر : والله ما أنا بزان ، ولا أمي بزانية ، فاستشار عمر الناس في ذلك فقال مدح أباه وأمه ، وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا ، فجلده ثمانين جلدة ، ولأن الكناية قد تقوم بعرف العادة مقام النص الصريح ، وإن كان اللفظ فيها مستعملا في غير موضعه ، والتعريض خاص بالأكابر من أهل الدنيا ، الذين يراعون ناموسهم عند الخلق . *

الحنابلة -- قالوا : أن نوى بالتعريض القذف ، وفسره به وجب إقامة حد القذف عليه ، وإن لم ينو لأحد عليه ، والقول قوله مع يمينه . *

وأما رد الشهادة فهي عقوبة لسانية تشبهه قطع يد السارق ، فكأنه روعي أن جزء هذا اللسان الذي اقترفت ذلك الإثم العظيم ، أن يهدر ويقطع أثره ، فلا يعتد بما يقوله ، ويشهد به فيما بين الناس ، فهو والعدم سواء ، وأما تنسيقه فهو مبالغة في الزجر ، وإشارة إلى أن ما تلقى من جزء في الدنيا من الحدود الشهادة لم يطف منه اعتباره فاسقا خارجا عن أمر ربه وطاعته تبارك وتعالى ، ونهايك بهذه الجزاءات دلالة على عظم الخطب ، وشدة الخطر ، وإذا كان هذا في الرمي بالزنا والافتهام به ، فكيف يكون حال مقترف هذا الجرم الفاحش الشنيع ، فهذا الحكم مسم دلالت على ما سبق له ، يدل دلالة بالغة على تقطيع جرم تلك الفلحسة ، وتشنيع أمرها ، وعناية الشارع بالتنزيه عنها ، والتنفير منها ، حتى يظهر المجتمع من آثامها ، وإذا حصد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة ، فترد تمة لحدّه .

أنا كانت أم المخدوف كافرة أو أمة

لا تجب إقامة الحد على القاذف إذا كانت أم المخدوف أمة ، أو كانت كتابية (١) ويحد إذا كان أبو المخدوف الحر المسلم عبدا ، أو كافرا ، أو كان القاذف كافرا .

١ - قبول شهادة القاذف قبل إقامة الحد عليه

إذا ثبت حد القذف على شخص ، فإن شهادته تكون مقبولة ما لم يحد (٢) ، فلا يتسم بسمة الفسق ما لم يقع به الحد ، لأنه لو لزمته سمة الفسق لما جازت شهادته ، إذ كانت سمة الفسق مبطلّة لشهادة من وسم بها .
وذلك لأن ظاهر الآية يقتضى ترتب وجوب الحد على مجموع القذف ، والعجز عن إقامة الشهادة ، فلو علقنا هذا الحكم على القذف وحده ، لدح ذلك في كونه مطلقا على الأمرين . وذلك بخلاف ظاهر الآية ، وأيضا فوجوب الجلد حكم مرتبط على مجموع أمرين ، فوجب أن لا يحصل بمجرد حصول أحدهما .

(١) المالكية - قالوا : يجب إقامة الحد على القاذف ، سواء كانت أم المخدوف حرة ، أو أمة ، أو كافرة ، لمصوم لفظ الآية . أو كان أبو المخدوف الحر المسلم عبدا ، أو كافرا ، على الأرجح من المذاهب .

(٢) الشافعية - قالوا : إذا وجب الحد على شخص بطلت شهادته ولزمه صفة الفسق قبل إقامة الحد عليه . لأن الله تعالى رتب على القذف مع عدم الإتيان بالشهادتين الأربعة أمور ثلاثة معطوفا بعضها على بعض بحرف الواو ، وهو لا يقتضى الترتيب ، فوجب أن لا يكون بعضها مرتبا على البعض ، فوجب أن لا يكون ، رد الشهادة مرتبا عنه . إقامة الحد ، بل يجب أن يثبت رد الشهادة سواء أقيم الحد عليه أم لا .

لا يجاد الحر في قذف العبد

اتفق الأئمة : على أن الحر لا يجاد في قذف عبده ، لأنه ملك يمينه ، فلا يعاقب بقذفه .

من قذف بعبوب في الزنا

من قال لمسلم : يا فاسق ، أو يا خبيث ، أو يا كافر ، أو يا سارق ، أو يا مخفث ، أو يا غافل النفس ، أو يا فلجسر ، أو يا تارك الصلاة ، وغير ذلك من قذفه بعبوب غير الزنا ، فلا يقام عليه الحد في كل هذه الالفاظ ، وإنما يزره الصلاكم ، بما يراه تأديباً له وزجراً ، من الضرب ، والسجن ، والتأنيب ، وخلافه . لأن هذه الالفاظ لا تلحق من الأمار والمهانة كما يلحقه من القذف بالزنا ، أو بنفى النسب .

القرار بالقذف

اتفق الأئمة ، على أنه لو أقر بالقذف ، قبل قوله ، ويقام عليه الحد ، فإن رجع في إقراره قبل إقامة الحد عليه ، فلا يقبل رجوعه ، لأن المقذوف حقاً فيكذبه في الرجوع ، بخلاف ما هو خاص بحق الله تعالى لأنه لا مكذب له فيه ، فيقبل رجوعه .

واتفقوا : على أن حد القذف يثبت بإقراره مرة واحدة ، وبشهادة رجلين .

واتفقوا : على أن حد القذف لا يبطل بالتقدم ، والرجوع لتعلق حق العبد به فيكذبه في الرجوع .

إذا أتى القائل بالشهود

اتفق العلماء على أن العاقل إذا أتى بأربعة من الشهود المدلول من الرجال المقلاء يشهدون عليها بما رماها ، لا يقام عليه الحد ، ولا يتمتع قاذفاً ، وبثبوت الزنا لأنه صادق في قوله ، ويقام الحد على الزانية ، إذا تمت الشهادة عليها بشروطها كما سبق ذلك فيعتبر شاهداً .

إذا قذف العبد حرًا

اتفق الأئمة على أن العبد إذا قذف حراً يجاد أربعين جلدة نصف حد الحر ، ذكرًا ، أو أنثى . وذلك لما رواه الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام قال : « يجلد العبد في القذف أربعين » وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال : « أدركت أبا بكر وعمر ، وعثمان ، ومن بعدهم من الخلفاء وكلهم يضربون المملوك في القذف أربعين » ولأن جميع حدود الأحرار تنشط بالسرقة .

ولأن الله عز وجل قال : « فإذا أحصن فإن اثنين يكفيهما فصيف ما صلى المحصنات من العذاب » فثبت على أن حد الأمة في الزنا نصف حد الحرة ، ثم قاسوا العبد على الأمة ، وفي تنصيف حد الزنا ، ثم قاسوا تنصيف حد قذف العبد على تنصيف حد الزنا ، في حقه ، فبرجع حاصل الأمر الى تخصيص عموم الكتاب ، بهذا القياس ، والعبرة بحال القذف وأو تصرف بعد القذف وقبل إقامة الحد عليه ، لأنه كان رقيقاً في حال القذف .

إذا نادى عربى بأنه بربرى مثلاً

لو قال رجل لعربى : يا بربرى أو يانبطى ، أو يا رومى أو قال لفارسى : يارومى أو قال لرومى يا فارسى فلا يجب الحد لندرة فهم القذف بالزنا من مثل هذه الالفاظ (١) ، والناذر لا حكم له غالباً ، ولأنه يراد به التشبيه في الأخلاق . ولو قال لامرأة ... زنيته بعمار ، أو بعمير ، أو بشور فلا حد عليه ، لأن الزنا إيلاج رجل ذكره في فرج الانثى وما ذكره لا يعقل ، ولو قال لها زنيته بناقاة أو بقرة ، أو ثور ، أو درهم فإنه يقام عليه الحد إذا لم يأت بالبينة . وذلك لأن معناه أنها زنت وأخذت الدل ، أو الأجر من الزانى ، ولو قال هذا الرجل فاسق ، أو مخنت لا يحد ، وأو قتلها : زنيته وأنت صغيرة ، أو جامعك فسلان جماعاً حراماً ، لا يجب عليه الحد ، لعدم المصاحبة في القول ، إذ الجماع المرام يكون بنكاح فاسد ، ولا بقوله أشهد في رجل بانك زان ، لأنه حاك لقذف غيره ، ومن قال لأخى يا زانى . فقال : لا بل أنت ، فانهما يحدان إذا طالب كل منهما الآخر ، وأنت ما طالب به عند الحاكم ، لزمه عندئذ حق الله تعالى ، وهو الحد ، فلا يتمكن واحد منهما من استنطه فيحد كل منهما ، بخلاف ما إذا قال له مثلاً : يا خبيث ، فقال له : بل أنت ، الخبيث تكافأ ولا يعزر كل منهما للأخر ، لأن التعزير لحق آدمى ، وقد وجب له عليه ما وجب للأخر ، فتساقطا .

إذا قل الشهود عن أربعة

إذا كان الشهود أقل من أربعة فلا يعتبرون قذفة ، ولا يقام عليهم حد القذف (٢) ، لأنهم جاموا شاهدين ، لا قاذفين ، فلا ذنب لهم ، ويسد باب الشهادة على الزنا .

(١) المالكية - قالوا : لو قال العربى ، يانبطى ، أو يا رومى ، أو يا بربرى ، أو قال لفارسى : يا رومى ، أو قال لرومى : يلفارسى ولم يكن في آباءه من هذه صفته فعليه الحد لأنه قذف في حقه ، ويلحقه به العمار ، لما فيه من رائحة الطمن في نسبه ، وذلك إذا دى باب الأذى جملة ، أو قال أنا عفيف الفرج .

(٢) المالكية - قالوا : إذا كان الشهود أقل من أربعة اعتبروا قذفة ، ويضام حد =

ومخل الخلاف إذا شهدوا في مجالس القاضى - أما لو شهدوا في غير مجلسه فهم
تلفظون جزما وإن كانوا بلفظ الشهادة ، لأنه تبين أنهم لا يقصدون أداء الشهادة ، بل
التعذر والتشهير .

كيفية الشهادة

اتفق الأئمة على أن الشهادة على الزنا لا تثبت إلا بأربعة شهداء بقوله تعالى
« واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكن فاستشهدوا عليهن بأربعة منكم » وقال تعالى :
« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » وقوله تعالى : « لولا جاءوا عليه
بأربعة شهداء » وبما روى عن سعد بن عبادة رضى الله عنه أنه قال « يا رسول الله أرايت
أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتني بأربعة شهداء ؟ قال نعم » وانما اشتروا
أربعة شهود مجتمعين (١) ، لأنه فعل يفضى الإطلاع عليه ، فاحتيط فيه باشتراط الأربعة
ولأنه يمس الكرامة والشرف فوجب الاحتياط والدقة في اثباته بخلاف الباقى فإذا
شهدوا على فعل الزنا أمام القاضى يجب عليهم أن يذكروا الزانى ومن زنا بها ؟ فإنه قد يراه
على جارية فيظن أنها أجنبية ويجب أن يشهدوا أنا رأينا ذكره يدخل في فرجها دخول الميل في
الكهنة ، فلو شهدوا مطلقا أنه زنى لا يثبت ، لأنهم ربما يرون المفاخذة زنا بخلاف ما لو
تلفظ أسنانا فاعتترف وقال زنيته يجب الحدود لا يستفسر عن ذلك ، ولو قال على نفسه
بالزنا هل يشترط أن يستفسر ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم كالشهود (والثاني) لا
لا يجب كما في الأقوال بالتلفظ .

= للتلفظ ، ويجلد كل واحد منهم ثمانين جلدة كما ورد في الآية الكريمة : « والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » .

(١) الشافعية - قالوا : لا فرق بين أن يجيء الشهود متفرقين أو مجتمعين ، لأن
الاثنيان بأربعة شهداء قدر مشترك بين الاثنيان بهم مجتمعين أو متفرقين ، وانلفظ الدال
على ما به الاشتراك لا اشعار له به الامتياز ، فالآتى بهم متفرقين يكون عملا بالنص ،
فوجب أن يخرج عن المودة - ولأن كل حكم يثبت بشهادة الشهود إذا جاءوا مجتمعين
- يثبت إذا جاءوا متفرقين كسائر الأحكام ، بل هنا أولى لأنهم إذا جاءوا متفرقين كان أبعد
عن التهمة ، وعن أن يثقلن بعضهم من بعض ، فلذلك قلنا إذا وقعت ريبة للقاضى في شهادة
الشهود فرقمهم ليظهر على عورة أن كانت في شهادتهم - ولأنه لا يشترط أن يشهدوا
مما في حالة واحد ، بل إذا اجتمعوا عند القاضى وكان يقدم واحدا بعد آخر ويشهد
فإنه تقبل شهادتهم ، فكذا إذا اجتمعوا على بابه ثم كان يدخل واحد بعد واحد .
الحنفية - قالوا : إذا شهد الشهادتين متفرقين فلا تقبل شهادتهم ويجب عليهم حد
للتلفظ لأن الشاهد الواحد لا شهد فقد تخلفه ولم يأت بأربعة شهداء فوجب عليه الحد لقوله =

إذا جاء القاذف بشهود فمسمة

إذا قذف رجل آخر وجاء : بحد فمسمة فبذلك رأيان أحدهما للحنفية والآخر للشافعية
أنظرهما أسفل الخط (١) •

إذا رمى منطوع الذكر أو العنين أو قال لرجل يازانية

في ذلك تفصيل المذاهب (٢) •

— تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » — واتمى ما في الباب أنهم عروا ذلك القذف بلفظ الشهادة وذلك لا عبرة به لأنه يؤدي إلى إسقاط حد القذف رأساً ، لأن كل قاذف لا يميزه لفظ الشهادة ، فبمسمة ذلك وسيلة إلى إسقاط الحد عن نفسه ويحصل مقصوده من قذف الأبرياء الخائفين •

(١) الحنفية — قالوا : إذا قذف رجل رجلاً آخر ، فجاء بأربعة فساق شهداء على المنطوع بالزنا فإنه يقطع الحد عن القاذف . ولا يقام الحد على الشهداء ، وذلك لقوله تعالى : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » وهذا قد أتى بأربعة شهداء ، فلا يازمه للحد ، بالآية • ولأن الفاسق من أهل الشهادة ، وقد وجدت شرائط شهادة الزنا ، من اجتماعهم عند القاضي ، إلا أنهم لم تقبل شهادتهم لأجل التهمة ، فكما اعتبرنا التهمة في نفي الحد عن المشهود عليه ، فكذلك يجب اعتبارها في نفي الحد عنهم •

الشافعية — قالوا : يقام الحد على الشهود لأتهم غير موصوفين ، بالشرائط المحترمة في قبول الشهادة ، فخرجوا عن أن يكونوا شاهدين ، فبقوا محض القاذفين ، وقيل في قول آخر : أنه لا يقام عليهم الحد كذهب الحنفية •

(٢) الحنفية — قالوا : من قال لرجل يازانية ، بناء التائب فلا يعد قاذفاً ولا يلزم عليه الحد ، لأنه رماه بما يستحيل منه ، كماله قذف مقطوع الذكر ، أو امرأة ارتقا فإنه لا يحد • ويحد في قذف الأخرس لاحتمال أن يصدقه في قوله لو نطق ، وفي الأولين كذبه ثابت بيقين فانتفى الحاق الشين إلا بنفسه — وكذا لو قال : أنت أزني من فلان ، أو أنت أزني الناس ، أو أزني الزناة ، ولأن الفعل في مثله يشمل للترجيح في العلم ، فكانه قال :

أنت أعلم به ، فلا حد عليه لهذه الشبهة ، ولو قال لامرأة ، يا زانية وجب عليه الحد ، لأن الترجيح شائع •

الشافعية — قالوا : لو قال لرجل : يازانية يحد ، لأنه قذفه على المبالغة ، فإن التاء تزداد له ، كما في لفظ علامة ، ونسابة ، ولا يحد إذا قذف المحسوب ، أو المرتعاه ، أو الخنثى المشكل إلا إذا رماه بأنه أتى من دبره ، فإنه يعد قاذفاً ، ويقام عليه الحد ، لأنه يلحقه شين مثل الزنا •

إذا قذف شخص مارا

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى — على أنه إن قذف واحدا مرارا كثيرة ، في محاسن واحد ، أو في مجالس مختلفة ، وسواء كان القذف بكلمة واحدة ، أو بكلمات ، لو أحمده أو لجماعه ، فلا يتكرر الجلد بتكرر القذف ، بل يجب حد واحد ، ولو قذف قذفين لواحد فحد واحد أيضا إلا أن يكرر القذف بعد إقامة الحد فانه يعاد عليه الحد ، ولو لم يصرح باللفظ ، بأن قال بعد الحد ، والله ما كذبت ، أو صدقت فيما قلت ، أو غير ذلك من الالفاظ التي تدل على الاتهام بجريمة الزنا ، لأنه يعتبر حد جديد بعد الحد الأول .

واتفقوا على أنه إن قذف واحد ، حد ، ثم إن قذفه ثانية حد حدا ثانيا ، وإن عاد وقذفه ثلاثة حد أيضا مرة ثالثة وهكذا .

إذا قذف جماعة في مجلس

إن قذف رجل جماعة في مجالس أو مجالس مختلفة ، بكلمة ، أو كلمات ففي ذلك الاختلاف المذاهب (١) .

١ — المالكية — قالوا : لا يحد من رمى مقطوع الذكر ، أو العنين ، أو التي في فرجه عظم ، لأنه ظهر كذبه في الواقع ، ولا يلحقهم شين بهذا القول ، لاستحالة الزنا من هؤلاء ، ويقام الحد عليه إذا رمى واحدا من هؤلاء بأنه أتى في دبره ، وكذلك المخنث والمشكل ، لأن المالكية قالوا : يزداد في شروط المتذوف السابقة المتفق عليها في القذف بالزنا ، أربعة :

١ — البلوغ في الذكر الفاط .

٢ — والإطاقة في الأنثى ، والذكر المفعول به .

٣ — والعقل ، والعفة .

٤ — والإلابة ، ولو قال له : أنا عفيف الفرج فعليه الحد ، أما إذا لم يرد (الفرج) فلا حد عليه بل يؤدب ، لأن العفة تكون في الفرج وغيرها كالطعم ، ولو قال لها : يامحبة ، أو يا فاجرة ، أو يا عاهرة ، أو يا صبية ، لأنه يدل عرفا على الزنا فيحد ، ولو قال له : يا علق بكسر العين ، أو يا مخنث وجب إقامة الحد عليه ، لأنهما يدلان على أنه مفعول به ، فيحد قائل ذلك ، حيث كان المتذوف مطيبا للجماع ، وطالب المتذوف بإقامة حد القذف على قاذفه .

١ — (١) الحنفية ، والمالكية — قالوا : إن قذف جماعة في مجلس ، أو مجالس مختلفة ، بكلمة أو كلمات ، مجتمعين أو متفرقين فعليه حد واحد . فإن قام بأحدهم وشرب له كان ذلك بكل قذف كان عليه ولا حد إن قام منهم بعد ذلك ، فإن الحديري فيه التداخل .

« احتجوا على ذلك بالقرآن الكريم فسان الله تعالى قال : « والذين يرمون المحصنات » والمعنى أن كل واحد يرمى المحصنات وجب عليه الجلد . وذلك يقتضى أن قاذف الجماعة من المحصنات لا يجلد أكثر من ثمانين جلدة ، فمن أوجب على قاذف جماعة المحصنات أكثر من حد واحد فقد خلف الآية الكريمة .

وأما السنة ، فما روى عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ ، بشريك بن سمحاء ، فقال النبي ﷺ (أما البيعة أو حد في ظهرك) فلم يوجب النبي ﷺ على هلال إلا حدا واحدا مع قذفه لامراته وقذفه لشريك بن سمحاء ، إلى أن نزلت آية اللعان ، فأتى اللعان على الزوجات مقام الحد في الأجنبية ، وأما القياس ، فهو أن سائر ما يوجب الحد إذا وجد فيه مرارا لم يجب إلا حد واحد كمن زنى مرارا ، أو شرب أخضر مرارا ، أو سرق مرارا قبل إقامة الحد عليه . فيبقى حد واحد ، والمعنى الجامع من إقامة الحد هو دفع الضرر ، وقد حصل . فإن نام بأحدهم وشرب له كان ذلك بكل قذف كان عليه ، ولا حد إن قام منهم بحد ذلك ، وبو قال كلتم زان إلا واحدا يجب عليه الحد لأن القذف فيه بموجب للحد ، فكان نكل واحد أن يدعى .

الشافعية — قالوا : انه لكل واحد حدا على انفراد لاختلاف المذنب ، ولأن قوله تعالى في الآية الكريمة : « والذين » صيغة جمع وقوله « والمحصنات » صيغة جمع أيضا ، والجمع إذا قوبل بالجمع يقابله الفرد بالفرد فيصير المعنى ، كل من رمى محصنا واحدا ، وجب عليه الحد وتمسك أيضا بقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » فان الآية تدل على ترتيب الجلد على رمى المحصن من حيث أن هذا المسمى بوجب الجلد ، وإذا ثبت هذا فنقول : إذا قذف واحدا صار ذلك موجبا للجلد ، فإذا قذف الثاني وجب أن يكون القذف موجبا للحد أيضا ثم موجب للقذف الثاني لا يجوز أن يكون هو الموجب للحد الاول ، لأن ذلك قد وجب بالقذف الاول ، وإيجاب الواجب محل موجب أن يكون بالقذف الثاني حدا ثانيا . وأما القياس فان حد القذف حق الأدعى ، بدليل أنه لا يجب إلا بمطالب المذنب .

وحقوق الأدعى لا تتداخل — بخلاف حد الزنا ، فانه حق لله تعالى ، هذا كله إذا قذف جماعة كل واحد منهم بكلمة على حدة . أما إذا قذفهم بكلمة واحدة فقال : أنتم زناة ، أو زنيتم فانه يجب لكل واحد حد كامل لأنه من حقوق العباد فلا يتداخل ، ولأنه أدخل على كل واحد منهم مسرة فصار كما قذفهم بكلمات .

الحنابلة — قالوا : ان قذفهم بكلمة واحدة يتم عليه حد واحد وإن قذفهم بكلمات فيجمل لكل واحد حد .

تذلف المسكران

اتفق الفقهاء : على أن المسكران إذا قذف انسانا بالزنا في حالة السكر ، فلهن يحاسب على هذا القذف ، ويعاقب عليه ، ويقام عليه حد القذف بعد مسحوه ، إذا طلب القذف اقامة الحد .

إذا قذف الصبى أو المجنون زوجته

إذا قذف الصبى أو المجنون امرأته ، أو أجنبيا ، فلا حد عليهما ولا لسان ، لا في المعلن ولا بعد البلوغ ، لسقوط التكليف عنهما لقوله ﷺ « رفع القلم عن ثلاث » ولكن يعمر أن للتأديب أن كان لهما تمييز . فلو لم تتفق اقامة التمييز على الصبى حتى بلغ يسقط عنه التمييز .

إذا قذف الأخرس شخصا

إذا قذف الأخرس شخصا ما فهل يحد أم لا ؟ هناك رأيان أحدهما للحنفية والآخر للشافعية انظرهما تحت الخط (١) .

إذا قذف الكافر مسلما

اتفق الائمة رحمهم الله تعالى : على دخول الكافر تحت عموم الآية في قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات » لأن الاسم يتناولوه ولا مانع ، فللمسيحي واليهودى إذا قذف المسلم يجلد ثمانين سوطا مثل المسلم .

وإذا دخل الحربى دارنا بأمن نقذف مسلما حد ، لأن فيه حق العبد ، وقد التزم ابقاء حقوق العباد ، ولأنه طمع في أن لا يؤذى ، فيكون ملتزما بالضرورة أن لا يؤذى .

(١) الحنفية — قالوا : لا يصح قذف الأخرس ، ولأمانه ، ولا يقام عليه الحد . لأن اشارته غير مفهومة ، وفيها شك وشبهة والحدود تدرأ بالشبهات .

الشافعية — قالوا : ان الأخرس اذا كانت له إشارة مفهومة ، أو كتابة معلومة ، وقذف مصصنا أو محصنة بالإشارة ، أو بالكتابة لزمه الحد ، وكذا يصح لمانه ، وهو قول أقرب الى ظاهرة الآية الكريمة ، لأن من كتب . أو أشار الى القذف وفهم منه ذلك ، فقد رمى المحصنة والحق المسار بها ، فوجب اندراجها تحت الظاهر ، ولأننا نقيس قذفه ولمانه على سائر الاحكام .

إذا قذف الرجل مجوسياً بعد إسلامه

إذا قذف مسلم مجوسياً بعد إسلامه فإذ يحسد (١) - نؤمن أنكحتهم ليس بها حكم النكاح عندهم ، فلا يكون المجوسى محصناً •

الحكم إذا مات المتذوف

اختلف الأئمة في حد القذف هل يورث إذا مات المتذوف قبل استيفاء الحد أم لا فافترق آفواهم أسفل الخط (٢) •

(١) الحنفية - قالوا : إذا قذف رجل مجوسياً تزوج بأمه - أو ابنته - أو زوجته ، فإسلامه ففسخ نكاحها فحدقه مسلم في حال إسلامه يقام عليه الحد ، بناء على أن أنكحتهم لها حكم الصحة عندهم •

(٢) الحنفية - قالوا أن حد القذف لا يورث ، بل يسقط بموت المتذوف قبل استيفاء الحد على قاذفه ، وإذا مات بعد ما أقيم عليه بعض الحد سقط الباقى لأنه حق لله تعالى ولم يثبت دليل من الكتاب والسنة على أن الشرع جعل التوارث له حق المطالبة . حد القذف على الميت المتذوف أو وصيه ولأن حد القذف لو كان مورثاً لكان للزوج أو الزوجة فيه نصيب ، ولأنه حق ليس فيه معنى المال والوثيقة فلا يورث كالوكالة والمضاربة ، ولا ينقلب مالا عند سقوطه ، ولا يستخلف عليه القاذف ، ويتصرف بالسرقة •

ولو قال رجل لآخر يا ابن الزانية ، وأمه ميتة ، محصنة ، فطالب الابن بمصده حد القاذف ، لأنه قذف محصنة بعد موتها ، ولا يصح أن يطالب بحق الميت في حد القذف إلا من يتم القذف في نفسه بقذفه ، ويلحقه العار ، وهو الولد ، وإن علواً ، والوالد وإن سفل ، لأن العار يلحق بهما لكانه الجزئية فيكون القذف متناولاً لهم معنى ، فلذلك يثبت لهم حق المطالبة •

الشافعية والحنابلة - قالوا : أن حد القذف يورث إذا مات المتذوف قبل استيفاء الحد في مقام الباقى ، والموت يثبت للوارث في حد القذف ، وكذلك إذا كان الواجب بحقه التحريم فإنه يورث عنه ، وكذا لو أنشأ القذف بعد موت المورث ثبت لوارثه طلب الحد وذلك لأن حد القذف وهو حتى الأدمى لأنه يسقط بموته ولا يستوفى إلا بطبعه ، ويخلف فيه المدعى إذا أنكر ، وإذا كان حق الأدمى واجب لقوله عليه الصلاة والسلام : (ومن ترك حقاً فلو رثته) ولا تبطل الشهادة بالتقادم ويجب على المتأمن ولا يصح الرجوع عنه بعد إقراره به . ويرث حد القذف جميع الورثة كالمال لا فرق بين النساء والرجال •

الملكىة - قالوا : للمتذوف حق المطالبة بحق قاذفه ، وإن علم المتذوف على أن ما رمى به متصف به ، لأنه أفسد عليه عرضه ، ونائب للقاذف تحليف المتذوف على أنه بريء مما رماه به ، وللوارث الحق بالقيام ، والمطالبة بحق مورثه المتذوف قبل الموت ، أو بعده •

مطالبة العبد لسيده والولد لوالده

نفس نلعبد أن يطالب مولاه بقذف أمه الحرة التي قذفها في حال موتها ، بأن هـال لسيده لعهده يا ابن الزانية — وأمه ميتة وليس للابن أن يطالب أباه بقذف أمه الحرة الممثلة التي قذفها في حال موتها ، بأن قتاله يا ابن الزانية — لأن الاب لا يعاقب بسبب نرعه (١) ، ولهذا لا يقام الوالد بولده ، ولا يقطع بسرقة ، لقوله تعالى : « قلا تقبل لهما نف » ، وقوله عليه نصلة والسلام « لا يقاد الوالد بولده ، ولا السيد بعبده » وللأب على كونه ، لا يقاد به ، فان أهدار جناية على نفس الولد توجب إهدارها ن عرقه بنسريق أولى ، مع أن القصاص متيقن بسببه ، والغالب فيه حق العبد ، — ولأن المرلى لا يعاقب عبده وذلك ، لأن حق عبده حقه ، فلا يجوز أن يعاقب بسبب حق نفسه ، ولقوله صلوات الله وسلامه عليه (لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده) ولأن العبد من نمرال السيد وملك له فلا حق له عليه .

وأجمع الأئمة : على أنه اذا كان لزوجته الميتة التي قال لولدها ، بعد موتها : يا ابن زانية ولد أخسر من غيره ، كان له حق المأثلية ، بعد القذف لأن لكل منهما حق الخصومة ، وطرر في حق أحدهما مانع ، دون الآخر . فيعمل المقتضى عمله في الآخر ، ولذا لو كان

= لأن المرأة تلحق الوارث بقذف مورثه ، خصوصا ، وان كان الميت أوصاه بإقامة الحد فليس للوارث في هذه الحالة العفو ، ولا المأثلة ، بل يجب على الحاكم تنفيذه ، وللابعد من الورثة كابن الابن القيام بطلب حق مورثه من إقامة حد القذف ، فيقدم الابن ، ثم ابنه الخ . . أن سكت الأقرب وقيل : لا يجوز للأبعد القيام بالمطالبة بعد القذف مع وجود الأقرب . وأن لم يسكت الأقرب لأن المرأة تاحق الجميع لا عرق بين الأقرب والابعد .

أما الزوجان : فليس لأحدهما حق المطالبة بإقامة الحد للآخر ، لأن أحدهما ليس وليا للآخر ، ولا تلحق به مرة بعد موته ، ما لم يكن أحدهما أوصى الآخر بالمطالبة بحقه في إقامة الحد على القاذف ، قبل وفاته . فيصح أن يطالب بالحد لأنه يصبح وليا عنه مثل الوارث .

(١) المالكية — قالوا : اذا قذف الوالد ابنه فقال له : يا ابن الزانية ، بعد موت أمه الحرة المسلمة المحصنة ، فإنه يجوز للابن أن يطالب أباه ، ويقيم عليه حد القذف كغيره من الأجانب وذلك لأطلاق الآية الكريمة « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاعجلوهم ثمانين جلدة » فالآية لم تفرق بين فرد وآخر ، ولا بين قريب وبعيد ، ولأنه حد هو حق الله تعالى ، فلا يمنع من إقامته قرابة الولادة .

وأذا حد الأب سقطت عدالة الابن لمباشرته سبب عقوبة أبيه ، مع قول الله تعالى « ولا تقتل لهما نف ، ولا تنهرهما . وقل لهما قولا كريما » .

جماعة يستحقون المطالبة ، ففعل أحدهم ، لأن التماس حق واحد للميت ، موروث لأوارثين فبسط أحدهما بالعفو لا يتصور بمقارنه ، لأن القتل الواحد لا ينصور تجزئته ، أما هنا فالعفو في الحد لله ، مالي .

من قسمه شخص ذم عليه

ومن قال لعيره : يزاني ، فقال : لا ، بل أنت ، فأنه يحدن . لأن معناه : لا بل أنت زان ، أنت هي تلمة عطف يستدرك بها اللطيف ميمير الخبر انقصر في الأثر ، مذكورا في الثاني .

من قال لامرأته يازانية فحدت عليه

ومن قال لامرأته : يازانية ، فحدت : لا بل أنت . حدث المرأة خاصة ، إذا برافعا ، ولا لعان ، لأنهما قاذفان ، وتذف الرجل زوجته يوجب اللعان ، وتذفها إياه يوجب الحد عليهما ، والأصل أن الحدين إذا ابرتما . وفي تشديم أحدهما سقط الآخر ، وجب تقديمه احتياالا للدرء ، واللعان قائم تمام الحد فهو في معناه وبشرط حد المرأة يبط اللعان ، لأنهما سير محدود في تذف ، واللعان لا يجري بين المحدود في التذف . وبين زوجها لأنه شهادة ، ولا شهادة سمعده في التذف .

وإن تانت قلت في جواب قوله : يازانيه — زنيته بك — ملاحد . ولا لعان ، لوقوع انشك في دل منوما . لأنه يحتمل أنها أرادت الزنا قبل النكاح ، فتسكون قد صدقت في نسبتها إلى الزنا ، فيسقط اللعان ، وتذفته حيث نسبته إلى الزنا ، ولم يصدقها عليه ، فيجب الحد دون اللعان . ويحتمل أنها أرادت زنا بى ما كان مملوكا بعد النكاح ، لأنى ما مكنت أحدا غيرك ، وهو المراد ، في مثل هذه الحالة . وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان دون الحد على المرأة ، لوجوب التذف ، منه ، وعدمه منها ، فعلى تقدير يجب الحد دون اللعان ، وعلى تقدير يجب اللعان دون الحد ، والحكم بتعين أحد التقديرين فوق الشك في كل من وجوب اللعان والحد ، فلا يجب واحد منهما بالشك .

من نسب إنسانا إلى عمه أو خاله

من نسب إنسانا إلى عمه أو خاله ، أو إلى زوج أمه فليس بغافل لأن كل واحد من هؤلاء يسمى أبا ، فالأول وهو تسمية العم أبا نقوله تعالى : « والله آياتك إبراهيم وإسماعيل واسحق » واسم عميل كان عما ليعقوب عليهما الصلاة والسلام . والثاني لقوله عليه الصلاة والسلام (الخال والد من لا والد له) والثالث للترتية ، وقيل في قوله تعالى « أن ابني من أهلي » أنه كان ابن امرأته ، ومن قال لأخيه : يازاني ، فقال له الآخر : لا بل أنت ، فأنهما

يحدُّن إذا طالب كل منهما الآخر لأنهما قاذفان. وإذا طالب كل الآخر ، وأثبت ما طالب به من ادِّعائهم لم يَزِمه حينئذ حق الله تعالى وهو اقسامة الحد ، فلا يتمكن واحد منهما من اسقاطه فيحد كل منهما ، بخلاف ما لو قال له مثلاً : يا خبيث : فقال له : بل أنت ، تكافأ ، ولا يميز كل منهما للآخر لأنه حق للدمى فتساقطا .

إذا ظهر أن الشهود كفار أو عبيد

أ: شهد الزوج بزنا زوجته كان قاذراً لها فيحد حد القذف ، لأن شهادته بزناها غير مقبولة عند القاضي للثمة ، ونلى هذا لو شهد عليها دون أربعة حدوا جميعاً لأنهم قذفة ، وكذا لو كان شهد أربع نسوة ، أو عبيد ، أو كفرة ، أو أهل ذمة ، أو مستمنين فأنهم في كل هذه المسائل يحدون حد القذف ، لأنهم ليسوا من أهل الشهادة ، فلم يقصدوا بقولهم إلا القذف .

كما أن نقص الصفة في هؤلاء الشهاء تنزل منزلة نقص العدد فيحدون ، ومحل الخلاف إذا كانوا في ظاهرة الحال بصفة لشهود ، ثم باتوا كفارا ، أو عبيدا ، وذلك لأن القاضي إذا سمح حالهم من أول الأمر ردهم ، ولا يصنئ اليهم ، فيكون قولهم قذفاً محصناً ، قطعا ، من غير شك (لأنه ليس في تعرضه شهادة) .

ولو شهد أربعة بالزنا ، وردت شهادتهم بفسق ، ولو مقطوعاً به كالزنا ، وشرب الخمر ، لم يحدوا ، لعدم تمام شرائط الشهادة ، وفارق ما مر في المسائل الأولى في نقص العدد ، بأن نقص العدد متيقن ، وفسقهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد ، وهو شبهة) وانحد يدراً بالشبهات .

ولو شهد دون أربعة بالزنا فحدوا ، وعادوا مع رابع لم تقبل شهادتهم كالفاسق ترد شهادته ، ثم يتوب ويعيدها لم تقبل .

ولو شهد بالزنا عبيد فحدوا ، ثم عانوا بعد العتق قبلت شهادتهم لعدم اتهامهم ، ولو شهد به خمسة فرجع واحد منهم عن شهادته ، لم يحد هو ولا غيره لبقاء النصاب ولو رجع اثنان من الخمسة حداً ، لأنهما ألحقا به العام ، دون الباقيين ، لتتمام النصاب عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ، ولو رجع واحد من أربعة ، حد وحده دون الباقيين لما ذكره .

إذا قذف رجل آخر أمام الحاكم

إذا قذف إنسان إنساناً آخر بين يدي الحاكم ، أو قذف امرأة برجل يعنيه والرجل غائب عن المجلس . فعلى الحاكم أن يبعث إلى المَقْذوف ، ويخبره بأن فلاناً قذفه ، وثبت لك حد القذف عليه (١) كما لو ثبت له حال على آخر ، وهو لا يعلمه ، يلزمه إعلامه بذلك

(١) الشافعية — قالوا : ليس للامام إذا رمى رجل بزنا ، أن يبعث إليه فيسأله عن ذلك ، لأن الله تبارك وتعالى قال : «ولا تجسسوا» وأراد به إذا لم يكن القاذف مع

وقد بعث النبي ﷺ أنيسا ليخبرها بأن فلانا قدفها بابنه ، ولم ييمنه الرسول ليبحث عن زناه ويتحققه .

من تذف زوجته بـرجل

يجب اللعان بمجرد أن يقذف الرجل زوجته بالزنا إن طنبته بذلك (١) لمعوم قواه تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاده الا انفسهم فشهادتهم أحدهم أريم شهادات بالله انه لمن الصادقين » أي الآيات - ولم تخص الآية في الزنا صفة دون صفة . ويشترط أن يكون الزوج من أهل الشهادة ، وأن تكون الزوجة ممن يحد قاذفها ، وطالبته بذلك .

نفى الولد

ومن أقر بولد ثم نفاه ، فإنه يلعن لأن النسب لزمه بتسارعه والنفى بعده حساب قاذفا لزوجه فيلعن ، وإن نفاه ثم أقر به بعد ، لأنه قد أكذب نفسه . وإبطال اللعان الذي كان وجب بنفيه الولد ، لأن اللعان حذ ضروري مير اليه ضرورة التكاذب بين الزوجين في زنا الزوجة ، والأصل في اللعان أنه حد الذف ، لأنه قدفها بالزنا ، فإذا بطل الأصل ، وهو بطلان التكاذب ، سير الى الأصل فيحد الرجل . ولو ولد ولده في حالة ما إذا أقر بولد ثم نفاه ، لافتراره به سابقا ، وأما إذا نفاه أولا ثم أقر به ، فيثبت ون يمين بما بعده . أو لاحقا فيثبت به بعد النفى .

وان قال الزوج الذي جاءت زوجته بولد : ليس بابني ، ولا بابنك ، فلا حد ولا لعان . لأنه إذا أنكر أنه أبنا ، أنكر الولادة ، فكيف يمينه أبنا لنفى ولادته أبنا ، لا يمين ولادته لا يصح قاذفا لأنه أنكر أن الزنا منه .

= معينا مثل أن قال رجل : الناس يقولون أن فلانا زنى .

(١) الملكية - قالوا : لا يجوز اللعان بمجرد القذف ، بل لابد أن يدعى رؤية الزنا ، ومحتهم في ذلك ، ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك عن النبي ﷺ : منها قوله في حديث سعد بن عباد (أريت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا) وحديث ابن عباس رضى الله عنهما وفيه : (فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : والله يارسول الله لقد رأيت بعيني ، وسمعت بأذني ، فذكره رسول الله ﷺ ما جاء به ، واشتد عليه ، فنزلت الآية الكريمة : « والذين يرمون أزواجهم » الآية وأيضا فإن الدعوى يجب أن تكون مبينة كالشهادة سواء بسواء .

إذا سب انسان انسانا

اذ سب انسان انسانا جزر للمسبوب أن يسب الساب بقدر ما سبه لقوله تعالى « **وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا** » ولكن لا يجوز أن يسب أباه ، وأمه ، وإنما يجوز السب بها . كقولهم : يا ظالم ، يا أحمق ، يا بليد ، يا مففل ، لأن أحد لا يكاد ينفك عن ذلك . وإذا انتصر بسبب خصمه ، فقد استوفى ظلامته ، ويرى الأول من حقه .

إذا نفى الزوج الحمل

اتفق الفقهاء على أن الزوج اذا نفى الحمل — بأن ادعى أنه استبرأها ، ولم يطأها بعد الاستبراء انتقوا على جواز الحمل وإقامة اللعان .
وأما ان نفى الحمل مطلقا اختلف العلماء فيه فانظر أقوال الأئمة أسفل الفط (١) .

وقت نفى الحمل

إذا حكم الزوج بحمل زوجته ولم ينفه قبل الولادة . نفى ذلك أقوال المذاهب (٢) .

من قذف الملائنة

من قذف امرأة ومعه أولاد لم يعرف لهم أب ، أو قذف الملائنة بولد ، والولد هي — قذفها بعد موت الولد ، فلاحد عليه قيام إمامة الزنا منها وهي ولادة ولد لا أب له ، ففادت المعة نظر إليها وهي شرط الإحصان ، أما لو قذف ولد الملائنة نفسه ، أو ولد الزنا فإنه يحد ، لما رواه الإمام أحمد في حديث هلال بن أمية من قوله : وقضى رسول الله ﷺ أن لا يدعى ولده لأب ولا يرمى ولدها ومن رماها ورمى ولدها فعليه الحد .

(١) الملكية — قالوا : أنه لا يجب اللعان بذلك .

الشافعية ، والحنابلة — قالوا : اشتراطوا أنه اذا لم ينفه وهو حمل ، لم يجز له أن ينفه بعد الولادة بلعان وحتهم في ذلك الآثار المتواترة عن حديث ابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس ، وسهيل بن سعد أن النبي ﷺ حين حكم باللعان بين التلاعنين قال : (ان جاءت به على صفة صفة كذا فما أراه الا قد صدق عليها) فهذا يدل على أنها كانت حاملا وقت اللعان .

الشافعية — قالوا : ان علم الزوج بالحمل فأمكنه الحاكم من اللعان فلم يتلacen لم يكن له حق أن ينفه بعد الولادة .

الحنفية — قالوا : لا ينفى الولد حتى تضع الزوجة وحتهم في ذلك أن الحمل قد ينفش وقد يضمحل ، فلا وجه الا على يقين . الا بعد الوضع .

ولو قذف امرأة لاعنت بغير ولد فعليه الحد لعدم ثبوت الزنا وثبوت اماراته ، و؛
انه يحد اللعان ادعى الولد فحد أو لم يحد حتى مات فثبت نسب الولد منه ، فقذف بها
ذلك قاذف غيره أو هو قبل موته ، ولا يحد الذي قذفها قبل تكذيب نفسه .
وكذا لو قامت البينة على الزوج أنه ادعاه وهو ينكر . يثبت النسب منه ويحد .
ومن قذفها بعد ذلك يحد لأنها خرجت عن صورة الزواني .

استيفاء القذف

لا يستوفى حد القذف الا بحضرة الامام ، أو نائبه ، لاحتياجه الى النظر ، والاجتهاد
في شأنه ومن تكرر منه السرقة ، أو الزنا ، أو الشرب ، فحد فهو لكل ، وتتداخل
الحدود .

إذا تعددت الأفعال الموجبة للحدود

إذا زنا شخص وسرق ، وقذف ، وشرب ، فانه يحد على كل واحد منها حدا على
حدة . لأنه لو ضرب لأحدهما غريما اعتقد أنه لا حد في الباقي ، فلا ينزجر عنها .
وإذا اجتمع حد الزنا ، والسرقة ، والشرب ، والقذف ، وفق العين مثلا يبدأ الحاكم
بالملقى أولا - فإذا برىء يحد بالقذف ، لما فيه من حق العبد ، ويجلس حتى يرى ، زنه
لو جمع عليه بين حدين ، ربما تلف ، والتلف ليس بواجب على الفسار ، فإذا برىء .
فلا ملام الخیار ، ان شاء بدأ بالقطع ، ان شاء يحد الزنا لتساويهما في الثبوت . وآخرها
حد الشرب لأنه ثبت بالسنة ، وفعل الرسول ﷺ واجماع الصحابة رضوان الله عليهم .
وان كان الجاني محصنا بدأ الحاكم بالملقى ، ثم حد القذف ، ثم الرجم ، ويستأنف
الباقي لأن القتل يأتي على النفس ، فيؤدى الى اسقاط بعض الحدود .

هل هناك فرق بين الذكور والاناث في حد القذف

لقد عبر الله تعالى في الآية الكريمة في جانب الذين يرمون المحصنات بصيغة المذكر
« الذين » وعبر في جانب الرمي بصيغة المؤنث « المحصنات » ولا فرق بين الذكور والاناث
عند جميع الفقهاء في الرامى والرمى ، فمن رمى غيره بالزنا ، واستوفى شروط الحد وجب
على الحاكم حده سواء أكان كل من الرامى والرمى رجلا أم امرأة ، وانما اختلف هذا
التحجير - أما في الأول - فمن باب تغليب الذكور على الاناث فانهما متى اجتمعا في حكم
شرعى عبر بصيغة الذكور تغليبا لهم عليهن قال تعالى « وكانت من القانتين » . وأيضا
في الغالب ، أو المفروض أن الرامى في هذه الفاحشة بعيد لأن السنة النساء اللاتى ينفى أن
يحوطن الحياء والأدب ، فلا يكاد يقع منهن هذا البذاء ، وأن الغالب في الرمى يكون من
جانب الذكور .

وأما الثاني - وهو اختيار صيغة المؤنث في جانب المرمى « المتخوف » فلأن أكثر ما توجه هذه التهمة الشنيعة للنساء ، فهي لون ألم ، وأوجع • ولا يرمى بها الرامى ، الا للنيل من الرمى بألم ما يستطيع وهذا لا ينافى مساواة الرجال لمن في حقوق المار ، وأصانة الشرف ، وتتكيس العزة ، وضياح الكرامة . وعلى ذلك يكون قيد التأنيث في الآية المستفاد من صيغة الجمع بالالف والتاء لا مفعول له ، بل مثلن في ذلك مثل الذكور ، وليس هذا من باب قياس الرجال على النساء بل من باب الماء الفارق بين الفريقين • على أن الآية برزت في واقعة هي - أن هلال بن أمية قد رمى زوجته بالزنا بشريك بن سمعاء ، فجاء التقييد علم ، ولمق سبب النزول ، فانها نزلت في قصة هلال بن أمية ، حينما شكى للرسول ﷺ زوجته فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (البينة أو حد في ظهورك) •

التوبة النصوح

التوبة من الرجوع الى الله بعد الاعتراض عنه تعالى ، والتمثال عليه بعد الأدبار : وكفى بالمصيبة أعرضا وأدبارا بل فرارا من حظيرة قدسه ، وساحة رحمته • والتوبة الصادقة النصوح تنظم في ممان ثلاثة تؤدي الى تطهير القلب ، بل والجوارح أيضا ، من أرذل الذنوب ، وأوساخ الخطايا ، وهذه المعاني الثلاثة هي معرفة ما في الذنب من الأضرار بالنفس ، والابتعاد عن ساحة الرحمة ، ومغزلة الرضوان ، وأنه لا يقدم عليه الا عدو نفسه ، الذي غلبت عليه شهوته ، فلا تحصل التوبة دون أن يتحقق هذا المعنى تحققا يقينيا : علما حضوريا يشبه علمك أن في هذا الطعام الذي اشتبهته سما مهلكا ، قاتلا يخبرك به الطبيب الثقة ، فمادام يكون حالك وقد تورطت فأكلت الطعام اشتهاه ؟ أليس يدركك من الندم والحسرة ما ترتبك معه ، وتخور له قواك ؟ ألسنت تشعر حينئذ بحسالة اكتساب وحسرة على ما فرط منك ، تطلب عليك لذة ابتغاسا ، وفرحتك حزنا ؟ فهذا هو المعنى الثاني وهو الندم على ما وقع منك ، وليس مجرد الندم والحسرة ويقف الشخص مبهوتا غير مفكر اذا كان من أهل البصيرة - كلا بل لا يسمى نادما حقيقة ، ويمصدق في دعواه أنه ندم حتى يترتب على ندمه اثره الصحيح : وذلك فعل يتعلق بما مضى ، وبما هو حاصل ، وبما يستقبل من الزمان ، فيقاع عن الاستمرار في تناول ذلك الطعام الشهي . حالا ، ويعزم على ألا يعود اليه في المستقبل ، ويعمل على تخليص معدته مما سبق منه اليها في الماضي ، حتى يستريح بطنه من هذا السم القاتل : هكذا شأن التوبة من الذنوب والخطايا ، ومقياس الندم أن يؤتى هذه الثمار الثلاث وهي :

أولا - الامتلاع فورا عن الاستمرار في الذنب المأل ، ثانيا - العزم على أن لا يعود في المستقبل أبدا ، ثالثا - المبادرة الى التخلص مما فرط منه في الماضي •

ومن ذلك أن ترد الحقوق الى أصحابها ، وهذه هي التوبة الصحيحة المظهرة ، المقبولة حتما كما وعد الله جل شأنه ، ووعد لا يخلف ، وهذا معنى قولهم : التوبة تنظم من علم ،

وحال ، وعمل والمصل يتملق بالحد ، والاستقبال : ويُقضى •
والاصلاح هو ازالة الخلل ، والفساد المارى على الشئ ، والمراد هنا في الآية
اصلاح ذات البين التي أفسدها بينه : وبين من قذفه ، وذلك بأن يستنبحه مما مره منه
في حقه حتى يسامحه ، وذلك شأن التوبة ولتخلص من حقوق العباد •
وقال بعض العلماء : أنه من مضى مدة عليه في حسن الحال تقبل شهادته ، وتعود
ولايته ، ثم قدروا تلك المدة بسنة حتى تمر عليه النصول الأربع التي تتغير فيها الأحوال
والطباع : كما يضرب للمعين أجل سنة • وأما قوله تعالى : « من بعد ذلك » فالتوبة لا تكون
الا بعد الذنب • فإن سره التحويل في الامر وتطهير ما وقع فيه وتكبره •

قبول شهادة القاذف بعد توبته

تقبل شهادة المحدث في قذف اذا تاب وحسنت توبته (١) • والمراد بتوبته الموجبة
لقبول شهادته : أن يكذب نفسه في قذفه • وهل يعتبر فيه اصطلاح العمل أم لا ؟ وقول
يعتبر لقوله تعالى « الا الذين تابوا » وقيل : لا • لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد
لأبى بكرة : تب أقبل شهادتك •
والحجة في ذلك ، أن شهادة المحدث في قذف مقبولة بوجوه :
« أحدها » - قوله عليه الصلاة والسلام : (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) ومن
لاذنب له مقبول الشهادة ، فالتائب يجب أن يكون أيضا مقبول الشهادة •

(١) الحنفية - قالوا : لا تقبل شهادة المحدث في قذف وان تاب توبة صادقة
وحسنت توبته لقوله تعالى « ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » ولأن رد شهادته من تمام الحد ،
لكونه هنا ميبقى بعد التوبة كأصله ، بخلاف المردود في غير القذف لأن الرد للفسق ، وقد
ارتفع بالتوبة •

وأصله : أن الاستثناء اذا تعقب جملة متعاطفة ، هل ينصرف الى الكل ، أو الى
الجملة الأخيرة ؟ •

فالحنفية قالوا : ان الاستثناء ينصرف الى الجملة الأخيرة فقط ، وقد تقدم في الآية
ثلاث جمل هي قوله تعالى « فاجلدوهم » وقوله « ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » وقوله
تعالى « رايئك هم الفاسقون » والظاهر من عطف ، (ولا تقبلوا) أنه داخل في حيز الحد ،
للعطف مع المناسبة ، وقيد التأييد ، أما المناسبة : فإن رد شهادته مؤلم لقبه ، مسبب
عن فعل لسانه ، كما أنه لم قلب المخذوف بسبب فعل لسانه ، وكذا قيد التأييد لا فائدة
له الا تأييد الرد ، والا لقال : « ولا تقبلوا لهم شهادة ، وأولئك هم الفاسقون » جملة
مستأنفة لبيان تعليل عدم القبول ، ثم استثنى الذين تابوا ، وهذا لأن الرد على ذلك التكدير
ليس الا للفسق ، ويرتفع بالتوبة ، فلا معنى للتأييد ، على تقدير القبول بالتوبة • •

وثانيها : أن الكافر يغذف فيتوب عن الكفر : ويدخل الأيمان ، فتقبل شهادته بالاجماع ، فالغذف المسلم اذا تاب عن القذف ، وجب أن تقبل شهادته ، لأن القذف مع الاسلام أهون حالا من القذف مع انكفر فان قيل المسلمون لا يألون بسبب الكفار ، لأنهم شهروا بعداوتهم ، والطمع فيهم بالباطل . فلا يلحق القذف الكافر ، من الشين والشكآن ، وأيضا فالتائب من الكفر لا يجب عليه الحد - والتائب عن القذف لا يسقط عنه الحد . قلنا : هذا للفرق ملغى بقوله عليه الصلاة والسلام (أنبئهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين) .

ثالثها : أجمعنا على أن التائب عن الكفر ، والقتل ، والزنا ، والشرب ، والسرقه ، مقبول الشهادة . فكذا التائب عن القذف لأن الكبيرة ليست أكبر من نفس الزنا .

= وهو استثناء منقطع ، لأن لتائبين ليسوا داخلين في الفاسقين ، نكأنه قيل : أولئك هم الفاسقون ، لكن الذين تابوا فإن الله غفور رحيم ، أى يغفر لهم ، ويرحمهم ، وإذا كان الرد من تمام الحد ، لكونه مانعا ، أى زجرا الحد عليه ، لا يسقط عنه ، بل يجب أن يحد فنه لا يسقط بالتوبة فإن من تاب بعد ثبوت الحد عليه ، لا يسقط عنه ، بل يجب أن يحد مهما حسنت توبته بالاجماع واحتج الحنفية على أن حكم الاستثناء يقتض بالجملة الأخيرة بوجوه .

أحدها : أن الاستثناء من الاستثناء يقتض بالجملة الأخيرة ، فكذا في جميع الصور طردا للباب .

ثانيها : أن القتنى لمعوم الجمل المتقدمة قائم ، والمعارض وهو الاستثناء يكفى في تصحيحه تعليقه بجملة واحدة لأن بهذا القدر يخرج الاستثناء عن أن يكون لغوا ، فوجب تعليقه بالجملة الواحدة ، وهى الأخيرة ، فقط .

ثالثها : أن الاستثناء لو رجع الى كل الجمل المتقدمة لوجب أنه اذا تاب أن لا يجلد ، وهذا باطل بالاجماع ، فوجب أن يقتض الاستثناء بالجملة الأخيرة . واحتج الأحناف على مذهبهم في المسألة بوجه من الأخبار والأهماديب النريفة .

أحدها : ماروى ابن عباس رضى الله عنهما في قصة هلال بن أمية حين قذف امرأته بشريك بن سماعة فقال رسول الله ﷺ (يجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين) فأخبر رسول الله ﷺ أن وقوع الجلد به يبطل شهادته من غير شرط التوبة في قبولها :

وثانيها : أن قوله عليه السلام (المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدود في القذف) ولم يشترط فيه وجود التوبة منه .

وثالثها : ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال : (لا تجوز شهادة محدود في الاسلام) .

ورابعها : أن الشهادة تقبل إذا تاب قبل إقامة الحد عليه ، مع أن الحد قد حث القدوف ، فلا يزول بالتوبة ، فلأن تقبل شهادته إذا تاب بعد إقامة الحد عليه ، وقد حسنت حالته ، وزال اسم الفسق عنه كان أولى .

وخامسها : أو قوله تعالى : « **الَّذِينَ تَابُوا** » استثناء مذكور عقيب جمل ، فوجب عوده إليها كلها ، ويدل عليه أمور :

أحدها : أجمعنا على أنه لو قال : عبده حر وأمراته طالق إن شاء الله ، فإنه يرجع الاستثناء إلى الجميع فكذا فيما نحن فيه .

وثانيها : أن الواو للمجمع المطلق لقوله تعالى « **فَلْيُجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا** » وأولئك هم الفاسقون » صار الجمع كأنه ذكر مما لا تقدم للبعض على البعض ، فلما دخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء إلى بعضها أولى من رجوعه إلى الباقى ، إذ لم يكن لبعضها على بعض تقدم في المعنى البتة ، فوجب رجوعه إلى الكل ، ونظيره قوله تعالى « **إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** » فإن جاء التحقيب ما دخلت على غسل الوجه ، بل على مجموع هذه الأمور من حيث أن الواو لا تفيد الترتيب فكذا هنا كلمة إلا ما دخلت على واحد بعينه لأن حرف الواو لا يفيد الترتيب ، بل دخلت على المجموع .

وثالثها : أن قوله تعالى « **وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** » عقيب قوله تعالى « **وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا** » يدل على أن الملة في عدم قبول تلك الشهادة كونه فاسقا ، لأن ترتيبه الحكم على الوصف مشعر بالعلية ، لاسيما إذا كان الوصف مناسبا ، وكونه فاسقا يناسب ألا يكون مقبول الشهادة إذا ثبت أن الملة لرد الشهادة ليست ألا كونه فاسقا ، وهذا الاستثناء على زوال الفسق ، فقد زالت الملة فوجب أن يزول الحكم لزوال الملة .

ورابعها : أن مثل هذا الاستثناء موجود في القرآن الكريم ، قال الله تعالى « **أَمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** » إلى قوله تعالى « **الَّذِينَ تَابُوا** » — ولا خلاف أن هذا الاستثناء إلى ما تقدم من أول الآية ، وأن التوبة حاصلة لهؤلاء جميعا .

وكذلك قوله تعالى « **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى** » إلى قوله تعالى « **فَلَمْ تَجْعَلُوا مَاذَا فَعَيْتُمُوهُ** » وصار التيمم لمن وجب عليه الاغتسال ، كما أنه مشروع لمن وجب عليه الوضوء . والله تعالى أعلم .

المطو عن القاذف

إن للمقذوف الحق في أن يمتنع عن قاذفه ، ويسقط بذلك المطو عن حد القذف ، وفي ذلك سعة ، فإذا سبق لسان أحد إلى قذف شخص بهذه الفاحشة ، فإنه يصح له أن يسترضيه ، ويزيل ذلك الآخر من نفسه ، فإذا عفا عنه ، فإن عفو يصح ، سواء كان قبل رفع الأمر للحاكم ، أو بعده ، وذلك قولنا الشبهة الجليلة .

والمالكية أيضا يؤمنون على هذا الرأي إذا كان العفو قبل أن يرفع الأمر للحاكم ، أما بعد رفع الأمر للحاكم ، فإن العفو يصح إذا كان المتذوف يشاف على نفسه سوء السمعة ، أما إذا كان مشهورا بالصفة ، ولا تؤذيه اذاعة التهمة ، فإن العفو لا يصح . وعلى أى حال ، فإن القول بصحة عفو المتذوف معقول ، لأنه هو الذى وقع عليه ضرر القذف ، ومتى عفا ذهب أثر الجريمة الضار ، فإذا قذفه ثانيا بعد العفو ، فإنه لا يحد ، ولكن يعزى كى لا يعود الى شتمه . ويمكنك أن تقول : أن العفو يسقط حد القذف عند الأئمة الثلاثة خلافا للحنفية ، ومع ذلك فإن الحنفية يقولون : أنه لا يقيم الا اذارفع المتذوف الأمر للحاكم .
وبالذالك أقوال المذاهب فى ذلك (١) .

(١) الشافعية والحنابلة قالوا : أن حد القذف حق للمتذوف ، وإن كان فيه حق الشرع ، تقديما لحق العبد باعتباره حاجته . وغنى الشرع ، ولأن أكثر الاحتكام لبني عليه ، والمعقول يشهد له وهو أن العبد ينتفع بحد القذف على الخصوص مثل الفصام - فلا يستولى إلا بمطالبتة ، وله أن يسقطه عن القاذف ويعفو عنه ، وله أن يبرى منه وهو يورث عن المتذوف ، وذلك لأن حق العبد فى حد القذف غالب على حق الشرع ، وظاهر عليه ، لأن فيه صيانة أعراض الناس .

الحنفية - قالوا : ليس للمتذوف أن يسقط حد القذف عن القاذف ، ولا أن يعفو عنه ، ولا يمكنه أن يبرى القاذف منه ، لأن السالب فيه حق الله تعالى ، ولا خلاف أن فيه حق العبد ، وحق الشرع ، ولأنه شرع لدفع العار عن المتذوف ، وهو الذى ينتفع به على الخصوص فمن هذا الوجه حق العبد . وفيه معنى الزجر ، ولذلك يسمى حدا ، والمراد بالزجر أخلاء المجتمع من الفساد وتطهيره من المنكر ، وهذا علامة حق الشرع ، إذ لم يختص به انسان دون غيره ، ولأن ما للعبد من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد مرعيا به ، ولا كذلك عكسه ، لأنه لا ولاية للعبد فى استيفاء حقوق الشرع الا نيابة ، وهذا هو الأصل المشهور الذى يتفرج عليه الفسروع المختلف فيها ، كالأرث ، ولأنه يجرى فى حقوق العباد ، لا فى حقوق الشرع ، فإن العبد يورث حق العبد بشرط كونه مالا ، والحد ليس شيئا من أنواع الأموال ، فيبطل بال موت ، إذا لم يثبت دليل سمعى على استخلاف الشرع وأرث جمل له حق المطالبة ، أو وصية المطالبة التى جعلها شرطا لظهور حقه ، ومنها العفو ، فإنه بعد ما ثبت عند الحاكم القذف والاحصان (لو عفى المتذوف عن القاذف لا يصح منه ، وبعد ، فإن الحد لا يسقط بعد ثبوته عندهم الا أن يقول المتذوف : لم يتذفنى ، أو كذب شهودى ، وحينئذ يظهر أن القذف لم ينعقد موجبا للحد ، بخلاف العفو عن التصاص فإنه يسقط بعد وجوبه ، لأن الغالب فيه حق العبد ، ومنها أنه لا يجوز الاعتياض عنه ، ويجزى فيه التداخل ، حتى لو قذف شخصا مرات ، أو قذف جماعة كان فيه حد واحد ، إذا لم =

مراعاة الشريعة لحال القائف

ومما ينبغي ملاحظته أن إقامة الحد بالجلد يجب أن يراعى فيها حال المجرم . واحتماله للعقوبة فإذا كان جسمه ضعيفا لا يحتمل ، أو كان مريضا ، فإنه يؤخر إلى أن يقوى على احتمال العقوبة فإذا كان جسمه طبيعيا بحيث لا يرجى له قوة ، فإنه يجمع له أعواد بقدر عدد العقوبة ، ويضرب به مرة واحدة . وهذا هو رأى جماهير العلماء . ومن هذا كله يتضح لك أن الشدة في العقوبة إنما هي بالنسبة للفجار الأقوياء ، الذين يؤذون الناس ، بما يوجب حقدهم عليهم ، وعدم الصلح عنهم ، وهؤلاء شرهم على أنفسهم وعلى المجتمع شديد ، فلا ينبغي لأحد أن يرحمهم في أى زمان ومكان .

وحد القذف أخف من جميع الحدود ، لأن سببه وهو النسبة إلى الزنا غير مقطوع به . لجواز كونه صادقا غير أنه عاجز عن البيان بخلاف حد الزنا — لأن سببه معاین للشيء أو للفرية ، والمعلوم لهما هنا نفس القذف وإيجابه الحد ليس بذاته بل باعتبار كونه كاذبا حقيقة أو حكما بعد إقامة البينة — قال تعالى : « فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون » — فله تعالى منع من النسبة إلى الزنا إلا عند القدرة على الإثبات بالشهداء ، لأن فائدة النسبة هنا تحصل . أما عند المجزئ فأنما هو تنغيص ، والقلعة تتقلب بمثلها بلا فائدة ، ولذلك فإن القاذف لا يجرد من ثيابه عند الجلد ، ولا يترجم

• يتحمل حد بين القذفين ولو ادعى بعضهم فحد ، ففى أثناء الحد ادعى آخرون ، كمل ذلك الحد فقط .

قالوا : إنما لا يصح عفوه ، لأنه عفو عما هو مولى عليه فيه ، وهو الإقامة ، ولأنه متعنت في العفو ، لأنه رضى بالممار الذى لحقه من القذف ، والرضا بالممار عار ، وذلك هو الأظهر من جهة الدليل ، والأشهر عند عامة المشايخ ، ومن أصحابهم من قال : أن الغالب فى حد القذف حق العبد .

المالكية — قالوا : أن حد القذف الغالب فيه حق العبد فلا يستوفى ، إلا بمطالبة ، وأن له إسقاطه إذا لم يرفع الأمر إلى الحاكم . أما إذا رفع الأمر إلى الحاكم ووصل إليه ، فليس لأحد إسقاطه في هذه الحالة ، لأن العلماء أجمعوا على أن الصد إذا رفع إلى الحاكم وجب الحكم بإقامة الحد عليه ، وتعميم قبول الشفاعة في إسقاطه ، إلا أن يزيد بذلك المقذوف المستر على نفسه من كثرة اللفظ فيه ، وهو المشهور عندهم .

وقالوا : لأن حد القذف لا يجوز الاعتياض عنه ، وأنه يجرى فيه التداخل ، فلو قذف قذفين أو أكثر لواحد ، وجب حد واحد ، ولو قذف جماعة في مجلس ، أو مجالس بكلمة ، أو كلمات فعليه حد واحد للجميع ، فإن طالب أحدهم ، وضرب له ، كان ذلك بكل قذف كان عليه ، ولا حد لمن طالب منهم بعد ذلك . فلا يتكرر الجلد بتكرر القذف ، ولا يمتد به المقذوف ، إلا أن يكرر القذف بعد إقامة الحد ، لأنه يمدد عليه ، ولو لم يصح به .

عنه إلا الفرو ، والنياب المحشية (١) ، لأنه يمنع من وصول الألم إليه ، فلو كان عليه ثوب ذو بطانة غير محشو فلا ينزع ، وانظروا أنه أن كان فوق قميص ينزع لأنه يصير مع القميص أما محشو أو قريبا منه ، ويعتبر يصلح الألم الذي يصلح زاجرا .

اعتراض الجهة على حسد القذف

إن بعض الناس يتخيل أن عقوبة الجلد شديدة ، ولا تناسب المدنية الحاضرة . والجواب عن مثل هذا : هو أن يقال : ينبغي لمن يتكلم بهذا أن يدرك أولا معنى الجريمة ، ومعنى ما يترتب عليها من الآثار التي تؤذي المجتمع الانساني ، ثم يقارن بينها وبين العقوبة ، ليعلم أن الغرض من العقوبة إنما هو زجر الناس عن كل فعل ، أو قول يضر بالمجتمع ، ويؤذي أفراده ، وجماعته ، فإذا فشت الجرائم بين الناس ، وأصبح كل واحد غير آمن على عرضه ، أو نفسه ، أو ماله ، فإنه لا يكون لهذا معنى إلا أن الانسان الذي ميزه الله تعالى بالعقل مسؤل للحيوان المتفترس ، الذي يعتدى قويه على ضعيفه ، وذلك هو الهلاك ، والفناء للأفراد والجماعات فلا بد من زجر يذجر المجرمين ، فاسدى الاخلاق ، ويوقفهم عند الحد الذي يصلح للبقاء ، ولا بد أن يكون ذلك الزاجر قاطعا لادبار الجريمة ، كى لا يكون لها أثر بى الناس ، فمن مصلحة المجتمع . ومصلحة المجرمين أنفسهم ، أن تكون العقوبة زاجرة : بصرف النظر عن تفاوت حال المجرمين فى الرقة والخشونة ، أو الذكورة والانوثة ، فإن ذات الجريمة واحدة ، وآثارها الفاسدة واحدة ولا يلحق بمال مشروع أن يقول : أن المجرم الذى يهاجم أعراض الناس فيسلمها بلسانه كذبا والافتراء ، لا يستحق عقوبة للضرب الموجهة .

بل الواجب أن يقول : إن هذه الجريمة لها أسوأ الأثر بين الأفراد والجماعات ، فيجب أن توضع لها عقوبة تقلمها من أساسها ، فالعقوبة التي وصفها الله تعالى لازمة ضرورية .

فعلى المؤمنين الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ، أن ينزهوا أنفسهم عن قذف الناس بهذه الفاحشة إن لم يكن خوفا من العقوبة الدنيوية ، فخوفا من الله الذى وصفهم بأنهم « فاسقون » .

أما المستهترون الذين لا يبالون أمر الله عز وجل ، ولا يخشونه ، فإن هؤلاء أحط من الأنعام ، فلا زاجر لهم إلا بما يؤذيهم ، وألا تملدوا في نهش أعراض الناس بدون حسل .

(١) المالكية — قالوا : أن حد القذف مثل سائر الحدود ، فيجب أن يجرى العازف من قبله عند الجلد ، ولا يبق على جسده إلا ما يستر عورته فقط ، ويجلد ثمانين جلدة ، والمبد يغرب أربعين فقط .

القسم الثاني

كتاب القصاص

تعريف القصاص

انقصاص هو أن يعاقب الجاني بمثل جنائته على أرواح الناس ، او عصفو من أعضاءهم . فإذا قتل شخص آخر استحق القصاص ، وهو قتله كما قتل غيره .
والقصاص مأخوذ من قص الأثر ، وهو اتباعه ، ومنه القاص لأنه يتبع الآثار .
والاخبار وقص الشعر أثره ، فكان القاتل مك طريقا من القتل فقص أثره فيها ، ومشى عاوي سبيله في ذلك ، ومنه قوله تعالى « فارتد على آثارها قصصا » .
وقيل : القص القطع ، يقال : قصمت ما بينهما ، ومنه أخذ القصاص . لأنه يجرحه .
مثل جرحه أو يقتله به ، يقال : أقص الحاكم فلانا من فلان ، وأباده به فامتل منه ، أي اقتص منه .

حكم القصاص

والقصاص ثابت في الشرع بالكتاب . والسنة ، وفعل الرسول ﷺ ، واجماع الأئمة .
أما الكتاب فقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ! كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأثني بالأثني ، فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف ، وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ، ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » . آيتي ١٧٨ ، ١٧٩ من سورة البقرة .
وقوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والس بالسن ، والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » . آية ٤٥ من سورة المائدة .

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد فيه نسخ من الشارع الحكيم ، ولم يرد نسخ ذلك . وقوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا » . آية ٣٣ من سورة الاسراء أي اتينا لوليه سلطة القتل .

وقوله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة الى أهله إلا أن يصدقوا » ووجه التمسك به أن الله تعالى ذكر في هذه الآية حكم إقتل الخطأ ، فتعين أن يكون القصاص واجبا وثابتا فيما هو ضد الخطأ ، وهو العمد . ولما تبين بالعبد لا يعدل عنه لئلا تلزم الزيادة على النص بالرأى . ولأن الله تعالى قال « كتب عليكم القصاص في القتل » ومعه ، فربط ثابت . كما قال تعالى : « كتب عليكم للمسيح »

وقال « كتب عليكم القتال » وقال تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين » كتاباً موقوتاً ، ومعناه الفرض الثابت .

وقيل : إن ما (كتب) في الآيات هنا ، إخبار عما كتب في اللوح المحفوظ ، وسبق به القضاء أولاً ، وصورته أن القاتل فرض عليه إذا أراد الولي القتل الاستسلام لأمر الله . بمعنى ، والإنقياد لقصاصه المشروع . وإن الولي فرض عليه الوقوف عند قاتل وليه ، وترك التعدي على غيره . كما كانت العرب تتعدى فتقتل غير القاتل وهو معنى قول رسول الله ﷺ (إن من أعتى الناس على الله يوم القيامة ، ثلاثة : رجل قتل غير قاتله . ورجل قتل في الحرم ، ورجل أخذ بذحول الجاهلية) ، والذحول — هو الدواوة ، واحقد .

وروى البخاري والنسائي والدارقطني عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال . (كان في بنى إسرائيل القصاص ، ولم تكن فيه الدية) فقال الله لهذه الأمة « كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأتني بالأتني ، فمن عفى له من أخيه شيء » فالعفو أن يقبل الدية في العمد . « فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » يتبع بالمعروف ، ويؤدى بإحسان « ذلك تخفيف من ربكم ورحمة » مما كتب على من كان قبلكم « فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » أى قتل بعد قبول الدية .

وغابر الآية الكريمة يوجب القود (القصاص) أينما يوجد القتل ، ولا يفصل بين إثمه والخطأ ، إلا أنه تقيد بوصف المعدية ، بالحديث النبوى المشهور ، الذى تلقته الأمة بالقبول ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام (العمد قود) — أى موجبة قود . لأن الحديث لو لم يكن يوجب تنييد الآية لم يكن القود موجب العمد فقط ، فلا يكون لذكر لفظ العمد فائدة .

قلوا : ولأن الجنائية بالمعدية تتكامل ، وعكمة الجزر عليها تتوفر ، والعقوبة المتناهية لا شرع لها دون ذلك .

وأما السنة فقوله صلوات الله وسلامه عليه : (من قتل قتلناه) وقوله عليه الصلاة والسلام : « كتب الله القصاص » وقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يحل دم امرء مسلم يشهد الا الله الا الله وأنى رسول الله . الا بإحدى ثلاث) الثيب الزانى . والنفس بالنفس . والتارك لدينه المفارق للجماعة) متفق عليه .

وروى عن السيدة عائشة رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ قال : (لا يحل قتل مسلم الا بإحدى ثلاث خصال . زان محصن فرجه ، ورجل قتل مسلماً متعمداً فيقتل ، ورجل يخرج عن الاسلام . فيحارب الله ورسوله ، فيقتل ، أو يملب ، أو ينفى من الارض) رواه أبو داود ، والنسائي ، وصححه الحكم ، والأحاديث في ذلك كثيرة .

وعليه إجماع الأمة من غير مخالف منه ، ويؤيده العقل السليم ، لأن المال لا يصلح موجبا في القتل العمد ، لعدم المائلة ، لأن الأدمى مالك مبتذل ، والمال مملوك مبتذل ، فأنهما يتماثلان بخلاف القصاص ، فإنه يصلح موجبا للماتل ، وفيه زيادة حكمة وهى مصلحة

الأحياء زاجرا للغير عن وقوعه فيه : وجبراً للورثة فينعين ، وإنما وجب المال في الخطأ أولاً ، ضرورة صون الدم عن الأضرار ، فإنه لما لم يكن الاقتصاص فيه مخرجاً للدم ، لم يجب المال ، وألغى مكرم لأوجب أضرار دمه ، على أن ذلك ثابت بنص القرآن الكريم .

حكمة مشروعية القصاص

والقصاص شرع لمعنى النظر لأولى على وجه خاص ، وهو الانتقام ، وتشلى المصدر . فانه شرع زجراً عما كان عليه أهل الجاهلية من إفناء قبيلة بواحد ، لا لأنهم كانوا يأخذون أموالاً كثيرة عند قتل واحد منهم فحسب ، بل القاتل وأهله لو بذلوا ما ملكوه ، أمثاله ، ما رضى به أولياء المقتول ، فكان يجب المال في مقابل القتل المعد تضييع حكمة القصاص . وإذا ثبت أن الأصل هو القصاص لم يجز المصير إلى غيره بغير ضرورة — مثل أن يفقد أحد الأولياء ، فإنه تعذر الاستيفاء حينئذ ، أو أن يكون مطل القصاص ناقصاً بأن تكون يد قاتل اليد أقل أصعباً ، وأمثال ذلك .

من يقيم القصاص

لا خلاف بين الأئمة في أن القصاص في القتل لا يقيم إلا أولوا الأمر ، الذين فرض عليهم النهوض بالقصاص ، وإقامة الحدود . وغير ذلك ، لأن الله سبحانه وتعالى خاطب جميع المؤمنين بالقصاص قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى » ثم لا يتبعاً للمؤمنين جميعاً ، أن يجتمعوا على القصاص ، بإقامة السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود ، وليس القصاص بالزم ، إنما اللازم ألا يتجاوز القصاص وغيره من الحدود إلى الاعتداء ، فاما إذا وقع الرضا بدون القصاص من دية ، أو عفو فذلك مباح ، فلا يجوز لأحد أن يقتص من أحد حقه دون السلطان الذي أعطاه الله هذه السلطة ، وليس للناس أن يقتص بعضهم من بعض ، وإنما يكون ذلك للسلطان ، أو من نصبه السلطان لذلك ، ولهذا جعل الله للسلطان ليقبض أيدي الناس بعضهم عن بعض .

السلطان يقتص من نفسه

وأجمع انضمام على أن على السلطان أن يقتص من نفسه أن تعدى على أحد من رعيته ظمناً ، إذ هو واحد منهم ، وإنما له مزية النظر لهم كالوصى والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص منه ، وليس بين السلطان وبين العامة فرق في أحكام الله عز وجل ، لقوله جل ذكره : « كتب عليكم القصاص في القتلى » وثبت عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه (أنه قال لرجل شكاً إليه أن جمللاً) (أي حاكماً) قطع يده بغير حق : لأن كنت صادقاً لأبيدك منه .

وروى النسائي عن أبي سعيد الخدري قال : بينما كان رسول الله ﷺ يقسم شيئا إذ أتى عليه رجل ، فطمعته رسول الله ﷺ بمرجون كان معه ، فصاح الرجل فقال له رسول الله ﷺ : (تمال فاستقد ، قال : بل عفوت يا رسول الله . وروى أبو داود الطيالسي عن أبي فراس قال : خطب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فقال : ألا من ظلمه أميره فليرجع ذلك إلى أميئده منه ، فقام عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين ، لكس أدب الرجل منا رجلا من أهل رعيته ، لتقصه منه ؟ قال : كيف لا أقصه منه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقتص من نفسه) ؟ .

ولفظ أبو داود والسجستاني عنه قال : خطبنا عمر بن الخطاب فقال : اني لم أبعث عمالي ليضربوا بأشاركم ، ولا يأخذوا أموالكم فمن فعل ذلك به يلعنمه إلى أقصه . منه ، وذكر الحديث بمعناه .

عناية الشريعة بالحفاظ على دماء الناس

وقد عنت الشريعة الإسلامية بالحفاظ على دماء الناس عناية تامة ، فهددت الجناة الذين يمتدون على دماء الناس تهديدا شديدا .

ويكفي في زجر المسلم الذي يؤمن بالله واليوم الآخر ، قوله تعالى : « ومن يقتل دؤمنا مصدرا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، وغضب الله عليه ، ولعنه ، وأعد له عذابا عظيما » آية ٩ من سورة النساء فإن في الآية من الشدة ما تقشعر له جلود العتاة . ان كانوا مسلمين .

ولقد جعل الله تعالى عقوبة قتل النفس من أفظع العقوبات ، وجعل القضاء بها من أظلم المظالم فيما يرجع إلى العباد ، وجعل الحساب عليها أول القضاء يوم القيامة . فعن أبي مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ (أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء / ، رواه البخاري ومسلم ، أي في الأمر المتعلق بالدماء .

وقتل النفس من الموبقات المهلكات ، ومن أكبر الكبائر ، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (اجتنبوا السبع الموبقات : قيل يا رسول الله : وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربوا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغفلات المؤمنات) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

واعتبر الشارع أن المسلم لا يزال في سعة منشرح الصدر ، فإذا أراق دم امرئ مسلم صار منهصرا ضيقا لما أوعده الله عليهما لم يوعده على غيره من دينه ، فيضيق عليه دينه بسبب الوعيد القاتل للنفس عمدا بغير حق .

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : ان يزال المؤمن في فسحة من دينه ، ما لم يصب دما هراما ، وقيل ابن عمر رضي الله عنهما : ان من ورططات

الامور التي لا مخرج لمن وقع نفسه فيها، سفك الدم الحرام بغير حله ، رواه البخاري رحمه الله .

وقد ثبت في الشرع النهي عن قتل البهيمة بغير حق . والوعيد في ذلك ، فكيف يقتل
الادمي ، فكيف بالمسلم . فكيف يقتل المرأة الصالحة .

عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

(لزوال الدنيا أحسن على الله من قتل مؤمن بغير حق) رواه ابن ماجه .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم قال : رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول : (ما أطيبك وما أطيب ريحك ، وما أعظمك وما أعظم حرمك ، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمك ماله ، ودمه) رواه ابن ماجه واللفظ له .

وعن أبي سعيد ، وأبي هريرة رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : (لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتبكوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار) . رواه الترمذي .
بل جعل الشارع الذنب على من أعان على قتل مؤمن بدم ، أو سلاح ، أو ساعده ولو بكلمة أو بنصف كلمة .

روى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة ، لقي الله مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله ، رواه ابن ماجه .

وقد جعل الله تعالى وزر من قتل نفساً بغير حق حرماً لله تعالى ، مثل من قتل
الناس جميعاً ، لأنه لا يسرق عنده بين نفس ونفس ، ومن حرم قتلها واعتقد ذلك ، فكان
حرم دماء الناس جميعاً . وكأنه أحيا الناس جميعاً ، فقد سلم الناس منه بهذا الاعتبار ،
قال تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس ، أو فساداً
في الأرض ، فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً » .

وقد قال الله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً مجزأه جهنم خالداً فيها » .

ومعنى هذه الآية أن هذا جزأه أرجزى عليه ، وكذا كل وعيد على ذنب ، لكن
قد يكون ذلك مصادف من أعمال سالحة ، تمنع وصول ذلك الجزأ إليه ، ولتقدير دخول
القائل النار أن مات ولم يتب ، ولم تسكر له أعمال سالحة ، فطى قول ابن عباس
رضي الله عنهما أنه لا توبة له ، أي لا يقبل الله توبته ، وأما على قول جمهور العلماء ،
حيث لا عمل له صالحاً ، ينجو به ، فليس بمخلد فيها أبداً ، بل المراد بالخلود المذكور
في الآية الكريمة ، هو الملك الطويل ، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ (أنه
يخرج من النار من ثان في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان . وأما حديث معاوية « كل ذنب
عسى الله أن يغفره إلا الرجل أن يموت كافراً » أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً « فكلمة
عسى للترجي ، فإذا انتهى للترجي في هاتين الصورتين انتهى وقوع ذلك في أحدهما من
باب أولى وهو القتل ، كما ذكرنا من الآية ، وأما من مات وهو كافراً ، فالنص أن الله
تعالى لا يغفر له البتة ، وأما مطالبة المقتول الفائت يوم القيامة ، فإنه حق من حقوق

الآدميين ، وهي لا تسقط بالتوبة ، ولكن لا بد من رده اليهم ، ولا فرق بين المقتول والمسروق منه والمصوب منه ، والمقتوف ، وسائر حقوق الأدميين ، فإن الاجتماع منعقد على أنها لا تسقط بالتوبة ، ولكنه لا بد من ردها اليهم في صحة التوبة . فإن تعذر ذلك ، فلا بد من المطالبة يوم القيامة : لكن لا يعززم وقوع المجازاة ، اذ قد يكون للقاتل أعمال صالحة تنقل إلى المقتول أو بعضها ، ثم يفضل له أجر يدخل به الجنة ، أو يموت المقتول بما شاء من فضله من قصور الجنة ونعيمها ، ورفع درجته فيها ، ونحو ذلك حتى يرضى عن القاتل — وقيل : أن الخلود في النار يحمل على أنه جزاء القتل المعمد بطريقة الاستحلال — والعياذ بالله — وهو مستلزم للردة ، وقيل يؤول الخلود في الآفة على أنه لو عامله بعده ، أو على معنى تطويل المدة مجازاً ، فالمراد به — المكث الطويل — والله أعلم .

توبة القاتل

ذهبت طائفة من علماء السلف إلى أنه لا توبة للقاتل ، منهم عبد الله بن عباس ، وزيد بن ثابت وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمر . وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد ابن عمير . وإلحسن البصري ، وقتادة ، والضحاك بن مزاحم رضى الله عنهم . حدثنا ابن حميد ، وابن وكيع ، قالوا : حدثنا جرير عن يحيى الجابري ، عن سالم بن أبي الجعد قال : كنا عند ابن عباس بعد ما مكف بصره ، فأتاه رجل فناداه : يا عبد الله ابن عباس . ما ترى في رجل قتل مؤمناً متممداً ؟ فقال جزاؤه جهنم خالداً فيها . يغضب الله عليه ولعنه ، وأعد له عذاباً عظيماً . قل : أفرأيت أن تاب ، وعمل صالحاً ثم اهتدى ؟ قال ابن عباس : نكثته أمه قاتل مؤمناً متممداً جاء يوم القيامة أخذه بيمينه أو بشماله ، ففشج أوداجه من قبل عرش الرحمن ، يلزم قاتله بشماله ، وبيده الأخرى رأسه يقول : يارب سل هذا فيم قتلنى ، وفيم الذى نفسى بيده لقد أنزلت هذه الآية فما نسفتها من آفة حتى قبض نبيكم ﷺ ، وما نزل بعدها من برهان .

وفي الباب أحاديث كثيرة ، منه ما رواه الإمام أحمد — حدثنا صفير ابن عيسى ، حدثنا ثور بن يزيد ، عن أبي عون ادريس ، قال : سمعت معاوية رضى الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (كل ذنب عسى الله أن يفره إلا الرجل يموت كافراً ، أو الرجل يقتل مؤمناً متممداً) .

وذهب الجمهور من سلف الامة وخلفاء إلى أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله عز وجل . أن تاب ، وأناب ، وخضع ، وخضع ، وعمل عملاً صالحاً ، بدل الله سيئاته حسنات ، وعوض المقتول من ظلامته ، وأرضاه عن ظلامته ، قال تعالى : « والتين لا يدرون مع الله ألها آخر — إلى قوله — إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً » الآية . وهذا خبر لا يجوز نسخه ، وحمله على المشركين ، وحمل هذه الآية على المؤمنين خلاف الظاهر ،

وقال تعالى : « قل يا صيادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله »
 لاية . وهذا عام في جميع الذنوب ، من كفر وشرك : وشك ونفاق : وقتل فسق وغير ذلك ،
 كل من تاب ، أى من أى ذلك تاب إليه عليه ، وقال الله تعالى : « أن الله لا يفرغ أن
 يشرك به ويفسر ما دون ذلك أن يشاء » فهذه الآية عامة في جميع الذنوب ماعدا الشرك
 بالله ، وهى مذكورة في هذه السورة الكريمة بعد هذه الآية . وفيها لتقوية الرجاء في
 رحمة الله ، والله أعلم .

وثبت في الصحيحين خير الامرائيلى الذى قتل مائة نفس . ثم سأل عما هل لى
 من توبة ؟ فقال : ومن يحول بينك وبين التوبة ؟ ثم أرشده الى بلد يعبد الله فيه
 فهاجر اليه ، فمات في الطريق فبقيت ملائكة الرحمة ، وهذه الامة اولى بالتوبة من
 بنى اسرائيل .

عقاب قاتل النفس ظلما

وقد قاتل بعض الائمة المجتهدين : ان قاتل النفس خالف في النار كالكافر ، بدون فرق ،
 كما هو ظاهر في هذه الآية : « ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها » .

وسواء صح هذا القول : أو لم يصح ، فإنه يكفي أن يمكث القاتل مذميا في النار
 جهنم زمنا طويلا ، ويتقيبه غضب الله عليه ، ولعنته نياه ، ويكفيه أن الله أعد له عذابا
 عظيما ، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولا شك أن من كان عنده مثقال ذرة من ايمن
 وسمع هذه الآية ، فإنه ينهر من العدران على دماء الناس ، كما تقهر النساء من الذنب .
 فلو فرض ، أن شخصا قتل آخر في جنح الليل : وأقلت من القصاص في هذه الدنيا
 الدنيا ، فإن ذلك شر له ، لا خير فيه ، لأن العقوبة الاخرية الشديدة تنتظره . وغضب
 الله عليه في هذه الحياة الدنيا ينتظره ، أما من اقنص منه في حياته الدنيا ، فإنه يكون
 كفارة له في الآخرة ، على التحقيق ، لأن الله أكبر من أن يعصى مرتين ، وقد فعل ما
 فعله بغير جزاء وفاقا .

وقد اتفق الائمة رحمهم الله تعالى على أن قاتل النفس المؤمنة متعمدا ، يجب عليه
 ثلاثة أمور - الاول - الاتم العظيم ، لقوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 فجزاؤه جهنم خالد فيها ، وغضب الله عليه ، ولعنه ، وأعد له عذابا عظيما » . وقد وردت
 به احاديث كثيرة ، وانمقد عليه اجماع الامة ، والثاني - يجب عليه القود - لقوله
 تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى » الا أنه تكيد بوصف
 للمدية لقوله تعالى (الممد قود) أى موجب له .
 الثالث - بوجب حرمان القاتل من الميراث ، لقوله تعالى (لا ميراث لعائل) .

الشروط الواجب توافرها لإقامة الحد على القاتل قصاصاً

ولقد اشترط العلماء أموراً في القاتل انذى يقاد منه ، وفي المقتول . وفي صفة القتل . فقالوا : ان القاتل انذى يقتص منه في القتل العمد يشترط فيه أن يكون عاقلاً ، بلا قس على مجنون ، وأن يكون بالغاً ، فلا قصاص على صبي ، وأن يكون مختاراً ، فلا قصاص على مكره ، وأن يكون مباشراً للقتل . فلا قصاص على من قتل من غير مباشرة انفل . وأن يكون غير مشارك فيه غيره ، وأن لا يكون أباً للمقتول ، ولا سيداً له ، وعلى تفصيل فيما يأتي .

ويشترط في 'المقتول' : أن يكون مكافئاً لدم القاتل — والذي تختلف فيه النفوس هو الاسلام والكفر . والحرية ، والعبودية . والذكورة والانوثة ، والواحد والكثير ، وأن يكون مصوم الدم .

ويشترط في صفة القتل : أن يكون (عمداً) بلا جنائية من المقتول ، ولا جريمة توجب قتله (١) ، فإذا استوفت هذه الشروط المذكورة ، وجب إقامة الحد على القاتل قصاصاً ، إلا أن يعفو الأولياء أو يصلحوا ، لأن الحق لهم .

(١) الملكية والحضالة قالوا : الممداً أن يوجب القصاص جزماً مثل المرتد ، وإما أن يوجب الدية جزماً ، كما إذا قتل الوالد ولده ، أو إذا قتل المسلم الذمي فإن موجه الدية قطعاً ، أو التخيير بين القصاص والدية ، فيجوز للمولى العفو عن القود ، على الدية بغير رضا الجاني .

روى البيهقي عن مجاهد وغيره (كان في شرع موسى ﷺ تحتم القصاص جزماً ، وفي شرع عيسى ﷺ الدية فقط ، فخفف الله تعالى عن هذه الامة ، وخيرها بين الامرين) لما في الالتزام بأحدهما من المشقة ، ولأن الجاني محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالمصال عليه ، والمضمون عنه ، ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله ، كما أن تطليق بعض المرأة ، تطليق كلها . ولو عفا بعض المستحقين سقط عن الجميع أيضاً ، وإن لم يرض البعض الآخر ، وانتقل الامر الى الدية ، لأن القصاص لا يتجزأ ويطلب فيه جانب السقوط لحقن الدماء ، ولا يؤثر فيه الجهل ، فلو قطع عضو رقيق فعفا عنه سيده قبل معرفته بالمعضو المعفو عنه ، صح العفو ، لأن العفو مستحب ، فقد رغب الشارح فيه ، ودعا اليه . قال تعالى : « فمن عفا وأصلح فأجره على الله انه لا يجب الظالمين » الآية . من سورة الشورى ، وقول الرسول ﷺ (من قتل له قاتل فاهله بين خيرتين : أن احبوا قتلوا ، وإن احبوا أخذوا الدية) .

وروى البيهقي وغيره عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : (ان النبي ﷺ كان مـاً رفع اليه قصاص قط إلا أمر فيه بالعفو) .

وعن عدي بن ثابت قال : هضم رجل فم رجل على عهد معاوية ، فأعطى دينته ، =

جواز اتعفو في القصاص والحكمة من ذلك

يجوز للولى أن يسقط القصاص بالعفو، أو الصلح (١)، بخلاف الحد فإنه لا يسقط بالعفو، لأنه حق لله تعالى. ولكن هذا هو رأى الحنفية.

= فابى أن يقبل حتى أعطى ثلاثاً، فقال رجل: انى سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من تصدق بدم، أو دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق) رواه أبو يعنى.
وعن عبادة بن الصامت رضى الله تبارك وتعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من رجل يفسر في جسده جراحة، فيتصدق بها الا كفر الله تبارك وتعالى عليه مثل ما تصدق به) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.
ولو أطلق الولي العفو عن القود، ولم يتعرض للدية بنفى ولا اثبات، فالذهب لا دية عليه، لأن القتل لم يوجب الدية على هذا القول: والعفو اسقاط ثابت، ولا اثبات معدوم.

وفى قول آخر: ان الدية تجب على القاتل في ماله لقوله تعالى: «فمن على له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف، وأى اتباع المال، وذلك يشعر بوجوبه بالعفو، ولأن الدية بدل عن القود عند سقوطه بعفو، أو غيره كموت الجاني مثلاً، فقد خير الثأر، والولى بين أخذ المال وبين القصاص.

الحنفية، والشافعية قالوا: ان الواجب بقتل العمد معين، وهو القود (لقصاص) وليس للولى أخذ الدية الا برضا القاتل، لما ورد في الكتاب والسنة، ولأن المال لا يصالح موجبا في العمد، لعدم المائلة، والقصاص يصلح للتماثل، وفيه زيادة حكمة، وهي مصلحة الأحياء، زجرا للمغير عن وقوعه فيه، وجبرا للورثة، فيتعين، وقد شرع القصاص لمعنى النظر للولى على وجه خاص، وهو الانتقام - وتشفى الصدور، فإنه شرع في الأصل زجرا عما كان عليه أهل الجاهلية من افناء قبيلة بولحد، لا لأنهم كانوا يأخذون أموالا كثيرة عند قتل واحد منهم بل ان القاتل وأهله لو بذلوا كل ما ملكوه من الدنيا وأهملاته ما رضى به أولياء المقتول، فكان ايجاب المال في مقابلة القتل المعد تشجيع لحكمة القصاص، وإذا ثبت أن الأصل في الممدحو القصاص، ولم يجز المصير إلى غيره بغير القصاص، ومثل أن يعفو أحد الأولياء، فإنه يتعذر الاستيفاء حينئذ، أو أن يكون محل القصاص ناقصا، بأن تكون يد قاطع اليد، أقل أصبا، أو أن يكون القاتل أبا أو أمّا للمقتول فإنه يتعذر القصاص في مثال هذه الحالات، فيعدل عنها إلى الدية صونا للدم من الهدر. *

(١) الحنفية، والمالكية - قالوا: ان الولي اذا عفا عن القصاص، عاد إلى الدية بغير رضا الجاني، وليس له العدول إلى المال الا برضا الجاني، وإن عفا ولم يقبده عنوه بدية ولا غيرها، فيقتضى العفو مجردا عن الدية.

أما غيرهم فأنهم يقولون : أن الذي لا يسقط بأعفو هو حد الزنا ، وحد السرقة . بعد رفع الأمر إلى الحاكم ، وأما حد القذف ، فإنه يسقط بالعفو مطلقاً ، وإذا كنت على ذكر مما بيناه لك سابقاً ، من حد الزنا لا يقع إلا إذا شهد بالجريمة أربعة شهود ، رأوا بأعينهم الفعل نفسه وذلك متمسك لا يمكن تحقيقه عملياً ، فإن تنفيذه يكون منوطاً باقرار الجاني وحده .

أما حد الشرب فبعضهم يرى أنه من باب التحزير . وعنى هذا يمكن أن يقال : أن الحد الذي يتصبر وقوعه ، ولا يسقط بالعفو هو حد السرقة بعد رفعه إلى الحاكم على الوجه الذي بيناه سابقاً . وما هنا سؤال معروف وهو أن الشريعة الإسلامية جطلت عقوبة القتل من باب القصاص الذي يسمح سقوطه بالعفو ، لكونه من أفظم الجرائم ، وأشدّها ضرراً بالمجتمع الانساني ، ومنغى ذلك أن تجعله من باب الحدود التي لا تقبل التسليم بحال من الأحوال ، كي يعلم الجاني أنه مقتول لا محالة ، فلا يقدم على الجريمة .

والجواب : أن ذلك من محسن التشريع الاسلامي ودقته ، وذلك لأن الفرض من العقوبة تدبيرة الله تعالى في كتابه تعزيز بقوله : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب ، لعلكم تتقون » الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

وإذا تنان الغرض من القصاص هو حقن الدماء ، والكف عن العدوان على الارواح ، ليعيش الناس آمين ، فإنه من الضروري أن ينظر الشرع في كل النواحي التي يترتب عليها حفظ الارواح وصيانتها ، فإذا كانت العقوبة تزجر فاسد الاخلاق الذي تميل نفسه إلى الجريمة ، فتمنعه عن قتل نفسه ، وقتل غيره . فإنها تنظر كذلك إلى ما يرسم الاحقاد ، والضمان من نفوس الاسرة ، حقن الدماء ، ومحافظة على الارواح .

= الشافعية ، والحنابلة - قالوا : ان نولي مخير بين القود (القصاص) والدية والعفو بغير مال ، فللنولي العدول إلى الدية مطلقاً ، سواء رضى القاتل أم لم يرض ، لأن الدية بدل عن القود ، وقيل : ان الدية بدل عن النفس لا عن القود بدليل من المراء لو قتل رجلاً ، وجب عليها دية الرجل ، ولو كانت بدلاً عن القود لوجب عليها دية المرأة .

قالوا : ولو عفا الولي عن القود على غير جنس الدية ، أو صالح غيره عليه ، ثبت ذلك الغير أو المصالح عليه ، وإن كان أكثر من الدية ، أن قبل الجاني ، أو لمصالح ذلك ، وسقط عنه القصاص ، وإذا لم يقبل الجاني ، أو المصالح ذلك فلا يثبت ، لأنه اعتياضي فاشتراط رضاها كموض الخلع ، ولا يسقط عنه القود في الاصح أن امتنع عن دفعها لأنه رضى به على عوض ، ولم يحصل له .

قالوا : ولو عفا عن القود على نصف الدية ، فهو لفقد عن القود ، ونصف الدية ، فيسقطان مما .

سلطان أولياء الدم على القاتل

ولا كان من البديهي الذي لا ريب فيه أن القتل يحدث عند أولياء الدم حقد شديدا ، ويترك في أنفسهم لوعة لا تنطفئ ، لا بالتشفى من القاتل ، وتحكمهم فيه ، فعد جعل الشارع لأولياء الدم سلطانا ، على القاتل الذي ثبت عليه القتل ، فسان شاعوا عفو عنه ، في نظير مال ، أو غيره ، وإن شاعوا اقتصوا منه انقتل بدون تعجيل أو تعذيب ، وفي ذلك سلوى تذهب بها أحقادهم ، فلا يمتنعون في العدوان ، ولا يسرفون في الانتقام بقتل ابرياء من أسرة القاتل ، فتثور ضغائن حصومهم ، فيقبلونها بالمثل ، ويترتب على ذلك اراقة الدماء بأقبح ممانيتها .

فإن الحوادث قد دلت على أن كثيرا من جنائات القتل قد نشأت من أهال رأى ولادة الدم ، وحرصهم على أن ينتقموا بأنفسهم من القاتل ، فهم يعمدون إلى اتهام غيره من أقاربه الأبرياء ، ويحكمون أمره ، كى يقتلوه عند سفوح الفرمة بأيديهم تشفيا ، وبذلك تسود الفوضى بين الأسر ، وتكثر فيهم القتل ، بدون أن يكون للقانون أدنى تأثير على أنفسهم ، أما لو كان لولى الدم رأى في القصاص من أول الأمر ، فإنه يرى في تسلطه على القاتل ، ما يطفى لوعته ، ويرفع عنه المهانة ، فتهاد نفسه ، فإن عنا عنه فذاك ، إلا اقتص منه وحده ، ووقدت الفتنة عند هذا الحد .

يجوز لأولى أن يكون امرأة

وليس من الضروري أن يكون الولي ذكرا (١) والحجة في ذلك أن المراد بالولي في قوله تعالى : « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا » الآية كما قال تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » الآية ٧١ سورة التوبة لماقتضى ذلك اثبات القود لسلطان الورثة ، قال رسول الله ﷺ (وعلى المقتتلين أن ينجزوا الأول فالأول وإن كانت امرأة « سلطانا » أى تسليطا إن شاء قتل ، وإن شاء عفا ، وإن شاء أخذ الدية) .

(١) الملكية — قالوا : الولي يجب أن يكون ذكرا لأنه أفرد بالولاية بلطف التذكير ، فالآية تدل على خروج المرأة عن مطلق لفظ الولي ، فلا جرم ليس للنساء حق في القصاص لذلك ، ولا أثر لظنهما ، وليس لها الاستيفاء .

الحبس

تصريفها

الدية : هي المال الراجب بجذية على لحر في نفس : أو فيها دونه : وأصلها ودية مشتقة من الردى ، وهو رفع الدية ، والاصل فيها الكتب ، والسنة ، والاجماع قتل تعالى : « ومن قتل مؤمنا خطا فمحرير رتبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يمسقوا » آية ٩٢ من سورة النساء والاحاديث المسيمة الواردة في ذلك كثيرة . والاجماع منعقد على وجوبها في الجملة .

قيمة الدية في النفس

تجب في قتل الذكر : أحر . المسلم . المحقون الدم غير جين دية قيمتها مائة بعير ، لأن الله تعالى أوجب في الآية المذكورة : وبينها النبي ﷺ في قوله : (في النفس مائة من الأبل) رواه النسائي .

وأول من سنها مائة عبد المطلب جد النبي ﷺ ماوات الله وسلامه عليه ، وجاءت الشريعة مقبرة والبعر يطلق على الذكر الانثى : ولا تختلف الدية بالفضائل والرداء . وان اختلف بالاديان والذكورة والانوثة . بخلاف الجنسية على الرقيق فان فيه القيمة المختلفة ، أم اذا كان مقتول غير محقون لدم كترك الصلاة كسلا ، والزاني المحصن ، اذا قتل كل منهما وهو مسلم فلا دية فيه ، ولا كفارة ، وقد يعرض للدية يغفلها وهو أحد أسباب خمسة ، كون القتل عمدا أو شبه عمد ، أو في الحرم ، ولذي رحم محرم ، وقد يعرض لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة : الانوثة ، والرق ، وقتل الجنين ، والكفر ، فالأول يردّها الى الشطر ، والثاني الى القيمة والثالث الى العرة ، والرابع الى الثلث .

وهي عند الحنفية والشافعية والحنابلة مثله في قتل العمد سواء أوجب فيه قصاص وعفى عنه أم لا ، كقتل الوالد ولده ، والمراد بتثليثها جعلها ثلاثة أقسام ، وان كان بعضها أزيد من بعض : وهي ثلاثون حقه ، وهي الناقة التي طعنت في السنة الرابعة ، وثلاثون جذعة ، وهي الأناقة التي طعنت في السنة الخامسة ، وأربعون خلفه ، أي حاملا ، لخبر الامام الترمذي بذلك ، فهي مغلظة من ثلاثة أوجه ، كونها على الجنائي ، وكونها الحاة ، ومن جهة السن . وهي في العمد على الجنائي مثثة معجلة ، وشبه العمد مثثة على العاقلة مؤجلة .

وانما أوجبوا الدية حاة في العمد تعظيما لحرمة المسلم المجنى عليه ، وجبرا لخطر أولياء الدم .

قالوا : وتتلظ الدية في جرح العمدة كما تلظ في النفس من تثليث ، وتربيع ، لا فرق في الجرح بين ما يقتضيه كالموضحة أولا .
أما الحنفية فنظروا أقوالهم أسفل الخط (١) .

ما يؤخذ في الدية

يؤخذ في الدية الابل والذهب والفضة ولا يؤخذ في الدية بقرة ، ولا غنم ، ولا حلال . ولا غرض ، ومن لزمته دية ، وله ابل فتؤخذ الدية منها ولا يكلف غيرها ، لأنها تؤخذ على سبيل المواساة .

(١) الحنفية — قالوا : يبب في قتل العمدة . وشبه العمدة مغلطة على المغلطة والكلالة على القاتل وحرمان الميراث ، لأنه جزء القتل ، والشبهة تؤثر في سقوط القصاص دون حرمان الميراث ، والاصل في وجوب الدية المغلطة على علة القاتل في شبه العمدة حديث حمل بن مالك رضى الله تعالى عنه ، فقد روى عن حمل بن مالك قال : كنت بين ضربين فضربت احدهما الاخرى بمعدنسطاط . أو بمسطح خيمة ، فالتقت جنينا ميتا ، فاختصم اولياؤها الى رسول الله ﷺ فقال عليه السلام لاولياء الضاربة (دوه) فقال اخوها : اتحدى من لا صاح ولا استهل ولا شرب ، ولا اكل ، ودم مثله ، طل ، فقال عليه السلام : اسجع كسجع الكهان ؟ وفي رواية « دعني وأرجيز العرب : قوموا فدوه » ولا ريب أن قضاء الرسول ﷺ بالدية على المغلطة على ما ذكرنا في تفصيل الحديث ، إنما كان بجناية شبه العمدة ، ودون الخطأ . فكان وجوب الدية على المغلطة في جنسية شبه العمدة ثابتا بالنص ، دون القياس .

وقالوا : والاصل أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بمعنى يحدث من بعد ، فهي على المغلطة ، اعتبارا بالخطأ ، وتجب في ثلاث سنين ، لقضية عمر بن الخطاب رضى الله عنه وتوجب تعظيما لحرمة الجاني ، ورحمة به ، فان المجنى عليه قد نفذت فيه الانتذار عند انتهاء أجله القدر والجاني ترجى توبته ، واللعو عنه ، اذا أجلت الدية ثلاث سنين . ودية شبه العمدة مائة من الابل أرباعا ، خمس وعشرون بنت مخاض ، وهي اثناثة التي طمنت في السنة الثانية من عمرها ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وهي الناقة التي طمنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة ، وهي التي طمنت في السنة الرابعة ، وخمس وعشرون جذعة ، وهي الناقة التي طمنت في السنة الخامسة من سنها ، وإنما غلظت الدية لقوله ﷺ (في نفس المؤمن مائة من الابل) ووجه الاستدلال به ، أنه الثابت منه عليه السلام وليس فيه دلالة على صفة من التعلظ بولادته بالاجماع ، وما رواه غير ثابت لاختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في صفة التعلظ .

قالوا : ولا يثبت التعلظ الا في الابل خاصة ، فلا يزداد في الدراهم على عشرة آلاف درهم ولا يزداد في الحنظير عن ألف دينار .

وقيل : تؤخذ من غالب ابل قبيلته ، وإن كانت ابله من غير ذلك ، وإن لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل قبيلة بدوى ، لأنها بدل متلف ، والا فتؤخذ من غالب ابل أقرب بلاد الى موضع المؤدى ، ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل بقبيلة .
العدم ، فإنه لا يجب حينئذ نقلها ، وإذا وجب نوع من الابل لا يعدل عنه الى نوع من غير ذلك الواجب ، ولا يعدل الى قيمة عنه الابتراض من المؤدى ، والمستحق ، لأن المقصود بها تعظيم حرمة المجنى عليه .

ولو عذمت ابل الدية ، فالقديم الواجب ألف دينار على أهل الذهب ، أو اثنا عشر ألف درهم فضة على أهل الدرهم (١) للحديث الوارد عن النبي ﷺ : (على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم) صححه ابن حبان والحكم من حديث عمرو ابن حزم ، والقول الجديد ، الواجب قيمة الابل وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لأنها بدل متلف ، فيرجع الى قيمتها عند أعواز أصله ، وتقوم بنقد غالب بلده ، لأنه أقرب من غيره ، وأفضط ، وإن وجد بعض الابل الواجبة أخذ الموجود منها ، وقيمة الباقي .

ولا يشترط في الابل عند المالكية حد السن ، وإنما المدار على أن تكون الابل حاملا ، سواء كانت حقة ، أو كانت جذعة أو غيرها .

ولا تؤخذ في الدية الابل المريضة ، ولا المعينة الا برضى المستحق بذلك اذا كان أهلا للتبرع ، لأن الحق له ، فله اسقاطه ، ويثبت حمل الخلفة المأخوذة من الدية ، بأهل خبرة بذلك ، بأن يشهد عدلان منهم عند انكار المستحق حملها الحاقا لها بالتقويم ، وإن أخذها المستحق بقولهما ، أو بتصديق المستحق على حملها ، ثم ماتت عند المستحق وشق جوفها فباننت حائلا ، غرمها وأخذ بذلها حاملا ، والأصح أجزاؤها قبل خمس سنين لصديق الاسم عليها .

دية المرأة ، والمسيحي واليهودي

في ذلك تفصيل المذاهب (٢)

- (١) الخنثية والحائلة — قالوا : ما يؤخذ من الفضة عشرة آلاف درهم .
- (٢) الشافعية — قالوا : دية المرأة الحرة أو الخنثى المشكل الحر ، في نفس أو جرح ، كصف دية رجل حر من هما على دينه ، لما روى البيهقي خبر « دية المرأة نصف دية الرجل » وألحق بنفسها جرحها ، وألحق بها الخنثى ، لأن زيارته عليها مشكوك فيها ، ففني قتل المرأة أو الخنثى خطأ يجب : عشر بنات مخلص ، وعشر بنات لبون ، وهكذا وفي قتلها عمدا ، أو شبه عمد ، خمس عشر حقة « وخمس عشر جذعة » وعشرون خلفة .
- ودية اليهودي ، والنصراني ، والمأه ، والمستأمن ، اذا كان معصوما تهل مناكمته ، ثلث دية مسلم نفسا ، وغيرها « أما في النفس فرؤى مرفوعا وقال الشافعي في الام ، =

« قضى بذلك عمرو وعثمان رضى الله عنهما » ولأنه أقل ما أجمع عليه ، وهذا التقدير لا يمثل بلا توقيف ، ففى قتله عمداً ؛ عشر حقائق ، وعشر جذعات ، وثلاث عشر خلفه وثلاث ، وكذلك فى شبه العمد ، وفى قتله الخطأ لم تغلب فتجب ستة وثلاثون من كل بنات المخاض ، وبنات اللبون ، وبنى اللبون ، والحقاق ، والجذاع ، والسامرة كاليهود ، والصائب كالنصارى أن لم يكثرهما أهل ملتهم ، ومجوسى له أمان دينه أحسن الديانات وهى ثلثا عشر دية مسلم ، كما قال به عمر ، وعثمان ، وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم ففيه عند تغايظ الدية ، حقتان ، وجذعتان : وخلقتان وثلثا خلقه ، وعند تخفيف الدية ، تجب بعير وثلاث من كل سن ، والمعنى فى ذلك : أن فى اليهودى ، والنصرانى خمس فسائل : وفى حصول كتاب ، ودين كان حقاً بالاجماع ، وتحمل منكمهم وذبلهم ، ويثرون بالجزية ، وليس للمجوسى من هذه الخصال الا التقرير بالجزية ، فكانت دية من الخمس من دية اليهودى والنصرانى ، وكذلك الوثنى ، كعابد شمس ، وقمر ، وزنديق ، ومن لا ينتحل ديناً ، ممن له أمان ، عندنا « كدخوله لنا رسولاً من قتلهم » أمان الوثنى الذى لا أمان له ، فدمه هدر ، ودية نساء من ذكر على النصف من دية رجالهم . والذهب عندهم أن من قتل مصوماً ، ولم تبلغه دعوة نبينا محمد ﷺ ، أن تمسك بدين يبدل ، فديه أهل دية دية . فان كان كتابياً فدية كتابى ، وان كان مجوسياً فدية مجوسى . وان تمسك بدين بدل ولم يبلغه ما يخالفه ، أو لم تبلغه دعوة نبى أصلاً ، فديته كدية المجوسى .

ولا يجوز قتل من لم تبلغه أندوة المهدية « بل يعزر » ويقتصر إن أسلم بذار الحرب ، ولم يهاجوا منها بعد أسلامه . وان تمكن من الهجرة . لأن المعصية بالإسلام . الحنفية — قالوا : دية المرأة على النصف من دية الرجل ، وقد ورد بهذا اللفظ موقوفاً عن الامام على كرم الله وجهه ، ورفوعاً الى النبى ﷺ .

وقال زيد بن ثابت رضى الله عنه ، ثلث الدية وما فوقها يتنصف ، وما دونه لا يتنصف . ويما روى أن النبى ﷺ قال (تعامل المرأة الرجل الى ثلث الدية) وبما حكى عن ربيعة قال : قلت لسميد بن المسيب : ما تكول فيمن يقطع أصبع امرأة ؟ قال : عليه من الأبل ، قلت : فان قطع أصبعين منها ؟ قال عيسى بن عثرون من الأبل ، قلت : فان قطع ثلاث أصابع ؟ قال عليه ثلاثون من الأبل . قلت : فان قطع أربع أصابع ؟ قال : عليه عشرون من الأبل ، قلت : سبحانه الله ، لما كثر أكلها ، واشتد مصابها قل أرشها ، قال : أصراقى أنت ؟ فقلت : لا ، بل جاهل مسترشد ، أو عالم مستحيت ، قال : انه السنة ، وبه أخذ الامام الشافعى رحمة الله ، والحجة عليه ، ما رواه الحنفية بعمومه ، ولأن حالها أنقص من حال الرجل ، ومنفعتا أقل .

وقد ظهر أثر النقصان بالتصنيف فى النفس ، فكذا فى أضرارها ، وأجزاءها ، اعتباراً

دية القتل الخطأ

في دية الخطأ أنظر أقوال الأئمة أسفل الخط (١) .

عفو المقتول خطأ عن الدية

أن عفو المقتول عن دية ينفذ في الثلث من الدية فقط ، إلا أن يجز الورثة هذا العفو ، فتسقط الدية كلها عن القاتل خطأ لأنهم تنازلوا عن حقوقهم في أرث المال والحجة في ذلك ، أن المقتول وأهله مالا له بعد موته ، لأن الدية لا تجب إلا بعد ازهاق الروح ، فتنتقل إلى الورثة ، فلا يجوز السهو إلا في الثلث وأصله ، حكم الوصية ، وهي لا تنفذ إلا في ثلث المال ، كما أخبر بذلك الرسول ﷺ فقال الثلث والثلث كثير) .

= بها وبالثلث وما فوقه ، لئلا يلزم مخالفة التيم للأصل ، والحديث المروي نادر ، ولو كان هذا الحكم سنة الرسول عليه الصلاة والسلام لما خالفوها .

قالوا : ودية المسلم والذمي سواء ، لما روي عن النبي صلوات الله وسلامه عليه أنه قال (دية كل ذي في هذه ألف دينار ، وكذلك قضى أبو بكر ، وعمر رضي الله عنهما . وما رواه الشافعي رحمه الله لم يعرف رواية ، ولم يذكر في كتب الحديث ، وما رواه أشهر مما رواه الإمام مالك رحمه الله ، فإنه ظهر به عمل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . وذلك في العمد والخطأ من غير فرق بينهما ، لمعوم الآية الكريمة ، أن لا النفس بالنفس » راجع تنسخ بآية أخرى .

الملكية — قالوا : أن دية المرأة ، ودية اليهودي ، والنصراني ، على النصف من دية الرجل المسلم ، في العمد ، والخطأ من غير فرق ، وهي ستة آلاف درهم ، وخمسمائة دينار ، لقوله ﷺ (عقل الكافر مثل عقل المسلم) والكل عنده اثنا عشر ألفاً من الدارهم . أما المجوسي المعاهد والمردفدية كل منهما ثلث خمس دية المسلم خطأ وعمداً ، فتكون من الذهب ستة وستين ديناراً ، وثلثي دينار ، ومن الورق ثمانمائة درهم . ومن الأبل ستة أبعرة وثلثا بعير . ودية أنثى كل من ذلك نصفه . فدية الصرة المسلمة من الأبل خمسون وهكذا ، ودية المجوسية والمرددة أربعمائة درهم وهكذا .

الخطيئة — قالوا : أن كان للنصراني واليهودي عهد وقتله مسلم عمداً ، فديته كدية المسلم ، وإن قتله خطأ فنصف دية المسلم ، أما غير المصوم من المرتدين ، ومن لا أمان لهم فإنه مقتول بكل حال ، وأما من لا تحا، من أكلته فهو كالمجوسي ، وأما الأطراف والجراح فبالقياس على النفس .

(١) الضمنية — والخطيئة — قالوا : أن الدية في الخطأ مائة من الأبل على العائلة ، وتجب الكفارة في مال القاتل ، والدية تكون أخماساً ، عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون أبن مخاض ، وعشرون أبن لبون ، وهذا قول ابن مسعود .

كفارة القتل الخطأ

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على وجوب الكفارة في قتل الخطأ إذا لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً واتفقوا على أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وذلك لقوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين نوبة من الله ، وكان الله عليماً حكيماً » آية ٩٢ من سورة النساء .

ولا يجري « الاطعام في كفارة قتل الخطأ » نظراً إلى عظم حرمة المؤمن ، فخص لكفارة بما هو أعلى قيمة غالباً من الطعام . ولأنه لم يرد به النص القرآني ، والمقادير تعرف بالتوقيف ، ولأن الله تعالى جعل المنكور في الإيـكـال الواجب بحرف الفاء ، أو لكونه كل المذكور على ما عرف ، ويجزئه رضيع أحد أبويه مسلم ، لأن شرط هذا الاعتناق الاسلام وسلامه الاطراف والاو يخصص بالسلام أحد أبويه . والثاني بالظهور ، اد الظاهر سلامه اطرافه ، ولا يجزئه ما في البطن لأنه لم تعرف حياته ولا سلامه .

الكفارة في قتل الذمي

تجب الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق (١) ، وفي قتل العبد المسلم وذلك للعمـد بموسمية رسول الله ﷺ على الذمي ، في توعد من ظلمه بأن يكون ﷺ حججه يوم القيامة . في نحو قوله (من ظلم ذمياً كنت حججه يوم القيامة) فإذا كان هذا ، فيمن ظلمه ولو أحد درهم من ماله أو بكلمة في عرضه مثلاً فيكذب به قبله بغير حق . وأما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلدخولها في وصيته ﷺ في حال احتضاره .

= رضى الله تعالى عنه أخذوا به . ولأنه أخف فكان البقي بحالة الخطأ ، لأن الخطأ محذور . الشافعية ، والمالكية — قالوا : في قتل الخطأ تجب الدية أخماساً مؤجلة على المقاتل إلا أنهم جعلوا عشرين ابن نبيون مكان عشرين ابن مخاض ، لخبر الترمذى وغيره بذلك ، فهي مخففة في الخطأ من ثلاثة أوجه من كونها على المقاتل ومن السن في الإيـكـال . ومن التأجيل في دفعها ، ودية شبه المصدمة على المقاتل ، مؤجلة ، فهي مخففة من وجهين ، مؤجلة من وجه .

(١) المالكية — قالوا : لا تجب الكفارة في قتل الذمي ، لأن وصية رسول الله ﷺ على أهل الذمة محمولة على فعل أمور مخصوصة ، كأخذ ماله بغير حق ، وكالهائه بدمته ، وبغير الكفارة كتكفيره ، ودفعه ، إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة في قتله . فنه مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله ، وتكفيره لرسوله ﷺ .

بقوله **يَنْقُضُ** (الصلاة وما ملكت أيمانكم) وقد ورد أن الوصية على الارتقاء من أو آخر ما تنعم به رسول الله **ﷺ** وهو مختصر : فمأريقول ذلك يتكلف لا يكاد لسانه بينها ، فوجب احترامه نكاح الاحترام ، ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله .

كفارة القتل العمد

لا تجب الكفارة في قتل العمد (١) ، لأن الشارع سدد في أمر القاتل عمدا بالقتل ، أو ندية .

الكفارة على الكافر

تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلماً خطأ عند الشافعية والحنابلة وخالف الحنفية والمالكية (٢) والهجة للتغليظ على الكافر بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ، حتى لا يعود إلى مثلها ، وليكون عبرة لغيره من أهل دينه ، بل قالوا : تجب الكفارة بالقتل ، وإن كان القاتل عبداً ، كما يتعلق بقتله القصص والضمان ، لكن يكفر بالصوم لعدم ملكه ، أو كان القاتل ذمياً ، لا التزامه بالأحكام ، ولو كان القاتل عمداً ، أو مخطئاً ، أو متسبباً ، بقتل مسلم ولو بدار الحرب ، وذمى ، وجنن ، وعبد نفسه ، ولا تجب الكفارة بقتل امرأة وصبي حربيين ، ولا بقتل باغ ، لأنه مباح الدم ، ومماثل ، لأنه لا يضمن ، ومردت ، وزان محصن ، ومقتضى منه تقتل المستحق له ، لأنه مباح الدم بالنسبة إليه .

الكفارة على الصبي والمجنون

تجب الكفارة على الصبي ، والمجنون إذا قتل (٣) ، وذلك لنسبتهما إلى قلة التحفظ في

(١) الشافعية - قالوا : تجب الكفارة في قتل العمد ، لأن الحاجة إلى التكفير في العمد أس من غيرها في الخطأ ، فكان أدهى إلى إيجابها ، لأن المأمور أغلظ أثماً ممن كان قتله خطأ ، فكانت لكفارة به أليق من الخطأ .

وتجب على كل واحد من الشركاء في القتل كفارة في الأصح ، لأنه حق يتعلق بالقتل فلا يتبعض كالتقصص ، ولأن الكفارة لتكفير جنابة القتل ، وكل واحد قاتل ، ولأن فيهما معنى العبادة ، والعبادة الواجبة على الجماعة لا تتبعض .

(٢) الحنفية ، والمالكية - قالوا : إن الكفارة لا تجب على الكافر ، لأن الكفارة طهرة للقاتل من الأثم دافعة عنه وقوع المذابحه يوم القيامة ، والكافر ليس أهلاً لذلك ، لأنه لا يطهر إلا بقرحه بالنار يوم القيامة ، فكيف يطهر بالكفارة ؟

(٣) الحنفية - قالوا : لا تجب على الصبي ، ولا على المجنون كفارة ، لأن المجنون مخرج من التكليف ولأن الصبي لم يبلغ سن التكليف فلم يؤخذ بفعله ، ولأن أفعالهما من قسم البساح وهو أحد الأحكام الفسدة .

الجملة ، فلو خوف الولي الصبي من القتل ، أو ضبط المجنون بالقييد والغل ، لا كانا قدرا على قتل أحد عادة . مع كون المجنون وبماتعاطى أسباب الجنون يأكله طعاما لا يناسب مزاجه مثلا ، فكان تخريمه الكفارة من باب المؤلخذه بالسبب عند من يقول به من الأئمة .

الكفارة على القاتل بالسبب

تجب الكفارة على القاتل بالسبب (١) ، كمن تعدى بضر بئر عدوانا ، ووضع حجرا في الطريق وكالمكره والأمر به إن لا يميز . وشاهد الزور ، ولو حصل التردى في البئر بعد موت الحافر ، لأن اسم القاتل يشمل الأمرين فشمليتهما الآية ، وبالقياض على وجوب الدية .

صفة المقاتلة وكيفية دفع الدية

الدية في شبه العمد ، وفي الخطأ ، وفي كل دية تجب بنفس القتل على المقاتلة ، والمقاتلة هم الذين يؤدون الدية . والاصن في وجوبها على المقاتلة قول النبي ﷺ و حديث حمل ابن مالك مضى الله تعالى عنه للأولياء (قدموا قدوة) (قدوة - أدمعوا الدية) .

ولأن الانفس محترمة لوجهه إلى الأبد ، والخطيء معذور ، وكذا الذي تولى شبه العمد نظر إلى الآلة فلا وجه إلى إيجاب العقوبة عليه ، وفي إيجاب مال عظيم أجهانه واستعمله ، فيصير عقوبة ، فضم إليه المقاتلة تحقيقا للتخفيف . وإنما خصموا بالضم لأن القاتل إما قصر حالة الرمي في التثبيت والتوقف لقوة فيه ، وتلك القوة بأنصاره ، وهم المقاتلة ، فكانوا هم المقصرون في تركهم مراقبته . فخصموا به . واختلف العلماء في من هم المقاتلة التي تتحمل دفع الدية وكيفية دفعها فانظر أقوالهم أسفل الخط (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : إن الكفارة لا تجب على القاتل بالسبب مطلقا ، وإن كانوا قد أجمعوا على وجوب الدية ، في القتل بالسبب ، وذلك لعدم الصلح السبب بالمباشر ؛ لأنه أخف حالا منه ، حيث أنه لم يباشر القتل .

(٢) الحنفية - قالوا : المقاتلة هم أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان يؤخذ من عطايهم في ثلاث سنين ، وأهل الديوان هم أهل الرايات والأولوية ، وهم الجيش الذين كتبت أسماؤهم في الديوان والجريدة ، لأن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه هو أول من دون الديواوين ، وجعل على أهل الديوان ، وكان ذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر منهم ، لأن العقل كان على أهل النصرة ، وقد كانت بأنواع بالقرابة ، والحنف والولاء ، والحد ، وفي عهد عمر رضي الله عنه قد سارت بالديوان فجعلها على أهله اتباعا للمعنى ، ولهذا قالوا : لو كان اليوم قوم تناصروهم بالحرف فمقاتلتهم =

« امن الحرفة ، وان كان بالحلف فأهله ، والدية صلة ، ولكن أيجابها فيما هو صلة وهو إعطاء أولى منه في أصول أموالهم ، والتقدير بثلاث سنين مروي عن النبي ﷺ ، ويحكي عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، ولأن الاخذ من إعطاء للتخفيف ، والمطاء بدرجة في كل مرة ، فان خرجت المطاء : أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذ منها ، لأحصول المتصود ، ولو خرج للقاتل ثلاث عطايا في سنة واحدة في المستقبل يؤخذ منها في الدية لأن النوجب بالقضاء »

وإذا كان جميع الدية في ثلاث سنين فكل ثلث منها في سنة ، وان كان الواجب بالعمل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة ، وما زاد عن الثلث الى تمام الثلثين في السنة الدنية ، وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة ، وما وجب على المعلقة من لدية أو سنى القاتل بأن قتل الأب ابنه عمدا ، فهو في ماله في ثلاث سنين ، لأن الشرع ورد به موقلا فلا يتعداه .

ولو قتل عشرة رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء بنظر إذ هو بدل النفس ، وإنما يعتبر في مدة ثلاث سنين من وقت القضاء بالدية لأن الواجب الأصلي المثل ، والتحول الى القيمة والقضاء ، فيعتبر ابتداءها من وقته كما في ولد المفسرور ومن لم يكن من أهل الديوان ، فمعلقته قبيلة ، لأن نصرته بهم ، وهي المعتقلة في المعامل ، وتقسم عليهم في ثلاث سنين لا يزايد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة ، ويجوز أن ينقص منها ، فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم ، أو درهم وثلث درهم ، وأن لم يكن تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا ، ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب المصبات ، الأخوة ثم بنوهم ، ثم الأعمام ، ثم بنوهم والآباء والأبناء فقيل يدخلون مع المعلقة لأقربهم : لا يدخلون لأن الضم لنفى الصرح حتى لا يصيب كل واحدا أكثر من ثلاثة أو أربعة ، وهذا انصب يتحقق عند الكثرة ، والآباء والأبناء لا يكثران ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب الرزق يقضى بالدية في أرزاقهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث .

قالوا : ويدخل القاتل مع المعلقة إذا كان من أهل الديوان ، أما إذا لم يكن فلا شيء عليه من الدية ، ولأنه هو الفاعل فلا معنى لأخراجه ومؤاخذه غيره ، فيكون فيما يؤدى كواحد منهم »

قالوا : وليس على النساء والذرية من كان له حظ في الديوان عتق لقول عمر رضى الله تعالى عنه : « لا يعقل مع معلقة صبي ، ولا امرأة » ولأن القتل إنما يجب على أهل النصر لتركهم مراعاته والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ، ولهذا لا يوضع عليهم ، وعلى هذا لو كان لقاتل صبي أو امرأة لا شيء عليهما من الدية بخلاف الرجل ، لأن وجوب جزء من الدية على القاتل باعتبار أنه أحد المقاتل لأنه ينصر نفسه ، وهذا لا يوجد =

فيهما ، ولا يقتل أحد مصر عن مصر آخر ، يقتل أهل كل مصر من أهل سوادهم : لأنهم اتباع لأهل المصر ، ومن جنى جنسية من أهل المصر وليس له في الديوان عطاء ، وأهل البادية أقرب إليه . ومسكنه المصر فعليه أهل الديوان من ذلك المصر ، ولا يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان قرابة ، ولو كان البدوي نازلا في المصر لا مسكن له فيه ، يعمل أهل المصر ، لأن أهل المطاء لا ينصرون من لا مسكن له فيه ، كما أن أهل البادية لا تعقل عن أهل المصر النازل فيهم ، لأنه لا يستعمر بهم .

قالوا : إن كان لأهل الذمة عوقل معروفة يتماثلون بها ، فإذا قتل أحدهم خطأ فحديثة على عاقلة بمنزله المسلم ، لأنهم التزموا أحكام الاسلام في المصاملات لا سيما في المصالي المصانة عن الانصرار ، ومعنى القصاص موجود في حقهم ، وإن تكن لهم عاقلة معروفة فالدية في ماله في ثلاث سنين ، من يوم يقضى بها عليه كما في حق المسلم ، ولا يقتل كافر عن مسلم ، ولا مسلم عن كافر لمسلم القصاص .

والكفار يتماثلون فيما بينهم ، وإن اختلفت مللهم ، لأن الكفر كله ملة واحدة ، وذلك إذا لم تكن المادة فيها بينهم ظاهرة ، أما إذا كانت ظاهرة ، كاليهود ، والنصارى فينبغي أن لا يتماثلون بعضهم عن بعض .

قالوا : وعاقلة الحق قبيلة مولاة لأن النصرة بهم لقوله عليه الصلاة والسلام (مولى القوم منهم) ومولى الموالاة يقتل عنه مولاة قبيلته ، لأنه يتناصر به ، فائتبه ولاء العاقلة . قالوا : ولا تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية ، وتتصل نصف العشر فصاعدا .

أحدث ابن عباس رضي الله عنهما الموقوف عليه ، والمرفوع إلى النبي ﷺ (لا تعقل الموصلة نصف عشر بدل النفس ولأن الحمل للعرض عن الإجهاف ، ولا إجهاف في القليل ، وإنما هو في الكثير ، والتقدير الفاضل حرف بالسمع ، وما نقص عن ذلك يكون في مال الجاني ، والقياس فيه ، التسوية بين القليل والكثير ، فيجب الكل على العاقلة كما ذهب إليه الشافعي أو التسوية في أن لا يجب على العاقلة شيء ، إلا أن الاختلاف تركوه بما روى عن النبي ﷺ أنه أوجب أرش الجنين على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرجل ، فما دونه يسلك به مسلك الأموال ، لأنه يجب بالتخصيم كما يجب ضمان المال بالتقويم ، فهذا كان في مال الجاني أخذا بالقياس .

قالوا : ولا تعقل العاقلة جنسية الممد ، ولا ما لزم بالصلح ، أو باعتراف الجاني . لأنه لا تناصر بالبعد والاقرار والصلح لا يزامن العاقلة بالتقويم الوالية منهم ، ^١ يصدقوه . لأنه ثبت بتصادقهم . والامتناع كان لحقهم ، ولهم ولاية على أنفسهم ، أقر يقتل خطأ ولم يرفع إلى القاضي إلا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله . في ثب . سنين ، من يوم يقضى عليه ، لأن التأجيل من وقت القضاء في الثابت بالبينة في الثابت

= بالافرار أولى ، ولو تصادق انفائل وولى الجنائية على أن قاضى بلد كسذا قضى بالدية على عاقلته بالكوفة بالبينة وكذبهما العاقلة : فلا شيء على العاقلة ، لأن تصادقهما ليس بحجة عليهما ، ولم يكن عليه شيء فى ماله الا أن يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر حسنة ، لأنه فى حق حصته مقر على نفسه ، وفى حق العاقلة مقر عليهم .

قالوا : وإذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كان على عاقلته قيمته ، لأنه يدل النفس . وابن الملاعة تقتله عاقلة أمه ، لأن نسبه ثابت منها دون الأب ، فان عطلوا عنه ثم ادعاه الأب رجعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الأب فى ثلاث سنين من يوم يقضى القاضى لعاقلة الأم على عاقلة الأب ، لأنه تبين أن الدية واجبة عليهم .

الشافعية والحنابلة — قالوا : دية المخذل وشبه الممد فى الاطراف ونحوها ، وكذا فى نفس غير القتائل نفسه ، وكذا الحكومات والقرعة بازرم العاقلة ، لا الجنى ، لأن الجاهلية كانوا يضمنون من جنى منهم من اولياء القاتل ان يدنوا منه ، ويأخذوا بثارهم — فيجعل الشارع بدل النمرة بدل المال . وخص ذلك بالمخذل وشبه الممد لكثرة ما سبى فى حق من يتعامل على حمل لسلح ، فاعتن كيدا ينتصر بالسبب الذى هو معذور فيه ، وانما يلزمهم ذلك اذا كانت بنية بالخطأ أو سببه الممد أو اعترف به فصحتوه .

ووجهات تحمل الدية ثلاثة : قرابة ، وولادة ، وبيت مال ، لا غيرها كزوجته ومخالته ، وقرابة ليست العصبية ، لأن الأمر كان كذلك على عهد رسول الله ﷺ ، ولانسخ بمده ، ولأنه صلة الاولى بها الاقرباء ، وعصبية الجانى هم الذين يرثون بالنسب أو المولاء ، اذا كانوا ذكورا ، مكلفين ، وهم القرابة من قبل الأب ، والمرأة والصبي وان أيسرا لا يحملان شيئا ، وكذا المعتوه ، ويخرج من العصبية أصل الجانى من أب وان علا ، وفرعه من ابن وان سفل لأنهم أبماضه ، فكما لا يتحمل الجانى فى الدية ، اعتبار للجزء بالكل فى النفس عنه ، والجامع كونه معذورا فعلا يتحمل الجانى أبماضه ، وقد روى النسائى (لا يؤخذ الرجل بجريرة ، أى جبريرة ابنه) وفى رواية لأبى داود فى خبر المراتين السابق (وبرأ الولد) أى من العقل ، وقيس به غيره من الأبعاض . ونجب الدية على العاقلة سواء أكانت الدية قبلية أم كثيرة . ويقدم فى تحمل الدية فى احصية الاقرب ، فالأقرب على الأبعد منهم ، فان لم يوف الاقرب بالواجب بأن بقى منه شيء فيوزع الباقي على من يليه ، ويتقدم من ذكر مدن بأبوين على مدل باب كالأرث ، ويجب التسوية بينهما ، لأن الأنثى لا مدخل لها فى تحمل العاقلة فلا تصح للترجيح ، ثم بعد عصبية النسب ان فقدوا ، أو لم يسوف ما عليهم بالواجب يقدم متق للخبر الوارد عن النبى ﷺ (الولاء لحمه كحكمة النسب) فان فقد الملق أو لم يف ما عليهم بالواجب ، تقدم عصبته من نسب غير أصله وان علا ، وفرعه وان سفل يقدم الأقرب فالأقرب لما رواه الشافعى ، والبيهقى (أن عمر قضى على على رضى الله تعالى عنهما بأن يعقل عن موالى صفية بنت عبد المطلب) لأنه ابن أختها دون =

• • • • •
 = ابنها الزبير تمعتق المعتق ، ثم عصبه كذلك . ثم معتق معتق الأب وعصبته ، فان لم يوجد يتحمل معتق الجد ثم عصبته كذلك أي حيث ينتهي الأثر .
 ولا محفل لأهل الصنعة والوقوف في تحمل الدية : لا إذا كانوا أقارب .

قالوا : وعتيق المرأة - الجاني - تمقه عاقلها ولا يضرب عليها ، ومعتقون كمعتق واحد ، فيما عليه كل سنة وكل شخص من مصبة كل معتق يتحمل ما كان يعمل ذلك المعتق في حياته من نصف أو ربع .

قالوا : ولا يحفل عتيق عن معتقة في الظاهر ، كما لا يرث - وقيل : يحفل لأن النعم للنصرة والاعانة ، فان فقد العاقل ممن ذكر أو وجد وأم يعرف ما عليه انواجب عقل ذوا الأرحام ان قلنا بثوريته . ثم يحفل بيت ماء المسلمين - الجاني المسلم كما يرثه ، وللحديث الوارد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه : (اذا وارث من لا وارث له ، اعقل عنه واداه) أخرجه أبو داود والذسائي . فان نقد بيت المال بان لم يوجد فيه شيء ، أو لم ينتظم أمره بهيلولة الظلمة دونه ، أو لم يعرف بيت المال فتجب 'الدية' كلها ، أو الباقي منها على الجاني في مال في الأصح . بناء على أنها تلزمه ابتداء ثم تتحملها العاقلة ، فتجب عليه الدية صياغة للحق من الضياع ، فلا يسقط كيلا يضيع دم المسلم هدرا ، وتؤجل على الجاني اذا وجبت عليه ، فيؤخذ منه ثلث الدية عند الحول ، ولومات في أثناء الحول يحل الأجل على الأصح قالوا : وتؤجل على العاقلة دية نفس كاملة بإسلام وحرية ، وذكورية ، ثلاث سنين ، في آخر كل سنة ثلث من الدية ، لما رواه البيهقي من قضاء عمر ، وعلى رضى الله عنهما وعزاء الشافعي الى قضاء النبي ﷺ ، وانما تؤخذ في آخر كل سنة ، لأن المنافع كالزرع والثمار ، ونتاج الأبل تتكرر كل سنة ، فاعتبر مضيتها وليجتمع عندهم ما يتوقعونه ، فيواسون عن تمكن .

وتؤجل دية الذمي على الأصح سنة ، لأنها قدر ثلث دية المسلم ، وقيل : تؤجل ثلاثا لأنها بدل نفس مضترة ، وتؤجل دية امرأة مسلمة سنتين في آخر الأولى منهما ثلث من دية كاملة والباقي آخر السنة الثانية ، وقيل : تؤجل ديتها ثلاث سنين ، وتحمل العاقلة الجنائية على العبد من الحر في الظاهر ، ففي آخر كل سنة يؤخذ من قيمته قدر ثلث دية ، وقيل : تؤخذ كلها في ثلاث سنين لأنها بدل نفس مضترة .

ولو قتل شخص رجلين فتؤجل ديتهما على عاقلته في ثلاث سنين ، لأن الواجب ديتان مخففتان ، وقيل : تؤجل ديتهما في ست سنين ، في كل سنة قدر سدس دية ، لأن بدل النفس الواحدة يضرب في ثلاث سنين فيزداد للأخرى مثلاً .

ولو قتل شخص امرأتين قتل ديتهما على عاقلته في سنتين ، والإطراب كقطع اليدين ، والحكومات ، وأروش الجنائيات تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة ، فان إرام الواجب على دية نفس كقطع اليدين والرجلين ففي ست سنين ، وقيل : تؤخذ كلها في سنة =

« بالغة ما بلغت لأنها ليست بدل النفس حتى تؤجل .
 قالوا : وتؤجل دية النفس من الزهوق : لأنه وقت استقرار الوجوب ، وأجل دية غير
 النفس ، كقطع يد أندملت من ابتداء الجنائية : لأنها حالة الوجوب ، أما إذا لم يندمل ، بأن
 سرت من عضو إلى عضو ، كأن قطع أصبه فسرت إلى كتفه ، فأجل أرش الأصبع من
 قطعها ، ولكف من سقوطها .

ومن مات من الغفل في أثناء سنة سقط من وجب تلك السنة ، ولا يؤخذ من تركته
 لأنها مواساة .

ويشترط فيمن يعقل — المذكورة — وعدم الفقر . والحرية ، والتكليف ، واتفاق الدين ،
 فلا يفعل فقير ولا رقيق : ولا صبي ، ولا مجنون ، ولا أنثى ، ولا مسلم عن كافر ،
 وعكسه ، وبمثل يهودي عن نصراني ، وعكس . في الأصح : ويجب على الغني نصف دينار
 على أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل الفضة ، وهو سنة منها ، لأن ذلك أول درجة
 المواساة في زكاة النقد : وانزيادة عليه لا ضابط لها ، ويجب على المتوسط من المائلة ،
 ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم ، لأنه لا واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه وبين الغني الذي
 عليه نصف دينار كل سنة من الثلاث ، لأنها مواساة تتملق بالحوال فتكرر بتكرره كالزكاة ،
 فجميع ما يلزم الغني في الثلاث سنين دينار ونصف ، والمتوسط نصف وربع . وقيل : هو
 واجب الثلاث ، والمعتبر مقدار نصف الدينار ، وربعه لا عينهما ، والغني والمتوسط يعتبران
 آخر الحول . لأنه حق مالي متملق بالحوال ، ومن أصر في الحول سقط ، فلا يلزمه شيء ،
 لأنه ليس أهلاً للمواساة بخلاف الجزية ، لأنها كالاجرة لسكنى دار الإسلام ، ولو ادعى
 الفقر بعد الغني حلف ولا يكلف البينة ، والغني هو من يملك فاضلاً عما يبقى له في الكفارة
 عشرين ديناراً أو قدرها .

الملكية — قالوا : المائلة عدة أمور وهم أهل ديوانه إن كان الجاني من الجند ولو كانوا
 من قبله شتى فإن نقص أهل الديوان عز سبعمائة — بناء على أن أقل المائلة سبعمائة
 — ضم اليهم عصابة الجاني الذين ليسوا معه في الديوان ، فإن لم يكن ديوان ، أو كان
 وليس الجاني منهم ، أو لم يملوا أرتزتهم المعينة ، فتجب الدية على العصمة الأقرب
 فالأقرب ، على ترتيب النكاح ، فلذا كمل من الأبناء سبعمائة فلا يدفع أولادهم شيئاً ، وإن
 نقص كمل من أبناء الأبناء ، وهكذا ، والجدي يؤخر عن بنى الأخوة هنا ، فإن لم توجد
 عصابة ، أو وجدت ولم توف بالواجب ، فالمائلة هم الموالى الأعلون ، وهم المحتون
 — بكسر التاء لأنهم عصابة سبب وهم كمصه النسب لقوله يؤجل في الحديث (: الولاء لهمة
 كلمته النسب) ولقولهم : الولاء عصابة سببها : همة الحق . ويقدم الأقرب فالأقربون حيث
 لم يوجد من الأعلى ، فإن لم يوجد ، فمائلته بيت المال ، إن كان الجاني مسلماً . لأن بيت =

الاسباب التي تحل القتل

وقوله تعالى : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » تفسير لقوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » وظاهر الآية أنه لا سبب لحل القتل الا قتل المظلوم ، ولكن الأحاديث تقتضى ضم شيتين آخرين اليه ، وهما الكفر بعد الايمان ، والزنا بعد الاحصان ، ودلت آية أخرى على حصول سبب رابع وهو قطع الطريق ، قال تعالى : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا » ودلت آية أخرى على حصول خامس وهو الكفر ، قال تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر » . واختلف الفقهاء في أشياء أخرى منها ترك الصلاة ، والواط ، والقتل بالسر .

= المال لا يعقل عن كفر ، فان لم يكن بيت المال قد تسط على الجاني ، ان كان ممن يعقل : بان كان ذكراً ، بالنا ، عاقلاً ، مليئاً .

ولا يتحمل أهل الصنعة والسوق في الدية الا اذا كانوا اعراب . وعاقلة الذمي ذو ديته ، وهو من يحمل معه الجزية ، اذا لو كانت عليه ، وان لم يكونوا من اقرابه ، فالنصراني يعقل عنه العسارى الذين في بلده ، لا اليهود ، وعكسه ، ويعقل كل من تلزمه الدية من أهل ديهوان ، أو عسبة ، ومساوى ، وذمي ، ان تملكوا الينا . على قدر طاقته ، ويعقل عن صبي ، مجنون ، وامرأة ، وفقير ، وغارم ، اذا جنوا ، فتهرم عاقبتهم عنهم ، والعبر في العسبا ، والجنون ، ومسددهما ، والعسر ، والبسر ، والغنية ، والحضور ، وقت التوزيع على المعلقة ، فما وجدت فيه الأصناف وقت التوزيع وزع عليه . والا فلا ، فان قدم غائب غيبة انقطاع وقت التوزيع ، فلا تضرب عليه بعد قدومه المتأخر عن التوزيع . فان أهر فقير ، أو بلغ صبي ، أو عقل مجنون : أو انتصت ذكورة خنثى بعد التوزيع فلا شيء على واحد منهم ، وتحمل الدية بالموت والافلاس ، فاذا ماتت المعلقة ، أو واحد منها ، أو أنلس فيحل ما كان منجماً عليهم أو عليه ، ولا دخول لبدوى من عسبة الجاني مع حضري ولا شامي مع مصري ، وكذا الحجاز واليمن . أما أهل اقليم واحد حضر مثلاً فيمضونون فلذا لم تكن المعلقة من أهل بلد ضم اليها ما قرب منها العسبة .

قالوا : وتنقسم الدية الكلمة لمسلم . أو غيره ، ذكراً ، أو أنثى عن نفس أو طرف في ثلاث سنين من يوم الحكم . والثالث كدية الجائفة في سنة ، والثلاثان كجائفتين في سنتين ، والنصف في سنتين في كل سنة ربع ، وثلاث الأرباع تنجم في ثلاث سنين ، في سنة ربع ، والمعلقة الذي لا ينضم اليه ما بعده سبعمائة رجل . فاذا وجد من العسبة هذا العدد فلا يضم اليهم الموالي . وان نقصوا عن هذا العدد لو كانوا اغنياء ضم اليهم ما يكملهم من الموالي ، وهكذا .

قالوا : أن الجاني لا يحل مع المعلقة ، لأن المعلقة ، هي سبب تجزئة على الخطية .

معنى الآية « فلا يسرف في القتل »

وقوله تعالى « فلا يسرف في القتل » أنه لما حصلت عليه سلطة استيفاء القصاص أو الذية فلا يقدم على استيفاء القتل بل يكتفى بأخذ الذية أو يميل إلى العفو ، أى فلا يصير مسرفاً بسبب إقدامه على القتل .

ويصير معنى الآية ، الترغيب في العفو ، والاكتفاء بالدية ، كما قال تعالى : « وإن تطوبوا أقرب للقتل » .

وقيل الاسراف في القتل هو أن الولي ، كان يقتل القاتل ، وغير القاتل ، وذلك لأن الواحد منهم إذا قتل واحداً من قبيلة شريفة ، فأولياء ذلك المقتول كانوا يقتلون خلفاً من القبيلة الدينية ، ولا يكتفون بقتل القاتل ، فنهى الله تعالى عنه وأمر باقتصاص على قتل القاتل وحده من غير تعد ، وقيل الاسراف في القتل ، هو أن لا يرعى بقتل القاتل ، فإن أهل الجاهلية كانوا يقصدون اشراف قبيلة القاتل ، ثم كانوا يقتلون منهم قوماً معينين ، ويتركون القاتل الساقط .

وقيل الاسراف : هو أن لا يكتفى بقتل القاتل ، بل يمثل به ، ويقطع أعضائه ويمزق جسده ، قرأ الاكثرون (فلا يسرف) بالياء ، ويكون الضمير للقاتل الظالم ابتداءً — أى فلا ينبغي أن يسرف ذلك الظالم ، وأسرافه ، عبارة عن إقدامه على ذلك القتل الظلم .

معنى قوله تعالى « أنه كان منصوراً »

وقوله تعالى : « أنه كان منصوراً » فيه ثلاثة أوجه :

الأول : كأنه قيل للظالم المبتدئ بذلك القتل على سبيل الظلم ، لا تفعل ذلك . فإن ذلك المقتول يكون منصوراً في الدنيا ، والآخرة . أما نصرته في الدنيا فيقتل قاتله ، وأما نصرته في الآخرة ، فبكثر الثواب له ، وكثرة المقاب لقاتله .

الثاني : أن هذا الولي يكون منصوراً في قتل ذلك انقائظ الظالم ، فليكتف بهذا القدر فإنه يكون منصوراً فيه ، ولا ينبغي أن يطمع في الزيادة منه ، لأن من يكون منصوراً من عند الله يحرم عليه طلب الزيادة — وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قلت لحلى كرم الله وجهه ، (وأيم الله ليظهرن عليكم ابن أبي سفيان ، لأن الله تعالى يقول : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ») .

الثالث : أن هذا القاتل الظلم ، ينبغي أن يكتفى باستيفاء القصاص منه ، وأن لا يطلب الزيادة عنه .

فان قيل : وكيف من ولي مظلوم لا يصل إلى حقه ؟

قلنا : المونة تكون بظهور الحجة تارة ، وباستيفائها أخرى ، وبمجموعها ثالثة ، فأيهما كان فهو نصر من الله سبحانه وتعالى ، فالله نصره بوليّه من بعده .

قال الضحاك : هذا أول ما نزل من القرآن في شأن القتل ، وهي مكية .
ويشترط لوجوب القصاص ، أو الدية في نفس القتيل أو بدنه ، أو يقصد للقتل أو
الشخص بما يقتل غالبا ، أو تصدهما بما لا يقتل غالبا ، أو تسبب في قتله بفصل منه
ويشترط في القتل كونه معصوما ، ويشترط في القاتل كونه مكلفا .

حق السلطان على القاتل

ولا يقال : إذا عفا أولياء الدم عن القاتل كان إطلاقه خطرا على الأمن ؟ إنما نقول :
إن ولي الدم في الغالب يصر على القصاص ، وإذا فرض عفا عنه ولكن رأى الحاكم أن
إطلاقه يهدد الأمن العام ، فله أن يعززه بما شاء ، وله أن يجيله تحت المراقبة ، التي
تحول بينه وبين العدوان حتى يتحقق ، من حسن سلوكه .
وقد اختلف العلماء في القاتل عمدا إذا عفا عنه أولياء الدم هل يبقى للسلطان فيه حق
أم لا ؟ فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) .

اختلاف ورثة الدم في العفو

اتفق الفقهاء على أن المقتول عمدا ، إذا كان مسلما معصوما الدم ، وكان القاتل مكلفا
عقلا ، ولم يكن أبيا ولا جدا للمقتول ، وكان له أولاد ذكور كبار عقلاء ، وحضروا مجلس
القضاء وطلبوا بالقصاص ، فإنه يجب على الحاكم تنفيذ الحكم من غير تأخير ، إلا إذا
كان الجاني امرأة حاملا ، فإنه يؤجل العفو ، حتى تضع حملها ، وترضع مولودها .
وإن تنازلوا عن القصاص ، وطلبوا الدية وجبت لهم الدية ، ولو بغير رضا الجاني ، أما
إذا اختلفوا في العفو فطلب بعضهم القصاص ، وعفا البعض الآخر عن الجاني ، فإنه يسقط
القصاص ، وتجب الدية في مال القاتل ، وتقسم على الورثة ، وإن لم يرث باقي الورثة ، لأن
القصاص لا يتجزأ ، ويطلب فيه جانب السقوط لحقن الدماء ، لصرمة دم الأدمى . ولأن
الحدود تدرأ بالشبهات ، وهذه شبهة في إقامه القصاص على القاتل .
أما إذا كان الورثة نساء ورجالا ، واختلفوا في العفو ، أو إقامة الحد والقصاص ،
أو أخذ الدية فإنه يجب أخذ قول كل وارث في الاعتبار إسقاط القصاص ، وإسقاط حقه من الدية
وفي أخذ حقه والتمسك به فالصغير والكبير . وذكر الأئمة والخلفاء منهم والحاضر سواء

(١) الملكية ، والحنفية — قالوا : إن للحاكم حقا على القاتل إذا عفا عنه ألياء الدم
وله أن يجلده مائة جلدة ، ويسجنه سنة كاملة .
الشافعية ، والحنابلة — قالوا : لا يجب على الحاكم شيء من ذلك إلا أن يكون القاتل
معروفا بالشر والأذى ، فيجوز للإمام أن يؤدبه على حسب ماهرى ، بالعص ، أو
الضرب ، أو التائب ، وحبسهم في ذلك ظاهر الشريعة .

في استحقاق ولاية الدم عن المقتول عمدا . لأن الدم كالدية (١) .

(١) الملكية — قالوا : يسقط القصاص ان عفا رجل من المستحقين حيث كان العافي مساويا في درجة الباقي من الورثة ، والاستحقاق ، كابنين ، أو عمين ، أو أخوين ، وأولى ، ان كان العافي أعلى درجة كمفو ابن مع أخ ، فان كان العافي أنزل درجة من الباقيين ، لم يعتبر عفو ، كمفو أخ مع ابن للمقتول ، وكذا ان كان العافي لم يساو الباقي ، في الاستحقاق كاخوة الام ، مع اخوة الاب ، لأن الاستيفاء حق للمغاصب الذكر ، فلا دخل فيه لزوج ولا لأخ ولا لأم ، أو جد لها ، ويتقدم الأقرب فالأقرب ، فيتقدم ابن نائيه ، الا انجد الأدنى ، والاخوة فسيان في القتل والمفو ، ولا كلام للجد الأعلى مع الاخوة .

أما اذا كان القاتل بالدم نساء فقط ، وذلك لعدم مساواة عاصب لهن ، في الدرجة ، بان لم يوجد أصلا ، أو وجد ، وكان أنزل ، فالبنت ، وبنت الابن ، أحق من الأنت في عفو ، وضده ، فمقتى طلبت القصاص الثابت ببينة ، أو اعتراف ، أو المفو عن القتل فيها ، ولا كلام للاختلاف ، ان كانت مساوية في الارث ، ولا شيء لها من الدية ، أما لو احتاج القصاص لتقسمة ، فليس لهما ان يتقسما ، لأن النساء لا يقسمن في العمد ، بل المصبة فقط ، فحيث أقسموا ، وأرادوا القتل ، وعفت البنت فلا عفو لها ، والقول للمصبة في القصاص ، وان عفوا . وأرادت القتل ، فلا عفو لهم هم . والقول لها في طاب القصاص ، فلا عفو باجماع الجميع عفا بعض البنات ، وبعض ما هم .

وان عفت واحدة من البنات ، أو بنات ابن ، أو أخوات ، ولم يكن عاصب ، أو كان ، ولا كلام ، تكون البنت أعلى درجة منه ، والقتل ثابت بالبينة ، أو الاقرار ، فنذر الحاكم العدل في الصواب ، من امضاء لعفو بعض البنات ، أو رد لعفوهن لأنه بمنزلة العاصب ، لذ يرث الباقي من الشركة لبنت المال .

وفي اجتماع رجال ونساء أعلى درجة منهن ولم يحزن الميراث ، لم يسقط القصاص الا بعفو الفريقين ، فمن أراد القصاص من الفريقين ، فالقول قوله ، أو ببعض من كل من الفريقين ، ومهما عفا البعض من المستحقين للدم ، مع تساوي درجاتهم ، بعد ثبوت الدم مطلقا ببينة أو غيرها ، فانه يسقط القصاص ، وإذا سقط فلن يبق من الورثة من لم ينف ، وله التكلم ، في نصيبه من دية عمد ، وكذا لو عفا جميع من له التكلم مرتباً سقط حقه من الدم ، ومن الدية ، وما بقى منها يكون لمن بقى من له التكلم ، ولغيره من بقية الورثة ، كالزوج أو الزوجة ، أو الأخوة ، وما بقى من لا تكلم له بأخذ نصيبه من الدية ، كولدتين ، لأنه مال ثبت بعفو الأول ، بخلاف لو عفا في فور واحد ، فلا شيء لمن تكلم له ، كما اذا كان من له التكلم واحدا ، وعفى ، كإرثه للدم ، كما لو قتل أحد ولديه . أباه ، ثم مات غير القاتل ، ولا وارث له سوى القاتل ، فقد ورث القاتل دم نفسه كله ، وكذا لو ورث القاتل بعض الدم ، كما لو كان غير القاتل أكثر من واحد ، مات أحدهم عن القاتل .

موت القاتل

من قتل آخر متعمداً ، ووجب عليه النصاص ثم مات بعد ذلك بأجله من غير تعد ، سقط حق ولي الدم عن النصاص والدية جميعاً ، ولا شيء على ورثة القاتل لمساوات محل الاستيفاء ، وذلك عند الحنفية والمالكية أما الشافعية والحنابلة فانظر رأيهم أسفل الخط (١) .

عفو المقتول عمداً عن دمه قبل موته

إذا عفا المقتول عن دمه في القتل العمد قبل موته غلب ذلك آراء المذاهب (٢) .

وغيره ، فقد ورث القاتل بعض دم نفسه ، فيسقط النصاص . وإن بقي من الورثة نصيبه من الدية ، هذا أن استقل الباقي بالمعفو : أما لو عفى من يستقل بالمعفو فلا يسقط القود عن ورث قسماً ، إلا بعفو الجميع ، أو بعض من كل ، كما لو قتل شقيق أخاه وترك المقتول بنات ثلاثة أخوة أشقاء غير القاتل فمات أحد الثلاثة ، فقد ورث القاتل قسماً ، ولا يسقط القود إلا بعفو الجميع ، أو بعض من كل .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا : إذا مات القاتل عمداً بعد جنائته ، ولا يسقط الحق عنه بل تبقى الدية في تركته ، وترد إلى ورثة المقتول ، ولهم الحق في أخذها ، أو المعفو عنها ، وذلك لأن الواجب أحدهم عندهم ، فإذا استحال تحقيق القود ، وجبت الدية ، حتى لا يهدر دمه ، كالوالد إذا قتل ولده أو عبده ، وتعمد الاستيفاء بالنصاص بغلته ينتقل إلى الدية .

(٢) المالكية — قالوا : إذا قاتل البالغ ، العاقل ، والمصوم الدم ، لإنسان : إن قطنه أبرأته من دمي فقتله ، فإنه لا يسقط القود عن قاتله ، وكذا لو قال له بعد أن جرحه ، ولم ينفذ مقتله : أبرأته من دمي ، فلا يسقط النصاص ، لأنه أسقط حقاً قبل وجوبه ، بخلاف ما إذا أبرأه من دمه بعد انفاذ مقتله ، أو قال له : إن مت فقد أبرأته ، فإنه يبرأ ، ولو كان قبل انفاذ مقتله ، ولكن لأبد من كون البراءة بعد الجرح ، وللولى حق النصاص ، أو المعفو مجانياً ، أو على الدية إن رضى الجاني بها ، فإن لم يرض الجاني بالدية ، خير : الأولى بين أن يقتصر من القاتل ، أو يعفو عنه بغير عوض ، وإن عفا عن الجاني ولم يقبده عفو بذية ، ولا غيرها ، فيقفى بالمعفو مجرداً عن الدية ، إلا أن تظهر بقرائن الأحوال أراقتها مع الدية حال المعفو ، ويقول : انما عفوت لأخذ الدية ، فيصدق بيمينه ، ويبقى الأولى بعد جلعه على حقه في النصاص أن امتنع الجاني عن دفع الدية . والا دفعها ، وتم التحفو كما تطلب الأولى .

الشافعية — قالوا : إن قال حر مكلف ، رشيد ، أو سفيه ، لرجل آخر : اقتلع يدي مثلاً ففعل الأجنبي فهو هذر ، لا نصاص فيه ، ولا دية ، ولا ذنبيه ، لأنه أسقط حقها اختياراً .

= فإن سرى الجرح للنفس فمات أو قال له ابتداء : اقتلني ، فقتله فهو هدر في الأظهر من المذهب للأذن في ذلك الفعل .

وقيل تجب الدية على القاتل ، والخلاف مبني على أن الدية تثبت للميت ابتداء في آخر جزء من حياته ثم يتلقاها الوارث ، أو على أن الدية تثبت للوارث ابتداء عقب هلاك المقتول ؟ إن قلنا بالأول وهو الأصح لم تجب الدية في حال السراية ، لأنه أذن فيما يملك ، والا وجبت ، ففي صورة القطع تجب نصف الدية ، لأنه الحادث بالسراية ، وفي حالة الأمر بالقتل ابتداء تجب الدية ، وعلى القول الأول تسقط الدية ، وإن تجب الكفارة ، فإن الكفارة تجب على الأصح لحق الله تعالى والأذن لا يؤثر فيها ، فتجب على كل حال ، ولو قال له : اقتلني والا فذلك ، فقتله ، فلا قصاص ، ولا دية في الأظهر .

ولو قطع عضو من شخص يجب فيه القود ، فعفا المقطوع عن قود ، وأرشه ، وإن لم يسر القطع بأن اندمل فلا شيء ، من قصاص ، أو أرش ، لاستقاط الحق بعد ثبوته .

وإن سرى القطع للنفس ، فلا قصاص ، في نفس ولا طرف ، لأن السراية تولدت من معفو عنه ، فصارت شبهة واقعة للقصاص . أما إذا سرى إلى عضو آخر فلا قصاص فيه وإن لم ينف عن الأول ، وأما أرش العضو في صورة سراية القطع للنفس ، فإن جرى من المخطوع في لفظ المعفو عن الجاني ، لفظوصيته ، كان قال بعد عفوه عن القود ، أو صيبت له بأرش ، هذه الجنائية فوصيته للمقاتل ، أو جرى لفظ إبراء أو إسقاط ، أو جرى عفو عن الجنائية ، سقط الأرش قطعا ، وقيل : ما جرى من هذه الثلاثة وصيته ، لاعتباره من الثلث ، وتجب الزيادة على أرش العضو المعفو عنه إن كان إلى تمام الدية للسراية ، سواء تعرض في عفوه لما يحدث منها ، أم لا ، وفي قول : إن تعرض في عفوه عن الجنائية لما يحدث منها سقطت تلك الزيادة ، والأظهر عدم السقوط ، لأن إسقاط الشيء قبل ثبوته غير منتظم ، فلو سرى قطع العضو المعفو عن قوده وأرشه كأصبع ، إلى عضو آخر ، كباقي الكف ، فاندمل القطع ، ضمن دية السراية فقط ، لأنه إنما عفا عن موجب جنائية موجودة فلا يتناول غيرها ، ومن له قصاص نفيس بسرية قطع طرف ، كان قطع يده فمات بسراية ، لو عفا وليه عن النفس ، فلا قطع له ، لأن المستحق القتل ، والقطع طريقه ، وقد عفا عنه ، أو عفا وليه عن الطرف ، فله جز الرقبة في الأصح ، لأن كلا منهما حقه ، والثاني المنع ، لأنه استحق القتل بالقطع الساري ، وقد عفا عنه .

ولو حمله الولي ثم عفا عن النفس مجانا ، أو بعوض ، فإن سرى القطع إلى النفس ، ظهر بطلان المعفو ، ووقعت السراية قصاصاً ، لأن السبب وجد قبل المعفو ، وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه المعفو ، وإن لم يسر قطع الولي ، بل وقت ، فيصح عفوه ، لأنه أذن في سقوط القصاص ، ويستقر العضو المعفو عليه ، إذ لم يستوف بالقطع تمام الدية ، ولا يلزم الولي بقطع اليد شيء .

== ولو وكل الولي غيره في استيفاء القصاص : ثم عفا - فاختص الوكيل جاهلا بذلك ، فلا قصاص عليه لعذره والأظهر وجوب الدية ، لأنه بان أنه قتله بغير حق ، فقتب على الوكيل دية مغلطة ، أورثه الجاني ، لا للموكل ، والأصح أن الوكيل لا يرجع بالدية على الثاني - أمكن الموكل اعلام الوكيل بالمفو أم لا - لأنه محسن بالمفو ، ولو وجب قصاص عليها فنكحها عليه جاز وسقط ، فإن غارق قبل الوطء ، رجم بنصف الأرض .

الحنفية ، والحنابلة - قالوا : إذا عفا المقتول عن دمه ، في القتل المعد جاز ذلك على الاولياء ، ويسقط القصاص عن القاتل . ولا يجب شيء لورثته من بعده ، لأن العن نذى جمل للوئى انما هو حق المقتول أولا ، فغاب فيه النوارث منابه ، وأقيم مقامه ، فكان المقتول أحق بالخيار من الذى أقيم مقامه بعد موته .

وقد أجمع العلماء على قوله تعالى : « فمن تصدق به فهو كفارة له » أن المراد في الآية الكريمة هو المقتول ، يتصدق بدمه . وذلك في حالة أصابته قبل موته ، وإنما اختلفوا على من يسود الضمير في قوله تعالى : « فهو كفارة له » فقول : يعود الضمير على القاتل لمن رأى له ثوبة .

وقيل : يعود الضمير على المقتول الذى تصدق على قاتله بدمه ، أو القود من أطرافه في الجراحة ، فيكون هذا التصديق كفارة لذنبه وخطياه ، إذا عفا عن ذنبه ، أو عن جرحه - فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما في قواء تعالى : « فمن تصدق به » يقول : فمن عفا عنه وتصدق عليه ، فهو كفارة للمطلوب ، وأجر للمطالب .

وروى عن جابر بن عبد الله في قوله تعالى « فمن تصدق به فهو كفارة له » للمجرور ، فيهدم عنه من ذنبه بقدر ما تصدق به وهكذا . وروى عن الشعبي عن رجل من الانصار عن النبي ﷺ في قوله : (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال : (هو الذى تكسر سنه ، أو تقطع يده ، أو يقطع الشيء منه ، أو يجرح في بدنه فيمفو عن ذلك) قال : (فيحط عنه خطياه ، فإن كان ربع الدية فربع خطياه ، وإن كان الثلث ، فثلث خطياه ، وإن كانت الدية ، حطت عنه خطياه كذلك) .

وروى الامام أحمد : أن حدثنا يونس بن أبى اسحاق ، عن أبى السفر قال : كسر رجل من قريش سن رجل من الأنصار ، فاستعدى عليه معاوية ، فقال معاوية : انا سنر ضيه فالح الأنصارى فقال معاوية : شأنك بصاحبك ، وأبو الرداء جالس ، فقال أبو الرداء : سمعت رسول الله ﷺ يقول (ما من مسلم يصاب بشيء من جسده ، فيتصدق به ، الا رفعه الله به ، درجة ، وحط به عنه خطية) فقال الأنصارى : (فأنى نذ عفو ؟)

ومن قطع يد رجل فمطا بالقطوع يده ، عن القطع ، ثم مات بعد ذلك ، فعلى القاطم الدية في ماله عند الأحناف ، وإن عفا عن القاطم وما يحدث منه ، ثم مات من ذلك فهو عفو عنه .

الصلح في القتل عمدا على مال

اتفق الأئمة على أنه إذا اصطاح القاتل وأولياء القاتل على مال سقط القصاص ، ووجب المال ، قليلا كان أو كثيرا ، زائدا على مقدار الدية (١) لقوله تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف ، وأداء إليه بإحسان » نأى ما قيل : أن الآية نزلت في الصلح ، أى فمن جهة أعطى من جهة أخيه في الدين المقتول شيئا من المال ، بطريق الصلح عن مجاملة وحسن معاملة .

ولأن القصاص حق ثابت للورثة يجري فيه الاسقاط عفوا ، فكذا تمويضا ، لاشتماله على احسان الاولياء ، واحياء القاتل ، فيجوز بالتراضي ، والتليل والكثير فيه سواء ، لأنه ليس فيه نص مقدار فيفوض الى اصطلاحهما كالخلع ، وغيره ، وإن لم يذكروا حالا ، ولا مؤجلا فهو حال ، لأنه مال واجب ، بالمقد ، والاصل في أمثاله الطول ، مثل المهر ، والتمن بخلاف الدية ، لأنها ما وجبت بالمقد .

عفو أحد الشركاء في الدم

إذا عفا أحد الشركاء في الدم ، أو صالحه ، بحتة على عوض ، سقط حق الباقيين في القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ، لأن الدية متجزأة ، لكونها من قبيل الأموال ، فكان

= النفس ، ثم إن كان خطأ فهو من الثلث وإن كان عمدا فهو من جميع المال .
لأن العفو عن القطع ، والشجعة والجراحة ليس بعفو عما يحدث منه ، فإذا وقع شيء من ذلك عفا المجنى عليه عنه بعد الجرح ، ثم سرى ومات بسببه ، فعلى الجاني الدية في ماله خاصة ، لأن سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة مقتومة ، والعفو لم يتناول به بمربعه ، لأنه عفا عن القطع ، وهو تجر القتل لا محالة ، وبالسراية تبين أن الواقع قتل ، لا قطع ، وحقه فيه ، فما هو حقه أم يف عنه ، وما عفا عنه فليس بحقه ، فلا يكون معتبرا ، ألا ترى أن الولي لو قال بعد السرية : عفوكم عن اليد ، لم يكن عفوا ، ولو قال المجنى عليه : عفوكم عن القتل ، واقتصد القطع لم يكن عفوا فكذا إذا عفا عن اليد ثم سرى القطع ، وإذا لم يكن معتبرا وجب الضمان .

والقياس يقتضى القصاص ، لأنه هو الموجب للممد ، ألا أنا تركناه ، لأن مسورة العفو أوردت شبهة ، وهي درائة للعدو ، فتجب الدية في ماله .

(١) الملكية — قالوا : يجوز صلح الجاني مع ولي الدم في القتل الممد ، ومع المجنى عليه في الجرح الممد ، بأقل من الدية ، أو أكثر منها ، حالا ومؤجلا ، بذهب أو فضة أو

لكل واحد منهم نصيب منها بقدر حقه من الارث ، بخلاف القصاص فإنه لا يتجزأ ، فإذا سقط حق البعض سقط حق الباقي فيه .

وأصل هذا أن القصاص حق لجميع الورثة ، وكذا لدية ، لأنهما موروثان كسائر الأموال في الجملة ، بالاتفاق ، فيجب أن يكون للجميع حتى للزوجين (١) ، لأن وجوبهما أولاً للميت ، ثم يثبت للورثة . ولا يقع للميت ، لأن يأن يسند الوجوب الى سببه وهو الجرح ، فكلنا كسائر الأموال في ثبوتها قبل الموت ، ألا ترى أنه إذا أوصى بثلك ماله دخلت دينه فيها ، وتقضى منه ديونه ، وكان الامام على رضى الله عنه يقسم الدية على من أهرز الميراث وكفى به قدوة ، وإذا ثبت ذلك ، فكل من الورثة يتمكن من الاستيفاء ، واللعو ، والزوجية تبقى بعد الموت حكماً في حق الارث ، أو يثبت للورثة بعد الموت مستقداً الى سببه وهو الجرح ، وإذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقي مالا ، لأنه أمتنع بمعنى راحم الى القتال ، وليس للمافى شيء من المال ، لأنه أسقط حقه بفعله ورضاه .

إذا اقتص من الجاني فمات

لو اقتص المجنى عليه من الجاني ، بالقطع مثلاً فمات من أثر القصاص ، بسبب السراية ، من العضو المقطوع ، فلا شيء على المجنى عليه ، لأنه استوفى حقه ، وهو القطع . ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه من سبب القصاص ، اذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه ، فصار كالإمهم . والبزايغ والحجام ، والمأمور بقطع اليد ، ولقوله تعالى « وللمن انتصر بعد ظلمه » ، وذلك عند الشافعية والمالكية والحنابلة وخالف الحنطية لما نظر رأيهم أسفل الخط (٢) .

(١) الشافعية ، والمالكية — قالوا : أنه لاحق للزوجين في القصاص ، والدية . وذلك لأن الوراثة فيما يجب بعد الموت خلافة ، وهي فيه بالنسب ، لا السبب ، لانقطاعه بعد الموت . والزوجية تنقطع بالموت ولأن المالكية يقولون : لاحق للنساء في القصاص ، والدية مما .

والشافعية يقولون : لاحق للنساء في استيفاء القصاص ، ولهن حق اللغو فقط . (٢) الحنفية — قالوا : إذا اقتص المجنى عليه من الجاني ، فسرى القطع الى الجسد ، ومات بسببه تجب الدية للورثة على العاقبة المقتص له ، لأنه قتل بغير حق . لأن حقه القطع ، وهذا وقع قتلاً ، ولهذا لو وقع ظلماً لكان قتلاً ، ويجب فيه القصاص . لأنه جرح أفضى الى فوات الحياة في مجرى المادة وهو مسمى القتل ، إلا أن القصاص سقط للشبهة ، فوجب المال ، بخلاف الامام وغيره ، لأنه مكلف فيها بالفعل أما بتلداً كالامام ، أو عقداً كما في غيره منها ، فالقاضي اذا تغلب القضاء يجب عليه أن يحكم ، فأذا قطع يد السارق فمات من ذلك فإنه لائم عليه ، والواجبات لا تنقيد بوصف السلامة كالرمي الى الحربي ، وفيما نحن فيه من الاستيفاء ، لا وجوب ولا التزام ، إذا هو منسوب الى —

تأخي القصاص للولد الصغير

من قتل وله أولياء صغار وكبار ، فلكبار أن يقتلوا القاتل . ولا ينتظرون حتى يدرن "صغار" ، لأن القصاص حق لا يتجزأ لشبوت بسبب لا يتجزأ ، وهو القرابة يثبت لكل واحد كاملاً . كالولاية في النكاح ، ولثبوت التفرقة بين الصغار ، والكبار الميت من حيث احتمال العفو في الحال وعدمه ، فإن العفو من المائب موهوم حال استيفاء القصاص ، لجواز أن يكون المائب عفا عن حقه في القصاص ، والحاضر لا يشعر به ، فلو استوفى كان استيفاء مع الشبهة ، وهو لا يجوز ، وأما العفو في الصغير فمؤس منه حال استيفاء القصاص ، لأنه ليس من أهل العفو ، وإنما يتوهم العفو منه بعد بلوغه سن الرشد ، والشبهة في المال لا تعتبر لأن ذلك يؤدي إلى سد باب لقصاص . لاحتمال أن يقدم ولي المقتول على قتله . كذلك إذا كان أحد الأولياء مجنوناً يجب على القاضي تعجيل القصاص ، ولا ينتظر شفاؤه من الجنون المطلق . وهو ناذي لا يليق ، وذلك رأي الحنفية والمالكية وخالف الشافعية والحنابلة (١) .

استيفاء الأب لولده الصغير

إذا قتل ولي الصغير ، أو المعتوه ، فالأب — وهو جدد المقتول استيفاء القصاص ، من القاتل نيابة عن المعتوه ، والصغير ، لأنه من الولاية على النفس ، لأن القصاص شرع للقتلى ، ولأب شفقة كاملة ، فيمد ضرر الوالد ضرر نفسه ، فجعل ما يحصل له من التشفي كالحاصل للأب ، فالأب يلي القصاص ، كما يلي الانكاح ، سواء كان شريكه أم لا ، ولأب

= العفو ؟ فيكون من باب الإطلاق والإباحة ، قال تعالى : « وإن عفو أقرب للتقوى » ولو رمى صيداً فأصاب إنساناً ضمن ، كذا هذا

(١) الشافعية والحنابلة قالوا : إذا كان أولياء الدم فيهم صغار وكبار فليس للكبار تعجيل القصاص بل ينتظر ويحبس القاتل ولا يخلو سبيله بكفيل ، حتى يدرك الصغار ، ويبرأ المجنون منهم ، فيكون له الخيار بين القصاص وأخذ الدية ، أو العفو عن الجاني ، أو الصلح على مال . ذلك لأن القصاص مشترك بينهم ، ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزئ ، وفي استيفائهم لكل بطلان حر الصغير ، والمجنون فيجب أن يؤجل القصاص إلى أدراكه ، أو يفوق المجنون ، أما إذا كان يمين الكبيرين ، وكان أحدهما غائباً ، أو كان بين المولين — وليتلقوا على مستوف والافتقرة يدخلها لماجز ، وهذا الخلاف إذا لم يكن في الورثة أب للقتيل ، أما إذا كان فيهم الأب فلهم الاستيفاء بالاتفاق ، لا ينتظرون حتى يدرك الصغير ، لأن الأب له الولاية على النفس .

ولو سبق أحدهم مقتله فالأظهر لا قصاص ، وللباقين قسط الدية في تركته ، وقيل : من المستوفى ، وإن بادر بعد عفو غيره لزمه القصاص .

أن يصلح ، لأنه أنظر في حق المعتوه والصغير ، يعني له أن ينقض عن قدر الأذية ، فإن نقص المال الصالح عليه على قدر الدية يجب كمال دية . وليس له أن ينفو عن القاتل بغير مال . لأنه فيه إبطال حقه ، وذلك أن قتلعت يد المعتوه عمدا . أو يد الصغير . فلاب أن يكون القصاص . وذلك رأى الحنفية والمالكية وخالف الشافعية . والحنابلة - فانظر . بهم في أسد الخط (١) .

واتفقوا : على أن الأب لا يجوز له الاستيفاء عن ولده الكبير . بل يوفى ماله بنفسه .

قتل الوالد بولده

لا يقتل الرجل بابنه لقوله ﷺ : « لا يقاد الوالد بولده » وهو حديث مشهور نقلته الأئمة بالقبول ، فيصلح مخصصا لمعوم الآية الدالة على وجوب القصاص في القتل ، وذلك مثل إخراج قتل الولد عبده ، أو عبد ولده ، ولأن عمر قضي بدين في قتل ابنه ولم ينكر عليه أحد .

ولأن الأب سبب لحياء الولد . فمن المحال أن يستحق له إمناؤه . ولهذا لا يجوز له قتله . وإن وجده في صف الإعداء متقتلا . أو زانيا وهو محصن ، ويجب علم الأب بالوبة للورثة ، ويحرم منها وذلك عند الحنفية والشافعية والحنابلة وخالف المالكية (٢) .

أوجه القتل

اختلف العلماء في أوجه القتل كما اختلفوا في حكم القتل شبه العمد بالظهر أموالهم في المذاهب (٣) .

(١) الشافعية والحنابلة - قالوا : ليس للأب ولا للجد أن يستوفوا ولده الصغير أو المعتوه . (٢) المالكية - قالوا : لا يقاد الأب بالابن إلا أن يضجعه ويذبحه ، أو يجسه حتى يموت ، مما لا عذر له فيه ولا شبهة فإن حذفه بالسيف ، أو بالعصا ، أو بالحجر الكبير غير قصد لقتله ، فلا يقتل فيه ، والجد في ذلك عندهم مثل الأب ، وحجبتهم في ذلك عموم القصاص بين المسلمين ، لا فرق بين الأب وغيره وقاسوه على الرجل إذا زنى بابنته وهو محصن ، فإنه يرجم بالاتفاق ، ولأن الآية في القصاص عممت ، فلا تخصم بخبر الإكحاد ، فإذا ثبت العمد وجب عليه القصاص ، ومن ورث قصاصا على أبيه سقط صرمه الأبوة .

(٣) الحنفية - قالوا : القتل على خمسة أوجه : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، وما أجرى مجرى الخطأ ، والقتل بسبب فالعمد ، ما عمد ضربه بسلاح ، أو ما أجرى مجرى السلاح كالحد من الخشب ، وليطه القصب ، والمرءة المجددة ، والفسار . وشبهه العمد : أن يعتمد الضرب بما ليس بسلاح ، ولا ما أجرى مجرى السلاح كسحقه .

• • • • •
 • إن الهلاك به غالبا كالهجر والعمل الكبيرين: ومذقة القصار . أو لم يكن كالسوط والعصا الصغير : وذلك لقوله ﷺ : « ألا أن قتيلا خطأ العمد . قتل السوط : ولعصا : رواء نمنن ابن بشر رضى الله تعالى عنه . ووجه استدلال به : أنه عليه الصلاة والسلام يمتل قتل السوط والعصا مطلقا شبه عمد ، فتخصمه بالصغيرة إبطالا للاطلاق ، وهو نه جائز .

وإن العصا الكبيرة ، والصغيرة تساويا في كونها غير موضوعتين للقتل ، ولا مستعملتين إلا غالبا . إذ لا يمكن الاستعمال على غرة من المنصود قتله ، وبلا استعمال على غرة يحص القتل غالبا ، وإذا تساويا ، والقتل بالعصا الصغيرة شبه عمد بالاتفاق ، فكذا الكبيرة . فصبرت العمدة نظرا إلى الآلة ، فكان شبه عمد .

النافعية والضابطة — قلوا : شبه العمد ، هو أن يتمد الضرب بما يحصل الهلاك غالبا . كأنعصا الصغيرة وسمى هذا النوع شبه عمد : لاقتصار معنى العمد فيه ، والا لكن عمدا ، واقتصاره إنما يتصور في استعمال آلة لا يدخل بها غالبا كالعصا الصغيرة ، فإن اللحد باستعمالها غير القتل كالتأديب ونحوه ، فتجب الدية لا القصاص ، أما إذا استعمل آلة يقتل بها ، كالضرب بحجر عظيم ، أو خشبة عظيمة ، أو نحوه ، فإنه لا يتمدد باستعمال هذه الأشياء ألا القتل كالحديدة ، والسيف ، فكان قتلا عمدا موجبا للقتل ، قلوا : وقد وقفنا أبو حنيفة بأن القتل بالعمود الحديد موجب للقتل .

وموجب شبه العمد على القولين : الائتم لأنه قتل وهو قاصد الضرب ، والكتابة لأنه خطأ نظرا إلى الآلة تدخل تحت قوله تعالى : « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » الآية ، ولأنه شبيه بالخطأ ، ويجب فيه الدية مغلظة على العاقلة ، وهي مائة من الإبل ، أربعون منها في بطونها أولادها ، وتجب في ثلاث سنين لقضية عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقد روى عنه أنه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين ، ووافق الصحابة من غير نكير من واحد منهم ، فكان كالروى عن الرسول ﷺ لأنه مما لا يعرف بالرأى ، ويتعلق به حرمان الميراث لأنه جزء القتل ، ولشبهة تؤثر في إسقاط القصاص ، دون حرمان الميراث ، فقد روى عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « ألا أن قتيلا خطأ شبه العمد قتل السوط أو العصا ، فيه مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها » رواء الخمسة .

روى الإمام أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : « مثل شبه العمد مثل عقل العمد ، ولا يقتل صاحبه ، وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس ، فتكون دماء في غير شئينة ، ولا حول سلاح » .

المالكية — قالوا : أن الضرب بالعصا ، والحجر الصغيرين عمد ، فإنهم قالوا : اننا =

— لا نعرف ما هو قتل نسبه العمد ، وإنما القتل من غير عمد . سعد وحما . مبهم . ما وقع بسبب من الأسباب أو من غير مكلف . أو غير قاصد للمقتول . أو القتل بما منه لا يقتل في المادة به ، كالسوط ، وهذا لا قود فيه ، وإنما تجب فيه الدية : وقتل العمد ما سواه . إذ لا واسطة بين العمد ، والخطأ في ماله . الأفضل ، فكذا في هذا الغم . وشبه الخطأ أن يتعمد القتل ، ويخطيء القصد ، أو يضربه بسوط لا يقتل منه غالبا ، أو يلكره بيده ، أو يبلطه لطمًا بليغًا ، فيجب القصاص في كل ذلك : فإن تعمد الجاني العمد بقضيب أو سوط لا يقتل به غالبا أو مثقل . كحجر ، أو خنق ، ومنع من طعام حتى مات . أو من شرب حتى مات فالحقود أن قصد بذلك موته : فإن قصد مجرد التعذيب فالدية .

الشامسية — قالوا : الفعل المزهق ثلاثة : عمد ، وخطأ ، ونسبه عمد . ولا قصاص إلا في العمد . وهو قصد النحل والشخص بما يقتل غائبا . جرح ، أو مثقل . قالوا : ويمكن انقسام القتل إلى الاحكام الخمسة ، واجب ، وحرام ، ومكروه ، ومندوب ، ومباح .

الأول وهو الواجب : قتله المرتد إذا لم يقب ، والحربي إذا لم يسلم ، أو يمس يدية ، والثاني — وهو الحرام : قتل المصوم بغير حق . والثالث — وهو المكروه : قتل الغازي قريييه الكافر إذا لم يسب الله ، أو

رسوله ﷺ . والرابع — وهو المندوب : قتل الغازي قريييه الكافر إذا حدث منه سب لله ، أو الرسول ﷺ . والخامس — وهو المباح : قتل الاصنام الأسير ، وهو مفسر فيه .

وأما قتل الخطأ ، فلا يوصف بهرام ، ولا حلال ، لأنه غير مكلف فيما أخطأ فهو قتل الجنون والبهيمة ، فإن فقد قصد أحدهما بأن وقع عليه لمعات ، أو رمى شجرة فأصابه خطأ ، وإن قصد بها لا يقتل غالبا شبه عمد ، ومنه الضرب بسوط ، أو عصا ، فلو غرز ابرة بمقتل فعمد ، ولو غرز فيما لا يؤلم كجلدة علق ، فلا شيء بهال ، ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والمطلب حتى مات . فإن مضت مدة يموت قتله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد ، والا فإن لم يكن به جوع ، وعطش سابق فشبه عمد ، وإن كان به بغير جوع أو عطش ، وعلم الحابس الحال ، وكانت مدة حبسه بحيث لو أضيفت مدة جوعه ، أو عطشه السابق بلغت مدة القاتلة ، فعمد ، لظهور قصد الإهلاك من الرهنك بالعيس ، وأما إذا لم يبلغ مجموع الدتين فذلك فهو كالمولوم بغير شيء سابق ، وإن لم يعلم الحال فهو شبه عمد .

إذا قتل شخص آخر عن طريق غير مباشر مثل السم أو بحجر أو أغراقه

إذا قتل شخص آخر بان سقاء سما أو ضربه بمثل كحجر أو دفعه في الماء فغرق ، أو بالأحراق بالنار ، ففي ذلك تفاصيل المذاهب (١) .

(١) الملكية — قالوا : ان حبس شخص آخر ومنعه الطعام ، أو الشرب حتى مات بسبب ذلك أو خنقه بيده ، فيجب عليه التوبة في كل ذلك ان قصد بذلك موته ، أو علم أنه يموت من ذلك .

ومن سقى غيره سماً في طعام ، أو شراب فمات فعليه القود ، فقد روى عنهم أنه من منع الماء عن مسافر علماً بأنه لا يظل له منعه ، وأنه يموت ان لم يسقه قتل به ، وان لم يقتله بيده ، ومن ضرب غيره بمثل كحجر . أن نفذ الضارب مقتله ، أو لم ينفذه . ومات مغموراً مما ذكر ، بأن ضربه فرغ مغموراً من الضرب ، أو الجرح حتى مات فيقتص منه بلا قسامة . كما لو رفع ميتاً معاذكر ، فان لم ينفذ له مقتل ، وأفاق بعد الضرب ، أو الجرح ، ثم مات لم يقتص الا بالقسامة . وكذلك من طرح معصوماً غير محسن للعموم في نهر ، لعداوة ، أو غيره أو طرح من يحسن للعموم عداوة ، فغرق في ألتالين يجب القصاص والا لم يكن لعداوة ، بل لمبا فتجب الدية . هذا اذا علم أنه يحسنه أو لا يحسنه ، فان جبا ، ذلك فالتقصاص في العداوة ، والدية في اللعاب .

ومن تسبب في الاتلاف كحفر بئر . بأن حفرها بينة فوقع فيها المقصود ، أو وضرم شيئاً مزلق ، أو اتخذ كلباً عقوراً لعين ، وهك المقصود بالبئر وما بعده فيجب القود من التسبب وان هلك غير المقصود ، أو قصدمطلق الضرر فهلك بها أنسان فتجب الدية في الحر المعصوم ، والقيمة في غيره وان لم يقصد ضرراً بالحفر وما بعده ، فلا شيء عليه ، ويكون هدرًا ، وتقويم مسموم لمصرم عالمياً بموته ممتاولة غير عالم فمات يجب القصاص . فان تناولوا علماً بسمه فهو القاتل لنفسه ، وأن لم يعلم المقدم فهو من الخطأ ، ومن رمى على غيره حية ، وهي حية فمات وان لم تلدغه فمات من الخوف فعليه القود ، وان كانت ميتة فتجب الدية ، وكذا ان كان شأنها عدم اللدغ لصفرها ، فان كان على رجسه اللعاب فالدية . وان كان على وجه العداوة فالقود .

ومن أشار على غيره بسلاح كسيف ، ومدفع ، وبندقية ، وهنجر ، فهرب المشار اليه خوفاً منه ، وطلبه المشير في هروبه ، لعداوة بينهما ، فمات بلا سقوط ، فيجب القود بلا قسامة . وان لم يضربه بالقتل ، وان سقط حال هروبه فيقسامة ، لاحتمال موته من سقوطه ، وإشارته فقط بلا عداوة ولا هرب يكون خطأ ، فتجب الدية مخففة على العاقل ، وكذا ان هرب ولا عداوة ومات فدية خطأ .

الشافعية والحنابلة — قالوا : يجب القصاص بالسبب ، فلو شهدا بقصاص فقتل ثم رجعا وقالوا : تعمدنا الكذب فيها ، وعلمنا أنه يقتل ، أو يقطع بشهادتنا لزمهما حينئذ =

= القصاص لأتبعهما تسببا في أهلكه ، بما يقتل غالبا . فأشبه ذلك الآخره الصى . الا أن يحترف الولي بملمه بكنزهما ، فلا قصاص عليهما . لأنهما لم يلجأ إلى قتله . وما ، ولا سرا . فصار قولهم شرطا مضمنا ، فيجب على الولي انقصاص . أما له فال الولي عرف بكنزهما بعد القتل ، فلا يسقط القصاص عنهما .

ولو ضيف بمسوم يقتل غالبا ، أو ناوله صبيبا غير مميز . أو مجسوما فأكله فمات منه ، وجب القصاص عليه أو ضيف به بالغ عاقلا . ولم يعلم أنصيف بالسلم حال الطعام ، فدية ولا قصاص ، لأنه تناول به اختياره من غير الجاء ، وقيل : يجب القصاص . واستدلوا بأن النبي ﷺ أمر بقتل المرأة اليهودية التي سمت له لشاة بخير ، فمات منها بشر بن وائل بن منقر ، أما إذا علم أنصيف حال الطعام . فلا شيء على المضيف قطعا ، لأنه المهلك نفسه . ولا يجب على المجنى عليه معالجة الجنية بما يدفعها ، فلو ترك المجرع علاج جرح مهلك له . فمات منه وجب القصاص ، جزما على الجراح ، لأن البرء غير موثوق به لو عولج ، والجراحة في نفسها مهلكة : ولو ألقاه في ماء لا يمد مرقا ، كمنسبط فمكت فيه مضطجما حتى هك فهدر أو ماء مفرق لا يخلص منه إلا بسباحة ، فإن لم يصننها ، أو كان مكتوبا ، أو زمنا تعمد ، وإن أمكنه النخل من بسباحة مثلا ، ولكن منع منها عارض ، كريح ، وموج ، فهلك بسبب ذلك ، فشبه عمد نجب دية ، وإن أمكن .

التفلس من السرقة فتركها ، فلا دية في الأظهر .

وإن ألقاه في نار يمكن معها الخلاص منها فمات فيها حتى مات في الدية قولان ، وقيل : تجب الدية في الالتقاء في النار ، بخلاف الماء . لأن النار تحرق بأول ملاقاتها ، ونؤثر قروحا قاتلة ، بخلاف الماء ، ولو هضر بشرا هدره فيها آخر ، والردية تقتل غالبا ، أو ألقاه من شاطئ ، فتلقاها آخر فقدته بقصاص على القاتل في الأول ، والردى في الثاني ، والقاد في الثالث ، ولو ألقاه في ماء مفرق لا يمكنه الخلاص منه كجبه البحر ، فالتعمد . حوت وجب القصاص في الأظهر ، لأنه هلك بسببه . ولا نظر إلى جهة الهلاك ، كعب أو ألقاه في بحر مهلكة في أسفلها سكن لم يعلم بها الملقى فهلك بها .

قالوا : ومحل الخلاف ما لم يرفع الصوت رأسه ويلقعه ، والا وجب القصاص قطعا ، ومحله أيضا إذا كان لا يعلم بالصوت الذي في اللغة ، فإن علم به وجب القود قطعاً . كما لو ألقاه على أسد في زريبة ، أو أمام قطار سريع .

أما إذا ألقاه في ماء غير مفرق ، فالتعمد حوت وهو لا يعلم به الملقى فلا قصاص قطعا ، لأنه لم يقصد أهلكه ، ولم يشعر بسبب الإهلاك كما لو دفعه دفعا خفيفا . فوقع على سكنين فمات ولم يعلم بها الدافع ، فتجب في المثلين دية شبه العمد ، وإن شمره المجنون سلاحا على غيره فقتله ذلك الغير فلا ضمان عليه لأنه قتله دفعا عن نفسه ، وكذلك لو شمر العصى سلاحا على غيره فقتله فلا ضمان لأنه يصير مضمولا على قتله بملكه فأشبهه =

« تألموه ، وكذلك فعل الدابة لو هجعت على إنسان فقتلها فلا ضمان لأنه دفاع عن النفس .
الحنفية — ملوا : من شهر على رجل سلاحا ليلا ، أو نهرا ، أو شهر عليه عصا في
نصر ليلا . أو سير عليه عصا نهرا في طريق غير المصر فقتله المشهور عليه عمدا ، وكان
يساهر عامرا مصا ، فلا شيء عليه ، لقونه عليه الصلاة والسلام : « من شهر على
المسلمين سيف فقد أطل دمه » ولأنه يمدد في نظر الشارع باغ ، فتسقط عصمته ببغيه ،
ولأنه تمين طريقا لدفع القتل عن نفسه ، فجازنه قتله ، لدفع الشر عن نفسه ، ودفع الشر
مباح . أو واجب ، ولأن السلاح لا يلبث فيجتاح إلى دفعه بالقتل ، والمعصاة الصغيرة ،
وان كنت تلبث ، ولكن في الليل لا يلحقه لوث ، فيضطر إلى دفعه بالقتل ، كذلك في
النهار في غير المصر ، في الطريق لا يلحقه اللوث ، وفي الصحراء فإذا قتله كان دمه
هدرا ، ولا ضمان على قاتله .

وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا ، فعليه الدية في ماله ، لأنه
قتل شخصا موصوما ، أو أتلف مالا معصوما حقا لنمالك ، وفعل الدابة لا يصلح مستقلا
وكذا فعلهما وان كانت عصمتها حقتما لعدم اختيار صحيحا ، ولهذا لا يجب القصاص
لتحقق الفعل منهما بخلاف لبالغ العاقل ، لأن له اختيارا صحيحا . وإنما لا يجب القصاص
مع إقتل المعد بسلاح ، لوجود المبيع . وهو دفع الشر عن نفسه . فتجب الدية حتى
لا يهدر دم المسلم الموصوم .

ومن شهر على غيره سلاحا في المصر ، فضره ثم قتله الآخر ، فعلى القاتل القصاص
لأنه ضربه فأنصرف عنه ، لأنه خرج من أن يكون محاربا بالانصراف ، فعادت عصمته
إليه ، ومن دخل على غيره ليلا ، وأخرج السرقة ، فأنبته صاحب الدار ، وقتله ليخلص
المتاع فلا شيء عليه ، ودمه هدر ، لقوله عليه السلام : « قاتل دون مالك » ولأنه يباح له القتل دفاعا
للابتداء ، فكذا استرداد في الانتهاء ، وذلك إذا كان لا يتمكن من استرداد ماله ، إلا
بالقتل .

ومن حفر بئرا في طريق المسلمين ، أو وضع حجرا فتلف بذلك إنسان ، فديته على
عاقلته وان تلف به بهيمة ، فضمانه في ماله ، لأنه متعمد فيه فيضمن ما يتولد منه ، غير أن
العاقلة تتحمل النفس دون المال ، فكان ضمان البهيمة في ماله خاصة ، والقاء التراب ، واتخاذ
الطين في الطريق بمنزلة القاء الحجر ، والخشبة .

وإذا كنس الطريق ، أو رشا ، فمطب أحد بموضع كنسه أو رشه ، لا ضمان عليه ،
لأنه ليس بمعتد فأنه ما أحدث شيئا فيه ، وإنما قصد رفع الأذى عن الطريق ، حتى لو
جمع الكناسة في الطريق ، وتعلق بها إنسان فأنه يضمن دية ، لتعمديه بشئله الطريق
بالكناسة .

ولو وضع حجرا ، فحقاه غيره عن موضعه ، فمطب به إنسان ، فأنضمن على الذي

من مات متأثراً بجراحه

اتفق الائمة : على أن من جرح رجلا عمدا ، فلم يزل صاحب الجرح ملازماً لمراقبه حتى مات من أثر الجراح ، فإنه يجب عليه القصاص ، لوجود السبب ، وهو سفك دم محقون على التأييد عمدا ، ، عدم وجود ما يخلل حكمه : من غفو . أو شبهة تدرأه . فأضيف إليه .

واتفقوا : على أنه إذا تكلفت الدماء ، أن ينفذ القصاص في القتل ألعمد ، فيقتل الحر بالحر ، والانسئ بالانسئ ، والرجل بالرجل ، وانذمى بالذمى ، والمستامن بالمستامن . لقوله تعالى : « يجب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والانسئ بالانسئ » ، فقد جاءت الآية الكريمة مبينة لحكم النوع اذا قتل نوعه ، ولم تتعرض لأحد النوعين اذا قتل الآخر ، فآية محكمة ، وفيها اجمال بينه لقوله تعالى « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » .

وبينه النبي ﷺ حين قتل الرجل اليهودى بالمرأة ، في المدينة ، وحين أمر بقتل المرأة

نساء ، لأن حكم فعله قد انتسخ ، والبالوة ينحرفها الرجل في الطريق . فإذا أمره السلطان بذلك أو أخبره عليه لم يضمن ما تلف به ، لأنه غير معتد حيث فعل ذلك بأمر من 'ه' الولاية في حقوق العامة . وأن كان حفسر البالوة ، أو رفع غطاءها . من أمره فهو معتد . فيضمن ما تلف به ، اما بالتصرف في حق غيره ، أو بالافتيات على رأى الامام : أو هو مباح مقيد بشرط السلامة . وكذا كل ما فعل في طريق العامة ، وإذا حفر البئر في مكانه فلا يضمن لأنه غير معتد ، وكذا اذا حفره في فناء داره : لأن نه ذلك لمصلحة داره والفناء في تصرفه ، ولو حفر في الطريق ومات الواقف فيه جيعا ، أو غما ، لا ضمان على الحائر ، لأنه مات لمعنى في نفسه ، فلا يضاف الى الحفر ، والضمان إنما يجب اذا مات من الوقوع .

ومن غرق صبيا ، أو بالغا في البحر فلا قصاص عليه لقول الرسول ﷺ : « ألا ان قتل خطأ ألعمد ، قتل السوط ، والمسا » وغيره ، وفي كل خطأ أرس : ولأن الآلة غير مستعملة في القتل ، ولا معدة له ، لتصرف استعماله ، فتمكنت شبهة عدم العدية ، ولأن القصاص ينبتى عن المثلثة ، ومنه يقال : اقتص أثره .

أما اذا أحرقه بالنار حتى مات ، فيجب فيه القصاص بالسيف ، وكذلك الضرب بجديدة مدنية ، أو خشبة محددة ، أو حجر محدد ، فإنه يجب فيه القصاص بالسيف ، لأنه عمد . ومن شج نفسه ، وشجه رجلا ، وعقره أسد ، وأصابته حية ، فمات من ذلك كله ، فإنه يجب على الاجنبى ثلث الدية ، لأن فعل الاسد والحية جنس واحد لكونه هدر في الدنيا والآخرة ، وفعله بنفسه هدر في الدنيا ، معتبر في الآخرة حتى يأثم عليه ، فملا أبى حنيفة يغسل ، ويصلى عليه .

اليهودية التي وضعت السم في الطعام في غزوة خيبر فمات بسببه صحابي من أصحابه رضوان الله عليهم .

قتل المؤمن بالكافر

يستمر لقتل القاتل الكافر مكافأته : مساواته للقتيل في الدفنه بأن لم يفضنه بإسلام أو أمن - أو حرية - أو أصلية : أو سيادة : ويعتبر حال الجنانية ، حينئذ ، غلا يقتل مسلم ، ولو كان زانيا معصنا . أو تارك الصلاة متمعدا ، بدمي (١) ولا كتابي ، لخبر البخاري رحمه الله تعالى عن الرسول ﷺ أنه قال : « لا يقتل مسلم بدمي » .

(١) "حنفية - قالوا : يقتل المسلم بالذمي ، لأن الله تعالى قال : « الحر بالحر والعبد بالعبد ، والائني بالائني ، فهو تخصيص بالذکر ، وهو لا ينافي ما عداه » كما في قوله : « والائني بالائني » - منه لا ينافي نذكر بالائني ، ولا العكس بالاجتماع ، وغائده التخصيص الرد على من أراد قتل غير القاتل بالقتول ، وذلك أن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما روى أن قتييلين من العرب تدعى أحدهما فضلا عن الأخرى ، اقتتلتا فقاتلت مدعية الفضل لا ترضى إلا بقتل الذکر منهم بالائني منا ، والحر منهم بقتل العبد منا ، فأنزله الله تعالى هذه الآية الكريمة - ردا عليهم فجاءت الآية مبينة لحكم النوع إذا قتل نوعه ، فبينت حكم الحر إذا قتل حرا ، وحكم العبد إذا قتل عبدا ، وحكم الأئني إذا قتلت أئني ، ولم تتعرض لأحد النوعين : إذا قتل الآخر ، فالآية محكمة ، وفيها إجمال بينه قوله تعالى : « وكفينا عليهم فيها أن النفس بالنفس » وقتل المسلم بالذمي نفس بنفس ، وبينه الخبر ، بسفته لما قتل اليهودي بأثرة ، قاله مجاهد .

قالوا : والذمي مع المسلم مضطويان في الحرمة التي تقتضي في القصاص ، وهي حرمة الدم الثابتة على التأييد ، والمسلم كذلك ، وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام ، والذي يحقق ذلك ، أن المسلم تقطع يده بسرقة مال الذمي ، وهذا يدل على أن مال الذمي قد ساولى مال المسلم ، فدل على مساواته لدمه ، إذ المال إنما يجرم بحرمة مالكه ، وأجمع العلماء على أن الأور والأثمل إذا قتل رجلا سالم الأعضاء ، أنه ليس أوليه أن يقتل الأور ، ويأخذ منه نصف الدية ، من أجل أنه قتل ذا عينين وهو أور ، وقتل ذا يدين وهو أثمل ، فهذا يدل على أن النفس مكافئة للنفس ، ويكافئ الطفل فيها الكبير .

واحتجوا بما روى محمد بن الحسن عن إبراهيم رحمه الله تعالى : « أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة - فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : « أنا أحق من وثي بدمته ، ثم أمر به فقتل » .

ولأن القصاص يعتمد المساواة في العصمة ، وهي ثابتة ، نظرا إلى التكليف ، أو الدار ، ولأن البيع للدم إنما هو كقر المحارب ، قال تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله =

قال ابن المنذر : لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يمارسه • ولأنه لا يقاد المسلم بالكافر فيما دون النفس بالاجماع ، والحديث المذكور يقتضى عموم الكافر ، فلا يجوز تخصيصه بأضمار (الحربي) ولأنه لم كان المعنى كما قال الاحناف ، لخلع الفائد ، لأنه يصير التعديل ، لا يقتل المسلم اذا قتل كافرا حربيا ، ومعلوم أن قتله عبادة ، فكيف يفعل أنه يقتل به ؟

ويقتل ذمى بالمسلم لشرفه ، وبالذمى وإن ملتهما ، كاليهودى ، بالمسيحى ، فلو أسلم الذمى القاتل كافرا مكافئا له ، لم يسقط القصاص ، لنكافئهما حال الجنابة • لأن الاعتبار بالمعقوبات حال الجنابة ، ولا نظرا لما يحدث بعدها •

ويقتل رجلًا بامرأة وخنثى ، كمنكسه ، وعالم بجاهل ، وشريف بفسيس ، وثسبنج بشاب كمنكسهما ، لأنه ^{يؤتى} كتب في كتابه إلى أهل اليمن (أن الذمى يقتل بالأسلحة) رواه النسائى وقوله صلوات الله وسلامه عليه (المؤمنون تنكأوا ذمأؤهم ، ويسمى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم) أخرجه أبو داود •

ولو جرح ذمى ، ذميا ، وأسلم الجراح ، ثم مات المجروح بالسرقة ، فلا سداد : القصاص بالنفس للتكافؤ حالة الجرح المفترق إلى الهلاك (وإذا أسلم أحد قتول عد أسلحه على القتل ، أو بعد جرحه لا يقتص له وارثه الكافر ، بل يقتص له الحاكم بعد طلب الوارث ، وإذا لم يطلب ، فليس للأمام أن يقتص •

ولا يقتل حر بمن فيه رق ، ويقتل قن ، وعبد ، ومكاتب ، وأم ولد بمضهم ببعض • لو قتل عبد عبدا ، ثم عتق القاتل أو عتق بعد الجرح ، فكحدوث الإلام ، وهو عدم سقوط القصاص في القتل جزما ، ولا قصاص بين عبد مسلم ، وعهدمى لعنو الاسلام وشرفه •

= واليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يمتطوا الجزية عن يدهم صاغرون » آية ٢٩ من النوبة • ولأن قتل الذمى بالذمى ، دليل على أن كفر الذمى لا يورث الشبهة ، إذ لو أورثها لما جرى القصاص بينهما ، كما لا يجزى بين الحربين ، ولأن الاسلام أعلى من حرية الذمى والأعلى لا يقتل بالادنى ، ولا يقتل المسلم بالمستأمن ، لأنه غير مضوق الدم على التأبيد • وكذلك كفر باعث على الحراب لأنه على قصد الرجوع إلى داره ، فمصار كالحربى ، ولا يقتل الذمى بالمستأمن ، ويقتل المستأمن بالمستأمن ، ويقتل الرجل بالمرأة • والكبير بالصغير ، والصحيح بالأعمى ، وينال من الأعمى والمجنون • للآيات الدالة بعمومها على وجوب القصاص • ولأنه في اعتبار التفاوت فيطورا : المصيبة • امتناع للقصاص ، وظهور التعادل ، والتفانى ، بين أفراد المجتمع •

قتل الحر بالعبد

لا يقتل الحر بالعبد ، لقوله تعالى : « الحر بالحر ، والعبد بالعبد » ومن ضرورة هذه المقابلة أن لا يقتل حر بعبد . ولأن مبنى القصاص على المساواة ، وهى منتفية بين المالك . والمملوك . ولهذا لا يقطع طرف الحر بطرف العبد ، بخلاف العبد بالمملوك ، لأنهم يستويان ، وبخلاف العبد حيث يقتل بالحر لأنه تفاوت الى نقصان ، فقتل الأدنى بالأعلى ، دون العكس .

وهذا رأى المالكية والشافعية والحنابلة أما الحنفية فانظر قولهم أسفل الخط (١) . ومن قتل عبدا خطأ فليس عليه الا القيمة ، فكما لا يشبه الحر فى الخطأ ، لم يشبهه فى العمد .

— المالكية — قالوا : — يقتل الأدنى صفة ، بالأعلى : كذمى قتل مسلما ، او كهر كتابى يقتل بعبد مسلم ، لأن الاسلام أعلى من الحرية .

ولا يقتل الأعلى بالأدنى ، كمسلم بكافر ، وكمسلم رقيق ، بحر كتابى ، ويقتل الذكور بالأنثى ، حيث لم يكن القاتل زائدا حرية ، أو اسلاما ، ويقتل الصحيح بالمرضى ، ولو كان مشرفا على الهلاك أو محتضرا للموت ، ويقتل كامل الأعضاء والحواس بالناقص عضو ، كيد ورجل ، أو الناقص هامة كسمع ، وبصر .

ولا يقتل المؤمن بالذمى الا أن يضججه فيذبحه ، أو يقتله غيلة ويأخذ ماله ، فلا يشترط فيه الشروط المتقدمة ، بل يقتل ولا صلح ولا عفو .

(١) الحنفية — قالوا : يقتل الحر بالحر ، والحر بالعبد ، لعموم الآيات الواردة فى القصاص ، ولأن القصاص يمتد المساواة فى العممة ، وهى بالدين ، أو بالدار ، والعبد والحر يستويان فيهما ، فيجرى القصاص بينهما ، وحقيقة السكر لا تمنع من جريان القصاص ، لأنه لو صلح لما جرى بين العبدين ، كما لا يجرى بين المستأمنين ، وليس كذلك ، ونص الآية فيه تخصيص بالذكر ، وهو لا ينفى ما عداه ، كما فى قوله تعالى : « والآنثى بالأنثى » فإنه لا ينفى أن يقتل الأنثى بالذكر ، ولا العكس بالاجماع ، وفائدة التخصيص الرد على من أراد قتل غير القاتل ، أو الاسراف فى القصاص ، كأن يقتل العشرة بالواحد .

واذا قتل الحر العبد ، فإن أراد سيد العبد قتل القاتل ، وأعطى دية الحر الا قيمة العبد وإن شاء استحميا . وأخذ قيمة العبد ، هذا مذكور عن الامام على ، والحسن . واحتجوا على مذهبهم بما روى عن أنس بن مالك (المسلمون تنكأوا دماؤهم . ويسمى بذمتهم أدناهم . وهم يد على من سواهم) .

قتل الرجل بالمرأة

اتفقت كلمة فقهاء المسلمين على أنه يجوز قتل لرجل بالمرأة : والكبير بالصغير ، والصحيح بالمرضى لمعوم الآيات الواردة في وجوب القصاص . وفعل الرسول ﷺ فقد ورد أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أمر بقتل الرجل اليهودي الذي اعترف بقتل المرأة المسلمة في المدينة ، وبما روى عن عائشة ، والله وجهه ، وعبد الله قال : إذا قتل الرجل المرأة متعمدا ، فهو بها قود ، كما تقتل المرأة بالرجل ولقول الرسول ﷺ في الحديث الشريف (المسلمون متكافؤ دماؤهم) فالمرأة تكافئ الرجل ، وتدخل تحت الحديث ، لأن اعتبار التفاوت فيما وراء عصمة الدم ، يجعل القصاص ممتنعا ، ويظهر الفتنة ، والتفاني بين العباد وهذا نشر للفساد فلا يصح ، وقد روى أن الرسول ﷺ كتب في كتاب عمرو بن حزم (أن الرجل يقتل بالمرأة) .

القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس

يجوز القصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس (١) ، فالأطراف تعتبر بالنفوس لأنها تابعة للنفوس ، فكما يجري القصاص بين الرجال ، والنساء في النفوس بالإجماع ، فكذا يجري القصاص بينهم في الأطراف لكونها لها بل القصاص في الأطراف أخرى ، وأولى ، ولقوله تعالى : « العین بالعين ، والأنف بالأنف والأذن بالاذن ، والعسن بالسمن » روى عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : تقتل النفس بالنفس ، وتقتل العين بالعين ويقطع الأنف بالأنف وتززع السن بالسن ، وتقتص الجراح بالجراح ، فهذا يستوى فيه أحرار المسلمين فيما بينهم ، رجالهم ، ونسأؤهم ، إذا كان عمدا في النفس ، ومادون النفس) ، رواه ابن جرير ، وابن أبي حاتم .

وما روى عن سيرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ : قال (من قتل عبده قتلناه ، ومن جدد عند جدناه) رواه أحمد والأربعة ، وحسنه الترمذي ، وهو ممن رواية الحسن البصري . فالحديث دليل على أن الحر يقاتل الجعد في النفس والأطراف والجعد قطع الأنف ، أو الأذن ، أو اليد ، أو الشفة — كما في القاموس . ومن طريق المعنى قالوا : ولما كان قتل الجعد محرما كقتل الحر وجب أن يكون القصاص فيه كالقصاص في الحر .

(١) الحقيقة — قالوا : لا تقصص بين الرجل والمرأة ، فيما دون النفس ، ولا بين الحر والجعد ، لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال ، فيتعذر التماثل بالتفاوت في القيمة ، والتفاوت معلوم قطعا بتقويم الشرع . فإن الشرع قوم للبد الواحد للحر بخمسمائة دينار : قطعا وبقيتنا ، ولا تبلغ يد المد الي ذلك ، فإن بلغت كفت بالحرز والظن ، فلا تكون .

من أكره انسان على قتل آخر

إذا أكره انسان شخصا آخر على قتل شخص بغير حق فقتله ، فهل يجب القصاص على الغافل أم على المكره — بكسر الراء — أم على الاثنين ففي ذلك اختلفت الآراء فانظر أسفل الخط (١) •

= مساوية ليد الحر يقينا ، فإذا كان التفاوت مطووما قطعاً أمكن لنا اعتباره بخلاف التفاوت في البلطش ، لأنه لا ضابط له فاعتبر أصله •
وقد سلكتنا بالأطراف مسلك الأموال ، لأنها خلقت وقاية للنفوس كالمال ، والواجب أن يعتبر التفاوت المالى مانعاً مطلقاً •

والآية الكريمة ، وإن كانت عامة في جميع الأطراف من غير تفاوت ، لكن قد خص منها العربي والمستامن والنص العام إذا خص منه شيء يجوز تخصيصه بخبر الواحد ، فخصمونه بما روى عن عمران بن حصين أنه قال : قطع عبد ، لقوم فقراء ، أذن عبد لقوم أغنياء ، فاختصموا الى رسول الله ﷺ ، فلم يقض بالقصاص •

وقيل : أن الآية المذكورة — آية القصاص « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر ، والعبد بالعبد » ، والقصاص ينبىء عن المماثلة ، فالمراد بما في الآية المذكورة ما يمكن فيه المماثلة ، لا غير •

(١) الشافعية — قالوا • لو أكره انسان شخصا آخر على قتل شخص بغير حق فقتله ، فيجب القصاص على المكره — بالكسر — لأنه أهلكه بما يقصد به الاهلاك غالباً ، فأنشبه بما رماه بسهم فقتله ، وكذا يجب القصاص على المكره — بفتح الراء — في الأظهر لأنه قتله عمداً ، عدواناً وظلماً لاستيفاء نفسه ، فأنشبه ما لو قتله المضطر ليأكله ، بل أولى ، لأن المضطر على يقين من التلف ، أن لم يأكل ، بخلاف المكره بالفتح •

وقيل : القصاص على المكره — بالكسر ، أما المكره — بالفتح فلا قصاص عليه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه (ولأنه كالآلة في يد المكره ، فصار كما لو ضربه به ، أو مثل الذى يسقط من علو ، أو الذى تعمله الريح من موضع الى موضع فقتل غيره •

وقيل : لا قصاص على المكره بالكسر ، بل القصاص واجب على المكره بالفتح لأنه مباشر للقتل ، والمباشرة مقدمة ، على غيرها ، ولأنه يشبه من جهة المختار في فعله ، ومن جهة المضطرب المطلوب ، والاكراه لا يتم الا بالتخويف بالقتل ، أو بتلاف ما يخاف عليه التلف من الأعماء كالقطع والضرب الشديد ، وقيل : يحصل الاكراه بما يحصل به الاكراه على الإطلاق من أنواع التهديدات •

ولو قال له : اقتل هذا والاقتلت ولدك وكان في مقدوره أن يقتل ولده ، فليس بأكراه ، وقال الروباني : الصحيح عندي أنه اكراه ، لأن ولده كتفسه في الغالب بغما أصابه •

= من الضرر كأنما أصابه نفسه ، بل معنى لنفسه ، الولد أغلى من النفس ، وهذا هو الظاهر .

وقال الشافعية : لا يجوز المكره بالفتح - الاقدام على القتل المحرم لذاته ، وإن لم يوجب عليه القصاص ، بل عليه الاثم يوم القيامة ، إذا قتل نفسه محرمة ، كما لا يباح له الزنا بعد الاكراه ، ولكن يباح له شرب الخمر ، والقذف ، والافطار في رمضان ، على القول بابطال الصوم ، ويباح له الخروج من صلاة الفرض ، واتلاف مال الغير ، ويضمن المال هو والمكره .

وإذا أكره انسان على الاتيان بما هو كره قولاً ، أو فعلاً كالسجود لمنم ، مع طمأنينة القلب بالايمان وكراهية الكفر ، فقتل : الأفضل له الثبات على الايمان ، ولا يلفظ بالكفر .

وقيل : يجوز أن يلفظ به صيانة لنفسه أن ترحق ، وقيل : أن كان من العلماء المتقدمين بهم فالأفضل الثبات على الايمان ، مهما كان التخويف والوعيد ، فإن قتل مات شهيداً ، كما قال رسول الله ﷺ (من قتل دون دينه فهو شهيد) وحتى يكون قدوة لغيره من الناس ، كما ثبت أصحاب الأخدود فإن كان المكره - بالفتح - لم يظن أن الاكراه يبيع له الاقدام على القتل ، وجب عليه القصاص . أما إذا كان يمتد ذلك فلا قود عليه ، وكذلك لا قصاص عليه ، إذا كان ممن يخفى تصريم الاقدام على القتل بالاكراه ، لأن القصاص ينسقط بالشبهة ، فإن وجبت الدية في حالة المفو عن القصاص وزعت عليهما بالسوية كالشريكين ويجوز للولي أن يقتنص من أحدهما ويأخذ نصف الدية من الآخر ، وهذا إذا كافأه ، فإن سألوا المقتول أحدهما فقط ، كان كان المقتول ذمياً ، أو عبداً ، وأحدهما كذلك ، والآخر مسلم ، أو حر ، فالقصاص على المكافئ دون الآخر ، بل يجب عليه نصف الدية ، أو نصف القيمة لأولياء الدم ، لأنهما مشتركان في الفعل ، وشريك غير المكافئ يقتنص منه ، كـ شريك الأب ، ولو أكره بالغ مائل ، مراهما ، أو عكسه ، على قتل شخص فقتله ، فعلى البالغ القصاص ، لوجود مقتضيه ، وهو القتل المحض والمدون على الغير ، هذا إن قلنا : عمد الصبي عمد ، وهو الأظهر في المذهب ، فإن قلنا خطأ فلا قصاص ، لأنه شريك المخطئ ولا قصاص على الصبي بحال ، لعدم تكليفه ، حتى ولو كبر .

ولو أكره - بالفتح - منكلاً ، على رمي شبع علم المكره بالكسر ، أنه رجل ، وظلّه المكره بالفتح صيداً أو حجراً فمراه فقتله ، فالأصح وجوب القصاص على المكره - بالكسر - لأنه قتلته عمداً للقتل بما يقتل غالباً .

ولو أكره على رمي صيد فاصاب رجلاً - أو غيره فمات - فلا قصاص على أحد منهما ، ويجب على عاقلة كل منهما نصف الدية ، ولو أكرهه على سقود شجرة ، أو على أنزول بكر ، فزلق فمات فثبته عمد ، لأنه لا يقصد به القتل غالباً ، وتجب الدية كاملة على عاقلة المكره .

— بالكسر — وقال الغزالي هو عمد، وقيل: هو خطأ محض، ولو أكرهه على قتل نفسه، بأن قال له: اقتل نفسك، أو اشرب هذا السم. والا تقتلك، فقتلها، فلا قصاص عليه، في الأظهر، لأن هذا ليس باكرء حقيقة، لاتحاد الأمور به، والخوف منه، فصار كأنه اختار له.

ولو قال رجل لآخر: اقتلني والا تقتلك، فقتله ذلك الشخص، فالذهب لاقصاص عليه لأن الأذن شعبة دائرة للحد.

ولو أمر السلطان شخصاً بقتل آخر ظلم بغير حق. والأمور لا يعلم ظن السلطان ولا خطئه وجب القود أو الدية. والكفارة على السلطان فقط. ولا شيء على الأمور لأنه آتته. ولابد منه في السياسة. ولأن الظاهر أن الإمام لا يأمر إلا بحق، ولأن طاعته واجبة، فيما لا يعلم أنه معصية. وإن علم بظنه، أو خطئه وجب القود على الأمور إن لم يخف قهره بالبطش بما يحصل به الإكراه، لأنه لا يجوز طاعته حينئذ كما جاء في الحديث الشريف: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) فصار كما لو قتله بغير إذنه، فلا شيء على السلطان إلا الائتم فيما إذا كان ظالماً، نعم: إن اعتد وجوب طاعته في المعصية. فالضمان على الإمام لا عليه.

فإن خاف قهره، وبطشه، فالضمان بالقصاص، وغيره عليهما، وصار كالكره — ولو أمر شخص عبده أو عبد غيره المميز بقتل أو اتلاف ظلماً فقتل، أثم الأمر، واقتص من العبد البالغ: وتعلق الضمان برقبته، ولو كان للصبى أو المجنون تمييز وهو لا يعتد وجوب طاعته في كل أمره، فالضمان عليهما دون الأمر، وما أتلفه غير المميز بلا أمر، خطأ يتعلق بذمته إن كان حراً، ورقبته إن كان عبداً.

ولو أكره شخص عبداً مميّزاً على قتل مثلاً، ففعل يتعلق نصف الدية برقبته. المالكية، والحنابلة، قالوا: إذا أكره رجل آخر فقتله فيجب القصاص على المكره — بالكسر — لتسببه ويجب القصاص على المكره — بالفتح — لمباشرة الفعل بنفسه، لأن الأمور لم يعذر بالإكراه. ولا يعذر الأمر لعدم المباشرة، فيجب القصاص عليهما، وما واحتجوا في قتل المكره — بالفتح — على القتل بالقتل، باجماع الأمة على أنه من أشرف على الهلاك من مخمضة، لا يجوز له أن يقتل إنساناً ليأكله. وينفذ نفسه من الهلاك، بل يجب عليه الصبر حتى يموت. ولو فعل كان آثماً.

فإنه يجب قتل المسبب مع المباشر، فبقتل السيد الذي يأمر عبده بقتل حر ففعل، ويقتل معه العبد إن كان كبيراً، وكذلك يقتل الأب إذا أمره ولده الصغير بقتل إنسان ففعل، فإن كان الولد كبيراً قتل معه. ويقتل المعلم الذي يعلم الصنعة، أو المعلم — أو القارئ — إذا أمر بتعليمه أو صيحه بقتل شخص آخر فقتله، فإن كان لتعليمه كبيراً وجب قتله.

الضرب للتأديب

من ضرب آخر لقصد التأديب فمات بذلك السبب فماذا يكون جزاء الضارب ؟ في ذلك تفاصيل المذاهب (١) •

معه ، ان كان الولد ، أو التلميذ صغيرا غير مميز فيجب على عاقلته نصف الدية مع القصاص من الاب ، أو المعلم ، هذا ان لم يكره •
ويقتل شريك الصبي ، دون الصبي لأنه غير مكلف ، ان تمالآ مما على قتل شخص ، وعلى عاقلة الصبي نصف الدية ، لأن عمدة كخطئه ، فان لم يتفقا على قتله ، وتمدهاء . فعليه الدية على ماله • وعلى عاتلة الصغير نصفها ، وان قتلاه • أو الكبير خطأ ، فعلى عاقلة كل نصف الدية ، هذا ما لم يدع أولياء المقتول أنه مات من فعل المكلف بل انهم يسمون عليه ، ويقتلونه ، ويسقط نصف الدية عن عائلة المبرور ، لأن القسامة ، أنما يقتل بها • ويستحق بها واحد •

وانما يكون المأمور مكرها — بالفتح — اذا كان لا يمكنه المخالفة ، كخوفه ، مثل من الأكر ، أو قطع عضو ، أو قتل ولد ، فان لم يخف ، انتص منه وحده دون الآخر •
ومن قدم طعاما مسموما ، وهو عالم بأنه مسموم ، لمصوم ، فقتلوه غير عالم به • فمات يجب عليه القصاص ، لأنه تسبب في قتله ، فان تناولوه المصوم ، وهو عالم بسمه • فهو القتال لنفسه ، ولا شيء على المقدم له ، وان كان متسببا ، وان يعلم المقدم — بكسر الدال — ولا الأكل ، فهو من قتل الخطأ . فيجب فيه الدية ، على العاقلة ، بعد أن يقسم أولياء المقتول عليه •

الحنفية — قالوا : — من أكره انسانا على قتل آخر • وخوفه بالقتل • أو تلف بعض الأعضاء ، فضاف منه ، وفعل القتل ، فإنه يجب القصاص على الأكر ، دون المأمور ، خصوصا اذا كان للأمر سلطان على المأمور فان المكر — بالفتح — يشبه من لا اختيار له ، كالذي يسقط من ارتفاع ، فقد اعتبره إتاثير الاكراه ، في اسقاط كثير من الواجبات في الشرع لكون المكر ، كالآلة ، في يد المكر — بالكسر ، ولحديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) •

ولكن يماقب المكر — بالفتح — بأن يضرب مائة جلدة ، ويحبس سنة كاملة ، أو حسب رأى الحاكم •

واذا أمر العبد المحجوز عليه مبيعا حره يقتل رجله فقتله ، فعلى عاقلة الصبي العية • لأنه هو القتال حقيقة ، وعمده وخطأ سواء ، ولا شيء على الأكر •

(١) المالكية — قالوا : من ضرب لقصد التأديب الجائر شرعا ، كالمعلم خطأ ، اذا ضرب انسانا لارتكاب جريمة لا تجوز الحد ، أو أراد أن يخرجه مثلا ، أو يجلده في حد ، من الحدود فمات بذلك السبب ، أو قطع يده سوطا ، فسرى القصاص إلى جسده فمات به •

إذا اشترك في القتل عامد ومخطئ ، أو مكفوف ومكلف

في ذلك أحوال المذاهب (١) .

= دمه يكون هدرا ، ولاضمن على الحاكم ، ولا في بيت المال ، لأنه فعل شيئا أمره به
 الشارع ، ونفذ حكما طالبه به الاسلام ، ولم يتعمد بفعله القتل ، ولا الانتقام ، وكذلك
 الأب ، أو الأم إذا ضرب أحدهما ولده بقصد التأديب فمات ، لاشئ عليهما ، والمعلم صنعة ،
 أو علما أو قرأنا إذا ضرب الذي يتعلم منه بقصد العمل على التعليم ، والاستفادة منه
 فمات ، بسبب هذا الضرب ، فلا شئ عليه . لأن قصده حسن : والزواج إذا ضرب الزوجة
 يقصد التربية ، والنهي عن المنكر ، والحصن على الاستقامة ، فماتت بسبب ضربه ، لاشئ
 عليه ، لأن الشارع وضع الزوجة أمانة في عنقه ، يرييها ويهذبها ، ويكسوها ، ويطعمها ، وأباح
 له الضرب إذا خرجت عن طاعته ، أو خالفته شوها قال تعالى : « **واللاتي تخافون
 نشوؤهن ، غفطوهن . واهجروهن في المضاجع . واضربوهن** » الآية .

الثانوية ، والمضاربة — قالوا : ان الشارع قد أباح للأبوين أن يضربا أولادهما
 للتأديب ، ولأمرهما بالمعروف ، ونهيهما عن المنكر ، وكذلك أباح للزوج أن يضرب زوجته ،
 لفظ عرضها ، وللمعلم أن يضرب من يتعلم منه ، وللتأضي أن يضرب من يهرف من
 المسلمين ، أو يخرج عن طاعته ، فلو مات شخص بسبب ضرب واحد من المذكورين ،
 وكان ضربه ضربا لا يهلك عادة ، فإنه لا ضمن عليه ، لأنه لم يقصد القتل ، ولم يفعل الا
 بقصد المصلحة للمضروب ، وأدى ما أمره به الشارع الحكيم .

قالوا : ولو ضرب واحد من هؤلاء — مريضا — ضربا لا يقتل الصحيح ، وهو جاهل
 بالمرض لا يجب عليه القصاص ، لأن ما أتى به ليس بمهلك عنده .

وقيل : يجب عليه القصاص ، لأن جهله لا يبيح له الضرب القاتل ، أما إذا ضربه وكان
 عالما بعرضه ، فإنه يجب عليه القصاص جزما من غير خلاف منهم ، لأنه تبين أنه يقصد
 اهلاكه بالضرب .

الحنفية — قالوا : ان الواجبات لانتقيد بوصف السلامة ، فإذا ضرب الأب ابنه ، أو
 ضرب المعلم الصبي بإذن الأب ، فمات الصبي فلا قصاص عليه ، بل يجب على الأب ، أو
 المعلم الدية في ماله في حالة القتل الممد ، ولا يرث الأب منها لأنه محروم من ميراثه .

(١) المالكية — قالوا : إذا شارك بالغ ، عاقل مسلم ، صبيا في قتل رجل ممصوم الدم
 على التأبيد فإنه يجب قتل الكبير دون الصبي ، أن تمالأ معا على قتله ، ويجب على عاقلة
 الصبي نصف الدية ، لأن عمده كفضله ، فإن لم يتمالأ على قتله ، وتعمده ، أو الكبير فقط .
 فعليه نصف الدية ، وعلى عاقلة الصغير نصفها ، هذا ما لم يدع أولياء المقتول أنه مات
 من فعل المكلف فقط ، فإنهم يقسمون عليه ، ويقتلونه قصاصا ، ويسقط نصف الدية عن =

• • • • •

= عاقلة الصبي ، لأن القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد . وإن قتلاه ، أو الكبير خطأ . وعلى عاقلة كل نصف الدية .

قالوا : ولا يقتل شريك مخطئ . ولا شريك مجنون ، بل يجب عليه نصف الدية في ماله خاصة وعلى عاقلة المخطئ . أو المجنون نصفها ، هذا إن تمعد ، والا فلا نصف على عاقلته أيضا وإنما كان على عاقلة المصبي نصف الدية ، في عمدته وخطئه ، لأن عمدته في نظر الشرع كخطئه .

ومن شارك سبعا في قتل انسان عمدا ، كان عقره سبع ، ثم شجه رجل ومات بسببهما ، ومن جرح نفسه جرحا ينشأ عنه الموت غالبا ، ثم طعنه آخر طعنة قاتلة ، ومات بسببهما ، ومن شارك حروبيا في قتل رجل ، من غير أن يتفق معه على قتله :

قالوا : يجب القصاص على هؤلاء المكلفين الذين شاركوا غير مكلفين ، فإن عثر السبع غير معتبر في الدنيا ، ولا في الآخرة ، وكذلك ضرب نفسه وإن كان غير معتبر في الدنيا فهو معتبر في الآخرة ، وعليه الأثم ، وكذلك العربي غير معتبر في الدنيا والآخرة .

وقيل : لا يقتص مما ذكر ، بل أثما عليه نصف الدية ، ويضرب مائة جلد ، ويحبس عاما كاملا ، والقول بالقصاص ، يكون بقسامه ، والقول بنصف الدية ، يكون بلا قسامة .

وإن تصادم المكلفان ، أو تجاذبا جبلا ، وقسطا ، راكبين أو ماشيين ، أو مختلفين قصدا ، فمات ، فلا قصاص ، لفوات محله ، وإن مات أحدهما ، فحكم القود يجري بينهما ، حملا على القصد عند جهل الحال ، لا على الخطأ ، عكس السيفيتين إذا تصادمتا ، وجهل الحال ، فيحملان على عدم القصد ، من رؤسائهما ، فلا قود ، ولا ضمان ، لأن جريهما بالرعي ليس عمل من أربائهما كالمجز الحقيقي ، بحيث لا يستطيع كل منهما أن يصرف دابته ، أو سيفيته عن الآخر ، فلا ضمان بل هو هدر .

ولو قاد بصبر أعمى فوق أعمى ، وقع الأعمى عليه فقتله ، فوجب الدية على عاقلة الرجل الأعمى ، ولو طلب غريقا ، فلما أخذ ، ليخرجه ، خشى على نفسه الهلاك منه ، فتركه في البحر ومات ، فلا شيء عليه ، ولو سقط رجل من فوق دابته في الطريق على رجل جالس ، فمات الرجل فديته على عاقلة الساقط .

والشافعية ، والحنابلة - قالوا : إذا اشترك في قتل النفس عمد ، ومخطئ ، أو مكلف ، وغير مكلف ، مثل عمد ، وصبي ، أو عاقل ، ومجنون له نوع تمييز ، في قتل من يكافئه ، فإنه يجب قتل العاقل المكلف ، ويجب نصف الدية على عاقلة الصبي والمجنون ، وكذلك الحر والعبد إذا قتل عيدا عمدا ، فيجب على العبد القصاص . ويجب على الحر نصف القيمة من ماله ، وكذلك الحال في المسلم ، والذمي . فإنه يقتل الذمي ، وعلى المسلم نصف الدية في ماله ، فيتحمل كل واحد جنايته على أفراد ، وكأنه لم يشاركه آخر ، وهجنهم في ذلك النظر إلى المصلحة العامة التي تتضمن التغليب على القاتل ، حرمة الدماء ، فكان لكل -

قتل الجماعة بالواحد

إذا قتل جماعة واحد فإن ذلك يوجب قتل لجميع ، وإن وقع الضرب من البعض ، أو تان لصرح بنحو سوط ، وأما تعدد الضرب لا اتفاق فإنما يوجب قتل الجميع إذا لم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت ، أو لم تتساو ، ولم يعلم صاحب الأتوى ، والاقدام، وعوقب غيره ، وهذا الحكم إذا وقع المصروب ميتا في جميع هذه الحالات ، أو مغمورا فاقد الشعور حتى مات ، والا فتجب فيه والقسماء ، ولا يقتل بها الا واحد فقط ، وذلك باتفاق

١- واحد منهما انفرد بالقتل فله حكم نفسه ، فيجب القصاص على من شارك أبا في قتل ولده ، ويجب على الأب وإن سفل نصف الدية مطلقة في ماله ، ولا يرث منها ، وكذلك يجب قتل شريك حربي في قتل مسلم ، وشريك قاطع قصاصا ، أو قاطع حدا ، كان جرحه بعد القطع المذكور شخص غير القاطع ومات بسبب القطع وأجرح مما ، وكذا يجب قتل شريك من جرح نفسه ، كان جرح شخص نفسه جرحا بالما ثم جرحه آخر فمات بهما ، وكذا يفتل شريك دافع الصائل ، كان جرحه شخص بعد دفع الحيوان الصائل ، فمات بهما ، وكذا يتنل شريك السبع والحية القاتلين غانيا في قتل من يتلافه ، وكذا يقتل عبد شارك سيده ، ثا قتل عبده ، أو عبد ولده ، في الأظهر - المظهر الزهوق فيما ذكر بفعلين عمدين ، ومتناع القصاص على الآخر لمعنى يفرضه - فصار كشريك الأب ولو جرحه شخص خطأ ، ونهشته حية ، وعقره سبع ومات من ذلك لزمه ثلث الدية لو جرحه ثلاثة .

الحنفية - قالوا : لا يجب القصاص على من شارك الأب في قتل ولده ، ولا على شريك المولى ولا على شريك الخاطيء ، ولا على شريك الصبي ولا على شريك المجنون ، وكل من لا يجب القصاص بقتله ، لأن القتل حصل بسببين ، أحدهما غير موجب للقتل ، وهو لا يتجزأ فلا يجب ، لأن الأصل في الدماء الحرمه ، والنصوص الموجبة للقصاص مختصة بحالة الانفراد ، وموضع يمكن القصاص ، وهو غير ممكن هنا لعدم التجزئ ، فلا يتأوله النص ، ثم من يجب عليه القصاص ، لو انفرد يجب عليه نصف الدية في ماله ، لأن فعله عمد ، وإنما لم يجب القصاص لتحذر الاستيفاء ، والمماثلة لا تعقل العمد ، ونصف الدية الآخر على عاقلة الآخر أن كان صبيا أو مجنونا ، أو خطأ ، لأن الدية يجب فيه بنفس القتل ، فإن عمد الصبي ، والمجنون خطأ - قال الامام على رضى الله عنه ، وإن كان الأب فتجب نصف الدية في ماله خاصة ويحرم من ميراثها ، ولأن مشاركة من لا يجب عليه القصاص شبهة ، فسان القتل لا يفتنض ، والصدود تدراً بالشبهات ، فيجب الدية .

قالوا : ومن شج نفسه ، وشجه رجل ، وعقره أسد ، ونهشته حية ، فمات من ذلك كله ، فيجب على الرجل الأجنبي ثلث الدية ، لأن فعل الأسد والحية فعل واحد ، لكونه هدر في الدنيا والآخرة ، وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الآخرة حتى يائمه عليه ويماقب =

الشافعية وأمالكية والحنفية وخالف الحنابلة واليك أقوال الأئمة في ذلك أنظرها أسفله
الخامس (١) .

« به يوم لقيامه أمام الله تعالى . وعند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفضل الميت ، ويصن عليه ، وتدفع أمره إلى الله تعالى يحاسبه . »

فالشرع لم يجعل دمه هدرا مطلقا ، كالمرتد مثلاً ، وجعله جنساً آخر ، وفن الأجنبي معتبر في الدنيا والآخرة فصارت ثلاثة أجناس . فكان النفس تلت بثلاثة أعمال ، فيكون انتالف بفعل كل واحد ثلثه ، فيجب على الرجل 'أجنبي ثلث الدية في ماله خاصة . ويسقط الباقي لأنه هدر .

(١) الشافعية — قالوا : تقتل الجماعة بالواحد . سواء كثرت الجماعة ، أم قلت . وسواء باثروا جميعاً القتل ، أم باثروا بعضهم ، وسواء قتلوه بمعدد ، أم بغيره ، كما لم ألقوه من شاطئ جبل ، أو في بحر خضم ، أو هدموا عليه حائط ، ولو تفلوتت جراحاتهم العدد والفحش ، والأرتى ، لما روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تبارك وتعالى عنه أنه قتل نذرا خمسة ، وقيل : سبعة ، برجل قتلوه غيلة — أي جعلوه في موضع لا يراه أحد وقيل تلمعته المشهورة (لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة الحاضرين في عصره ، فصار ذلك أجمعاً ، لأن القصاص عقوبة يجب على الواحد ، فيجب للواحد على الجماعة ، كهدم القذف وغيره ، ولأنه شرع لحقن الدماء ، فلو لم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد أن يقتل شخصاً استعان بآخرين على قتله . واتخذ ذلك ذريعة لسلك الدماء ، لأنه صار آمناً من القصاص .

قالوا : وللولي العفو عن بعضهم على حصة من الدية ، وعن جميعهم على الدية ، ثم إن كان القتل بجراحات وزعت الدية باعتبار عدد الرعوس ، لأن تأثير الجراحات ، لا يفسد ، وقد تزيد نكالية الجرح الواحد على جراحات كثيرة ، ولو ضربوه بالسياط مثلاً لقتلوه ، وضرب كل واحد منهم لو انفرد يكون غير قاتل فنفى القصاص أوجه : أحدها ، يجب على الجميع القصاص ، كيلا يصير ذريعة إلى القتل ، وسلك الدماء

ظلماً .

ثانيها : لا يجب القصاص على واحد منهم ، لأن فعل كل واحد شبه عمد ، فتجب الدية .

ثالثها : وهو أصحها : يجب عليهم القصاص أن اتفقوا على ضربه تلك الضربة ، وكان تواطؤ ، فإنه يجب عليهم الدية .

وأما يمتد في ذلك بجراحات كل واحد منهم إذ كانت مؤثرة في 'روح الروح' ، فلا عبرة بخدشة خفيفة ، والولي يستحق كل شخص حكمه ، لا الزوج لا تتجوز أن ولو استحق بعضهم دمه لم يقتل .

وقيل : البخش بذيال الله لو آله الأهل إلى الدية لم يلزمه شيء بالعصاة ، ولكن لا بد

إذا قتل الواحد جماعة •

إذا قتل واحد جماعة فيقتل لواحد منهم أو لجماعتهم وذلك باتفاق ولكن اختلف هل عليه دية للباقيين ؟ فانظر أسفل الخط (١) • ؟

« يمكن استيفاءه الأبالجميع ، فاستوفى لمتضرره ، وأبطل الامام القياس على الدية بقتل الرجس والمرأة ، فإن دمه مستحق فيها ، وديتها على النصف • ومن اندملت جراحته قبل الموت لزمه مقتضاها دون قصاص النفس لأن القتل هو انجراحه السارية •

الحنابلة - قالوا : لا تقتل الجماعة بالواحد ، لأن الله شرط المساواة في القصاص ، ولا مساواة بين الجماعة والواحدة ، قال تعالى «وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسُ بِلَانَفْسِ» وقال تعالى «الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَدُّ بِالْعَدِّ» الآية فيجب عليهم الدية حسب الرأس ، أو يقتل واحد منهم والدية على الباقيين •

الحنفية - قالوا : تقتل أنفس الجماعة بالنفس الواحدة ، ولا يقطع بالطرف الا طرف واحد وذلك لأن مفهوم القتل إنما شرع لغنى القتل ، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد لتذرع الناس الى القتل بأن يتعدوا قتل الواحد بالجماعة • سواء باثروا جميعا القتل ، أو باثروا واحد منهم •

ولأن القتل بطريق التغالب فساد غالب ، وكل فساد غالب يحتاج الى مزجرة للسفهاء ، فالقتل بطريق التغالب يحتاج الى حكم زاجر ، والحكم الزاجر في القتل الممد هو القصاص ، فهو مزجرة للسفهاء ، فيجب تحقيقا لصكمة الأحياء •

المالكية - قالوا : يقتل الجمع كثلاثة فأكثر بواحد ، ان تعمدهوا الضرب له • وضربوه ، ولم تتميز ضربة كل واحد منهم ، وسواء كان الموت ينشأ عن كل واحدة ، أو عن بعضها ، وإذا أُنذ أحد الضاربين مقاتله ، ولم يسر من أى الضربات فإنه يسقط القصاص ، وتجب الدية في أموالهم إذا لم يتمثلوا على قتله ، وكذلك يقتل الجميع إذا تساوت الضربات ، وان تميزت الضربات • فكان بعضها أقوى شأنه ازهاق الروح ، قدم الأقوى ضربات في القتل دون غيره ، أن علم الضارب ، وان لم يعلم الجميع ، وان قصد الجميع قتله وضربه ، وحضروا ، وان لم يباشروا الا أحدهم ، بحيث إذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر سواء حصل القتل بآلة يقتل بها عادة ، أو بآلة لا يقتل بها عادة •

(١) الحنفية ، والمالكية - قالوا : إذا قتل الرجل الواحد جماعة ، من المسلمين الأحرار مرة واحدة أو متعاقبتين ، فليس عليه الا القود ، ولا يجب عليه شيء آخر بعد ذلك وإذا حضر أولياء المقتولين ، قتل لجماعتهم ، ولا شيء لهم غير ذلك ، فإن حضر واحد منهم الى الحاكم قتل له ، وسقط حق الباقيين ، لموات محل الاستيفاء ، ولأن كل واحد منهم قتل •

= بوصف الكمال في اعتبار الشرع تحقيقا للمسائلة المعتبرة في القصاص ، فجاء التماثل ، أمه الفصل الأول ، اذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص ، ولأنه وجد في كل واحد منهم حرج نافذ صالح للارتحاق فيضلف الى كل واحد منهم ، اذ هو لا يتجزأ ، والحكم جمل : تب على لابد من الاضافة اليها ، فلما أن يضاف اليها توزيعا . أو كاملا . والأول باطل لعدم التجزى ، فتعين الثاني . ولهذا اذا حلف جماعة كل منهم أن لا يقتل فلانا ، فأجمعوا على تنبيه حشوا .

ولأن القصاص شرع مع الخافى . وهو قوله **يَنْتَقِلُ** (الأذى بنيران الرب ملمون من هدم بنيران الرب) وتحقيق الأحياء قد حصل بقتل القاتل ، فلكفى به ، ولا شيء لهم غير ذلك .

الشافعية — قالوا : أن قتل الرجل جماعة من المسلمين المعصومة دماءهم . قتل بالأول منهم ويجب للباقيين الديات من الأموال ، وإن قتلهم في حالة واحدة ، كان هدم عليهم حائط وهم نيام فقتلهم في وقت واحد ، يقرع بين أولياء المقتولين : فمن خرجت قرعته قل له ، وثبت للباقيين الديات لا غير

وقيل : قتل لهم ، وقسمت الديات بينهم ، لتعذر القصاص عليهم ، كما لو مات الجاني ، فإن اتسعت التركة لجميعهم فذاك ، والاضمت التركة بين الجميع بحسب استحقاقهم في الديات ، وذلك لأن الوجود من الواحد قتل عدة ، والذي تحقق في حقه قتل واحد ، فلا تماثل فيه ، وهو القياس في الفصل الأول . إلا أنه عرف بالشرع ، ولأن الدين شرع المائلة في القصاص ، لثلا يلزم الظلم على المعتدى ، على تقدير الزيادة ، ولثلا يلزم البض لحق المعتدى عليه ، على تقدير النقصان ، ولا شك أن الظلم ، والبض إنما يندفعان بتحقيق المائلة ، فلو قتله غير الأول من المستحقين ، أو غير من خرجت القرعة له منهم عصى ، لأنه قتل نفسا منع من قتلها .

ووجب على الحاكم أن يعذره لابطال حق غيره ، ووقع قتله قصاصا ، لأن حقه يتعلق به ، بدليل لو عفى الأول ، فلن الحكم ينتقل الى من بعده من الأولياء ، ويجب للباقيين الديات لتعذر القصاص عليهم بخير اختيارهم ، ولو ضربوه كلهم حتى مات أساءوا ، ووقع القتل موزعا عليهم ، ورجع كل منهم بالباقي له في الدية . فلو كان ثلاثة ، أخذ كل واحد منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية ، ولو قتله أجنبي وعفا الوارث على مال اختص بالدية وله القتيل الأول .

ولو طلبوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجابوا لذلك ، ولو كان ولي القاتل الأول ، أو بعض أولياء القتلى صديقا ، أو مجنونا ، أو غائبا ، حبس القاتل الى بلوغه ، وإقامته ، وقدمه من السفر .

ولو ضربه واحد ضربا ثقيلا ، كان ضربه خمسين سوطا ، ثم ضربه الآخر سوطين أو =

إذا أمسك رجل رجلا فقتله آخر

لو أمسك رجل رجلا ، فقتله آخر - فإنه يجب القصاص على القاتل دون الممسك (١) ، لأنه هو الذى باشر القتل ، والمسك لم يباشره فلا قصاص عليه ، بل يجب عليه التعزير ، فيضبه الإمام فى السجن حتى يموت ، فقد روى عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال : (إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر ، يقتل الذى قتل ، ويحبس الذى أمسك) رواه الدارقطنى . ويشترط فى هذه المسألة ، أن يكون القاتل مكلفا . فلو أمسكه رجل وعرضه لمجنون ، أو سبع ضار فافتترسه ، فالقصاص على الممسك

= ثلاثة ، حال الألم من الضرب الأول ، عالما بضربه ، اقتصر منهما لظهور قصد الإهلاك منهما : أو جاهلا به فلا قصاص على واحد منهما لأنه لم يظهر قصد الإهلاك من الثانى ، والأول شريك ، فعلى الأول حصة ضربه ، من دية العمد ، وعلى الثانى حصة ضربه من دية شبه العمد ، وأن ضرياه بالعكس فلا قصاص على واحد منهما ، لأن ضرب الأول شبه عمد ، والثانى شريكه ، فيجب على الأول حصة ضربه ، من دية شبه العمد ، والثانى حصة ضربه من دية العمد . ومن قتل جمعا أو قطع أطرافهم مثلا ، مرتبا ، قتل ، أو قطع بأولهم ، أن يتم ينف لسبق حقه ، وهذا الحكم سواء أكن القتال حرا ، أو عبدا . وقيل : أن كان القتال عبدا قتل بجمعهم ، فإن عفا ، الأول ، قتل بالثانى ، وهكذا ، والاعتبار فى التقديم والتأخير (بوقت الموت ، لا بوقت الجنابة) .

الجنابة - قالوا : إذا قتل واحد جماعة ، واحدا بعد واحد ، فحضر الأولياء قتل للأول ولا شيء للباقيين ، وإن قتلهم جميعا ولم يعلم الأول منهم ، وحضر أولياء المقتولين ، وطلبوا من الحاكم القصاص ، قتل لجماعتهم ، ولأدية عليه .

وإن طلب بعضهم القصاص ، وبعضهم الدية ، قتل لمن طلب منهم القصاص ، ولو كانوا أكثر من اثنين ، ووجبت الدية فى ماله لمن طلبها من الباقيين .

وإن طلبوا جميعا الدية ، كان لكل واحد منهم الدية كاملة ، من ماله خاصة ، إذا كان القتل عمدا ، ولا شيء على المأفلة ، وإذا كانت للتركة لا تسعهم جميعا ، بينهم بالتساوى ، كما يفعل مع الغرماء ، فيأخذ كل منهم حصته من التركة حسب الرسوم .

(١) المالكية - قالوا : إذا أمسك شخص رجلا وكان يقصد قتله ، فقتله آخر ، ولو لا الإمساك ما قدر القتال على قتله ، فيجب القود عليهما معا ، الإمساك لتسببه ، والقاتل لمباشرته للقتل ، وقد اشترطوا فى وجوب القود عليهما شروطا ثلاثة معتبرة ، فى الإمساك ، وهى أن يمسكه لأجل القتل ، وأن يعلم أن الطالب قاصد قتله ، وأن يكون لولا إمساكه ما أدركه القاتل ، فإن أمسكه لأجل أن يضربه ضربا معتادا ، أو كان لم يعلم أنه يقصد قتله ، أو كان قتله لا يتوقف على إمساكه له ، قتل المباشر وحده ، وهو القاتل فصلا ، وضرب الإمساك ملء سوط ، وحبس مدة كاملة تأديبائه ، وتعزيرا .

قطعا في المورتين ، ولو وضع صغيرا على هدف بعد الرمي ، لا قبله ، فأصابه اسمهم من الرامي ، فإنه يجب القصاص على من قحم الصغير ، لأنه المباشر في هذه الحالة ، فهو كالمردى في الحفرة دون الرامي ، لأنه كالخافر ، بخلاف ما لو وضعه في الهدف قبل الرمي ، فإن القصاص يكون على الرامي . لأنه المباشر للقتل ، ويجب القصاص على من أوردى آخر في البئر فمات ، دون الخافر لأن حفرة لا أثر له مع المباشر .

وقد روى عن الامام على كرم الله وجهه (أنه قضى في رجل قتل رجلا متعمدا ، وأمسكه آخر) ، قال : (يقتل القاتل ، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت) رواه الامام الشافعي رحمه الله .

من قتل ثم لجأ الى الحرم

اختلف العلماء في القصاص من القاتل الذي لجأ الى الحرم هل يقتل داخله أم يسمح الى الخارج ويقتل أم يترك داخل الحرم فلنظر ، التفاصيل أسفل الخط (١) .

(١) الشافعية — قالوا : يقتل المستحق على الفور في النفس ، وكذلك في الاطراف على المذهب لان القصاص موجب الاتلاف ، فيتمتع كقيم المتلفات ، والتأخير لاحتمال العفو .

قالوا : ويقتل في الحرم ، لأن الحرم لا يمنع من القصاص ، كقتل الحية والعقرب داخل الحرم ، وسواء التجأ اليه أم لا ، لأن النبي ﷺ لما دخل مكة عام الفتح وسمع به عبد الله بن خطل التميمي الذي ارتد بعد اسلامه ، وكان يهجو النبي ﷺ في شعره ويلقنه جاريته المغنيتين ، فتغنيان به ، فذاف من الرسول وتعلق بأستار الكعبة ليستدير بها ، وعند طواف النبي ﷺ بها ، أخبر بحالته ، فقال : (اقتلوه ، فإن الكعبة لا تميد عاصيا ، ولا تمنع من إقامة حد واجب) فقتل — وكذلك المويرث ابن نقيذ ، فإنه كان يؤذي النبي ﷺ بهجائه ، فقتله الامام بن رضى الله تبارك وتعالى عنه بمكة المكرمة .

وكذلك المقيدس بن صبابة الكندي بعد أن ارتد ورجع الى مكة ، فأمر النبي ﷺ بقتله ، أهدر دمه ، فقتله ابن عمه نميلة بن عبد الله الليثي ، وهو متعلق بأستار الكعبة ، وقيل : بهمل آخر ، ولأن القصاص على الفور ، فلا يؤخر .

فلو التجأ الجاني الى الكعبة ، أو المسجد الحرام ، أو غيره من المساجد ، أو الى ملك انسان فيخرج منه ، ثم يقتل ، حيلة للمسجد ، ولأنه يمتنع استعمال ملك الغير بغير إذنه ، فإن هذا التأخير يسير ، وخوفا من تلوث المسجد الحرام ، أو المساجد الأخرى . فيخرج منها ، وكذا يقتل اذا التجأ الجاني الى مقابر المسلمين ، ولم يمكن قتله الا بارتاة الدم عليها ، واذا لم يخرج الجاني من الحرم ، ومكث فيه ، جاز إقامة القصاص عليه وقتله فيه ، فإن حرمة دم الآدمي أقوى من حرمة البيت .

الملكية — قالوا : لو قتل شخص انسانا في الحرم ثم دخل الحرم بعد ارتكاب جنايته فلا يؤخر ، بل يجب اخراجه من الحرم . ويقام عليه الحد . خرج الحرم ، ولو كان =

= الجاني محرماً ، ولا ينتظر لآتممه ولا يجوز اقامة القصاص في الحرم عليه لثلا يؤدي الى تنجسه بالدماء ، وسواء فعل موجب القصاص في داخل الحرم ، أم فعله خارجه ثم لجأ اليه ، ليهرب من تنفيذ القصاص .

وأما قوله تعالى : « ومن دخله كان آمناً » فهو اخبار عما كان عليه الناس في الجاهلية ، كما قال الحسن البصري وغيره : كان الرجل يقتل ، فيضع في عنقه صوفة ، ويدخل الحرم فيلقاه ابن المقتول ، فلا يبيعه حتى يخرج .

وقال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا أبو يحيى التميمي عن عطاء ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس في قوله تعالى : « ومن دخله كان آمناً » قال « ومن عاد بالبيت أعاده البيت ، ولكن لا يؤوى ، ولا يطعم ، ولا يسقى ، فإذا خرج أخذ بثغبه » .

وروى في الصحيحين ، واللفظ لمسلم عن أبي شريح العدوي ، أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبيت البعوث الى مكة : أتذن لي أيها الأمير أن أحذرك قولاً قال به رسول الله ﷺ القد من يوم الفتح سمعته أذناني ، ووعاه قلبي وأبصرته عيناى حين تكلم به ، أنه حذر الله ، وأئني عليه ثم قال : (مكة حرما الله ، ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله ، واليوم الآخر ، أن يسفك بها دماً ، أو يعضد بها شجرة ، فإن أحد ترخص بقتل رسول الله ﷺ فيها ، فقولوا له أن الله أذن لنبيه ، ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم ، كحرمتها بالأمس ، فليبلغ الشاهد الغائب ، فبقيل لأبي شريح ما قاله لك عمرو ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح : ان الحرم لا يعيذ عامياً ، ولا فاراً بدم ، ولا فاراً بجزية ، وقيل : الجملة انشائية معنى — أى آمناً من القتل ، والظلم ، لا بموجب شرعى وهذا هو الائم الذى ذكره الله تعالى بقوله : « ومن يرد فيه بالحاد يظلم نذره من عذاب أليم » آية ٢٥ من سورة الحج .

الحنية — قالوا : اذا قتل رجل انساناً عمداً خارج الحرم ، ثم لجأ اليه أيفر من القصاص ، وأقام بالحرم ، أو وجب القتل عليه ردة ، أو زنا وهو محصن ، أو بسبب خروجه على جماعة المسلمين ، ثم لجأ الى الحرم بمكة المكرمة ، فلا يجب قتله ما دام في الحرم ، لحرمة القتل في الحرم ، لقوله تعالى : « ومن دخله كان آمناً » يعنى حرم مكة اذا دخله الخائف يأمن من كل سوء ، فمن عاد بالبيت أعاده البيت ، وورد في الصحيحين عن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة (أن هذا البلد حرم الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيامة ، وأنها لم يحل القتال فيه لأحد قبلى ، ولم يحل لى الا في ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيامة ، لا يعضد شوكه ، ولا ينفر صيده ، ولا يلتقط لقطته ، الا من عرفها ، ولا يختلى خلاها ، فقال العباس : يا رسول الله ألا الأذخر . فانه لعينهم وليوتهم فقال (الا الأذخر) وقد زرد في تأمهن من دخل .

إذا فعل الجاني جنائتين أو أكثر لكل منهما حكم خاص

إذا جمع الرجل بين جنائتين أحدهما خطأ والأخرى عمد أو أحدهما قطع والآخر لقتل فانظر كيفية تطبيق القصاص عليه (١) .

« الحرمة عدة آيات منها قوله تعالى « وأذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً » ومنه قوله تعالى : « وأذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً » آيتي ١٢٥ ، ١٢٦ من سورة البقرة ، وقال تعالى : « الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » آية ١ من سورة قريش فظاهر الآية الكريمة — الأخبار عن كون من دخله آمناً ، ولكن لا يمكن حمله عليه إذ قد لا يميز آمناً فيقطع الخلف في الخبر ، فوجب حمله على الأمر ، أي — آمنوا من دخول الحرم — وترك العمل به في الجنائيات التي دون النفس لأن الضرر فيها أخف من قتل النفس ، وفيما إذا وجب على الجاني للقصاص لجنائية ارتكباها داخل الحرم ، فإنه يجوز أن يقتل في الحرم في هذه الحالة ، لأنه هو الذي هناك حرمة الحرم ، فلا يحترم دمه ، أما إذا ارتكب الجنائية خارج الحرم ثم ألجأ إليه فلا يستوفى فيه بل يجب أن يضيق عليه ، فيمنع من الطعام والشراب ، والكلام ، والمعاملة حتى يخرج من الحرم فيستوفى منه القصاص ، ويقتل ، أو يموت داخل الحرم بالجوع والصد ، وذلك تعظيماً لحرمة البيت الحرام .

الجنابة — قالوا : لا يستوفى من الملتجئ إلى الحرم قصاصاً مطلقاً ، سواء ارتكب الجنائية خارج الحرم والتجأ إليه ، واحتتم به ، أو ارتكب جنائته داخل الحرم ، واعتم على به ، وسواء كان القصاص في النفس ، أو الأطراف ، ولا يضيق عليه حتى يخرج من الحرم ، أو يموت ، فإن خرج من الحرم ، قتل بذنبه ، ونفذ عليه القصاص الواجب عليه ، ولا ترك وشائه في الحرم .

وذلك لنص الآيات الواردة في تأمين من دخل الحرم قال تعالى « ومن دخله كان آمناً » تأكيداً لفظلية الحرم ، واحتراماً لقدسيته ، لشدّة حرمة الحرم في الكتاب والسنة الذي هو حضرة الله تعالى الخالصة ، فيحصل هنا حال الحاكم الذي غلبت عليه هبة المولى عز وجل ، وهبة بيته الحرام ، فاندخلت فيها إقامة حدوده ، وحرمة له ، فأخر القصاص مدة من الجاني حتى يخرج من الحرم .

(١) الحنفية — قالوا : من قطع يد رجل خطأ ثم قتله عمداً قبل أن تبرأ يده ، أو قطع يده عمداً ثم قتله خطأ ، أو قطع يده خطأ فبرأت يده ، ثم قطع يده عمداً فبرأت ثم قتله عمداً ، فإنه يؤخذ بالأمرين جميعاً ، فإن الأصل فيه : أن الجمع بين الجراحتين واجب ما أمكن تنميماً للول ، لأن القتل في الأعم يقع بضربتين متعاقبة ، وفي اعتباراً كل ضربة بنفسها بعض الحرج ، إلا أن لا يمكن الجمع فيمطى كل واحد حكم نفسه ، وقد =

== تعذر الجمع في هذه الصور في الأولين لاختلاف حكم الفعلين وضما ، وموجبا ، لأن أحد الفعلين خطأ ، والثاني عمد ، وفي الآخرين متعذر الجمع أيضا لتدخل البرء ، فلا جمع أصلا ، لأن الفعل الأول قد انتهى : فإن البرء قاطع للسراية ، فيكون القتل بعده ابتداء ، فلا بد من اعتبار كل واحد منهما ، حتى لو لم يتطاعا ، وقد تجاسا ، بأن كانا خطأيين فإنه يجمع بين الأمرين بالإجماع . لا مكان الجمع ، واكتفى بدية واحدة ، حيث انتفى المنع من الجمع ، وهو تدخل البرء ، والاختلاف .

وأن تجاسا عمدا ، بأن كان قطع يده عمدا ، ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ يده فإن للولي الخيار بين أن يقطع ثم يقتل ، وبين أن يكتفى بالقتل . وذلك لأن الجمع متعذر أما للاختلاف بين الفعلين هذين ، لأن الموجب القود ، وهو يعتمد المساواة في الفعل ، وذلك بأن يكون القتل بالقطع ، والقطع بالقطع ، وهو متعذر ، أم لأن الحز يقطع إضافة السراية إلى القطع ، حتى لو صدر من شخصين يجب القود على الحاز ، فصار كتحلل البرء ، بخلاف ما إذا قطع وسرى ، لأن الفعل واحد وبخلاف ما إذا كانا خطأيين . لأن الموجب الدية ، وهي بدد النفس ، من غير اعتبار المساواة .

ولأن أرش اليد إنما يجب عند ارتكابهم أثر الفعل ، وذلك بالحدز القاطع للسراية ، فيجتمعت ضمان الكل . وضمان الجزء في حالة واحدة ، وهي حالة الحز ، وفي ذلك تكرار دية اليد ، لأن ضمان الكل يشملها ، والتكرار غير مشروع ، فلا يجتمعان ، أما القطع ، والقتل قصاصا يجتمعان لأن مبنى القصاص والمساواة ، وهي إنما تتحقق باجتماعهما ، لأن العمد مبناه على التغليب ؛ لتشديد ، ولهذا تقتل العشرة بالواحدة ، وفي مراعاة صورة الفعل معنى التغليب فيجوز : اعتباره فيه ، وأما الخطأ فمبناه على التخفيف ، ألا ترى أن الدية لا تتمدد بتعدد القاتلين ، فاعتبار التغليب فيه لا يكون مناسبا .

ومن ضرب رجل مائة سوط فبرأ من تسعين ، ومات من عشرة ، ففيه دية واحدة ، لأنه لم يبرأ منها لا تبقى معتبرة في حق الأرض ، وأن بقيت معتبرة في حق التعزير ، فبقي الاعتبار للعشرة أسواط . وإن ضرب رجلا مائة سوط ، وجرحته ، وبقي له أثر تجب حكومة العدل لبقاء الأثر والأرض إنما يجب باعتبار الأثر في النفس ، بأن لم يدرأ ، وليس ذلك بموجود ، بل الأثر هو الموجود ، فإن لم يخرج في الابتداء فلا يجب شيء بالاتفاق ، وإن جرح واندمل ولم يبق لها أثر فذلك لأنه لم يكن إلا مجرد الألم ، وهو لا يرجب شيئا ، كما لو ضربه ضربا مؤلما .

الشافعية ، والحنبلة - قالوا : إذا قطع الرجل يد شخص ، ثم بعد القطع قتل الشخص القاطع ، الشخص المخطوء يده ، فإنه يجب أن تقطع يد القاطع أولا ، ثم بعد القطع يجب أن يقتل حدا ، طلبا للمائلة ، قال تعالى : « فمن اعتسدى عليكم فاعتسوا عليه بمثل ما اعتسدى عليكم » .

= وان قطع رجل يد شخص آخر ، فمات المقتولة يده من ذلك القطع بسبب السرية .
 قتل يد الرجل القاطع ، فان مات الجاني اذى قطعت يده بسبب السرية . فالأمر
 ظاهر : وهو المطلوب من مراعاة القصاص ، وان لم يمت بقطع يده ، قتل لتحقيق تمتلئة
 بالقصاص .

ويجوز للولى أن ينتظر بعد القطع ما يموت سرية ، أم لا ؟ فله بعد ذلك المأذنة
 الى عز رقبته بالسيف قصاصا ، ويجوز له عزها ابتداء كما في المسألة الأولى ، لا نداناه
 له . واذا جرح انسان شخصا جراحة واحدة ، وجرحه شخص آخر بعده مائة جراحة ، ومات
 بسبب الواحدة والمسائة ، وكانت تلك الجراحة الواحدة ، والجراحات المائة لو انفردت كل
 منهما لقتلت ، لزم صاحب الجراحة الواحدة . وصاحب المسائة جراحة ، القصاص مطلقا ،
 سواء تواطأ على قتله مما أم لا ؟ اذا جرح له نكالية في اليطان ، أخطر من جروح
 متعددة ، فان قتل كل واحد منهما لا يقتل . لو انفرد عن الآخر ، لكنه له داخل في القتل .
 ففيه تفصيل ، فان تواطأ قتل والا فلا يقتل ، وتجب عليهما الدية ، لأن شبه عمد .
 وان كان جرح أحدهما يقتل لو انفرد وجرح الآخر لا يقتل لو انفرد ، لكن له دخل في
 القتل ، فلنك حكمه ، فصاحب الأول يفتا مطلقا والثاني يقتل ان كان متفقا على قتله ،
 وان لم يكن متفقا فلا يقتل ، وتجب عليه حصته من الدية .

وأما اذا كان ضرب أحدهما خفيفا ، بحيث لا يؤثر في القتل أصلا ، كالضرب بطرف
 الثوب مثلا . أو الضرب بسوط صغير . فانه لا شيء على صاحبه ، فلا دخل له في قصاص ،
 ولا دية ، وموته موافقة قدر .

وأما اذا قطع الجاني الثاني بجنايته ، جناية الأول ، بأن يقطع الأول من المجنى عليه
 يده ، أو رجله مثلا ، ويقطع الثاني رقبته . أو يقدح نصلين ، فالأول جرح ، عليه قصاص
 اليد ، أو الرجل ، أو دينها ، والثاني ثاقل ، لأنه قطع جناية الأول ، وأزحق روحه فيجب
 عليه القصاص ، دون الأول .

واذا وجد من شخصين مجتمعين في زمن واحد فعنان ، مزهقتن للروح ، بحيث لو انفرد
 كل منهما لأمكن إحالة الأزهاق عليه ، وهما مسرعان للقتل ، كحز للرقبة ، وقد للجنة .
 أو غير مسرعين للقتل ، كقطع عضوين ، ومات منهما ، فهما قتلان في هذه الأحوال المذكورة ،
 فيجب عليهما القصاص ، وكذلك يجب عليهما الدية اذا وجبت لوجود اسبب منهما ، وان
 لم يوجد الفعلان مما في وقت واحد ، بترتبا ، بأن أنهاء رجل مثلا ، الى حركة مذنوح
 وهي التي لم يبق معها ابصار ، ولا نظرا اختياري ، ولا حركة اختياري ، ويقطع بموته
 بعد يوم أو أيام ، وتسمى حالة اليأس ، وهي التي اشترط وجوده في حالة ايجاب القصاص
 وهي التي لا يصح فيها اسلام ، ولا رد ولا شيء من التصرفات ، ويقتل فيها ماله
 لورثته الحاصلين حينئذ ، لا بلن حدث . ولو مات قريب له لم يرثه . دون الحياة المستمرة =

• • • • •

• وهي التي لو ترك منها لمات — ثم جنى شخص آخر على المجنى عليه ، بعد الانتباه لحركة مذبوح ، فالأول منهما قاتل قطعا ، فيجب عليه القصاص أن كان القتل عمدا ، والدية أن كان القتل خطأ ، لأنه صيرره إلى حالة الموت ، والثاني يجب تقريره بما يراه الإمام ، لهتكة حرمة الموت ، كما لو قطع عضوا من شخص بعد موته •

• وإن جنى الثاني منهما قبل الانتباه إلى درجة مذبوح ، بأن جرحه ، أو قطع عضوا منه ، فبإزاء الثاني بعده وحز رقيقته ، أو قطعه نصفين ، وأزرق روحه ، فالثاني قاتل بالاتفاق ، ويجب عليه القصاص ، لأن الجرح إنما يقتل بالسرية ، وجز الرقبة ، وقد الجثة يقطع أثرها ، فتعين للقتل منه ولا فرق أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة ، أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لأنه له في الحال حياة مستقرة ، وقد عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يوم أصابته وهو في هذه الحالة بالخطرة ، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم بمهدة الذي عاهدهم به ، ووصاياه التي أوصاهم بها ، ويجب على الجاني الأول قصاص العضو المخطوع ، أو مال بحسب الحال من عمد أو غيره ، وإن لم يذف الثاني أيضا — أي لم يملأ به إلى الهلاك — كان قطع الأول يده من الكوع مثلا ، والثاني قطعها من المرفق ، ثم مات المجنى عليه بسبب سراية القطعين معا فمات قاتلان بسبب السراية •

• ولا يقال : أن أثر القطع الثاني أزال أثر القطع الأول ، لأن الموت حدث بهما معا • ولو قتل مريضا وهو في حالة النزاع الأخير • وعيشه عيش مذبوح ، فإنه يجب عليه القصاص بقتله ، لأنه يجوز أن يمد الله في أجله ويعيش ، فإن موته غير محقق ، لأن الأجل لا يملأها إلا الله تعالى •

• ولو انتهى المريض إلى سكرات الموت وبدت مخايله ، فلا يحكم له بالموت • وإن كان يظن أنه في حالة المقدود •

• وفارقوا بأن انتهاء المريض إلى تلك الحالة غير مقطوع به ، وقد يظن موته ثم يشفى ، بخلاف المقدود ومن في معناه ، ولأن المريض لم يسبق فيه فعل بحال القتل وأحكامه عليه ، حتى يهرق الفلح الثاني •

• ولو جرح واحد شخصا جرحين عمدا ، وخطأ ، ومات بهما لم يجب عليه القصاص لاختلاف وصف الفلح ، حيث أن أحد الجرحين عمد ، والآخر خطأ ، فاختلفا ، أو جرحه جرحين مضمونا ، وغير مضمون ، كمن جرح حربيا ، أو مرتدا ، أو عبد نفسه ، أو سائلا ، ثم أسلم المرتد ، أو أمن الحربى ، أو عتق العبد المجرور ، أو رجل الحيوان السائل ، وجرحه الجاني بعد ذلك ثانيا ومات بالجرحين ، فلا يجب عليه القصاص في هذه الصور — أو جرح شخصا بحق قصاص ، وسرقة ، ثم جرحه بعد ذلك مرة ثانية عدوانا ، أو جرح حربيا لم أسلم ، ثم جرحه ثانيا لمعت بالسرعة ، لا يجب قتله في مثل هذه الأحوال •

== أما في الحالة الأولى — عمداً — وخطأً — فالأثر الزهوق لم يحصل بالعمد المخطئ ، فيجب عليه ، نصف الدية المخلطة في ماله خاصة ، ويجب نصف الدية المخففة على عاقلة في الخطأ ، وأما في باقي الصور ، فالأثر الموت حصل بمضنون ، وغير مضنون ، فغالب عليه ، مسقط القصاص ، وثبت موجب الجرح الثاني ، من قصاص ، وغيره . ولو وقعت إحدى الجراحتين بأمره للصبي غير المميز ، أو المجنون الذي لا يفقه فلا يجب عليه القصاص ، بل تجب نصف الدية على العاقلة ، لأن عمد الصبي ، والمجنون خطأ ، ولأن غير المميز يصبح كالآلة .

ولو دأوى المجروح جرحه بسم قاتل في الحال ، كان شريه ، أو وضعه على الجرح فلا قصاص ولا دية على جرحه في النفس ، لأن المجروح قتل نفسه ، فصار كما لو جرحه إنسان فذبح هو نفسه ، أما الجرح الحادث ، فعلى الجراح ضمانه ، سواء علم المجروح حال السهم ، أولا .

وإن لم يقتل هذا السهم غالباً فتكون المداواة به شبه عمد ، فلا قصاص على جرحه النفس لأنه شريك لمصاحب شبهة عمد ، بل يجب عليه نصف الدية المخلطة ، والقصاص في الطرف إن اقتضاه الجرح .

وإن قتل غالباً ، وعلم المجروح حاله : فشريك جراح نفسه ، ويكون عليه اللود تدريجاً لفعل المجروح منزلة العمد .

وإذا كان المجروح لا يعلم بالسهم ، فلا قصاص جزماً ، لأنه شريك مخطئ ، ولو خطأ المجروح جرحه في لحم حي ولو تدأوى خيطة تنثقل غالباً ففي القصاص الطريقان ، بخلاف ما لو خاطه في لحم ميت فإنه لا أثر له ولا للجلد كما فهم بالأولى ، لعدم الأيلاف المهلك ، فعلى الجراح القصاص أو كمال الدية ، ولو خاطه غيره بلا أمر منه ، اقتصر منه ، ومن الجراح ، وإن كان الذي خاط الجرح حاكماً لتعديه مع الجراح فإن خاطه الطبيب لصبي أو مجنون لمصلحة فلا قصاص عليه ، بل تجب دية مغلطة على عاقلة نصفها ، ونصفها الآخري : في مال الجراح ، ولا قصاص عليه ، ولو قصد المجروح أو غيره الخيطة في لحم ميت فوقم في لحم حي ، فالجراح شريك مخطئ ، وكذا لو قصد الخيطة في الجلد فوقم في اللحم ، والكي فيما ذكر كالخيطة فيه ، ولا أثر لدواء لا يضر ، ولا نظر للقروح .

الملكية — قالوا : إن تعدد مباشر على مدون النفس بلا اتفاق منهم ، وتميزت الجراحتين وعلم فعل كل واحد منهم ، فيقتصر من كل بقدر ما فعل ، ولا ينظر لتفاوت العنصر بالبرقة والغلظ وإذا اتفقوا فيجب أن يقتصر من كل بقدر الجميع سواء تميزت الجراحتان أم لا ، قياساً على قتل النفس ، فإن الجميع عند الاتفاق يقتلون بالواحد ، أما إذا لم تميز الجراحتان عند عدم الاتفاق ، فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص ؟ أو يقتصر من كل بمقدار الجميع . فإذا كانوا ثلاثة قتل أحدهم عينه ، والثاني قطع يده ، والثالث قطع رجله ، ولم يعلم من الذي فغا العين ، وقطع الرجل ، وقطع اليد ، والحال أنه لا هلال بينهم ، بينهم .

= اقتص من كل يبقه عينه وقطع يده ، وقطع رجله ، وفيه نظر ، فالأظهر الأول ، إذا لم يقطع الفعل من كل واحد .

وتتدرج الأطراف في النفس . كقطع اليد والطرف . ثم القتل . فإنه يقتل فقط . أما أن كانت من المقتول فإنه يتدرج في النفس . أن تعمد الجاني قطع النفس . بل يجب عليه الدية للطرف ، ثم الجناية على الطرف ، خطأ ، فلا تتدرج في يد أو رجل ، أو فقه عين من شخص ثم قتله القصاص .

هذا إذا كان الطرف المقطوع من المقتول .

أما إذا كان الطرف لغير المقتول ، كقطع يد شخص ، وفقه عين آخر ، وقتل رجل ثالث عمدا ، فتتدرج الأطراف في النفس ، ولا تقطع يده ، ثم يقتل .

ومحل اندراج طرف المقتول في النفس إذا لم يقصد الجاني المثلة بالجاني عليه المقتول ، فإن قصد المثلة ، فإنه يقتص منه للطرف ، ثم يقتل بعد ذلك . أما طرف غير المقتول ، فإنه يتدرج في القتل ، ولو قصد الجاني المثلة بهم . على الرأي الراجح من المذاهب .

وكما تتدرج الأطراف في النفس تتدرج الأصابع إذا قطعت عمدا في قطع اليد عمدا بعدها ، ما لم يقصد المثلة به ، سواء كانت من يد من قطعت أصابعه ، أو يد غيره ، فإذا قطع أصابع شخص عمدا . ثم قطع كفه عمدا . ذلك ، قطع الجاني من الكوع .

ولو قطع أصابع رجل ، ويد رجلاً آخر من الكوع ، ويد ثالث من المرفق ، قطع أهم من المرفق ، أن لم يقصد التمثيل به ، فإن قصد المثلة بفعله السابق ، لم يتدرج في صورتين بل تقطع أصابعه أولا ، ثم كفه بعد ذلك في الصورة الأولى .

وفي الصورة الثانية ، تقطع أصابعه أولا ثم تقطع يده من الكوع للجناية الثانية ، ثم تقطع يده من المرفق للجناية الثالثة ، حتى يشعر بالألم الذي تسبب فيه لغيره ، وتحصل المماثلة في القصاص .

قالوا : ويؤخر القصاص فيما دون النفس لعذر ، كبرد ، أو حر يخاف منه الموت على الجاني ، لئلا يموت فيلزم أخذ نفس بدو نفس ، وكذا يؤخر الجاني إذا كان مريضا حتى يبرأ ويؤخر القصاص فيها دون أنفس حتى تبرأ الجروح ، لاحتمال أن يموت بسبب السراية ، فيكون الواجب القتل بقساة ، كدية الجرح الخطأ ، فيؤخر إلى برء المجرع خوفاً أن يفسد على النفس ، فتؤخذ الدية كاملة ، فإن برئ الجرح على غير شين ، فلا دية ، ولا أدب ، لأنه لا يحتمد في الشرع . وإن برئ الجرح المقطوع على شين ، فتوجب حكومة عدلين ، لهما معرفة بهذه الأشياء فيقوم على فرض أنه رقيق ، سالماً بمشرفة مثلاً ، ثم معينا بقسوة مثلاً ، فالتفاوت بين القيمتين هو العشر في المال ، فقد نقصت الجناية العشر ، فيلزم الجاني بنسبة ذلك من الدية ، كمائة دينار ، وقيل : يجتهدان بالفكر فيما يستحقه الجاني عليه من الجاني .

إذا تغير حال المجرور من وقت الجرح الى الموت

إذا تغير حال المجرور من وقت الجرح الى الموت فإن القصاص أو الدية ووجوبهما من عدمه يتوقف على كل حالة على حدة ، فانظر اني آراء الأئمة المختلفة مع تغيير حال الجنانية أسفل الخط (١) .

(١) الشافعية ، والحنابلة - قالوا . في شأن تغيير حال المجرور من وقت لجرح الى الموت بعصمة ، أو حرية ، أو اهدار ، أو غيره : إذا جرح مسلم ، أو ذمي ، حربيا ، أو مرتدا ، أو عبد نفسه . فأسلم الحربى ، أو المرتد ، أو أمن الحربى ، وعق العبد ، ثم مات بسراية الجرح فلا ضمان بمال ، ولا قصاص ، لأن الجرح السابق غير مضمون .
وتجب دية مخففة اعتبارا بحال 'استقرار' الجنانية ، والمراد دية حر مسلم ، لأن كل جرح اوله غير مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء ، وإن كان مضمونا في أوله فقط ، فالنفس هدر ، ويجب ضمان تلك الجنانية ، وإن كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر ضمان الانتهاء ، ويعتبر في القصاص المكانة من القتل الى الانتهاء ، وحينئذ فلو رمى مسلم . مرتدا ، أو حربيا ، أو عبد نفسه ، فأسلم الحربى ، أو المرتد ، أو أمن الحربى ، أو عتقه . 'لعبد' ، ثم أصابه السهم ، فلا قصاص قطعا . لعدم المكافاة من أول أجزاء الجنانية ، ولأن وجبت دية مسلم اعتبارا بحال الإصابة ، لأنها حالة اتصال الجنانية ، والرمى كالقدمة ، التي يتسبب بها الى الجنانية ، كما لو حفر بئر! . وهناك حربى ، أو مرتد فأسلم ثم وقع فيها . فإنه يضمنه ، وإن كان عند السبب مهذرا ، وعبد نفسه ، أوولى بال ضمان منهما . لأنه معصوم مضمون بالكفارة .

وعكس هذا ، كما لو جرح حربى مسلما . ثم أسلم الجراح ، أو عقدت له ذمة ، ثم مات المجرور فلا ضمان على الصحيح ، ولو ارتد المسلم المجرور ثم مات بالسراية مرتدا ، وجارحه غير مرتد ، فالنفس هدر ، لا قود فيها ، ولا دية ، ولا كفارة ، وسواء أكان الجراح الأمام ، أم غيره لأنه لو قتل حينئذ مباشرة ، لم يجب فيه شيء فكذلك بالسراية ، أما إذا كان جارحه مرتدا ، فإنه يجب عليه القصاص . ولكن قصاص الجرح ، أن كان مما يوجب القصاص ، كالوضعة ، وقطع الطرف ، والأظفر ، لأن القصاص في الطرف منفرد عن القصاص ، في النفس ، فهو كما لو لم يمس .

هذا كله إذ طرأت الردة بعد الجرح . فلو طرأت بعد الرمي قبل الإصابة ، فلا ضمان لأنه حين جنى عليه كان مرتدا .

ولو ارتد المجرور ، ثم أسلم نمت بالسراية ، فلا قصاص في الأصح مطلقا ، لأنه انتهى الى حالة لو مات فيها لم يجب القصاص ، فصار شبهة دائرة للقصاص .
ولو جرح مسلما ذميا ، فأسلم ، أو جرح عبدا أفسره فعتق ، ومات بالسراية فلا قصاص على الجراح في صورتين ، لأنه لم يقصد بالجنانية من يكلفه ، فكان شبهة ،

= ونجب دية حر مسلم ، لأنه مضمون في الأبدن . وفي الانتفاء حر مسلم فإن كان العبد كافرا وجب دية حر كافر ، فإن أندمل أنجرح ، وبريء ثم مات . فإنه يجب عليه أرش الجنانية . وينون الواجب في لعبد دية لسيده ، ودية العتيق ن منت بالسراية ، ولم يكن لجرحه أرش مفدر . لسيده العبد . ساوت قيمته ، أم نقصت عنها . لأنه قد استحق هذا القدر بهذه الجنانية نرافعة في ملكه . ولا يتمن حقه فيها ، بل للجاني العدول لقيمتها . وإن كانت الدية موجودة . فإذا تسلم الدنانهم اجر السيد على قبولها . فإن زادت دية العبد على قيمته . فزايده . تكن لورثته ، لأنها وجبت بسبب الحرية ، ولو كان لجرحه أرش مقدر : كان قنح يد عبد . أو فقأ عينه . فعتق ثم مات بسراية . ووجب كمال الدية ، فللسيد الاقل من دية الوجبة ، ومن نصف قيمته ، وهو أرش النعضو الذي تلف في ملكه لو أندملت لجرحه . لأن السراية لم تحصل في الرق . حتى يعتبر في حق السيد ، فإن كانت الدية اقل من أرش وجب غيرها وإن كانت نصف القيمة ، اقل فهو أرش الجنانية الواقعة في ملكه .

التعنية . . قالوا : من رمى مسلما . فارتد الرمي عليه . والعيب بالله — ثم وقع سهم عليه . فيجب على الرامي الدية : لأن النضمان يجب بفعله وهو الرمي اذ لا فمسن منه بعده . وما هو كذلك : فالاعتبر فيه وقت الفعل كالغضب . فيعتبر حالة الرامي ، والرمي إليه فيه مقنوم . واستوضح اعتبار وقت الرمي : بما اذا رمى حيدا ثم ارتد — والعياد باقه — ثم أصاب ، فإن رده بعد الرمي لا يحرّم ، لأن فعله زكاة شرعا ، وقد تم موجبا للحل بشرطه ، وهو التسمية : وبما اذا كانت لجنانية خطأ ، ففكر بعد الرمي ، قبل الاصابة فإنه صحيح ، والفعل وإن كان عمدا ، فالقود يسقط بالشبهة الناشئة من اعتبار حالة الاصابة . ورجبت الدية في ماله ، ولو كانت المائة بالعكس . فلا شيء في قولهم جميعا ، وكذا اذا رمى حرييا فأسلم ، ثم وقع به السهم لأن الرمي ما انتقد موجبا للضمان لعدم تقنوم المحل . فلا يتقلب موجبا لصيرورته متقنوما بعد ذلك .

وإن رمى عبدا فاعتقه مولاه ثم وقع السهم به فعليه قيمته للمولى . المالكية — قالوا : من رمى شخصا مسلما ، فارتد هذا الشخص ثم أصابه السهم ، فلا شيء ، على الرامي ، بل يكون دمه هدرا ، ولا فصل ، ولا دية عليه ، لأن التلف حصن في محل لا عمة له ، فيكون هدرا ، كما لو جرّحه ثم ارتد ثم مات ، وكما لو أبرأه بعد ألجرح عن الجنانية أو عن حقه ، وكما لو أبرأه عن الجنانية ثم أصابه السهم وكما لو أعتق الملك العبد المصوب يصير ميرثا للغاصب عن الضمان ، لأنه يشترط في المجنى عليه العصمة من وقت الضرب ، أو الرمي بالسهم للموت ، ولأنه بالارتداد أسقط تقنوم نفسه ، فيكون ميرثا للرامي عن موجه ، كما اذا أبرأه عن حقه بعد القطع ، وقبل الموت ، فإنه يكون هدرا ، ولا ضمان له ، ولأن عدم وجوب الضمان باعتبار أن الارتداد قاطع للسراة كالعتق ، لا باعتبار أنه صار ميرثا ، وكذا تعتبر العصمة حالة الرمي ، فمن رمى غير =

كيف يثبت القصاص على شخص

يثبت موجب القصاص من قتل ، أو جرح عمد ، باقرار ، أو شهادة رجلين ، قال تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » آية ٢٨٢ من سورة البقرة ، وقال تعالى : « واشهدوا ذوى عدل منكم » آية ٣ من سورة الطلاق ، وقال عليه الصلاة والسلام « شاهدك ، أو يمينه » ولا تقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص ، قال الزهري : « مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ ولخليفتي بعده أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص » .
والحقوا به علم القاضي ، ونكول المدعى عليه ، وحلف المدعى فانه يثبت بهما أيضا .

كيف تثبت الدية على شخص

يثبت موجب المال من قتل أو جرح خطأ ، أو شبه عمد ، بالاقرار ، وشهادة عدلين ، أو علم القاضي ، أو برجل وامرأتين ، أو برجل ويمين ، لا بامرأتين ويمين ، لقوله تعالى : « فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترغبون من الشهداء » آية ٢٨٢ من سورة البقرة .

مضى يثبت المال برجل وامرأتين

وانما يثبت المال برجل وامرأتين اذا ادعى به عينا ، فلو ادعى القصاص شهيد له رجل وامرأتان ، يثبت القصاص ، ولا تثبت الدية لأنها خاصة بالرجال ، ولو عفا مستحق القصاص في جنابة توجبه ، عن القصاص ، ليقبل المال وشهد له رجل وامرأتان ، أو رجل ويمين ، لم يحكم له بذلك ، لأن المال انما يثبت بعد ثبوت القصاص ، ولم يثبت ، فينبغي أن يثبت القصاص ليعتبر العفو .

أما لو ادعى العمد ، وأقام رجلا وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وتمسك الحكم له بذلك الشهادة ، لم يحكم له به قطعا ، لأنها غير مقبولة حين أقيمت فلم يحز العمل بها ، كذا لو شهد صبي ، أو عبد بشئ ، ثم بلغ الصبي ، أو عتق العبد .
ولو شهد رجل وامرأتان بهائشة قبلها إفصاح لم يجب أرضها ، لأن القسم المشتعل على الإفصاح جنابة واحدة ، وإذا اشتعلت الجنابة على ما يوجب القصاص احتيط لها ، فلا يثبت الا بحجة كاملة ، وهي رجلان .

= معصوم ، أو أنقص منه ، أو كفر ، فأسلم قبل الاصلية ، أو عتق الرقيق لم يقتل من الرامي ، وأما من قطع يد معصوم فارتد المقطع ، ثم مات من القطع مرتدا ، فانه يثبت القصاص في القطع فقط ، لأنه كان معصوما حال القطع .

صراحة الشَّهادة في القصاص

ويجب على الشاهد أن يصرح للمدعى به « بفتح الميم » فلو قال الشاهد : ضرب المجنى عليه بسيف فجرحه فمات ، لم يثبت هذا القتل المدعى به ، لاحتمال أن يكون مات بسبب آخر ، حتى يقول الشاهد : فمات من جرحة ، أو يقول فقتله أو أنهر دمه ، أو نحو ذلك ، كضربه فمات مكانه ، لينتفى الاحتمال المذكور ، ولو قال الشاهد : ضرب الجاني رأس المجنى عليه فأدماه ، أو ضرب رأسه ، مثلا فأسال أضرب دمه ، أثبتت بذلك دامية عملا بقوله الذي قطعه ، بخلاف ما لو قال : نسال دمه لم يثبت لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر .

ويشترط في الشهادة الموضحة أن يقول الشاهد : ضربه فأوضح عظم رأسه ، لأنه لا شيء يحتمل بعده ، وقيل : يكفي فأوضح رأسه من غير تصريح بإيضاح العظم ، وبه ، على الشاهد بيان محل الموضحة ، وقدرها بالمساحة ، أو بالاثسارة إليها ، ليتمكن فيهما انقصاص . وذلك إذا كان على رأسه مواضع . فإن لم يكن برأسه الا موضحة واحدة ، صغيرة ، فوسمها غير الجاني .

ويثبت القتل بالسحر ، بالاقرار من الساحر ، فإن قال قتلته بسحري وهو يقتل غالبا ، يكون عمدا ، وعليه القصاص ، وإن قال يذنب نادرا فشيبه عمدا ، وإن قال : أخطأت من اسم غيره إلى اسمه ، فيكون خطأ ، ويجب في هاتين الصورتين دية في مال الساحر ، لا على العاملة ، لأن اقراره لا يلزمهم ، إلا أن تصدق الماقتلة فتكون الدية عليهم .

عدالة الشهود

ويشترط في صحة الشهادة عند الحاكم العدالة — والعدل ، هو الصبر ، المسلم ، البالغ ، العاقل ، بلا فسق ، ولا بدعة ، ولا تأول ، وإن يكون صاحب مروءة يترك شيء غير لائق من لعب بحمام ، وشطرنج ، وترك سماع غناء ، وترك سفاهة من القول ، وترك صغيرة ، وإن كان أعمى في القول ، أو أحمق في العقل ، وشروط قبول شهادته أن يكون فطنا في شهادته بما أدى ، غير متهم فيها .

رجوع الشهود

فإن رجع الشاهدان قبل الحكم ، بعد الاداء تبطل الشهادة ، ولا يعمل بها ، ويؤدى بان ، أما إذا رجعا بعد الحكم ، والاستيفاء في القتل فلا تبطل ، بل ينرم الشاهدان دفع الدية للشهود عليه ، ويشمنان الدية ، والعقل في القصاص في أموالهما .

ويحكم بنقض الحكم أن ثبت كذبهما بعد الحكم ، وقبل الاستيفاء ، في القتل ، والعظم ،

والحد وإن علم الحاكم كذبهما في شهادتهما . وحكم به شهداً به ، من قتل ، أو قصاص ، أو دية ، سواء بأثر الدم ، أو لا ، فإنه يقتصر من انحكاف في هذه الحالة ، ويجب على الحاكم دفع الدية من ماله خلصة . دون العاقلة .
فإن لم يعلم كذبهما ، فلا ضمان عليه ، وإن علم بتداح منهما .

اختلاف الشاهدان

ولو اختلف الشاهدان في زمان القتل : كان قال أحدهما قتله في الليل . وقال الآخر : قتله بالنهار ، أو اختلفا في مكان القتل ، كان قال أحدهما : قتله في المسجد ، وقال الآخر : قتله في الدار ، أو اختلفا في آلة القتل : كان قال أحدهما : قتله بالسيف ، وقال الآخر : قتله بالرمح ، أو اختلفا في هيئة القتل : كان قال أحدهما : قطع رقبته ، وقال الآخر : شقه نصفين ، سقطت شهادتهما في هذه الصور .
هذا إذا شهدا على الفعل ، فلو شهدا على الإقرار يضر اختلافهما في الزمان ، ولا في المكان ، لأنه لا اختلاف في القتل وصفته ، بل الاختلاف في الإقرار .
نعم : إن عينا يوماً : في مكانين ، متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما إلى الآخر في الزمان الذي عيناه ، كان شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا ، والآخر أقر بأنه قتله بمصر في تاريخ ذلك اليوم فتفخوا الشهادة ولا تقبل .
وإذا شهد الشهود أنه ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات فيجب عليه القسود إذا كان القتل عمداً ، لأن الثابت بالشهادة ، كالثابت معاينة ، وفي ذلك القصاص — إذا شهدوا أنه ضربه بشيء جارح قصداً — والشهادة على قتل الممد تتحقق على هذا الوجه ، لأن الموت بسبب الضرب إنما يعرف إذا مار بالضرب صاحب فراش حتى مات .

جهل الشهود بالآلة الضرب

إذا شهد رجلان على أن شخصاً قتل آخر ، وقال : لا ندري بأي شيء قتله ، فلهي الدية استحساناً ، والنياس أن لا تنبل هذه الشهادة لأن القتل يخطف باختلاف الآلة ، فيجعل الشهود يسقط الشهادة لأن تلويهم . لا ندري بأي شيء قتله ، أما مادقون أو كاذبون ، لعدم الوسيلة بين الصدق والكذب وعلى كلا التقديرين يجب أن لا تقبل شهادتهما .
لأنهما إن صدقا امتنع القضاء بهما لاختلافهما موجب السيف ، وألصقا ، وإن كذبا فكذلك لأنهما صاروا فسقة .

ووجه الاستحسان في إعطاء الدية أنهم شهدوا بقتله مطلق ، والمطلق ليس بمجهول فيجب أقل موجبة وهو الدية ، ولأنهم جهلوا فأقارن بأنه قتله بالسيف ، لكنهم بقولهم : لا ندري ، اختلفوا . حصة الشهود على القتل في هذه الحالة .
مهلوا جنه الله لما جهل في الحقيقة المبررة . وليس كتاب من خيلع بين الشهود . فبطلانهم .

كذبهم بهذا لم يكونوا فسقة ، فتقبل شهادتهم ، فلا يثبت الاختلاف بالشك ، وتجب الدية على مال ، لأن الأصل في الفعل النعمد ، فلا يلزم الحلقلة •

اقرار رجلان بأن كل واحد منهما القاتل

وإذا أقر رجلان كل واحد منهما بأنه قتل فلانا ، فقال الولي : قتلتماه جميعا ، فله أن يقتلهما وإن شهد على رجل أنه قتل فلانا ، وشهد آخران على آخر بقتله ، وقال الولي : قتلتماه جميعا ، بطل ذلك كله ، والفرق أن الاقرار والشهادة يتناول كل واحد منهما وجوب كل القتل ، ووجوب القصاص ، قد حصل التكذيب فيهما ، فير أن تكذيب المقر له في بعض ما أقر به لا يبطل اقراره في الباقي ، وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته أصل ، لأن التكذيب تفسيق ، وفسق الشاهد يمنع القبول •

شهادة الشاهد الوارث

انفق الائمة رحمهم الله تعالى : على أن الشخص لو شهد لمورثه بجرح قبل الاندمال لم تقبل شهادته للتهمة ، لأنه لو مات مورثه كان الأثر له ، فكانه شهد لنفسه ، وهي شهادة غير مقبولة شرعا ، قالوا : إلا أن يكون هذا المجرع دين يستغرق تركته فتقبل شهادته لأنه لا يجز بذلك لنفسه نفعا ، وفيه نظر . لأن الدين لا يمنع الارث وربما يورث منه . ولا احتمال ظهور مال لمورثه مخفيا •

والمراد بالشاهد الوارث ، غير أصله وقرعه • لأن شهادتهما لا تقبل مطلقا للبعضية ، قالوا : ولو شهد لمورثه بمال في مرض موته تقبل في الأصح عند أكثر العلماء •

شهادة المقاتلة

ولا تقبل شهادة المقاتلة بفسق شهود قتل ، أو قطع طرف خطأ ، أو شبه عمد يهملونه وقت الشهادة ، لأنهم يدفعون عن أنفسهم الغرم ، فإن كانوا لا يهملونها وقت الشهادة نظرت ، فإن كانوا من مقراء المقاتلة فالتص ردها أيضا ، أو من أبعادهم ، وفي الأقرين وفاء بالواجب ، فالتص قبولها ، والفرق أن المسال غاد ورائع ، والخفي غير مستبعد ، فتصمّل التهمة ، وموت الغريب كالمستبعد في الاعتقال ، فلا تحقق للتهمة لمثله • بخلاف ما إذا شهدوا بفسق بيعة القتل النعمد ، وبيعة الاقرار بالقتل ، فإنها تكون مقبولة في هذه الحالة لمحم التهمة ، إذ لا تصمّل •

سلامة الشهادة من التكذيب

ويشترط في الشهادة السلامة من التكاذب ، فلو شهد اثنان على اثنين بقتل شخص ، فشهد المشهود عليهما مبادرة على الأولين ، أو غيرهما بقتله ، فإن صدق الولي الأولين

حكم بهما ، لسلامة شهادتهما عن التهمة وسقطت شهادة الآخرين ، لأنهما يدفعان بشهادتهما عن أنفسهما القتل الذي شهد به الأولان . والدافع منهم في شهادته ولو صدق 'بولى الآخر ، أو صدق الجميع ، أو كذب الجميع بمات الشاهدان في المسائل الثلاثة المذكورة ، أما الأول فإذن في تصديق كليهما كذبا لاخر . وأما الثالثة فالامر فيها ظاهر ، حيث كذب الطرفين .

شهادة بعض الورثة بالنسو

قالوا : ولو أقر بعض الورثة — ولو كان فاسقا — بعفو بعض منهم عن القصاص . سواء عينه أم لا ؟ سقط القصاص عن الجاني ، لأنه لا يتبعض ، ولو اعترف بسقوط حقه منه فيسقط حق الباقي في القصاص ، أما الدية فانها باقية لا تسقط ، بل وإن لم يعين الماعى ، فللورثة تسلم الدية ، وإن عينه ، فانكر فكذلك لا تسقط الدية ، ويصدق بيمينه أنه لم يعف ، وإن أقر بالعفو مجانا ، أو مطلقا سقط حقه من الدية . وثبت للباقي من الورثة حصتهم منها .

ويشترط لاثبات لعفو من بعض الورثة عن القصاص : لا عن حصته من الدية شاهدان عدلان من الرجال ، لأن القصاص بها ليس بمال ، وما لا يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه ، أما إثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة أية : من رجل وامرأتين ، أو رجل ويمين ، لأن المال يثبت بذلك ، فكذا إسقاطه . وإذا شهد بعض الورثة بعفو بعضهم عن القصاص ، فإن كان فاسقا ، أو لم يعين الماعى منهم فدو كالأقرار .

وإن كان عدلا وعين الماعى ، وشهد بأنه عفا عن القصاص والدية جميعا بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في العفو عن الدية ، ويحلف الجاني مع الشاهد ، أن العافى عفا عن الدية لا عنها وعن القصاص ، لأن القصاص سقط بالأقرار ، فيسقط من الدية حصة العافى ، وإن شهد بالعفو عن الدية ، فسقط لم يستقط القصاص الشاهد .

رجوع شهود القصاص

وإذا رجع شهود القصاص ضمنوا الدية ، ولا قصاص عليهم ، لأنه لم يوجد منهم القتل مباشرة ، والتثبت لا يوجب القصاص ، كما في البئر ، بخلاف الأكراه ، لأن المكره فيه مضطر الى ذلك ، فإنه يؤثر حياته ، وكذلك الولي فإنه مختار في الاختيار يقتضيه التسبب ، وإذا امتنع القصاص وجبت الدية ، لأن القتل بغير حق لا يفلح عن أحد الموجبين ولو شهد بالعفو عن القصاص ثم رجعا لم يضمنوا ، لأن القصاص ليس بمال . وإذا رجع شهود الفرع ضمنوا ، لأن التلخيص أصيب اليهم ، فانهم الذين الجاؤا القاضى ، الى الحكم ، وإن رجع شهود الأهل ، وقالوا : لم نشهد شهود الفرع ، لم

يضمنوا لأنهم أنكروا التسبب ، وهو الاشهاد ، والقضاء ماض لأنه خبر محتمل .
ولو قالوا : شهدناهم وغلطنا ، فلا ضمان عليهم ، لأن القضاء وقع بما عابته من
الحجة وهي شهادة الفروع فيضاف اليهم .

القسامة

اتفق الأئمة على أن القسامة مشرعة ، وإذا وجد قاتل في مكان ولم يعط قاتله ،
وللأئمة اتوال في القسامة والاسباب الموجبة لها ، أنظره أسفل الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : القسامة في اللغة اسم وضع الاقسام ، وفي الشرع ايصال
يقسم بها أهل محله ، أو دار وجد فيها قتيله أثر انقتل ، يقول كل واحد منهم : والله
ما قتلته ، ولا علمت له قاتلا » ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل ، ويبرأ .
والسبب الموجب للقسامة ، وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحميتهم ،
كالملطة ، والدار ، ومسجد المحلة ، والقرية ، والقتيل الذي تشرع فيه القسامة أسم لميت
به أثر جرحه ، أو ضرب أو خنق ، فإن كان الدم يخرج من انفه ، أو دبره فليس بقتيل ،
بخلاف ما لو خرج الدم من أذنه ، أو عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة ، لقوله
ﷺ « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » وفي رواية « على المدعى عليه » وروى
سمي بن المسيب رضى الله عنه « أن النبی ﷺ بدأ باليهود القسامة ، وجعل الذية عليهم
لوجود القاتل بين أظهرهم » . وشرط القسامة ، بلوغ المقسم ، وعقله ، وحرية
وتكامل خمسين يمينا .

وحكمها الفقهاء بوجوب الذية لأولياء الدم ، أن حلفوا ، والحبس الى الحلف أن
أبوا ، ويتخير الولي من القوم من يظنهم . لأن اليمين حقه ، والظاهر أنه يختار من
يتهمه بالقتل ، أو يختار صالح أهل المحلة لما تهرزهم عن اليمين الكاذبة ، أبلغ
التحيز ، فيظهر القاتل . وفائدة اليمين النكول ، فإن كانوا لا يباشرون ويعملون ،
يقيد يمين الصالح على العلم بأبلغ مما يقيد يمين الصالح ، ولو اختاروا أعمى ، أو محدودا
في فخذ جاز لأنه يمين ليس بشهادة ، ومراعاة لحق الميت وهرمته ، وإذا حلفوا قضى على
أهل المحلة بالدية ، ولا يستحلف الولي لأن النبي ﷺ جمع بين الذية والقسامة في حديث
ابن سهل ، وفي حديث زيادة بن أبي مریم ، وكذا جمع عمر رضى الله تعالى عنه بينهما
على وأرعه .

وقد روى : أن عبد الله بن سهل ، وعبد الرحمن بن سهل ، وحميدة ومحبيصة ،
خرجوا في التجارة الى خيبر وتفرقوا لحوائجهم فوجدوا عبد الله بن سهل ، قتيلا في
قلب من خيبر ينشط في دمه ، فجاؤوا الى رسول الله ﷺ ليخبروه فأراد عبد الرحمن ،
وهو أخ القاتل أن يتكلم فقال ﷺ « الكبر الكبير فتكلم أحد عميه حميدة ، أو محبيصة ،
وهو الأكبر منهما وأخبره بذلك قال : ومن قتله ؟ قالوا : ومن يقتله سوى اليهود ، قال -

« عليه الصلاة والسلام » تبرئكم اليهود بأيمانهم » فقالوا : لا نرضى بأيمان قوم كفار ، لا يبالون ما حلفوا عليه • فقال عليه الصلاة والسلام أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا : كيف نطغ على أمر 'م'نعانيه ولم نشاهده ، ففكر لرسول ﷺ أن يبطل دمه فواده بمائة من ابل الصدقة ، ففعل النبي ﷺ تبرئكم اليهود محمول على الابراء عن القصاص والجسس ، وكذا اليمين ميرثه عما وجب له اليمين ، والقسمه ما شرعت لتجب الدية اذا نكلوا ، بل شرعت ليظهر القصاص بتحرزهم عن اليمين الكاذبة ، فيقروا بالقتل ، فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص ، ثم الدية تجب بالقتل الموجود منهم ظاهرا ، لوجود القتل بين أظهرهم لا ينكولهم ، أو تقول : انها وجبت بتقديرهم في المحافظة كما في القتل الخطأ ، ومن أبى منهم اليمين حبس حتى يحنف ، لان اليمين فيه مستحقة لذاتها تنظيما لأمر الدم ، ولهذا يجمع بينه وبين الدية : بنسب الفكول في الاموال ، لان اليمين بدل عن أصل حقه ، ولهذا يسقط ببذل المدعي ، وفيما نحن فيه لا يسقط ببذل الدية •

قالوا : وان لم يكمل أهل المحلة كررت الايمان عليهم حتى تتم خمسين . روى أن عمر رضى الله عنه لما قضى في القسامة داني اليه تسعة وأربعون رجلا • ففكر اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين ، ثم قضى بالدية • ولا قسامة على صبي ، ولا مجنون ، لانهما ليسا من أهل القول الصحيح ، واليمين قول صحيح ولا قسامة على امرأة ، ولا عبد لانهما ليسا من أهل النصرة •

وان وجد ميتا لا أثر به ، فلا قسامة ولا دية له لانه ليس بقتيل ، ولو وجدت بدن القتيل ، أو أكثر من نصف البدن ، أو النصف ومعه الرأس في محلة • فعلى أهلها القسامة والدية ، وان وجد نصفه مشقوقا بالطول ، أو وجد أقل من النصف • ومعه الرأس ، أو وجد يده ، أو رجله ، أو رأسه ، فلا شيء عليهم ، لأن هذا حكم عرفناه بنسب وقد ورد في البدن ، إلا أن للاكثر حكم الكل تنظيما للدمى ، بخلاف الأقل لانه ليس ببدن ولا ملحق به ، فلا تجرى فيه القسامة •

ولو وجد فيهم جثث أو سقط ليس به أثر الضرب فلا شيء على أهل المحلة ، لانه لا يفوق الكبير حالا وان كان به أثر الضرب وهو تام الخلق وجبت القسامة والدية عليهم ، لأن الظاهر أن تام الخلق يتصلصلا حيا ، وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم • لانه ينفصل ميتا لا حيا •

قالوا : اذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عائلته دون أهل المحلة ، لانه في يده ، فصار كما اذا كان في داره ، وكذا اذا كان قائدها أو راكبه • فان اجتمعوا فعليهم لأن القتيل في ايديهم فصاروا كصالحا • وجد في دارهم • قالوا : واذا مرت دابة بين قسرتين وعليها قتيل ، فهو على القويهما • لما روى أن =

• • • • •
= النبي ﷺ أتى بقتيل وجد بين قريتين ، فأمر أن يذرع بينهما ، وعن عمر رضي الله عنه أنه لما كتب إليه في القتل الذي وجد بين وادعه ، وأرهب ، كتب بأن يقبس بين القريتين ، فيجد النزيل إلى وادعه أقرب فقصى عليهم بالقسامة .

• وإذا وجد القتل في دار انسان فبالقسامة عليه ، والدية على العاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك ، وإذا وجد قتل في دار فبالقسامة على رب الدار ، وعلى قومه ، وتدخل العاقلة في القسامة إن كانوا حضروا ، وإن كانوا غائبين فبالقسامة على رب الدار يكرر عليهم الإيمان وإن وجد القتل في دار مشتركة فهي على رموس الرجال ، ومن أشرى دارا ولم يقبضها حتى وجد فيها قتل فهو على عاقلة البائع .
• وإن وجد قتل في سفينة فبالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين .

• وإن وجد في مسجد مطعة ، فبالقسامة على أهلها لأن التدبير فيه اليوم ، وإن وجد في المسجد الجامع ، أو الشارع الأعظم فبالقسامة فيه والدية على بيت المال ، لأنه للمامة لا يختص به واحد منهم وكذلك الجسور العلوة .

• ولو وجد في السوق أن كان مملوفاً تجب على المالك . وإن لم يكن مملوكا كالشوارع العامة الفرية بنيت فيها فعلى بيت المال لأنه لجماعة المسلمين .
• ولو وجد في السجن فلدية على بيت المال .

• وإن وجد في بركة ليس بقربها عمارة فهو هدر ، وإن وجد في وسط النهر يمر به الماء فهو هدر ، وإن كان محتسبا بالسلطاني فهو على أقرب القرى من ذلك المكان .

• وإن ادعى الولي على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ، وإن ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم . وإذا التقى قوم بالسيوف فأجلوا عن قتييل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعى الأولياء على أولئك ، أو على رجل منهم بعينه ، فلم يكن على أهل المحلة شيء ، ولا على أولئك حتى يقيموا البيعة .

• ولو وجد في معسكر أقاموا بفلاة من الأرض لا ملك لأحد فيها ، فإن وجد في خباءة أو فسطاط فعلى من يسكنها الدية والقسامة ، وإن كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الأخبية اعتبارا لليد عند انعدام الملك .

• وإن كان القوم لقوا ووجد قتييلين أظهرهم فلا قسامة ، ولا دية ، لأن الظاهر أن العدو قتلته ، وإن كان الأرض ملك فالعسكر كالسكان ، وإذا قال المستخلف قتلته فلان استخلف بالله ما قتلته ، ولا عرفت له قاتلا غير فلان ، لأنه يريد أسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل ، وإذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتل فلم تقبل شهادتهما .

• ولو ادعى على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل الشهادة ، لأن الخصومة قائمة ، ومن جرح من قبيلة فنقل إلى أهله فمات من تلك الجريحة ، =

= فإن كان صاحب فراش حتى مات فالقصاص والدية على القبيلة ، ولو وجد رجلا قتيلا في دار نفسه فدينه على عائلته ، لورثته .

وقالوا : ان الاولياء اذا كانوا جماعة تكرر عليهم الايمان بالادارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة .

وقالوا : ان القصاص تثبت في المبدء مراعاة لحرمة الأدمى المسلم من حيث هي من غير تفرقة .

وقالوا : ان إيمان النساء لا تقبل في القصاص مطلقا ، لا في عد ، ولا في خطأ ، لمحمد النمرة بهن .

وقالوا : لا تشرع الايمان في القصاص الا على المدعى عليهم ، لكونهم متهمين بالقتل فيهلون لتبرأ ساحتهم .

الشافعية — قالوا : يشترط لكل دعوى بدم ، أو غيره كخصب ، وسرقة ، واتلاف ، ستة شروط ، أحدهما : أن تكون مملومة غالبا ، بأن يفصل ما يدعيه من عد ، أو خطأ ، أو شبه عد ، ومن انفراد ، وشركة ، وعدد الشركاء في قتل يوجب الدية فان أطلق المدعى في دعواه ، كتقوله : هذا قتل أبى استقصه القاضى ندبا ، فيقول له : كيف قطه ، عدا : أم خطأ ، أم شبه عد ؟

وقيل : لا يستعمل القاضى المدعى ، بل يعرض عنه لأنه ضرب من التلقين .
وثانيها : أن تكون ملزمة ، فلا تسمع دعوى هبة شيء ، أو بيعه ، أو اقراره به حتى يقول المدعى : وقبضته باذن الواهب ، ويلزم البائع ، أو المقر التسليم الى .
وثالثها : أن يعين المدعى في دعواه المدعى عليه ، واحدا كان أو جمعا معينا ، كالثلاثة حاضرين فلو قال : قطه أحدهم ، فأنكروا ، وطلب تحليفهم ، لا يحلف القاضى في الاصح للإيهام .

ورابعها : أن تكون الدعوى من مكلف بالغ ، عاقل حالة الدعوى . فلا تسمع دعوى صبي ولا مجنون ، ولا يضر كونه صبي ، أو مجنونا ، حالة القتل ، اذا كان بصفة الكمال عند الدعوى .

وخامسها : أن تكون الدعوى على مدعى عليه مكلفا ، فلا تسمع الدعوى على صبي ، ومجنون بل أن توجه على الصبي أو المجنون مال ادعى مستحقه على وليهما ، فان لم يكن ولي حاضر ، فالدعوى عليهما كالدعوى على المثلثة .

وسادسها : أن لا تتناقص دعوى المدعى ، وحينئذ لو ادعى على شخص انفراد ، بالقتل ، ثم ادعى على آخر أنه شريك ، أو منفرد لم تسنح الدعوى الثانية ، لا فيه من تكذيب الاول ومناقضتها ، وسواء على الاول ، ومضى المحكم فيه أم لا .

قالوا : وتثبت القصاص في قتل النفس لأبى غيرها من جرح ، أو اتلاف مال ، ويعتبر =

« بَرَن القَتِيل بِمَكَانِ أَوْثٍ - وَهُوَ قَرْيَةٌ حَنَالِيَّةٌ، مِثَالِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الدَّعَى ، بَأَن يَنْلَبِ عَلَى الْغَنِّ صَدَقَهُ - بَأَن وَجَدَ قَتِيلًا : أَوْ بَعْضُهُ كَرَأْسُهُ فِي مَحَلَةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنْ بِلَادِ كَثِيرٍ ، وَلَا يَعْرِفُ قَاتِلَهُ ، وَلَا بَيْتَهُ بِقَتْلِهِ : أَوْ فِي مَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ دِينِيًّا ، أَوْ حَنِوِيًّا ، إِذَا كَانَتْ الْمَدَاوِلَةُ تَحْتَ عَلَى الْإِنْتِقَامِ بِالْقَتْلِ : وَلَمْ يَسْلُكْهُمْ فِي الْقَرْيَةِ غَيْرَهُمْ فَتَجِبَ الْقِسَامَةُ ، أَوْ وَجَدَ قَتِيلًا تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ كَانَ أَرْدَعُوا عَلَى بَثَرٍ ، أَوْ بَابِ الْكُتْبَةِ ، ثُمَّ تَفَرَّقُوا عَنْ قَتِيلٍ ، لِقُوَّةِ الظَّنِّ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ .

وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونُوا مَحْصُورِينَ ، بِحَيْثُ يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْقَتِيلِ ، وَالْأَلَمُ تَسْمَعُ الدَّعْوَى وَلَمْ يَقْضِ .

قَالُوا : لَا يَشْتَرُطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقِسَامَةِ ظُهُورُ دَمٍ ، لَا جَرَجٍ ، لِأَنَّ الْقَتِيلَ يَحْمِلُ بِالْخَلْقِ ، وَعَصَرُ الْبَيْضَةِ وَنَحْوُهَا ، فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامُ الدَّمِ لَمْ يَوْجِدْ أَثَرَ أَصْلًا ، عَلَا قِسَامَةُ عَلَى الصَّحِيحِ .

قَالُوا : وَشَهَادَةُ الْعَدَلِ الْوَاحِدِ لَوْثٌ لِحَصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِهِ . وَذَلِكَ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقَصَاصِ ، فَإِنْ كَانَ فِي خَطَأٍ : أَوْ شُبَّهِ عَمْدٍ ، لَمْ يَكُنْ لَوْثًا ، بَلْ يَحْتَفِ بِمَعِهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ، وَيَسْتَحِقُّ الدِّيَةَ ، وَالْيَمِينُ وَالنِّسَاءُ شَهَادَتُهُمْ لَوْثٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ ، سِوَاهُ جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ ، أَوْ مُجْتَمِعِينَ ، وَتَمَيِّزٌ : يَشْتَرُطُ تَفَرُّقَهُمْ لِاحْتِمَالِ التَّوَاطُعِ .

قَالُوا : وَأَخْبَارُ فَسَقِهِ ، أَوْ صَبِيَانٍ ، أَوْ كَفَّارِ لَوْثٍ فِي الْأَصْحَحِ ، وَكَذَلِكَ لِمَنْ لَهِيَ الْإِسْمَةُ الْفَاضِلُ وَالْعَمَامُ بِأَن نَسَلْنَا قَتْلَ فُلَانٍ وَمِنَ اللَّوْثِ وَجُودَ تَطْلُفِهِ بِالدَّمِ ، أَوْ بِسِلَاحٍ عَمْدَ الْقَتِيلِ ، وَمِنَ اللَّوْثِ أَيْضًا إِذَا تَقَالَتِ صَبِيَانٌ وَالتَّحَمُّ الصَّرْبِ بَيْنَهُمْ ، وَانْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ فَهُوَ لَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخَرِ ، وَالْأَفْلُوثُ فِي حَقِّ صَفِّهِ .

فَإِذَا وَجَدَ الْمُقْتَضَى لِقِسَامَةِ حَلْفِ الدَّاعُونَ عَلَى قَاتِلِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَاسْتَحَقُّوا دِيَةَ مِثْلَةٍ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، وَيَبْدَأُ بِأَيِّمَانِ الدَّاعِينَ لِلْقِسَامَةِ ، لَا بِأَيِّمَانِ الدَّعَى عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ نَكَلَ الدَّاعُونَ وَلَا بَيْنَهُ ، حَلْفَ الدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرِيءٌ ، وَإِنَّمَا بَدَىءُ بِأَيِّمَانِ الدَّاعِينَ لِلْقِسَامَةِ ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يُطْلَبُونَ أَخْذَ الثَّأْرِ مِنَ الْمُتَّهَمِ بِالْقَتْلِ .

وَقَالُوا : إِنْ الْأَوَّلِيَاءُ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً قَسَمَتِ الْإِيْمَانُ بَيْنَهُمْ بِالصَّحَابِ عَلَى حَسَبِ الْأَرثِ ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ فِي قَتِيلٍ فَقَالَ أَحَدُ بَنِيهِ : قَتَلَهُ فُلَانٌ ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ أَوْثٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ : لَمْ يَقْتُلْهُ بَطْلُ اللَّوْثِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَصَادَةَ بِحِرْصِ الْقَرِيبِ عَلَى التَّنَاقُصِ مِنْ قَاتِلِ قَرِيبِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَبْرُكُهُ تَمَارُضُ هَذَا اللَّوْثِ فَسَقَطَا ، فَلَا يَحْلِفُ الدَّعَى ، لِإِنْخِرَامِ فَإِنْ الْقَتْلَى بِالتَّكْذِيبِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ . وَإِذَا لَمْ يَتَّكَذِبْ « ابْنَا الْقَتِيلِ » ، بَلْ قَالَ أَحَدُهُمَا : قَتَلَهُ زَيْدٌ ، وَمَجْهُولٌ عِنْدِي . وَقَالَ الْآخَرُ : قَتَلَهُ عَمْرُو وَمَجْهُولٌ عِنْدِي ، حَلْفُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَنْ يَعْنِيهِ مِنْهُمَا : إِذَا لَا تَكَاذِبَ بَيْنَهُمَا ، لِاحْتِمَالِ أَنَّ الَّذِي أَبْهَمَ ذَكَرَهُ هُوَ الَّذِي =

عنه الآخر وكذلك العكس ، ولكل منهما ربع الدية ، لا عتافه بأن الواجب عليه نصفه ، وحصلته منه نصفه .

ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه ، فقل : لم أكن مع القوم المتفرقين عن القتيل ، صدق بيمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من القتل . وعلى المدعى البينة على الامرة التي يدعيها ، وهي عدلان .

قالوا : لو ظهر لوث في قتيل لكن بمطلق قتل دون تنبيذه بصفة عمد ، وخطأ ، وشبه عمد ، فلا قسامة حينئذ في الأصح ، لأن مطلق القتل لا يفيد مطالبة القاتل ، بل لابد من ثبوت العمد ، ولا مطالبة لعاقلة ، بل لابد أن يثبت كونه خطأ ، أو شبه عمد . وقيل : تثبت القسامة صيانة للدم عن الهدر قالوا : ولا قسامة في الجراحات وقضع الأطراف والاموال الا في قتل عمد . أو أجمع لوث ، فيقسم السيد على من قتله من حر ، أو رقيق في الاظهر ، بذاء على أن يدر الرقيق تحمله العاقلة .

وقيل : لا قسامة في العمد بناء على أن بدله لا تحمله العاقلة ، فهو ملحق بالمهائم . والقسامة أن يحلف المدعى للوارث على قتل النفس ولو ناقصة كاهرة ، وذمى ، مع وجود اللوث خمسين يميناً ، والحلف يتوجه الى الصفة التي أحلف الحاكم عليها ، فيقول : والله لقد قتل هذا ، ويشير اليه ان كان حاضراً ، ويرفع في شبهه ان كان غائباً أو يعرفه بما يمتاز به من قبيلة أو حرفة ، أو لقب ، ولا يشترط موالاة الايمان « ولو تخلل الايمان جنون من الحالف أو اغصاء بنى اذا أقساق على ما مضى ، ولو مات الولي المقسم في أثناء الايمان لم يمين وارثه ، بل يستأنف ، ولو نكل عن الايمان أحد انورثة حلف الوارث الآخر خمسين يميناً ، ولو غاب حلف الآخر خمسين وأخذ حصته ولا سبر الخائب .

والذهب ، أن يمين المدعى عليه بسلوثة ، واليمين المردودة منه على المدعى ، أو على المدعى عليه واليمين مع شاهد خمسون للجميع .

الملكية — قالوا : سبب القسامة التي توجب القصاص في العمد ، وتوجب الدية في قتل الخطأ . قتل الحر المسلم ، دون الرقيق ، والكافر ، ومساواة أكان الحر بالثأ ، أو صبياً قتل بجرح أو ضرب ، أو سسم ، بلوث ، وهو الامر الذي ينشأ عنه غلبة الظن بأن قتله ، كشاهد على قول حر مسلم بالغ تقتلني أو جرحني ، أو ضربني فسلان ، أو شهادة عدلين على معاينة الضرب أو الجرح أو أثر الضرب ، أو شهادة واحد عدل على معاينة الجرح ، أو الضرب ، أو شهادة واحد على معاينة القتل ، أو يوجد القتل ويضربه شخص عليه أثر القتل ، كان لوثة ، أما اذا قال : فلان ، بل فلان ، أو اذا تردد ، أو لم يكن أثر الجرح به ، بطل اللوث ، ولا قسامة .

« وانما قالوا : أن قول المقتول : دمي عند فلان واستمر على إقراره حتى مات لوث ، وثبتت به القسامة . مع قول المصنف : أن الناس لا يعطون بدعواهم . والإيمان لا تثبت الدعوى وذلك لأن الشخص عند موته لا يتجاسر على الكذب في سفك دم غيره ، كيف ؟ وهو الوقت الذي يتحقق فيه الندم . ويقطع فيه الظالم ، وترد المظالم إلى أصحابها ، ومدار الأحكام على غلبة الظن ، وقد تأيد ذلك بالقسامة ، وهي إيمان مغلظة احتماليا في الدماء ، لأن الغالب على القاتل إخفاء القتل عن البيئات ، فانتفى الاستصصال ذلك . »

قالوا : وسواء كان قول الحر المسلم ، البالغ ، قتلني عمدا ، أو خطأ ، نفى العمد يستصقلون بالقسامة القصاص ، وفي الخطأ يستحقون الدية ، ولو كان القاتل هذا القول رجلا فاسقا ، وأدعى على عدول ، ولو أعدل وأورع أهل زمانه ، أنه قتله ، أو ادعى الولد على أبيه أنه ذبحه ، أو شق جوفه ، أو رماه بحديدة قاصدا قتله ، فيقسم الأولياء يمين القسامة ، ويقتل فيه المدعى عليه قتل العمد ، أو يقسمون ويأخذون الدية مغلظة .

وان أطلق القاتل ولم يتيد بعدد أو خطأ بين أوليائه أنه عمد أو خطأ ، وانقسموا على ما بينوا ، وأن قالوا : لا نعلم هل القتل عمد ، أم خطأ ، أو قالوا : لا نعلم من قتله وان أكل أو اخطأوا بأن قال بعض الأولياء قتله عمد أو قال بعضهم : لا نعلم هل قتله خطأ أم عمد ، بطل الدم ، لأنهم لم يتفقوا على أن وليهم قتل عمدا حتى يستحقوا القود ، ولم يتفقوا على أنه خطأ حتى يستحقون الدية ، ولم يتفقوا على من قتله فيقسموا عليه .

أما لو قال بعضهم قتله خطأ ، وقال البعض لا نعلم خطأ أو عمدا ، فلمدعى الخطأ الحلف لجميع إيمان القسامة ويأخذ نصيبه من الدية لأن الثابت في الخطأ مال أمكن توزيعه ، ولا شيء لغيره ومثله لو قالوا جميعا خطأ ، ونكل البعض : فلو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمدا فإن استوتوا في الدرجة كاليمينين أو الأخوة فيحلف الجميع عن كل طبق دعواه على قدر أثره ، ويقضى للجميع بدية الخطأ ، فلو نكل مدعى الخطأ عن الحلف فبطل شيء للجميع ، وان نكل مدعى الخطأ فلمدعى العمد الدخول في حصته من حلف .

قالوا : ولو شهد عدلان على ممانية الضرب ، أو الجرح خطأ أو عمدا ، وكان حرا مسلما ، وتأخر الموت :

فيقسم أوليائه — والله منه مات — أو — انما مات منه .

أما إذا لم يتأخر الموت فيستحقون أولياء الدم الدية بدون قسامة . لكونها شهادة على ممانية القتل أو شهادة عدل بممانية الضرب ، أو الجرح ، عمدا أو خطأ ، وتأخر الموت أو لم يتأخر فيقسم الأولياء خمسين يمينا — لقد جرحه ، أو ضربه ومات من الجرح والضرب . وقيل يحلف واحد من الأولياء يميناً مكملة لشهادة العدل أنه ضربه أو جرحه ، ثم يحلفون الخمسين يمينا .

= ولو شهد عدل بأقرار المقتول بمسء أو خطأ — أى شهد بألف أن فلانا جرحنى ، أو ضربنى عمدا ، أو خطأ ، وشهد عدل على قوله ، فشهادته لوث ، يحلف عليها الاولياء خمسين يمينا بالصيغة المشتملة على اليمين الكاملة للنصاب ، فلا يحتاجون ليمين مفردة : على المعتمد من المذهب .

ولو شهد عدل برؤية المقتول حال كونه يتشبط فى دمه ، والشخص المتهم بالقتل عليه أثر القتل بالفعل كقول الآلة بيده ملطخة بدم ، أو كان خارجا من مكان المقتول وليس فيه غيره ، فتكون شهادة المعدل على ما ذكر لوثا ، يحلف الاولياء يمين القسمامة ، ويستحقون القود فى الممد والدية فى الخطأ .

واعلم أنه تلزمه القسمامة ولو تعدد اللوث كشهادة عدل بمعاملة القتل مع عدلين على قول المقتول : قتلنى فلان ، فلا يقتصرون ، ولا يأخذون الدية الا بعد القسمامة .

قالوا : وليس من اللوث وجود المقتول بقرية قوم ولو مسلما بقرية كفار ، وهذا اذ كان يخالفهم غيرهم فى القرية ، والا كان لوثا يوجب القسمامة ، كما جسد رسول الله ﷺ القسمامة لابنى عم عبد الله بن سهل حيث وجد مقتولا بخيبر ، لأن خير مكان لا يخالف اليهود فيها غيرهم ، أو وجد مقتولا بدارهم لجواز أن يكون قتله غير أهل القرية والدار ، ورماه عندهم حيث كان يخالفهم غيرهم فى الدار أيضا .

قالوا : والقسمامة خمسون يمينا متوالية بدون تفريق بزمان أو مكان ، يطلون على البت والجزم فيقولون : والله الذى لا اله غيره لقد قتله ، وأن كان اليمين من أعمى ، أو من غائب حال القتل اذ قد يحصل لهما العلم بالخبر ، كما يحصل بالخافية ، وجبرت اليمين اذا وزعت على حدود وحصل كسران أو أكثر ، فانها تكمل على ذى أكثر كسرها ، ولو كان صاحب أكثر الكسر أقل نصيبا وأن تساوت الكسور فعلى كل من الجميع تكميل ما انكسر عليه للتساوى .

ويحلف فى إيمان القسمامة فى الخطأ من يرث المقتول من الكلفين ، وتوزع هذه الايمان على قدر المرات . وإن لم يوجد الا واحد من الاخوة للام فانه يحلف خمسين يمينا ويأخذ حظه من الدية ، أو اذا لم يوجد الامراة واحدة ، ولا يأخذ أحد من الاولياء الحاضرين البالغين اذا غاب بعضهم أو كان صغيرا ، شيئا من الدية من المائلة الا بعد جلف جميع الايمان ويأخذ حصته من الدية ، لأن المائلة لا يخاطبون بالدية الا بعد ثبوت الدم ، ثم بمعد حلف الحاضرين جميع الايمان حلف من حضر من الغيبة أو بلغ الصبى حصته من إيمان القسمامة ، ويأخذ نصيبه من الدية ، ولا يطف إيمان القسمامة فى المعد أقل من رجلين لأن النساء لا يطفن فى المعد . لعدم شهادتهن فيه ، فان انفردن عن رجلين صار المقتول كمن لا وارث له فنرد الايمان على المدعى عليه عسبة ولا يقسم فى المعد الا على واحد من الجماعة اللوثن بالقتل يحثه المدعى للقسمامة فيقولون فى الايمان ، من

• • • • •
 = ضربه مات . لا من ضربهم • ولا يقتل بها أكثر من واحد ، فإن استوتوا في قتل العمد
 كعمل مخفرة ورموها عليه فمات ، فيقسمون على الجميع ، ويقتل الجميع حيث رفع حيا
 وأكل ثم مات ، فلو مات مكانه أو نفخت مقاتله قال الجميع بدون قسامة •
 ويجوز للولى أن يستعين في القسامة بعاصبة ، وإن لم يكن عاصب المقتول كمرأة
 مقتولة ليس لها عاصب غير ابنها وله أخوة من أبيه ، فيستعين بهم ، أو ببعضهم • أو
 بمعه مثلا •

قالوا : وتوزع الايمان على مستحق الدم على عدد الرموس في العمد ، وما في الخطأ
 فتوزع على قدر الارث فإن زادوا على خمسين اجترى منهم بخمسين ، وكفى في حلف جميعها
 اثنتان من الاولياء ، اذا كان الاولياء أكثر من اثنتين وضاع منهم اثنان ، فيكفى حيث
 كان الباقي غير ناكثين ، ونكول الممين من عصبه الولى لا يعتبر ، بخلاف نكول غير
 الممين فإنه معتبر ، فترد الايمان على المدعى عليهم بالقتل ، فيحلف كل واحد منهم خمسين
 يمينا ، أن تدعوا ، لأن كل واحد منهم متهم بالقتل ، وإن كان لا يقتل بالقسامة الا
 واحدا ، فإذا كان المتهم واحدا حلف الخمسين يمينا •

ومن نكل من المدعى عليه بالقتل حيس حتى يحلف خمسين أو يموت في السجن
 حيث كان متمردا ، والا فبعد سنة يضرب مائة ويطلق ، والراجح الاول •
 قالوا : أن المالك يبدأ بأيمان المدعين للقسامة ، لا بإيمان المدعى عليهم • فإن
 نكل المدعون ولا بينة معهم عليه خمسين حلف المدعى يمينا وبرىء من دمه •
 الحنابلة — قالوا : أن القسامة مشروعة اذا وجد قتيل في محلة ، ولم يعلم قاتله ،
 وهى ثابتة بالسنة واجماع الائمة ، ولكن لا يحكم بالقسامة الا أن يكون بين المقتول ،
 وبين المدعى عليه لوث ، وهى العداوة في حق المصد الآخر ، والعصبة خاصة • كما هو
 حاصل بين القبائل من المطالبة بالدماء وأخذ الثأر ، وكما بين أهل البنى ، وأهل العدن •
 وأما قول المقتول المسلم البالغ أن قاتلنا قتلنى ، فلا يكون لوثا ، فإذا وجد القاتلى
 للقسامة حلف المدعون على قاتله خمسين يمينا ، واستحقوا دمه اذا كان القتل عمدا •

ويجب أن تبدأ بأيمان المدعين للقسامة ، لا بأيمان المدعى عليهم ، فإن نكل المدعون
 ولا بينة على القتل • حلف المدعى عليه خمسين يمينا ، ما قتله ولا يعلم له قاتلا •
 وبرىء من دمه ، فإذا كان أولياء الدم جماعة قسمت الايمان بينهم بالصواب ، على
 حسب الارث الذى يستحقونه من القتيلى ، حتى يكون الثرم على قدر الغنم •
 وقالوا : ان القسامة تثبت في العبيد ، وذلك لحرمة الأدمى المسلم من حيث هو ،
 حيث أن الله تعالى كرمه ، وقالوا : ان ايمان النساء لا تقبل في القسامة مطلقا ، لا في عمد
 ولا في خطأ تخفيفا عن النساء ، لأنه لا نصرة عليهن ، والقسامة تبني على النصرة حتى
 أفراد الحلقة ، وأهل المحلة ، لأن القتل يمتز بهم ، ويحتتى بقوتهم •

حكم وجب عليه القصاص

من وجب عليه قصاص فهو معصوم الدم على غير المستحق ، كغيره من المسلمين : فإذا اعتدى عليه وقتله غير المستحق اقتصر منه ، بقوله تعالى في كتابه العزيز : « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » آية ٣٣ من سورة الاسراء فخص وليه بقتله ، فدل على أن غير وليه لا سلطان له عليه (١) ، وذلك فيمن لم يهتمم قتله . أما إذا تحتم قتله لقطع طريق ، فإن الصحيح أنه يقتل قصاصا ، ولو قتله المستحق لا يقتل به .

والزاني المسلم المحصن ، ان قتله ذمي قتل به ، لأنه لا سلطان له على المسلم ، وإذا كان الذمي يقتل به ، فالمرتد والمجاهد ، والمستأن بالاولى ، وإذا قتله مسلم غير زان محصن ، فلا يقتل به في الاصح ، لا ستيفائه هـد الله تعالى .
والرأى الثاني : أنه يجب عليه القصاص ، لأن الاستيفاء نالام ، فائسبه ما لو قتل من عليه القصاص غير مستحقة ، وعلى الاول لا فرق بين أن يقتله قبل أمر الامام بقتله أم لا ، ولا بين أن يثبت زناه بالبينة ، أم لا ، ولا بين أن يكون قبل رجوعه عن الاقرار ، أم لا .

أما المسلم الزاني المحصن ، إذا قتله ، فإنه يقتل به ، وتارك الصلاة عمدا بعد أمر الحاكم بها ، حكمه كالزاني المحصن .

كيفية القصاص من القاتل

يجب أن يقتصر من القاتل ، على الصفة التي قتل غيره بها ، وبألة تشبه الألة التي استعملها في مباشرة القتل ، حتى يتحقق القصاص ويشعر بالالم الذي شعر به القاتل ، وان كان قتله بفعل مشروع فإن مات بهذه الوسيلة التي استعملها ، والا تميز رقبته بالسيف قتلا ، لأن مبنى القصاص لغة ، وشرعا على المساواة ، وذلك فيما ذكرنا ، لأن فيه مساواة في أصل الوصف ، والفعل المقصود به ، فمن قتل غيره تخريفا ، قتل تخريفا بالماء ، ومن قتل بضرب حجر قتل بمثل ذلك ، الا أن يطول تعذيبه بذلك فيكون السيف له أروح . فان قطع يد رجل فمات بسبب ذلك لسراية ، قتل به مثل ذلك ، ويمهل تلك المدة التي مكثها القتول ، فإن مات ، والا تميز رقبته بالسيف ، وان كان القتل بشيء غير مسموح به شرعا ، كان أكرهه على شرب الخمر حتى قتله بها ، أو — لا — بصغير فقتله .

(١) المالكية — قالوا : ليس للولي تنفيذ القصاص الا باذن الامام ، أو نائبه .
وان اقتصر على الدم من القاتل بغير اذن الحاكم أدب لا فتيلته على الامام (تسوية الحق على الامام) .

أو اعتدى على صغيرة وزنى بها فقتلها . فما يجب غزله في هذه الحالة بالسيف ، لأن المأثلة : ممتعة لتحريم الفل .

وانحجة في ذلك قوله تعالى : « وَأَنْ هَاقِبْتُمْ فَانْقَبُوا بِمِثْلِ مَا عَوقِبْتُمْ بِهِ » : ٢٦٦ من سورة النمل وقوله تعالى . « دَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَانْقَبُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ » آية ١٩٤ من سورة البقرة . قال القرطبي : لا خلاف بين العلماء أن هذه الآية أصل في المأثلة في القصاص ، فمن قتل بشيء قتل بمثل ما قتل به ، وهو قول أجمعين ، ما لم يقتله بفسق كاللواطية ، وإسقاء الخمر . وما روى عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه « أن جارية وجد رأسها قد رص بين حجرين فسألوها : من صنع بك هذا ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا يهوديا . فأوامات برأسها ، فأخذ اليهودى . فأتى رسول الله ﷺ أن ترص رأسه بين حجرين . فتفق عليه . واللفظ لمسلم .

فالحديث دليل على أنه يجب القصاص بالمثل . كالمحدد . وأنه يقتل الرجل بالمرأة ، وأن القتلى يقتل بما قتل به . قال تعالى « وَجَزَاءُ سِيئةٍ سِيئةٌ مِثْلُهَا » .

وبما أخرجه أبيهقي من حديث البراء رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « من غرض غرضنا به ، ومن حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه » ومعنى غرض — أى اتخذ غرضاً للسهام ، ولأن المقصود من القصاص التثبي ، وإنما يكمل إذا قتل بمثل ما قتل ، وحديث النهي عن المأثلة محمول على من وجب قتله ، لا على وجه المكافأة .

ويشترط أن تراعى المأثلة في طريقة القتل ، وتراعى في الكيفية والمقدار ، ففى التجويع يجب مثل تلك المدة ، ويمنع عنه الطعام ، وفي الإلقاء في الماء ، أو النار يلقي في ماء ، ونار مثلها ويترك تلك المدة ، وتشبه قوائمه عند الإلقاء في الماء ، أن كان يصعد السباحة ، وفي الخنق ، يخنق بمثل ما خنق ، بمثل تلك المدة ، وفي الإلقاء من الشاهق يلقي من مثله ، وتراعى صلابة الموضع ، وفي الضرب بالمثل يراعى الحجم ، وعدد الضربات ، وإذا تعذر الوقوف على قدر الحجر ، أو النار ، أو عدد الضربات ، أخذ باليقين ، وقيد : يعدل إلى السيف ، هذا إذا عزم على أنه لم يمت بذلك قطه ، فإن قال ، ولئى الدم فإن لم يمت به عفوت عنه لم يمكنه لما فيه من التعذيب ، وفي السحر ، يقتل بالسيف لأن عموم السحر حرام ، لا شيء مباح فيشبهه ، ولا ينضبط وفي الخبر « حد السحر ضربيه بالسيف » ولو قتله بسموم من طعام أو آلة اقتص منه بمثلها إذا لم يكن مهرىا يمنع الفصل ، ولو أنهشه حية ، فإن كانت تلك الحية موجودة لم يعدل إلى غيرها ، ولو كانت غير موجودة جاز العدول إلى حية غيرها لتنهشه ، وكذلك لو ألقاه في زريبة أسد فافترسه ، فإنه يلقي أمام أسد ليفترسه كما فعل ، ولو رجع شهود الزنا بعد رجم المشهود عليه ، اقتص منهم بالرجم ، وإن رجعوا بعد موته بالجلد ، اقتص منهم بالجلد ، ولو جوع ، كحجوبه فلم يمت في المدة التي جوع فيها المقتول ، فإنه يزداد في المدة حتى يموت ، ليكون قتله بالطريق التي قتل به ، ولا يبالى بزيادة الايام ، والتعذيب ، كما لو ضرب رقبة

انسان بغرية واحدة ولم تنجز رقبته الا بغيرتين ، لأن المماثلة قد حصلت ، ولم يبق الا تقويت الروح فيجب تقويتها بالاسهل .

ومن عدل من أولياء الدم عما تجوز فيه المماثلة . الى الضرب بالسيف ، فله ذنـه ، سواء أرمى الجاني ، أم لا ، فانه أرحم بـاً . بل هو أولى لنـشـروج من الخلاف . ما اذا عدل الى ذبحه كالبيـهـمة ، لم يجز ، لهنـكـه الحرمة ، فان كان الجاني قـتـل بالسيف ، ويريد ولي المقتول قتل الجاني بغير السيف ، فانه لا يمكن من ذلك .

ولو قطع يده ، فسرى قطعة للنفس . فمات ، فللولى حـز رقبته ابتداء ، لأنه أسهل على الجاني من القطع ، ثم الحز ، وله القطع ، للمماثلة ، ثم الحز للرقبة هـالـا للسرية ، ولا يجب الجاني اذا قـال لولى المجنى عليه : امهلى مدة بقاء المجنى عليه بعد جنائتي ، لثبوت حق القصاص ناجزاً ، وان شاء الولي أخر ، وانتظر السرفيه ، بعد القطع وليس للجاني أن يقول لولى المقتول: ارحنى بالقتل أو العفو ، بل الغيرة في ذنـه الى المستحق ، لأنه صاحب الشأن .

ولو مات بجائفة أو كسر عضو ، أو نحو ذلك مما لا قصاص فيه . فللولى حـز الرقبة بالسيف لا غير ، لأن المماثلة لا تتحقق في هذه الحالة ، بـدليل عدم ايجاب القصاص في ذلك عند الاندمال فوجب السيف ، فان قال ولي المقتول : أـجـفـيه ، واقتله ان لم يمت فله ذلك ، وان قال : أـجـفـيه ثم اعلو لم يمكن من ذلك .

ولو اقتصر مقطوع عضو فيه نصف الدية ، من قلطه ، ثم مات المقطوع الأول بالسرية ، فلولى حـز الرقبة وله عفو بنصف دية واليد المستوفاة مقابلة بالنصف الآخر . وان مات الجاني حتف أنه أو قتله غير أولى تعين نصف الدية في تركة للجاني ، ولو قطعت يده فاقـتـصـ المقطوع ، ثم مات سرية فلولى الحز لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثة ، فان عفا عن قتله ، فلا شيء له ، لأنه استوفى ما يقابل الدية . ولو مات الجاني سرية من قطع عضو منه قصاصاً ، فنفسه هدر ، لقوله تعالى « وإن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل » .

وقد روى البيهقي عن عمر ، وعلى رضـى الله عنهما : « من مات في حد ، أو قصاص ، فلا دية له ، والحق قتله » ولأنه مات من قطع مستحق . فلا يتعلق بسريره ضمان ، كقطع يد السارق حداً .

قالوا : ويأذن الامام ، أو نائبه لواحد من مستحقى القصاص في استيفائه بنفسه ، في النفس اذا طلب ذلك ليكمل له التشفي .

أما الحنفية فقد قالوا أنه يجب القصاص من القاتل بالسيف فقط فانظر رأيهم أسفل الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : لا يجوز أن يستوفى القصاص الا بالسيف خاصة ، في جميع الاحوال سواء كان القتل به ، أم بغيره ، واحتجوا على مذهبهم بما أخرجه البزار .

مالا يجب عليه القصاص في الممد

لا يجب للقصاص في القتل الممد في أمور مفصلة في المذاهب (١) .

١- وابن عدي ، من حديث أبي بكر رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا قود الا بالسيف » واحتجوا بأن الشارح نهي عن المثلة ، وقوله ﷺ : « اذا قتلتم فاحسبوا النحلة » .

نحو الرسول ﷺ « لا قود الا بالسيف » نص على نفي استيفاء القصاص بغيره . ويصحت به ما كان سلافا من غير السيف ، كالدمع ، والبندقية ، وغيرهما . وإن فيما ذهب الائمة اليه استيفاء لزيادة فلم يحصل المقصود بمثل ما فعل الجاني ، فيجب التمرز عنه ، كما في كسر لعظم ولجائفة ، ولأن الذكة في الاغراق ، والخنق . والاحراق غير معدة للقتل ، ولا مستعنة فيه ، لتعذر استعمالها . فتمكتت شبهة عدم اتعمديه ، ولأن القصاص مبني على المائنة ، ومنه يقال : اقتص أسرته ، ولا تمائل بين الجرح والدم ، لقصور الثاني عن تخريب وكذا لا يتماثلان في حكمة الزجر ، لأن القتل بالسيف غالب ، وبالمثل نادر .

وأما ما رواه المشافعية من قول الرسول ﷺ : « من غرق غرقناه ، ومن حرق حرقناه ، ومن قتل عبدا قتلناه » فهو غير مرفوع لأنه يلزم قولهم أنه يجوز التحريق بالتحريق . وهو منهي عنه شرعا . فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تعذبوا أحد بمذاب الله » او أن الحديث محمول على السياسة ، حيث أضافه ﷺ الى نفسه فقال : « غرقناه » ولم يقل ملوات الله وسلامه عليه « حرقوه أو غرقوه » وقد استدلت الاحناف بهذا الحديث في وجوب القصاص ، ولم يعملوا به ، في الاستيفاء لقوله ﷺ « لا قود الا بالسيف » فهو أقوى من الحديث الثاني عند أهل الحديث ، وقد ذكره بعده ، فنسخ حكمه .

(١) الحنفية - قالوا : لا يجب القصاص على المسلم اذا قتل المستامن لأنه غير محقق الدم على التأييد ، لأن كفره باعث على الحرب ، لأنه على قصد الرجوع الى داره ، فكان كالحرابي .

ولا يقتل الذمي بالمستامن ، ليقام المبيع وعدم التكلف .

ولا يقتل الرجل بابنه ، لقوله ملوات الله وسلامه عليه : « لا يقاد الوالد بولده » وهو معلوم بكونه سببا لاهيائه ، فمن المحال أن يتسبب لغناؤه ، ويلحق بالآب الأم ، وكذلك الجد والجدة من قبل الاب ، والآم ، وان سفل .

ولا يقتل الرجل بعبد ، ولا مدبره ولا مكاتبه ، ولا بعيد ولده ، لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ، ولا يستوجب ولده على أبيه ، اذا قتل الأب ولد عبده .

ولا يقتل الرجل ، بقتل عبد ملك بمضه ، بهمة ، أو ميراث ، أو شراء ، لأن القصاص لا يتجزأ .

== ومن ورت قصاصا على أبيه ، مثل أن يذل أنرجل أم ابنه الصغير ، مثلا . سقط
القصاص عن الأب ، حرمة الأيوة .

ومن قتل عبد للزمن في يد المرتن لم يجب القصاص حتى يجتمع الزمان والموتين .
لأن المرتن لا ملك له ، فلا يليه ، والراهن لو تولاه لبطل حق المرتن في الدين ، فيجب
اجتماعهما ليسقط حق المرتن برضاه .
والمعد الذي اعتن بعضه إذا مات ولم يترك ولاء : فلا يجب القصاص من بانه .
لأن ملك المولى لا يعود بموته : ولا يفسخ بالعجز ما عتق منه .
ومن غرق صبيا : أو بالغا في البحر فلا قصاص عليه .

ومن رمى رجلا بسهم عدا . فنفذ منه الصوم إلى رجل آخر وأصابه ومنا معا ،
فيجب عليه القصاص في الأول ، وتجب الدية لورثة الثاني على عاقلة : لرجل القاتل ، لأن
الأول عمد ، والثاني أحمق فرعى الخطأ ، فكانه رمى مسيد فأصاب آدميا ولقتل بتعدد
أثره . ولا قصاص على من قتل لصا نكلا عليه نكلا وأخرج ماله أو اعتدى على عرضه ،
ولا قصاص على صبي ، ولا مجنون ، لأنهما غير مكلفين : بل تجب الدية على العاقلة ،
ولا قصاص على مسلم قتل مسلما لأن أنه مشرك عند التقاء الصنفين من المسلمين
والمشركين ، ولا قصاص على من قتل رجلا بانيا ، شهر سيفه على المسلمين في طريقهم
ليعتدى عليهم .

الشافعية ، والصنابلة — قالوا : يشترط لوجوب القصاص في القتل إسلامه لخبر مسلم
عن الرسول ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فإذا قالوها عصموا
منى دماءهم ، وأموالهم الا بحقها » ويشترط أمان المقتول ، اما بعقد ذمة ، وأما بعد ، أو
أمان مجرد لقوله تعالى : « وإن أئسد من كين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله »
آية ٦ من سورة التوبة .

فلا يجب القصاص على قاتل الحرى : لأنه مهدر الدم لمعوم قوله تعالى :
« فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » آية ٥ من سورة التوبة .
ولا قصاص على من قتل المرتد عن الإسلام لقوله صلوات الله وسلامه عليه :
« من بدل دينه فاقتلوه » .

ويسقط القصاص عن المصبي ، والمجنون ، لما روى عن الرسول ﷺ أنه قال : « رفع
العقلم عن ثلاث » وأما يسقط القصاص عن المجنون إذا كان جنونه مطبقا ، لا يفيق منه ،
أما الجنون المتقطع فينظر أن كان في زمن أفاقته فهو كالقاتل الذي لا جنون به ، وأن كان
الحادث وقع في زمن جنونه ، فهو كالمجنون الذي لا أفاق له .
أما السكران ، فالظاهر من المذهب وجوب القصاص عليه إن تعدي سكره لأنه مكلف ،

- ونثاقا يؤدّم الى ترك القصاص ، لأن من رام القتل لا يعمد أن يسكر حتى لا يقتص منه ،
والحق به من تعدى بشرب دواء زليل للقتل ، فإنه يقتص منه .
اما السكران غير المعتدى ، فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه .

ولو قال : كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا ، وكذبه ولي المقتول : صدق القاتل بيمينه ،
ان امكن الصبا وقت القتل ، وعهد الجنون قبله ، لأن الاصل بقاؤهما ، بخلاف ما اذا لم
يمكن صباه . ولم يعمد جنونه ، فإنه يقتص منه .

ولو قال القاتل : أنا الآن صبي ، وامكن ، فلا قصاص عليه ، ولا يحلف انه صبي لأن
التحليف لاثبات صباه . ولو ثبت لبطلت يمينه ، فغى تحليفه ابطال لتحليفه . ولا قصاص
على حربى قتل حال حرايته : ثم عصم به ذلك باسلام ، أو ذمة ، لما تواتر من فصله
ﷺ والمصاحبة بعده ، من عدم اتصال من أسلم ، لأن الاسلام يجب ما قبله ، وقد عفى
الرسول ﷺ عن وحشى قاتل حرزة رضى ﷻ تعالى عنه ، ولا يقتل مسلم ، ولو كان زانيا
محصنا ، يقتل ذمى ، للحديث الوارد في صحيح البخارى رحمه الله تعالى عن النبى
ﷺ انه قال : « الا لا يقتل مسلم بكافر » لأنهم اشترطوا في القاتل مكافاته للقتيل ، بأن
يفضله باسلام ، أو امان ، أو جزية ، أو أصلية ، و سيادة ، ولهذا لا يقتل ذمى بمرتد ،
ولا يقتل حر بمن فيه رق - ولو قتل الحر المسلم شخصا لا يعلم انه مسلم أو كافر ،
ولا انه حر ، أو عبد فلا قصاص للشبهة ، ولا يقتل المكاتب اذا قتل عبده ولا قصاص على
من بعضه حر ، وبعضه عبد ، اذا قتل مثله . سواء ازدادت حرية القاتل على حرية المقتول
أم لا ، لأنه لم يقتل ببعض الحر البعض الحر ، وبالرقيق الرقيق ، بل قتله جميعه
بجميعه حرية ورقا شائعا ، فيلزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع .

ولا قصاص بين عبد مسلم ، وحر ذمى ، لأن المسلم لا يقتل بالذمى ، والحر لا يقتل
بالمبد ، ولا تجبر فضيلة كل منهما بضعته . ولو قتل ذمى عبدا ثم نقض العهد واسترق
لا يجوز قتله ، وان صار كذوا له . لأن الاعتبار بوقت الجناية ، ولم يكن مكافئا له . ولا
قصاص بقتل ولد للقاتل وان مسفل للحديث الوارد في الحاكم ، والبيهقى وصحاحه ، أن
الرسول ﷺ قال : « لا يقاتل لابن من أبيه » ولرعاية حرمة ، وكذا لا قصاص على الأم ،
والاجداد والجدات وان علوا من قبل الأم والأب جميعا لأن الحكم يتعلق بالولادة ،
فالمستوى فيه من ذكر كالنفقة .

ولا قصاص للولد على الوالد ، كأن قتل الرجل زوجة نفسه ، وله منها ولد ، فصار
وليا لهما أو قتل الأب زوجة امه ، أو لزمه قود فورث بعضه ولده ، كأن قتل أباً زوجته ،
ثم ماتت الزوجة ، وله منها ولد . فورث الدم عن أمه ، لأنه اذا لم يقتل بجنائية على ولده
لا يقتل بجنائيته على من له في قتله حق أولى . ويقتل الولد بالديه . وتقتل المعارم بمعضم
ببعض كثيرهم ، ولا يقتل الولد الحر المسلم بالولد الكافر .

الجنائية على الأطراف

أما الجنائية على الأطراف من يد ، أو عين ، أو سن ، فقد جعلت الشريعة الإسلامية عقوبتها القصاص أيضا ، بمعنى أنه يفسل بالجاني مثل ما فعل جزاء وفلأف . لكن يشترط الملائه بين المصوبين ، فلا تلفاً عين عوراء ، في نظير عين سليمة : ولا يقطع لسان أفرس ، في لسان متكلم ، ولا تقطع يد عاطلة بيد عاملة ، وهذا هو العدل المطلق ، فان الذي يعتدى على انلاف عضو انسان لا جزاء له الا أن يئلف منه ذلك المصو . كما قال تعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » آية ٥٠ من سورة الشورى .

وربما يقال أن ذلك الجزاء تكثيراً لأرباب الماهات بين أفراد الأمة ، فبعد أن كان لنقص هو المعتدى عليه ، أصبح المعتدى ناقصا مثله ، وذلك ضار بقوة الأمة وهيبتهاء والجواب : أن في هذا القصاص تغليلاً لأرباب الماهات — لا تكثير — بل في القصاص قضاء على الجريمة ، من أصلها ، كما قال تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » آية ١٧٩ من سورة البقرة .

لأن الذي يوقن بالجزاء الملائل ، ويظلم أنه اذا اعتدى على عضو من أعضاء بدن غيره

= ولو تداعيا قتيلا مجهولا نسبه ، فقتله أحدهما ، قبل تبين حاله ، فلا قصاص في الحال ، لأن أحدهما أبوه ، وقد اشتبه الأمر ، فهو كما لو اشتبه طاهر بنجس لا يستعمل أحدهما بغير اجتهد ، بل يعرض الأمر على القائف فان الحقه القائف بالأخر ، اقتص الآخر لثبوت أبوته ، وانقطاع نسبه عن القاتل ، وان لم يلحقه القائف بالأخر ، فلا يقتص لعدم ثبوت الأبوة .

ولو اشتركا في قتله ، وألحقه القائف بأحدهما ، اقتص من الآخر « الأجنبى » لأنه شريك الاب ، ولا قصاص على مسلم اذا رمى مسلما ، ثم ارتد — والعياذ بالله تعالى — وهو مجروح بالرماية ثم مات بسبب السراية ، مرتدا لأنه لو قتل حينئذ مباشرة لم يجب فيه شيء .

الملكية — قالوا : يستط القصاص عن الصبى ، وعن المجنون الذي ارتكب الجنائية حال جنونه ، أما اذا ارتكب الجنائية حال افاقته ، فانه يقتص منه ، فان جن انتظر حتى يفيق ، فان لم يفيق فالدية في مائه ، ولا قصاص على السكران ، ان كان سكره بحال ، لأنه كالمجنون ، فتجب الدية على عائلته ، كالمخطئ ، وان كان سكر بهرام فهو مكلف ، ولا يقتل الحربى قصاصا ، بل يهدر دمه ، لأن العصمة تكون بإيمان ، أو أمان ، ولا يقتل حر مسلم برقيق ، ولا يقتل حر بذهى ، ولا يقتل رقيق مسلم ، بذهى حر ، لأن الاسلام أعلى من حرية الذمى ، والأعلى لا يقتل بالادنى لأنه يشترط عدهم ألا يكون القاتل ، زائدا حرة ، أو اسلاما عن المجنى عليه ، ولا قصاص على قاتل الحربى ، والمرتد ، لمجم العصمة هندهما .

قطع مثله منه فإنه يحجم من ارتكاب الجريمة بتأنتاً . وبذلك يرتفع العدوان ، فلا يوجد دو عنة أصلاً ، ولا معتد . ولا معندا عليه . أما انذى يعلم أن نتيجة عدوانه عقوبة السجن المؤبد . لأنه لا يدرى بتكرار فعله مع خيرين . فيزيد أرباب الطاهات ، والمجرمون معاً . شئ أن السجن إذاً مآل أمده فإنه يتوزن من شر الألفات التي تقضى على حياة المجرم ، فإنه يصح عاملًا مستهتراً بانجرائهم . كما هو مناسب في تنير من متعودى الاجرام والسجون فمضى أمكن . نقصاص بالتساوى بين المعضوين . فإن من العدل أن يقتص من الجاني بمثل جنائمه . وإن نم يمكن ، كان للحاكم أن يميزه بما يراه زاجراً له عن العودة ، ورادعاً للانشراح عن ارتخاب الجرائم . على أنك قد عرفت أن النقصاص في نظر الشريعة الإسلامية . هي المعتدى عليه ، فله أن يصطلح مع خصمه على ما . أو غيره . أو يعفو عنه . هذا رأى الحاكم أن العفو يترتب عليه سر بلا من . فله أن يتخذ الوسائل التي يراه لصيانة الأمن .

النقصاص فيمسا دون النفس

اتفق الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى . على أن من قطع يد غيره من الفصل عمداً قطعت يده من الفصل ، وأن كانت يده أكبر من اليد المقطوعة ، لقوله تعالى : « **والجروح قصاص** » آية ٥٤ من سورة المائدة وهو ينبنى عن المماثلة فكل ما أمكن رعايتها يجب فيه القصص وما لا يمكن رعايته المماثلة فيه ، فلا يجب فيه القصص ، وقد أمكن رعاية المماثلة في القطع من الفصل ، فاعتبر ، ولا معتبر بكبر اليد وصغرها لأن منفعة اليد لا تختلف بذلك ، وكذلك قطع الرجل ، وقطع مارن الأنف ، وقطع الأذن الظاهرة ، لا يمكن رعاية المماثلة ، فإن قطع الأصابع ثم قطع الكف هو أو غيره ، بعد الاندمال أو قبله وجب حكومة في الكف ، وكذلك أن قطع فوق الكف ، ومن ضرب عين رجل بعديدة عمداً فقلعها لا قصاص عليه لامتتاع المماثلة في القطع ، أما أن كانت العين قائمة فذهب ضوؤها فعليه القصص ، لا يمكن المماثلة ، بأن تحمله المرأة ويجعل على وجه قطن طب ، وتقابل عينه بالمرأة ، فيذهب ضوؤها ، وهو ماثور عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم ، ولو كانت عين أحول ، أو أعشى ، أو أعور ، أو عين أخفش ، أو عين أعشى ، لأن المنفعة باقية بأعين من فكر .

قالوا : وفي السن يجب القصص لقوله تعالى : « **والسن بالسن** » آية ٥٤ من سورة المائدة . وأن كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ، لأن منفعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر ولا قصاص في عظم الأ في السن ، وهذا اللفظ مروى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما ، وقال رسول الله ﷺ : « لا قصاص في العظم » والمراد غير السن لأن اعتبار المماثلة في غير السن متمذر . لاحتمال الزيادة والنقصان ، بخلاف السن لأنه يبرد بالبرد ، ولو قطع من أصله يقطع

الثاني فيماتلان ، « وقد روى أن الربيع عمه أنس بن مالك رضى الله عنه كسرت ثنية جارية من الانصار بطمة فأمر النبي ﷺ بالقصاص » .

قالوا : وليس فيما دون النفس شبه عمد ، انما هو عمد أو خطأ ، لأن شبه العمد يعود الى الآلة ، والقتل هو الذى يختلف باختلافها دون الاطراف ، لأنه لا يختلف اختلافها ، باختلاف الآلة فلم يبق الا العمد والخطأ — ولأن شبه العمد اذا حصل فيهما دون النفس وأمكن فيه القصاص جعل عمدا ، وإن لم يمكن القصاص جعل خطأ .

ومن قطع يد رجل من نصف الساعد ، أو جرحه جائفة فبرا منها ، فلا قصاص عليه ، لكنه لا يمكن اعتبار المائلة فيه ، إذ الأول كسر العظم ، ولا ضابط فيه ، وكذا البرء نادر فيبقى الثاني الى الهلاك ظاهرا ، ولو قطع اليد وسط الذراع ، أو قطعها من وسط المعصم اليد وسط الذراع ، أو قطعها من وسط المعصم اقتصر منه في الكف ، فيقطع من الكوع في الصورة الاولى ، لأنه أقرب موضع من محل الكسر ، ويقتصر منه في الصورة الثانية من المرفق لأنه أقرب من محل الكسر ، وتجب في الباقي حكومة ، وهو جزء مقدر من لدية .

لتمتع القصاص فيها ، وله أن يمفو في المسالكين ، أو يعدل الى المال . ولو طلب أن يقطع من الكوع في المسألة الثانية يمكن .

قطع اليد للشلاء بالصحيحة

ذكر الامة رحمهم الله تعالى : أنه اذا كانت يد المقتوع صحيحة ، ويد القاطع شلاء : أو ناقصة الاصابع ، فالمقتوع بالخيار أن شاء قطع اليد المعيبة ، ولا شيء له غيرها وإن شاء أخذ الارش كاملا ، لأن استيفاء الحق كاملا متمذر ، فله أن يتجاوز بدون حقه ، وله أن يعدل الى العوض ، كالمثل إذا انصرم عن أيدي الناس بعد الاتلاف ، ثم اذا استوفاهما فانصما فقد رضى به فيسقط حقه كما اذا رضى تالردىء مكان الجيد .

القصاص في الشجاج

ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرني الشجاج فالشجوج بالخيار . ان شاء اقتصر بمقدار شجته ينتدىء من أى الجانبين شاء ، وإن أخذ الارش لأن الشجة موجهة لكونها مشينة فقط ، فيزداد الشين بزيادتها ، وفي استيفاءه ، ما بين قرني الشجاج زيادة علو ما فعل ، ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوج ، فينتقص ، فيخير كم في الشلاء والصحيحة ، وفي عكسه يخير أيضا ، لأنه يتمتع بالاستيفاء كاملا للتمتع الى غير حقه ، وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس ، وهى تأخذ من جبهته الى قفاه ، ولا تبلغ الى قفا الشجاج ، فهو بالخيار لأن المعنى لا يختلف .

اقصص الشجاج

اتفق الاثمة الاربعة - رحمهم الله تعالى : على أن الشجاج في اللغة ، والفقه ، عشرة :

- أولها : الحرمة - وهي التي شقت الجلد: وتخرج الدم .
- ثانيها - الدامية - وهي التي تظهر الدم ولا تسيله ، كدم العين .
- ثالثها - الدامية - وهي التي تسيل الدم بأن تصف الجلد بلا شق له حتى يرشح الدم .
- رابعها - البايضة - وهي التي تبضع الجلد أو تقطعه ، أي - تشقه .
- خامسها - المتلاخمة - وهي ما غاصت في اللحم في عدة مواضع منه ، ولم تقرب للعظم .

سادسها - السمحاق . وهي التي تصل إلى السمحاق ، وهي جلدة رقيقة بين اللحم ، وعظم الرأس وتسمى « الملاء » .

سابعها - الموضحة : وهي التي توضح العظم وتبينه ، أي تكشفه .

ثامنها - المهاشمة : وهي التي تهشم العظم ، وتكسره .

تاسعها - المقلعة : وهي التي تقلل العظم بعد الكسر ، وتحوله .

عاشرها : الآمة : وهي التي تصل إلى أم الرأس ، وهو الذي فيه الدماغ ، وتسمى « المأمومة » . فقد علم بالاستقرار بحسب الآثار أن الشجاج لا تزيد على ما ذكر من هذه العشر .

أما ما بعدها وهي - الدائمة - وهي التي تخرج الدماغ من موضعه فان النفس لا تبقى بعدها عادة ، فيكون ذلك نتلا لا شجا ، وهي مرتبة على الحقيقة اللغوية في الصحيح .

واتفق الاثمة الاربعة : على أن هذه الشجاج العشر المذكورة تختص بالوجه ، والرأس لغة ، وما كان في غير الرأس والوجه ، يسمى براحة ، والحكم مرتب على الحقيقة في الصحيح ، حتى لو تحققت في غيرهما نحو الساق ، واليد ، لا يكون لها أثر مذكر ، وإنما تجب حكومة عدل ، لأن التقدير بالتوقيف ، وهو إنما ورد فيها يختص بهما .

الاقصص في الموضحة

اتفق الفقهاء ، على وجوب الاقصص في الموضحة ان كانت عمدا ، لا روى عن النبي ﷺ أنه قضى بالاقصص في الموضحة ، ولا يمكن أن ينتهي السكن إلى العظم فيستأويان ، فيتحقق الاقصص ، ولا يشترط فيها ماله بال واتساع ، بل يثبت الاقصص فيها ، وان كان الشح ضئيلا ، ولو قدر مرز أبرة .

واتفقوا : على أن الموضحة ، أن كانت خطأ فيجب فيها نصف عشر الذي هو خمس

من الأبل، وقد ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم، وثبت من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ قال: « في الموضحة خمس » يعني من الأبل، ولما رواه الترمذي وحسنه « في الموضحة خمس من الأبل » وذلك الحر، ذكر مسلم، غير جئين، وتراعى هذه النسبة في حق غيره من المرأة، والكتابي وغيرهما، ففي موضحة الكتابي الخطأ، يجب بعير وثلاثان، وفي موضحة المجوسي ونحوه، ثلث بعير، وفي موضحة المرأة المسلمة، الحرة، يجب بعيران، ونصف بعير، وهو نصف عشر ديتها .

موضع الموضحة

الموضحة تكون في جميع أوجه الرأس، والجبهة والوجنتين، والذقن داخل في الوجه (١) .

القصاص في بقية الشجاج

في ذلك أقوال المذاهب (٢)

(١) المالكية — قالوا: الموضحة ما أظهرت عظم الرأس، أو عظم الجبهة وهو ما بين الصاجين وشعر الرأس، أو عظم الخدين، واللحي الأعلى، ولا تكون في اللحي الأسفل، لأنه في حكم العنق، ولا تكون في عظم الأنف، وإن وجب القصاص من عمده، وذلك لأن الوجه مشتق من المواجهة، ولا مواجهة للناظر فيهما، فلو وجد في اللحي الأسفل والالف لا يجب الأرض المقدرة .

(٢) الحنفية — قالوا: لا قصاص في بقية الشجاج لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيهما لأنه لا حد ينتهي السكن إليه، ولأن فيما فوق الموضحة، وهي الهاشمة والمذلة، والآمة، فيها كسر العظم، ولا قصاص فيه .

ويجب القصاص فيما قبل الموضحة، لأنه يمكن اعتبار المساواة فيه، إذ ليس فيه كسر العظم، ولا خوف هلاك غالب، فيسر غورها بمسبار، ثم تتخذ حديدة بتدر ذلك، فيقطع بها مقدار ما قطع، فيتعلق استيفاء القصاص .

وفيما دون الموضحة، وهي الست المقدمة عليها، من الحارسة السمحاق، يجب حكومة عدل، لأنه ليس فيها أرش مقدر، ولا يمكن إداره، فوجب اعتباره بحكم العدل . وفي الهاشمة عشر الدية، وفي المنقلة عشر الدية، ونصف عشر الدية، وفي الآمة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، فإن نفذت جائفتان ففيهما ثلثا الدية، لا روى عن النبي ﷺ أنه قال: « في الموضحة خمس من الأبل، وفي الهاشمة عشر، وفي المنقلة خمسة عشر، وفي الآمة، ويروى المأمومة ثلث الدية » وقال عليه الصلاة والسلام « في الجائفة ثلث الدية، وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه حكم في جائفة نفذت في الجانب الآخر بثلثي الدية، ولأنها إذا نفذت نزلت منزلة جائفتين، أذاهما من جانب البطن =

= والأخرى من جانب الظهر ؛ وفي كل جائلة ثلث الدية ، فلهذا يجب في النافذة ثلث الدية .
 وقالوا : ان الجائلة تختص بالجوف ، جوف الرأس ، أو جوف البطن .
 وتفسير حكومة العدل أن يقوم مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم ، وبه هذا الاثر
 ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين ، فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر
 الدية ، وان كان ربع عشر ، فربع عشر .

الشافعية قالوا : في الهاشمة مع ايضاح احتاج اليه بشق لايضاح عظم ، أو تقويمه ،
 عشرة من الابل ، وهي عشر دية الكامل بالحرية لما روى عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى
 عنه أنه ﷺ « أوجب في الهاشمة عشرةا من الابل » رواه الدارقطني والبيهقي وفعل ذلك
 لا يكون الا عن توليت ، وهاشمة دون ايضاح خمس من الابل على الاصح ، لأن العشرة في
 مقابلة الايضاح والهشم ، وأرض الموضحة خمسة ، فتعين أن الخمسة الباقية في مقابلة
 الهشم .

وفي الهشم اذا خلا عن ايضاح العظم تجب حكومة ، لأنه كسر عظم بلا ايضاح .
 فاشبه كسر سائر العظام — ومنقلة — خمسة بعيرا ؛ روى النسائي ذلك عن النبي ﷺ .
 ويجب الخصاص في الموضحة فقط . وفي مأمومة ثلث الدية ، وفي الدائمة في المأمومة .
 قالوا : وانما يجب في المأمومة ، ومقابلها ما ذكر ان اتحد الجاني ، وأما لو تعدد
 فحكمه ما يأتي :

لو أوضح واحد ، ذكرا ، حرا ، مسلما ، هشم آخر — بعد الايضاح ، أو قبله — ونقل —
 ثالث ، وأم رابع ، فعلى كل من الثلاثة خمس من الابل ، أما الاول فيسبب الايضاح ، وأما الثاني
 فلائنه الزائد عليها من دية الهاشمة ، وأما الثالث فلائنه الزائد عليهما من دية المنقلة ،
 وعلى الرابع تمام الثلث وهو ثمانية عشر بعيرا ، وثلث بعير ، وهو ما بين المنقلة
 والمأمومة .

قالوا : والشجاج الخمس التي قبل الموضحة من الحارصة الى السمحاق ان عرفت
 نسبتها من الموضحة ، بأن كان علم رأسه موضحة . اذا قيس بها الباضعة مثلا عرف أن
 الشطوع ثلث ، أو نصف من عمق اللحم وجب قسط من أرضها بالنسبة ، فان شككتنا
 في قدرها من الموضحة ، أوجبنا اليقين ، وان لم تعرف نسبتها منها فتجب حكومة عدل
 لا تبلغ أرض موضحة . كجرح سائر البدن . كالايضاح والهشم ، والتثقيب ، فان غيبه
 الحكومة فقط ، لأن أدلة ما مر في الايضاح ، والهشم ، والتثقيب لم يشمل لاختصاص
 أسماء الثلاثة بجراحة الرأس ، والوجه ، وليس غيرها في معناها .

قالوا : وفي جائلة وان صغرت ثلث دية .

وهذا كالستنتي مما قبله اذ لا جرح في البدن يقدر غيرها ، وهي جرح يصل الى
 جوف فيه قوة تحيل الغذاء ، أو الدواء ، كداخل بطن ، وداخل صدر ، وداخل شرة =

« نحر ، داخل جبين ا وداخل خاصرة ، ولا فرق بين أن يجيف بحديدة ، أو خشبة ، ولا جائفة في الفم ، والانف ، والجفن ، والعين ، وممر البول ، اذ لا يعظم فيها الخطر على النفس كالامور المتقدمة ، ولأنها تعدد من الاجواف ، فتجب فيها الحكومة . فلو وصلت الجراحة الى الفم بايضاح من الوجه ، وجب على الجاني ارش موشحة ، وهو خمس من الابل ، ولو وصلت الجراحة داخل الانف بكسر قصبة الانف فيجب ارش هائمه ، وهو عشر من الابل مع وجوب حكومة فيهما للنفوذ الى الفم ، والانف لأنها جنسية أخرى ، ولزيادة الخطر ، والتعجب فيهما .

قالوا : وان حز بسكين من كتف ، أو نفذ الى البطن فأجلفه ، فيجب على الجاني ارش جائفة ، وهو ثلث دية . وحكومة لجراحة الكتف ، أو الفخذ ، لأنها في غير مهمل الجائفة ، وان حز بها من الصدر الى البطن ، أو النمر ، فيجب فيها ارش جائفة بلا حكومة لأن جمعية محل الجائفة ، ولو أجلفة حتى لزع كبده ، أو طحاله لزمه مع دية الجائفة حكومة في ذلك ، ولو كسر ضلعه كانت حكومته معتبرة بنفوذ الجائفة ، فان نفذت في غير الضلع لزمه حكومة مع الدية ، وان لم تنفذ الا بكسره ، دخلت حكومة كسره في دية الجائفة . ولا يفتل ارش موشحة بغيرها ، ولا صغرها ، لاتباع الاسم ، ولا يكونا يارزة ، أو مستوردة بالشعر ، ولا يشترط أن تكون موشحة بل لو غرز فيه أبرة فوصلت الى الجوف تسمى جائفة . ولهذا قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى : وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الاسماء .

واعلم أن الموشحة تنعد صورة ، وحكما ، ومعلا ، وفاعلا ، فلو أوضح الجاني مع اتحاد الحكم موضعين بينهما لحم ، وحاد معا . قيل : أو بينهما لحم فقط أو جلد فقط . فموضحتان أما في الأول فلاختلاف الصورة مع قوة الحاجز ، وأما في الثانية فلو وجود حاجز بين الموضعين ، والاصح أنها واحدة ، ولو كثرت الموضحات تعود الارش مصبها ولا ضبط ، وقيل : لا يجب أكثر من دية النفس .

قالوا : ولو أنقست موشحته عمدا ، وخطأ فموضحتان ، أو شملت رأسا ووجهها فموضحتان ، على الصحيح ، ولو وسم الجاني موشحته مع اتحاد الحكم فواحدة . ولو وسم غير الجاني الموشحة فائنتان ، لأن فعل الانسان لا يبنى على فعل غيره . كما لو قطع يد رجل ، وحز آخر رقبته ، فإن على كل منهما جنايته . والجائفة كالموشحة في الاتحاد ، التعدد ، والتقدم ، ولو طعن باله طعنة نفذت في بطنه وخرجت من ظهيره ، أو عكسه أو نفذت من جنب وخرجت من جنب فموضحتان في الاصح ، اعتبار الخارجة بالداخله ، وقد ثبت أن ابا بكر رضى الله تعالى عنه قضى في رجل رمى رجلا بسهم فانفذ به ثلثي الدية ، وثبت أيضا أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد قضى بهذا الحكم ، ولا مخالف لهما فكان اجماعا .

ضرورة الاشتراك والمساواة والمساواة

ولا يؤخذ يمين من يد ، أو رجل ، أو عين ، أو منخر ، أو أثنين ، أو شطرتين ، أو اليدين بيمين منها ، ولا يؤخذ أعلى من جفن ، أو أنملة من أصبع يد ، أو رجل ، أو سن بأسفل من المذكورات . ولا يؤخذ يسار من هذه الأشياء المذكورة بيمين ، ولا أسفل بأعلى لاقتفاء الاشتراك ، والمساواة ، والمساواة في جميع ذلك ، لاختلاف المنطق باختلاف الحال ولا يؤخذ صحيح كل من الأعضاء بعضو أشل منها ، وإن رضى الجاني لأن العضو الأشل مطلوب المنفعة ، وهو الذي لا عمل له مثل الحديقة البصيرة ، لا تؤخذ بالعمياء ، وغير ذلك ويستثنى من ذلك الأنف ، والأذن ، فيؤخذ الصحيح منها بالمستحشد لبقاء منفعتها من جميع الصوت والريح ، والزينة — وإن قطع ذكره من أصله ، وأنثى يجب للحرية دينان كاملتان ، ويجوز أن يقطع الأصغر من الأعضاء بالأقوى منها ، فتقطع العمياء بالصحيحة ، لأنها دون حق بشرط انقطاع الدم ، فإن لم ينقطع فلا قصاص لما فيه من استيفاء النفس بالطرف ، وهو اجفاف بالجاني ، ولا قصاص في كسر عظم ، لعدم الوثوق بالمثلة فيه ، لأنه لا ينضبط ، مثل عظام الاضلاع والظهر والساعد ، والساق ، والفخذ ، والعضد .

— الملكية — قالوا : يقتص من الموضحة ، ويقتص مما قبلها من كل ما لا يظهر به العظم وهي ستة : ثلاث بالجلد ، وهي ، الدامية ، والحارسة ، والسمحاق ، وثلاث متعلقة باللحم وهي : الباضعة ، والمتلاحمة ، والملتصاء ، بكسر الميم .

قالوا : والمهاشمة ، تعتبر في القصاص أن اتحد المثل ، بالمساحة طولاً ، وعرضاً وعمقاً ، وما بعد الموضحة من الشجاج فلا قصاص فيه ، بل يتمين فيه العقل ، فيستوى عمده ، وخطؤه ، وهي المنفعة (بفتح النون وكسر الهمزة) وهي لا تكون إلا في الرأس ، أو الوجه ، وهي ما ينقل فيها فرائس العظم ، وهو العظم الرقيق الكثائن فوق العظم ككثير البصل ، أي ما يزيل منها الطبيب فرائس العظم لأجل الدواء ، لينتظم الجرح وإنما لم يكن فيها قصاص لشدة خطرهما على النفس وأزهاق الروح .

وأما : بفتح الهزة ممدودة ، وهي ما ألقت لأم الدماغ ، أي الجرح الواضعا لأم الدماغ ولم تفرقها . ولم الدماغ جلد رقيقة مفروشة عليه ، متى انكشفت عرفت مات ، والدماغ اسم للمخ .

قالوا : ولا تجب القصاص أن عظم الخطر ، واشتد الخوف في غير الجراحات التي بعد الموضحة أي جراح الجسد غير المنقلة ، والآمة المتحتمتين . لأنه لا قصاص فيهما من غير قيد بعظم الخطر ، لأن شأنهما عظم الخطر والجراحات التي في الجسد يخاف منها أزهاق الروح ، ككسر عظم الصدر وكسر عظم المصلي ، أو العنق ، ورض الأثنين .

القصاص من جراح الجسد

ويجب القصاص في كل جرح انتهى ووصل الى عظم من غير كسر وذلك مثل الموضحة في الوجه والرأس ، وهي التي تصل الى العظم وتوضحه بعد خرق الجلد ، حيث أنه يتيسر ضبطها ، واستيفاء مثلها من جسم الجاني ، وكذلك جرح العضد ، وجرح لحم الساق ، وجرح الفخذ ، فهذه الثلاثة يجب القصاص فيما ينتهي من الجرح الى عظم ، وذلك لتيسر استيفائها ، وان خالفت هذه الجروح في سائر البدن الموضحة ، في الوجه والرأس ، فان فيها أرش (١) مقدار من الشارع بخمسة أبعرة ، وأما في غيرها ففيهما حكومة عدل مثل غيرها من باقى الجروح — أما العين العمياء ، والأذن الصماء ، واللسان الأخرس ، واليد المشلولة ، والرجل المشلولة ، والذكر المشلول ، والأنثى المخصيت ، ففي كل هذه حكومة فقط .

(١) الملكية — قالوا : يشترط في القصاص من جراح الجسد غير الرأس اتحاد المثل . فلا يجوز ان يقتص من جرح عضوين في عضو ايسر ، ولا عكسه ، ولا يجوز ان تقطع سبابة مثلا بابهام ، ولو كان المجنى عليه طويلا ، وعضو الجاني قصيرا فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني .

ويقتص من الطبيب الذي يباشر القصاص من الجاني اذا زاد على المسلحة المطلوبة ، عمدا ، فيقتص منه بقدر ما زاد ، أما لو نقص عن المطلوب عمدا أو خطأ فلا يقتص ثانيا ، فان مات المقتص منه أثر القصاص فلا شيء على الطبيب . اذا يزد عن الجرح ، أو التلطم عمدا ، والا وجب عليه القصاص لتحديه بالمر به .

واذا لم يتحد المحل : أو لم يتعد الطبيب الزيادة بل أخطأ ، فتجب الدية على الجاني ، فاذا قطع الجاني خفصرا مثلا ولا خفصر له . فلا يجب القصاص لعدم اتحاد المحل ، وتعين المقتل ، فان كانت الجنابة عمدا ، أو أقل من ثلث الدية وجبت في مال الجاني ، وان كانت الجنابة خطأ ولكنها أكثر من ثلث الدية فتجب الدية على العاقلة ، وذلك كحديقة عين أعمى جنى عليها صاحب عين سالمة ، وأقتلتهما ، فلن السالبة لا تؤخذ بالعين الثالثة ، لعدم المائلة ، فلا تجب القصاص ، ولا تجب نصف الدية ، بل يلزمه حكومة عدل بالاجتهاد ، في قيمة خسارة العين العمياء .

أما اذا كان الجاني رجلا أعمى ، وفقا عين رجل سليمة ، فلا يجب القصاص ، فانه لا تؤخذ السليمة بالعمياء ، بل تجب نصف الدية على الجاني ولو كانت الجنابة عمدا ، وكذلك لسان الإبكم الذي لا يتكلم لا يقطع بالناطق ، ولا عكسه ، بل يجب في اللسان الناطق الدية ، ويجب في اللسان الإبكم حكومة ، كما قيل في العين العمياء ، والمسين البصيرة .

ولا قصاص في ضربة على الفخذ اذا لم ينشأ عنها جرح ، ولا ذهب منقعة ولا عسل .

ما تجب فيه الحكومة

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى : على أن الشيء الذي يوجب مالا ، لا مقدر فيه من الدية ، لم تعرف نسبت من مقدر ، مثل الضلع ، والصدر ، والفخذ ، والزند ، وغيرها أما إذا عرفت نسبته منه كأن كان بقرب موضحة ، أو جائفة ، فيجب الأكثر من قسطة وحكومة ، وهي جزء من الدية ، نسبته إلى دية النفس في الأصح ، وقيل : نسبته إلى عضو الجنابة ، نسبة نقص الجنابة من قيمة المجنى عليه ، لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها ، وذلك مثل جرح يده ، فيقال : كم قيمة المجنى عليه بصفاته التي هو عليها غير جنابة لو كان عبدا رقيقا ؟ فإذا قيل : مائة دينار ، فيقال : كم قيمته بعد حصول الجنابة عليه ؟ فإذا قيل : تسعون ، فيكون الثلث العشر ، فيجب في هذه الحالة عشر دية النفس وهو عشر من الأهل إذا كان المجنى عليه حرا ، ذكرا ، مسلما ، لأن الجملة مضمونة بالدية المقدرة من الشارح الحكيم ، فتضمن الأجزاء بجزء منها ، كما في نظيره من عيب المبيع .

والقول الثاني : أن تنسب إلى عضو الجنابة ، لا إلى دية النفس ، فيجب في هذه الصورة عشر دية اليد التي وقعت عليها الجنابة ، وهو خمس من الأهل ، فإن كلفت الجنابة على أصبع واحد وجب بمير ، أو الجنابة وقعت على أنملة من أصبع وجب ثلث بمير في غير الإبهام ، ويقاس على ذلك ما أتبعه من القضايا .

وللحاجة في معرفة الحكومة إلى تقدير الفرق .

قال الأئمة : العبد أصل الحر في الحنانيات التي لا يتقدر أرشها ، كما أن الحر أصل العبد ، في الجنانيات التي قدر الشارح أرشها ، وتجب الحكومة أبلا كالدية ، أو تجب نقدا ، فكلا من الأمرين جائز ، حسب الظروف المناسبة للمتقاضين ، لأنه يوصل إلى الغرض المطلوب ، وهو دفع الفساد ، وتعويض المجنى عليه عما أصابه ، ومحل الخلاف إذا كانت الجنابة على عضو له أرش مقدر ، فإن كانت الجنابة على عضو ليس له أرش مقدر مثل الصدر ، أو الفخذ ، أو نحو ذلك اعتبرت الحكومة من دية النفس قطعا ، وتقدر لصيلة امرأة أزيلت ففسدت منتها ، لصية عبد كبير يتزين بها ، ومثلها الخنثى ولو قلب سنا ، أو قطع أصمبا زائدا ، ولم ينقص بذلك شيء ، قدرت زائدة لا أصلية خلفها ، ويقوه له المجنى عليه متصفا بذلك ، ثم يقوم مقطوع الزائد ، فيظهر التفاوت بذلك لأن الزائد تشد الوجه ويحصل بها نوع جمال ، ويستثنى من اعتبار النسبة لو قطع أنملة لها طرف زائد على جيب

= منها ولا قصاص من شربة بيد ، أو رجل بغير وجه ، كصفع بقلنا ، لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب كاللحمه ، ولا قصاص من إزالة شعر اللحية ، ولا من إزالة شعر عين ، بضم الشيء المعجمة وسكون الفاء وهو الهدب ، ولا من إزالة شعر حاجب ، فعمد هذه المخكورات كالغصن في عدم القصاص والمثل ، وإنما يجب الأدب في عمدها دون خطفها ، وتجب حكومتها في شعر الأهمية وشعر العين ، وشعر الحاجبين لم ينتت كما كان ،

فيها مع دية أئمة حكومة ، يقدرها القاضى باجتهاده ، ولا يعتبر النسبة لعدم إمكانها فإن كانت الحكومة لأجل طرف له أرض مقدر ، كاليد ، وشرجل مثلا ، اشترط فيها أن لا تبلغ تلك الحكومة مقدر الطرف ، لئلا تكون الجنابة على العضو مع بقاءه مضمونة بما يضمن به العضو نفسه ، فينقص حكومة الأئمة بجرحها ، أو قطع ظفرها عن يدها ، وحكومة براحة الأصبع بطوله عن ديته ، ولا يسلخ بحكومة مادون الجائفة من الجراحات على البطن ، أو نحوه أرض الجائفة ، فإن بلغت نقص القاضى منه شيئا باجتهاده لئلا يسلم المحذور السابق ، ولا يكتفى أقله متمول كما قاله الامام الشافعى رحمه الله تعالى ، أو كانت الحكومة لطرف لا تقدير فيه ، ولا يتبع مقدرا ، كخف ، وساعد اليد ، وظهر ، وكف يد ، فالشرط أن لا تبلغ حكومته دية نفس . وهو معلوم أنها لا تصل الى ذلك لأن الكلى أكثر من الجزء ، بل المراد أن لا يضرب بلوغها أرض عضو مقدر ، وإن زادت عليه فإن تبع مقدرا ، كاللحم فإنه يتبع الأصابع ، فالشرط فيه أن لا يبلغ ذلك دية المقدر إن بلغ بحكومة الكف دية أصبع واحد جاز ، لأن منفعتها زيد على منفعة أصبع ، كما أن حكومة اليد الشلاء ، لا تبلغ دية اليد السليمة ، ويجوز أن تبلغ دية الأصبع ، ويجوز أن تزيد عليها ، وإنما لم يجعل الساعد كاللحم ، حتى لا يبلغ بحكومة جرحه دية الأصابع ، لأن الكف هو الذى تتبع الأصابع لمقربها دون الساعد ، لبعده عن الأصابع ، ولهذا لو قطع من الكوع لزمه ما يلزمه في لفظ الاصابع ، ولو قطعت اليد من المرفق لزمه مع نصف الدية حكومة الساعد . ويقوم لمعرفه الحكومة ، المجنى عليه بفرض رقة ، لكن بعد اندمال الجروح ، لا قبله ، لأن الجراحة قد تسرى الى النفس فترهقها ، أو تسرى الى اتلاف ما يكون واجبة مقدار من في الأعضاء ، فيكون ذلك هو الواجب ، لا الحكومة ، فإن لم يبق بعد اندمال الجروح نقص المنفعة ، ولا نقص في الجمال ، ولأن ثرت به القيمة ، اعتبر فيه اقرب نقص من حالات نقص فيه الى الاندمال ، وهكذا ، وذلك لئلا تحيط الجنابة على المصميم ، فإذا لم يظهر النقص الا حال سيلان الدم ، اعتبرنا القيمة حينئذ ، واعتبرنا الجراحة دامية . وأما إذا كانت الجراحة خفيفة لا تؤثر في حال سيلان الدم فإنه يميز الجانى ، العاقل لها ، بالطمعة ، والضربة التى لم يبق لها اثر للضرورة ، لاندساد باب التوقيف الذى هو عمدة الحكومة .

القصاص في اللسان والذكر

ولا قصاص في اللسان ، ولا في الذكر (١) لأنه ينقبض ، وينبسط فلا يمكن اعتباره المساواة الا أن تقطع الحشفة ، لأن موضع القطع معلوم كالمفصل ، ولو قطع بعض

(١) الشافعية — قالوا : يقتصر من الذكر إذا قطع من أصله ، واللسان ، ومارن الألف ، والاثني عشر وشفرتى الفرج ، إذا أمكن استيعاب القصاص في هذه الاعضاء ، من غير حيف ، بأن لا يزيد على أخذ الواجب ، وإن لم يمكن القصاص الا باجافة فلا قصاص ، سواء

انحشفه ، أو بعض الذكر ، فلا قصاص فيه . لأن اليمين لا يعلم مقداره . بخلاف الأذن إذا ضاع كله ، أو بعضه ، لأنه ينقبض . ولا ينسب وله حد يعرف ، فيمكن اعتبار المساواة . وللمحتشفة إذا استقصاها بالقطع يجب القصاص ، لا يمكن اعتبار المساواة فيها ، بخلاف ما إذا قطع بعضها ، لأنه يتعذر اعتبار المساواة فيها ، لأنها تنقبض وتنسب .

سقوط يد الجاني أو قطعها قبل القصاص

إذا كانت يد المقتوع صحيحة ، وسد انقطاع شلاء وخيره الحاكم بين قطع اليد شلاء ، ولا أرض له ، بين أن يأخذ الأرض كاملاً ، فسقطت اليد المريضة قبل اختيار المجنى عليه ، أو قطعت ظلماً ، في مدة الاختيار ، سقط حقه في هذه الحالة ، ولا شيء له عند الجنى (١) ، وذلك لأن حقه متمين في القصاص ، وإنما ينتقل إلى المال باختياره ، فيسقط بفواته بخلاف ما إذا قطعت يده بحق عليه من قصاص ، أو سرقة ، فإنه يجب عليه الأرض . وهو نصف أنفية ، لأنه أوفى به حقاً مستحقاً . فصارت سائلة له معنى . ولو عولج الجاني رزقاً نسل من يده قبل أن يستوفي في الأرض لم يكن له إلا القصاص ، لأن حقه متمين فيه .

قطع الأنف واللسان

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أثلف نفسه فعلياً دية كاملة ، وفي مارن الأنف وم ما لأن دون العظم ، ويسمى الرثبة الانفسدية كاملة ، لأن فيه جمالا ، ومنفعة ، وهـ مشمل على الطرفين المسمين بالتهجرين ، وعلى العاجز بينهما ، وتدرج حكومة قصبتة في ديته فلا يزداد على دية واحدة ، لأنه عضو واحد ، وفي قطع اللسان الدية لفوات منفعه متصودة ، وهو النطق ، ولو كان اللسان الكن ، وهو من في لسانه لكنه . أو أعجم ، ولا لسان أرت ، ولو لسان النخ — بمثلثة — ولو لسان طفل لم ينطق ، ولأن فيه جمالا ومنفعه يتميز بها الانسان عن البهائم في البيان والعبرة . مما في الضمير ، وفيه ثلاث منافع : الكلام والذوق ، والاعتماد في أكل الطعام ، وإدارته في اللهوات حتى يستكمل طبعه بالافراس فتجب فيه دية كاملة ، وفي ابطال الصوت مع ابقاء اللسان دية كاملة . وقيل : شرط الدية في قطع لسان الطفل الصغير ، ظهور أثر نطق بتحريكه لبسائه ، ا مص للدي لأنها أمارات ظاهرة على سلامة اللسان ، فإن لم يظهر فحكومة (جزء .

= اجافة الجاني أم لا ، نعم انما مات المجنى عليه بسبب قطع عضو من هذه الأعضاء ، قط الجاني ثم انتظر حتى يموت بسبب لسرية ، وإذا مضت المدة المحددة ولم يموت تحت رأه تصاصا .

(١) الشافعية — قالوا : ان الواجب أحد الشئئين ، اما القصاص ، أو الأرض فإذا تعد أحدهما ، لفوات ماله — كما في هذه الصورة — تعين الآخر وهو الأرض .

الدية) ، لأن سلامته غير متيقنة ، والأصل براءة الذمة ، ولو قطع نصف لسانه فذهب ربيع كلامه أو عكس فنصف الدية ، وإن شل اللسان مديتان ، وقيل : دية .

وإذا كان اللسان المقطوع عديم الذوق ، أو كان أخرسا ، تجب فيه حكومة عدل ، وتجب الدية كاملة إذا قطع بعض اللسان ، ومنع الكلام ، لتقويت منفعة مقصودة ، وإن كنت الآلة قائمة ، ولو قدر على التكلم ببعض الحروف . قيل : تقسم على عدد حروف الهجاء ، وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان فيقدر مالا يقدر عليه تجب دية .

وقيل : أن قدر على أداء أكثرها تجب حكومة عدل لحصول الأفهام مع الاختلاف . وإن عجز عن أداء الأكثر يجب كل الدية ، لأن الظاهر أنه لا تحصل منفعة الكلام ، وقد روى أن رجلا قطع طرف لسان رجل في زمان الأمام على كرم الله وجهه فأمره أن يقرأ - أ ب ت ث - فكلما قرأ حرفا أسقط من الدية بقدر ذلك ، وما لم يقرأ أوجب من الدية بحسبانه . وحروف اللسان ثمانية عشر حرفا في لغة العرب لا حروف الحلق وهي ستة : ولا حروف الشفة وهي أربعة .

فصل في الذكر

وفي قطع الذكر تجب الدية كاملة ، وكذلك الحشفة ، وهي رأس الذكر إذا قطعها عليه دية كاملة ولو كان الذكر لصغير ، وشيخ كبير ، وخمى ، وعين ، لاطلاق الحديث أولاد في ذلك .

وعند أكثر الفقهاء : أن في ذكر الخصى والعنبر حكومة .

والأصل فيه ما روى عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، قال (في النفس الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي المرن الدية) ولأن ذكر الخصى سليم وهو قادر على الإيلاج ، وإنشأ الفأثت الإيلاد ، والعنة عيب في غير الذكر . لأن الشهوة في القلب والمنى في الصلب ، وليس الذكر بمحل لأحد منهما : فكان سلبا من الميب ، والحشفة كالذكر ، لأن ما عداها من الذكر كالتابع لها ، كاللحم مع الأصابع ، لأن معظم منافع الذكر وهو لذة المباشرة تنمق بها ، وأحكام الوطء تدور عليها ، ومن قطع بعضها يجب بقسطه منها ، لأن الدية تسكن بقطعها فقسطت على أبعاضها .

وقيل : يجب بقسطه مع كل الذكر . لأنه المقصود بكامل الدية . أما الذكر الأشل ففيه حكومة عدل ، وذكر الخنثى ففيه نصف دية : ونصف حكومة .

والأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال ، أو أزال جمالا مقصودا في الإدمى على الكمال ، يجب كل الدية ، لا ثلاثة من النفس من وجه ، وهو ملحق بالإكلاف من كل وجه تعظيما للإدمى ، فإن كان جنس المنفعة ، أو الكمال قائما بمغزو واحد فمفسد انتلاؤه يجب كمال الدية ، وإن كان قائما بمغزوين ، ففي كل واحد منهما نصف الدية ، وإن كان قائما بأربعة أعضاء ففي كل واحد منها ربع الدية ، وإن كان قائما بعشرة أعضاء ، ففي

ثل واحد منها عشر الدية ، وإن كان قائما بأكثر من ذلك واحد منها نصف عشر الدية ، كقطع
أمة أيها الأصبغ مثلا .

وفي قطع الذكر فانت على الشخص منفعه الوطء ، والأيلاد ، واستمسك البول ، والرمي
به عن جسده ، ودفع المساء ، والأيلاج الذي هو طريق الاعانق عادة ، وغير ذلك ، وإن شق
انذكر طرلا ، فابطل منفعته وجبت به دية كاملة أما لو ضربه على ذكره فأشله ، وإن
نمذر بضربه لتجماع به : لا الانقباض والانبساط فتجب حكمة عدل ، لأنه ومنفعته
بأفنيان والخلل في غيرهما ، غلو قطعه قاطس بعد ذلك : فعليه القصاص ، أو كمال الدية .

إذا ذهب العقل بالضرب عمدا ، أو خطأ

وفي العقل إذا ذهب بالضرب عمدا ، أو خطأ ، دية كاملة وقد قضى سيدنا عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه بذلك ، ولغات منفعة الإدراك إذ به ينتفع بنفسه في معاشه ،
ومعاده ، وذلك إذا لم يرج عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها .
والمراد العقل الغريزي — الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف ففيه
حكومة فإن رجى عوده في المدة المذكورة انتظر ، فإن عاد فلا ضمان ، كما في سن من لم ينفرد
وفي إزالة بعضه بعض الدية بالقسط أن ضبط بزمن كان كان يجن يوما ، ويفيق يوما ، أو
بغيره ، كان يقابل صواب قوله ، وفعله بالخلل منهما ، وتعرف النسبة بينهما ، فإن لم ينضب
فحكومة يقدرها الحاكم بجنتهاده ، فإن مات في أثناء المدة المقدر عودة فيها وجبت ديتة
كاملة ، ولا يجب القصاص فيه للاختلاف في محله ، فقل محله — القلب — وقيل : الدماغ
وقيل : مشترك بينهما ، والا لاكترون على الأول ، وقيل : مسكنه الدماغ وتديره القلب ، ويسمى
عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في الممالك ، ولا يزداد شيء على دية العقل أن زال بما لا
أرسل له ، كان ضرب رأسه ، أو لطمه لكن يجبو تنزيهه في الأصح .

فإن زال العقل الغريزي بجرح له أرش مقدر كالموضحة ، أو حكومة كالباضعة ، وجبت
الدية والأرش أو الدية والحكومة معا ، ولا يندرج ذلك في دية العقل لأنها جناية أبطلت
منفعة غير حالة في محل الجناية ، فكانت كما لو أوضعه فذهب سمعه ، أو بصره ، وكما
لو انفردت الجناية عن زوال العقل ، وعلى هذا لو قطع يديه ، ورجليه ، فزال عقله بذلك لزمه
ثلاث ديات .

ولو ادعى ولي الجنون زوال عقل المجنى عليه ، وأنكره الجاني ، ونسبه إلى التجانن
اختبر في عقله ، فإن لم ينتظم قوله ، وفعله في خلواته فتجب له دية بلا يمين ،
وهذا المجنون المطبق ، أما المجنون المنقطع فإنه يحلف في زمن افاقته ، فإن انتظم قوله
وفعله حلف الجاني ، لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على المادة والاختيار لا يقدر
بعده ، بل إلى أن يغلب على الظن صدقه ، أو كذبه . ولا بد من سماع دعوى الزوال ، من
كون الجناية تمتع زوال العقل ، والأثم تسمع الدعوى ، كحصول الموت بصعقة خفيفة .

إزالة السمع لو نفعه

وفي إزالة السمع يجب دية خاملة ، لحبر البيهقي (في أنسمع الدية : ولأنه من أضرمت الحوائس فحان كالبحر . بل هو أشرب منه عند آخر فقهاء لأن به يدرك انهم . ويدرك من الجهات لست ، وفي النور الظلمة ، ولا يدرك بالبحر إلا من جهة المقابلة ، وبواسطة من ضياء ، أو شمع ، وقال أكثر المتأخرين بتفصيل البصر عليه ، لأن أنسمع لا يدرك به إلا الأصوات والبصر يدرك الأجسام والألوان . واليهنات . فحان أشرف منه ، ولا بد في وجوب الدية من تحقق زوال السمع ، فلو قال أهل الخبرة : يعود وقدروا له مدة لا يستمد أن يعيش إليها انتظرت ، فإن استبعد ذلك ، أو لم يقدروا مدة أخذت الدية في الحال . وإن قالوا : لطيفة السمع باقية في مقرها ، ولكن انسد منفذ السمع ، والسمع باق وجبت فيه حكومة .

وفيل : يعتبر في طريق معرفة السمع الدلائل الموصلة إلى ذلك ، فإن لم يحصل العلم بذلك يعتبر فيه للدعوى والإنكار طريق معرفة السمع أن يتفائل وينادي عليه : فإن أجاب علم أنه يسمع ، ولا دية له .

وفي إزالة السمع من أذن واحدة يجب نصف الدية ، وفي قطع الأذنين الشافعيين الدية لأن فيهما تمام الجمال ، ولو أزيلت أذنيه وسمعه فتجب ديتان ، لأن محل السمع غير محل القطع فلم يتداخل ، ولو ادعى المجنى عليه زوال السمع من أذنيه ، وكذبه الجاني ، وانزعج للصياح في قوم ، وغلة فكاذب ، لأن ذلك يدل على التصنيع ولا بد من تحليف الجاني أن سمعه لباقي ، لاحتمال أن يكون نزاعا اتفاقا من غير سمع ، وإن لم يزعج المجنى عليه بالصياح ونحوه ، فصادق في دعواه ، وتجب له الدية كاملة .

وإن نقص سمع المجنى عليه فسقط النقص من الدية إن عرف قدر مآذبه ، بأن كان يسمع من مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلا ، وطريق معرفة ذلك أن يحدثه شخص ويتباعد إلى أن يقول : لا أسمع فيملأ الصوت قليلا ، فإن قال أسمع عرف صدقه . ثم يعمل كذلك من جهة أخرى ، فإن اتفقت المسافتان ظهر صدقه ، ثم ينسب ذلك من مسافة سماعه قبل الجناية وإن عرف ، ويجب بقدره من الدية ، فإن كان التفاوت نصفا وجبت الدية ، وإن لم يعرف قدره بالنسبة ، فتجب فيه حكومة عدل ، باجتهاد قاض .

ولو قال المجنى عليه ، أنا أعرف قدر من أذن واحدة سحت هذه الناقصة ، وفي منتهى سماع الآخرين ثم عكس . ويؤخذ قسط التفاوت من الدية ، فإن كان بينه وبين السميعة ، والأخرى النصف فله ربع الدية لأنه أذهب ربع سمعه وإن كان الثالث فليس عليه سدس الدية ، وهكذا .

فإن لم يفسد فلو أجبت حكومة عدل .

ذهب البصر

وفى ذهاب بصر كل عين ، صغيرة ، أو متوسطة ، أو كبيرة : حادة ، أو كالة ، صحيحة أو علية ، عمشاء ، أو حولاء ، من شاب ، أو شيخ أو طفل . حيث البصر سليم يجب نصف الدية ، وفى العينين الدية كاملة لأن البصر من المنافع المقصودة فى الحياة ، وقد روى أن عمر رضى الله عنه قضى بأربع ديات فى ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر ، وإن ادعى المجنى عليه زوال بصره ، وأنكر الجانى سئل أهل الخبرة بذلك عدلان منهم مطلقا . أو رجل وأمرأتان أن كان خطأ ، أو شبه عمد ، فإنهم إذا أوقفوا الشخص فى مقابلة عين الشمس ، ونظروا فى عينه عرفوا ، أن الضوء ذاهب ، أو موجود ، بخلاف السمع لا يرنجون فيه ، إذ لا طريق لهم اليه . أو يمتحن المجنى عليه بتقريب عقرب ، أو حديدة محمأة ، أو نسر ذلك من عينيه بخته ، ونظر هل ينزعج أم لا ؟ فإن انزعج صدق الجانى بيمينه ، والا فالجنى عليه بيمينه ، وإن نقص ضوء المجنى عليه : فحكمه كنقص السمع ، فإن عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصلا لا يراه إلا من نصفها مثلا ، فقصه من الدية ، والا فحكمه عدل ، فإن نقص بعض ضوء عينه عصبت ووقف شخص فى موضع يراه ، ويؤمر أن يتباعد حتى يقول : لا أراه ، فتعرف المسافة ، ثم تصعب الصحيحة ، وتطلق العلية ، ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا إلى أن يراه ، فيضبط ما بين المسافتين ، ويجب قسطه من الدية ، فإن أبصر بالصحيحة من مثلتي ذراع مثلا ، وبالأخرى من مائة والنصف ، نعم ' أو قال أهل الخبرة ، أن المائة الثانية تحتاج إلى مثلى ما تحتاج إليه المائة الأولى لقرب الأولى وبعد الثانية ، وجب ثلثا دية العلية . وإن أعضاه لزمه نصف دية ، وإن أعمشه ، أو أخفشه ، أو أهوله ، أو أشخص بصره فالواجب حكومة ، ومن بعينه بياض لا ينقص الضوء ففي قلمها نصف دية (حادثة) .

سئل ابن الصلاح عن رجل أرمد أتى امرأة بالبادية تدعى الطب لتداوى عينه ، فحكته فتلفت عينه ، فهل يلزمها ضمانها ؟ فأجاب : أن ثبت أن ذهاب عينه بتداويها فعلى عاقلتها ضمانها ، فإن لم يكن لها عاقلة ، فعلى بيت المال ، فإن تعذر فعلى مالها ، إلا أن يكون الأرمد أذن لها فى المداواة بهذا الدواء المعين فلا تضمن ، وبقياس على هذا حالة المريض مع الأطباء فى هذا الزمان .

زوال الشئ من المجنى عليه

ومن أزال الشئ من المنقرضين بجناية على رأسه تجب عليه دية كاملة لأنه من الحواس النافعة ، فتكفل فيه الدية كالسمع ، وفى إزالة شئ من غير واحد نصف الدية ، ولو نقص الشئ وجب بقسطه من الدية ، إذا أمكن معرفته ، وإن لم يمكن فالحكومة . ولو أنكر الجانى زوال الشئ من المجنى عليه ، امتحن فى غفلته بالروائح الحادة ، فإن

دش للطبيب ، وعبس لغيره حلف الجاني لظهور كذب المجنى عليه : ولا يستحق ضمنا ، و'ن لم يهش للطبيب ، ولم يتأذ من انكريه ، حلف المجنى عليه لظهور صدقه مع أنه لا يعرف الا منه .

ابطال حاسة الذوق أو نفعها

وفي ابطال حاسة الذوق : ادى هو قوة في اللسان يدرك بها الطعم ، تجب دية كالبه ، لأنه أحد الحواس الخمس . فاشبهه الشم . واختلف في مطه هل هو في طرف الحلقوم . أو في اللسان ؟ ذهب أكثر أهل العلم إلى القول الثاني . وقالوا أنه المشهور وعليه الحكماء . لكنهم يقولون : هو قوة منبهة في العصب المخروش عن جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة اللعابية التي في الفم بالمطعمون ووصولها إلى : . وقال أهل السنة : أن الادراك المذكورة بمشيئة الله تعالى يعني أن الله تعالى يخلق ما ذكر عند المخالطة المذكورة ، وعلى هذا القول فينبغي أن يكون كالنطق مع اللسان ، فتجيب به دية واحدة للسان : لأن الذوق يدرك به حلاوة ، وحموضة ، ومرارة ، وعلوصة ، وعذوبة ، وتوزع الدية على هذه الأنواع الخمسة ، فإذا أبطأ ادراك واحدة منه وجب فيها خمس الدية ، وهكذا .

وان نقص الادراك نقصا لا يتقدر ، بأن يحس بمذاق الأنواع الخمس لكن لا يدركها على كمالها فتجب في ذلك نقص حكومة عدل . وتختلف بقوة النقصان وضمنه . وان عرف تذره فمقتله من الدية .

ولو اختلف الجاني والمجنى عليه في ذهاب الذوق امتحن بالأشياء المرة ونحوها كالحامض الحاد . الذي لا يصبر عليه عادة . فإن ادعى النقص صدق بيمينه ، وان تألم وعبس صدق الجاني بيمينه .

ابطال المضغ

وتجب الدية في ابطال المضغ كأن يجنى على أسنانه فتفقد ، وتبطل صلاحيتها ، للمضغ ، وتفسد اللثة ، لأن المنفعة العظمى للأسنان وفيها الدية ، فكذا منفعتها كالبرص مع العين ، والبطش مع اليد .

ابطال قوة الامناء

وتجب الدية في ابطال قوة الامناء بكسر صلب ، لفوات المتصود ، وهو الفسل ، بطلا انقطاع اللين بالجناية على الثدي ، فإن فيه حكومة ، لأن الرضاع يطرا ويزول ، وقيل هي الكمية كاملة ، واستمداها لطبيعة الامناء صفة لازمة للبهول ، ولأن ابطال قوة الامناء موت للرجل أدبيا ومعنويا ، فتجب الدية .

إبطال قوة الحبل من المرأة والرجل

وتجب الدية في إبطال قوة الحبل من المرأة لفوات النسل . فيكفل ديتها فيه لانقطاع النسل ، وتجب ندية في إبطال قوة الحبل من الرجل أيضا بأن يجنى على صلبه ، فيصير منه فاسدا لا يحبل .

ذهاب جماع المجنى عليه

وتجب الدية في ذهاب جماع من المجنى عليه ، بجناية على صلبه مع بقاء مائة ، وسلامة ذكره ، فيبطل التلذذ بالجماع لأن ذلك من المنافع المقصودة . وقد ورد الإثر فيه عن الخلفاء الراشدين ، وأن ضربه ضربة شديدة على صلبه فأبطل انعاطه فتجب الدية ، ولا تدرج فيه دية الصلب وإن كانت قوة الجمع فيه ، فلو كسر صلبه ، فأبطل انعاطه عملية ديتان ، لأن كل جناية غير الأخرى .

افشاء المرأة بجناية

وفي افشاء المرأة بجناية عمدا ، أو شبه عمد ، أو خطأ بوطء أو بغيره من الزوج ، وغيره ، تجب ديتها كاملة (١) لفوات منفعة الجماع أو اختلالها ، لأنه يقطع للتناسل منها ، ويسبب لها العقم ، لأن الخلقة لا تستقر في محل الطلوق لامتناعها في البول ، فاشبهه قطع الذكر ، والافشاء حاجز ما بين مدخل ذكر ، ودبر ، فيصير سبيل جماعها وغايتها واحدا . اذ به تفوت المنفعة الكلية .

وقيل : الافشاء : رفع ما بين مدخل ذكر ، ومخرج بول ، فيصير سبيل جماعها وبولها ولحد ، لأن ما بين القبل والدبر قوى لا يرفعه الذكر ، وبينهما عظم لا يتأتى كسره .

(١) المالكية — قالوا : يجب في الافشاء حكومة ، بأن يقوم ما عليها عند الأزواج بان يقال ما صدقتها على أمها غير مفشاء ، وما صدقتها على أمها مفشاء ، فيعزم النقص ، ثم إن كان الفعل من الزوج فيلحق بالخطأ . لأن الشارع في الفعل بالجملة ، فإن بلغ الثلث فعلى المائلة ، وإلا ففى ماله خاصة ولا يندرج افشاء تحت مهر ، بل يفرم الحكومة مع الصداق زواجا ، أو أجنبيا غضبها ووطئها . بخلاف إزالة البكارة من الزوج ، أو الغاصب فإنسه لا يفرم البكارة شيئا زائدا على الصداق الذى دفعه ، لأنه لا يمكن الوطء إلا بأزالتها ، فهي من لواحق الوطء ، بخلاف افشاء ، فإنه منتهى عنه ، إلا إذا أزال البكارة بأصبعه ، فإن الحكومة فيها لا تندرج في المهر ، زواجا ، أو أجنبيا ، فيجب على الأجنبي حكومة ، ولو لم يطأها ، وهي مع المهر أن وطئ ، أما الزوج فيلزمه أرش البكارة التي أزالها بأصبعه مع نصف الصداق ، إذا طأها قبل البناء بها ، فإن دخل بها وطلقها بعد البناء فتندرج في المهر ، فإن أمسكها فلا شيء عليه ، وإزالة البكارة بالأصبع جرم فيعقوب الزوج عليه .

إذا حدث في بدنه جذاما أو برصا

وتجب الدية إذا فعلَ معه فعلا أحدث في بدنه جذاما - وهو داء يأكل الأعضاء أو أحدث بـبرصا - وهو نوع من البرص - أو تسويد جسده ، بعد أن كان غير أسود ، أو أحدث به سوادا وبياضا وهو ذوع من البرص يحدث في الجلد ، فتجب دية كاملة في كل هذه الصور ، لأنه فوت عليه منفعة الجمال والكمال ، فإن سود جسمه ، وجفمه بسبب فربة واحدة . وجب عليه ديتان ، لأن كلا منهما منفصل عن الآخر .

قطع الأذن الظاهري

تجب في الأذن دية كاملة ، وفي قطع أحدها نصف الدية ، لفوات منفعة الجمال ، وجمع الهواء للسمع ، وذلك عند الحنفية والشافعية والحنابلة وخالف المالكية (١) .

تقطع من الأصور

في ذلّة أموال الأكمة أنظره أسفل الفصل (٢) .

ذهب شعر الرأس واللحية والحاجب

يجب في حلق شعر اللحية ، وشعر الرأس حكومة عدل ، لأن ذلك زيادة في الأذى ، ولهذا يطلق شعر الرأس كله ، ويطلق شعر اللحية بعضهم في بعض البلاد ، وصار كشعر الصدر والساق ولها يجب في شعر التمدد نقصان القيمة .

وفي إزالة شعر الحاجب تجب حكومة ، واحدا ، أو متعددا ، لأن في الشعر جمالا ، وسواء كان إزالة الشعر عمدا ، أم خطأ ، وكذلك للهدب ، وهو الشعر الثابت على شعر العين ، وتجب حكومة إذا لم ينبت ، وإذا نبت ففي عمده الأدب ، والخطأ لا شيء فيه .

(١) المالكية - قالوا : لا تجب الدية في قطع الأذنين الشافعتين ، إذا بقي السمع سليما ، بل تجب حكومة عدل .

(٢) المالكية ، والحنابلة - قالوا : إن عين الأصور سليمة إذا قطعت ، أو ذهب بصرها . يجب فيها دية كاملة ، لأن بصر الذاهبة انتقل إليها .

والفرق بين عين الأصور ، والبصو الواحد من كل زوج ، أن العين تقوم مقام العينين في معظم الحرمات وهي من أعظم الصوكر مكانة .

الحنفية والشافعية - قالوا ، إذا قلع عين الأصور ، تجب نصف الدية ، مثل إحدى اليدين والرجلين وباقى الأعضاء كزوجة .

وذلك رأى الشافعية والمالكية وتجنباً لما الحنفية فانظر قولهم أسفل الخط (١) .

دية الأصابع والكف

في قطع أصابع اليد نصف الدية ، لأن في قطعها تقويت جنس منفعة البطش وهو الموجب ، فإن قطعها من الكف ففيه أيضاً نصف الدية ، لقوله يَكْفُ (وفي اليدين الدية ، وفي إحداهما نصف الدية) ، ولأن الكف تبع للأصابع لأن البطش بها ، وإن قطعها مع نصف الساعد ، ففي الأصابع والكف نصف الدية : وفي الزيادة حكومة عدل ، لأن الشرع أوجب في اليد الواحدة نصف الدية ، واليد اسم لهذه الجارحة ، إلى المكف ، فلا يزداد على تقدير

(١) الحنفية — قلوا : إن الحنابلة على اللحية وشعر الرأس إذا حلق ولم تنبت تجب في كل منهما الدية لأنه يفوت به منفعة الجمال غير أنه لو حلق رأس إنسان بطريقة لا تجعلها تنبت ، أو شعر لحيته ، لا يطلب بدفع الدية حالاً ، بل يؤجل سنة لتصور الانبات فإن مات المجنى عليه قبل مضي سنة ، ولم ينبت الشعر فلدية عليه ، لاحتمال ظهورها لو عاش حياً ، بل تجب حكومة ، وشعر الرجل ، والمرأة والصغير ، والكبير في ذلك سواء ، وذلك لأن شعر اللحية جمال بالنسبة للرجال في وقتها ، وفي حلقها تقويت لمنفعة الجمال والكمال . فقد ورد أن الملائكة تقول (سبحان من زين الرجال باللحي ، والفناء بالزواجب) فتجب الدية . وكذلك شعر الرأس بالنسبة للمرأة من أعظم زينتها وتتمام جمالها ، وبالنسبة للرجال زينة وجمال أيضاً ، ألا ترى أن من عدم الشعر حلقه ، أو سقط شعر رأسه ، أو كان أقرعاً ، فإنه يتأذى من ذلك ويتكلف ستر رأسه ، ويستحي من كشفها أمام الناس ، ويعتقد أن ذلك نقص في جماله وكماله وخلقه ، وبعض رجال العرب يملقون شعورهم صغيرة للزينة . بخلاف شعر الصدر ، والساق . لأنه لا يتعلق به جمال وزينة ، وشعر الشارب فيه حكومة إذا حلق لأنه تابع للحية ، فصار كبعض أطرافها ، وأما لحيته السبد فيجب فيها كمال القيمة ، لأن المقصود به المنفعة بالاستعمال ، دون الجمال ، بخلاف الحر .

ولحية الكوسج أن كان على ذقنه شعرات معدودة ، فلا شيء في حلقه ، لأن وجودها يشينه ، ولا يزينه ، وإن كان أكثر من ذلك ، وكان على الخد والذقن جميعاً لكنه غير متصل ففيه حكومة عدل ، لأن فيه بعض الجمال ، وإن كان الشعر متصلاً ففيه كمال الدية مثلاً ، غيره ، لأنه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال للرجال ، وهذا كله إذا فسد المنبت . فإن نبت حتى استوى الشعر كما كان ، فلا يجب شيء من الضمانات . لأنه لم يبق أثر الجنابة . ويؤدب على ارتكابه ما لا يحل . وإن نبتت لا يجب عليه شيء في الحر ، لأنه زينه جمالاً ، وفي العبد تجب حكومة عدل ، لأنه ينقص قيمته ، وعندهما تجب حكومة عدل لأنه في غير أوانه يشتهه ، ولا يزينه ، ويستوى المعد والخطأ على هذا ، فكما تجب الدية في حلق الرأس واللحية خطأ ، فكذلك إذا قطعهما عمدوا .

وفي العاجبين الدية ، وفي إحداهما نصف الدية ، لأن بهما يخص الجمال الإحصان

الشرح ، وإن قطع الكف من المفصل وفيها أصبع واحدة ففيه عشر الدية ، وإن كان أصبعان فالخمس ، ولا شيء في الكف ، لأن الأصابع أصل ، والكف تابع حقيقة وشرا ، لأن البشط يقوم بها ولو كان في الكف ثلاثة أصابع يجب أن يقطع أصابع ، ولا شيء في الكف بالاجماع لأن الأصابع أصول في التقويم ، وللاكثر حكم الكل . فاستتبعت الكف ، كما إذا كانت الأصابع قائمة بأسرها .

وفي الأصابع الزائدة حكومة عدل . تشريفا للدمى : لأنه جزء من يده ، ولكن لا منفعة فيه ، ولا زينة ، وكذلك السن الزائدة ، فيها حكومة عدل . وإن كانت كف الجنى عليه ناقصة الأصابع مثلا ، لم تقطع السليمة بها ، ولو قطع أصبعا فتأكل غيرها ، أو شل أحسم بجوارها ، أو كف ، فلا قصاص عليه في المتأكل ، والمشلول بالسراية ، لحدم تحقن العمدية ، بل فيه الدية ، أو حكومة في مال الجاني ، ولو اقتصر في أصبع من خمسة فسرى لغيرها لم تنع السراية قصاصا ، بل يجب على الجاني للأصابع الأربع أربعة أخماس الدية . ولا حكومة لمنابت الأصابع بل تدخل في ديتها ، ولو ضرب يده فتورمت ، ثم سقطت بعد أيام وجب القصاص ، ولا اثر في القصاص في يده فخره أطفاؤه ، لأنه علة ومرض في الظفر ، وتقطع ذاهبة الاظفار بسلامتها لأنها دونها ، دون العكس . لأنها الكمال لا يؤخذ بالنقص . ولو نقصت يده أصمعا فقطع يدا كاملة قطع وعليه أرش الأصبع ، ولو قطع كامل اليد ، ناقصة ، فإن شاء المقتوع أخذ دية أصابعه الأربع وإن شاء قطعها ، ولو قطع كلها بلا أصابع فلا قصاص إلا أن تكون كنه مثلها ، ولو قطع فمائد الأصابع كمالها قطع كنه وأخذ دية الأصابع .

دية اليدين والرجلين

اتفق الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى : على أن في اليدين تجب الدية كاملة ، وفي الرجلين الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي الأنثيين في قطعهما ، أو سلهما ، أو رضهما دية كاملة ، وفي الواحدة من هذه الأشياء نصف الدية ، وفي قطع الأنثيين مع الذكر ديتان ، كذا روى في حديث سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ ، لأن في تقويت الأنثيين من هذه الأشياء تقوية جنس المنفعة ، أو كمال الجمال ، فيجب كل الدية وفي تقوية أحدهما تقوية النصف . فيجب نصف الدية .

قطع ثحنى المرأة

في ثحنى المرأة الدية ، لما فيه من تقوية جنس المنفعة ، وذلك إذا قطعها من أصلها سواء أبطال اللبن ، أو لا ، شابة أو عجوزا ، بخلاف ثحنى الرجل حيث تجب حكومة عدل . لأنه ليس فيه تقوية جنس المنفعة ، أو (الجمال) وفي قطع الطميتين أن أبطال اللبن دية كاملة ، ومثل أبطال اللبن إفساده ، فالدية لقطع اللبن ، ولمسوات جنس منفعة الإرضاع ، وامسك اللبن ، وقيل الدية لقطع اللبن لا لقطع الحلمات ، بدليل أنه لو أبطل

اللبن بدون قطع فيه الدية ، ولو قطعها فلم يفسد البن فحكومة عدل ، فلو قطع حلقتى صغيرة فينتظر بها زمن الأيلاس من اللب ، وتعام سعة ، فان ليس فدية كاملة . وان حصل اللب في مدة الأيلاس ففيهما حكومة . وفي قطع إحدى الحلقتين يجب نصف الدية .

جناية جفن العين ، الأهداب

تجب في قطع كل جفن — بالفتح — من أجنان العينين ، وهو غطاء العين ربع دية . سواء الأعلى والأسفل ، ففي الأربعة دية كاملة ، ولو كان لأعْي ، وبلا هذب لأن فيها جمالا ومنفعة ، وقد اختصت عن غيرها من الأعضاء بكونها رباعية ، وتدخل حكومة الأهداب في دية الأجنان ، بخلاف ما إذا انفردت الأهداب ولم تثبت ، فان فيها حكومة إذا فسد منبتها كسائر الشهور (١) ، لأن الفاكهة يقطعها الزينة والجمال ، دون المقام الأصلي ، والا فالتميز ، وفي قطع الجفن المستحشف حكومة ، وفي أحشاش الجفن الصحيح ربع دية جزما ، وفي بضر الجفن الواحد تسطه من الربع ، فان قطع بعضه فثقل من باقيه ، فلا تكمل الدية ، ولو قطع الأجنان الأربعة ، والعينين لزمه ديتان ، لان العين من أعظم الجوارح نفعا .

قطع أصابع اليدين أو الرجلين

واتفق الفقهاء : على أنه يجب في قطع أصبع من أصابع اليدين ، والرجلين خطأ عشر الدية سواء كان أبهاما ، أو خفصرا من أنثى أو ذكر ، صغير أو كبير ، مسلم أو كافر ، والأبل مخفصة ، ومربية ، لقوله عليه الصلاة والسلام (في كل أصبع عشر من الأبل : لأن في قطع الكل تعويت جنس المنفعة ، وفيه دية كاملة ، وهي مائة من الأبل فتقسم الدية عليها ، والأصابع كلها سواء ، لاطلاق الحديث ، ولأنها سواء في أصل المنفعة ، فلا تتبصر الزيادة فيه كاليمين مع الشعل ، وكذا أصابع القدمين حيث يفوت بقطع كلها منفعة ألمش ، فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم الدية عليها أعشارا ، وعشر الدية

(١) الحنفية — قالوا : إذا قطع أشفار العينين عمدا أو خطأ يجب أن يدفع الدية ، وفي قطع أحدهما ربع الدية ، والأشعار جمع (شفر) بالضم وهي الأهداب مجازا . وقالوا : أن الأشعار هي منابت الشعر ، وهي حروف العينين ، وأطرافهما وغطاؤهما . والشعور التي عليها تسمى الأهداب ، وهذا لأنه يفوت الجمال على الكمال . وجنس المنفعة ، وهي منفعة دفع الأذى ، والقذى عن العين إذ هو يتدفق بالهذب ، وإذا كان الواجب في الكل الدية ، وهي أربعة ، كان في أحدهما ربع الدية ، وفي ثلاثة منها أرباعها ، وإذا كان المراد بالأشعار منابت الشعر فالحكم فيه هكذا ، ولو قطع الجفون بأهدابها ففيه دية واحدة ، لأن الكل شيء واحد .

الواجب بإزاء كل أصبع إنما هو بمقابلة مفصلها . وفي كل أصبع فيها ثلاثة مفصل ، ففي كل منها ثلث دية الأصبع ، وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دية الأصبع وهو نظير انقسام دية اليد على الأصابع ، ففي كل مفصل من الأصابع ثلاثة وثلث بعير من الإبل ، إلا في الإبهام من بد أو رجل فتجب في أمثلته نصف دية الأصبع ، وهو خمس من الإبل أو خمسون ديناراً .

قطع سن من الأسنان

يجب في كل سن خمس من الإبل . لقواء عليه الصلاة والسلام في حديث أبي موسى الأشعري رضى الله عنه (في كل سن خمس من الإبل) . والأسنان والأضراس والارتباب كلها سواء لاطلاق الحديث لأن السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون سناً ، فإذا ضرب رجل رجلاً حتى سقطت أسنانه كلها . وكان الضرب خطأ ، فإنه يجب عليه دية وثلاثة الفماس الدية ، وهي من الدراهم ستة عشر ألف درهم . وليس في البدن جنس عضو يجب بتفويته أكثر من مقدار الدية سوى الأسنان فإن كان الضرب عمداً وجب القصاص على الجاني حيث يمكن المائلة ، وسواء قلعت السن من أصلها . أو لم يبق إلا النقيب في اللحم . وسواء بعد أن كانت السن بيضاء فصارت بالجزاية عليها سوداء ، لأنه أذهب جمالها ، ولها إذا اسودت ثم انقلعت ، أو تغيرت بعمرة أو سفرة بعد بياضها إن كانت الحمرة والصفرة في العرف كالسوداء في أذهاب جمالها ، وفي قلع سن المرأة الحرة المسلمة بعيران ونصف ، ولذمي بعير وثلثان . ولجوسي ثلث بعير ، ولرقيق نصف عشر قيمته . وهكذا

من ضرب عضواً فأذهب منفعة

من ضرب عضواً فأذهب منفعة ففيه دية كاملة ، كاليد إذا شلت ، والعين إذا ذهب ضوءها ، لأن المتعلق بتفويت جنس المنفعة ولا فوات الصورة ، فإنه إذا قطع اليد الشلاء فإنه تجب عليه حكومة عدل . لا الدية ، لأن المقصود باليد كمال المنفعة ولما كانت المنفعة غير كاملة لم تتكامل الجزائية ، من حيث تفويت الجمال ، فإن كان بها نفع تام فكالمصلحة في وجوب القصاص ، أو الدية .

من ضرب سلباً آخر ففقد ظهره

ومن ضرب سلباً غيره فأحده ، وقومس ظهره تجب عليه دية كاملة ، لأنه فوت جمالا على الكمال ، وهو استواء القامة ، فلو زالت الصدوبة ، لا شيء عليه ، لبرئها لا عن أثر .

قطع شفرى المرأة وتضيب الذكر

وفي شفرى المرأة ، وهما اللحمان المحيطان بالفرج المنطيان العظيم : تجب دية كاملة إن بدأ العظيم من دية المرأة فإن لم يظهر العظيم فحكومة ، وفي أحد الشفرين إن بدأ العظيم

نصف دية ، لأن فيهما جمالا ومنفعة اذ بهما يقع الانتداذ بالجماع وبهما تمسك البون والدم ، وهما من كمال جمالها •
وفي قطع قضيب الذكر الذي لبس فيه حشفة لقطعها قيل : حكومة ، وفي قطع الحشفة وهي رأس الذكر دية كاملة ، وفي قطع بعضها بحسابها من الحشفة ، فتقاس الحشفة لا الذكر ، فإن قطع ربع الحشفة فعليه ربع دية ، وإن قطع ثلثها فعليه ثلث دية ، وإن قطع نصفها فعليه نصف الدية وهكذا •

إذا تعددت الجنايات

تتعدد الدية بتعدد الجناية ، فإذا قطع يديه ، فزال عقله بسببها تجب عليه ديتان ، دية اليدين ، دية العقل ، ولو زال من ذلك القطع بصره أيضا ، تجب عليه ثلاث ديات ، واحدة لليدين ، وثانية للعقل ، ودية ثالثة للبصر ، لأن لكل واحدة منهم منفعة مقصودة ، وقد زالت ، وهكذا وقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ، ذهب بها العقل ، والكلام ، والسمع ، والبصر ، مع مضاء الرجل حيا ، وأخذ أربع ديات ، وذلك لعظم حرمة أعضاء الأدمى •

كسر عظم اللحين

تجب في كسر عظم اللحين دية • لأن فيهما جمالا ومنفعة ، فوجب فيهما الدية ، وفي كسر أحدهما نصف الدية كالأثنين ، وهما عظمتان تثبت عليهما الأسنان السفلى وملتقاهما الذن ، أما العليا فمفتبتها عظم الرأس •
وقد استشكل بعض العلماء في إيجاب الدية في اللحين ، بأن لم يرد فيهما خبر عن الرسول ﷺ والقياس لا يقتضيه لأنهما من العظام الداخلة ، فيشبهان الترقوة ، والضلخ وأيضا فإنه لا دية في عظم الساعد ، والعضد ، والساق • والفتخ ، وهي عظام فيها جمال ومنفعة ، فتجب فيها حكومة عدل حسب خطورتها •

وأجيب : بأنهما لما كان من الوجبة كانا أشرف من غيرهما ، فوجب فيهما الدية •
ولا يدخل أرش الأسنان في دية فك اللحين في الأصح ، لأن كلا منهما مستقن برأسه ، وله بدل مقدار ، وأسم يخصه ، فلا يدخل أحدهما في الآخر وكالأسنان واللسان •

قطع الإليتين

تجب في الإليتين (وهما النلتان عن البدن عند استواء الظهر والفتخ) ، إذا قطعما خطأ الدية كاملة ، لما فيهما من الجمال والمنفعة ، في الركوب والقعود ، وفي قطع أحدهما نصف الدية ، وفي البعض بقسطه أن عرف قدره ، والا فالحكومة ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، ولا نظر إلى اختلاف البدن الناتج ، واختلاف الناس فيه كاختلافهم في مسائل

الأعضاء ، ولا يشترط في وجوب الدية بلوغ الحديدة الى عظم الفخذ . ولو نبت ما قطع لم تسقط الدية على الظاهر ، أما اذا قطعنا عمدا فيجب القصاص فيهما أو في أحدهما (١) .

سلخ الجلد

تجب في سلخ الجلد دية المسنوخ منه . ان لم ينبت لأن في الجلد جمالا ومنفعة ظاهرة ، وذلك ان بقيت فيه حياة مستقرة ، لأن ايجاب الدية فيه انما يظهر ان فرضت الحياة المذكورة بعد سلخ المجنى عليه ، وأن مات بسبب آخر غير السلخ كأن قطع غير السلخ رقبته بمعد حدوث السلخ ، فيجب على الجاني القصاص لأنه أزهق روحه ، ويجب على السالخ الدية . ومثل حز غير السلخ ما لو انهدم عليه حائط ، أو دهمه قطار ، أو نحو ذلك .
فإن مات المجنى عليه بسبب سلخ جلده أو لم يميت لكن حز السالخ رقبته ، بعد ذلك فالواجب حينئذ دية النفس ان عفا عن القود ، والا فيجب القصاص .

كسر الترقوة

وفي كسر الترقوة ، وهو بفتح التاء : المعظم المتمثل بين المنكب ، وثغرة الذر تجب فيه حكومة ، كسائر العظام .
وقيل : ألوجب فيه جمل لما روى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه قضى بذلك ، ووافقت الصحابة عليه ، من غير تكير من واحد منهم وحمله الأول على أن الحكومة كانت في الواقعة كسر جمل ، ولكل انسان ترقوتان يميناً ، ويساراً .

ابطال بطش اليد أو المشى من الرجلين

وفي ابطال البطش من يدي المجنى عليه بجناية فعليهما فشلت تجب دية ، لزوال منفعتهما ، وفي ابطال المشى من الرجلين بجناية على صلب تجلب دية كاملة ، لدوات المنفعة المقصودة منهما ، وفي ابطال بطش ، أو مسيد ، أو رجل ، أو اصبع ديتهما .
ولا تؤخذ الدية حتى يدخل الجرح فإن انجبر وعولج وعاد بطشه ، أو مسه ، أو قدره المشى على الرجلين فلا تجب الدية ، وإن بقى شين بعد البرء ، فتجب حكومة عدل ، وفي نقص كل من البطش ، والمشى ، فإن لم ينضب الحكومة ، لما فات من المنفعة والجمال ، ويختلف بحسب النقص قلة وكثرة ، وسواء احتاج في مشيه لعصا يتوكأ عليها ، أم لا فإن انضب النقص وجب القسط من الدية ، كالسمع ، والبصر ، والكلام ، وغيرهم .

(١) المالكية — قالوا : في ألتقى المرأة اذا قطعها خطأ فحكومة قياسا على ألتقى الرجل وعمدا القصاص .

إذا كسر صلب الرجل

وإذا كسر صلب المجنى عليه فذهب مـ سلامة الرجل ، والذكر ، مشيه ، وجماعه ،
أو ذهب عنه مشيه ، ومنيه ، فتجب له ديتان، واحدة للرجلين ، والثانية لذهاب منيه ، لأن
كل واحد منهما مضمون بالدية عند الانفراد، فكذا عند الاجتماع ، ومنفعه كل منهما
مستقلة •

وقيل : تجب دية واحدة لأن الصلب محل المني ، ومنه يتتدى المشي ، ويشأ الجماع
واتعاد المحل يقتضى اتحاد الدية ، ورد الأول بعدم اتحاد المحل • وهو الراجع •
وعلى الرأى الأول : لو ضربه فشلت رجلاه ، وكسر صلبه ، وانقطع منيه ، وجب
عليه ثلاث ديات واحدة للرجلين ، وثانية للصلب ، وثالثة لانقطاع المني ، وإن شـ ذكره أيغناه
وجب عليه أربع ديات ، الثلاثة السابقة • والرابعة لشلل الذكر وعدم القدرة على الجماع •

تقطع الشفتين

تجب في قطع الشفتين الدية ، وفي قطع احدهما نصف الدية لما فيهما من الجمال
والنفعة ، اذ الكلام يتميز بهما • ويمسكان الريق والطعام ، ويمنعان الحشرات والابتربة
من دخول البطن ، والاشبال كاللقطع •

اجتماع ديات في شخص واحد

قال الائمة الاربية : اذا اجتمعت ديات كثيرة في شخص واحد بجراحات متعددة ،
بقطع أطراف ، وإبطال منافع مختلفة ، وهى كثيرة عددا بعضهم الى عشرين أو أكثر ، وقيل:
أربعة عشر شيئا ، منها : عقل ، سـم ، بصر ، شم ، نطق ، صوت ، ذوق ، مـضغ ، أمانة ،
أهبال ، جماع ، أفشاء ، بطش ، مشى ، ذهاب شعر ، أو جلد ، أو مشى ، وغير ذلك وتضلف
اليها الموانع ، وسائر الشجاج ، والجوائف والحكومات ، والكسور فيجتمع شيء كثير من
الجنفايات على الانسان ، قد لا ينحصر •

فاذا أزال الجاني أطرافا من المجنى عليه تقتضى ديات متعددة : كقطع أذنين ، ويدين ،
ورجلين ، وكذلك لطائف تقتضى ديات عدة ، كإبطال سـم ، وإبطال بصر ، وإبطال شم ،
وإبطال ذوق ، وتعطيل نسل ، وغير ذلك ، فاذا حصل شيء من هذا ومات المجنى عليه
بسبب السراية منها ، أو من بعضها ، ولم يتدخل البعض ، فتجب على الجاني دية واحدة ،
وتتدخل الديات ، ويسقط بدل ما ذكر لأنها صارت نفسا • أما اذا مات المجنى عليه بسراية
بعضها ، بعد اندمال بعض آخر منها لم يدخل ما اندمل في دية النفس قطعا ، وكذا الحكم
لو جرحه جرحا خفيفا لا محفل للسراية فيه ، ثم أجافه فمات بسراية الجائفة ، قبل اندمال
ذلك الجرح ، فلا يدخل رأسه في دية النفس ، أما ما لا يقدر بالدية ، فيدخل أيضا ، وكذا

لو قطع الجاني عنق المجنى عليه قبل اندماله من الجراحة يلزمه دية واحدة للنفس في الأصح . لأن دية النفس وجبت قبل استقرارها عداها ، فيدخل فيها بدله كالسراية .
فإن كان الفعل مختلفا ، كان جز الرقبة عمدا ، والجنايات العاصلة قبل العز ، حصلا خطأ ، أو شبه عمد ، أو عكسه كان حزه خطأ ، والجنايات وقعت عمدا أو شبه عمد ، فلا تدخل لشيء مما دون النفس فيها ، في الأصح من المذاهب ، بل يجب دية الطسرف والنفس لاختلافهما ، واختلاف من تجب عليه ، ولو قطع يديه ، ورجليه خطأ ، أو شبه عمد . ثم قطع رقبته عمدا ، أو قطع هذه الأطراف عمدا ، ثم جز الرقبة خطأ أو شبه عمد ، وعنا الأول في الممد على ديته ، وجبت في الصورة الأولى دية خطأ ، أو شبه عمد ، ودية عمد . وفي الصورة الثانية ديتا عمد ، ودية خطأ . ولو جز الرقبة غير أنجاني المتقدم تعددت الديات ، لأن فعل الإنسان لا يندخل في فعل غيره ، فيلزم كل منهما ما أوجبه ، فالذي اعتدى بجناية الجراحات يدفع ديتها ، والذي قطعه يدفع ديته .

إذا قطع رجلان يد رجل واحد

إذا قطع رجلان يد رجل واحد عمد فهل يجب القصاص عليهما ؟ في ذلك اختلاف الأئمة فانظر أقوالهم أسفل الخط (١)

(١) الحنفية — قالوا : إذا قطع رجلان يد رجل واحد عمدا ، فلا يجب القصاص على واحد منهما ، بل يجب عليهما نصف الدية ، لأن تعدد الجاني في الأطراف ليس كتعدد النفس عندهم فإذا قطعا يدا رجل ، أو امرأة ، حر ، أو عبد ، فلا قصاص أصلا ، لأن كلا منهما قاطع بعض اليد ، سواء كان المحل متحدا ، أو مختلفا ، لأن من انقطع بفعل أحدهما ، لم ينقطع بفعل الآخر ، وقاطع اليد لا يقطع كل يده قصاصا لانتفاء المماثلة ، وهذا لأن المحل متجزء ، فإن قطع بعض ، وترك بعض متصور ومعقول ، فلا يمكن أن يجهل كل واحد فاعلا فعلا كاملا ، بخلاف النفس . فإن الانزهاق لا يتجزأ ، وقد مر ذلك في موضعه ، ويجب عليهما نصف الدية منصفة ، لأنه دية اليد الواحدة ، وهما قطعاهما عمدا . المالكية — قالوا : إذا تعدد مباشر على ما دون النفس بلا تماثل منهم عليه وتميزت للجراحات ، وعلم فعل كل واحد منهم ، فيجب أن يقتض من كل واحد منهم بقدر ما فعل حسب المساحة التي قطعها ، ولا ينظر لتفاوت العضو بالرقبة ، والنخ ، والطول والعصر . فإن تماثلا أو اقتض من كل واحد منهم بقدر الجميع ، تميزت الجراحات ، أم لا ، قياسا على قتال النفس ، من أن الجميع عند التماثل يقتلون بالواحد ، وأما إذا لم تتميز الجراحات عند عدم التماثل ، فهل يلزمهم دية الجميع ، ولا قصاص ، أو يقتض من كل بقدر الجميع ؟ فإذا كانوا ثلاثة ، خلع أحدهم يمينه ، وقطع الثاني يده ، وقطع الثالث رجله ، ولم يعلم من الذي فقأ العين ، ومن قطع الرجل ، ومن الذي قطع اليد ، والحال أنه لا تماثل =

من اعتدى على رجلين

إذا اعتدى رجل على رجلين فقطح يمينهما أو قطع يمين أحدهما ويسار الآخر غنى ذلك أموال الأئمة فانظره أسفل الخط (١) .

بينهم - اقتبس من كل يفة عينه - و تطميده ورجله ، وفيه نظر إذا لم يقع من كل واحد ، والأظهر من المذاهب هو الأول .

الإنسانية ، والحنابلة - قالوا : يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس : ومن كون الجاني مكلفا ملتزما ، وكونه غير أصل للمجنى عليه ، وكون المجنى عليه معصوما ومكلفا للمجاني ، ولا يشترط التساوى في البدل - كما ، يشترط في قصاص النفس ، فيقتل العبد بالعبد ، والمرأة بالرجل ، وبالعكس ، والذمي بالمسلم ، والعبد بالحر ، ولا عكس ، ويشترط كون الجناية عمدا عدوانا ، لأنه لا قصاص إلا في العمد ، لا في الخطأ وشبه العمد ، ومن صور الخطأ في الأطراف : أن يقصد أن يصيب حائطا بجرح ، فيصيب رأس إنسان فيوضحه ، ومن صور شبه العمد : أن يضرب رأسه بلطمة ، أو بجرح لا يشع غالبا لصفه ، فيتورم الموضع ، إلى أن يتفصح العظم ، وغير ذلك من أنواع الجنابات . وتقطع الأيدي الكثيرة بالأيدي الواحدة : كما لو اشترك جمع في قطع ، كان وضعا سيفا على يده ، وتحاملوا عليها دفعة واحدة ، حتى قنعت اليد ، وجب عليهم القصاص ، فيقتلوا جميعا إن تعدوا القطع ، كما في النفس .

فان قيل لو سرق رجلان نصابا واحدا لم يقطعا ، فهلا كان هنا كذلك ؟
أجيب بأن القطع في السرقة حق الله تعالى والصدود بالمساهمات أحق ، بخلاف القصاص الذي هو حق العبد ، لقصد الزجر ، وحرمة دم الآدمي .
وإذا تميز فعل بعضهم عن بعض ، كان قطع كل منهم من جانب ، والتقت الحديدتان ، فإنه لا يجب القصاص على واحد منهم ، لأن كلا منهما لم يقطع إلا بعض اليد ، فلا يقطع به كل يده ، فتجب عليها نصف الدية .

وإذا قطع كل منهم بعض الطرف ، أو تعاونوا على قطعه بمنشار مثلا ، جره بعضهم في الذهاب ، وبعضهم في الود ، قال الجمهور : لا يجب القصاص على أحد منهم ، لتعذر الملائمة ، لاشتغال المحل على أعصاب ملتفة وعروق ضارية وساكنة ، مع اختلاف وضعها في الأعضاء ، فيجب على كل واحد منهم حكومة تليق بجنائته ، بحيث يبلغ مجموع الحكومات دية اليسر .

(١) الضنية - قالوا : إذا قطع واحد ، يميني رجلين ، فحضرأ فلهما أن يقطعا يده ، ويأخذا منه نصف الدية يقسمانه نصفين . سواء قطعهما معا ، أو على التناوب ، لأنهما استويا في سبب الاستحقاق ، فيستويان في حكمه ، كالغريمين في التركة ، والقصاص ملك الفعل يثبت مع النافي فلا يظهر إلا في حق الاستيفاء ، أما المطبق فلو عتق فلا يمتنع ثبوت =

إذا قطعت المرأة يد الرجل فتزوجها على الأرض

إذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على أرض يده ، فلما أن يقتصر القطع ، أو يسرى فإن كان الأول صحت التسمية ، ويصير الأرض وهو خمسة آلاف درهم مهر لها بالاجتماع ، سواء كان القطع عمداً ، أم خطأ ، وسواء تزوجها على القطع فقط ، أو عليه ، وعلى ما يحدث منه ، لأنه لما برأ تبيين أن موجبها الأرض دون القصاص لأنه لا يجرى في الأطراف بين الرجل والمرأة ، والأرض يصلح صداقاً ، وإن كان الثاني ، ومات الرجل بسبب المراسية ، فلما أن يكون القطع خطأ ، أو عمداً فإن كان الأول فله مهر مثلها ، والدية على العاقله ، وإن كان الثاني فلها ذلك ، والدية في مالها ، لأن العفو عن اليد إذا لم يكن عفواً ما يحدث منه عنده فالتزوج على اليد لا يكون تزوجاً على ما يحدث منه ، فيكون مالها من المهر غير ما عثرها مما يحدث منه ، ثم القطع إذا كان عمداً كان الزوج تزوجاً على القصاص في الطرف ، وهو ليس بمال ، فلا يصلح مهرًا . لا سيما على تقدير سقوط القصاص . فإنه إذا لم يصلح مهرًا على تقدير ثبوته ، لا يصلح على تقدير سقوطه بطريق الأولى ، والقصاص يسقط هاهنا ، أما بقبولها التزوج لأن سقوطه متعلق بالقبول ، فلما قبلت سقط ، وأما بتخذ

= الثاني ، بخلاف الزهن ، لأن الحق ثابت في المحل ، فصار كما إذا قطع العبد يمينها على التعاقب فتستحق رقبة لهما ، وإذا حضر واحد منهما فقطع يده ، فلآخر عليه وصف الدية ، لأن للحاضر أن يستوفى لثبوت حقه وتردد حقه الغائب ، وإذا استوفى لم يبق مهصل الاستيفاء فيتمتعين حق الآخر في الدية ، لأنه أوفى به حقا مستحقا ، يقضى فإذا قضى طرفه حقا مستحقا عليه ، فيقضى للآخر بالأرض .

أما لو قطع يمين أحدهما ، ويسار الآخر يده ، قطعت يده ، ولا يقال : تنتفى المائتة حينئذ لأنه فوت على كل واحد منهما جنس المنفعة ، وهما فوتاه عليه ، لأن المعتبر في حق كل واحد ما استوفاه ، وليس في ذلك تفويت جنس المنفعة ، ولا زيادة على حقه .

قالوا : وإن طلبا القصاص معا قطع لهما ولا دية ، وإن طلب أحدهما القصاص والثاني الدية ، قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للآخر .

المالكية — قالوا : من اعتدى على شخصين فقطع يمينهما معا ، أو متعاقبان ، فإنه يجب عليه أن تقطع يمينه لهما ، ولا دية عليه بعد ذلك ، لاستمالة الاستيفاء منه لانعدام المائتة .

الشافعية ، والحنابلة — قالوا : إذا قطع رجل واحد يميني رجلين على التعاقب فإنه : يجب عليه أن تقطع يمينه قصاصا للأول والدية للثاني ، وإذا قطعهما معا فمقرنين يقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة قطع به ، لأن اليد استحقها الأول ، فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالزهن بعد الزهن ، وفي القران ، اليد الواحدة لا تنفي بالحقين فتراجع بالقرعة . وبغيرم الدية ، للثاني حتى لا يضعف عليه حقه ، كما في النفس عمدا ، وكذا إذا اشتبه الأمر .

الاستيفاء ، فإنه لما جعل القصاص مهرا حمل لها ولاية الاستيفاء ولا يمتنع استيفاء القصاص عن نفسها ، وإذا لم يصح القصاص ولا بد له مهرا ، يجب مهر المثل وعليها الدية في مالها ، لأن التزوج وإن كان يتضمن المفو لكن عن القصاص في الطرف من هذه الصورة . وإذا سرى تبين أنه قتل النفس . ولم يتناولوه انغفو ، فتجب لدية ، وتجب في مالها لأنه عهد . وإذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية تقطع المقتصة أن كانا على السواء ، وإن كان في الدية زيادة ترد على الورثة ، وإن كان المهر فضل يرد الورثة عليها ، وإذا كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على أرض الليد ، وإذا سرى إلى النفس تبين أنه لا أرض لليد ، وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل ، كما إذا تزوجها على ما في الليد ، ولا شيء فيها . ولا يتقاضيان لأن لدية تجب على المعلقة في الخطأ ، والمهر حق لها ، ولو تزوجها على الليد وما يحد منها ، أو على الجنائية ثم مات من ذلك والقطع عهد ، قلها مهر مثلها ، لأن هذا تزوج على القصاص ، وهو لا يصلح مهر ، فيجب مهر المثل ، وصار إذا تزوجها على خمر ، أو شنزير ، ولا شيء له عليها ، لأنه لما جعل القصاص مهرا فقد رضى بسقوطه بجهة المهر ، فيسقط أصلا كما إذا أسقط القصاص بشرط أن يصير مالا ، فإنه يسقط أصلا ، وإن كان التقتل خطأ يرفع عن المعلقة مهر المثل من جميع المسال ، لأنه مريض مرض الموت ، والتزوج من الحوائج الأصلية ، ولا يصح في حق الزيادة على مهر المثل ، لأنه محاباة فيكون وصية ، فيرفع عن المعلقة ، لأنهم يتحصلون عنها فمن المحال أن ترجع عليهم بموجب جنيتها .

الجنابة على الجنين

إذا ضرب رجل بطن امرأة حامل فجنى بذلك على الجنين ففي ذلك أقوال الأئمة انظر أسهل الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إن الجنين إذا كان محققا في بطن أمه فليس له ذمة سالحة تكونه في حكم جزء من آدمي . لكنه منفرد عنق ، أو أرث ، أو نصب ، أو وصية ، وباعتبار هذا الوجه يكون أهلا لوجوب الحق له ، من عنق ، أو أرث ، أو نصب ، أو وصية ، وباعتبار الوجه الأول لا يكون أهلا لوجوب الحق عليه ، فأما بعد ما يولد فله ذمة سالحة ، ولهذا لم ينقلب على مال إنسان فأنقلبه يكون ضامنا له ، ويلزمه مهر امرأته بمقتضى الولي .

فإذا ضرب رجل بطن امرأة حامل فألقت من بطنها جنينا ميتا ، فيجب فيه غرة ، وهي نصف عشر دية الرجل ، إذا كان ذكرا ، وفي الأنثى عشر دية المرأة ، وكل منهما خمسمائة درهم لأن نصف العشر من عشرة آلاف درهم . هو العشر من خمسة آلاف درهم ، والدليل على ذلك ما روى أن النبي ﷺ قال : « وفي الجنين غرة ، عبد أو أمة ، قيمته خمسمائة » ويروى « أو خمسمائة » والغرة على المعلقة ، إذا كانت خمسمائة درهم ، لأن النبي ﷺ صلوات الله وسلامه عليه قضى بالغرة على المعلقة ، ولأنه بدل النفس ، ولهذا سماه رسول الله ﷺ دية ، حيث قال : « دوه » وقلوا له : أئدى من لاصح ولا سهل — الحديث — =

«الا أن العواقل لا تتحمل ما دون خمسمائة درهم ، وتجب في سنة . لما روى عن محمد ابن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال : « بلغنا أن رسول الله ﷺ جعله على العاقلة في سنة » ولأنه كان بدل النفس من حيث أنه نفس على هدة ، فهو بدل المص من حيث الانصال بالأم فعملنا بالثبته الاول في حق التوريث ، وبالثاني في حق المتأجيل الى سنة .

ويستوى فيه الذكر والانثى ، لا لسائق الحديث . ولأن في الحين انما ظهر التفاوت . لتفاوت معاني الأدمية ، ولا تفاوت في الجنين ، فيقدر بمقدار واحد ، وهو خمسمائة . وان أنقته حيا ثم مات ، فتجب فيه دية كاملة ، لأنه أطف حيا بالشرب السابق . وان ألقته ميتا ثم ماتت الأم بعده . فعليه دية بقتل الأم ، وعليه غره بالقائه الجنين ، وقد صح أن النبي ﷺ قضى في هذا بالدية ، والغرة .

وان ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ، ثم مات ، فتجب عليه دية في الأم ، ودية في الجنين ، لأن موت الأم أحد سببي موته ، لأنه يقتضى بموتها . إذ تنفسه بنفسها فلا يجب اخصال بالشك ، وما يجب في الجنين مبروث عنه . لأنه بدل نفسه فيرثه ، ورثته . ولا يرثه الضارب ، حتى لو ضرب بطن المرأة فماتت ابنة ميتا ، فعلى عاقلة الاب ولا يرث منها ، لأنه قاتل بغير حق مباشرة . ولا مسيرات للقاتل ، هذا في جنين المرأة الحرة ، وأما جنين الأمة إذا كان ذكرا فيجب فيه نصف عشر قيمته لو كان حيا ، وعشر قيمته لو كان أنثى ، لأنه بدل نفسه ، لأن ضمن الطرف لا يجب الا عند ظهور النقصان . ولا معتبر به في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها ، ويجب في مال الضارب مطلقا ، من غير تقييد بالبلوغ الى خمسمائة درهم .

ولا كفاية في البنتين ، لأن الكفاية فيها معنى العقوبة ، وقد عرفت في انفوس المطلقة ، فلا تنمداها ، ولهذا لم يجب كل البذل ، الا أن يشاء ذلك لأنه ارتكب محظورا ، فاذا تقرب الى الله تعالى كان أفضل له ، ويستغفر مما صنع .

قالوا : والجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام في جميعه . هـ . الاحكام ، لاطلاق الاحاديث ، ولأنه ولد في حق أمومية الولد ، وانقضاء العدة والنفس وغير ذلك ، فكذا في حق هذا الحدم ، ولأن بهذا القدر يتميز من العلة والدحم ، فكان نفسا ، والله تعالى أعلم .

الشافعية — قالوا : يجب في الجنين غره ان انفصل ميتا بجنانية في حياتها ، أو انفصل بعد موتها بجنانية في حياتها ، وكذا انفصل بعض الجنين بلا انفصال من أمه كخروج رأس ميتا .

وقيل : لا بد من انفصاله ، لأن ما لم ينضم يصير كالخضو منها ، سواء أكانت الجنانية باللول كالتهديد ، أو بالفعل ، أو بالترك .

وإذا لم يكن محصوما عند الجننة ، كجنين حربية من حربي ، وأن أسلم أحدها بعد

بأن جنيناً ، أو لم يكن الجنين مضموناً كان الجنين مالكا للجنين ولأمه ، بأن جنين السيد على أمته الحامل ، وجنينها من غيره ، وهو ممالك له فعتقت ثم ألفت الجنين ، أكانت أمه ميتة . أو لم ينفصل ولا ظهر بالجنينية على أمه . فلا يجب شيء في هذه الصور . لعدم احترامه في الأولى ، وعدم ضمان الجنين في الثانية ، ولظهور موته بموته في الثالثة ، ولعدم تحقق وجوده في الآخرين .

وإن انفصل حياً ، وبقي بعد انفصاله زماناً بلا ألم فيه ثم مات فلا ضمان على الجنين . وإن مات حين خرج بعد انفصاله ، أو تحرك تحركاً شديداً كقبض يد وبسطها بولو كانت حركة مذبوح ، أو دام ألمه ومات منه . يجب دية نفس كاملة على الجنين ، ولو انفصل الجنين لدون ستة أشهر . ولو ألفت امرأة جنيناً عليها جنينين ميتين فغرثان تجبان فيهما ، أو ثلاثاً فثلاث وهكذا .

ولو ألفت يد أو رجلاً وماتت غرة . لأن العلم قد حصل بوجود الجنين والغالب أن أنيد بانث بالجنانية ، أما إذا ما عاشت ونم فإن جنيناً ، فلا يجب على الجنين إلا نصف غرة ، كما أن يد الحى لا يجب فيها إلا نصف دية ، ولا يضمن باقيه لأنه لم يتحقق ثلثه وإن ماتت ثم ألفت ميتاً فعلياً دية في الأم . وغرة الجنين لأنه مات بالضرب . ولو ألفت بدا ، ثم جنيناً ميتاً بلا يد قبل الاندخال ، وزل الألم من الأم غرة ، لأن المظاهر أن اليد مبلغة منه بالجنانية ، أو حيا فماتت من الجنانية فتجب دية ، ودخل فيها أرش اليد ، فإن عاش وشهد القوالب ، أو علم أنها يد من خلقت فيه الحياة . فتجب نصف دية لليد ، وإن لم تشهد القوالب بذلك ولم يعلم فنصف غرة ليد عملاً باليقين . وتجب على العاقلة في ثلاث سنين لأنه بدل النفس . ولهذا يكون موروثاً بين ورثته . وإذا ألفت امرأة لحماً بسبب جنانية عليها فيجب فيه غرة إذا قال القوالب فيه صورة خفية على غيرها . وتجب الغرة أيضاً إذا ألفت امرأة لحماً لا صورة فيه أصلاً . تعرفها القوالب ولكن قلن أنه لو بقي ذلك اللحم ، لتصور ، وتخلق ، كما تنقضى به العدة وذلك إذا كانت مضغة .

أما لو ألفت علقة لم يجب فيها شيء قطماً كما لا تنقضى به العدة .

قالوا : وللغرة الواجبة عبد ، أو أمة ، كما نطق به الخبر . والخبرة في ذلك إلى الغنارم . ويجبر المستحق على قبولهما من أي نوع كانت . ويشترط أن يكون مميّزاً سليماً من عيب مبيع لأن المبيع ليس من الخيار ، والأصح قبول رقيق كبير من عبد أو أمة ، لم يعجز بهرم ، لأنه من الخيار ، ما لم تنقص منافعه . وينتظر في الغرة بلوغها في القيمة نصف عشر دية الإيب المسلم ، وهو عشر دية الأم المسلمة .

ففي الحر المسلم رقيق قيمته خمسة أبعرة ، كما روى عن علي . وعمر . وزيد بن ثابت رضی الله تعالى عنهم ، ولأنها دية فصارت مقدرة كسائر الديات ، ولأن الجنين على أقل الأحوال الإنسان ، فاعتبر فيه أقل ما قدره الشرع من الديات ، وهو دية الموصحة والسن ،

فان فقدت ثلث الغرة حسا بأن لم يودد ، أو شرعا بأن وجدت بأكثر من ثمن مطلقا ، فنجب خمسة أبرة بدلا عنها ، لأنها مقدرة بها عند وجودها ، فعند عدمها يؤخذ ما كانت مقدرة به ، لأن الأبل هي الأذل في الدنيا ، فوجب الرجوع إليها عند فقد النصوص عنه ، فان فقدت الأبل وجب قيمتها ، كما في فقد أبل الدية ، فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود .

وقيل : لا يشترط بلوغها ما ذكر : بل متى وجدت سليمة مميزة وجب قبولها . وإن قلت قيمتها لاطلاق لفظة العبد ، والأمة في الخبر . وسواء كان الجنين ذكرا ، أم أنثى ، لاطلاق الخبر .

والنمرة لورقة الجنين على فراش الله تعالى : لأنها دية نفس . ويقدر انفسه حيا ثم موته وهي واجبة على عائلة الجاني ، لخبر السحيتين أنه يقتل (قسى في الجنين بضره بعد ، أو أمة) .

وقيل : ان تعدد الجنانية بأن تعدد ما يلقى غالبا ، فالغرة عليه . والجنانية عليه خطأ أو شبه عمد ، سواء أكانت الجنانية على أم خطأ ، أو عمدا ، أو شبه عمد ، لأنه لا يتحقق وجوده وحياته حتى يتقصد ، ولهذا لا يجب القصاص في الجنين إذا خرج حيا ومات ، لأن القصاص إنما يجب للقتل للعمد ، ولا يتصور للعمد فيه .

قالوا : والجنين اليهودي ، أو النصراني بالمتبع لأبويه قيل : كمسلم في الغرة . وقيل هو هدر ، وهذا القولان مبنيان على أن الغرة غير مقدرة بالقيمة ، والأصح غرة كلنت غرة مسلم ، كما في حياته ، وهو بعير وثلاثا بعير ، كما هو الحكم على الكبير منهم .

قالوا : والجنين الرقيق ، ذكرا كان أو غيره فيه عشر قيمته أمة ، فنة كانت أو مديرة ، أو مكاتبية ، أو مستولدة ، قياسا على الجنين الحر ، فان الغرة في الجنين معتبرة بعشر ما تضمن به الأم ، وإنما لم يعتبروا قيمته في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله ميتا ، واستثنى ما إذا كانت الأم هي الجنانية على نفسها ، فإنه لا يجب في حينها الملوكة للربيد شيء ، إذ لا يجب للمسيء على رقيقه شيء ، وتعتبر قيمة الأم يوم الجنانية عليها ، لأنه وقت الوجوب عوقيل : يوم الاجهاض للجنين ، لأنه وقت استقرار الجنانية ، هذا إذا انفصل الجنين ميتا كما علم سابقا ، فان انفصل حيا ، ومات من أثر الجنانية ، فإنه يجب فيه قيمته الانفصال قطعا ، وإن نقصت عن عشر قيمة أمة ، وتصرف الغرة في الجنين لمسيده كانت الأم مقطوعة أطرافها والجنين سليم أطرافه قومت بتقديرها سليمة في الأم لسلامته ، كما لو كانت كفرة ، والجنين مسلم ، فإنه يقدر فيها الاسلام ، وتقوم مس وكذا لو كانت حرة والجنين رقيق ، فإنه تقدر رقيقة وهكذا .

قالوا : وتحمل العشر المذكور علقة الجاني في الأظهر من المذهب كما مر في الغرة ، وإذا سقط جنين ميت فادعى وارثه على انسان أنه سقط بهجنانية فأنكر مديق بيمينه ، وعلى

لدى أنبيئه . ولا يقبل إلا شهاده رجلين : فإن أقر بالجنائية ، وأنكر الإسقاط ، وقال : اسقط ملتقط ، فهو المصدق أيضا : وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة ، لأن الإسقاط ولادة .

الملكية — قالوا : في اللقأ ، الجنين بسبب ضرب . أو تخويف لغير وجه شرعى — أما إذا كان بسبب ضرب للتأديب فلا شيء فيه — وبسبب شم ريح عفنة ، أو فتح نكف ، إن كان علقه — دم لا كذب من صب الماء الطار عليه — سواء أكانت الجنائية خطأ ، أو عمدا . من أجنبى ، أو أم ، كثرهيا ما يدين به الحمل ، فأسقطته ذكرا ، أو أنثى ، كان من زوج ، أو زنا ، فيجب فيه عشر ويجب أمه . فإن كانت الأم حرة وجب عشر بنتها ، وإن كانت الأم أمة وجب فيه عشر قيمتها ، وتعتبر قيمتها يوم الضرب ، وقيل يوم اللقأ ، وإن جنبى أب فعليه عشر دية أم الجنين لغيره ولا يرث منه . ويكون العشر الواجب نقدا معجلا حالا في مال الجاني عمدا ، أو خطأ . ما لم الغرة ثلث ديته ، فتكون على المعلقة كما لو ضرب محوسى حرة مسلمة فالتقت جنينا ، أو تصبغرة مع جنين الحرة ، والتخيير يكون للجاني لا للمستحق . أما جنينا الأمة فيتعين فيه النقدة عدا ووليده بدل من غرة الأمة الصغيرة بلغت سبع السنتين لتحزز التفروه . وإنما يجب العشر ، أو الغرة إذا انفصل عنها كله ميتا وهي حية ، فإن ماتت قبل انفصائه فلا شيء فيه لاندراجها في دية الأم ، وإن أسستل ، أو نزل صارخا ، أو رضع ، أو فعل شيئا من كل ما يدل على أنه حي حياة مستقر . فالدية لازمة فيه إن أقسم أولياؤه أنه مات من فعل الجنى ، وإن مات عاجلا بعد تحقق حياته فإن لم يقسموا فلا غرة ولا دية : لأنه يحتمل موته بغير فعل الجاني ، فإن مدت أمه وهو مستهل ومات فتجب على الجاني ديتان ، وإن نعد الجاني بضرب بطن الأم فذلك مستهلا ومات فالتقصان بالقسامة وهذا هو الراجح من الخلاف .

وأما إذا تعدد الجاني قتل الجنين بضرب رأس أمه ، فالراجح أنه تجب الدية عليه ، الدية كتمعهده بضرب يدها ، أو رجلها .

والحاصل أن في ضرب البطن ، والظهر والرأس خلافا ، فقال ابن القاسم يجب التقصان بقسامة ، وقال أشهب : لا قودفيه ، بل يجب الدية في مال الجنى بقسامة أيضا ، وأما تعدد الضرب في غير هذه المواضع فتجب الدية في ماله بقسامة ، ومحل التقصان في تلك المسائل أن لم يكن الجنى الأب ، أما إذا كان الجاني هو الأب فلا يقتصر منه إلا إذا قصد قتل الجنين بضرب بطن الأم خاصة .

ويجب تعدد الواجب من عشر أو غرة أن لم يستهل ، ودية إن أستهل بتعدد الجنين ، ثم إن كان القتل خطأ ، ويبلغ الثلث فتحمله المعلقة ، وأما إن كان عمدا ، أو كانت الغرة أقل من الثلث فلا تحمله المعلقة ، بل يجب في مال الجاني حالا معجلا .

وورث الواجب في الجنين من عشر ، أو غيره على الفرائض المعلومه شرعا ،

في تأخير القصاص في الجراحات

اختلف الأئمة في تأخير القصاص في الجراحات فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) .

تأخير قصاص الحامض

واتفق الأئمة : على أن المرأة الحامل اذا وجب عليها القصاص في النفس أو الأطراف ، اذا طلب المجنى عليه حبسها ، فانها تحبس حتى تضع حملها ، ويؤخر عنها القصاص في النفس والأطراف حتى تضع وترضع وليدها وينقضى النفاس ، ويستثنى عنها ردها بغيرها من امرأة أخرى ، أو بهيمة يضربنها ، أو فطام حولين ، اذا فقد ما يستثنى الولد به ، وذلك في قصاص النفس ، لأنه اجتمع فيه احقتان ، حق الجنين وحق الولي في التمتع .

= الشاملة للفرس ، والتعصب ، فلاب للثلاث . وللام الثلث ما لم يكن له أخوه ، وإن كان له أخوة فلام السدس وهذا هو الراجح من المذهب ، خلافاً لما قال : تختص به الأم ، اذا لم تكن هي الجانية ، والقاتل به ربيبة . وذلك لأنها كالفرس عن جزء منها ، وخلافاً لقول ابن هرمز حيث قال : للام والأب على الثلث والثلثين ، ولو كان له أخوه ، وكسان الامام مالك يقول بهذا الرأي أولاً ، ثم رجع الى القول الأول لأنه الراجح . وأعلم بأنه اذا كان المسقط للجنين أحد الأبوين كان هو القاتل ، فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً ، لأن القاتل لا يرث .

(١) الحنفية - قالوا : من جرح رجلاً عمداً ، ووجب القصاص ، فلا يقتص منه حتى يبرأ من الجراحة ، لقوله سنوات الله وسلامه عليه « يستأنى في الجراحات سنة » ولأن الجراحات يعتبر فيها مآلها ، لا حالها ، لأن حكمها في الحال غير معلوم . لأنها ربما تسرى الى النفس ، فيظهر أنه قتل ، وإنما الأمر بالبرء .

المالكية - قالوا : يجب تأخير القصاص فيما دون النفس لعذر كبرد شديد ، أو حر يخاف منه الموت . لملا يموت فيلزم أخذ نفس بدون نفس ، وكذلك يؤخر إقامة القصاص في الأطراف اذا كان الجاني مريضاً حتى يبرأ من مرضه ويؤخر أيضاً القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ المجرع ، لاحتمال أن يموت ، فيكون الواجب القتل بقسامة ، ويتنظر برء المجنى عليه ، ولو تأخر البرء سنة ، خوف أن يؤول الى النفس ، أو الى ما تعمله العاقبة ، وتجب الحكومة اذا برئ على حين ، وأما فيه الأدب في العمد .

الشافعية - قالوا : يجب ان يقتص المستحق على الفور ، ان طلب ذلك في النفس جزماً ، ويقتص من الجاني فيما دون النفس في الحال ، اعتباراً بالقصاص في النفس ، لأن الواجب قد تحقق ، فلا يعطل . لأن القصاص موجب الاتلاف فيتعجل ، كتيم الخلفات والتأخير أولى لاحتمال العفو ، ويجوز للمجنى عليه أن يقطع الأطراف متوالية ، ولو فرقته من الجاني ، لأنها حقوق وأجبة في الحال .

ومع الصبر يحصل استيفاء الجنين : فهو أولى من تفويت أحدهما .
 أما في قصاص الطرف أو حد القذف ، فيؤجل إن في استيفائه قد يحصل إجهاس
 الجنين ، وهو متلف له غالباً ، وهو يرى فلا يهلك بجريمة غيره ، ولا فرق بين أن يكون
 الجنين من حلال ، أو حرام ولا بين أن يحدث بعد وجوب العقوبة ، أو قبلها ، حتى أن المرتدة
 لو حملت من الزنا بعد الردة ، لا تقتل حتى تضع حملها ، وأما تأخيرها لأرضاع اللبن
 (هو اللبن الرقيق الذي ينزل من المرأة في الأيام الأولى من الولادة) فلأن الولد
 لا يعيش إلا به محققاً ، أو غالباً ، مع أن التأخير يسير ، وأما تأخيرها بالاستغناء بغيره ،
 فلأجل حياة الولد أيضاً ، فلأنه إذا وجب التأخير لوضعه فوجوبه بعد وجوده وتيقن
 حياته أولى ، ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود مرضعته يتناوبه ، أو لبن شاة ،
 أو نحوه ، حتى توجد امرأة غاضلة مرضعه لئلا يفسد خلقه ونشؤه بالابكان المختلفة ،
 ولبن البهيمة ، وتجبر المرضعة بالاجرة ، فلو وجد مرضع وامتنع أجبر الحاكم من يرى
 منهن بالاجرة .

قالوا : ولو بادر المستحق للقصاص وقتلها بعد انفصال الولد قبل وجود ما يفتيه
 فمات الولد ، لزمه القود فيه ، لأنه سبب في موته ، كما لو حبس رجلاً ببيت ومنعه من
 الطعام والشراب حتى مات .

وإن قتلها وهي حامل ، ولم ينفصل حملها ، أو انفصل سالماً ثم مات بعد ذلك فلا ضمان
 عايره لأنه لا يعلم أنه مات بسبب الجنانية ، فإن انفصل ميتاً فالواجب فيه غرة ، وكفارة ،
 وإن انفصل ميتاً ثم مات : فتجب دية وكفارة لأن الظاهر أن تألمه وموته من موتها ، والدية
 والغرة تجب على العاقلة ، لأن الجنين لا يباشر بالجنانية ، ولا تتيقن حياته فيكون هلاكه خطأ ،
 أو شيد عمد ، بخلاف الكفارة ، فإنها تجب في ماله خاصة ، وإن قتلها الولي بأمر الحاكم —
 كان الضمان على الإمام علماً بالحصول : أو جهلاً ، أو علم الامسام وعده ، لأن البحث
 عليه ، هو الأمر به ، والمباشر كالآلة ، لصدر فعله عن رأيه وبطئه .

قالوا : والصحيح تصديقها في خطئها إذا أمكن حملها عادة بغير مخيلة ، لقوله تعالى
 « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر »
 من آية ٢٨ سورة البقرة أي من حمل أو حيض ، ومن حرم عليه كتمان شيء ، وجب
 تقبله إذا أظهر كالشهادة ، ولأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قبل قول الغفدية
 في الحمل ، ولم يطلب منها البينة ، ولا حلف يمين ، أما إذا لم يكن حملها عادة كآبة مثلاً ،
 فلا تصدق في ادعاء الحمل ، لأن الواقع يكذبها .

القسم الثالث

كتاب البغاة المحاربين

حكم البغاة والمحاربين

الأصل في هذا الباب ما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن أناسا من عرينة قدموا المدينة فاجتووها فبعثهم رسول الله ﷺ في ابل الصدقة ، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها ، وألبانها ، ففعلوا ففصحو ، فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعى ، وسلطوا الابل ، فأرسل رسول الله ﷺ في آثارهم فجى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وسمر أعينهم ، وألقاهم في الحرة ، قال أنس : فلقد رأيت أحدهم يكدم الأرض بفيه عطشا ، حتى ماتوا ، فنزل قوله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض • ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم » آية ٣٣ من سورة المائدة ، روى عن عكرمة ، والصن البصرى ، وعبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهم أن هذه الآية نزلت في المشركين • وقال ابن عباس : كان قوم من أهل الكتاب بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد وميثاق ، فنقضوا العهد ، وأفسدوا في الأرض ، فغضب الله رسوله أن شاء أن يقتل ، وإن شاء أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، رواه ابن حريز •

والصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم ممن ارتبب هذه الصفات الذميمة كما رواه البخارى ومسلم من حديث أبى ذابة ، وأسمه عبد الله بن زيد : أخرسى البصرى عن أنس بن مالك أن نفرا من عكل نمالية قدموا على الرسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام فاستوحوا المدينة ، وسقت أجسادهم فشكوا الى رسول الله ﷺ ذلك فقال : « ألا تخرجون مع راعينا في أبله فتصيبوا من أبوالها وألبانها » فقالوا : بلى فخرجوا فشرّبوا من أبوالها وألبانها فصحو فقتلوا الراعى وطرّدوا الأبل ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فأدركوا فجى بهم ، فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمرت أعينهم ، ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا ، ولللفظ لمسلم • وتسمى هذه الآية آية الحاربة وهى المضادة والمخالفة وهى صادقة على الكفر ، وعلى قطع الطريق ، وإخافة السبيل •

وكذا الإفساد في الأرض يطلق على أنواع من الشر حتى قال كثير من السلف منهم سعيد بن المسيب : أن قبض الحرام والحنائين ، من الإفساد في الأرض • قد قال الله تعالى : « وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب المفسدين » آية ٢٠٥ من سورة البقرة •

« ذلك لهم خزي في الدنيا » أى هذا الذى ذكرته من قتلهم ، ومن صلبهم وقطعهم .

أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ونعيم من الأرض خذى لهم بين الناس ، وشرب وعار ، ونكال وذلة ، وعقوبة في عاجل الدنيا ، مع ما أخّر لهم من العذاب العظيم يوم القيامة وهذا يؤيد قول من قال : أن الآية نزلت في المشركين فأما أهل الإسلام ففي صحيح مسلم عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال « أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء . ألا نشرك بالله شيئا ، ولا ندرق ، ولا فزنى ، ولا نقتل أولادنا ، ولا يعض بعضنا بعضا ، فمن وفى منكم فأجره على الله تعالى ، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كدارة له ، ومن ستره الله فأمره نبي الله أن شاء عذبه ، وإن شاء عفا عنه » .

وعن علي رضى الله عنه « قال : قال رسول الله ﷺ : « من أذنب ذنبا في الدنيا فعوقب به ، فإله أعدل من أن يثبى عقوبته على عبده ، ومن أذنب ذنبا في الدنيا فستره الله عليه ، وعفا عنه فإله أكرم من أن يعود عليه في شيء قد عفا عنه » رواه الإمام أحمد والترمذى يوابن ماجه ، وقال الترمذى حسن غريب ، وسئل الحافظ الدارقطنى عن هذا الحديث فقال : روى مرفوعا وموقوفا ، قال : ورفعه صحيح .

قال تعالى : « **الَّذِينَ تَبَوَّأُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ** » آية ٣٤ من سورة المائدة — أما على رأى من قال أن الآية في أهل الشرك فظاهر ، وأما المحاربون المسلمون : فإن تابوا قبل المقدرة عليهم فإنه يستقط عنهم أحكام القتل والصلب . وقطع الرجل ، وهل يسطط قطع اليد أم لا ؟ فيه قولان للعلماء ، وظاهر الآية يقتضى سقوط الجميع وعليه عمل الصحابة . روى عن عامر الشعبي قال : « جاء رجل من مراد إلى أبى موسى وهو على الكوفة في إمارة عثمان رضى الله تعالى عنه بعد ما صلى المكتوبة فقال : يا أبا موسى هذا مقام المائذ بك أنا فلان ابن فلان الرادى ، وإذا كنت حاربت الله ورسوله وسعيت في الأرض فسادا ، وإنى ثبت من قبل أن تتقدروا على ، فقام أبو موسى فقال : أن هذا فلان بن فلان وأنه كان حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فسادا ، وأنه تاب من قبل أن نقرر عليه فمن نقيه فلا يعرض له بخير ، فإن يك صادقا فسيب من صدق ، وإن يك كاذبا فذنبه ، فقام الرجل ما شاء الله ، ثم أنه خرج فأدركه الله تعالى بذنوبه فقتله » .

ظلمة الإمام

شروط الإمامة

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على : أن الإمامة فرض ، وأنه لا بد للمسلمين من إمام يتقيم شعائر الدين وينصف المظالمين من الظالمين — وعلى أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان ، ولا مفترقان ، وعلى أن الأئمة من قريش ، وأنه يجوز للإمام أن يستخلف .

واتفقوا : على أن الإمام يشترط فيه أولا : أن يكون مسلما ، ليراعى مصلحة الإسلام والمسلمين ، فلا يصح تولية كافر على المسلمين .

ثانيا : أن يكون مكلفا - ليلي أمر الناس : فلا تصح امامة صبي . ولا مجنون بالاجماع ، وقد ورد في الحديث الشريف ، « نعوذ بالله من امارة الصبيان » رواه الامام احمد رحمه الله ثالثا : أن يكون حرا ، فيتفرغ للخدمة ، ويهاب بخلاف العبد حرث الله منه . قول بخدمة سيده ، ولا هبة له ، وأما ما رواه الامام مسلم من قوله عليه السلام « اسمعوا وأطيعوا ! » وإن أمر عليكم عبد حبشي » فمحمول على غير الامامة العظمى .

رابعا - أن يكون الامام : ذكرا - ليتفرغ ويتمكن من مخالطة الرجال ، فلا يدع ولاية امرأة - لما ورد في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ولا تصح ولاية خنثى .

خامسا - أن يكون : قرشيا ، لما رواه النسائي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « الاثمة من قریش » وبه أخذ الصحابة رضوان الله عليهم ، ومن جاء بعدهم ، إذا وجد قرشي جامع للشروط ، فإن عدم فمنتسب الى كناية ، فإن عدم . فرجل من ولد سيدنا اسماعيل عليه السلام ، فإن لم يوجد ، فرجل من جرحم ، فإن عدم فرجل من ولد اسحق ، ولا يشترط فيه كونه هاشميا باتفاق . فإن الصديق ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم لم يكونوا من بني هاشم . سادسا - أن يكون ، عدلا - قال الشيخ عزم الدين : إذا تمذرت العدالة في الاثمة ولا يحتاج الى استفتاء غيره .

سابعا - أن يكون : عالما ، مجتهدا ، ليعرف الاحكام ، ويتقن في الدين ، فيعلم الناس ، ولا يحتاج الى استفتاء غيره .

ثامنا - أن يكون : شجاعا ، وهي قوة القلب عند اليأس لينفرد ، ويدير الجيوش . ويقرع الاعداء ، ويفتح الحصون ، ويقف أمام أحداث الايام ، وما يحدث له من فتن ، وما يجد في عهده من أزمات .

تاسعا - أن يكون : ذا رأى صائب ، حتى تمكن من سياسة الرعية ، وتدبير المصالح الدنيوية .

عاشرا - أن يكون : سليم السمع ، والبص ، والنطق ، ليتأتى منه فصل الامور ، ومباشرة احوال الرعية .

واتفق الاثمة - على أن الامامة تتمتع بصفة أهل الحل والعقد من العلماء ، والرؤساء ووجوه الناس ، الذين يتيسر اجتماعهم عن غير شرط عدد محدد ، ويشترط في المباين للامام صفة الشهود من عدالة وغيرها ، وكذلك تتمتع الامامة ، باستخلاف الامام شخصيا عنه في حياته ليكون خليفته على المسلمين بعده ، كما عهد سيدنا أبو بكر الى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما بقوله :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده من الدنيا ، وأول عهده بالآخرة ، في الخلافة التي يؤمن فيها الكافر ، ويتقى فيها الفاجر ، التي استعملت عليكم عبر بن الخطاب نسايب

بر وعدل فذاك عهدى به وعلى فيه ، وإن جاز وبذل ، فسلا علم لى بالغيث . والخبر
أرئت ، ولكل امرئ ما اكتسب ، « وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينتقلبون » وانعقد
اجتماع الأمة على جوازه .

حكم الخارجين على الامام

واتفق الأئمة على : أن الامام الكافل تجب طاعته فى كل ما يأمر به ، ما لم يكن
ممعية . وعلى أن أحكام الامام . وأحكام نائبه ، ومن ولاء ، نافذة ، وعلى أنه اذا خرج
على امام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة ، وإن كان لهم تأويل مشتبه ومطاع
فيهم ، فإنه يباح للامام قتالهم حتى يفيقوا ، أمر الله تعالى ، فإن قاموا كف عنهم .
والأصل فى جواز قتالهم قوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما » الآية ٩ من سورة المجزات ، وإن لم يذكر فيها الخروج على الامام ، لكنها تشتمل
لعومها ، أو تقتضيه ، لأنه اذا طلب القتل لبغى طائفة على طائفة ، فالبغى على الامام
أولى ، والاجماع منعقد على جواز قتال البغاة من غير مخالف ، للحديث الواردة فى ذلك .
قال الشافعى رضى الله تعالى عنه أخذت السيرة فى قتال المشركين من رسول الله
ﷺ . وفى قتال المرتدين ، من أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، وفى قتال البغاة من
الامام على رضى الله تعالى عنه .

تقسيم الخارجين عن طاعة الامام

تصل مخالفة الامام اما خروج عليه نفسه ، وأما بسبب ترك الانقياد له ، أو
مخرج عن طاعته بسبب منع حق مالى لله تعالى ، أو حق لأدمى كخصاص ، أو حد توجه
عليهم ، لأن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه قاتل مانعى الزكاة ، بسبب منعهم اخراج
الزكاة ، ولم يفرجوا عليه وإنما منعوا الحق المتوجه عليهم (١)

- (١) الحنفية قالوا : ان الخارجين عن طاعة الامام الحق أربعة أصناف .
أحدها — الخارجون بلا تأويل . بمنعة وبلا منعة . يأخذون أموال الناس ، ويقتلونهم
ويخيفون الطريق ، وهم قطاع الطريق .
الثانى — قوم كذلك ، الا أنهم لا منعه لهم . لكن لهم تأويل ، فحكمهم حكم قطاع
الطريق ، ان قتلوا قتلوا ... الخ .
الثالث — قوم لهم منعة وحمية خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل كسر ، أو
ممعية تجوز قتالهم بتأويلهم ، وهؤلاء يسمون بالخوارج ، يستغلون ذماء المسلمين ،
وأموالهم ، ويسبون نساءهم ، ويكفرون أصحاب رسول الله ﷺ ، وحكمهم عند
جمهور الفقهاء وجمهور أهل الحديث حكم البغاة .

حتى يكون مخالفوا الامام بغاة

وانما يكون مخالفوا الامام بغاة بشرط حصول شوكة لهم : بكثرة نو قوة ، بحيث يمكن مقاومة الامام ، ويشترط تأويل يمتدحون به جواز الخروج عليه : أو منع الحق المتوجه عليهم . ويشترط ، ان يكون لهم مطاوع فيهم ، يحصل به قوة لشوكتهم ، وان لم يكن اماما منصوبيا لأن الامام على رضى الله تعالى عنه ، قاتل أهل الجمل ، ولا امام لهم ، وقاتل أهل منصفين قبل نصب امامهم .

الحكم في الخوارج الذين يطعنون على الائمة

لو أظهر قوم رأى الخوارج المبتدعة الذين يكرهون من ارتكب كبيرة ، ويطعنون بذلك على الائمة ، ولا يحضرون منهم الجمعة ، والجماعة . فهؤلاء يتركون ولا نكاحهم ولا نتعرض لهم ، اذا لم يفرجوا عن طاعة الامام ولم يقاتلوا احدا ، لأن اعتقاد الخوارج أن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله ، وخذ في النار وان دار امام صارت بظهور الكبائر فيها دار كفر واباحة ، فطعنوا في الائمة . لأن الامام على كرم الله وجهه سمع رجلا من الخوارج في المسجد يقول : لا حكم إلا لله ورسوله ، وعرض بتخطئه في الحكم ، فقال : كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم الفىء ما دامت أبديتكم معنا ، ولا نبؤكم بقتال ، فجعل حكمهم حكم أهل العدل ، فان قاتلونا فمكهم ان لم نكفرهم حكم قطاع الطريق ، فان قتلوا احدا ممن

قتال البغاة

يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجها :

- ١ - أن يقصد الامام بالقتال ردعهم ، ولا قتلهم .
- ٢ - وأن يكف عن مديهم .
- ٣ - ولا يجهز على جريحهم .
- ٤ - ولا تقتل أسراهم .
- ٥ - ولا تلم أموالهم .
- ٦ - ولا تسب ذريهم .
- ٧ - ولا يستعان عليهم بمشرك .
- ٨ - ولا يوادعهم على مال .
- ٩ - ولا تنصب عليهم الرذعات .
- ١٠ - ولا تحرق مساكنهم .
- ١١ - ولا يقطع شجرهم .

الرابع - قوم مسلمون خرجوا على الامام العدل ، ولم يستجيبوا ما استباحه انخارج من دماء المسلمين وسبى ذريهم ، وهم البغاة ، لأنهم انما خالفوا بتأويل جائز : باعتقادهم لكنهم مخطئون فيه ، فهم فسقة والأحاديث الواردة فيها يقتضى ذمهم كحديث : (من حمل علينا السلاح فليس منا) وحديث (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمبغىة جاهلية) فهو من خرج بلا تأويل .

قتلوا : لو خرج جماعة على الإمام ومنعوا حقاً لله أو لآدمي ، أو أبياً طاعته يريدون عزله ولو كان جائراً ، إذ لا يجوز عزل الإمام بعد انقضاء إمامته ، وإنما يجب وعظه على من له قدرة من المسلمين .

فيجب على الإمام أن يذخر هؤلاء البغاة ، ويدعوهم لطاعته ، فإن هم عادوا إلى الجماعة تركهم وإن لم يطيعوا أمره قاتلهم بالسيف ، والرمح ، والنبلة ، والتريق ، وقطع الخيرة والماء عنهم ، ورميهم بالأحجار والنار إذا لم يكن فيهم نسوة وذرية ، وحرّم سبى فراريهم ، لأنهم مسلمون ، وحرّم اتسلاف أموالهم وأخذة بدون احتياج له . وحرّم رفع رءوسهم بعد قتلهم لأنه مثله بالسفينة . ويستعان على قتالهم بمالهم من سلاح وخيل ، إن احتيج للاستعانة به عليهم ، وبعد الاستئذان عنه يرد إليهم ، كغيره من الأموال ، فإن حصل الأمان للإمام بالظهور عليهم تركوا ، ولا يسترقوا ، ولا يجهز على جريحهم ، ولا يتبغ منهزمهم ، فإن لم يؤمنوا أجهز على جريحهم واتبع منهزمهم جوازاً (١) ، وكره لرجل قتل أبيه الباغي ، ولا يكره قتل جده أو ابنه ، بن قتله ورثته ، وإن كان عمداً لكنه غير عدوان والمرأة أن قاتلت بسلاح قتلت ، والأقلا .

واتفق الأئمة على أنه إذا تغلب قوم من المسلمين على بلد ، وخرجوا عن طاعة الإمام يستحب للإمام أن يدعوهم إلى العودة إلى الجماعة ، ويكشف عن شبهتهم التي أوجبت خروجهم ، لأن الإمام علياً رضي الله عنه فعل ذلك بأهل حرورا ، وليس ذلك بواجب بل مستحب ، لأنهم كمن بلتهم الدعوة الإسلامية لا يجب دعوتهم ثانياً .

واتفقوا على أنه لا يبدأ الإمام بقتال البغاة حتى يبدعوا ، فإن بدعوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم . وقيل : يجوز لنا أن نبدأ بقتالهم إذا تمسكوا ، واجتمعوا ، لأن الحكم يدار على الدليل وهو الاجتماع على قصد القتال ، والامتناع عن طاعته ، لأنه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع لتقوى شوكتهم ويكثر جمعهم خصوصاً والفتنة يسرع إليها أهل الفساد ، وهم الأكثر ، فيدار على الدليل ضرورة لدفع شرهم ، وإذا بلغه أنهم

(١) المنفية - قالوا : إن كانت لهم فئة أجهز على جريحهم ، واتبع موليتهم ، دفعنا لشرهم كي لا يلتقوا بهم ، وإن لم يكن لهم فئة لم يجهز على جريحهم ، ولم يتبع موليتهم ، لاندفاع الشر بدون ذلك ، وهو المطلوب .

الشافعية ، والحنابلة قالوا : لا يجوز الإجهاز على الجريح ، ولا اتباع المولى في حالتي الفتنة وعدمها ، لأن القتال إذا تركوه بالتولية ، والجراحة المجزأة عنه ، لم يسق قتلهم دفناً ، ولا روى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قالاً يوم الجمل : (ولا تتبغوا مدبراً ، ولا تجهزوا على جريح ، ومن لقي سلاحه فهو آمن) واسند أبيه (ولا يقتل أسير) .

يشتركون السلاح ، ويتأهبون للقتال ينبغي له أن يأخذهم ويصحبهم حتى يلقوا من ذلك ، ويحدثوا توبة ، دفعا للشر ، بقدر الامكان والمرى عن أبي حنيفة رضى الله عنه ، من لزوم البيت من قوله : (الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة . ويقعد في بيته لقول الرسول ﷺ : (من فر من الفتنة أعق الله رقبته من النار) وقال ﷺ لواحد من الصحابة (كن حلسا من أحلاس بيتك) رواه عنه الحسن بن زياد ، فهو محمول على ما اذا لم يكن لهم أمام ، وما روى عن جماعة من الصحابة أنهم قعدوا في الفتنة ، محمول على أنه لم يكن لهم قدرة ، ولا غناء ، أما اعانة الامام العادل الحق ، فمن الواجب عند العناء والقدرة ، لقوله تعالى ، « فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله » الآية .

حكم المال والأسرى في قتال البغاة

لا يجوز أن يسبى للبغاة ذرية ، لأنهم مسلمون . ولا يقسم لهم مال لعدم الاستئناء فيها ، لقول الامام على رضى الله عنه يوم الجمل : (ولا يقتل أسير ، ولا يكشف ستر ، ولا يؤخذ مال ، وهو القدوة لنا في هذا تلباب ولأنهم مسلمون ، والاسلام يعمم النفس ، والمال ، ولا بأس بأن يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه ، لأن الامام عليا رضى الله عنه قسم السلاح فيما بين أصحابه : بالبرمة ، وكانت قسمته للحاجة (لا للملك ، ولأن للامام أن يفعل ذلك في مال الرجل العادل عند الحاجة ، ففي مال الباغى أولى ، والمحظية الحاق الضرر الأدنى ، لدفع الضرر الأعلى .

ولا رواه الصاكم في المستدرک ، والبزار في مسنده حديث كوثر بن حكيم ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : (هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله فيمن بنى من هذه الامة ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : لا يجهز على جريحها ، ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ، ولا يقسم فتيوها) .

وروى ابن أبي شيبة أن عليا كرم الله وجهه لما هزم طلحة وأصحابه ، أمر مناديه ، فنادى أن لا يقتل مقبل ولا مدبر — يعنى بعد الهزيمة — ولا يفتح باب ، ولا يستحل فرج . ولا مال .

وأما الأسير فللإمام الخيار فيه . فيحكم نظره فيما هو أحسن الامرين في كسر الشوكة من قتله وحبسه ، ويختلف ذلك بحسب الحال ، لا بهوى النفس وللتشفي .

واذا أخذت المرأة من أهل البنى ، وكانت تقاتل حبست ، ولا تقتل الا في حال ما قتلتها ، دفعا عن النفس ، وانما تحبس للمعصية ولتتبع من الشر والفتنة ، لما روى من سيفه على رضى الله عنه أنه قال يوم الجمل : وأياكم والنساء ، وان شعثن أعراضكم ، وسبيهن أمر أكم ، ولقد رأيتنا في الجاهلية : فان الرجل ليقول المرأة بالجمدة ، أو بالفسزأوة فتبخر بها هو وعقبه من بعده) .

أحكام قطاع الطريق

انفق الزكوة على أن من خرج في الطريق ليعلم وأشهر السلاح مخيفاً لعابر السبيل خارج المصر حراً أو عبداً مسلماً ، أو ذمياً ، أو مستأثماً ، أو محارباً ، فإنه حارب قطاع الطريق ، جاز عليه أحكام المحاربين ولو كان واحداً (١) .

وانفقوا : على أن كل من قتل من المحاربين وأخذ المال وجب إقامة الحد عليه ، فإن عثر أولياء المقتول ، والمأخوذ منه غير مؤثر في إسقاط الحد منهم ، وإن مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد ، إذ الحد ود حقله عز وجل ، وطولب بحقوق الآدميين من النفس والأموال ، والجراح ، إلا أن يعفوا عنهم فيها .

وحد قطاع الطريق هو الترتيب المذكور في الآية الكريمة . فإذا خرج جماعة ممنوعين : أو واحد يتقدم على الامتناع فقصده قطع الطريق ، فأنفذوا قبل أن يأخذوا مالا . ويتنقلوا نفساً ، حبسهم الإمام حتى يحدثوا ندمه : وهو النفي في الأرض (٢) ، وإن أخذوا مالاً مسلم

(١) الملكية — قالوا : المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك ، ولو لم يقصد أخذ مال المارين بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها . أو قصد أخذ مال محترم من مسلم أو ذمى ، أو معاهد ولو لم يبلغ نصباً ، أو قصد هتك الحرم ، على حال يتعذر معه الاغاثة والتخلف . فيشمل جبراً الظلمة من الحكام الذين يسلبون أموال الناس ولا يفيدهم نعيم الاستغناء بالثمناء ولا بغيرهم ، فهم محاربون ، ولا يشترط تعدد المحارب ، بل يعد محارباً ولو انفرد ببلد وقصد أذية بعض الناس . ولا يشترط قصد عموم الناس ، ومذهب عقلي كسقي نحو الحشيشة ، أو الداتورة . لأجل أخذ المساكين قهراً وظلماً ، ومخادع مميّز لأحد ما معه ، فإنه محارب ، سواء كان المميز صغيراً ، أو بالغاً ، خدعه وأدخله موضماً ، وأخذ ماله ، ولو لم يقتله ، ودخل زقاق ، أو دار ليسلاً أو نهراً لأخذ مال يقتل على وجه يتعذر معه الاغاثة والاغاثة تقتل حتى أخذه مفهومه عزب . وريقاقتل المحارب بعد المتأشدة ، إذ المصطلح للمحارب بالقتال ، ويتعين قتل المحارب إن قتل ، سواء قتل مكافئاً كمسلم حر ، أو ككفر ، أو رقيقاً ، فيقتل المحارب بلا صلب ، أو مع صلب ، ولا يجوز قطعه ، ولا نفيه ، وليس لولي الدم علو عنه قبل مجيئة ثالثه .

(٢) الملكية — قالوا : وإن لم يقتل المحارب أحداً وقدر عليه فيخسر الإمام في أمور أربعة النسوع الأول . القتل — واثنتان — الصلب والقتل وهو مصلوب ، إحد الثالث ، قطع يديه من الكوع ، ورجله اليسرى من المفصل ، ولو خيف عليه الموت ، فإن كان مقطوع اليد اليمنى أو أشلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، وإن كان مقطوع الرجل اليسرى ، قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، فإن لم يكن له اليد أو رجل قطعت ، فإن كان يده فقط أو رجلان قطعت اليمنى فقط أو الرجل اليسرى ، والحد الرابع — نفي الذكر الحر إلى مثل فذك وخيسر ، ويجلس للقمى من السنة وظهور التوبة ويضرب قبل =

أو ذمى والمأخوذ إذا قسم على جماعتهم أصاب كل واحد منهم عشر دراهم فصاعدا ، أو ما تبلغ قيمته ذلك ، قطع الإمام أيديهم - وأرجلهم من خلاف ، وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم الإمام حدا ، فلا يسقط القتل بعفو الأولياء ويدهمى قطاع لالطريق محاربين ، لأن المثلن البرارى محفوظ بحفظ الله تعالى ، فعدا أعدوه على سبيل المغالبة ، كان في صورة المحارب . وإذا قاتلوا وأخذوا المال ، فالإمام بالخيار أن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وقلعهم وصلبهم ، وإن شاء قتلهم ، وإن شاء صلبهم لأنها عقوبة واحدة . فنظمت بتخليط سببها ، وهو تفويت الأمن على التناهى بالقتل وأخذ المال ، فالمراد بالآية بالتوزيع على الاحوال الأربعة .

هل يشترط سرقة النصاب لقطع الطريق

يشترط في قطاع الطريق لتقليم أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أن يأخذوا مالا ويصيب كل واحد منهم مقدار نصاب حد السرقة (١) ، وهو دينار أو عشرة دراهم - أو ٧٠ ربهما ، عند الحنفية ، ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم عند المالكية ، والشافعية ، تيناسا على قطع السرقة .

اجتماع المحاربين

لو اجتمع محاربون لمباشر بعضهم القتل والأخذ ، وكان بعضهم ردها (عونا) كان نأرء حكم المحاربين في جميع الاحوال (٢) وذلك للاكتفاء بوجود المحاربة سواء بالمر

= النفى اجتهدا بحسب ما يراه الحاكم أردع لهم ولأمثالهم .
أما المرأة المحاربة فلا تصلب ، ولا تنفى ، وإنما حدوها القتل ، أو القطع من خلاف .
وأما حد الرقيق المحارب فهو القتل ، أو قطع يد ورجل ، ولا ينفى .
الشافعية والمالكية - قالوا : إذ أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا ، أو يأخذوا مالا ، أو يهتكوا عرضا ، وجب على الامام تعزيزهم بحبس وغيره لارتكابهم معصية وهي المحاربة ، لا حد فيها ولا كفارة ، وهذا تفسير : نفى في الآية التكرية . والأمر في جنس هذا التعزيز راجع الى الامام ، فيجوز له الجمع بين الحبس والحبس وغيره ، وله تركه إن رآه مصلحة .
ولا يقدر الحبس بمدة : بل يستدل به حتى تظهر توبته ، وقيل : يقدر حبسه بمئة شهر ينقص منها شيئا لثلاثين يوما على تخريب العبد في الزنا . وقيل : يقدر بسنة ينقص منها شيئا لثلاثين يوما على تخريب الحر في الزنا ، والحبس في غير موضعه أولى لأنه أهوط ، وأبلغ أ الزجر ويطلبوا إذا هربوا ليقام عليهم الحد .

(١) المالكية - قالوا : لا يشترط سرقة مقدار النصاب في قطع الطريق ، بل يعلم الم عليهم لو سرقوا أقل من النصاب ، وذلك لانضمام المحاربة الى أخذ المال ، فكأن التخليط عليهم من جهة قطع الطريق لا من النصاب .

(٢) الشافعية - قالوا : ومن أعلن قطاع الطريق ، وكثر جمعهم ، ولم يزد على :

بعضهم القتل أو لم يباشره ، فيقام الحد عليهم جميعا ، لأنه جزء الحاربة وهي تتحقق بأن يكون لبعض معاوني البعض حتى إذا زنت أئمتهم انمازوا اليهم ، وانما الشرط القتل من واحد منهم وقد تحقق : والقتل ان كان بعمى أو بحجر ، أو بسيف فهو سواء ، لأنه يقسم قطعاً للطريق بقطع المارة .

وقد روى أنه حدث في زمن الوليد بن عقبة ، وهو وال على الكوفة أن شاباً من شباب الكوفة نهبوا ، على رجل منها دُرّة وبتلوه . وكان له جار قد أشرف على الحصاد وراه . فاستصرخ الشرطي فجاءوا وقبضوا عليهم . فحُكّموا وثبتت عليهم جريمة القتل . فقتلوا جميعاً .

من قطع الطريق داخل المصر

إن حكم من قطع الطريق داخل المصر ، كمن قطع الطريق خارجها ، على حد سواء ، لأن محاربة شرع الله تعالى ، وتعدى حدوده لا يختلف تحريمها بكونها خارج المصر أو داخله كسائر الماعى . وهذا هو رأى ائمة السلفية والمالكية والحنابلة . وخالف الحنفية فانظروا مذهبهم أسفل الخط (١) .

مقاتل القاطع قبل التوبة ويصدها

إذا خرج القاطع غيره ولم يأخذ مالا ، أو أخذ مالا ثم جرح غيره ، أو تلبس قبل القبض عليه وقد قتل غيره ، ففي ذلك تفاصيل المذاهب انظروا أسفل الخط (٢) .

= ذلك ، بأن لم يأخذ مالا ، مقدار مصلب ولم يقتل نفسه ، عزه الامام بجس ، أو تغريب وغيرها ، كسائر الماعى ، وقد ورد في الخبر (من كثر سواد قوم فهو منهم) فالامام أن يعزّه بواحد مما ذكر .

وقيل : يتعين التعزير بالنفى الى مكان يراه الامام ، لأن عقوبته في الآية المنذر .

(١) الحنفية : قالوا : لا يثبت حكم قاطع الطريق لا أن يكون خارج المصر . لأن قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتبادر الى الاذهان ، لعدم وجود من يغيثه ويخلصه من قاطع الطريق عادة ، بخلاف من قطع الطريق في المصر فإن الناس يغيثونه كثيراً ، فكان بالنصب أشبه ، فيجب عليه التعزير بما يراه الامام وأدعا له وزاجراً ، ويؤد ما أخذه من المال الى مستحقه ، ايصالاً للحق الى مساحبه ، ويؤدبون ويحبسون لارتكابهم جنسية لقطعهم . ولو قتلوا فالأمر الى أولياء الدم .

(٢) الحنفية : قالوا : إذا لم يقتل القاطع ، ولم يأخذ مالا وقد جرح غيره اقتصر منه فيما فيه القصاص . وأخذ الأرض منه فيما فيه الأرض ، وذلك الى الأولياء ، لأنه لا حد في هذه الجنائية ، فظهر حق العبد وهو ما ذكره ، فيستوفيه الولي .

وان أخذ مالا ، ثم جرح قطعت يده ورجله ، وبطلت الجراحات ، لأنه لما يوجب الحد حقاً لله تعالى سقطت عصمة النفس حقاً للعبد ، كما تسقط عصمة المال .

« وإن أخذوا بعد ما تلب ، وقد دنا عدا ، فإن شاء الأولياء قتله . وإن شاءوا عفووا عنه لأن الحد في هذه الجنائية لا يقسام بعد التوبة ، للاستثناء المذكور في النص بفوه تعالى » **« إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم »** الآية . ولأن التوبة تتوقف على رد المثل ، ولا تطلع في مثله ، فظهر حق الحد في النفس والمال . حتى يستوفى الولي القصاص . أو يعفو .

الشافعية — قالوا : أن قتل القاطع يثبت فيه معنى القصاص ، لأنه حق آدمي . لأن الأصل فيما اجتمع فيه حق آدمي وحق الله تعالى ، يخلب فيه حق الآدمي ، ليدنا عنه الضيق .

وقيل : معنى الحد في القاطع ، هو حق الله تعالى ، لأنه لا يصح لمفوه عنه ، ويستوفيه الامام بدون طلب الولي : فعلى الأول لا يقتل والد بولده الذي قتله في قطع الطريق ، ولا آدمي إذا كان هو مسلما ، ولا نحو ذلك من لا يكلفه كعب ، والقاطع حر ، لعدم المانع . وتجب الدية ، أو القيمة — وعلى الثاني يقتل إلا أن يكون المقتول غير معصوم الدم ، كمرتد وزان محصن ، فإنه لم يقتل .

ولو مات القاطع من غير قتله فصاصا فدية على الأول تؤخذ من تركه في قتل حر . وقيمته في قتل عبد . وعلى الثاني : لا شيء ، وهو قتل جمعا ، مما ، قتل واحد منهم بالفرقة وللباقين ديات على الأول ، كالقصاص — وعلى الثاني يقتل بهم — أما إذا قتلهم مرتبا فإنه يقتل حتما بأولهم .

ولو عفا عن القصاص ولو بالقتل بمال صحح الحطو على الأول . ووجب المنة ، وسقط القصاص عنه ، ويقتل بعد ذلك حدا ، كما لو وجب القصاص على مرتد فعفا عنه لولي — وعلى الثاني فالمفوه نحو لا يعمل به . ولو قتل القاتل شخصا بمنقل أو بمقطع عضو أو بنعيم ذلك ، فعل به مثله على الأول ، وعلى الثاني يقتل بالسيف كالمترد .

وأذا جرح قاطع الطريق شخصا جرحا يوجب قصاصا كقطع يد ، فاندمل الجرح لم يتحتم على ذلك القاطع قصاص في ذلك الطرف المجرع في الأظهر ، بل يتخير المجرع بين القصاص والمفوه ، لأن التحتم تغليب الحق الله تعالى ، اختص بالنفس كالنكارة ، ودان الله على أماله في غير الخرابية — والثاني يتحتم تعالى لم يذكر الجرح في الآية . فكان باقيا كالنفس — والثالث يتحتم في اليدين والرجلين لهما مما يستعملان في المصاربة .

قالوا : تسقط عقوبات شخص القاطع من تعتم القتل والمصلب وقطع الرجل ، وكسدا اليد في الاصح ، بتوبته قبل القدرة عليه ، لقوله تعالى : **« إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم »** الآية .

أما بعد القدرة فلا تسقط تلك العقوبات عنه بالتوبة منها ، لفهوم الآية . والا لما كان للتخصيص بقوله — من قبل — فائدة ، والفرق من جهة المعنى ، أنه بعد القدرة منهم لدفع =

إذا كان من قاطع الطريق امرأة

إذا كان مع قطاع الطريق امرأة فسواء هم في القتل وأخذ المال قتلت هذا (١) ، وكذلك
تسمى . وذو الرعم ، وغيره ، لأن ذلك حق الله تعالى . فيقتل حدا .

إذا تعددت الجنايات في قاطع الطريق

إذا زنى رجل : وشرب الخمر . وسرق ، ووجب عليه القتل ، في المحاربة أو غيرها :
قتل ولم يقطع ولم يجلد ، ولا يسنق بقر الحدود (٢) .

المصلاة على قاطع الطريق

أجاز العلماء الصلاة على قاطع الطريق بعد القتل . وإذا صلب وقتل يملأ عليه
خلف الخشبة .

وقال بعضهم لا يملأ عليه تنكيلا به وقالوا : لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة
أيام حتى لا يؤذى الناس بريجه .

= قصد لحد . بخلاف ما قبلها فانها بعيدة عن التهمة قريبة من الحقيقة .

الملكية — قالوا : يجب أن يدفع ما بأيدي المحاربين لدعيه حيث وصفه كاللقطة بعد
الاستيفاء بيمين من المدعي لذلك الشيء ، أو ببينة رجلين من رفقة المأخوذ منه ، وكذلك
برجل وامرأتين ، فمن قدر عليه لأخذ جميع ما سلبه هو وأصحابه ، ولو لم يأخذ منه
شيئا كالبناء والغاصب ، ولا يؤمن بالحارب أن يسأل الأمان من الإمام .

ويسقط حد قاطع الطريق إذا جاء إلى الإمام ، أو نائبه طائما تائباً قبل القدرة عليه
إذا كان لم يقتل أحدا ، والأوجب قتله قصاصا . إذا لم ينف ولي الدم ، وإن عفى سقط
القصاص ولا يسقط حد الزنا ، والتكذيب ، والشرب ، والقتل إذا تاب بعدها ، بل يقام
عليه الحد .

ولا يسقط حكم المحارب إذا تاب بعد القدرة عليه ، كما لا يسقط الضمان بتأيانه
طائما مطلقا ، ولا يترك المحارب ما هو عليه من الحرابة ، ولو لم يأت الإمام .

(١) الحنفية — قالوا : إذا كان من قطاع الطريق امرأة فانها تقتل قصاصا وتضمن .

(٢) الشافعية — قالوا : يجب أن تستوفي جميعها من غير تدخل على الإطلاق ، لأن
كل واحد تجب فيه الحد الذي شرع له .

قبول شهادة من تاب

ان من تاب من المحاربة، ولم يظهر عليه صلاح (١) لا تقبل شهادته حتى يظهر صلاح العمل، للاخذ بالاعتياط لأموال الناس وأعراضهم، فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة، كأنه لم يتب، فلا يخرج من انتهم في شهادته الا اصلاح العمل، والمشي على طريق كل المؤمن قال تعالى: «فمن تاب من بعد ذنبيه وأصلح» وقال تعالى: «الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا» ونحوهما من الآيات.

إذا قتل أصحاب المسلم كفرا أو عبدا

ان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يكفئه في الدين كالكافر، والعبد، والولد، وعبد نفسه، فقتله في حالة الاغارة وقطع الطريق، فلا يقتل به بعد القبض عليه (٢). بل تنجب الدية لأولياء الدم أو قيمة العمد، لأن لآل القصاص سقط عنه.

-
- (١) الحنفية، والحنابلة — قالوا: تقبل شهادة من تاب من المحاربين. وإن لم يظهر عليه صلاح العمل، لأن رد الشهادة ليس من تمام الحد، وإنما هو للفسق، وقد ارتد بالثبوت. وللمعمل بظاهر الأحاديث. مثل قوله ﷺ (واتبع السبيقة الحسنة تمعها) فشرط في محوها اتباع الحسنة لها.
- (٢) المالكية، والشافعية — فآوا: ان المحارب يقتل اذا قتل من لا يكفئه، أو مثل ولده، أو قتل عبدا، ولو عبد نفسه، والله تعالى أعظم.

حساب الردة

تعريف المرتد - حكم المرتد

الردة - وانعياذ بالله تعالى - كفر مسلم بقرار اسلامه بالشهادتين مختاراً بعد انقضاء
على الدعائم ، والتزامه احكام الاسلام - ويكون ذلك بصريح القول - كقوله : اشركت
بالله ، و قول يقتضى الكفر كقوله : ان الله جسم بالاجسام - و بفعل يستلزم الكفر
لزوماً بينا كالكفار مصحف ، و بعضه ونو نلته ، أو حرقه استخفافاً - لا صونا ، أو علاجاً
بريئ ، ومثل الفائه ، وتركه في مكن قذر . ولو طاهره كبصاق - أو تلطيخه به ، نحو
تقليب ورقة بالبصاق ، ومثل المصحف ، الحديث ، وأسماء الله الحسنى ، وكتب
الحديث ، وكذا كتب الفقه اذا كان على وجه الاستخفاف بالشريعة الاسلامية ، واحكامها ،
أو تحقيرها ، وكذا أسماء انبياء . وكذلك ينفر بتعليم السحر ، والعمل به ، لأنه كلام يعلم
غير الله تعالى ، وتنسب اليه المقادير ، وكذلك يكفر بقوله : ان العالم قديم ، وهو ما سوى
الله تعالى ، لأنه يستلزم عدم وجود الصانع أو يقول : ان العالم باق على الدوام فلا
يفنى ، لأنه يستلزم انكار القيامة ، ولو اعتد حذوئه ، وهو تكذيب للقرآن الكريم ، وكذلك
الشك في قدم العالم ، أو بقائه ، أو يذكر وجود الله تعالى ، ويكفر كذلك من قال بفساد
الارواح ، أي ان من مات تنتقل روحه الى غيره لأن فيه انكار البعث ، ويكفر اذا ذكر
حكماً أجمعته الأمة عليه كوجوب الصلاة ، أو تحريم الزنا ، أو انكار الصوم ، ويكفر اذا
أنكر حل حكم مجمع على إباحته ، مما علم من الدين بالضرورة من القرآن والسنة المتواترة ،
ويكفر بقوله : بجوار اكتساب نبوة . وتحصيلها بسبب الرياضة ، لأنه يستلزم جواز
وقوعها بعد النبى ، أو سب نبياً أجمعته لامة على نبوته - أو سب ملكاً من الملائكة مجمع
على ملكيته ، ويكفر ان عرض كلامه بسبب نبى ، أو ملك ، بأن قال عند ذكره أما أنا
فمست بزان أو بساهر ، أو ألحق نبى ، أو ملك نقصاً ، ولو ببذنه ، كخرج وشك ، أو
طعن في وفور علمه ، اذ كل نبى أعلم أهل زمانه ، وسيدهم ﷺ أعلم الخلق أجمعين ، أو طعن
في أخلاق نبى ، أو في دينه ، ويكفر اذا ذكر الملائكة بالأوصاف القبيحة ، أو طعن في وفور
زهد نبى من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

قال الأئمة : لابد في اثبات الردة من شهادة رجلين عدلين ، ولابد من اتحاد المشهود
به ، فاذا شهد بأنه كفر . قال القاضي لهما باى شيء ؟ فيقول الشاهد : يقول كذا ، أو
يفعل كذا .

وانتق الأئمة الاربعة على أن من ثبت ارتداده عن الاسلام - والنعياذ بالله - وجب
قتله ، وأهدر دمه ، وعلى أن قتل الردية واجب ، وهو الذى يضمن الكفر ويتظاهر
بالاسلام .

استنابة المرتد

في ذلك أقوال الأئمة فانظره أسفل (١) •

(١) الحنفية - قالوا : إذا ارتد المسلم عن الإسلام - والعياذ بالله تعالى - عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة أبدأها . كشفت عنه ، لأنه عساه اعترضه شبهة في الدين فتراح عنه لأن فيه وقع شر ما يحسن الأمرين ، وهما القتل ، والإسلام ، إلا أن عرض الإسلام عليه مستحب ، غير واجب ، لأن الدعوة قد بلغت ، وعرض الإسلام هو الدعوة إليه ، ودعوة من بلغت الدعوة غير واجبة • بل هي مستحبة - فإذا طلب الأهمال . يستحب أن يؤجله القاضي ، ثلاثة أيام ، ويحبس ثلاثة أيام فإن أسلم بعدها . والا قتل ، لقوله تعالى : « فاقتلوا المشركين » من غير قيد الأهمال ، وكذلك قوله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه) ولم يذكر التأجيل ولأن المرتد كفر حرى لا محالة ، فليس بمسلمين لأنه لم يطلب الأمان ، ولا ذمى لأنه لم تقبل منه الجزية ، فيجب قتله في الحال من غير استمهال ، ولا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوما ، فيستحب تأخير •

قالوا : ولا يهرق في وجوب قتل المرتدين كونه حرا ، أو عبدا ، لاطلاق الدلائل . الشافعية - قالوا : إذا ارتد المسلم - والعياذ بالله تعالى - فإنه يجب على إمامه أن يؤجله ثلاثة أيام ، ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك ، لأن ارتداد المسلم عن دينه يكون عن شبهة غالبا ، فلا بد من مدة يمكنه التأمل فيها ليتبين له الحق ، وقد رناها بثلاثة أيام ، طلب ذلك ، أو لم يطلب ، وقصة سيدنا موسى ﷺ مع العبد الصالح « أن سألته عن شيء مدها فلا تصاحبني » فأما كانت الثالثة قال له « قد بلغت من لدنى عذرا » •

وروى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا أتاه من أبى موسى الأشعري ، فقال له : « هل من حربة خير ؟ فقال : نعم ، رجل ارتد عن الإسلام فقتلهناه فقال له : هلا حبستموه في بيت ثلاثة أيام . وأطعمتموه في كل يوم رغيا ، لما يتوب ؟ ثم قال : اللهم انى لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض أخرجه الإمام مالك رحمه الله ، في كتابه - الموطأ - ففتبرى سيدنا عمر من غضبه بمقتضى وجوب الأهمال ثلاثة أيام بدل موت المرتد ، فإن تاب ونطق بالشهادتين أو كلمة التوحيد ، خلّى سبيله ، وإن لم يتب وجب قطعه بالسيف فوراً • ولا يؤخر كسائر الحدود السابقة ، لأن الردة أفحش الكسر وأغلظ حكما ، وهي محيطلة للعمل إن انتضلت باوت قال تعالى : « ومن يرتد منكم عن دينه فهو كغيره » الآية وإن عاد إلى الإسلام لم يجب عليه أن يعيد حجه الذى حجه قبل الردة •

خلافا للاحناف الذين قالوا : يجب عليه إذا تلب أن يعيد الحج الذى حجه ، لأن الردة

أبطلت أعماله •

حكم المرأة المرتدة

ان المرأة المرتدة حكمها حكم المرتد من الرجال ، فيجب أن تستتاب قبل قتلها ثلاثة أيام ، ويعرض عليها الاسلام ، لأن دمه اكل معترفا بالاسلام ، وربما عرض له ! شبهة من فاسق ، فيسقى في نزاله . وقد ثبت وجوب الاستتابة عن سيدنا عمر رضي الله عنه .

وروى الدارقطني عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، ان امرأة يقال لها أم « رومان » ارتدت ، فأمر الرسول ﷺ ان يعرض عليها الاسلام فان تابت تركت وبالا قتلت ، لأنها بالردة أصبحت مثل الحربية ، فيجوز قتلها حدا ، بل ان ذنبها أشنع من الحربيات ، حيث أنها سبق لها الاسلام ، ولقوله ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » وهي كلمة تم الرجل والنساء ، ولأن ردة الرجل مبيحة للقتل بالاجماع من أن الردة جنسية متخلطة ، فتناط بها عقوبة متغاظة ، وردة المرأة تشاركها فيها ، فتشاركها في موجبها ، وهو القتل (١) .

= المالكية قالوا : يجب على الامام أن يمهل المرتد ثلاثة أيام لبلياليها ، وابتداء الثلاثة ، من يوم ثبوت الردة عليه : لا من يوم الكفر ، ولا من يوم الرفع الى احكام ، ولا يلقى الثلاثة أيام ، أي في يوم الاثنين سبى بالفجر ، ويظم في أيام الحبس . ويسقى من ماله ، ولا يذوق على ولده وزوجه منه ، فان لم يكن له مال ، فينقذ عليه سن بيت المال ، سواء وعد التوبة ، أم لم يمد ، ولا يعاقب في السجن بغرب ، ولو حصر على عم المرجوع ، وإنما يستتاب المرتد وجوباً ذلك القدر ، صونا للدماء ، ودرءاً لحدود بالشبهات ، ويعرض عليه الاسلام عذراً مرات وتزال الشبهة التي تعرض له ، ويمهل للتفكير ، عسى أن يرجع ويتوب في هذه المدة ، فإما حكم القاضى بقتله قبل المدة ، مضر حكمه ، لأنه حكم بمخطف فيه ، فان تاب مدابله الثلاثة ترك وان أصر على الكفر قتل بغروب الثالث ، ولا يفصل ، ولا يمكن ، ولا بدفن في مقابر المسلمين ولا في مقابر الكفار ، لأنه ليس منهم حيث اسلامه ، وإنما ينقذ حتى يكون عبرة لغيره .

الحنابلة - قالوا : في احدى روايتهم انه يجب الاستتابة ثلاثة أيام ، مثل المالكية والشافعية . وفي رواية أخرى عنهم : أنه لا تجب الاستتابة ، بل يعرض عليه الاسلام فان قبل ترك ، والا يتمتم قتله حالا .

(١) الحنفية - قالوا : ان المرأة المرتدة لا يجب قتلها ، فان قتلها رجل لم يضمن شيئاً ، حرة كانت أو عبدة ، لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء ، ولأن الامم تأخير الاجزية الى دار الآخرة ، اذ تعجز عنها يخل بمعنى الابتلاء ، وإنما عدل عنه دفعاً لغير ناجز ، وهو الحراب ، ولا يتوجه ذلك من النساء لعدم صلاحية البنية ، بخلاف الرجال ، فصارت المرتدة كالاممية ، وكل جزء شرع في هذه الدار ما هو الا لمصلحة تصمود الهنا في هذه الدنيا ، كالغصن وحده ، كغذف ، والشرب ، والزنا ، والمسقة ، فشرعت لخلق =

ويؤخر قتل المرأة المرتدة إذا كانت مريضاً عند المالكية لتمسك رضاع طفلها ، أن لم يوجد مريض ، أو وجد ولم يقبلها الولد . ونؤخر ذات الزوج ، وكذلك المطلقة طلقه رجعية ، أما البائنة فإن ارتدت بعد حيض بعد طلاق فلا تؤخر ، والا أخرت حيضه . أن كانت من ذوات الحيض . ولو كانت عاشرها في كل خمس سنين مرة ، وإن كانت ممن لا تحيض لضعف وإيأس مشكوك فيه . يستبرأ ثلاثة أشهر أن كانت ممن يتوقع حملها ، وإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستبراء ، وإن لم يكن لها زوج لم تستبرأ .

= النفوس ، والأغراض والعقول ، والأشباب ، والأموال ، فكذا يجب في القتل بالردة أن يكون لدفع شر صده ، به ، لأجزاء على فعل الكفر ، ولأن جزاءه أعظم من ذلك عند الله تعالى ، فيختص بأن يأتي منه الحرب ، وهو الرجل ، ولهذا نهى النبي ﷺ عن قتال النساء ، وعله بأنها لم تكن تقاوت ، على ما صح من الحديث فيما تقدم .

وما قيل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مرتدة ، فقد قيل ، أنه عليه الصلاة والسلام لم يقتلها بمجرد الردة . بل لأنها كانت ساحرة ، شاعرة . تهجو رسول الله ﷺ وكان لها ثلاثون ابناً ، وهي تعرضهم على قتال رسول الله ﷺ ، فأمر بقتلها لهذه الأسباب ، ولكن يجب حبسها أبداً حتى تسلم أو تعوت . وتضرب كل يوم تسعة وثلاثين سوطاً . وهذا قتل منا ، لأن موالاتها تضرب تقضى اليه . وإنما يجب حبسها لأنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار بتجيز نفي إيمانها بالحبس ، كما في حقوق العبادة .

وفي الجامع الصغير تجوز المرأة على الإسلام حرة كانت أو أمة . والأمة بجيز مملوؤها ، لمانيه من الجمع بين الحقين - يعنى حق الله تعالى - وحق السيد . ولا تسرق الحرة المرتدة ما دامت في دار الإسلام ، وإنما تضرب كل يوم ، مبالغة في الحمل على اعتناق الإسلام حرة كانت أو أمة ، والأمة يجبرها منها ، ويرثها زوجها المسلم .

وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن أبي رزيق ، عن ابن عباس رضى الله عنهم : قال : « لا تقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام ، ولكن يعبسن ويدعين إلى الإسلام ويحبس عليهن » .

عن ابن عمر أن امرأة وجدت في بصرى مخاضى النبي مقتولة ، فأنكر رسول الله ﷺ « قتل النساء والصبيان » وفي بلاغات محمد : قال : بلغنا عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « إذا ارتدت المرأة عن الإسلام حبست ، ومثل هذا لا يقال عن اجتهاده » .

وروى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن تاب فاقبل منه ، وإن لم يترك فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن تابت فاقبل منها ، وإن أبى ما ستنتبها » الخ الحديث .

وأخرج الحارثي في صحيحه عن الإمام علي رضى الله تعالى عنه أنه قال : المرتدة تستتاب ولا تقتل .

أحكام المرتد

يزول ملك المرتد عن أمواله برده رواه الموقوفون : أني أن يتبين حاله ، فإن أسلم عادت أمواله على حالها الأول ، لأنه حرس مقهور تحت أيدينا حتى يقتل ، ولا قتل إلا بأعقاب . وهذا يوجب زوال ملكه وملكه . غير أنه مدعو إلى الإسلام بالاجبار عليه ، ويرجى عوده إليه ، فتوقفنا في أمره ، من أسلم قبل المعارض كان لم يكن وحق هذا الحكم ، وصار كأن لم يزل مسلماً ، ولم يعمل السبب : وإن مات أو قتل على رده . أو لحق بدار الحرب ، وحكم بلحقه ، واستقر كفره فيعمل السبب عمله ويزول ملكه ، والأحد . أع على أنه إن عاد وماله قائم كان هو أحق به ، ووجب أن يعمل بهما ، فيقول : بالردة يزول ، ثم بالعود يعود شرعاً .

وإن مات أو قتل على رده كان ما اكتسبه المرتد في إسلامه ، وما اكتسبه في حر دته يكون فيثاً ، لأنه مات كافراً ، والمسلم لا يرث الكافر إجماعاً ، ثم هو مال حربي لا أمان له ، لم يوجب عليه بفيل ولا كتاب ، فيكون فيثاً (١) .
والمرتد إذا مات أو قتل على رده ترثه امرأته المسلمة وهي في العدة ، لأنه يصير فاراً ، وإن كان صحيحاً وقت الردة ، لأنه سبب الموت .
ويستقر من هذه الأقوال أنه ينفذ من مال المرتد دين لزمه قبلها باتلاف أو غده .
لأننا إن قلنا ببقاء ملكه أو موقوف فوضح ، وإن قلنا بزواله فهي لا ترثه على الموت ، والدين يقدم على حق الورثة ، فكدا على حق الفري .

حكم الزنديق

أختلف العلماء في حكم الزنديق ، وهو الذي يسر الكفر ويظهر الإسلام ، فانظر .
أقوالهم أسفل الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : وإن مات أو قتل على رده انتقل ما اكتسبه في إسلامه إلى ورثته المسلمين ، وكان في حال رده فيثاً لجماعة المسلمين ، يوضع في بيت المساكين .
(٢) المالكية والحنابلة — قالوا : يجب قتل الزنديق بعد الإطلاع عليه بلا طلب توبة منه ، وهو الذي كان يسمى منافقاً في زمن النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ، ولا بد من قتله وإن تاب ، لكن إن تاب قتل حدا لا كفراً ، فيحكم له بالإسلام ويغسل ، ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ، ويترك أمره إلى الله عز وجل ، أما إذا جاء قبل الإطلاع على أمره فلا يقتل ، وله أحوال خمسة ، ثلاثة يكون ماله لورثته ، وهي ما إذا جاء تائباً ، أو تاب بعد الإطلاع عليه ، أو لم تثبت زندقته إلا بعد موته ، وماله يكون ماله فيها لبيت المال ، وهي ما إذا اطلعنا عليه قبل الموت ، واختلفا بغير توبة ،

= أو مات بغير توبة ، ومثله الذي سب نبي ، أجمعت الأمة على نبوته ، فإنه يقتل بدون استتابة . ولا تقبل توبته . ثم إن باب قتل حدا ، ولا يعذر السلب بجهل ، لأنه لا يعذر أحد في الكفر أصلا إذا اعتنق الاسلام . ولو كان اسلامه خوفا من القتل ، فإنه لا يجب قتله ، لأن الاسلام يجب ما قبله .

أما المسلم إذا ارتد بغير السب ، ثم زمن الردة ، ثم أسلم ثانية ، فلا يسقط عنه مثل السب ، لأنه حد من حدود الله تعالى ويجب عليه .

وأسقط الاسلام الثاني ما عليه من صلاة ، وصوم ، وزكاة ، إن كانت طيبة ، عملا يطلب منه فعلها بعد رجوعه إلى الاسلام ، إلا أن يسلم قبل خروج وقت الصلاة ، وذلك لقوله تعالى : « قل الذين كفروا أن ينتهوا يخسر لهم ما قد سلف » ويحيط ثواب عنه السابق برده ، لقوله تعالى : « أنن أشركت بحيثن عملك » ويجب عليه الوضوء ، لا الغسل الا بموجب له ، ويجب عليه إعادة المصليته وقته وهو العمر ، ويسقط عنه النذر وكفارة الايمان ، وكذلك العتق والظهار ، والطلاق ، كان قال أزوجته أن دخلت الدار فأنث طالق ثم دخل الدار بعد رده ، أو توبته ، أو بطل أحصانه ، أما الطلاق الذي صدر منه قبل الردة ، فإذا طلق ثلاثا ثم ارتد ، ثم رجس للإسلام ، فلا تحل له إلا بعد الزواج ، ما أم مرتداً مما ثم يرجع للإسلام .

الحنفية ، والشافعية — قالوا : الزدديق إذا تاب وأظهر الاسلام تقبل توبته ، ويستتاب ولا يقتل ، ويلحق بالكافر الأحمى إذا اعتنق الاسلام ، فإنه يقبل منه ، ويترك .

وفي قول الشافعية : أنه لا يصح اسلامه إن ارتد إلى كفر خفي . أو إلى كفر باطنية ، وهم المغائلون بأن القرن دافعا ، وأنه المراد منه دون الظاهر ، أو ارتد إلى دين يزعم أن محمداً مبعوث إلى العرب خاصة ، أو ارتد إلى دين يقول : إن رسالة محمد حق لكنه لم يظهر بعد ، أو إذا جحد غرضا ، أو تحريما ، فإنه لا يصح اسلامه . ويجب قتله حدا ، وكذلك الفلاسفة الذين يزعمون أن الله خلق شيئا ثم خلق منه شيئا آخر يدير العالم ، ويسمو الأول العقل ، والثاني النفس ، فإنه كفر ظاهري ، وكذلك الطبائفي «نفاست» بسببه الحياة والموت إلى الطبيعة . ومن كذب رسول الله ﷺ أو سبه . أو سب واحدا من الرسل الكرام الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم ، أو كذب رسول الله ﷺ في دعوته . فإنه يقتل حدا ، ولا يسقط عنه الحد بتوبة .

مال المرتد إذا لحق بدار الحرب

اختلف العلماء في مال المرتد إذا لحق بدار الحرب فانظر أقوالهم أسفل الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا لحق المرتد بدار الحرب ، وحكم القاضي بلحقه عن مدبره ، وأمهات أولاده ، وحلت الديون التي عليه ، ونقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته من المسلمين ، لأنه بالحق صار من أهل الحرب ، وهم أموات في حق أحكام الإسلام ، لانقطاع ولاية الأزام كما هي منقطعة عن الموتى ، فصار كالميت . إلا أنه لا يستلزم لحقه إلا بقضاء القاضي بذلك لاحتمال العود إليه ، فلا بد من القضاء ، وإذا تمز موت الحكمي ثبتت الأحكام المتعلقة به . وهي ما ذكرناها من عتق مدبريه وغير ذلك كما يحصل في حالة الموت الحقيقي . ثم يميز بكونه وارثاً عند لحاقه ، لأن اللصاق — السبب ، والقضاء لثبوته يقطع الاحتمال .

وتنفي الديون التي لزمته في حال الإسلام مما اكتسبه من المال في حاله ، الإسلام ، وما لزمه في حال رده من الدين يفتى مما اكتسبه في حال رده . وتنفي الديون التي لزمته في حال الإسلام ، وإن لم يف بذلك يقضى من كسب الردة ، لأن المستحق بالسبب مختلف ، وحصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب لأذى وجب به الدين ، فيقضى كل دين من المكسب المكتسب في تلك الحالة ، ليكون المهرم بالغنم . وقيل : بل يبدأ بالقضاء من كسب الردة ، لأن كسب الإسلام ملكه حتى يخلفه الوارث فيه ، ومن شرط هذه الخلافة الفراغ عن حق المورث ، فيقدم الدين عليه ، أما كسب الردة ، فليس بمملوك له لبطان أهلية الملك بالردة . فلا يقضى منه . إلا إذا تعذر قضاؤه من مصد آخر فحينئذ يقضى منه كل ما مات ولا وارث له يكون ماله لبيت المال ولو كان عليه دين يقضى منه ، كذلك هنا وجه ثالث — أن كسب الإسلام حق الورثة وكسب الردة خالص حقه ، فكان قضاء الدين منه أولى ، إلا إذا تعذر ، بأن لم يف به فحينئذ من كسب الإسلام تقديمه له .

الشافعية — قالوا : إن مال المرتد إذا لحق بدار الحرب موقوف . فتقضى منه الديون التي لزمته باتلاف أو غيره ، لأن أن لنا أن قلنا : بقاء ملكه . أو أنه موقوف فواضح ، وإن قلنا بزوال ملكه ، فائدة لا تريد على الموت ، والدين مقدم على حق الورثة ، فكذا على حق الفئ وإذا مات على الردة وعليه دين وفي — ثم إن بقي من ماله شيء به سداد ديونه صرف لبيت مال المسلمين .

قالوا : ويمير مجبوراً على المرتد بعدم التصرف بنفس الردة ، وقيل يجر عليه بحكم القاضي . ويكون الحجر عليه كحجر نفلس ، وقيل كحجر السفسه ، وقيل كحجر الرضى ، وينفق على المرتد زمن استتافته من ماله ، وتجعل حاجته للنفقة كحاجة الميت إلى التجيز بعد زوال الملك بالموت .

إذا بدل الكافر دينه

والكافر الذي بدل دينه إلى كثر آخر ، كمرأى انتقل لليهودية ، أو المجوسية فمنا لا نتعرض له . وقبل عذر من أسلم من الكفار ، ثم رجع للكفر ، وقال : معتذر ، حين أراد التخليق قتلته لعدم التوبة « أسلمت عني خفي من خوف على نفس ، أو مال » قال ظهر عذره بقرينة صدق وترك لأمه ، وأن ظهر كذبه ، فإنه يحكم فيه حكم المرتد . فإن تاب ترك ، وإن لم يتب قتل كافرا .

من سمر مسلما

يؤدب الساحر الذي سمر مسلما ، ولم يدخل بسمره ضررا عليه ، فإن أدخل ضررا على مسلم كان ناقضا للعهد ، يفعل الأمام القتل أو الاسترقاق ، ما لم يسلم ، فإن أدخل ضررا على أهل الكتاب أدب ما لم يقتل منهم أحدا ، والا قتل ، ويشدد بالضرب الشديد والسجن على من سب من ثم يجمع على ثبوته ، كالخضر ولقمان ، وأنسيده مريم بغير الزنا ، أو سب أحدا من ذريته عليه الصلاة والسلام فإنه يشدد عليه في التأديب بالضرب أن علم أنه من آلهم ، وإن لم يكن من آل بيت النبوة . والله

= والأصح في المذاهب أن المرتد يلزمه غرم اتلافه مال غيره في زمن الردة حتى أر ارتد جمع من الناس واستعصوا على الأمام ، وخرجوا على طاعته ، ولم يصن لهم ولا بقتال وجهاد ، لما أتلوه من المال في أثناء القتال - إذا أسلموا - فممنوه ، على لأظ . والأصح أنه يلزمه نفقة زوجات وقف نكاحهن ، وكذلك نفقة قريب ملزم بالإنفاق عليه لأنها حقوق متعلقة بالمرتد ، فيلزم بها ببقاء ملكيته .

وعلى القول بوقوف ملكه والحجر عليه ، فإن تصرفه الواقع منه في وقت رده أن يحتل الوقف كمنق ، وتدير ، ووصية ، يكون موقفا . فإن أسلم نفذ تصرفه ، وإن مات مرتدا لا ينفذ لأن الوقت لا يضره ، وأما إذا كان التصرف لا يقبل الوقف ، كالبيع والهبة ، والرهن ، والكتابة ، ونحوها ، مما لا يقبل الوقف ، فتكون تصرفاته فيها باطلة ، بناء على بطلان وقف المقود ، وفي القديم : هي موقوفة بناء على صحة وقف المقود ، فإن أسلم حكم بصحتها ، والا فلا .

وبناء على هذه الأقوال : فإنه يجب أن يجعل ماله عند رجل عدل يحفظه . وتجعل أمته عند امرأة ، أو عند رجل يحل له الخلوة بها من المصارم احتياطا لتعلق حق المسلمين به .

المالكية - قالوا : الهبة ، والوقف ، إذا حيزا قبل الردة ، فإنه ينفذ . عاد إلى الإسلام أو مات عليه ، وأما إذا تأخر الصبر حتى ارتد ، ومات على رده ، أو التحق بدار الكفر فلا ينفذ ، وينتظر ، هل يعود إلى الإسلام ، وهل يحكم بالبطان ، أو بعدمه ؟

صرحة ، أو احتمالا أنه من ذريته عليه السلام ، كدس عمارة خضراء ونحو ذلك • فسلما يبلغ في تقريره وتأديبه : لقوله عليه السلام « لمن الله الدخرفينا بغير نسب ، والخراج منا بغير سبب » وقال الامام مالك رضى الله عنه : من 'دعى الشرف كاذبا ضرب ضربا شديدا شهرا ويحبس مدة طويلة حتى تظهر لنا توبته ، لان ذلك استخفاف بحقه صلوات الله وسلامه عليه •

من سب صحابيا

ومن سب صحابيا من أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه يعزر ويحبس ، ولا يحد ، ومثل السب تغير بعضهم ، ولو كان من الخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم فانه لا يكرر ، ولكن يؤدب ، أما من كفر جميع الصحابة فانه يكرر بالاتفاق ، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة ، وكذب نبيه ورسوله ، وإذا شهد عليه عدل فقط ، أو جماعه من الناس غير مقبولين بأنه سب نبيهم مجمعا على نبوته ، فانه يعزر بالضرب • أو قال : لقيت من شدة المشقة في مرضى هذا ما لو قتلنا أبا بكر ما استوجبت ، أما لو قصد الاحتراس على الله فهو مرتد بدون خلاف •

تصرفات المرتد

تنقسم تصرفات المرتد الى أقسام :

- ١ - نافذ بالاتفاق : كالطلاق ، لأنه لا يفتقر الى حقيقة الملك وتامم الولاية : وإن كانت تقع بين الزوجين بمجرد الارتداد •
- ٢ - باطل بالاتفاق : كالنكاح ، والديعة ، لأن كل واحد منهما يعتد بالله • والمرتد لا ماله له ، لأنه ترك ما كان عليه ، ولا يقر على ما دخل فيه ، لوجوب قتله بالردة •
- ٣ - موقوف بالاتفاق : كالمفاوضة ، كمن فاوض المرتد مسلما ، توقف : فإن أسلم نفذت المفاوضات تعتمد المساواة بين الطرفين ، ولا مسلومة بين المسلم والمرتد ، ما لم يسلم •
- ٤ - مختلف في توقعه : وهو : البيعة ، والشراء ، والمق ، والهبة ، والرهن ، والإنصرف في أمواله في حالة رده ، فهذه التصرفات المذكورة تتوقف ، فإن أسلم صحت عقوده • وإن مات أو قتل ، أو لحق بدار الحرب يطلب • لأنه حربى متوهر تحت أيدينا ، كما قررناه في توقف الملك ، وتوقف التصرفات بناء على توقف الملك ، وصار كالحربى يدخل داركا بنهر أمان ، فيؤخذ ويغير ، ويتوقف تصرفاته لتوقف حاله ، فكذا المرتد ، ولأنه يستحق القتل لبلدان سبب العصمة ، فيوجب خلافه الأهلية • بخلاف الزانى المحصن ، وقتل العمد ، لأن الاستحقاق فيهما جزاء على الجنائية ، مع بقاء سبب العصمة ، وهو الاسلام ، فيبقى مالكا حقيقة ، وبخلاف المرأة المرتدة ، لأنها ليست حربية ، ولهذا لا تنكح بعد الردة - أما المرتد فقد زال ملكه عن أمواله برده ، كما ذكرنا •

فإذا عاد المرتد بعد التحكم بلحاظه بذار الحرب إلى دار الاسلام مسلما ، فما وجدته فريد ورثته من ماله بعينه أخذه ، لأن الوارث إنما يخلفه فيه لاستغناؤه عنه بالموت المحكم به . يدخل دار الحرب . وإذا عاد مسلما احتسب إليه ، فيقدم على الوارث ، بخلاف ما إذا أزاله الوارث عن ملكه ، بخلاف أمهات الأوده ، ومديريه ، لأن القضاء قد صح بدليس صحيح ، فلا ينقص ، ولو جاء مسلما قبل أن يقضى القاضي بذلك ، فكانه لم يزل مسلما ، فأمواله على حالها ، وما كان عليه من الدين فهو إلى أجله ، ويصح تصرفه .

ردّة الصبي والمجنون

في ذلك أقوال الأئمة ، انظره أسفل الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : إن ارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد تام ، فيجوز عليه أحكام المرتد ، فيبطل نكاحه ، ويهرم من الميراث ، ويوجب على الاسلام ، ولا يقتل ، وإن أدرك كافرا ، يجبس كالرأه واسلام الصبي المميز اسلامه ، لأن عليا رضى الله عنه أسلم في شبابه وهو ابن خمس سنين ، وصحح النبي ﷺ اسلامه . ولأنه أتى بحقيقة الاسلام ، وهي التمدد والاعتقاد معه ، والتصديق بالباطني يحكم به للاقرار الدال عليه . على ما عرف من تطبيق الأحكام المتطابقة بالباطن به ، ولأن الاقرار عن طوع : دليل على الاعتقاد ، ولأن النبي ﷺ عرض الاسلام على ابن صياد ، وهو غلام لم يبلغ الحلم .

وقالوا : إن الردة موجودة حقيقة ولا مرد للحقيقة كما قلنا في الاسلام ، فإن رد الردة يكون بالمعفو عنها ، وذلك قبيح ، إلا أنه يجبر على الاسلام لما فيه من النفع له ، ولا يقتل ، لأنه عقوبة ، والمعقوبات مرفوعة عن الصبيان مرحمة عليهم ، وهذا في الصبي الذي يعقل ، ومن لا يعقل من الصبيان لا يصح ارتداده ، فإنه لا يحل على تخيير العقيدة . وكذا لا يصح اسلامه ، لأنه غير مميز فلا يعتبر اسلامه ولا رده .

والجنون لا يصح ارتداده ، ولا يصح اسلامه ، لأنه غير مكلف ، وقد رفع القلم عنه بنص الحديث الشريف .

الشافعية - قالوا : إن ارتداد الصبي الذي يعقل ليس بارتداده ، واسلامه ، كذلك ليس باسلام لأنه تابع لأبويه في الاسلام ، فلا يجعل أصلا ، لأنه يلزمه أحكام تشويها المفردة فلا يؤهل لها . والردة مضره محضة فلا تعتبر ، لأنه غير مكلف وغير مختار ، وكذلك المجنون لا تصح رده ، لعدم تكليفه ، ولا اعتداد بقولهما ، واعتقادهما ، فلا ياتر عليهما حكم الردة ، وكذلك لا تصح ردة الكفرة ، إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان ، كما نص عليه القرآن الكريم ، فإن رضى بقلبه عن الكفر فهو مرتد فيقتل ، قال تعالى : « من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فظيهم فضب من الله ، ولهم عذاب عظيم » آية ١٠٦ من سورة النحل .

المسائل التي لا يقتل فيها المرتد

لا يقتل المرتد في أربع مسائل :

الأولى : الصبي الذي كان إسلامه تبعا لأبويه ، إذا بلغ مرتدا ، فلا يقتل وإنما يجبر على الإسلام بانحرب وتكفيس ، لا بالقتل .

الثانية : إذا أسلم الصبي في صغره ، ثم بلغ مرتدا ، فإنه لا يقتل . لقيام الشبهة بسبب اختلاف العلماء في صحة إسلامه في الصغر (٢) وإذا قتلته إنسان قبل أن يسلم لا يلزمه شيء هذه الأحوال ولو مات له قريب مسلم بعد رده فلا يرث منه .

الثالثة : إذا ارتد في صغره ، فإنه لا يقبل ارتداده ولا يعتد به ، ولكن يحبس ويضرب حتى يتوب ، لأن الإسلام نفع نه فيجبر عليه ، ويشد عليه في الضرب حتى يرجع ويتوب وتضمن توبته .

الرابعة : المكره على الإسلام إذا ارتد لا يقتل ، لأن الحكم بإسلامه من حيث انظاره ، لأن تيمم النسيب على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد بقلبه ، فيصير شبهة في إسقاط القتل لعدم التكليف « وما استكروها عليه » فقدرم عنه المؤاخذه .

على أنه إذا ارتد الأبوان وارتد الصبي تبعا لهما ثم بدار الحصب ، وحتم بلحوقهما فإن الصبي يصح ارتداده من غير خلاف ، ويحكم بكفره ، وإذا أسلم الصبي . فإنه يقبل ، ويعتبر إسلامه في نظر الشرع بالاتفاق ، فلا يرث أبويه الكافرين ويرث إخوانه المسلمين الذين ماتوا بعد إسلامه ، ولا يصح نكاح المشرقة له ، ويحل له زواج المرأة المسلمة ، وتبطل مالية الفهر والخزير بالنسبة له ، وإذا ارتد الرجل وامرأته ولحقا بدار الحرب فصعلت المرأة بدار الحصب وولدها ولدا ، وولد ولدهما ولدا ، فظهر عليهم جميعا ، فالوالدان في ، لأن المرتدة تسترق فيقتبها ولدها ، ويجبر الولد الأول على الإسلام ، ولا يجبر ولد الولد ، لأنه لا يتبع جده ، بل أبيه . لقوله يُؤْتَى « كل موأود يولد على الفطرة فأبوه يهودانه أو ينصرانه الحديث »

أما المجنون فإذا ارتد ولم يستتب فجن لم يقتل في جنونه ، لأنه قد يعقل ويعود على الإسلام ، فإن قتل مجنونا لم يجب على قاتله شيء ، ولكن يجرى ، بخلاف ما لو ثبت بنيته أو أقر بقذف أو قتل من جن ، فإنه يستوفى منه في ضوئه .

(١) الشافعية ، والمالكية - قالوا : إن الصبي يعتبر مرتد ، ولو كان تابعا لأبويه ، منه يستتاب فإن تاب من رده ورجع إلى الإسلام قبل منه ويترك . والا فيجب قتله مثل المرتد .

(٢) المالكية ، والحنابلة - قالوا : إذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتدا ، فإنه يقتل مرتدا وتطبق عليه أحكام المرتد .

ردة السكران وأسلامه

أن السكران الذي لا يعقل شيئاً وقتئذ الإدراك والتمييز مثله كالجنون ، فلا تصح ردة (١) ، ولا إسلامه ، لأن المجنون لا يصح ردة بالاجماع ، لأن الردة تبني على تبدل الاعتقاد ، وتعلم أن السكران غير معتقد لما قال ، ووقع طلاقه ، لأنه لا ينتظر إلى القصد ، ولذا أُلزم طلاق الناس .

كيفية قبول الشهادة بالردة

تقبل الشهادة بالردة من عدلين ، يشهدان على مسلم بالردة (٢) ، ويسألها القاضي عن سبب ردة ، فربما قال شيئاً ليس بكفر ، وهو فينظرهما ككفر ، ولأن نكراه توبه ورجوع إلى الإسلام .

كيفية توبة المرتد

إذا تاب المرتد فإنه يتبرأ عن الأديان كلها سوى دين الإسلام ، وهو أن يقول : « تبت ورجعت إلى دين الإسلام ، وأنا بريء من كل دين سوى الإسلام » — والآخر بالسمع والنشور مستحب — وإنما يقول ذلك لأنه لا دين له ، ولو تبرأ عما انتقل إليه كعاد .
لحصول المقصود .

(١) الحنفية — قالوا : إذا سب سكره بسبب محظور ، وبأشهره مفتنوا من إكراه ، فإنه تصح ردة ولا يعلى عنه .

الشافعية — قالوا : تصح ردة السكران المعتدى بسكره كطلاقه وسائر تصرفاته .
وتصح استنابته حال سكره كما صح ردة . لكن يندب تأخيرها إلى الإقامة .
أما السكران غير المعتدى بسكره ، كأن أكره على شربها ، فلا يحكم عليه بإرصاد ، كما في طلاقه وغيره .

(٢) الشافعية — قالوا : تقبل الشهادة بالردة على وجه الإطلاق . ويتقضى بها من غير تفصيل ، لأن الردة لخطرها لا يقوم الشاهد بها إلا عن بصيرة ، ثم يقول له القاضي : تلفظ بالشهادتين ولا حاجة إلى السؤال عن السبب ، فإن امتنع كان امتناعه قربة لا يحدج منها إلى ذكر سبب الردة .

وقيل : يجب التفصيل ، واستعمار شهاد بها لاختلاف المذاهب في التكفير ، والحكم بالردة عظيم ، فيجب أن يحتاط له ، لأنه قد يتوهم ما يمين بكفر كرا ، فيسأل القاضي : المملكية — قالوا لا تقبل توبة المرتد . فلا تقبل الشهادة إلا مفصلة .

كيفية اسلام الكافر

إذا أسلم الكافر فإنه يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، ويقر بما جاء به من عند الله ، ويبتزأ من الدين الذي انتحلته ، وإن شهد أن لا إله إلا الله . وإن محمدا رسول الله ، وقال : أسلم أدخل في هذا الدين قط ، وأنا بريء من الدين الذي أرتد إليه ، فهي نوبة ، وإسلام النصراني أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ويتبرأ من النصرانية واليهودية ذلك يتبرأ من اليهودية ، وكذا من كل ملة ، وما مجرد الشهادتين ، فلا يكون مسلما ، لأنهم يقولون بذلك ، غير أنهم يدعون خصوص الرسالة إلى العرب ، هذاهين بين أظهرنا منهم ، أما من كان في دار الحرب لو حمل عليه مسلم فقال - محمد - رسول الله ﷺ ، فهو مسلم ، أو قال - دخلت في دين الإسلام ، أو دخلت في دين محمد ﷺ - فهو دليل إسلامه فكيف إذا أتى بالشهادتين . لأنه في ذلك الوقت ثم يصدق شيعيا ، فيحكم بإسلامه بمجرد ذلك ، ويرفع عنه القتل ، ولو ارتد بعد ذلك فقتله ، ولو ارتد بعد إسلامه ثانيا قبلت توبته (١) ، وكذا ثلثا ، ورابعا ، وفي كل مرة يطلب من الأمام التأجيل أجله ، فإن عاد إلى الكفر رابعا ثم طلب التأجيل فإنه لا يؤجله ، فإن أسلم والا قتل .

وقال الكرخي في مختصره ، فان تاب بعد الرابعة ضربه ضربا وجيما ، ولا يبلغ به احد ثم يجسه ولا يخرج من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ، ويرى من حاله حال انسان قد اخلص ، فان فعل ذلك خلى سبيله ، فان عاد به مثل ذلك كابد ما دام يرجع الى الاسلام ، لاطلاق قوله تعالى : « **فَان تَابُواْ وَاتَّقُواْ اللّهَ الصّلاةَ وَآتُواْ الزّكاةَ فَاَوْفُواْ بِعَهْدِكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ذَلِكُمْ كَيْدٌ مِّنْكُمْ فَاصْبِرُواْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** » آية من سورة التوبة ، وروى عن ابن عمر وعلى رضي الله عنهما : لا تقبل توبة من كرر ردة ، كالزندق ، فيجب قتله .

مَتَى تَصْبِيحُ الْبَلَدِ دَارَ الْحَرْبِ

ان ظهرت أحكام الكفر في بلد تصمد بحداد حرب ، وذلك عند الملكية والشامية والحنابلة ، وزاد الحنفية شرطين ، فانظر قولهم أسفل الخط (٢) .

(١) الملكية ، والحنابلة - تناولوا : لانقبيل توبة الكافر المودع الذي تكررت ردةته بل يجب قتله لقوله تعالى : « أن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم أزدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا » آية ١٣٧ من سورة النساء ، ولو قتله شفع قبل عودته الى الاسلام فلا شيء عليه من الذبحة والقسماس .

(٢) الحنفية - قالوا : لو اراد اهل بلد ثم تصر دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة شروط :

• الاول : ظهور أحكام الكفر •

وأول من حارب المرتدين أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، لأنهم منعوا دفع الزكاة ، وقالوا : لا ندفع الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم ، وهو النبي ﷺ ، فأصبحوا دار حرب .

ذرائر المرتدين

إذا ارتد أهل بلد لا يجوز أن تنعم ذرائعهم التي حدثت منهم بمسد الردة ، ولا يسترقون (١) ، بل يجبرون على الإسلام إلى أن يبلغوا : فإن لم يسلموا حبسوا ، وتعمهم الحاكم بالضرب جذبا إلى الإسلام ، وأساخرارهم فيسترقون .

أعمال الردة الصالحة قبل أن يرتد

إن الردة محبطة لثواب جميع الأعمال الصالحة التي عملها قبل أن يرتد عن الإسلام . فإذا تاب وعاد إلى الإسلام : أن عاد في وقت صلاة صلاها وجب عليه أدائها ثانيا ، وكذلك يجب عليه الحج ثانيا ، إن كان سبق له حج . ولا يلزم من سقوط ثواب العمل سقوط العمل (٢) بدليل أن الصلاة في الدار المنصوبة صحيحة مستقلة للقضاء مع كونها لا ثواب فيها عند العلماء .

== الثاني : أن لا يبقى فيها مسلم ولا فني بالامان الاصلى .

والثالث أن تكون متاخمة لدار الحرب .

(١) الحنابلة — قالوا : تسترق ذرائعهم ، وذرائر ذرائعهم ، لأن الخزية تنع نكباء في

الكفر .

(٢) الشافعية — قالوا الردة محبطة للعمل إن اتصلت بالموت ، قال تعالى : « ومن يرتد منكم من دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة » الآية . وقال تعالى : « ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك فلتكسون من الخاسرين » وقال تعالى : « ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله » وغيرها من الآيات الدالة على احباط الاعمال ، وضياح ثوابها .

القسم الخامس

كتاب التعزير

تعريف التعزير

التعزير هو التأديب بما يراه الحاكم راجعا لمن يفعل فعلا محرما عن العودة أو هذا الفعل ، فكل من أتى فعلا محرما لا حد فيه ، ولا قصاص ، ولا كفارة ، فإن على الحاكم أن يعزره بما يراه زاجرا ، عن العودة من ضرب ، أو سجن ، أو توبيخ .
والتعزير مصدر عز من العز وهو النرد والمنع ، ومنه قوله تعالى « ونعزوه » أي تدفعوا العدو عنه وتمنعوه ، وفي الشريعة تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة ، وهم مخالف للحدود من ثلاثة أوجه .

الأولى : أنه يختلف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات أخف من تعزير عامة الناس ، مع أنهم يستون في الحدود مع الناس ، لا فرق بين عربى وقرشى ، فباللذات أمام الحدود سواء .

الثانى : أنه تجوز فيه الشفاعة والعفو ، وأو بعد وصوله الى الحاكم ، بخلاف الحدود فإنه لا تجوز فيها الشفاعة . إذا ما وصل الأمر الى الحاكم .
الثالث : أن التالف بالتعزير غير مضمون مثل الحدود ، لأنه مأمور به (١) .

وظاهر عبارة ابن القيم في كتابه « أعلام الموقعين » تنفيد أن للحاكم أن يعز بما يشاء من سجن ، أو ضرب ، كما هو رأى المالكية ، فكل عقوبة تناسب حال البيئة وتخيف المجرمين يجب أن تتخذ .

قدر التعزير بالضرب

وقد اشترط بعض الإثمة أن لا يزيد التعزير بالضرب على ثلاثين سوطا : وبغال بعضهم ، وهم المالكية : أن للامام أن يضربه بما يراه زاجرا ، ولو زاد عن مائة ، بشرط أن لا يقضى ضربه الى الموت . وبعضهم ، وهم الحنابلة - قالوا : انه لا يزيد فى الضرب عن عشرة أسواط . ولكن ابن القيم الحنبلى لم يوافق على هذا ، فقد ذكر فى « أعلام الموقعين » أن التعزير بالضرب قد وصل الى مائة سوط عند الحنابلة ، كما اذا وطئ شخص جارية امرأته بأذننها - فإنه يعز بضرب مائة . وقيل : أن عمر بن الخطاب زاد فى حد

(١) الشافعية - قالوا : أن التالف بالتعزير مضمون بخلاف الحدود ، فإنها غير مضمونة .

قال العلماء : والتأديب للإدلاء ، أو الزوجة يسمى عندهم تعزيرا ، لدفعه ورده عن فعل القبائح ، ويكون التعزير بالتول ، والتأنيب ، ويكون بالضرب ، والحبس ، ويكون بالفراغة المالية : حسب ما يقتضيه حال الفاعل ، وما يراه الحاكم من المصلحة العانى .

شرب الخمر أربعين فأوصله إلى ثلثين ، ولا يحتمل أن تكون هذه الزيادة من أصل الحد الذي ورد عن رسول الله ﷺ ، وهو أربعون .

على أنك قد عرفت أن بعض العلماء يقول : أن عقوبة الشراب كلها من باب التمييز . لا من باب الحد .

على أن الحنفية الذين قالوا : إنه لا يجوز للملزم أن يزيد في التمييز بالضرب على ثلاثين سوفاً ، قالوا : أن الملزم أن يعزب بالقتل ، فإن عقوبة اللواط عندهم من باب التمييز ، ومع ذلك فإنهم يقولون : إذا تكررت هذه الفاحشة من شخص فإنه يعزب بالأعدام . إذ لا ينبغي أن يوجد بين النوع الاستثنائي من تغلب طبيعته إلى هذا الحد ، ولا يخفى ما في هذا من سلطة واسعة يتصرف فيها الملزم بما يرى فيه المصلحة .

كيف يصل التمييز إلى الأعدام

فإن قلت : كيف يصل التمييز إلى هذا القدر من العقوبة ، مع أن النبي ﷺ قال : « لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » ؟ فإن ظاهر هذا الحديث يدل على أن عقوبة غير الحد لا يجوز أن تزيد على عشرة أسواط ، كما يقول الحنابلة . وقد أجاب ابن القيم نفسه عن هذا : بأن الحدود التي تطلق على العقوبات . تنال أيضاً على نفس الجنائية والمعصية كما ذكرناه في بحثنا السابقة .

والمراد بها في الحديث ، المعصية ، لا العقوبة ، فمعنى الحديث : لا يجوز العقوبة بالضرب زيادة على عشرة أسواط في الجنائيات التي حرّمها الله تعالى ، فإن الملزم أن يضرب عليها ما يشاء ، ومن هذه الجنائيات أن يفتلي بامرأة محرمة ، أو يشهد زوراً ، أو يشتم شخصاً ، أو يخدمه ، أو يحتمل عليه ، أو يقاتل ، أو يضر ماله فيما يؤذي الناس . أو يسمى باللعينة بين الناس . أو يطفئ النيران والميزان ، أو يصرف وقته في الملاهي أو غير ذلك مما لا يمكن حصرها هنا ، فكل جنائية لم يضع لها الشارع حداً ، ولا كفارة ، فإن الملزم أن يعاقب عليها بالسجن ، أو التعزيب ، بحسب ما يراه زاجراً للمجرم .

أما غير الجنائيات من المخالفات ، كمخالفة الابن لأبيه ، ونحو ذلك مما يقع من الصبيان فإنه يصح التأديب عليها بالضرب ، بشرط أن لا يزيد عن عشرة أسواط . فهذا هو معنى الحديث ، وهو حسن .

وبالجملة فإن التمييز باب واسع يمكن للملزم أن يقضي به على كل الجرائم التي لم يضع الشارع لها حداً أو كفارة ، على أن يضع العقوبة المناسبة لكل بيئة ، ولكل جريمة من سجن ، أو ضرب ، أو نفي ، أو توبيخ ، أو غير ذلك .

عقوبات الجرائم الخفيفة والمسالمة

وأجاز بعض الحنفية التعزير بالمال ، على أنه إذا تاب يزد له ، فإذا استثنينا من العقوبات حد السرقة ، وحد theft ، واستثنينا القصاص ، وبعض الأثام التي يحمل الشارع لها ككارة الكلف بأقسامه : وإتيان الزوجة وهي حائض — فإن عقوبات الجنائز الخفيفة ، والمالية وسائر المعاصي منوطة بتقدير الحاكم ، واجتهاده ، فعليه أن يفسح جميع العقوبات التي تقضى على الرذائل ، وترجر المجرمين .

الحكمة في ترك تقدير العقوبات للحاكم

وفي هذا من دقة التشريع الإسلامي وجماله ما يدل على أنه من لدن عليم خبير ، فإن مما لا ريب فيه أن أحوال الناس تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، فالمعقوبة التي تناسب جماعة لهم حالة خاصة ، لا تناسب جماعة أخرى تختلف في عاداتها وأطوارها . فلا يمكن وضع عقوبة منضبطة يمكن تطبيقها على سائر الناس ، فالله العظيم أهوال عاده : الخبير بما تقتضيه طبائعهم ناطقاً بتقدير العقوبات بأولى أمر ، ثم كلفهم السور على مصالح رعاياهم ، والاستمسك بكل الوسائل المفضية إلى تربيته تربية سالحة ، والقيام بتأديب المجرمين ، بالعقوبات المناسبة ، كي يعيش الناس في أمن ، ودعة وراحة ، وأطمئنان .

عقوبة التعزير حكم شرعي

وهنا سؤال ظاهر — وهو أن عقوبة التعزير لم ينص عليها في الشريعة الإسلامية ، بخصوصها . فهل عمل الحاكم في هذا الباب يقال له : حكم شرعي ، أو وضعي ؟ وهذا هو السؤال الأخير ، فإليك الجواب .

والجواب : أنه لا يخرج حكم من الأحكام من نصوص الشريعة الإسلامية . ما دامت السموات والأرض ، وليس معنى هذا أن كل حادثة منصوص عليها بخصوصها ، فإن هذا مما لا معنى ، لأن الحوادث تتجدد بتجدد الزمان والمكان ، ولكن الغرض أن كل حادثة من الحوادث المتجددة لابد أن تدخل تحت قاعدة كلية من قواعد الشريعة الإسلامية . فالتعزير قد ثبت عن رسول الله ﷺ ، ويكفي في ذلك الحديث الذي ذكرناه آنفاً ، وهو : « لا يضرب فوق عشرة أسواط : لا في حد من حدود الله » متفق عليه ، فأنه نص على أن للحاكم أن يعزr بالضرب في الأمور التأديبية . وفي الأمور الجنائية بحسب ما يراه زاجراً ، إلا أنه لا يزيد في غير الجنائيات على عشرة أسواط ، كما بينا ، عزr كبار أصحابه ﷺ — من بعده بالضرب والسجن ، والقتل ، ثبت أن عمر رضي الله عنه جمع بين عقوبات المصائب ورضوان الله عليهم — واستشارهم في عقوبة اللواط ، فافتوا بإعدامه حرماً ، وهذا من أشد ما يتصور في باب التعزير ، وثبت أن طاعة الله واجباً على كل مسلم مع

مرأة يستمتع بها بغير جماع ، فجاءه مائه سوط .

ولا خلاف أن للامام أن يسجن الجاني ما يراه زاجرا له ، ولا معنى لهذا كله الا أن لامام المسلمين ، أو من ينوب عنه ، الحر في التعزير بحسب ما يراه زاجرا للمجرمين ، بل يجب عليه أن يضع العقوبات المناسبة التي يدرت عليها تأديب رعيته ، وامر للاح حالهم ، لأن كل راع مسئول عن رعيته . ينص حديث رسول الله ﷺ ، فكل عقوبة من العقوبات التي يراها الحاكم زاجرا - مرة ما توصف به الاحكام الشرعية بلا نزاع .

وبعد - فإن الذي يطلع على الشريعة الاسلامية ، ويمعن النظر فيها ، ويوقف عنر حكمها واسرارها ، ويتأمل في نظمها وقواعدها . لا يسمعه الا ان ينحني أمام عظمتها . ويحترم بانها من لدن حكيم عليم ، فقط جاءت بتكاملات في مصلحة الجوع وسماحتهم ، وبنت كل أحكامها بما فيه مصلحة النوع الانساني . ودفع الفاسد عنهم في كل شأن من شؤونهم : فلم تترك مصلحة حقيقية من مصالح الامم والشعوب الا حثت عليها وأمرت بها ، ولو تترك مفسدة من المفسد الخلقية أو المادية الا نهت عنها ، وحذرت الناس من شرها .

نظام الاسرة في الاسلام

لقد وضعت الشريعة نظام الاسرة التي هي اساس بناء العمران على قواعد ثابتة ، لا يمتريها ومن مدى الدهور والاعوام ، عدا جعلت لكل فرد من أفرادها حقا يناسبه ويليق به : من تعليم ، وثقافة ، وميراث ، ووصية ، وغير ذلك .

فأمرت الابناء أن يطيعوا آباءهم في غير معصية أو اثم ، وأمرت الآباء أن يربوا أبناءهم تربية حسنة ، كما قال رسول الله ﷺ « الزموا أبناءكم وعلوهم الادب » . ثم جاءت لكل من الآباء والابناء حقوقا في الميراث تناسب حالهم ، وكذا جاءت للزواج حقوقا تناسب كل واحد من الزوجين بحسب المرف والمادة . قال تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » آية ٢٣٨ من سورة البقرة .

وجعلت للأخوة والاخوات حقوقا على بعضهم بعضا ، وحثت بعد ذلك على صلة الارحام وبرهم ، وجعلت لهم حقوقا تليق بهم ، ثم من بعدهم الجيران ثم أهل البلدة ، ثم بينت حقوق والحكم والمحكوم غير بيان . وقد ذكرنا سابقا ، أنها قضت ألوطر من قوانين الممارات والاخلاق .

جميع القوانين لها أصل في الشريعة الاسلامية

وبالجملة ، فالشريعة الاسلامية لم تترك شيئا الا وضعت له قانونا ، أساسه المصلحة المبادئية والادبية ، وقوامها الفضائل الانسانية ، حتى الممارات فقد علمت الناس كيف يكونون ويشربون وكيف يعملون بعضهم بعضا في الحديث والمجلس والزيارة والصحية . وكل ما يتعلق بشؤون الفرد وهذه ، أو مع غيره اقربا كان أو بعيدا ، ولم تترك قضية من قضاياها في وجه الاجل الذي يتجدد بتجدد الزمان ، والمكان .

ومن هذا نعلم أن كل شيء يحدث لابد أن يرجع إلى أصل عام في الشريعة الإسلامية ، وقد أهتم الله رسوله ﷺ أن يأتي قواعد عامة جامعة يمكن ادخال كل جزئية من جزئيات الحوادث تحتها .

وقد ذكر ابن القيم في كتابه « اعلام الموقعين » كثيرا منها يضيق المقام عن ذكر جميعها ، ومنه قوله ﷺ « كل مسكر حرام » - « وكل عمل ليس عليه امرنا فهو رد » « وكل قرض جر نفعا فهو ربا » وقوله « وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وقوله « كل ما لم يسلّم على المسلم حرام : دمه ، ماله ، وعرضه » وقوله ﷺ « كل أحد أحق به لاله من ولده ووالده والناس أجمعين » وقوله « كل معروف صدقة » الخ .

فهذه ، وأمثالها كليات تدخل تحتها كل جزئية تتجدد من نوعها ، فإذا فرض وجودت جزئية ولم يتيسر لعالم أن يرجعها إلى أصل من أمثال هذه الاصول ، فانه يمكنه أن يرجعها إلى قوله ﷺ « لا ضرر » ولا ضرار » والضرر هو الضرر ، ومعناه ، أنه ينبغي لكل مسلم أن يرفع ضرره عن غيره .

ويجب على كل رئيس قادر ، سواء كان حاكم ، أو غيره أن يرفع الضرر عن مومنيه . فلا يؤذيهم هو ، ولا يسمح لأحد أن يؤذيهم .

وما لا شك فيه ، أن ترك النفس بدون قانون يرفع عنهم الأذى والضرر ، يخالف هذا الحديث : فكل صالح فيه منفعة ورفع ضرر يقره الشرع ويؤتاه .

حكم التعزير في الشريعة ومشروعيته

والتعزير حكمه في الشريعة الوجوب (١) ، أن غلب على ظن الحاكم أن الجاني لا يصلحه إلا الضرب ، وأن غلب على ظنه إصلاحه بغيره لم يجب : تعظيما لضرة الله تعالى أن يعصى الجبد ربه فيها وهو ينظر إليه سبحانه ، فكان لضرب المؤمن له واجبا لابتتيه لنفع فعله في المستقبل ، ويصير يذكر الألف الذي حصله في الماضي فيستغف ربه منه . والتعزير مشروع سواء أكان الذنب حلاله تعالى أم الأدمى ، سواء أكان من مقدمات ما فيه حد كمباشرة أجنبية في غير الفرج وسرقة ما لا قطع فيه . والسبب بما لا فذف فيه ، أو غير ذلك ، كجناية التزوير في الأوراق الرسمية ، واختلاس الاموال وشهادة الزور .

إذا ضرب الأب ولده تديبا فمات

إن الأب إذا ضرب ولده تديبا ، أو المعلم إذا ضرب الصبي للتعليم ، فمات الوالد ، أو العصى من أثر الضرب ، فلا ضمان عليهما ، لأن الأب والمعلم لا يضربان إلا للإصلاح

(١) الشافعية - قالوا : لا يجب التعزير على الحاكم ، لأنه لا يحصل به كبير زجر ، و لاردع عن المعاصي المستقبلة ، أن كانت معلقة على حصول الألف الواقع لذلك الجحد .

والتأديب . وذلك هو رأى الملكية والحاملة ، وخالف الحنفية والشافعية (١)

أحد الأقصى للتعزير

لا يجوز أن يبلغ بالتعزير أعلى الحدود ، لأن الامام ونائبه انما يحكمان على وفاء الشريعة الغراء ، وليس لها أن يزيدا على ما قدرته الشريعة ذرة واحدة (٢) .

اختلاف التعزير باختلاف أسبابه

لا يختلف التعزير باختلاف أسبابه ، فإن يزداد في التعزير حتى يبلغ أدنى الحدود ولو في الجملة وذلك عند الشافعية والحنفية ، وخالف الملكية والحنابلة (٣) ، وأدناها عند الحنفية تسعة وثلاثون ، وعند الشافعية والحنابلة ، عشرون ، فيكون أكثر التعزير عند الحنفية تسعة وثلاثون ، وعند الشافعية والحنابلة تسعة عشر .

إذا ضرب الحاكم شخصاً للتعزير فمات

ان الامام اذا ضرب رجلاً للتعزير فمات بسبب الضرب فلا يجب عليه الضمان (٤) ، لأن منصب الامام يجعل عن أن يعزر أحداً بغير المصلحة ، بخلاف غير الامام ، فانه قد يعزر غيره وعقده شائبة تشف منه لمداوة سابقة مثلاً .

(١) الحنفية والشافعية — قالوا : ان الأب اذا ضرب ابنه فمات يجب عليه الدية في ماله ولا يرث منها ، وكذلك المعلم لحفظ القرآن أو الكتابة ، أو الصنعة اذا ضرب الصبي لاجل التعليم فمات من الضرب وجب عليه الضمان ، وذلك حتى يتحفظ الأب في ضربه نولده ، فانه ربما قامت نفسه من ولده فضره لا نفع له كالأجنبي ، فوجب الضمان احتياطاً .
(٢) الملكية — قالوا : ان التعزير راجع إلى رأى الامام ، فان رأى أن يزيد على الحدود فعل لاجل المصلحة ، لأن الشارع أمن الامام الاعظم على أمته من بعده ، وأمر الامة بالسمع والطاعة في كل مالا معصية فيه له عز وجل ، بل ضرب بعض المعتاة والفسقة الحد القدر ربما لا يردعه ، فجاز للامام الزيادة بالاجتهاد ، مصلحة لذلك المعز .
(٣) الملكية — قالوا : يجوز للامام الاعظم أن يضرب في التعزير أى عدد أدى اليه اجتهاده ، ولو زاد عن الحد .

الحنابلة — قالوا : ان التعزير يختلف باختلاف أسبابه ، فان كان بالوطء في الفرج تشبيه كوطء الشريك ، أو بالوطء فيما دون الفرج ، فانه يزداد على أدنى الحدود ، ولا يبلغ فيه أعلاها ، فيضرب مائة الا سبواً وان كان بغير الفرج كتابة فانه لا يبلغ فيه أدنى الحد .

(٤) الشافعية — قالوا : ان الامام لو عزر رجلاً فمات بسببه وجب عليه الضمان ، لأن الشرع لا محاباة فيه لاحد عن أحد من الناس ، فالامام الاعظم كالحاكم الناس في تطبيق أحكام للشريعة عليه .

هل يجوز التعزير لغض المالك

لقد أجاز الاسلام التعزير بكل أنواعه للمالك فقط ، وليس له أن يفوضه الى مستمته ولا الى غيره ، ولم يجز الشرع التعزير لغير الامام الا لثلاثة فقط :

الاول : الاب : فإنه يجوز له أن يعز ولده الصغير للتعليم ولتقريبه ، والتأديب ، والزجر عن ارتكاب الأمور المشينة ، وعن فعل شيء الاخلاق ، والظاهر أن الام تلحق بالاب فيما اذا كان في زمن لصيا في كماله للصبي أو البنت ، فيجوز لها التعزير ، وكذلك يجوز للام بالصلاة والضرب عليها ، ولا يجوز للاب تعزير الابن البالغ ، وإن كان فعل شيئاً سلبياً ، لأنه لا ينفع في الضرب بعد التكبر .

الثاني - السيد : فقد أباح له الشرع أن يئبه رقيقه في حق نفسه ، وفي حق الله : ساء وفي تأديبه .

الثالث - الزوج : فقد أجاز اشرع له تعزير زوجته في أمر النشور ، فالغرض عن أمره وفي عدم طاعته : كما صرح به القرآن الكريم ، فقال تعالى : « **وَالضَّالِّينَ** نَسُوهُمْ فَعَطَّوْهُنَّ وَأَهْرَوْهُنَّ **فِي الْمَضَاجِعِ** ، وَاصْرَبْنَ » آية ٣٤ من سورة النساء - وهل له ضربها على ترك الصلاة وعمل الصالحات - الظاهر أن له ذلك لم يكف الزجر والتأديب ، لأنه من باب انكار المنكر . ونزوح من جملة من يكلف بنهي زوجته عن فعل القسم .

كيفية إقامة حد التعزير

يضرب الجاني في حد التعزير قائماً (١) : لأنه أبلغ في الزجر ، وألم للجاني ، ولا يجرى من ثيابه في حد الغذف خاصة . ويهر فيما عناه (٢) .

كيفية الضرب في حد التعزير

يجب أن يفرق الضرب على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس ، وذلك عند الحنفية والحنابلة ، وخالف الشافعية والمالكية (٣) .

(١) المالكية والحنابلة - قالوا : إن الجاني في حد التعزير يضرب قاعداً ، لأن المراد بالضرب الزجر والالم ، وهو حاصل بضربه .

(٢) المالكية - قالوا : يجب تجريد من ثيابه في الحدود كلها الا ما يستتر الحورة زيادة في زجرة .

الحنابلة - قالوا : لا يجرى من ثيابه في الحدود كلها ، بل يجرى من الجلد ، والفرو ، والحشو خاصة . ويضرب فيما لا يمنع ألم الضرب ، كالقميص والقميصين ، ونحو ذلك ، لأن الالم يحصل مع وجوده .

(٣) الشافعية - قالوا : لا يضرب الفرج ، والوجه ، والخاصرة ، وسائر المواضع المغونة حتى لا يفنى الى الموت .

شدة الضرب في التنزيه

ان ضرب التنزيه يكون أشد من ضرب حد الزنا ، وضرب حد الزنا يكون أشد من ضرب حد شارب الخمر ؛ وضرب شارب الخمر يكون أشد من حد القذف ، وحد القذف أخف من جميع الحدود (١) ، لأن جريمة حد القذف غير متيقن بها ، لأن القذف خبر يعتمد على الصدق والكذب وقد يمجز عن إقامة أربعة من الشهداء مع صدقه في قوله . وإنما كان ضرب التنزيه أشد من جميع الحدود ، لأن المقصود به الزجر وقد دخله التخفيف ، من حين نقصان العدد ، فلو قلنا : يخفف الضرب أيضا لفت ما هو المقصود من إقامة الحد ، لأن الألم إذا لم يخلص إليه لا ينزجر .

ما يستثنى من إقامة التنزيه

ذكر العلماء : أنه يستثنى من إقامة التنزيه مسائل « أولا » يترك التنزيه إذا صدر الفعل من رجل صالح ، فإنه يعفو عنه (٢) ، وأقوله عليه السلام « أقيموا من ذوى الهيلات مئراتهم الا الحدود » رواه أبو داود .

ثانية : إذا قطع شخص أطراف نفسه ، أو شوه جسده ، أو أحرق بالنار ، فلا يعزر ، لأنه عذب نفسه .

ثالثة : إذا وطئ الرجل زوجته أو أمته في دبرها فلا يعزر بأول مرة ، بل ينهى عن العودة فإن عاد عزز . والأصل لا يعزر لحق الفروع كالآب ، والجد مع الابناء .

رابعا : إذا رأى من يزنى بزوجته ، وهو محصن فقتله في تلك الحالة فلا يعزر ، وإن فتات على الامام . لأجل الحمية والغيرة على العرض ، وقد حث عليه الشارح .

خامسا : إذا ارتد ثم أسلم .

سادسا : إذا تأخر الرجل عن إعطاء زوجته النفقة ، فإنه يكون أثما ، ولا يعزر في ذلك .

أما إذا حلف الزوج يمين الظهار على زوجته ، فإنه يعزر مع الكفارة ، وإذا أفسد الزوج الصائم يوما من رمضان بجماع زوجته يعزر .

— الملكية — قالوا : يجوز ضرب الظهروما قاربه ، ولا يجب أن يفرق الضرب على جميع الأعضاء : زيادة في الألم .

(١) الملكية — قالوا : أن الضرب لا يتفاوت في الحدود بل كلها سواء .
الشافعية — قالوا : أن حد الزنا أشد من حد القذف ، والقذف أشد من الخمر ، لأن الزنا ثبت بدليل مقطوع به .

(٢) الشافعية — قالوا : المراد بسذوى البهائم : الذين لا يعرفون بالشر ، فيقسم أحدهم في زلة ثم يتوب منها ويندم عليها ، وأما إذا تكرر منه فإنه يعزر .

القسم السادس

كتاب الكبائر من الذنوب

الكبائر المصممة

عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال : (اجتنبوا السبع الموبقات)
قالوا : (يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله
قتلها الا بالحق ، وأكل الربوا ، وأكل مال اليتيم . والتولي يوم الزحف ، وقذف الممنات
المؤمنات الفاضلات) رواه البخارى ومسلم وغيرهما .

ان معظم القضايا التي اشتمل عليها الحديث الشريف معلومة من بالدين بالضرورة ، وقد
بحث معظمها فيما سبق . فهذه الكبائر السبع التي امرنا النبي ﷺ باجتنابها هي الكبائر
الموجبة لهلاك الدنيوى والأخروى . وفيما يلى شرح موجز لمعنى كل كبيرة من هذه
الكبائر :

الكبيرة الاولى - أشرك بالله

فكل مسلم يعلم أن الشرك بالله كفر بالخالق العظيم ، الذى خلق الانسان وأمدّه
بما يحتاج اليه في هذه الحياة الدنيا من مطعم ومشرب ، وهواء وشمس ، وقمر ، وأرض
وسماء ، وغير ذلك من باقى العوالم المسخرة لهذا الانسان الضعيف الذى لا يملك لنفسه
وجودا ولا عدما ، ولا ضرا ولا نفعا ، وأى مسلم يخفى عليه أن الشرك بالله القاهر فوق
سباده جعود ظاهر ، واعتداء صريح على مقام الأنووية المقدس ، فلا يصدر الا عن سفاهة
عاجل بنفسه وبكل ما حوله من المظاهر الدالة لآلة واضحة على أن الله واحد لا شريك له .
بل أى عاقل يحمد ربه الذى خلقه من ماء مهين ، وجعله بشرا سويا ، أو يشرك معه في
عبادته أحدا من خلقه ، عن عقيدة أو نفاق ، أو رياء ، أو يعبد ربه على حرف فان أمس به
خير اطمان به . وان أصابته فتنة انقلب على وجهه لا ريب في أن الانسان الذى يشرك مع
الله غيره في معنى الألوهية يكون كالحية وان الأجم الذى لا يدرك شيئا من دلائل الوجود
الواضحة التي لا تخفى على من له أدنى ميزر ادراك ، فان من يشرك مع الله أحدا في
الايجاد ، أو في الرزق فقد أنكر الاله الذى لا يماثله أحد من خلقه في أخص صفاته ، وهى
كونه تعالى منفردا بالخلق والايجاد .

الكبيرة الثانية - السحر

وأما السحر الوارد في الحديث فان المراد به الأقوال والأعمال التي تتفق أصول
الدين ، أو تتعارض مع الاخلاق الشرعية ، وإعذا عرفه الفقهاء : بأنه كلام مؤلف بمشتم
في غير الله تعالى وتوسل اليه مقادير الكائنات ، ولا ريب في أنه بهذا المعنى كبيرة من أفظع

الكبار ، بل قد يكون ردة ظاهرة ، بحرف لنظر عما يترتب عليه من الآثار . لأن اندى بعظم غير الله بما هو مختص بالله وهذه امر .

وقد نقل عن بعض فاسدى الأخلاق الذين يحترمون السحر أنه يسبب الآله ، ويسجد إا يسميه فريضة ، ومنهم من يضع المصحف الشريف تحت قدمه ، ومنهم من يهين الملائكة بالسب . ومنهم من يصف الآله بما لا يليق به ، بكل ذلك ردة صريحة ، وكفر شنيع . نزارع . وهو من أكبر الجرائم ، سواء تترتب عليه الأثر المطلوب أو لا .

وقد فسر بعض الفقهاء السحر بأنه أمر خارق للمادة ينشأ عن سبب معتاد ، ثم أن هذا السبب أن كان هو العبارات الفاحشة التي أشرنا إليها كان ردة ، وإن كان بأعبارات الخالية من ذلك ، كالأسماء الإلهية ، أو استعمال معاني الأحرف التي لا تنافى الدين ، فإنه ينظر فيما يترتب عليه من الآثار . ما تترتب عليه ضرر لمظلوم غافل ، أو إساءة إلى برى . في نفس أو مال ، فإنه يكون محرما .

وحاصله — أنه إذا كان أقوالا . وأفعالا تنافى الدين وتوجب تكفير صاحبها ، كان كفر . بصرف النظر عما يترتب عليه من الآثار ، وإن كانت الأقوال أو الأفعال محرمة كان حراما ، أما أن كانت جائزة ، فإنه ينظر لما يترتب عليها من الآثار ، فإن كانت مصرمة كس حراما ، والا فلا .

هذا هو حكم الفقهاء في السحر ، وبما يكون مجمعا عليه في المذاهب ، وهو حكم صحيح صادق ، وفتوى لا فبار عليها .

وقد بحث كثير من العلماء في حقيقة السحر . فقال بعضهم : أنه تخيل لا حقيقة له ، وإلى هذا الرأي ذهب كثير من العلماء . ومنهم الاستغراباذى من الشافعية ، وأبو بكر الرازى من الحنفية ، وابن حزم ، وكثير من العلماء غير هؤلاء .

فهذه الفئة تجزم بأن السحر هو من باب الخيال ، كالألعاب السومائية التي يشتم بها مودة الهواء ومن على شاكلتهم ، ولكن جمهور العلماء يقولون : أن للسحر حقيقة ، وقد ثبتت عليه آثار حقيقة ، هؤلاء فريقان . فريق قل : أن الآثار المترتبة عليه محدودة ، وقد يؤثر في بعض النفوس بعض التأثير . وفريق قال أن الآثار المترتبة عليه غير محدودة فتد تنقلب بالسحر الحيوان انسانا ، وبالعكس ، ولكن قائل هذا ، لم يحول عليه : والرائى لاحتمد هو الأول . وقد ذكر بعض المحققين : أن السحر صناعة من الصناعات التي يستعملها الانسان في اظهار الأمور على غير ما هي عليه في الواقع ، وقد يكون لبعض أنواع السحر تأثير ما على بعض النفوس أو الأبدان .

هذا هو رأى المحققين من العلماء .

على أن الباحث في هذه المسألة يجب عليه أن ينظر إلى الواقع ويحمل للنظر الصحيح قيمته في حكمه ، فهل هناك أدلة واقعية تثبت أن السحر قد تترتب عليه آثار صحيحة ؟ وهل هناك أدلة من الكتاب أو السنة الصحيحة تدل على ذلك ؟ .

والواقع أن الذين قد اشتبهوا بالتسلسل السحر هم قدماء المصريين ، وهؤلاء قد تحدث

عنهم القرآن الكريم فقد أخبرنا بأن فرعون قد جمع من تومه كل سحار عليم ، وجاء بهم مجتبيين ، فماذا كان من أمرهم ؟ أنهم لم يأتوا الا بخيال لا حقيقة له ، كما قال تعالى : « **يُفِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ إِنَّهَا تَسْمَى** » . فهذا صريح في أن سحرة فرعون وهم أمر السحرة لم يأتوا الا بخيال لا حقيقة له ، ولو ذاك السحر أثر حقيقي لجاءوا به في هذا الوقت الحميم ، وليس من المعقول أبدا أن يأتى فرعون بكل سحار عليم في مقام الانتصار لأمر شيء عندهم ، ثم يكون قصارى أمرهم أن يأتوا بخيال لا حقيقة له ، وهم عالمون بشيء . والواقع أن هذه الآية تدل دلالة واضحة على أن قصارى أمر السحر هو ذلك الخيال الذى جاء به سحرة فرعون .

فهذه هى حجة الذين يرون أن السحر خيال لا حقيقة له .
أما الفريق الثانى فإنه يحتج بقصة هاروت وماروت الواردة في القرآن الكريم . قال تعالى : « **وَمَا كُنَّا سُلَيْمَانَ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ، وَمَا أُنْزِلَ إِلَّا كَذِبًا بِيَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ** » .

ولكن الواقع أن هذه الآية الكريمة لا تصلح حجة ، لأنها لم تتعرض لحقيقة السحر . فقد يكون نوعا من أنواع الفتنة ، أو الحيلة التى يسمى بها بعض النمامين للتفريق بين الزوجين ولهذا حدثت الآية عن الآثار المترتبة أعمال هؤلاء ، فقد قال تعالى : « **فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهَا مَا يَصْرِفُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ** » . فكل ما كان يترتب على فعلهم من الآثار هو التفريق بين المرء وزوجه ، وهذه مسألة قد تقع بغير السحر الضارق للمادة ، ولذا من الواقع ما يؤيد هذا ، فإن كثيرا من النمامين قد أحدثوا فتنة تشريق بين الزوجين ، فليس في الآية الكريمة حجة على أن السحر له أثر حقيقي ، لم يبق للتأويلين بأن السحر له أثر حقيقي الا الاستدلال بحديث البخارى الذى رواه عن السيدة عائشة من أن النبى ﷺ قد سحر ، وأنه كان يفيل اليه أنه يفعل الشيء ولم يفعل وهذا حديث صحيح لم يتعرض أحد للقبح في أحد من رواته ، وليس من أحسن أن يقال : (أن مثل هذه الأحاديث ، تجزئ في المسائل الفرعية ، لا في المسائل الاعتقادية . فإن العقائد لا تبني الا على الأدلة البينة : والأحاديث مهما كانت صحيحة فهى أحاديث أفراد لا تغيد الا الظن ، لأن الأحاديث لصحيفة يجب أن يكون لها قيمتها في الإثبات ، ففى معصدة البراهن العتبية) . وإنما يجب أن نفهم الحديث على وجه يطابق أصول الدين ، ويوافق ما يقضى به الفعل السليم ، والا فلا يصح لنا أن نحتج به على عقيدة من العقائد .

فهذا الحديث الذى رواه البخارى فيه شيء يجب أن ننزه عنه رسول الله ﷺ ، وهو قول عائشة رضى الله عنها : (أنه كان يفيل اليه أنه يفعل الشيء ولم يفعل) لأنه إذا أخذ على ظاهره ، كان قدحا في رسول الله ﷺ ، وهو المصون المنزه في تفكيره وإدراكه عن كل شائبة من شوائب النقص ، ولهذا يجب أن نفهم هذه الجملة على وجه معقول وأصح : أن هذه الجملة نطقت بها السيدة عائشة تريدها الله ﷻ كلن يفيل اليه أن يأتوا فلم يستطيع ، وبالتالي أنه كان يجد في نفسه رغبة في جمعها ، فإذا هم بها عجز عن العمل ،

ونظرا لكون هذا متعلقا بها عبرت عنه بهذه العبارة حياء ، ويدل على ذلك ما رواه عبد الرزاق عن ابن المسيب ، وعروة بن الزبير رضى الله عنهما من أن النبي ﷺ سحر في هذا المعنى فقط ، وأن السحر لم يحدث في قواء الباطنة أى أثر ، بل حبسه عن إتيان زوجته عائشة ، وهذا هو النوع المعروف بين الناس ، لمصمة النبي ﷺ عن التأثير فى أى ناحية من نواحي الإدراك بأى أثر ، ولو مؤقتا .

ولقد قال في فتح البارى : ان بعض العلماء قال : ان تأثير السحر منحصر في التفريق بين المرء وزوجه ، أو نحو ذلك ، فاذا فهموا هذا الحديث على هذا الوجه ، لم يكن فيه ذلك الضرر الذى حول به بعضهم ، وأكثر من أجله الحديث ، فلا مانع حينئذ من أن يكون للسحر بعض التأثير الحقيقى في بعض الأحيان ، على أن هذا الحديث لا يدور دلالة قاطعة فيها ، لأنه لا يفيد إلا القتل ، ولهذا قال المنكرون للسحر : ان مثل هذا الحديث الصحيح يمح الاحتجاج به فى الأحكام الفقهية الشرعية ، أما فى إثبات عقيدة فلا . لأن اعتقاد أن السحر له تأثير حقيقى لا يمكن اثباته بالإدليل العقلى الذى يؤيده الواقع ، ولم يوجد فى الخارج إلا حوادث احادية ينقلها أماس غير ثقات ، ولو كان له حقيقة لعصا علينا كتاب الله تعالى فى مسألة سحره فرعون .

الكبرى الثالثة - قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق

وأى مسلم يجهل أن قتل النفس التى حرم الله جريمة من أسوأ الجرائم وأبغضها أثرا فى المجتمع الإنسانى . ويكفى فى شساعتها واستنكارها قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، وغضب الله عليه ، ولعنه ، وأعد له عذابا عظيما » .

الكبرى الرابعة - أكل الربا

ولا يخفى على أى مسلم أن أكل الربا من الكبائر المحرمة لما يترتب عليه من استدلال المحتاجين ، واستنزاف أموالهم ، وحصر الثروة فى أيدي المرابين الذى يستبدون اقتصاد أموال الناس وجبسا بين أيديهم بدون أن يستخدموها فى مصالح المجتمع ، وإصلاح حال الإنسان .

قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » آية (٢٩) من سورة النساء ، والربا مما أجمعت الأديان السماوية على تحريمه ، ودواعى تحريمه كثيرة ، فهو من الأمور التى تحوق المجتمع عن الاشتغال بالأعمال النافعة ، فصاحب المال إذا ملك طريق الربا فى إتمام ماله ، وجلب الربح منه ، سجد لديه أسباب العيش ، فيميل إلى الكسل والبطالة والخمول ، وتزداد شراسته فى جمع الأموال بغير حق والاستيلاء على حقوق الناس من غير رحمة ولا شفقة ، وتزداد الفوارق بين طبقات المجتمع فى الفقر والغنى . والربا يقود إلى انتشار المحاربة والبغضاء ، ويولد الأحقاد

قوله الله تعالى النهي عن أكل أموال الناس بالباطل يتل النفس في الآية الكريمة ، فقل
تعالى بعد النهي عن الربا « **وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ** » لأن الربا يؤدي إلى قتل الأنفس وسفك
الدماء من أجل الأموال .

ونحن الربا أخذ مال بلا عوض . وهو نوع من الظلم الذي حرمه الشارع لحكيم ،
لأنه استولاه على الأموال من غير الطريق المشروع ، و (كل المسلم على المسلم حرام .
دمه ، وماله ، وعرضه) وعاقبة الربا إنما هو الخراب والمهلك ، والدمار ، قال تعالى :
« **يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصِّدْقَاتِ** » وقد نردد الله تعالى الذين يأكلون الربا ولا يتوبون .
باشد أنواع الوعيد ، وهو أنه يشن عليهم حرباً في الدنيا وعذاباً يوم انقيامة قال تعالى
« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلِرَبِّهِ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** » فإن لم تقموا
فأخذوا يحرب من الله ورسوله ، وإن بقيتم غلتم أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » .
لأن الأجر بالمسلمان يبحث عن مصادر تنمية أمواله عن طريق مشروع ، حتى تصبح
معيشته واقتصادياته من طريق مستقيم ، لا استغلال فيه ولا بغي ولا عدوان على الفقراء
والاحتاجين .

الكبيرة الخامسة - أكل مال اليتيم

وأى مسلم يخفى عليه أن أكل مال اليتيم جريمة من أزدل الجرائم وأخسها ، لا يأتيها
' إلا الأذل الذين قسمت قلوبهم ، وفزعت منهم عاطفة الرحمة ، وإنسانية ، وأصبح
كالحيوانات المفترسة ، بل هم أشد سبيلاً .
وجناية أكل مال اليتيم أفزع من التماس بالربا ، وأشد ضرراً منها ، لما يترتب عليها
من الأضرار البالغة ، ولهذا نهى الشارع عنها بوصفها ببلغ توصيم فقال تعالى : « **وَأَتُوا
الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدِلُوا الْخَيْثَ بِالْطَّيِّبِ** ، ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان
حوياب كبرياً » وقال تعالى : « **وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ
رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ** ، ولا تأكلوها أسراً وبادراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستغف ،
ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ، فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأندفعوها عليهم ، وكفى بالله
حسيباً » .

والواجب شرعاً أن يرعى الوصى مال اليتيم ويحافظ عليه وينمي ، ولا يبيع لثفه .
شيئاً منه إلا عند الحاجة الماسة ، فيأخذ ما يحتاج إليه من غير أسراف ولا تبذير . فقد
أجمعت الآراء على أن مال اليتيم لا يدخل الوصى ، ولا يأخذ منه شيئاً ، حتى تبقى صلات
الحاجة والمودة قائمة بين الناس . وكما تدبر تدان وكما تعمل تجازى « **وَلِيُخْشِيَ الَّذِينَ لَوْ
نَرَكُوا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَةً تُسَفِّكُوا عَنْهُمْ فَيَقْتُلُوا اللَّهَ وَلِيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا** » .
وبين الله عز وجل أن أكل مال اليتيم من أشنع أنواع الحرام ، فكانه يأكل من جمر
جهنم ، قال تعالى : « **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَيُصِطُّونَ مِنْهَا** » .

الكبيرة السادسة - التولى يوم الزحف

وأى مسلم يخفى عليه أن الفرار من قتال الأعداء الذين يريدون انتهابك حرمت الوطن والدين واستغلال الأحرار الأعزاء . واستعمال الأرقاء الذين لا إرادة لهم جريمة من شر الجرائم ، وموبقة من أسوأ الموبقات .

لا ريب في أن كل هذه الخصال كبائر تنافي الفضائل الانسانية ، وتتعارض مع الحباة لالكريمة ، وإذا فشت في أمة من أهم أمتها لا محالة .

والتولى يوم الزحف يدل على الجن ، والضعف والخور ، والاسلام يربى المسلم على الشجاعة والثبات والعزة ، ولأن الفرار أمام الأعداء عند اللقاء يسلب الأمة عزتها وكرامتها وشرفها ، ويجعل السلطة لأعداء الاسلام والدين ، وذلك موت أدبى للأمة ، فاما أن نعيش كراما أعزاء ، واما أن نموت أحراراً شهداء ، والاستشهاد في سبيل الله والوطن حياة كريمة ، قال تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون » .

لهذا أمرنا الله تعالى بالثبات أمام الأعداء مهما كانت عدتهم ، وقدرتهم ، ونهانا عن الفرار من الزحف ، وعده من أعظم الكبائر اننى تجلب غضب الله تعالى ، وتصيب الاعمال . وتؤدي بصاحبها في جهنم وبئس القرار . فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار » . ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ، أو متحيذا الى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير . » وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون » .

فأمر الله المجاهدين بالصبر والثبات أمام الأعداء ، لأن التولى فيه اضداد لصوف المسلمين ، وتثبيط لعزائم المقاتلين ، واحداث فرقة بين صفوفهم ، وفي ذلك صد عن سبيل الله عز وجل وتقوية للعدو ، وكفى بذلك ثموعارا في الدنيا والآخرة ، لذلك أمرنا بالصبر وذكر الله تعالى ، وأنه يعاقب الفارين ، متبدأ أنواع العذاب . وأنه يكرم الشهداء في سبيله أعظم أنواع الاكرام والعزة .

الكبيرة السابعة - قذف المحصنات

وأما قذف المحصنات المؤمنات الغافلات فهو من أعظم الكبائر التى نهى عنها الشارع

الحكيم .

فقال تعالى : « ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم » فان مقاصد الشرع الحكيم حفظ أعراض المسلمين ، وصون الشرف لمصاحبه ، والاحتفاظ بالكرامة ، ووضع سد لجميع لعنة النفس ، كسان من مقتضى حكمته نبارك وتعالى أن سن التشريع الزاجر ليلفوس الجامعة التى قد يدفعها الغضب الى أن تصيب الناس في كرامتهم ، وتخدش شرفهم ، وتكسى رؤوسهم ، والشرف أحز عزيز لدى

المؤمن النقيور ، فإن القتل أهون على المؤمن من ضياع شرفه واهدار كرامته ، وما قبمسة أحياء لألبسان بغير كرامة وعزة ، من أجل ذلك يفرض الله تعالى حد القذف الرادع الكبير ، صيانة للأغراض وحفظ للكرامات . وما خص القذف بالمرءى بالسزى ، لأن فيه من المـ ار ، دنائة النفس : وهتك المستر ، واعتصاح بالسوءات وانتهاك الحرمات ، والدلالة على عدم النعيرة الذى هو من خصائص أخص الجنسان كما تبارف به كل الموبقات . فإن كان المرء امرأة . كان فيه من جلب لعل على نومه ما يؤدى الى سفك الدماء ، وقلمما يفسد ذلك لعار . وقد رتب الشارع على قذف المحرم أو المحصنة ثلاثة أشياء : الجلد ثمانين جلدة ، ورد الشهادة أبدا ، والحكم عليه بالفسق .

ونقد ذكر الله فى الآية الكريمة نغضا أمر هذه الجريمة ، وشنع على من وقع فيها ، وشرح عظيم خطرها وشديد وعيدها ، وأى وعيد أشد من اللعة فى الدنيا والآخرة ، وهو الطرد من رحمة الله ، واستحقاق العذاب العظيم ، وتقدير ذنبه بشهادة جوارحه عليه بما يفزيه ويرقق حجته ويسد عليه باب التصل من ديب أمام الاشهاد يوم القيامة .

ثم أرفد ذلك بأنه سيوفى جزاءه ، وتحق ، وليطم الجانى — أن لم يكن علم — أن الله عز الحق وأن وعيده هو الحق ، وأن قوله هو اسبق المبين ، قد ذكر الطعام أن القاذف مطاق فى الدنيا لنصديقه بأربعة شهداء — غلابة يقسوم فى وجهه لتكذيبه خمسة شهود من جوارحه : نسانه ، ويداه ، ورجلاه ، تنكيلاه ، وفضيحة لسانه جزاء فضيحة للمحصنات المؤمنات .

باتى الكبائر

ان الموبقات المذكورة فى الحديث السابق معناها المهلكات ، وهى موبقة للهلاك 'لدنيوى والأخروى لا محالة ، ولكن الحديث الذى مسلم ينص على كل الموبقات ، بل هناك موبقات ذكرت فى الأحاديث الصحيحة الأخرى ، وتحد حصرها بعض العلماء فى احدى وعشرين ، منها : سبب المذكورة فى الحديث الشريف ، والباقى هم : شهادة الزور ، الرمين الغموس ، الزنا ، شرب الخمر ، النعيمة ، عدم التنزه من أبول ، اليباس من رحمة الله تعالى ، الأمن من مكر الله تعالى ، استحلال بيت الله الحرام ، منع ابن السبيل من فضل المال ، عقسوق أتوالدين ، الخلول فى الحرب ، ترك الصلاة متمسدا ، واليك شرحا موجزا لباقى هذه الجرائم ، ونلتى يترتب عليها هلاك المرء فى الدنيا والآخرة ، فهى مضاي هذه المصائب الدنيا ، ومن شر أكلها التى تدفع اليها الشهوة ، وتستلذها الأنفس الضعيفة ، ومن ورائها الخزي الدائم والعذاب الأليم .

الكبيرة الثامنة — شهادة الزور

وقد ورد فى الصحيح أنها أكبر الكبائر . من أبى بكره رضى الله تعالى عنه قال : كتمان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ! لا يبتكم بأكبر الكبائر ؟ (شلانا) : الاشرار

بأنه ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئا نجس . فقال : ألا وقول الزور ، وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا : ليته سكت ، روى البخارى ومسلم ، وغيرهما ، (ليته سكت أى شفق عليه وكراهية لما يزعجه) •

أما كون شهادة الزور جريمة خلقية شأنه شأن النظم العمرانى ، وتقضى الى الفرضى كل نواحي الحياة ، فظاهر لا يضى على أحد . فهو شر مستطير . يجب على الناس أن يبرموا عنه أنفسهم تقزيبها تماما •

وفى الحديث المذكور يشعر جلوس النبى ﷺ بعد اتكائه بمدى اهتمامه بذلك ويغيب تأكيد تحريمه وعظم قبحه ، وسبب الاهتمام بذلك كون شهادة الزور أسهل وقهرا على الناس ، والتهاون بها أكثر ، والحامل عليه كثير ، مثل : المداوة ، والحقد ، والخصم ، وغير ذلك فاحتاج الى الاهتمام بها ، وفى الحديث (لن تقول قديما شاهد الزور حتى نوجب الله له النار ، وفى الآخر عدلت شهادة الزور الا شرك بالله) •

وقد أمرنا الله تعالى باجتنب شهادة الزور وترنها بالشرك (فقال عز وجل : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ») أى ابتعدوا عن الرجس الذى هو الأوثان ، وابتعدوا عن شهادة الزور ، فقرن الله عبادة الأوثان بشهادة الزور كقوله تعالى « قل إنما هرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والأثم والبغى بغير الحق ، وإن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون » ومنه شهادة الزور •

الكبيرة التاسعة — اليمين الغموس

تاسعها اليمين الغموس — وهو أن يطف على حصول شيء وهو عالم أنه لم يحصل . كان يقول : والله ليس لك دين • وهو يعلم أنه له ، أو يطف على أن فلانا لم يضرب فلانا ، وهو يعلم أنه ضربه ، فقد روى البخارى أن أعرابيا جاء الى النبى ﷺ فقال : (يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال : الا شراك بالله • قال : ثم ماذا ؟ قال : اليمين الغموس • قلت : ما اليمين الغموس ؟ قال : يقتطع مال امرئ مسلم) يعنى بيمين هو فيها كاذب •

وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : (من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضب) قال عبد الله : ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه فى كتاب الله عز وجل : (أن الذين يشترون بمعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ، ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يذكهم ، وهم عذاب اليم) روى البخارى ومسلم •

ولا نزاع فى أن هذه اليمين الفاجرة من الكبائر ، بشرط أن يترتب عليها حكم حق ، أو إيذاء من لا يستحق ، أو ادانة برئ ، أو نحو ذلك •

أما إذا لم يترتب عليها شيء ، فلها تكون صغيرة لا كبيرة •

وبعضهم يقول إن اليمين الغموس كبيرة مطلقا ، لأن الحلف بها قد انتكح حرمة اسم الله تعالى ، فجزاؤه العذاب الاليم ، الا اذا تاب توبة نصوحا •

وليس لليعين النعوس كفارة إلا التوبة منها وعند جمهور العلماء (١) •

الكبيرة العاشرة — الزنا

عشرها : أنزله — وقد سماه الله فاحشة فقال تعالى : « ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة » . والفظاعة أن يزنى المرء بحليلة جاره ، فإن في ذلك العمل المفكر جريمتين • أحدهما الاعتداء الصريح على عرض نسائه — ثانيتهما — انتهاك حرمة الجوار ، ولا يصدر ذلك إلا ممن قسا قلبه • ونسب ربه ، وأصبح كالحيوان الأعجم • الذي لا هم له إلا قضاء شهوته • روى ابن مسعود رضي الله عنه ، قال : (سألت رسول الله ﷺ : أى الذنب أعظم عند الله ؟ قال : أن تجعل لله ندا وهو خلقك • قلت : ذلك لمظلم ، ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم منك • قلت : ثم أى ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك) رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما • وحليلة الجار هي : زوجة الجار • أما حد زنا ومضاره وما ورد في النهي عنه فقد سبق الكلام عنه في حينه •

الكبيرة الحادية عشر — شرب الخمر

وشرب الخمر كبيرة من الكبائر التي نهى أسوأ الأثر في حياة الإنسان الصحية ، والمخلاقية وكان بعض كبار الصحابة رضوان الله عليهم يرى أنها أكبر الكبائر ، فقد روى أن أبا بكر وعمر - سالا عبد الله بن عمرو عن أعظم الجبائر قال : (شرب الخمر) رواه الطبراني بإسناد صحيح — وقال ﷺ (اجتنبوا الخمر : فإنها مفتاح كل شر) • وقد سبق لنا الكلام عن ذلك في حينه •

الكبيرة الثانية عشر والثالثة عشر

النميمة وعدم التنزه من البول

والنميمة من الجرائم الفاضلة للمجتمع الإنساني ، لأن النمام دائما يسعى بين الناس ليقطع ما بينهم من صلوات ومودة ، ويجعل بعضهم أعداء ، وكفى بذلك شرا • وتطلق النميمة على من ينم قول الغير إلى المقول فيه ، كما تقول فلان كان يتكلم نيك بكذا وكذا ، وليست النميمة مختصة به بل حدوها كشف ما يكره كشفه ، سواء كره المقول عنه ، أو المنقول إليه ، أو كره ثالث وسواء كان الكشف بالقول ، أو الكتابة ، أو بالرمز ، وسواء كان المنقول من الأعمال ، أو من الأقوال ، وسواء كان ذلك عينا ونقصا في المنقول عنه أو لم يكن ، بل حقيقة النميمة إفشاء السر ، وهتك الستر عما يكره كشفه ،

(١) الشافعية — قالوا : أن لها كفارة كغيرها من الإيذان ، ومثى أخرج كفارتها بمطاعه عنه انهما •

فكل ما رآه الإنسان من أحوال الناس مما يشاهده : ينبغي أن يسكت عنه إلا ما في حكمه فائدة لمسلم أو دفع لمسيئة .

أما كون النعمة من الكبائر فقد صرح به حديث للبخاري رحمه الله تعالى ، وهو (أن رسول الله مر بقبورين يعذبان ، فقال : انهما معذبان . وما معذبان لي كبير . بل اذه كبير . أما أحدهما فتأثر بمشي بالذميمة ، وأما الآخر فتأثر لا يستبرىء من البول ففسدن تن يسهل عليهما النسيئة ، وعدم التمسير . من البول ، ويظن أنهما من زكوة الهيئة ، وهما عند الله أسوأ من الموبقات لما يقترب على الأول من مطلق حالات المودة بين الناس : وما يقترب على الثاني ، من فساد العبادة .

ولتمام فاسق مردود التهمة . كما قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فتنة فبئوا عتيبون ان تصيبوا قوما بجهالة » وهذا هو الولي عز وجل عن تصديق التمام . وما ع : قوله : فقال تعالى : « ولا تلغ كل خلاف مهين ، مما يشاء بنعيم . منع للخير معتد أثيم ، مثل بعد نكاح زعيم » .

فالنعمة من الكبائر التي تحدث ذنوباً عظيمة وتدخل صاحبها النار ، وتحرمه من نعيم الجنة ، لأنها عنوان الذلعة والجبن ، والنقص والذس ، والكيد ، والحق ، والنفق ، وهي تحبط الصناعات ، وتضيع ثواب الأعمال الصالحات ، وتزلزل المحبة ، وتبعد المودة ، وتذهب الذأخى والتصاق ، والتعارف والانداد .

عن حذيفة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (لا يدخل الجنة فنام) رواه البخاري . وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (النعمة ، والشتيمة ، والحمية ، في النار) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (ألا ان الكذب يسود الوجه ، والنعمة من عذاب القبر) وعن رسول الله ﷺ أنه قال : (الهمazon ، واللمazon ، والمشاعون بالنعمة لباغون للبراء العت يحشرهم الله في وجوه الكلاب) رواه أبو الشيخ ابن حبان .

الكبيرة الرابعة عشرة - اليأس من رحمة الله

فالخطوب اليأس من رحمة الله تعالى من الذنوب الكبائر ، فإنه تبارك وتعالى قال : « انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون » والمراد بالروح الرحمة أو المرح - عن ابن عباس رضى الله عنهما : ان المؤمن من الله على خير ، يرجوه في البلاغ ، ويصمده في الرضاء ، واليأس من رحمة الله تعالى لا يحصل الا اذا اعتقد الانسان ان الله غير قادر على الكمال ، أو غير عالم بجميع المعلومات ، أو ليس بكريم ، بل هو بغيث عاجز . وكل واحد من هذه الثلاثة يوجب انكسر ، فان اليأس والخطوب لا يحصل الا عند حصول أحد هذه الثلاثة بأكمل واحد منها كسر ، فاليأس لا يحصل الا لمن كان كافراً ، لعدم علمه بالله تعالى وصفاته ، أما المؤمن بالله المعارف به فلا يقنط في حال من الأحوال ، لأن رحمة الله وسعت كل شيء .

الكبيرة الخامسة عشر - الأمن من مكر الله تعالى

وكذلك من الذنوب الكبائر الأمن من مكر الله تعالى - والمراد به ، عذابه من حيث لا يشعرون ، فقد بين الله عز وجل أنه لا يأمن نزول عذابه على هذا الوجه إلا من خسر الدنيا والآخرة . لأنه واقع نفسه في الدنيا في الضرر ، وفي الآخرة في أشد العذاب قال تعالى : « **أَقَامُوا مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ خَاسِرُونَ** » أى لا يأمن بأس الله ونقمه . وقد رتبته عليهم وأخذهم إياهم في حال سهوهم وغفلتهم إلا الفاجرون المجرمون ، ولهذا قال الحسن البصري رحمه الله - : المؤمن بعمله بالطاعات وهو مشفق وجل خائف ، والفاجر يعمل بالمعاصي وهو آمن مصداقاً لقول الله عز وجل « **وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَاوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ** » انهم إلى ربهم راجعون » .

الكبيرة السادسة عشر - استحلال بيت الله الحرام

ومن الذنوب الكبائر - استحلال بيت الله الحرام - فإن الله تعالى جعله آمناً وحرم انتقال فيه ، فقال تعالى : « **وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** » فإذا دخله الخائف يأمن كل سوء . وقال تعالى : « **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا هَرَمًا آمِنًا** » وقال تعالى : « **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** » وقال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة (إن هذا - البلاد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يطل أى لا في ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، ولا يعصه شوكه ، ولا ينزع حميده ، ولا يلتقطه لقطته إلا من عرفها) . ولا تخطى خلاله) .

الكبيرة السابعة شر - منع ابن السبيل من فضل المال

إن الكرم والسخاء من صفات المؤمنين المخلصين ، لأن الكريم من أسماء الله تعالى الحسنی . والنبي ﷺ كان أجود الناس ، وقد أمرنا الله في كتابه بالسخاء والجد ، فقال تعالى : « **وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ۖ ۝۱۰۰** » وقال الله تعالى في صفات أهل الجنة « **وَيُطْعَمُونَ فِيهَا طَعَامٌ عَلَى هَيْبَةٍ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأُمَامًا** » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي عن رب : لعزة أنه قال : « **يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ** » وقال رسول الله ﷺ (قال جبريل : قال الله عز وجل : إن هذا دين ارتضيت له نفسي ، ولا يملحه إلا السخاء وحسن الخلق ، فأكرمه بهما ما استلظمت) وقال رسول الله ﷺ : « **مَا جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلِيًّا لَهُ إِلَّا عَلَى السَّخَاءِ ، وَحَسَنِ الْخُلُقِ** » .

وقال رسول الله ﷺ (إن الله جواد يحب الجواد ، ويجب ممالي الأختلاق وينكره

سفاسفها) وقال رسول الله ﷺ (طعام الجوع دواء ، وطعام البخل داء) .
ولقد نهى النبي ﷺ عن البخل ، وزم الشح ، فقد روى مسلم عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : (اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ،
واتقوا الشح ، فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن يسفكوا دماهم وأبشغلوا
مهارمهم) وقال ﷺ : (ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وأعجاب المرء بنفسه ،
قال ﷺ : (خصلتان لا يجتمعان في مؤمن ، البخل ، وسوء الخلق) .
وقال ﷺ (لا يدخل الجنة بخل ، ولا جبار ، ولا منان ، ولا سىء الملكة) وقال صلى
الله عليه وسلم (اللهم انى أعوذ بك من البخل) .

وابن السبيل هو المسافر المجتاز الذي فرغت نفقته ، فيعطى ما يوصله الى وطنه ،
وكذا الذى يريد سفرا في طاعة ، فيمنى ما سكتيه في ذهابه وايابه ، وبخل في ذلك الضيف
كما قال على بن أبى طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال : ابن السبيل هو الضيف
الذى ينزل بالمسلمين . فمن منع ابن السبيل من فضل ماله ، وهو قاصر على ذلك فقد ارتكب
كبيرة من كبائر الذنوب . وروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي
ﷺ : أى الاسلام خير ؟ قال : تعلم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف .

الكبيرة الثامنة عشر - عقوق الوالدين

قال الطحاوي في عقوق الوالدين أن يتسما عليه في حق فلا يبر قسمهما ، وأن يسلا ، في
حاجة فلا يطعهما ، وأن يأمناه فيضربهما . وأن يجوعا فيشبع ولا يطعمهما ، وأن يسأياه
فيضربهما . وهو من أكبر الذنوب التي حرها الله تعالى ، لأن الله تعالى أمر عباده بصادقة
أولا ، ثم أمرهم بعد عبادته بالاحسان الى الوالدين وبرهما ، وطاعتهما .

فقال تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا » وقال تعالى
« وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين إحسانا » فكما أن الشرك بالله تعالى ترك
عبادته من أكبر الكبائر ، كذلك ما قرن به وهو الاحسان الى الوالدين فرض . وعقوقهما من
أكبر الكبائر التي نهى الله تعالى عنها ، بل أن رسول صلوات الله وسلامه عليه : ذكر أن
من أكبر الكبائر الشرك بالله ، ثم أردفه بعقوق الوالدين ، وقدمه على جميع الكبائر ، فقال
رسول الله ﷺ (الكبائر الاثراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين
التمويس) رواه الامام البخارى في صحيحه .

وقال رسول الله ﷺ (من الكائرا شتم الرجل والديه ، قالوا : يا رسول الله وهل
شتم الرجل والديه ؟ قال : نعم ، يصب أب الرجل فيصب أباه ، ويصب أمه ، فيصب
أمه) رواه البخارى ومسلم ، ويروى عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أنه قال : (أن
الله حرم عليكم عقوق الأمهات ، ومنما ، وهات ، ورياء البنات . وكره لكل قيل وقسأل ، وكثرة
السؤال ، وأفضاكة المال) رواه البخارى ومسلم .

وقال رسول الله ﷺ (رضا الله في رضا الوالد ، وسخط الله في سخط الوالد) وتناول صلوات الله وسلامه عليه (الجنة تحت أقدام الأمهات) بل إن الله تعالى حرم دخول الجنة على عاق والديه ، أو أحدهما ، ثم مات قبل التوبة • أو مات والداه وهما عليه غير راضين ، فقال رسول الله ﷺ (لا يدخل الجنة عاق ، ولا منان ، ولا مدمن خمر ، ولا مؤمن سحر) بل إن النبي ﷺ دعا إلى لعن أولاديه بالبعد عن رحمة الله •

فقد روى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : 'حضروا المنبر ، فحضرنه ، فلما ارتقى درجة : غلب . آمين ، فلما ارتقى الدرجة الثانية قال : آمين . فلما ارتقى الدرجة الثالثة قال : آمين ، فلما نزل قلنا : يا رسول الله لقد سمعنا منك اليوم شيئا ما كنا نسمعه ؟ قال : إن جبريل عليه السلام عرض لى فقال : بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له ، قلت : آمين ، فلما رقيت الثانية قال : بعد من ذكر عنده ، فلم يصل عليك ، فقلت : آمين • فلما رقيت الثالثة قال : بعد من أدرك أبويه لكبر عنده ، أو أحدهما لم يدخلها الجنة ، قلت : آمين (رواه اللخام وال : صحيح الاسناد •

روى عن أنس رضى الله عنه قال . (ذكر عند رسول الله ﷺ المكابر ، فقال : أشرك بالله ، وعقوق الوالدين) •

الكبيرة الخامسة عشر - الغلول في الحرب

لقد عد العلماء من المكابر أخفاء بغض غنائم القتال ، ويقال له غلول • فمن كان في ميدان القتال ، وغنم من الأعداء شيئا ، وأخفاه عن ممه ، فقد ارتكب كبيرة من الكبائر •

روى أن المسلمين فقدوا قطيفة حمراء يوم بدر ، فقال بعض الناس : لعل رسول الله ﷺ أخذها ، فأنزل الله تبارك وتعالى : « ما كان ينبغي أن يغفل ، ومن يغفل يأتي بمسا غل يسوم القيسية » قال ابن عباس : وما ينبغي لنبي أن يخون ويخس نفسه بشيء ، ثم قال تعالى : « ثم تولى كل نفس ما كسبت وهم لا يعلمون » وهو تهديد شديد ، ووعيد أكيد ، وقد وردت لفظة بالنبي عن هذه الكبيرة قال رسول الله ﷺ (لا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل شاة لدا ذفاء ينادى : يا محمد يا محمد . فأقول لا أملك لك من الله شيئا ، قد بلغتك • ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل جماله رغاء ، يقول يا محمد ، يا محمد ، فأقول : لا أملك لك من الله شيئا قد بلغتك ، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل قسما من آدم ينادى : يا محمد ، يا محمد ، فأقول : لا أملك لك من الله شيئا ، قد بلغتك) •

عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يأخذ التورة من ظهر البعير من الخنم ، ثم يقول : (مالي فيك يا أملك لأحدكم ، أياكم والغلول ، فإن الغلول

خزى على صاحبه يوم القيامة ، أموا الضيوط والمخيطة ، وما فوق ذلك ، وجاهدوا في سبيل الله القريب والبعيد ، في الحضر والسفر ، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة ، انه لينجز الله به من الهم والغم ، وأقيموا حدود الله في القريب والبعيد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم) .

وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : (ردوا الخياط والمخيط ، فإن الفللول عار ، ونار ، وشنار ، على أهله يوم لقيامة — وروى عن النبي ﷺ أنه قال (أن الحجر يرمى في جهنم فيهوى سبعين خريفا ما يبلغ قعرها ، ويؤتى بالفللول فيقذف معه ، ثم يقال لمن غل أثقت به ، فذلك قوله (ومن يغل يأت بما غل يوم القيامة) .

وعقوبة المال ، الذي وجد مال من الغنائم في متاعه : رمزه الامام (١) .
وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : فلان شهيد وفلان شهيد ، حتى أتوا على رجل فقالوا : فلان شهيد ، فقال رسول الله ﷺ (كلا نبي رأيته في النار في بردة غلها ، أو عبادة) .

الكبيرة العشر: ترك الصلاة متممدا

إن الشارع الحكيم قد أمر المؤمنين بإقامة الصلاة وأدائها والمحافظة عليها؛ لاهتمام بها فقال تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقال تعالى : « الذين يقيمون الصلاة »
والصفة كذلك :

روى عن رسول الله ﷺ : (أربع فذهن الله في الاسلام ، فمن أتى بثلاث لم يفتن عنه شئنا ، حتى يأتي بهن جميعا ، الصلاة ، والزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت)
رواه أحمد . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (من ترك الصلاة متممدا أحبب الله عمله ، وبرئت منه ذمة الله حتى يواقع الله عز وجل توبة) رواه "أصبهاني" .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : من ترك الصلاة فقد كفر) وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : (من ترك الصلاة فلا دين له) وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : (من لم يصل فهو كافر) .

وقد صح عن النبي ﷺ : أن تارك الصلاة كفر ، وكذلك كل من رأى أهل العلم من لدن النبي ﷺ : أن تارك الصلاة عمدا من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر ، لأنه تهجم على

(١) التنبلة — قالوا : عقوبة المال أن يخرج رحله فيحرق بما فيه ، ويجلد دون حد المملوك ، ويحرم نصيبه من الغنائم ، لما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : (من وجدتم في متاعه غلولا فاحرقوه . . قال : وأحسبه قال : وأضربوه) .

ترك أمره تعالى — وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) . قال النووي : وأما ترك الصلاة فإن كان منكراً لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين : خارج من همة الاسلام إلا أن يكون غريباً عديداً لاسلامه ، وإن كان تركه تكاسلاً مع اعتقاده وجوبها ، كما هو حال كثير من الناس ، فقد اختلف أهل العلم فيه ، فانظر أقوالهم أسفل لفظ (١) .

جريمته السرقة

وقد عد بعضهم السرقة من الكبائر ، والواقع أن السرقة من شر الجرائم . ولكن الشارع لم ينص على أنها كبيرة . وإن ذكر أنها من أسوأ الكبائر في الدنيا والآخرة . فقد نفى الايمان عن السارقات فقال : (لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) وفي بعض الروايات (فإن سرق فقد خلع ربة الايمان من عنقه) . وقد جعل الشارع لها عقوبة جديدة ، تقتاسب مع خطاعتها ، كما بيّناه فيما سلف ، على أن الغرض إما هو عند الكبائر التي مصر في الأحاديث على أنها كبائر ، فليس الغرض حصر الجرائم الدينية في هذه الأشياء .

حكم المسلم تارك الصلاة : وبعد الموت

حكمه أنه لا يسفل ولا يتكل ولا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ويحاطس قبره اهانة له ، وتطلق زوجته ، والعياذ بالله تعالى .

(١) الملكية ، والشاغية — قالوا : أنه لا يكفر ، بل يفسق ويستتاب ، فإن تاب وإلا **نقضناه** هذا كالزاني المحصن ، ولكن يقتل بالسيف . الحنفية — قالوا : أنه لا يكفر ولا يقتل . بل يعز و يحبس حتى يصلى . وذلك لقول النبي ﷺ : (لا يخل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث) وليس فيه ترك الصلاة ، فهو مؤمن عاص .

الحنابلة — قالوا : أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر يكفر واحتجوا على قتله بقوله تعالى : « **فإن تابوا وأقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم** » وقوله ﷺ (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا من دماءهم وأموالهم) .

وتأولوا قوله ﷺ (بين العبد وبين التفرقة الصلاة) على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر ، وهي القتل ، أو أنه محمول على المستحل ، أو أنه يؤلف إلى الكفر وأن فعله فعل الكفار ، والله أعلم .

(تم بحمد الله)

